الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي اليابس ـ سيدي بلعباس ـ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية وانعكاساتها فيما بين (1671-1830م) في الأرشيف الوطني الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث:

مبارك شودار

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد القادر صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد مكحلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس	رئيسا
عبد القادر صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس	مناقشا
معمر لعايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان	مناقشا
محمد لعباسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد بن بلة-وهران -1-	مناقشا
حميد آيت حبوش	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أحمد بن بلة-وهران -1-	مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2019-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى كل من يحب الله ورسوله والعلم والعلماء

إلى أرواح شهداء الثورة الجزائرية

إلى الذي سعى وشقا، فأخذ من الأرض فراشا ومن السماء غطاء

ليرسم لي سبل الأمان والاطمئنان ويصل بي إلى بر النجاح،

ملجئي يوم ضعفي وشدتي، لنستمد منه طاقتي، فبين أحضانه ارتميت وبذراعيه احتميت،

أبي الغالي.

إلى التي كانت سببا في وجودي، ريحانة الدنيا وبهجتها، وعلى بساط الأوجاع ولدتني، وبأبدي

الآلام ربتني، وبنور عينيها اهتديت وبصدر المثقات حمتني

أمي الحنون.

إلى كل العائلة الكريمة

إلى رفيقة الدرب زوجتي وابني الغالي أمير جواد

إلى من جمعتني بهم رحلة العلم ورفقاء الدرب

"تومي الطاهر، محمد عطية، شودار عيسى"

شودار مبارك

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل، الآية:19]

نحمد الله عزّ وجّل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، كما لا أنسى بين يدي هذا العمل أن أبادر بتسجيل خالص شكري وثنائي لأستاذي "صحراوي عبد القادر"، الذي كان قنديلا هداني في عتمة الطريق، وسراجا أنارلي ملامح السبيل بنصائحه وإرشاداته.

وكذا أساتذة لجنة المناقشة التي تكبدت عناء قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

فبارك الله لهم في علمهم وصحّتهم وجزاهم عني كل خير

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد خاصة عمال مركز الأرشيف الوطني ببئر خادم بالجزائر العاصمة وعمال المكتبة الوطنية بالحامة وصاحب مكتبة الهداية "الحاج قيشي"

شودار مبارك

قائمة المختصرات

القسم العربي:

الرمز	المعنى
ج	جزء
د د ن	دون دار نشر
د س ط	دون سنة طبع
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري

القسم الأجنبي:

ENAL	Entre prise national algérienne de livres
N	Numéro
P	Page
PP	Pages contenues
T	Tome
R.Af	Revue africaine

مقـــدمة

مقدمة:

تفيد جل الدراســـات التاريخية على أن أهم المظاهر التي اقترن بها تاريخ الجزائر الحديث هو ذلك الصـراع الإسـلامي المسـيحي في حوض البحر الأبيض المتوسـط منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، عندما برز الإسبان يدافعون عن المسيحية باعتبارهم روادا لها، وظهور الدولة العثمانية على رأس القوى الإسلامية، ولقد كان لهذا الصراع الأثر الكبير في تاريخ الجزائر الحديث والعلاقات الدبلوماسـية بينها وبين دول حوض البحر الأبيض المتوســط خاصــة، وبين الدول التي ارتبطت مصــالحها بهذا البحر عامة، وذلك أن موقع الجزائر على هذا البحر أتاح لها البروز بأن تشارك في هذا الصراع، ولا شك أن هذا الموقع قد فرض عليها أن تساهم في هذا النشاط البحري بالتصدي للدول الأجنبية، مما جعل هذه الدول تشــن العديد من الحملات البحرية على الإيالة الجزائرية قادتها الدول الأوروبية في فترات مختلفة ومتباينة وتحت تأثير عوامل عديدة، وتبرز حدة هذه الحملات وسرعتها بشكل جلي خاصــة خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر وهي الفترة المقصــودة بالدراسة.

يكاد يجمع جل المهتمين بتاريخ الجزائر الحديث على أن الإيالة الجزائرية خلال مرحلة الدايات قد استكملت سيادتها الوطنية بعد نجاحها في إجلاء القوات الإسبانية من وهران والمرسى الكبير، وأصبحت من الدول المحورية في المتوسط التي كان لها شأن كبير في تسطير أسس العلاقات الدولية في المنطقة بفضل أسطولها البحري الذي ساعدها في فرض نفسها كقوة إقليمية تدفع لها ضرائب سنوية مقابل السماح للسفن الأوروبية بالمرور في المتوسط وتوفير الحماية لها ممن قد يعترض ســبيلها، إلا أن معظم الدول الأوروبية لم تكن لترضــى عن هذا الأمر وكانت تدفع ما عليها من إيتاوات وضــرائب وهي مكرهة بما للجزائر من قوة تمكنها من تحصــيل إيتاواتها بســبل عدة، لكن ما فتئت الدول الأوروبية عامة وإســبانيا وفرنســا وإنجلترا خاصــة بســبب المصــالح الكبيرة في المنطقة تتحين الفرص المناســبة للانقضــاض على الإيالة الجزائرية، وتجلى هذا الأمر في عدد من الحملات الأوروبية التي اســتهدفت الإيالة الجزائرية طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 1671-1830م، أين تمكنت

الجزائر من التصدي لها بكل حزم وكللت جهودها بالنجاح والنصر عندما تمكنت من إرغامها على التقهقر والتراجع في البداية بفضـــل قوة جهازها العســـكري وفعالية أســـطولها البحري الذي كان بمثابة القوة الرادعة والتي أهلتها لأن تســـيطر بموجبها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وذلك طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر الميلادي.

بعد تســـوية الدول الأوروبية لمشـــاكلها الداخلية في مؤتمر فينا اهتمت فيما بعد بالقضايا التي يشهدها البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها لم تفلح في إيجاد صيغة نهائية لوضع حد لقضية القرصنة واسترقاق المسيحيين لاختلاف وجهات النظر حول الطرق والأهداف، وأقرت في الأخير على ضـــرورة تنظيم عمل جماعي أوروبي يســـتهدف الإيالات المغاربية عموما والجزائر خصوصا يجبرها على التقيد بشروطها ووضع حد نهائي لممارستها البحرية خاصة فيما يتعلق بأســـر المســـيحيين واســـترقاقهم ومحاولة الضـــغط على الجزائر من أجل احترام القوانين التي تنظم العلاقات المتوســـطية وفق رؤى وتصـــورات أوروبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف شـــنت بريطانيا وهولندا حملتهما على الجزائر ســـنة 1816م والتي قادها اللورد إكسموث لتكون بمثابة النكسة على الطرف الجزائري لما خلفته من نتائج وتداعيات كان لها الأثر البارز على مستقبل الإيالة الجزائرية خاصة والحكم العثماني في شمال إفريقيا عامة، كما تمخض عنها من جهة أخرى اختلال في التوازن الدولي بين ضـــفتي المتوســـط ونقل مركز الثقل الرئيســـي لطرف على حســـاب آخر، مما أتاح الفرصـــة أمام فرنســـا لتحقيق أهدافها ومخططاتها التي كانت مرســـومة من قبل وقد تحقق لها ذلك إثر حملتها على الجزائر ســـنة 1830م.

الأهمية العلمية للموضوع:

يكتسي موضوع الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1830م من خلال الأرشـيف الوطني الجزائري أهمية بالغة بالنسـبة للتاريخ الوطني للجزائر بصـفة عامة ولتاريخ الجزائر العثمانية بصفة خاصة، وذلك لأن دراسة هذا الموضوع سوف تعطينا صورة واضحة المعالم عن الأوضـاع السـياسـية والعسـكرية والاقتصـادية للإيالة الجزائرية خلال

مرحلة الدايات، كما تدخل هذه الدراســة ضــمن الإطار العام للعلاقات الدولية للإيالة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني، والتي اتســمت بصــراع مرير بين الجزائر والعالم الأوروبي، كما يمكن لهذه الدراســة من جهة أخرى أن تتطرق إلى الظروف الدولية والتحولات التي طرأت على مســرح الأحداث خلال الفترة المدروســة والتي كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لها.

وما يعطي لهذه الدراسة أهميتها هو اعتمادها على الأرشيف الوطني الجزائري كمصدر محوري للدراسـة، إذ نحاول في دراسـتنا للحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية أن نسـتقرأ الوثائق الأرشـيفية المتعلقة بالحدث التاريخي مما يعطي للدراسة صبغة أرشـيفية تسـاهم في إثراء الموضــوع من عدة جوانب، وقد اتخذنا هذه الخطوة العملية نتيجة لإيماننا العميق بأن المصنفات الأجنبية والتي كانت إلى وقت قريب تعد المصدر الأساسي لكتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني والتي غالبا ما كانت تحمل الكثير من التشــويه والتزييف لكثير من القضايا والتي تخص الجزائر وبحريتها وأعرافها وسياستها.

ومن هذا المنطلق توجهنا في دراســتنا للوثائق الأرشــيفية المتواجدة بالمراكز والمكتبات الجزائرية، ولهذه الأســباب يعد موضــوع الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1830م من خلال الأرشـيف الوطني الجزائري من ضـمن المواضـيع الجديرة بالاهتمام والدراســة والبحث، وذلك لما أحدثته هذه الحملات وما خلفته من انعكاســات كان لها الأثر البالغ على مستقبل الإيالة الجزائرية.

وما يمكننا قوله أن الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية في مرحلة الدايات قد مثلت حدثا دوليا بارزا نظرا لما كان لها من تأثير على الوضـع السـياسـي والعسـكري لمنطقة البحر الأبيض المتوســط بكاملها، غير أن هذا الموضــوع ما زال يكتنفه الغموض من عدة جوانب ذلك أن المؤرخين لم يعطوا هذه القضــية حقها من الدراســة والبحث، وبناء على ذلك وشعورا بأهمية هذا الحدث ومدى تأثيره على مستقبل الحكم العثماني في الجزائر فقد تناولناه في موضــوع بعنوان: "الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1830م وانعكاساتها في الأرشيف الوطني الجزائري".

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

يعـالج موضـــوع الحملات الأوروبيـة على الإيـالـة الجزائريـة في مرحلـة الـدايـات من خلال الأرشـــيف الوطني الجزائري فترة زمنية هـامة من تـاريخ الإيـالـة الجزائرية خلال العهد العثماني، وهي فترة جد حســاســـة ومثيرة بالنســـبة للجزائر باعتبارها مرحلة انتقالية بين نظامين، وهي مرحلة تحول جذري في المنظومة الســياســـية والعســـكرية والاقتصـــادية والاجتماعية بالنسبة للإيالة الجزائرية، لأنها مثلت المرحلة الانتقالية من الحكم العثماني إلى دائرة الاحتلال الفرنسي، وقد اعتمدنا سـنة 1671م كبداية للدراسـة ذلك أنها سـنة التحول من نظام الآغـاوات إلى نظـام الـدايـات أين تمكنـت فرقـة ريـاس البحر من وضـــع حـد لحكم الجيش البري، وأتممنا الدراســة بســنة 1830م والتي تمثل منعرجا حاســما في تاريخ الإيالة الجزائريـة لـدخولهـا مرحلـة جـديـدة من تـاريخهـا بعـد توتر العلاقـات الجزائريـة الفرنســـيـة، فجاءت هذه الســـنة مرتبطة بالحملة الفرنســـية على الجزائر والتي تمكنت من إزالة الحكم العثماني وبداية نظام استعماري ومرحلة جديدة من تاريخ الجزائر.

أما فيما يخص الإطار المكاني للموضـــوع فقد حصـــر في جغرافية الإيالة الجزائرية بحدودها المتعارف عليها وسـواحلها بصـفة محورية، إلا أننا وجدنا أنفسـنا مضـطرين إلى فتح المجال الجغرافي للموضـــوع وتتبع مســـار الحملات الأوروبية منذ انطلاقها إلى غاية رجوعها ولهذا السـبب حصـر الموضـوع بصـفة عامة في السـاحة المتوسـطية وذلك نتيجة للانعكاسـات والتـأثيرات التي تـداعـت على الســـاحـة المتوســـطيـة جراء الحملات الأوروبيـة على الإيـالـة الجزائرية طيلة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1671م إلى غاية 1830م.

دوافع اختيار الموضوع:

يعزى إقبالنا على هذا الموضوع لبواعث وأسباب شخصية وموضوعية منها:

- الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية بعمل أكاديمي يكون عبارة عن جرد مفصـل لمختلف الحملات والتهديدات الأوروبية التي اسـتهدفت الإيالة الجزائري خلال مرحلة الدايات أي خلال الفترة الممتـدة مـا بين 1671-1830م والتطرق إلى حيثيـاتهـا وظروفهـا وتداعياتها على مصـير الإيالـة، وذلك حســب اطلاعنا البســيط لغياب مثل هذه

الدراســـات عن مكتباتنا الوطنية العامة والخاصـــة، إذ جل ما كتب عن الحملات الأوروبيـة قـد تطرقـت إلى الفترات الأولى للوجود العثمـاني بـالجزائر ســـواء مرحلـة البايلربايات أو مرحلة الباشوات والآغوات، بينما بقيت الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية خلال مرحلة الدايات بدون دراسة علمية أكاديمية.

- لأمد بعيد ظلت المصـــنفات الأجنبية والأوروبية على الخصـــوص تمثل المادة الأولية لكتابة تاريخ الجزائر خلال الحقبة العثمانية، وذلك بالاعتماد شـــبه الكلي على ما خلفه الرهبان والجواســيس والقناصــل الأوروبيين، فجاءت هذه الدراســات مبتورة نوعا ما لاعتمادها على وجهة نظر معادية لتاريخ الجزائر العثمانية، فكانت رغبتنا جامحة لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية انطلاقا من المادة الأرشـــيفية المتواجدة بمركز الأرشـــيف الوطني الجزائري (بئر خـادم) ومحـاولـة توظيفهـا واســـتغلالهـا في الكتـابـة التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، مما يتيح لنا إمكانية إبراز آراء ومواقف الدايات وسياساتهم إزاء القضايا الدولية والتطورات السياسية والعسكرية التي شـهدتها الإيالة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على اسـتنطاق رسـائلهم الدبلوماسـية والأوامر الفرمانية وغيرها من مكونات الأرشيف الوطني الجزائري.
- تعتبر فترة الدايات المختصة بالدراسة مرحلة جد حساسة بالنسبة للإيالة الجزائرية، إذ تعتبر مرحلة انتقالية من دائرة الإيالة العثمانية إلى دائرة المســتعمرة الفرنســية، وفي هـذا الشـــأن بـالـذات وقع جـدلا واســـعـا بين المهتمين بتـاريخ الجزائر العثمـانيـة والأسـاتذة والباحثين وانقسـموا إلى فريقين نتيجة هذا الجدل التاريخي، فبينما يحمل الطرف الأول العثمانيين مسـؤولية انهيار الإيالة الجزائرية سـنة 1830م، يرى الطرف الثاني أن انهيار الإيالة الجزائرية سـنة 1830م لا تتحمل مسـؤوليته الدولة العثمانية بقدر ما كان نتيجة لمشـــروع اســـتعماري مخطط ومدبر من قبل، وما انهيار الحكم العثماني في الجزائر إلا انعكاســـا لتلك الحملات الأوروبية على الجزائر طيلة مرحلة الدايات، وانطلاقا من هذه الجدلية أردنا أن نسـتقرأ الأرشـيف الجزائري لنؤيد أحد الفريقين أو نفند من خلال هذه الدراسة التاريخية.

- المســاهمة في كتابة تاريخنا الوطني بصــفة عامة وتاريخ الجزائر في العهد العثماني بصــفة خاصــة من خلال اســتنطاق الأرشــيف الوطني الجزائري وتسـخيره لخدمة البحث التاريخي.

الإشكالية:

إن دراســة موضــوع الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1830م من خلال الأرشيف الوطني الجزائري سيتناول بالتفصيل التطورات السياسية والعسكرية للإيالة الجزائرية خلال مرحلة الدايات، ويرســم صــورة واضــحة المعالم عن العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتوسطية والصراع الدولي القائم بين ضفتي المتوسط خلال مرحلة التحولات الدولية والتي خضعت لمتطلبات إيديولوجية وسياسية واقتصادية، كما يتطرق هذا الموضوع من جهة أخرى إلى التنافس الدولي على الحوض المتوسطي ومحاولة كل طرف الاســتفادة من مؤهلات الإيالة الجزائرية الاقتصــادية والاســتراتيجية، وعليه فإشــكالية الدراسة تتمحور فيما يلي:

- إلى أي مدى ســاهمت الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية في إنهاك القدرات الدفاعية للجزائر خلال مرحلة الدايات وكيف عجلت بانهيار الحكم العثماني فيها؟
- وإلى أي حد تمكنت هذه الحملات من وضــع حد للنظام البحري والأعراف الدولية التي كانت الجزائر أحد الفاعلين في تسطيرها في أسس العلاقات الدولية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية:

- هل تعدد الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية خلال مرحلة الدايات يمكن اعتباره تنافس دولي على منطقة البحر الأبيض المتوسط أم أنه اتفاق أوروبي توافقت أهدافه في القضاء على الإيالة الجزائرية ووضع حدا لنشاطها البحري؟ وهل يمكن فهم التطورات بمعزل عن الأحداث الدولية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؟
- ما هي حدود الاســتفادة من الأرشــيف الوطني الجزائري لكتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني بصفة عامة ومرحلة الدايات بصفة خاصة؟

- كيف عجل فشـــل الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية منفردة إلى تبني وفاق أوروبي لتحقيق هدف القضاء على الإيالة الجزائرية؟
- هل انهيار الإيالة الجزائرية ســنة 1830م نتيجة حتمية للمخططات الأوروبية والحملات المتكررة أم أنه نتيجة لتفريط وعقم ســياســة الســلطة العثمانية في الجزائر؟

المنهج العلمي للموضوع:

لدراسة موضوع الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1830م من خلال الأرشــيف الوطني الجزائري ارتأينا أن نوظف المنهج التاريخي الوصــفي تارة والمنهج التحليلي تارة أخرى، ففيما يخص المنهج الأول فهو قاعدة وأساس لأي بحث تاريخي لا يمكن الاســتغناء عنه، وذلك من خلال توظيفه لوصــف الأحداث التاريخية ومختلف التهديدات الخارجية والاســتعدادات المتخذة من قبل الدول الأوروبية أو الإيالة الجزائرية على حد سواء.

أما المنهج الثاني فنســتعين به في تحليل بعض المواقف الدولية المختلفة وتبرير بعض السلوكات الدبلوماسية ومحاولة إعطاء تحليلات منطقية تاريخية لمختلف الأحداث المرتبطة بالموضوع والتي لها صلة مباشرة به، وسنتركز على المنهج الإحصائي المناسب لهاته الدراسات وذلك من خلال إبراز تعداد الحملات والخسائر المترتبة عن المعارك البحرية سواء المادية أو البشرية.

خطة البحث:

الفصل الأول: أهمية الأرشيف في الكتابة التاريخية

تناولنا فيه المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأرشيف، وتطرقنا بعد ذلك إلى خصائص الأرشيف ومميزات المعلومة الأرشيفية وأشرنا في عنصر آخر إلى أنواع الأرشيف وأصنافه لننتقل بعدها إلى صلب الموضوع وما يهمنا من هذا المدخل التاريخي، لنتكلم عن الأرشيف العثماني الجزائري وعن أهم الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر العثمانية، وقد حاولنا إبراز

علاقة الأرشيف بالتأريخ ومحاولة تقديم نماذج مختارة من الوثائق الأرشيفية التي تساهم في إثراء موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصـل بعنوان: **الملاح العامة لعصـر الدايات في الجزائر** والذي حاولنا فيه إبراز المعالم السـياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والاجتماعية للجزائر خلال مرحلة الدايات، وهدفت دراسـتنا في هذا الفصـل إلى محاولة الإلمام بالطابع العام للجزائر العثمـانيـة في الفترة الممتـدة فيمـا بين 1671-1830م وأهم مـا ميزهـا من أحـداث وتحولات في مختلف المجالات.

أما **الفصـل الثالث:** كان بعنوان **الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين (1671-1770م)**، حيث اعتمدنا سـنة 1671م كبداية لهذا الفصـل لارتباطها ببداية نظام الدايات، أما سـنة 1770م فهي نهاية الإطار الزماني للدراسـة وذلك لتوافق هذه السـنة مع الحملة الدانماركية على الجزائر، وقد أشـرنا في هذا الفصل إلى جل الحملات الأوروبية التي اسـتهدفت الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1770م، فبداية بحملة إسـبانيا على تلمسـان سـنة 1675م عرجنا على الحملات الفرنسـية بقيادة كل من دوكين ودوسـتري من خلال التطرق إلى أسـباب ودوافع هذه الحملات ومجرياتها وتداعياتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، ومن جهة أخرى اشتمل هذا الفصل ضمن محاوره الحملة الإسبانية على مدينة وهران بقيادة دي مونتيمار سنة 1732م والتي أسفرت على خضوع مدينة وهران والمرسى الكبير للإرادة الإسبانية.

الفصل الرابع: الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1770-1784م

رغم أن هذا الفصل يتطرق إلى فترة زمنية جد قصيرة لم تتعد أربعة عشر سنة (14 سـنة) إلا أنها كانت مليئة بالأحداث السـياسـية والعسـكرية، حيث شـهدت الإيالة الجزائرية خلالها تهديدا إسـبانيا حرجا بعد الحملة الدانماركية التي باءت بالفشـل سـنة 1770م، وللإلمام بمحاور هذا الفصـل قسـمناه إلى ثلاث مباحث رئيسـية، تكلمنا في المبحث الأول عن الحملة الدانماركية سنة 1770م من خلال تتبع أسبابها ومجرياتها ونتائجها، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصصناه للحملات الإسبانية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1775م إلى

غاية 1784م، في البداية أردنا دراسة حملة أورللي سنة 1775م والتي أفرزنا لها حيزا واسعا من الدراسة نظرا لخصوصيتها السياسية والعسكرية، وذلك من حيث التطرق إلى الوضع السياسي في كل من إسبانيا والجزائر، وفي العنصر الموالي انتقلنا للحديث عن أسباب الحملة ومجرياتها وتداعياتها، وختمنا الفصل بالحديث عن الحملات الإسبانية بقيادة أنطونيو بارثللو سواء في المرة الأولى أو في المرة الأخيرة، ولم تستثن هذه الحملات من القاعدة العامة التي ارتكزنا عليها في هذه الدراسة من خلال التعرض لأسباب هذه الحملات ومجرياتها ونتائجها الآنية والبعدية.

الفصل الخامس: الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م وانعكاساتها

للإمام بهذا الفصل قسمناه إلى أربعة عناصر رئيسية، تطرق العنصر الأول إلى العلاقات الجزائرية الإنجليزية قُبَيل الحملة، حيث حاولنا إعطاء صورة ولو مبسطة عن واقع العلاقات السياسية والعسكرية بين الدولتين قُبَيل الحملة، أما العنصر الثاني فجاء بعنوان: دوافع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م، والعنصر الثالث الذي كان موسوما بالاستراتيجية الإنجليزية الهولندية للهجوم على مدينة الجزائر سنة 1816م فقد اشتمل على مختلف المراحل والترتيبات اللازمة والاستعدادات الضرورية المتخذة من قبل الدولتين لمواجهة هذا التحدي، لننتقل في العنصر الأخير للحديث عن نتائج هذه الحملة وأهم المواقف الدولية تجاه حملة اللورد إكسموث ضد الجزائر.

الفصل السادس: الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1824-1830م وتداعياتها

أما فيما يخص الفصل الأخير فكان يشكل الحلقة الأخيرة من هذه الدراسة، لذلك خصص لدراسة الحملتين الأخيرتين ضد الجزائر ونقصد بهما الحملة الإنجليزية سنة 1824م والحملة الفرنسية سنة 1830م والتي أسفرت عن انهيار الحكم العثماني بالجزائر وبداية مرحلة جديدة من تاريخ الإيالة تختلف اختلافا كليا عن المرحلة السابقة، لذلك جاء عنوان هذا الفصل كالتالي: **"الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1824-**

1830م وتداعياتها" ولدراســة هذا الفصــل المحوري ارتأينا أن نقســمه إلى أربعة محاور أســاســية، حيث تناول المحور الأول إرهاصـات انهيار الحكم العثماني في الجزائر، أما المحور الثاني فقد خصصناه للحديث عن مجريات الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1824م من خلال التطرق إلى أســباب هذه الحملة ومجرياتها ونتائجها، وجاء المحور الثالث ليعالج المخططات الفرنسية تجاه الجزائر من حيث التطرق إلى مشـاريع فرنسـا لاحتلال الجزائر في البداية ومحاولة اســتعراض مســألة الديون العالقة بين الجزائر وفرنســا والتي كانت أحد العوامل المســاعدة على توفير الجو الملائم للقنصــل دوفال ليقوم بمخططه الذي انتهى بحادثة المروحة وإعلان الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية.

أما المحور الأخير من هذه الدراسة فقد خصص للحديث عن الحملة الفرنسية على الجزائر ونهاية الإيالة واشتمل هذا المحور على خمسة مطالب أساسية، المطلب الأول تطرقنا فيه إلى أســباب الحملة ثم انتقلنا في العنصــر الموالي للحديث عن ذرائع فرنســا لاحتلال الجزائر، أما العنصـر الثالث والرابع فقد خصـصـا للحديث عن الاسـتعدادات السـياسـية والعسكرية المتخذة من قبل فرنسا والجزائر على حد سواء.

وجاء العنصــر الأخير بعنوان: "وصــول الحملة الفرنســية ونتائجها"، ليكون بمثابة نتيجة حتمية للمخططات الفرنســية وخاتمة محورية للحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية، أما خاتمة الدراسة فكانت بمثابة استنتاجات علمية لها علاقة بمختلف فصول البحث.

نقد المصادر والمراجع:

وللإلمام بمختلف فصــول ومحاور هذه الدراســة اعتمدنا على قائمة بيبليوغرافية لا بأس بها لها علاقة أســاســية بالموضــوع، تنوعت بين المصــادر والمراجع، وبما أن موضــوع الدراسة له صبغة أرشيفية ارتأينا أن نعتمد على الأرشيف بصفة محورية وأساسية من أجل إثراء الموضــوع من كل جوانبه المتعددة، ويمكن تصــنيف المادة العلمية المعتمدة إلى الأصناف التالية:

1-الوثائق الأرشيفية:

إستعنا لإنجاز هذا البحث ببعض الوثائق الأرشيفية المتوفرة في المكتبة الوطنية والتي هي عبارة عن رسائل متبادلة بين الإيالة الجزائرية والسلطنة العلية، وقد تمكنا من دراستها وتوظيفها خدمة للبحث وإثراء للموضــوع، ولعل أبرزها وثائق المجموعة رقم 3190 والتي أفادتنا بمجموعة من الوثائق الرئيســية خاصــة في ملفها الأول، والمجموعة رقم 1642 والمجموعة 3205 وهي مجموعات وثائقية قدمت لنا العديد من الاحتياجات العلمية الضــرورية التي لها علاقة بصــلب الموضــوع، ورغم أهمية هذه المادة الوثائقية إلا أنها ظلت مغيبة عن الدراسات الأكاديمية التاريخية.

أما فيما يخص وثائق خط همايون المتواجدة بمركز الأرشــيف الوطني الجزائري فإننا قد تحصــلنا على مجموعة لابأس بها وتمكنا من الاطلاع على العديد من العلب الأرشــيفية واســتخراج جل الوثائق التي تخدم البحث بعد المكوث مدة طويلة بالقرب من هاته المراكز، ولعل أبرز الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذا الشأن تلك الوثائق التي تؤرخ للحملة البريطانية على الجزائر ســنة 1816م، والجدير بالذكر أن الوثائق الأرشــيفية تكاد تكون منعدمة فيما تعلق منها بالحملات الفرنســية على الجزائر في القرن الســابع عشــر الميلادي وتقل في القرن الثامن عشر الميلادي وتتوفر بشكل حسن خلال البدايات الأولى للقرن التاسع عشر الميلادي.

2-المخطوطات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المخطوطات التي تخدم الموضوع من زوايا متعددة ويأتي في طليعة هاته المخطوطات مخطوط ابن رقية التلمســاني الموســوم بالزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، وقد اســتعنا به بصــورة جلية عند حديثنا عن الحملات الأوروبية التي استهدفت الجزائر سواء في الفصل الثاني أو الفصل الثالث من الدراسة، وقد شكل لنا مصدرا أساسيا للبحث باعتباره معاصرا وشاهد عيان على العديد من القضايا التي لها علاقة بمحاور الدراسة.

أما المخطوط الثاني فهو لمجهول بعنوان تاريخ مجيء الإســبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر ويتضــح من خلال العنوان أن هذا المخطوط يتطرق إلى حملتي دون

أنطونيو بارثللو ســـنتي 1783-1784م مما أتاح لنا فرصـــة الاعتماد عليه كمصـــدر أولي في الحديث عن هاتين الحملتين والاستناد إليه في كثير من المسائل المتعلقة بحملتي بارثللو على مدينة الجزائر في الفصل الثالث.

أما مخطوط عبد الرحمن التنلالي التواتي فهو مخطوط بدون رقم تصـــنيف موجود بخزانة سيدي عبد الله البلبالي بأدرار، استفدنا منه خاصة في الفصل الخامس أثناء حديثنا عن حملة اللورد إكسموث وتطوراتها باعتباره شاهد عيان على تلك الحملة ووقائعها، ومن هذا المنطلق مثل لنا مصدرا مهما وأساسيا في البحث.

3-المصادر المطبوعة:

مذكرات وليام شـــالر والتي تطرقت لأوضـــاع الجزائر عامة وعلاقاتها الدولية في الفترة المحصورة بين 1816-1824م وهي الفترة التي قضاها قنصلا في الجزائر، وقد اعتمدنا عليه كمصدر أساسي للبحث لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في نهاية فترة الدراسة، أما حمدان بن عثمان خوجة وكتابه المرآة فقد كان حاضـــرا هو الآخر في مجريات البحث لما لكتابه من قيمة علمية تصب في محتوى الموضوع وإشكالياته وقد اعتمدنا عليه في الكثير من المناسبات شأنه في ذلك شأن أحمد الشريف الزهار الذي استعنا بمذكراته والتي أشارت للموضوع ومحيطه بصفة مختصرة إلا أننا اعتمدنا عليه كمصدر محلي مهم.

4-المراجع:

أما المراجع فقد كانت كثيرة ومتنوعة ولعل أبرزها كتاب عبد الجليل التميمي الموسوم بـ"بحوث وثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1816-1871م"، وما يعطي لهذا الكتاب أهميته هو توظيفه للكثير من الوثائق الأرشيفية بين طياته، وقد اعتمدنا عليه خاصة في الفصل الخامس، أما كتاب الأستاذ حنيفي هلايلي والمعنون بـ"العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م" لا يقل أهمية عن الكتب الرئيسية للموضوع وذلك أن هذا الكتاب أحاط بصفة كلية بمحاور الفصل الرابع والخامس والسادس، لذلك كان المرجع الرئيسي لدراسة هذه المحاور، كما اعتمدنا على جل كتبه المتعلقة بالفترة العثمانية

لما لها من أهمية علمية بالغة بالنسـبة للدارسـين والباحثين في الملف الجزائري خلال الفترة العثمانية.

ولإثراء الموضـوع اسـتنجدنا بكتاب الأسـتاذ أرزقي شـويتام والموسـوم بـــ "نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م" لدراسـة الفصـل الأخير من الدراسـة أثناء معالجتنا للمحطات البارزة للاحتلال الفرنســي للجزائر، وبما أن موضــوع الدراســة متعلق بالفترة العثمانية كان لزاما علينا أن نعتمد على جل ما كتبه المؤرخ ناصـر الدين سـعيدوني والتي تعد بحق ركائز أي بحث متعلق بالفترة العثمانية شــأنها في ذلك شــأن كتب شــيخ المؤرخين الجزائريين "أبو القاسـم سـعد الله" لما لها من قيمة علمية تسـاهم في رقي البحث العلمي ونجاعته، ولم تخلوا بيبليوغرافية البحث من المراجع المعربة والتي كان لها حضــور دائم في أطوار الدراسـة والتي يأتي في مقدمتها كتاب "الجزائر وأوروبا" لمؤلفه جون. ب. وولف وكتاب وليم ســبنســر في مؤلفه الجزائر في عهد رياس البحر، فالأول حاول تقديم عرض لمجمل العلاقات الســياســية والعســكرية للإيالة الجزائرية مع الدول الأوربية خلال العهد العثماني ورغم تحيزه في كثير من القضـايا إلا أنه يبقى مرجعا مهما يسـتسـقي منه الباحثون في دراسـاتهم حول العلاقات المتوسـطية خلال الفترة الحديثة، أما الثاني وليم سـبنسـر فقد حاول في كتابه أن يلم بجميع المجالات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية للجزائر خلال الفترة العثمانية، والجدير بالذكر أننا اعتمدنا على الكثير من المجلات والدوريات التي تطرق مواضيعها جوانب الموضوع من شتى الزوايا المختلفة.

أما فيما يخص المراجع باللغة الأجنبية فقد اعتمدنا على كتاب تاريخ الجزائر تحت السـيطرة العثمانية والذي كان عنوانه الأصــلي " Histoire d'Alger Sous La Domination Turque" والـذي ألفـه دوغرامون Degrammont وهو يتنـاول تـاريخ الجزائر منـذ مطلع القرن السـادس عشـر الميلادي إلى غاية سـقوط الإيالة في قبضـة الاحتلال الفرنسـي، ورغم منهجه الذاتي الذي عالج به تاريخ الجزائر والذي لا يخلوا من النزعة الاستعمارية إلا أننا اعتمدنا عليه في مختلف حلقات البحث هذا بالإضافة إلى الكثير من المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

صعوبات البحث:

تبقى عملية البحث في مجملها عملية شاقة وممتعة في نفس الوقت وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات نجملها كالتالي:

- انعدام الوثائق الأرشــيفية المتعلقة ببعض الحملات البحرية التي اســتهدفت الإيالة الجزائرية، خاصة الحملات الفرنسية خلال القرن السابع عشر الميلادي
- قلة المصادر التي تكلمت عن الموضوع وأغلب المصادر التي تكلمت في هذا الإطار تكلمت بطريقة مختصرة جدا لا تتجاوز الأسطر ومثال على ذلك ما كتبه أحمد الشريف الزهار وغيره في هذا الصدد.
- رغم اكتشاف وثائق مهمة بمركز الأرشيف الوطني والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع إلا أن النظام الداخلي لذلك المركز يمنع الباحث من الحصول على كل الوثائق مما تطلب منا المكوث مدة طويلة بالقرب من مركز الأرشــيف الوطني وتخصــيص وقت طويل وزيارات متعددة من أجل الإقامة بالقرب من مراكز الأرشــيف كالمكتبة الوطنية أو مركز الأرشــيف ببئر خادم حتى يتســنى لنا الاســتفادة من جميع الوثائق الأرشــيفية التي لها علاقة وطيدة بموضــوعنا، إلا أننا تمكنا من تجاوز معظم العقبات وذلك بتوفيق من الله وعونه، وفي الأخير أسأل الله التوفيق والسداد.

الفصل الأول

أهمية الأرشيف في الكتابة التاريخية

أولا: مفهوم الأرشيف والوثائق الأرشيفية

1-المفهوم اللغوي للأرشيف:

2-المفهوم العلمي والاصطلاحي للأرشيف

3-المفهوم القانوني للأرشيف

ثانيا: خصائص الأرشيف ومميزات المعلومة الأرشيفية

ثالثا: أنواع الأرشيف وأصنافه

1-الأنواع حسب الملكية

أ-الأرشيف العمومي

ب-الأرشيف الخاص

2-الأرشيف حسب النشاط

أ-الأرشيف التاريخي

ب-الأرشيف القضائي

ج-أرشيف الآداب والفنون

د-الأرشيف الإداري

هـ-الأرشيف السياسي

و-الأرشيف العسكري

ي-الأرشيف الديني

ز-الأرشيف السري

رابعا: الأرشيف العثماني الجزائري

1-نماذج من المصطلحات الواردة في الأرشيف العثماني

2-علاقة الأرشيف بالتأريخ:

3-وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية

خامسا: نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

1-نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم

2-نماذج من وثائق المكتبة الوطنية بالحامة

3-حالة الوثائق الأرشيفية الجزائرية أثناء الحكم الفرنسي

مهما اختلفت درجة الحضور العثماني في المغارب جغرافيا وزمنيا، قد تخلف عنه رصيد وثائقي مهم* سواء في الأرشيفات المحلية أو الأرشيفات العثمانية** أو أرشيفات البلدان التي ارتبطت معها البلدان المغاربية والدولة العثمانية، ولقد أظهرت الدراسات التي قدمت في المائدة المستديرة التي نظمتها وحدة التكوين والبحث (المغرب والعالم العربي الإسلامي في إطار برنامج المغارب في الأرشيفات العثمانية)، والتي انعقدت بمراكش أيام 24-26 ماي 2003م، أهمية الأرشيفات سواء المحلية أو المتوسطية في كتابة تاريخ المغارب في الفترة العثمانية.

وقد لوحظ خلال مناسبات عديدة تركيز الباحثين على الأرشيفات المحلية سواء منها المتمثلة في سجلات المحاكم الشرعية أو السجلات الوقفية أو دفاتر التركات والتي تطورت مع التطور الحاصل في المؤسسات العثمانية، وقد توقف الباحثون عند مختلف أنواع الوثائق وخاصة منها السجلات الوقفية سواء في الجزائر أو باقي الإيالات العثمانية وأهميتها في كتابة التاريخ الوطني[1]، وتكتسي الوثائق الأرشيفية أهميتها من خلال أنها تعتبر ذاكرة الشعوب والأمم، ويمكنها أن تحافظ على خصوصيتها الثقافية ورموزها الروحية والحضارية، وتعمل على تواصل الأجيال ببعضها البعض بدءا بالمنطلقات التاريخية التي تحكمها التجارب الإنسانية كخلفية وواجهة في آن واحد، والمجموعات الوثائقية تعد منابع وروافد ثقافية وعلمية متجددة ومتواصلة تساعد المجتمع على التنمية والارتقاء والتطور،

* - توجه الباحثون الجزائريون خاصة إلى الاعتماد على الوثائق الأرشيفية المتواجدة في مراكز الأرشيف والمكتبات الوطنية في دراساتهم التاريخية في شقها السياسي، العسكري، الاقتصادي، والثقافي والاجتماعي، وأبرز الدراسات التي استطاعت أن تستنطق الموروث الوثائقي العثماني لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية نذكر:

-حنيفي هلايلي: **الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرن 16 و17م**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 1999.

- خليفة حماش: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

- محمد زاهي: **أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية 1518-1830م**، مذكرة ماجستير، سيدي بلعباس، 2008.

- مصطفى أحمد بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية**، دبي، 2000.

** - للاطلاع على مراكز الأرشيفات العثمانية وماهيتها، ينظر: نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: **الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء بإسطنبول**، ترجمة: صالح سعداوي صالح، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية، عمان، 1986.

1 - عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بن حادة: **سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2005م، ص8.

وتعد مؤشرا على تطور المجتمع في مختلف المجالات، ولهذا عملت ولا تزال الأمم الحية على الحفاظ على مخزونها الوثائقي في إحداث المراكز والمعاهد والمؤسسات المتخصصة.[1]

إن الاهتمام بالأصول لم يعد اليوم في حاجة إلى تأكيد أهميته في البحث التاريخي فمنذ سنوات خلت يسعى الباحثون إلى إبراز ما تكتسيه الوثائق المحلية من أهمية بالغة في كتابة التاريخ السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للولايات العثمانية[2]، وارتسم منحى واضح يدعو إلى ضرورة التركيز على واقع المجتمعات بالعودة إلى الوثائق الأصلية[3]، وهذا ما ذهب إليه أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ" حينما اعترف بقوله: «...**إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها...ذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف وأيديهم...**».[4]

اتفقت جل الكتابات التاريخية وأجمعت على أهمية الوثيقة الأرشيفية في عملية التدوين التاريخي لما تقدمه من وجهة نظر خاصة تسمح للمؤرخ بتحقيق المقابلة وضبط المعلومات وتمحيصها، ومما لاشك فيه أن المجتمعات الحديثة قد أدركت أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية كمصدر أساسي في بناء وتطوير الذاكرة الجماعية وفي تنمية المجال العلمي والمعرفي الذي تتطلبه البحوث العلمية، ونظرا لذلك قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مركز الأرشيف الوطني وجعل من مهامه تكثيف الجهود لحماية الإرث المتبقي من ماضينا والاستفادة منه في تسيير شؤون الحاضر والتخطيط للمستقبل، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير وتسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية الممكنة لاستخلاص المادة الخام

---

1 - براركة شوقي: **الوثائق الأرشيفية والتراث المخطوط مصادر أولية لصناعة التاريخ المحلي والوطني**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرن 18 و19م من خلال المصادر المحلية، المركز الجامعي، الوادي، 2013م، ص21.

2 - عائشة غطاس: **الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بن حادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، 2005م، ص157.

3 - نوهت دراسات عديدة بضرورة العودة إلى الأصول نشير إلى بعضها:

- الساحلي خليل أوغلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، تونس، 1974م، ص ص3، 25.

- مجموعة من الباحثين: **الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، ج1، ج2، زغوان، تونس، 1986م.

4 - أسد رستم: **مصطلح التاريخ**، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص14.

للباحثين، ومحاولة استغلال الأرشيف الوطني الجزائري كمصدر أساسي في عملية البحث التاريخي.

أولا: مفهوم الأرشيف والوثائق الأرشيفية

ظهر لأول مرة مصطلح الأرشيف الوطني مع الثورة الفرنسية في سنة 1790م، حين اتخذ قرار تغيير أرشيف المجلس الفرنسي إلى الأرشيف الوطني، ثم عين أول أرشيفي للجمهورية سنة 1793م، وأول نظام للأرشيف الفرنسي الوطني والمحلي سنة 1794م وسرعان ما انتشر هذا المصطلح في أوروبا بإنشاء أرشيف وطني في بريطانيا سنة 1838م وإسبانيا 1866م، وفي البلدان الأوروبية الأخرى شيئا فشيئا من سنة 1880م إلى 1910م أما في روسيا، فقد تأسس الأرشيف الوطني بموجب قرار سياسي من السلطة الحاكمة في سنة 1918م ليصبح فيما بعد نموذجا لكل بلدان أوروبا الشرقية[1]، بينما انتظرت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1934م لإنشاء الأرشيف الوطني، وبعد الحرب العالمية الثانية تأسس في باريس المجلس الدولي للأرشيف سنة 1948م، ثم بعد إزالة الأنظمة الاستعمارية جاء دور بلدان العالم الثالث من بينهم البلدان العربية، مصر 1954م، الجزائر 1971م، تونس 1988م.[2]

ومما لا شك فيه أن خبراء وأخصائي الأرشيف اختلفوا في إعطاء مفهوم موحد لهذا المصطلح، وهذا راجع إلى التباين والتمايز في التجارب الأرشيفية لمختلف البلدان والشعوب وكذلك إلى تطور علم الأرشيف، ولهذا سوف نحاول من خلال المفاهيم والتعاريف التي سوف نذكرها إعطاء مفهوم للأرشيف يكون متقاربا نوعا ما بداية بالتعريف اللغوي.

1-المفهوم اللغوي للأرشيف:

رغم اجتهاداتنا وقراءتنا لكثير من التصانيف والكتب العربية في أصل كلمة أرشيف ومصدرها، إلا أن محاولاتنا باءت بالفشل عندما توصلنا إلى أنه لا وجود لهذه الكلمة في اللغة العربية، وزاد يقيننا بأن هذه الكلمة مستعربة عند اطلاعنا على تصنيف ابن منظور

1 - براركة شوقي، المرجع السابق، ص25.

2 - *Michel Duchein, **Études D'archivistique, 1957, 1992**, Association des archivistes Français, 1792, p210.*

الذي لم يرد الكلمة في لسان العرب[1]، وتكاد تجمع جل الدراسات على أن كلمة أرشيف مشتقة من الكلمة اليونانية أرّخ Arch ومعاناها "وظيفة" والوظيفة هنا بمعنى العمل الإداري أو الحكومي، كما تدل هذه الكلمة على المناصب الرئيسية "Magistry"، وقد أطلق على مجموع الأوراق والمستندات التي تتجمع لدى الموظف أثناء عمله، ويعترف الأستاذ المختص في علم الوثائق "عباس حمودة" أنه منذ العصر الوسيط بدأ يتحدد معنى الكلمة بإطلاقها على الوثائق القديمة التي لها أهمية خاصة[2]، كما يقدم الأستاذ "سالم عبود الألوسي العراقي" مفهوما خاصا للأرشيف رغم أنه لا يخرج عن النطاق العام لمدلول المصطلح، ويؤكد على أن كلمة أرشيف لها مدلولين، فهي جاءت بصيغتين فعل واسم، فجاء كفعل بمعنى يضع الأوراق والملفات في الأرشيف، والفعل الماضي Archived بمعنى أرشَفَ، كما جاء على الدوام بصيغة اسم جمع Archives وكلمة الأرشيف مشتقة من الكلمة الإغريقية أرخيون أو أرشيون Archeion التي تتصل بدائرة من الدوائر، كما يؤكد بأن هذا المصطلح كان يطلق على سجلات الحكومة ووثائقها أي الأرشيف العمومي.[3]

وتوسع استعمال كلمة أرشيف في باقي اللغات الأخرى الأوربية منها والعربية، ففي الإنجليزية والفرنسية Archives وفي الألمانية Archiv وفي الإيطالية Archivo[4]، ويرى أحد الباحثين المهتمين بالأرشيف ومكوناته أنه يمكن استعمال مصطلح الأرشيف في اللغة العربية ويستند للفظة الأرشفة كمصدر على وزن فعلل ويؤكد على أنه لا حرج في استعمالها في اللغة العربية ما دمنا قد أجزنا استعمال العديد من الكلمات والمصطلحات الأجنبية الحضارية.[5]

2-المفهوم العلمي والاصطلاحي للأرشيف:

توجد عدة تعاريف علمية أو اصطلاحية لبعض الخبراء والمختصين في مجال الأرشيف، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال التعاريف التالية:

1 - ابن منظور: **لسان العرب**، ترتيب: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1988م.

2 - عباس حمودة: **المدخل إلى دراسة الوثائق العربية**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، ص21.

3 - سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك: **الأرشيف تاريخه، أصنافه**، إدارته، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979م، ص5.

4 - خولي جمال: **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993م، ص46.

5 - سالم عبود الألوسي وآخرون، المرجع السابق، ص7.

يعرف الباحث "عبد الغفور عبد الفتاح قاري" الأرشيف بقوله: «...**أرشيف الوثائق الذي يحتوي على أوعية معلومات مختلفة من الأوراق والكتب والخرائط والمخطوطات والتسجيلات السمعية والبصرية والرسائل الجامعية وحفظها في مكان آمن خشية من الضياع...**»[1]، كما عرف معجم أكسفورد الإنجليزي كلمة أرشيف بكونها ذلك المكان المادي الذي تحفظ فيه الوثائق والمستندات التاريخية، كما يمكن أن تطلق على الهيئة المكلفة بعمليات الإشراف على المواد المحفوظة كذلك[2]، أما معجم البنهاوي في مصطلحات المكتبات والمعلومات فيعرف الأرشيف بكونه عبارة عن مجموعة منظمة من السجلات والملفات التي تخص أو تتعلق بإحدى المنظمات أو المؤسسات أو الهيئات.[3]

ومن ناحية أخرى قدّم يوكينوفا الإيطالي مفهوما للأرشيف واعتبره بأنه التجمع المنظم للوثائق الناتجة عن فعاليات الدوائر أو المؤسسات أو الأشخاص والتي تقرر حفظها لأهميتها السياسية أو القانونية أو الشرعية لتلك الدوائر أو ذلك الشخص[4]، وعموما يمكننا تقديم مفهوم شامل للمصطلح بالاعتماد على الأرشيفي الأستاذ "قبسي محمد" الذي يرى بأن الأرشيف هو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة والمستندات التاريخية، وتطلق الكلمة نفسها على المواد الوثائقية كما تطلق أيضا على الهيئة أو الإدارة القائمة بعمليات الإشراف على الأرشيف[5] ونظرا لهذه المفاهيم المتقاربة حول مصطلح الأرشيف يمكننا القول بأن الأرشيف هو مجموعة الوثائق التي تنتج عن نشاط إداري من خلال عمليات تبادل المعلومات والإجراءات نتيجة لأداء جميع الأمور الإدارية، والمالية والفنية، والتي تكون في شكل أوراق مجمعة تحفظ لضرورة الرجوع إليها لأهميتها، ونستخلص من خلال هذه التعاريف أن الأرشيف هو مجموعة الوثائق مهما كان حاملها وتاريخها وشكلها والتي أنتجت أو استلمتها أي هيئة مادية أو معنوية، عامة أو خاصة أثناء تأدية نشاطاتها المسندة إليها

1 - عبد الغفور عبد الفتاح قاري: **معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات إنجليزي عربي**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة، الرياض، 2000م، ص29.

2 - علي ميلاد سلوى: **الأرشيف ماهيته وإدارته**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م، ص01.

3 - شعبان عبد العزيز خليفة: **المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م، ص99.

4 - براركة شوقي، المرجع السابق، ص25.

5 - محمد قبيسي: **علم التوثيق والتقنية الحديثة**، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991م، ص34.

والتي انتهى العمل منها، بحيث تحفظ بطرق خاصة لفرض صياغتها والمحافظة عليها وتنظيمها لكي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

3-المفهوم القانوني للأرشيف:

اهتمت الشخصيات السياسية ورجال القانون بالأرشيف، واحتل هذا الأخير مكانة رئيسية في التشريعات القانونية وأولت له السلطات أهمية بالغة لما له من دور في إحياء ذاكرة الأمة والحفاظ عليها، وقد جاء في حديث للرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" بتاريخ 1977/12/01م حول دور الأرشيف في بناء الدول ما يلي: «...**إننا في كل الأحوال يجب أن نهتم بالوثائق التاريخية في المكتبات المركزية وأماكن التوثيق الأخرى، علينا أن نجمع في مكتباتنا وفي مراكز التوثيق شتى الوثائق والتفسيرات التي يحتاجها الباحثون وعموم الاختصاصيين بما في ذلك المتعلقة بتاريخنا العربي، على أن يجب أن نحرص على أن يكون النمط المتداول من وثائق التاريخ على نطاق واسع شعبيا هو النمط الذي يعزز وجهة نظرنا لأغراض النضال والصمود وقدرة الأمة في التقدم إلى الأمام...**».[1]

ونظرا لأهمية الأرشيف في حياة الأمم أولت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول اهتمامها بالأرشيف وشرّعت قوانين لحفظه وحمايته كتراث مادي للدولة وملكا لها، وقد تناول المشرع الجزائري الأرشيف في القانون رقم 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988م حينما أكد في المادة 02 أن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها[2]، وأيدت هذا المفهوم القانوني المادة الثالثة من القانون الجزائري حينما أعطت مفهوما دقيقا للأرشيف ووسعت مدلوله ليشمل جميع الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب والدولة والجماعات المحلية والأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء من القانون العام أو الخاص

1 - سالم عبود الألوسي وآخرون، المرجع السابق، مقدمة الكتاب، ص هـ

2 - قانون 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988م المتعلق بالأرشيف الوطني، الجريدة الرسمية، ع4، ص 139.

أثناء ممارسة نشاطها معروفة بفوائدها وقيمتها سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة.[1]

وبصفة عامة فإن الأرشيف في المفهوم الدولي يعتبر أولا وسيلة عمل[2] وأداة تسيير للمؤسسات على غرار الموارد الأخرى سواء كانت بشرية أم مالية أو مادية، والتحكم في تسيير الأرشيف ينعكس إيجابا على حسن التسيير للمؤسسات مهما كان مجال تخصصها، ثم يدخل الأرشيف مع مرور السنين في المرحلة التاريخية حيث يوظف لكتابة تاريخ الأمم بطريقة علمية موثوقة.

ثانيا: خصائص الأرشيف ومميزات المعلومة الأرشيفية

يستند الأرشيف إلى مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي الوثائق الأخرى، هذه الخصائص ناتجة عن مميزات المعلومة الأرشيفية في حد ذاتها وأهم خصائصها نذكر:

النشأة الطبيعية: تنتج المعلومات والوثائق الأرشيفية في شكل طبيعي عضوي وتتجمع الأرصدة دون تدخل عمدي للأفراد والمنتجين، إذ الهدف العمدي لتشكلها هو ذلك النشاط الذي تمارسه الإدارة والمؤسسات المختلفة أثناء عملية التسيير ما يؤدي إلى تشكل الوثائق والمعلومات بطريقة عفوية، والوثائق الأرشيفية نتاج جهود مختلفة فهي بمثابة مواد خام للحقائق والمعلومات تجمعت بطريقة طبيعية على مدار الزمن، إن المجموعة الأرشيفية تتميز عن غيرها من الوثائق بخصائص ومميزات اكتسبتها من خلال تكونها الطبيعي منها ميزة عدم التحيز والصحة والنشأة الطبيعية[3]، وهذا على خلاف الإنتاج الفكري المنتج وفقا لعمليات البحث، فالوثائق الأرشيفية تتجمع وتتكون الأرصدة دون تدخل الأرشيفي، فهذه الأخيرة تتشكل نتيجة تراكم الوثائق التي تنتجها الإدارة من خلال أداء النشاط المسند إليها مهما كان ومهما كانت تلك الإدارة وهذا التجمع الطبيعي سيكسبها صفة أخرى هي الموالية[4] والتي يقصد بها التتابع والارتباط العضوي.

---

1 - قانون 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988م المتعلق بالأرشيف الوطني، الجريدة الرسمية، ع4، ص140.

2 - براركة شوقي، المرجع السابق، ص26.

3 - بودوشة أحمد: التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني، مجلة المكتبات والمعلومات، مج2، ع1، ص59.

4 - انتصار دلهوم: **تسيير الأرشيف في المؤسسات والإدارات العمومية**، دراسة ميدانية بسوق اهراس، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص76.

عدم التحيز: تمتاز المجموعات الأرشيفية بصفة عدم التحيز لجهة ما باستثناء الإدارة المنتجة لها فهي بذلك جزءا منها.

الندرة: الوثائق الأرشيفية فريدة من نوعها لا يمكن أن توجد مكررة في إدارات ودول أخرى، وعلى هذا الأساس تبقى الوثيقة دليلا يميز الجهة المنتجة لها، تحمل أفكارها نشاطاتها وتوقيعها الرسمي، عكس الوثائق المطبوعة إذ لا يمكن أن توجد الوثيقة الأرشيفية في مناطق مختلفة بنفس الشكل ونفس المحتوى وبأعداد كبيرة، فنجد فقط النسخ التي أنتجتها الإدارة خلال قيامها بنشاطاتها، علما أن لكل هيئة خصائصها واختصاصاتها والمجال الذي تغطيه.[1]

الترابط: إذ كل وثيقة أرشيفية مرتبطة بأخرى بروابط طبيعية مهيكلة، فالرصيد الأرشيفي لا يمكن تشتيته، والوثيقة الأرشيفية منفردة قد لا تعني شيئا، لذلك يجب العمل على وضعها في إطارها الصحيح الكامل[2]، إذن فصفة الترابط آلية بالنسبة لتشكل الوثائق داخل الملف الواحد أو داخل الرصيد بأكمله، وعلى الإداري والأرشيفي أن يحافظا على تتابع الوثائق الأرشيفية والمحافظة على ترتيبها دون الإخلال بتماسكها، كما تمتاز المعلومة الأرشيفية بالأصالة وأنها غير منشورة إلا في شروط معينة، وبالإضافة لمجموعة المميزات السابقة فإن الوثائق الأرشيفية تحفظ في مكان يحدده القانون وهو عبارة عن وحدة إدارية مسؤولة عن مهام الحفظ في كل جهاز أو هيكل تنظيمي.[3]

ثالثا: أنواع الأرشيف وأصنافه

يصنف الأرشيف حسب ملكيته أو مصدره أو حسب شكل الوعاء الذي يحمله إلى ما يلي:

1- قبيسي محمد، المرجع السابق، ص35.

2 - نفسه.

3 - انتصار دلهوم، المرجع السابق، ص77.

1-الأنواع حسب الملكية:

أ-الأرشيف العمومي:

وهو الوثائق المنتجة والمحفوظة من طرف منظمة أو هيئة عمومية أي أنها تنتمي للدولة أو المجلس الشعبي البلدي أو الجماعات المحلية أو مؤسسة عمومية...الخ[1]، والأرشيف العمومي أو العام تسري عليه مبادئ القانون العام بما في ذلك عدم قابلية تملكه حتى بالتقادم أو التصرف فيه بالبيع أو الشراء أو الهبة، غير قابل للحجز وغير قابل للتقادم باعتباره ملكية عمومية[2]، ويعرفه القانون الجزائري بما يلي: «**...يتكون الأرشيف العمومي من الوثائق التاريخية التي أنتجتها أو تسلمتها هيئات الحزب والدول والجماعات المحلية والهيئات العمومية**».[3]

فالأرشيف العام هو كل الوثائق الناتجة عن نشاط أي مؤسسة أو إدارة أو هيئة عمومية وهو ملك للدولة لا يباع ولا ينقل للخواص أو الأجانب، وهناك من يطلق مصطلح الوثائق الرسمية على الأرشيف العمومي وتضم كافة الوثائق الصادرة عن الأجهزة الحكومية ذات الصبغة التشريعية أو التنظيمية مثل الأوامر والمراسيم والقرارات والمعاهدات والتعليمات.

ب-الأرشيف الخاص:

يشتمل الأرشيف الخاص على الوثائق الصادرة عن الأفراد والجماعات كالهيئات والمنظمات والاتحادات ويطلق عليها أحيانا الوثائق شبه الرسمية باعتبار أن وثائق هذه الجهات جاءت نتيجة لموافقة الجهات الحكومية بممارسة هذه الجهات لنشاطها، كما ورد في التعريف التالي ما يلي: «**...الأرشيف الخاص يخرج عن نطاق المؤسسات العمومية باعتباره أنتج من طرف مؤسسات غير تابعة للقطاع العام التي مالكة له، وهو يخضع أساسا إلى قواعد الملكية لكن ضمن حدود معينة، حيث تبقى الدولة تملك حق**

1 - *Ziani halles (Moudjeb),* ***Séminaire Gestion des Archives****, Algérie, direction de la Farmation et du perfectionnement, 1994, p3.*

2 - درواز كمال: الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري، **مجلة المكتبات والمعلومات**، مج2، ع1، 2003م، ص114.

3 - قانون 09/88، المرجع السابق، ص ص 139-142.

التدخل بالتصدي لكل المعاملات أو التصرفات التي من شأنها المساس بمصلحة الدولة أو الأمة...».[1]

وعرّف أيضا على أنه مجموع الوثائق المنتجة من طرف المنظمات والمؤسسات الخاصة أو التي تنتمي لأشخاص ماديين وعائلات، في حين لا يخرج هذا النوع من الأرشيف عن الرقابة الممارسة من طرف الأرشيف الوطني لأنه إرث تاريخي وأرشيفي للوطن[2]، إذن فالأرشيف الخاص هو كل الوثائق الناتجة عن نشاط أفراد أو مؤسسات خاصة وللدولة الحق في الرقابة عليه من حيث انتقاله للخواص، وإذا تم بيعه للخارج يجب إعلام المؤسسات الوطنية بذلك وإلا تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، لأنه بغض النظر عن مصدره فإنه يبقى تابع للدولة ورمز من رموز سيادتها الوطنية، لأن الأرشيف الوطني يضم كل أرشيف الأمة التي تنص القوانين على حفظه في ظروف جيدة سواء كان مصدره عاما أو خاصا، وللإشارة هنا في بعض الأحيان يطلق مصطلح الوثائق الخاصة على هذا النوع.[3]

2-الأرشيف حسب النشاط:

إن تقسيم الأرشيف إلى أصناف متعددة يعتمد بالدرجة الأولى على ضخامة المجموعات الأرشيفية وأهميتها والأمكنة الملائمة لحفظها، وإلى كفاءة الإدارة الأرشيفية ودقة التنظيم فيها، وكذلك يعتمد على عدد الموظفين العاملين ومستواهم التعليمي وخبرتهم، وتبعا لذلك تصنف الأرشيفات إلى التصنيفات التالية:

أ-الأرشيف التاريخي:

يضم كافة الوثائق المتعلقة بتاريخ القطر وفي كافة النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية الفنية وغير ذلك، وفي الآونة الأخيرة لم تعد هناك أهمية للأرشيف التاريخي، فقد توزعت وثائقه على الأصناف الأخرى من الأرشيفات، ويؤكد الباحث "سالم عبود الألوسي" أنه أصبح لكل نشاط تاريخ مما أفقد الأرشيف التاريخي أهميته.[4]

1 - درواز كمال، المرجع السابق، ص114.

2- Ziani halles (M) , op.cit, p3.

3 - براركة شوقي، المرجع السابق، ص27.

4 - سالم عبود الألوسي، المرجع السابق، ص46.

ب-الأرشيف القضائي:

ويضم وثائق وزارات العدل والمحاكم والهيئات التشريعية والقضائية، وكذلك القوانين والأنظمة والمحاكم الخاصة وما يتصل برجال القانون والقضاة وما إلى ذلك.

ج-أرشيف الآداب والفنون:

يمكن أن يضم كافة الوثائق التي تتصل بالحركة الثقافية في البلد ونشاط الجمعيات والمؤسسات الأدبية والثقافية ووثائق الشخصيات البارزة في ميادين الثقافة والشعر والآداب والصحافة الأدبية.

د-الأرشيف الإداري:

يحتوي هذا النوع على الوثائق الخاصة بالوزارات، المؤسسات والدوائر الحكومية، شركات هيئات تمارس أو مارست الأعمال الإدارية.

هـ-الأرشيف السياسي:

يضم وثائق الجمعيات والهيئات والأحزاب والرؤساء والملوك، وكذلك وثائق المعاهدات والاتفاقيات والعقود مع الدول الأخرى، ووثائق الاجتماعات والمحاضر السياسية وغيرها.[1]

و-الأرشيف العسكري:

يضم الوثائق المنتجة من طرف المؤسسات العسكرية مثل وثائق الدفاع والطيران والبحرية والحروب والاختراعات الحربية، وكذلك الخطط العسكرية والرسومات والخرائط ووثائق الاستخبارات...الخ.

ي-الأرشيف الديني:

يحتوي هذا الأرشيف على وثائق وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمساجد والجمعيات الدينية، وكذلك الفتاوى والتفاسير وعقود الزواج والطلاق والأعياد الدينية.

1 - عوض عزت سعيد: **الأرشيف مفهومه، أنواعه، فهرسته وتصنيفه**، د.ط، ص284.

ز-الأرشيف السري:

يضم هذا الأخير الوثائق السرية التي تتصل بسلامة وأمن الدولة وسياستها، وغالبا ما يكون هذا الأرشيف تحت إشراف شخصية كبيرة مسؤولة ويرتبط إما برئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء أو وزارة الداخلية، ومن مميزاته أنه لا يباح الاطلاع على وثائقه إلا في الحالات الاستثنائية والمواقف السياسية التي تستوجب ذلك.[1]

رابعا: الأرشيف العثماني الجزائري

اتفق الباحثون المهتمون بدور الأرشيف والوثائق العثمانية الموجودة بتركيا على إطلاق مصطلح الأرشيف العثماني على أرشيف رئاسة الوزراء الموجود بحي السلطان أحمد في مدينة إسطنبول، أما غيره من دور الأرشيف التركية فتذكر مركبة بإضافة المقر الذي تحفظ فيه الوثائق المتعلقة بالدولة العثمانية مثل: أرشيف طوب قابي الذي يقصد به الوثائق المحفوظة بمتحف طوب قابي الواقع في مدينة إسطنبول، وأرشيف البحرية الذي يشكل قسما من المتحف البحري الذي يضم خمسة وعشرين مليون وثيقة[2] (25 مليون) من الوثائق الخاصة بالبحرية العثمانية ويقع في مدينة إسطنبول كذلك.

أما الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء* فهو الأرشيف العالمي الذي يتناول تاريخ الدولة العثمانية من نشأتها سنة 1299م إلى انقراضها سنة 1924م، ويعد من كبريات دور الأرشيف العالمية من حيث كمية الوثائق التي يضمها، وقد تم تصنيف 50% من مجموع وثائقه التي تبلغ مائة وخمسين مليون وثيقة (150 مليون) وهذه الوثائق التي تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تعد مصدرا تاريخيا مهما لدراسة تاريخ دول عديدة قامت على الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية إضافة إلى كمية الوثائق التي يحويها الأرشيف العثماني وتنوعها من حيث تعلقها بتاريخ

1 - سالم عبود الألوسي، المرجع السابق، ص48.

2 - سهيل صابان: **الأرشيف العثماني في خدمة التراث العربي**، محاضرة ألقيت في ملتقى الآداب، جامعة الملك سعود، يوم 09 ديسمبر 2006، ص01.

* - أرشيف رئاسة الوزراء يتكون من الأرشيف العثماني الذي نحن بصدد الحديث عنه وأرشيف الجمهورية الذي يقع في مدينة أنقرة ويضم الوثائق الخاصة بتركيا منذ نشوء الجمهورية سنة 1924م.

البلاد التي دخلت تحت حوزتها، فإن الاهتمام الذي يوليها إياه الباحثون من مختلف أنحاء العالم لدليل واضح على أهميته.*

والدور المهم الذي يضطلع به في توفير المادة العلمية للحقبة التي يدرسها أولئك الباحثون، وعلى الرغم من الأهمية البالغة للأرشيف العثماني والوثائق التي يحويها في الفترة الممتدة على مدار أربعة قرون على أقل تقدير من تاريخ البلاد العربية تحت الحكم العثماني فقد كانت تلك الأهمية غائبة عن أنظار كثير من الباحثين الذين يبحثون في تاريخ البلاد العربية الحديثة، كما أن علاقة هذا الأرشيف بدور الأرشيف العربية كانت غائبة عن أنظار مسؤوليها أنفسهم لعدم إلمامهم بأهمية الوثيقة العثمانية ومدى مصداقيتها حين توظف في الكتابة التاريخية.

يطرح استغلال الوثائق العثمانية إشكالا مزدوجا، فهي إفراز لذلك التعقيد والضبط الذي بلغته إدارة مركزية كانت تشرف على تسيير شؤون دولة –إمبراطورية-ومرآة لتمثل العثمانيين لمفهوم الإدارة ولسبل تحقيق التواصل بين مختلف مؤسساتها**، لذلك يقر الباحث "عبد الحفيظ الطبايلي" استحالة توظيف مضامين تلك الوثائق من غير الإلمام ببنية الإدارة العثمانية وبطريقة اشتغالها وبالمتغيرات التي لحقت بها عبر الزمن، ودون ضبط نوعية تلك الوثائق ووظيفة كل منها.[1]

* - يعترف سهيل صابان في مداخلته على أن أوضح دليل على غياب تلك الأهمية للأرشيف العثماني عدم وجود بحث واحد من الأبحاث المقدمة لأعمال ندوة الخبراء العرب من أجل التخطيط والتطوير لدور الأرشيف بالبلاد العربية، والتي عقدت من 5-7 ديسمبر 1983م، والكتاب الذي ضمن أعمال تلك الندوة المنشورة عام 1984م تضمن العديد من اقتراحات مديري الوثائق بشأن تطوير الأرشيف بالبلاد العربية، غير أنه كان خاليا من أي بحث متعلق بالأرشيف العثماني أو الوثائق العثمانية الموجودة ببعض البلاد العربية أو حتى في توجيه الباحثين المهتمين بتاريخ البلاد العربية إلى الأرشيف العثماني، ومن جهة أخرى فإن بحث العلاقة بين الأرشيف العثماني في إسطنبول وبين دار الوثائق القومية بمصر أو الأرشيف الجزائري أو الأرشيف الوطني التونسي لم يتناوله الباحثون على الرغم من أهميته، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص09.

** - كانت الإدارة المركزية العثمانية تتكون من أربع مؤسسات كبرى وهي الصدارة والمالية والجيش بشقيه البري والبحري والقضاء، وكانت تعلو هذه المؤسسات جميعها مؤسسة الديوان الهمايوني والتي تعتبر أعلى هيئة تقريرية وتشريعية في الدولة العثمانية قبل أن تنتقل أغلب اختصاصاتها بكيفية تدريجية إلى الصدارة، وقد كانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات تشتمل على مجموعة من الدوائر المتفرعة بدورها إلى عدة أقلام تمسك بكل منها العديد من الدفاتر وتصدر عنها يوميا العشرات من الوثائق، وكانت دائرة المالية على سبيل المثال تضم أواخر القرن 18م ما يناهز خمسين قلما، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: عبد الحفيظ الطبايلي: قراءة في بنية الوثيقة العثمانية، سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، ندوات ومناظرات رقم 123، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2005م، ص35.

1 - نفسه.

جعل العثمانيون من الوثيقة المكتوبة أساس كل معاملاتهم الإدارية فقننوا بكيفية تدريجية أنواعها وحددوا المواصفات الشكلية الخاصة بكل منها، كما اعتمدوا مبدأ الوثيقة الواحدة كإجراء لتسهيل وضبط عملية التواصل بين المؤسسات والدوائر والأقلام المشكلة لها، فنتج عن كل ذلك أن توافرت أمام الباحثين اليوم عدة أنواع وأصناف من الوثائق.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يرتبط تحديد نوعية الوثيقة بجانبين اثنين يتصل الأول بالدائرة أو القلم الصادرة عنه الوثيقة، في حين يتعلق الثاني بالغاية من إصدارها ويمكن تقسيم الوثائق العثمانية إلى أربعة أنواع كبرى[1] وهي:

- الوثائق الصادرة عن السلطان العثماني أو باسمه مثل خط همايون والفرمان.*
- الوثائق الصادرة عن كبار رجال الدولة مثل بيور لدى** والتلخيص.***
- الوثائق المتبادلة بين الدوائر الإدارية.
- مجموعة الملتمسات والتقارير.

1-نماذج من المصطلحات الواردة في الأرشيف العثماني:

لقد وجدنا من تمام الفائدة إدراج قائمة ببعض المصطلحات الخاصة بالأرشيف العثماني ضمن هذه الدراسة حتى يستعين بها القارئ على فهم الوثيقة التركية العثمانية هذا مع الإشارة إلى أنا كتبناها بالبند العريض وأمامها مقابلها بالعربية.

---

1 - عبد الحفيظ الطبايلي، المرجع السابق، ص 35.

* - يعتبر الفرمان أهم أنواع الوثائق العثمانية على الإطلاق، فهو يصدر باسم السلطان ويتضمن الأوامر الواجب تنفيذها من قبل الموجه إليهم والفرمان نوعان، الفرمان الصادر عن الديوان الهمايوني وعن الصدارة بعد ذلك والفرمان الصادر عن دائرة المالية وتوجد أغلب الفرمانات الصادرة عن الديوان الهمايوني في تصنيف الدفاتر المهمة المحفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول وهي تقع في 263 دفتر وتهم الفترة الممتدة من سنة 1553م إلى 1905م، للمزيد ينظر: نجاتي أقطاش وآخرون، المرجع السابق، ص477.

** - نوع من الوثائق تشتمل على الأوامر التي كان يصدرها كبار رجال الدولة العثمانية بالاستناد إلى وثيقة أخرى، وقد أضحى هذا النوع من الوثائق خلال القرن 18م شبه مقصور على الصدر الأعظم لإشرافه الفعلي على أغلب مؤسسات الدولة، ومثله في ذلك مثل خط الهمايون قد نعثر على بياض أوزينة بيور لدى أي بيور لدى على بياض لا يستند إلى وثيقة أخرى، ويكثر هذا النوع من الوثائق في أغلب تصانيف الأرشيف العثماني، للمزيد ينظر: نجاتي أقطاش وآخرون، المرجع السابق، ص477.

*** - هو نوع من الوثائق الصادرة عن الصدر الأعظم فقط باسم الديوان الهمايوني إلى أواسط القرن 17م ثم عن الصدارة بعد ذلك، ويوجه التلخيص إلى السلطان بقصد إحاطته علما بمختلف القضايا المتعلقة بسير شؤون الدولة أو التماس إذنه في استصدار أمر حول مسألة معينة وجوابا على التلخيص كان السلطان يصدر الخط الهمايوني، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: عبد الحفيظ الطبايلي، المرجع السابق، ص38.

إبقافرماني: فرمان الإبقاء وهو الفرمان الذي كان يصدره السلطان الجديد بعد اعتلائه العرش، ويصادق فيه على بقاء رجال الدولة في مناصبهم التي يشغلونها وعلى رأسهم الصدر الأعظم.

إجمال: إجمال وهو الوثيقة أو الدفتر الذي يوضح إجمال مفردات الإجراءات والعمليات الرسمية الخاصة بتسجيل الأراضي والمعاشات.

إذن سفينة: إذن سفينة هو الإذن الذي تفرضه السلطات العثمانية على السفن الأجنبية حتى يسمح لها بالمرور من المضايق.

إذن سفينة دفترلري: دفاتر إذن السفينة هي الدفاتر التي يقيد بها كل إذن تحصل عليه السفن الأجنبية حتى يسمح لها بالمرور عبر المضايق.

إرادة: إراده تعني أمر السلطان وفرمانه ورغبته وهي منهج جديد في البيروقراطية العثمانية ظهر بعد عام 1832م، وكان يتم قبل ذلك كتابة المسائل بشكل موجز وتعرض على السلطان، ويطلق على هذه الورقة اسم تذكرة عرض أو تلخيص، أما الذي يكتبها فكان يطلق عليه اسم تلخيصجي يقرأ على السلطان الملخص ويكتب رأيه في المسألة بإيجاز وهذا الذي يكتبه يسمى خط همايون، أما بعد عام 1823م، فقد جعلوا تذاكر العرض تكتب موجهة إلى الكاتب الخصوصي للسلطان الذي يسمى **سر كاتب شهرياري** ويقوم الكاتب بدوره فيقرأها على السلطان الذي يذكر له رأيه فيها شفويا، ويقوم الكاتب بكتابة هذا الرأي أسفل تذكرة العرض بشكل مائل وموجها الخطاب فيه إلى الصدر الأعظم، وهذا الشكل أطلق عليه كلمة إرادة.[1]

تذكرة: وثيقة تواصل بين الدوائر الإدارية الرسمية داخل نفس المدينة لتبليغ الإجراءات والأوامر المتخذة في شأن موضوع معين وما يتوجب تنفيذه من الطرف المتلقي للتذكرة، وللتذكرة أنواع كثيرة ومتعددة باختلاف الدوائر الصادرة عنها وأسباب إصدارها.

علم وخبر: يستعمل هذا النوع من الوثائق كذلك بين الدوائر الإدارية الرسمية بقصد الإعلام والإخبار بما تم اتخاذه من إجراءات حول موضوع يهم الطرف المتلقي، وعادة

1 - نجاتي أقطاش وآخرون، المرجع السابق، ص464.

ما يرتبط الأمر بالإخبار بحكم أو قرار أو بتعيين شخص في مهمة أو بصدور الأمر بدفع مبالغ مالية من خزينة الدولة، وفي جميع الحالات يشكل العلم وخبر سندا لضبط المعلومات المسجلة في دفاتر دائرة من الدوائر.

عرضحال: وثيقة كانت ترفعها الرعية وفئة من العساكر وكذا ممثلي الدول الأجنبية في إسطنبول أو خارجها (القناصل) إلى المسؤولين المركزيين بقصد الالتماس أو الشكاية.

المضبطه: نوع من المحاضر الموجهة من طرف المسؤولين الإداريين إلى من هم أعلى منهم مقاما أو إلى السلطان نفسه حول ما تم التداول فيه بشأن موضوع معين وأهم وثائق هذا النوع "**مكالمة مضبطه سي**" المتعلقة بالمحادثات التي كان يجريها رئيس الكتاب باعتباره مكلفا خلال القرن 18م وإلى حدود تشكل نظّارة الخارجية في العلاقات مع ممثلي الدول الأجنبية بإسطنبول وباستقبال السفراء والتحاور معهم.[1]

إشكال دفتري: دفتر الإشكال هو الدفتر الذي كان يخصص لغلمان الدوشرمة* القادمين حديثا إلى إسطنبول فكانت تقيد فيه أسماؤهم وهوياتهم والأماكن التي قدموا منها وآباؤهم وأوصافهم وأسماء الذين أتوا بهم.

إعلام: الكتاب الذي يحرر إلى أصحاب الدعاوي متضمنا القرار الذي صدر من القضاة أو المحاكم الشرعية.

---

1 - عبد الحفيظ طبايلي، المرجع السابق، ص38.

* - بعد أن انتقل الأتراك العثمانيون إلى الأراضي الأوروبية وتضاعفت فتوحاتهم في منطقة الروميلي زادت حاجتهم إلى الجنود، فاتجهوا لأجل هذا إلى الاستفادة من أسرى الحرب بموجب قانون عرف باسم "**ينجيك قانوني**" أي قانون الخمس الذي يحتمل أنه صدر عام 1363م، فكان ينص على أن تحصل الدولة على خمس أسرى الحرب حسب الشريعة الإسلامية، وكان يجري في البداية إلحاقهم بأوجاق الإنكشارية بعد مرحلة تدريب قصيرة، فلما رأوا بعض المحاذير في ذلك قرروا أن يسلم هؤلاء الفتيان من أسرى الحرب للأسر التركية في الأناضول، بذلك يمكن للأسرى أن يعملوا بالزراعة لقاء أجر زهيد ويتعلمون في الوقت ذاته العادات والتقاليد الإسلامية والتركية، وكانوا يتلقون التعليم العسكري الأساسي في أوجاق مخصصة ثم يتم تحويلهم إلى أوجاق الإنكشارية، وهذه كانت أول وسيلة للحصول على الأطفال المسيحيين، كما كانت هناك وسائل أخرى منها الهدايا أو شرائهم من النخاسين، غير أنه كانت أهم وسيلة هي جمع الأطفال الذين فقدوا أهلهم في الحروب وتعليمهم الدين الإسلامي، بعد أن ينتهوا من جمع الأطفال يجري تنظيمهم في قوافل يتراوح عدد أفرادها بين مائة إلى مائتين غلام، ثم يتم فحصهم لآخر مرة قبل إرسالهم إلى المركز وبعد ذلك تجرى لهم عملية الختان على اعتبار أنهم أصلا من المسيحيين، ثم يربوا تربية إسلامية عسكرية وفكرية ويعتنقوا الإسلام ويتعلموا اللغة التركية ويعيشون في ثكنات خاصة بهم لا يختلطوا بالمجتمع، وإنما وهبوا أنفسهم للدفاع عن الدين الإسلامي والسلطان، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: أماني بنت جعفر بن صالح المغازي: **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007م، ص53.

أقلام أربعة: الأقلام الأربعة هو اسم التشكيل المالي الذي تكون نتيجة لإدماج مقاطعات إسطنبول وبورصة وأولونيا ورودس في وحدة واحدة عندما شرعوا في تحديد خدمات الديوان عام 1833م.[1]

امتياز دفترلري: دفاتر الامتياز هي الدفاتر التي سجلت فيها الأحكام الخاصة بشتى أنواع الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للأمراء والمؤسسات.

أمثال دفترلري: دفاتر الأمثال هي نوع من الدفاتر كانت تسجل فيها بعض الوقائع التي تمثل نموذجا يمكن الاستناد إليه في مسألة قانونية لعدم وجود السند القانوني الصريح.

أمر سامي: الأمر السامي هو الأمر أو الحكم الذي يصدر عن الصدر الأعظم.

أمر عالي أو أمر شريف: هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التي تصدر عن السلطان العثماني.

أمر نامة: كتاب الأمر اسم الوثيقة التي تحتوي أمرا صادرا أو حكما.

باش باقي قولي: هو الاسم الذي أطلق على مأمور التحصيل من الدرجة الأولى في التشكيل المالي عند العثمانيين، وكانت مهمته القيام بتحصيل الضرائب التي لم تحصل في زمانها (بقايا) وتنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة المالية بشأن توقيع العقوبات عن الممتنعين عن دفع الضرائب وإمساك الدفاتر التي تسمى دفاتر البقايا أو "**دفاتر باش باقي قولي**" كما كان مرتبطا مباشرة برئيس الدفتر.

تحرير: اهتم العثمانيون بإقامة نظام محكم لقيد وتسجيل الأراضي التي آلت إليهم بالفتح بقصد وضع أساس للتملك والتصرف فيها وتحديد وتعيين نسب الضرائب عليها وكانوا يطلقون على هذه العملية اسم "**تحرير**" يقضي القانون بتكرارها كل ثلاثين عاما ومع هذا كانت تحدث هذه العملية على فترات أطول من ذلك، أو كانت تجد بعض الأمور التي تفرض تكرار العملية قبل فوات المدة المعلومة مثل: جلوس سلطان جديد، أو زيادة الخلافات الواقعة بين المتصرفين على الأراضي في منطقة معينة أو تشتكي الناس من

1 - نجاتي أقطاش وآخرون، المرجع السابق، ص465.

فداحة الضرائب وانعدام العدالة فيها أو ظهور عوامل تؤثر على التوزيع السكاني مثل الهجرات وظهور الأوبئة.

تذكرة عثمانية: تعبير أطلق على بطاقة الهوية وأول بطاقة هوية صدرت في الدولة العثمانية كانت بناءا على التعداد السكاني الذي تم عام 1863م.

تقرير: كتاب كان يحرره الصدر الأعظم بصورة مفصلة حول موضوع من الموضوعات ليقدمه إلى السلطان، أما الكتاب الموجز فكان يسمى "**تلخيص**".[1]

عهد نامه، معاهدة: هي الورقة الرسمية التي تضم شروط التعاهد وتحرر بين طرفين ويوقع عليها، وهو الاسم الذي أطلقه العثمانيون على شتى المعاهدات التي عقدوها مع الدول الأجنبية، وتشتمل المعاهدات على سبعة عناصر مرتبة هي:

1- الحمد لله.

2- الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3- أهمية العهد وخطورته.

4- تجنب التصرفات المخالفة للمعاهدة.

5- تفصيل وإيضاح أهمية المعاهدة وكيفيتها.

6- ضرورة الوفاء بالعهد وتجنب الرجوع عنه.

7- التمني على الله الصدق في العهد والثبات عليه.[2]

ومن خلال عناصر هذه المعاهدات والتمعن في محتواها يتبين البعد الديني للدولة العثمانية في ممارساتها السياسية وأهميته كمحور أساسي لعلاقاتها الخارجية، كما يتضح أن جل معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية أو غيرها من الوثائق الأرشيفية لا تفتقد للعبارات الدينية ولا تخرج عن القاعدة العامة لميزات الوثيقة الدينية الإسلامية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلحات الأرشيف العثماني كثيرة لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال إجمالها في هذا البحث، فهي متعددة بتعدد المجالات ومناحي الحياة المختلفة ومتطورة بتطور الأزمنة والأوقات ومختلفة باختلاف اللغات واللهجات، ولهذه

1 - نجاتي أقطاش، المرجع السابق، ص469.

2 - نفسه.

الأسباب نؤكد على عدم قدرتنا حصر مصطلحات لمدة زمنية فاقت أربعة قرون ولمساحة غطت مختلف القوميات والثقافات.

2-علاقة الأرشيف بالتأريخ:

صرّح "أبو القاسم سعد الله" رحمه الله في محاضرة موسومة بـ **"إشكالية الكتابة التاريخية"** بأن هذه الأخيرة عملية متجددة يمارسها كل جيل بالقدرة العقلية التي وصلها والوثائق المتوفرة لديه[1]، ويؤكد في نفس السياق على أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية كمرتكز أساسي ومصدر أولي في عملية التدوين التاريخي[2]، ويؤيد هذه النظرة المنهجية والتي تؤكد على أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية "أسد رستم" الذي صرّح في العديد من المرات بقوله: «**...إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها وذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف أو أيديهم فإذا سطت محن الدهر أو عوادي الزمن على بعض هذه الآثار وأزالت معالمها فقدها التاريخ وكانت كأنها لم توجد وبفقدها يجهل تاريخ عصرها ورجالها، أما إذا بقيت وحفظت فقد حفظ التاريخ فيها، لهذا يرى المؤرخون لزاما في أعناقهم قبل كل شيء أن يتفرغوا للبحث والتفتيش عن شتى الآثار التي تخلفت عن السلف والتي اصطلحنا أن نسميها أصولا**».[3]

إن الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الجزائر سواء منها الموجودة حاليا بالجزائر أو المحفوظة بإسطنبول أو المودعة بالأرشيفات الأوروبية قد اكتسبت أهمية خاصة لكونها تشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ هذه الفترة، فهي تقدم للباحث والمؤرخ المادة الخام وتشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يرمي إلى إعادة بعث ماضي الجزائر العثمانية، حسبما يتطلبه المنهج العلمي وتقتضيه النظرة الموضوعية.[4]

1 - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص07.

2 - نفسه.

3 - أسد رستم، المرجع السابق، ص14.

4 - ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص59.

ويؤكد "ناصر الدين سعيدوني" على أهمية الوثائق الأرشيفية بصفة خاصة لكون العهد العثماني بالجزائر كان يتميز عموما بقلة الإنتاج التاريخي المخطوط مع توفر الوثائق الأرشيفية، هذه الوثائق وإن كانت نادرة بالنسبة للقرن السادس عشر الميلادي (ق16م) وقليلة بالنسبة للقرن السابع عشر الميلادي (ق17م)، إلا أنها كثيرة ومتنوعة بالنسبة للقرن الثامن عشر الميلادي (ق18م) وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي(ق19م)، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبارها المصدر الوحيد لأواخر العهد العثماني بالجزائر.[1]

يعترف أحد المهتمين بالتاريخ المغاربي خلال الفترة العثمانية أنه لا سبيل إلى دراسة تاريخ بلد ما دون الاعتماد على وثائق الدولة الرسمية ومراسلاتها وقوانينها الإدارية والمالية والاجتماعية والعسكرية التي سنتها والتي تعتبر العمود الفقري لأية محاولة جادة من أجل تحديد الأبعاد التاريخية والحضارية للبلد المعني والمراد دراسته.[2]

إن الجزائر كسائر الولايات المرتبطة بمركز الإمبراطورية العثمانية قد عرفت نشاطا حثيثا تجاريا وعسكريا في حوض البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث، ونتج عن ذلك وفرة الوثائق الرسمية، وأبلغ دليل على ذلك تلك المراسلات التي تمت بين الجزائر والباب العالي وانتظامها، وبين الجزائر وسائر الدول الأوروبية، حيث احتفظت لنا دور وثائقها بالنسخ الأصلية التي كان قد أوفدها حكام الجزائر إلى رؤسائها، ويمكننا أن نؤكد بأن الدولة الجزائرية كانت لديها دفاتر وثائقها الرسمية المتعلقة ببيت المال والتجارة الخارجية والداخلية والضرائب والأحباس، بالإضافة إلى مراسلاتها السياسية مع جميع الدول.[3]

ومما لاشك فيه أن المجتمعات الحديثة قد أدركت أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية كمصدر أساسي في بناء وتطوير الذاكرة الجماعية وفي تنمية المجال العلمي والمعرفي الذي تتطلبه البحوث العلمية، واستجابة لهذا المسعى قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مركز الأرشيف الوطني وجعل من مهامه تكثيف الجهود لحماية الإرث المتبقي من ماضينا والاستفادة منه في تسيير شؤون الحاضر والتخطيط للمستقبل، وهذا لا

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص60.

2 - عبد الجليل التميمي: حول الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، **مجلة الأصالة**، ع14، قسنطينة، الجزائر، 1973م، ص37.

3 - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص37.

يتأتى إلا بتوفير وتسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية الممكنة للاستخلاص المادة الخام للباحثين.[1]

ومن بين الأرصدة الهامة التي يحتفظ بها الأرشيف الوطني ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية والدينية نجد رصيد الفترة العثمانية، والذي من خلاله يمكن استخلاص معلومات هامة تعكس لنا الطابع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والتطور التاريخي للأمة الجزائرية[2]، ويؤكد هذا الطرح صاحب كتاب الأرشيف العثماني حينما يتطرق في مقدمة كتابه إلى أهمية الوثائق كمصدر أساسي للبحث التاريخي، ومما جاء في قوله ما يلي: **«...تقوم دور الوثائق بدور محوري في ربط الماضي بالمستقبل وهي ولاشك أثمن نفائس التراث لدى أية أمة من الأمم وذاكرتها الباقية، وإذا وضعنا في الاعتبار ماضي دولة من الدول وحاضرها ومستقبلها، ترى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنها تعتبر بوثائقها فحسب موجودة في المستقبل، لأن نشاطات الدول المختلفة تعتمد بصورة أساسية على الأرشيف، إن كل الأعمال الإدارية والعلمية في مؤسسات الدول ودراساتها المختلفة ووثائقها المحررة لتطبيق النظم والقوانين إنما تحفظ كلها في دار وثائقها أو في أرشيفها...».**[3]

والأهم من ذلك هو أن دور الوثائق هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تاريخ الأمم، فالبحوث التي تتم حول موضوعات الإدارة والسياسة والقضاء والجيش والاقتصاد والدين والعلم وتراجم الأعلام وأنساب الحكام والصناعة والإحصاء والأدب والفن المتعلقة بحياة مجتمع من مجتمعات، وكذلك المستندات اللازمة لتحديد الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية والوثائق التي تسجل عادات العصر وتقاليده وغيرها من الخصائص الاجتماعية لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال الأرشيف، وعلى هذا فإن أخص خصائص

1 - فضيلة تكور: **رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري**، أعمال ندوة الجزائر العلمية يوم 29-30 ماي 2001، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18م و19م، معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ص61.

2 - نفسه.

3 - نجاتي أقطاش، المرجع السابق، ص مقدمة الكتاب.

الأرشيفات ودور الوثائق هي أنها نقطة البداية في علوم ومعارف المجتمعات ومصادرها الأصلية، ولهذا السبب يقال: إن تاريخ الدول والأمم محفوظ في دور وثائقها.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوثائق الأرشيفية أصبحت اليوم بمثابة الأصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثناياها الكثير من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة، ومما لا شك فيه أن الدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اليوم اعتمادا كبيرا على الوثائق* باعتبارها من المصادر التاريخية الأصلية والأساسية لكل باحث يرغب في إضافة مادة علمية جديدة أو الخروج بنتائج وحقائق علمية لم تكن معروفة لكل المؤرخين أو بعضهم من الذين يعتمدون على المراجع الأدبية التاريخية المطبوعة وحدها، وهي في الواقع مصادر ثانوية إذا قيست بالوثائق التاريخية القومية.**

تعتبر الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ، فهي تفتح لنا أبوابا جديدة متعددة للدراسة باعتبارها منبعا ماديا يرد فيه الكثير مما أهمله بعض المؤرخين للتاريخ العام[2]، ومما نخلص إليه في هذا العنصر هو تأكيدنا على أن الأرشيف والتاريخ حلقتان متكاملتان في البحث العلمي، حيث لا تأريخ دون أرشيف ولا جدوى من أرشيف لا

---

1 - نجاتي أقطاش، المرجع السابق، ص مقدمة الكتاب.

* - بالرغم من أهمية كتاب فرناند برودال الموسوم بالبحر والعالم المتوسطي في دراسة العصر الحديث بكل مجرياته وعلاقات الدول المتوسطية ببعضها البعض، وبالرغم من الغنى الوثائقي لهذا الكتاب، إلا أن برودال ظل يعتبر غياب الأرشيف العثماني به ضعفا وكتب ما نصه «فهناك فراغ مدهش بالنسبة للبلاد التركية ونقطة ضعف في هذا الكتاب وباعث المؤرخين الأتراك والبلقانيين والسوريين والمصريين والمغاربة على ملأ هذه الفراغات ومساعدتنا على هذه المهمة التي لا يمكن أن تكون سوى جماعية»، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: حنيفي هلايلي: **أورق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص101؛ وينظر أيضا:

Braudel (Ferdinand), ***la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II****, 5éme édition, A, colin, 1982, tom II, p532.*

** - تعتبر غالبية الأقطار العربية قياسا إلى الدول المتحضرة متخلفة في ميدان التنظيمات الوثائقية والإدارات الأرشيفية، والدول التي أسست فيها دور للوثائق لا تتجاوز أصابع اليد، ناهيك عن ضعف الإدارات والتنظيم وفي مقدمة الأسباب هو الوعي الوثائقي والنظر إلى الوثائق نظرة ثانوية غير مكترثة، ويمكن القول أنه بفضل النشاطات والاتصالات التي يقوم بها الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق منذ عام 1972م ظهرت في الأفق بوادر مشجعة، حيث بادر كل قطر عربي إلى تأسيس دار للوثائق القومية ورفع مستوى الدراسات التاريخية في المعاهد والجامعات التي تعنى بالوثائق ومصادر التاريخ القومي، حيث تأسست الأمانة العامة للمركز الوطني للوثائق في العراق سنة 1963م، أما في الجزائر تم إنشاء مؤسسة الوثائق الوطنية سنة 1971م، وبموجب قرار 1971م ألحقت هذه المؤسسة برئاسة الجمهورية، وفي سوريا تم إنشاء مديرية الوثائق التاريخية بدمشق بتاريخ 1958م، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: سالم عبود الألوسي وآخرون، المرجع السابق، ص33.

2 - محمود عباس حمودة: **المدخل إلى دراسة الوثائق العربية**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 1995م، ص02.

يوظف في عملية تدوين التأريخ، إذ يعد الأرشيف المادة الخام التي يستند إليها الباحثون والمؤرخون في كتابة التاريخ.

3-وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية:

تكونت الوثائق العثمانية بالجزائر نتيجة تسجيلات مستمرة لأوامر وتعليمات وقرارات وملاحظات كانت تصدر عن حكام الإيالة وموظفي البايلك أو ترد عليهم من سلاطين الباب العالي وموظفيه، كما كان قسم منها ناتج عن نشاط وكلاء الإيالة بالخارج أو قناصل وتجار الدول الأوروبية المقيمين بالجزائر، وقد ترتب عن طبيعة تكوين هذه الوثائق تداخل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كثير منها مما جعل الرجوع إليها أمرا في غاية الأهمية، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أية وثيقة منها رغم تداخل هذه الموضوعات وصعوبة استخلاص المعلومات وترتيبها والانتفاع بها.

وبغض النظر عن هذا فإن الأهمية الحقيقة للوثائق العثمانية تكمن في طبيعة المادة التي تحتويها وتنوع الموضوعات التي تتصل بها والمجالات التي تتطرق لها، فهي فضلا عن كونها تهم الحياة السياسية والمسائل الإدارية والقضايا الشرعية، وتمس من قريب أو بعيد أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية للجزائر العثمانية، فإننا نجد تلك الوثائق تتركز بصفة خاصة حول النشاطات الاقتصادية وهذا ما يدفعنا إلى محاولة حصر تلك الموضوعات الاقتصادية لأخذ فكرة عامة ومبسطة عن مضمون تلك الوثائق وطبيعة مادتها.[1]

صنّف "سعيدوني ناصر الدين" مادة تلك الوثائق الأرشيفية حسب النقاط التي تتمحور حولها وكان تصنيفه للوثائق على الشكل التالي:

1- **مصادر الدخل ونظام جباية الضرائب**: وهو يتعلق بضرائب العشر والزكاة واللزمة والغرامة والمعونة القبلية وجزية اليهود، والعوائد والدنوش ورسوم الحكور المفروضة على أراضي البايلك، كما تهم غنائم القرصنة وإتاوات وهدايا

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص60.

الدول الأجنبية ورسوم الجمارك والأسواق، مع أنواع التركات والعائدات التي تؤول إلى بيت المال في حالة انعدام ورثة شرعيين.*

2- **أوجه الإنفاق وجرايات الجند**: وتدخل ضمنها أجور الإنكشاريين ورؤساء البحر ورواتب الموظفين والعمال، ونفقات التجهيز وشراء العتاد والأسلحة ومصاريف المرافق العامة من عيون وسواقي وأزقة وطرقات، كما تتصل بأوجه الإنفاق تلك الهدايا التي كانت تبعث بها الإيالة إلى كل من إسطنبول والحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، كما تلحق بها أيضا نفقات ومصاريف بيت المال ومؤسسة الأوقاف.[1]

3- **التجارة ونظام الجمارك**: تتصل بها تقارير الوكلاء الجزائريين بالحرمين الشريفين أو بالموانئ التي كانت على اتصال بالجزائر مثل إسطنبول وأزمير وسالونيك والإسكندرية ودمياط وطرابلس الشام وطرابلس الغرب وتونس وجبل طارق

* - إشارة إلى أهم السجلات والوثائق الأرشيفية التي لها علاقة بهذا الموضوع والتي تهم مصادر الدخل للإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني ما يلي:

سجلات بيت المال دفتر 27 الزكاة والعشور (1170-1258ه).

سجلات البايلك دفتر 01 مدخول ضرائب المؤسسات الأجنبية واللزمة القبلية (1112-1242ه).

سجلات البايلك دفتر 02 الضرائب التي كان يدفعها التونسيون في عهد علي باشا باي (1160-1175ه).

سجلات البايلك دفتر 03 ضرائب الدولة على اليهود (1236-1245ه).

سجلات البايلك دفتر 10 ضرائب يدفعها شيوخ البلد (1207-1245ه).

سجلات البايلك دفتر 12 ضرائب تدفعها القبائل (1137-1140ه).

سجلات البايلك دفتر 25 ما تدفعه القبائل من ضرائب عينية (1237-1239ه).

سجلات البايلك دفتر 90 ما يسدده البايات الثلاثة من دنوش إلى الجزائر العاصمة (1206-1240ه).

سجلات البايلك دفتر 245 مدفوعات زكاة الحبوب.

سجلات البايلك دفتر 04 غنائم البحث (1235-1245ه).

سجلات البايلك دفتر 10 أداء الجمارك الأجنبية (1207-1245ه).

سجلات بيت المال دفتر 06 سوق الدقيق (1233-1241ه).

سجلات البايلك دفتر 03 مرتبات رؤساء البحر المدفعيين (1236-1245ه).

سجلات البايلك دفتر 04 رواتب رجال المدفعية (1207-1245ه).

سجلات البايلك دفتر 10 مصاريف عامة للدولة (1207-1245ه)، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص ص72-73.

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص60.

وطنجة ومرسيليا وليفورن، وكذلك رسوم الجمارك وحقوق الديوانة وحالة الميزان التجاري ووضعية الواردات والصادرات.[1]

4- **العملة والخزينة**: وما يتعلق بها من ضرب النقود ونسبة المعادن المستعملة في العملة وثروات وودائع الخزينة.[2]

5- **الزراعة والصناعة**: ويدخل ضمنها الإنتاج الزراعي وعدد قطعان المواشي والأبقار والجمال والبغال وغيرها، وكذلك أنواع المصنوعات والصنائع المختلفة.*

6- **حالة السكان في المدن**: بمختلف طوائفهم من أتراك وحضر وكراغلة وغيرهم ووضعية سكان الأرياف ومعاملة البايلك لهم بمختلف طبقاتهم من مخزن ورعية وأحلاف ومستقلين، وما نتج عن تلك المعاملة من ثورات وأعمال انتقامية.

7- **الأمور الإدارية والعسكرية**: وتهم مختلف الوظائف والرتب وإجراءات التولية والعزل والتغريم والمصادرة ووضعية فرق الجيش المختلفة من أوجاق ورياس وإنكشارية مع بيان عدد أفرادها ورتبهم وثكناتهم**، وأسلوب معيشتهم ونشاطهم العسكري داخل المدن وعبر الأرياف.[3]

8- **الأملاك العامة** مثل أملاك الأوقاف والأحباس التي يعود أكثرها للحرمين الشريفين*** وأملاك سبل الخيرات والمرابطين وأهل الأندلس والشرفاء[1]، وكذلك

---

1 - نفسه؛ أيضا للمزيد حول موضوع الصادرات والواردات الجزائرية ينظر: سجلات البايك، دفتر 02.

2 - للمزيد حول الموضوع وأخذ فكرة وافية عليه ينظر: ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص127.

* - لابد من الإشارة إلى أن أغلب سجلات البايلك تتطرق إلى أوضاع الزراعة والصناعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارهما الحلقة الأساسية للاقتصاد الوطني، لذا نالت اهتمام السلطة والإدارة في تسجيلاتها المستمرة.

** - للمزيد حول الجيش الإنكشاري وتعداده وثكناته وسجل الغنائم البحرية ينظر: دفتر التشريفات والتي نشرها مقتضبة ألبير دوفولكس والتي توجد وثائقها الأصلية بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

3 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص61.

*** - يظهر أن أصول هذه المؤسسة تعود إلى فترة متقدمة من تاريخ البلاد الإسلامية، حيث ارتبطت نشأتها بتنظيم مؤسسة الوقف لصالح الحرم النبوي الشريف ولصالح آل البيت في المدينتين المقدستين مكة والمدينة المنورة، ثم حذت مناطق إسلامية أخرى حذوها وقد استدعى ذلك إنشاء مصلحة لإدارة وتسيير هذه الأوقاف لتوصيل ما يجنى منها من مداخيل إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومع مرور الزمن أصبح ما يجنى من مداخيل أوقاف الحرمين الشريفين يوزع صدقة على الفقراء القاطنين بتلك الأماكن، وأصبح المرجع أي الحرمين الشرفين لا ترسل إليه سوى مبالغ مالية زهيدة، للمزيد حول مؤسسة الحرمين الشريفين ينظر: عائشة غطاس: **حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشرفين بمدينة الجزائر**، أعمال ندوة الوقف في الجزائر ق18-ق19م، بتاريخ 29-30 ماي 2001، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص107. =

البنايات التي تعود إلى بيت المال وما تتضمنه من ودائع أو التي تخص البايلك كالتحصينات والثكنات والقناطر والمحلات والمساكن والدكاكين وغيرها.[2]

ويمكن القول أن الأستاذ "ناصر الدين سعيدوني" قد صنف وثائق الأرشيف الوطني الجزائري حسب ما اضطلعت به تلك الوثائق وحسب معلوماته وموادها، فجاء تصنيفه متعدد بتعدد المواضيع التي طرقتها تلك الوثائق واهتمت بها، إلا أنه هناك من صنف الوثائق الأرشيفية الجزائرية حسب الجهات التي أصدرتها وأمرت بتسجيل شتى الأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بحيث صنفت الوثائق إلى مجموعات كل مجموعة لها اسم الهيئة التي أصدرتها وختمتها بختمها، فكانت الوثائق الهمايونية ووثائق المحاكم الشرعية ووثائق بيت المال وغيرها.

يؤكد الأستاذ "مصطفى أحمد بن حموش" بأن الجزائر تمتلك ثروة أرشيفية عثمانية تقدر بحوالي خمس وعشرين ألف وثيقة (25 ألف) من العقود الشرعية[3]، هذا بالإضافة إلى حوالي أربعة آلاف فرمانا (4000) أو أمرا سلطانيا تم جمعه وتصويره في تركيا على يد الشيخ المرحوم "أحمد توفيق المدني"*، وقد قام كذلك بترجمة ألفين وخمسمائة (2500) وثيقة إلى العربية.[4]

ويعزي "ناصر الدين سعيدوني" نجاح "أحمد توفيق المدني" في مهمته إلى علاقاته الودية مع الأوساط التركية وشغله منصب سفير الجزائر بتركيا في فترة سابقة، وقد تم

=أما فيما يخص الدراسات الأجنبية حول الموضوع ينظر:

*B. lewis, **Al-HARAMAYN, Encyclopédie de L'slam**, TIII, ed, 1990, p179.*

1 - عقيل نمير: **حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن 18م أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية**، أعمال ندوة الوقف بالجزائر ق18-ق19م، بتاريخ 29-30 ماي 2001، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص91.

2 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص61.

3 - مصطفى أحمد بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م**، ط1، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000، ص17.

* - رجل من رجالات الجزائر وهو أحد أبرز الوجوه التي قادت الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر وأحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931م، ولد سنة 1899م بتونس، ساهم في العديد من النشاطات التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين، اهتم بالتاريخ الوطني الجزائري فأنتج العديد من المؤلفات كان أبرزها هذه هي الجزائر، محمد عثمان باشا 1766-1791م، جغرافية القطر الجزائري...الخ، تقلد العديد من المناصب السياسية سواء قبل استرجاع السيادة أو بعدها، تولى منصب وزير الثقافة كما شغل منصب سفير للجزائر بتركيا أين استغل هذه الفرصة للاستفادة من الأرشيف العثماني، توفي سنة 1983م، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: عبد القادر خليفي: **أحمد توفيق المدني**، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص89.

4 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص17.

مؤخرا تصنيف هذه الوثائق، وعكف الأستاذ "فكري طونة "على ترجمة قسم هام منها بتكليف من المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر، وهذه الوثائق المصورة هي في أغلبها مراسلات متبادلة بين حكام الجزائر العثمانية والباب العالي، مما يجعلها مصدرا مهما بالنسبة للتاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية التي كانت تربط مدينة الجزائر بإسطنبول.[1]

هذا بالإضافة إلى ذلك هناك ما يسمى بسجلات أو دفاتر البايلك ودفاتر بيت المال التي يقترب عددها من أربعمائة سجلا (400) وسنعطي نبذة موجزة عن كل نوع من هذه التصانيف الأرشيفية العثمانية الجزائرية، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الأرشيف الوطني الجزائري يمتلك مجموعة هامة من الوثائق التي تخص تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني[2]، وفي مجموعها تتوزع على أربعة أصناف من الوثائق وهي:

أ-عقود المحاكم الشرعية: يقصد بها الوثائق المستخرجة من المحاكم الشرعية بإقليم الجزائر والتي يرمز لها بسلسلة "Z" وتتضمن في الغالب مسائل قضائية تم البحث فيها تتعلق بشؤون الأفراد من ملكيات وتصرفات وهبات وأحباس ومنازعات وصلح، كما تشتمل كذلك على بعض المسائل المتعلقة بشؤون الدولة من مشاريع عامة واستملاك وتعويضات، وصرف غلات الأحباس والخيرية وغيرها[3]، وهي تتوزع على مائة وإثنان وخمسون علبة (152) بعضها يحمل ترقيما مزدوجا، كما يمكن لهذه الوثائق أن تعالج مسائل إثبات النسب بالإضافة إلى تسجيلات لعقود الزواج والطلاق وتحديد للصداق والإرث، ويعود القسم الكبير منها إلى القرن الثاني عشر للهجرة(12هـ) والنصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (13هـ) (القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد)، وإن كانت بعض العقود تعود إلى عام 1592م ومنا ما يرجع إلى سنة 1855م.*

1 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص97.

2 - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر، 1986م، ص ص 71-72.

3 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص18.

* - لقد أكد الأستاذ ناصر الدين سعيدوني على أن وثائق المحاكم تتوزع على الفترة الزمنية ما بين 1001-1271هـ/1592-1855م في البداية، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **ورقات**، المرجع السابق، ص95؛ إلا أنه في بحث آخر حول نفس الموضوع أكد أن الوثائق=

ومن مميزات هذه السجلات أنها لا تحمل أية علامة ظاهرة للحكم العثماني ولا أثر للحاكم ولا للأتراك كحكام[1]، لأنها لا تحمل سوى ختم القاضي، إن من يطلع على مثل هذه السجلات بعيدا عن المحيط السياسي الذي تعيشه البلاد والمدينة قد ينسى أن الأتراك هم الحكام لأن القاضي* وهو ابن البلد هو من له الحكم الشرعي، وهو الذي يضمن صحة العقود الموثقة في الدفتر، ولا ذكر لمن ولاه في هذا المنصب، مما يدعم استقلالية السلطة القضائية وتمتعها بحرية أكبر في بث قراراتها بعيدا عن أي ضغوطات سياسية قد تسيء إلى الهيئة القضائية.

لقد بدأ الباحثون يلجؤون إلى هذه السجلات قصد تأكيد معلومة أو توضيح نسب وقد يعثر الباحث بالصدفة على ما يفيد إشكالية حول الشخصيات الفاعلة في المجتمع وتؤكد الأستاذة "فاطمة الزهراء قشي" أن هذه السجلات تساهم بشكل قوي في ترجمة البايات والشخصيات الفاعلة من جهة، وتدعم فكرة اللجوء إلى نفس المحكمة لمسائل الأحوال الشخصية لكل من أتباع المذهبين المالكي والحنفي، كما يفيد بوجود سجل واحد لكل الفئات الاجتماعية، حيث يجمع بين زواج العتيق الذي تحرر من العبودية وسيد الأسياد حاكم البايلك، ومن ثم تسمح هذه الوثائق بعدة قراءات ممكنة[2]، ويؤكد هذه النظرة أحد الدارسين والباحثين المهتمين بالوثائق الأرشيفية وسجلات المحاكم الشرعية بأن هذه الأخيرة قد تجود بمعلومات قيمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العصور التي تعود إليها، ويمكننا اليوم استخدام هذه المعلومات لمقاصد ومطالب حديثة.

=تغطي الفترة الزمنية ما بين 1001-1272هـ/1592-1856م، ويمكن أن نبرر هذا الرأي الجديد باكتشافه لوثائق للمحاكم الشرعية جديدة خلال مسيرته البحثية مؤرخة سنة 1272هـ/1856م، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني: وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 93-94، تونس، ماي 1999م، ص258؛ بينما عثر الأستاذ مصطفى أحمد بن حموش على وثائق توسع أكثر الفترة الزمنية المذكورة، حيث عثر على وثيقة مؤرخة في سنة 956هـ ووثيقة أخرى مؤرخة في 976هـ، للمزيد ينظر: مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص ص 19-20.

1 - فاطمة الزهراء قشي: **الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني**، سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، المرجع السابق، ص 139.

* - للمزيد حول دور القاضي خلال العهد العثماني ينظر:

André Raymond, ***Grandes Villes Arabes a l'époque Ottomane,*** *paris, Sindbad, 1986.*

2 - فاطمية الزهراء قشي، المرجع السابق، ص140.

ذلك أن هذه السجلات تستجيب لعدد من الأسئلة التي تدور في ذهن الباحث وتفي بمطالبه[1]، ولأهمية هذه الوثائق في الكتابة التاريخية هو ما جعل أحد المؤرخين الأتراك يؤكد على أن سجلات المحاكم الشرعية مصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.[2]

جمعت هذه الوثائق من مختلف المحاكم الجزائرية الحنفية والمالكية وفي مقدمتها محاكم مدينة الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية بالجزائر في الثلاثين سنة الأولى من الاحتلال (1830-1860م) بواسطة أعوان الإدارة المحلية وموظفي مصلحة الأملاك العقارية بالجزائر، لحاجة السلطة الفرنسية آنذاك إلى التعرف على كل ما يتصل بالملكيات الخاصة أو ما يتعلق بالأوقاف، بهدف انتزاع ملكيتها وإلغاء أحكامها وتسهيل إجراءات الاستحواذ عليها عملا بتعليمات قانون نابليون الثالث المعروف بسيناتوس كونسولت Sénatus Consulte في 22 أفريل 1862م القاضي بإلغاء الملكية الجماعية وتحديد الملكية الخاصة وتصفية الأوقاف لفائدة المعمرين الفرنسيين في الجزائر.[3]

ب-سجلات بيت المال ودفاتر البايلك: نشأت كدواوين إدارية عامة تسجل فيها مختلف المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بالأملاك والأموال العامة، ويبدو أن الإدارة العثمانية سواء في مقرها الرئيسي أو في الأقاليم التابعة لها كانت تخصص سجلا لكل سنة تدون فيها المداخيل والمصاريف وغلات الأحباس والأوقاف في سجلات البايلك التي يبلغ عددها ستة وثمانين وثلاثمائة (386) سجلا[4]،أما التجارة الداخلية والخارجية وأموال المفقودين والتركات التي ليس لها وارث وغير ذلك من مصادر الأموال، لقد كانت تسجل في سجلات بيت المال التي يبلغ عددها إحدى عشر علبة (11) تضم أربعة وستين دفترا (64).[5]

1 - خليل ساحلي أوغلي: **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، إسطنبول، 2000، ص186؛ ينظر أيضا: مقالته، سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، تونس، 1974م، ص ص25-28.

2 - نفسه، ص185.

3 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص95.

4 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص19.

5 - نفسه.

وتتضمن هذه الأخيرة معلومات دقيقة حول الأملاك الموقوفة* وعوائد المؤسسات الخيرية المشرفة عليها، كما تحتوي على تسجيلات لأمانات وودائع بيت المال وقوائم بالأملاك العقارية وأحكام خاصة بالتركات وحصص بيت المال فيها، أقدمها يعود إلى سنة 1111هـ/1699م، وهي في أغلبها تتعلق بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها والقليل منها يخص مدنا جزائرية أخرى، أما عقود البيع والشراء فهي الأخرى ثرية بمعطيات ذات العلاقة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تحوي أخبارا عن النشاط التجاري بالمدينة وعن العملات المتداولة، وكذا أخبار الأسعار مما يسمح بدراسة تقلبات الأسعار والعملة صعودا أو هبوطا، كما تكشف العملات المالية المسجلة من قروض وبيع وشراء عن العلاقات القائمة بين شرائح المجتمع من حضر وأتراك وكراغلة وعناصر وافدة من برانية ومغاربة وأهل الذمة.

تفيدنا الأستاذة "عائشة غطاس" رحمها الله عندما تخبرنا عن عقد اعتراف بدين سجل بالمحكمة المالكية بتاريخ أوائل شهر رجب من عام 1219هـ عن مظهر من مظاهر المعاملات التجارية والمالية القائمة بين التجار المغاربة والتجار الجزائريين[1]، تم تصنيف سجلات بيت المال من طرف محافظ الوثائق العربية بمصلحة التسجيلات السيد "ألبير دوفولكس" Albert Devoulx ** (1826-1876م) في الفهرس الخاص بالوثائق العثمانية بالجزائر، ثم حاول بعده الأستاذ "دوني" J. Deny" ترقيمها عندما قام بتصنيف الوثائق الجزائرية التي تعود لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، فأفرد لها في الفهرس الذي وضعه سنة

* - للاطلاع على مسألة الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني ينظر: ناصر الدين سعيدوني: **الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و 19م**، أعمال ندوة الجزائر العلمية يوم 29-30 ماي 2001م، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

1 - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص161.

** - تمكن ألبير دوفولكس من نشر العديد من المواضيع التي تتصل بمدينة الجزائر اعتمادا على وثائق الأرشيف ومجموعات المكتبة العامة بالجزائر، وعمل على نشرها باللغة الفرنسية مثل دفتر التشريفات، ووثيقة عهد أمان، وسجل غنائم البحر، وبيان بثكنات الإنكشاريين، وتعريف بحياة البحار الجزائري الرايس حميدو وسجل أوجاق الجزائر، ونتيجة لاهتماماته التاريخية أوكل له مهمة الاهتمام بمخلفات الدولة من وثائق ودفاتر ورسوم إثر إعلان مرسوم الجنرال شارون Charron في 13 أكتوبر 1848م، تعلم ألبير دوفولكس اللغة العربية بمعهد باب عزون، وكان لوالده ألفونس دوفو Apphonnes Devoulx أثر كبير في اهتماماته واختصاصه فيما بعد، كان يساعد ألبير دوفو جزائريان حيث ترجم له كل الوثائق التركية، كما ساعداه على ترجماته للعربية وهما محمد بن مصطفى ومحمد بن عثمان خوجة، نقل دوفو الدفاتر والوثائق إلى الإدارة الفرنسية المحلية وأودعها مكتبة الدولة العامة، وتمكن من جمع الآلاف من الوثائق ويذكر ذلك على لسانه من أنه مرت على يديه حوالي مائة ألف (100 ألف) وثيقة، للمزيد حول مساهمة ألبير دوفولكس ينظر: حنيفي هلايلي: **أوراق ....** المرجع السابق، ص ص 105-106.

1921م ترقيما خاصا بها من رقم (145 إلى 159) على أن هذا الترقيم لم يحترم فيما بعد إذ وزعت في فترة لاحقة على 64 دفترا وحفظت في إحدى عشر (11) علبة، وقد وضع القائمون على الأرشيف الجزائري فهرسا خاصا اعتمادا على الوضع الذي آلت إليه.[1]

أما فيما يخص **دفاتر البايلك** فإنها في أغلبها تقاييد للأملاك الموقوفة وجداول لنفقات ومداخيل الخزينة وتسجيل للقضايا المتعلقة بالمعاملات وضبط لأعمال المصالح الإدارية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية داخل مدينة الجزائر وخارجها، ومنها قسم هام يتصل بقضايا الوقف والمعاملات الخاصة بالمدن القريبة من مدينة الجزائر كالبليدة والقليعة، والمدية وشرشال، أو بأوطان دار السلطان القريبة من مدينة الجزائر، تتوزع دفاتر البايلك على ستة وثلاثين (36) علبة تشتمل على ثلاثمائة وستة وثمانون (386) سجلا أقدم المعلومات المسجلة بها تعود إلى عام 1675م وجلها يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين (ق18 وق19م).

ورغم أهمية محتواها وحاجة الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال إليها للتعرف على واقع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تعرضت كباقي سجلات بيت المال إلى الإهمال، وضاع جزءا منها بفعل الفوضى التي أعقبت دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر وانهيار الإدارة المحلية القائمة على هذه الدفاتر.[2]

تؤكد الباحثة "عائشة غطاس" على أن سلسلة دفاتر البايلك تضم دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك، ولكن هذه الدفاتر رغم أهميتها البالغة إلا أنه من العسير افتكاك رموزها، كما تشمل هذه السلسلة سجلات وضعت خلال السنوات الأولى من الاحتلال، إذ عهدت السلطات الاستعمارية عقب الحملة مباشرة إلى مجموعة من موظفي الإدارة الجزائرية قبل 1830م إلى إحصاء وجرد كل العقارات سواء داخل المدينة أو خارجها، وواضح أن العملية تطلبت وقتا طويلا لاعتبارات عدة لعل أهمها حالة الوثائق.[3]

1 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص93.

2 - نفسه، ص94.

3 - عائشة غطاس، **الوثائق المحلية...**، المرجع السابق، ص158.

صنفت دفاتر البايك مع بقية الوثائق العثمانية بالجزائر بما في ذلك سجلات بيت المال في الفهرس الخاص بمحافظ الوثائق العربية ألبير دوفولكس 1850م، ثم حددت أرقامها في التعديل الذي أدخله عليها دوني سنة 1921م من دفتر رقم 01 إلى 144، وظلت مع باقي الوثائق العثمانية تشكل الملحق الأخير للأرشيف الجزائري المعروف بمجموعة "زاد" Sériez" حسب التقسيم الذي أخذ به محافظ أرشيف الجزائر غابريال اسكير G.Esquer.[1]

ج-خط همايون: هي دفاتر خاصة بقلم الديوان تضم قيود الفرمانات والأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني فيما يتعلق بشتى أمور الدولة، ويطلق على هذه الدفاتر أيضا اسم "**دفاتر الأمور المهمة**" ويوجد منها الآن في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني مائتين وثلاثة وستين (163) دفتر تعود إلى سنوات 1553-1905م[2]، وعموما يمكننا أن نعرف خط همايون بأنه الفرمان الذي يحرره السلطان العثماني بخط يده، ويكون من ثمة على درجة كبيرة من الأهمية، كما يطلق عليه اسم خط شريف أو الإرادة الشريفة، وكان يصدر هذا الفرمان بناءا على الورقة التي يحررها الصدر الأعظم في مسألة ما بصورة موجزة، ويطلق عليها اسم تلخيص أو أن يصدر الفرمان مباشرة دون تقديم شيء، وهذا النوع الثاني من الفرمانات يسمى "**بياض أوزينة خط همايون**" أي خط همايون على بياض[3]، وتتضمن هذه الدفاتر ما يصح أن تسمى بالمواد الدبلوماسية وهي تحتوي على مراسلات من مختلف الأنواع موجهة من السلطان إلى الولاة وحكام الألوية والسناجق والقضاة وغيرهم حول قضايا يومية ذات أهمية.

وكثير منها كان يصدر في شكل فرمانات وأوامر سلطانية ردا على عرائض ومراسلات وشكاوى موجهة إلى السلطان، ومحفوظة أيضا في الدفاتر المهمة هذه، ومعظم الوثائق الأصلية ضاعت لكن المحفوظ منها إنما نسخ في أكثر الحالات، ويعتبر خط همايون إحدى

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص94.

2 - نجاتي أقطاش، المرجع السابق، ص133.

3 - نفسه، ص471.

السلاسل الخاصة التي انبثقت من الدفاتر المهمة والتي تصدر مباشرة من السلطان لكون غيرها توزع على دوائر حكومية أخرى.[1]

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن دفاتر ووثائق خط همايون المتوفرة في مركز الأرشيف الوطني الجزائري تشكل المصدر الأول لبحثنا هذا، بالرغم من محدوديتها وقلتها في بعض محاور الدراسة وانعدامها بصفة كلية في محاور أخرى، ورغم المحدودية الوثائقية وقلتها تبقى المادة الأرشيفية لها أهميتها الخاصة في عملية البحث التاريخي كمصدر كفيل بالإجابة على العديد من الإشكالات المطروحة في الساحة الفكرية والتاريخية الجزائرية، كما ينبغي أن تستجيب لمطالب الرؤية الواضحة للعمل الأكاديمي، ونظرا للدور الذي تلعبه الوثائق الأرشيفية وما تقدمه من مادة خام ومعلومات قيمة للباحث هو ما جعل المؤرخ "ناصر الدين سعيدوني" يقرّ في أحد كتاباته ما يلي: «**...هذه الوثائق مصدرا لا غنى عنه، ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والفكرية والشرعية للجزائر في العهد العثماني، شريطة الاعتكاف على قراءتها وبذل الجهد في تحليل مضمونها وهو ليس بالأمر السهل ولا بالمهمة الهينة...**».[2]

ولا شك أن قراءتنا لهذا الرصيد قراءة منهجية وعميقة تمكننا من استقاء معطيات في غاية الأهمية حول التفاعلات الاجتماعية والعلاقات السياسية للإيالة الجزائرية مع الدول المتوسطية، وكذا الأمور العسكرية وشتى مظاهر الحياة بمختلف مجالاتها، ومن ثمة فإن الإلمام بشتى مجالات الحياة للإيالة الجزائرية لا يتأتى دون العودة إلى مثل هذه المصادر.

يرتبط موضوع دراستنا ارتباطا وثيقا بالصراع الجزائري الأوروبي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وهي فترة جد غنية من حيث المادة الأرشيفية والوثائقية، وتكاد تغطي جل الأحداث المتعلقة بالحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية خاصة في أواخر عهدها، وتزخر المكتبة الوطنية الجزائرية بالعديد من الوثائق التي لها صلة وثيقة بالموضوع، والتي غالبا ما تكون في شكل رسائل متبادلة بين حكام الإيالة الجزائرية مع السلطات العثمانية أو بين

1 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص18.

2 - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص165.

الداي وأحد البايات، أو تكون موجهة بين هيئة معينة مع الداي نفسه، وإن كانت وثائق المكتبة الوطنية تتميز بالوفرة وتعدد مواضيعها فإن وثائق الأرشيف الوطني الجزائري المتواجد ببئر خام تكاد تفتقد للخصائص السابقة.

إذ تكاد تنحصر في فترة زمنية جد محدودة ولا تخرج عن الإطار العام لأواخر العهد العثماني بالجزائر، مع التزامها بوحدة الموضوع السياسي الدبلوماسي والعسكري والمعروفة بخط همايون، وبما أن الوثائق الأرشيفية تشكل المصدر الأول لهذه الدراسة، فلا نجد حرجا بأن ندرج بعض النماذج لوثائق المكتبة الوطنية ووثائق الأرشيف الوطني الجزائري والتي سنعتمد عليها في دراستنا هذه بصفة أساسية ومحورية.

خامسا: نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

1-نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم:

الوثيقة رقم (01): تتعلق هذه الوثيقة بالمواد والشروط التي تضمنتها الاتفاقية المبرمة بتاريخ 28 صفر 1215هـ بين الجزائر وفرنسا، والتي أمضاها كل من داي الجزائر "مصطفى باشا" والسيد "شارل ديبوا تانفيل"* الذي تم إيفاده إلى الجزائر خصيصا لهذه المهمة من قبل الجمهورية الفرنسية، وقد تضمنت الاتفاقية خمسة بنود نصت في مجملها على إنهاء جميع العمليات الحربية بين الدولتين وإحلال السلام بينهما، كما نصت على تقديم المساعدة الضرورية والتعاون العسكري وأقرت بدء عملية تسليم واسترداد السفن المأخوذة من جانب الطرفين أثناء الحروب التي كانت قائمة بينهما مع حمولتها.[1]

الوثيقة رقم (02): هي عبارة عن رسالة مقدمة من السلطة الجزائرية إلى الباب العالي، وهي شرح وافي للتطورات العسكرية التي عرفتها أوروبا بعد مؤتمر إكس لاشابيل 1818م، ومحتوى التقرير الذي قدمته البعثة الأنجلو فرنسية إلى داي الجزائر بخصوص الوسائل والإمكانيات التي يمكن التوصل إليها لمنع أوجاقات جزائر الغرب من القرصنة

* - كتب في الوثيقة على الشكل التالي: دوبوا طانويل.

1 - خط همايون، ع 5825، تاريخ 1215هـ

ويبدو أن هذه الوثيقة هي بمثابة استشارة بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية حول موقف الجزائر من قرارات مؤتمر إكس لاشابيل.[1]

الوثيقة رقم (03): عبارة عن تقرير قدمه سفير فرنسا لدى الباب العالي بشأن محاولة تجديد الشروط التي تضمنتها المصالحة القائمة بين أوجاق جزائر الغرب وفرنسا ليتم تقديمه إلى المقام الهمايوني لكي تكون الدولة العلية على اطلاع بشأن العلاقات الفرنسية الجزائرية، وبشأن تجديد الصلح الجزائري الفرنسي سنة 1790م والغرض من ذلك محاولة جر الدولة العثمانية لتأييد هذا الصلح والمشاركة فيه.[2]

الوثيقة رقم (04): تقرير حول الإجراءات المتخذة من قبل الممثل الرسمي للدولة العثمانية في شأن فك النزاع الفرنسي الجزائري أثناء عملية الاحتلال، واعتراف ضمني لفشل المأمورية لتمسك الطرف الفرنسي بآرائه حول مباشرة عملية الاحتلال واستكمالها، كما تضمن التقرير أخبارا حول الأسطول العثماني وانتصاره ووصوله سالما إلى طرابلس الغرب والتقرير في مجمله هو عبارة عن مراسلة رفعت إلى الدولة العثمانية حول الاحتلال الفرنسي للجزائر في سنواته الأولى وبداية الحكم العثماني في مرحلته الثانية لطرابلس الغرب في سنة 1835م.[3]

الوثيقة رقم (05):تقرير من طرف السفير الفرنسي بالدولة العثمانية سنة 1802م والذي يعرض فيه حالة التنافس والتكهرب التي ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية ومحاولة إخبار الدولة العثمانية بمبادرة فرنسا التي تعتزم إرسال جنرال إلى الجزائر للوقوف على الأوضاع السائدة هناك، ومن جهة أخرى فإن هذا التقرير له نسختان، النسخة الأولى رفعت إلى الدولة العلية، والنسخة الثانية قدمت إلى باشا الجزائر، وكان مضمون الرسالة عبارة عن شكاية السلطات الفرنسية من عمل البحرية الجزائرية، والتي استولت على سفن كانت تحت حماية المدفعية الفرنسية، كما يتطرق التقرير إلى اعتداءات البحرية الجزائرية

1 - خط همايون، ع 41196، تاريخ 1235هـ

2 - خط همايون، ع 8086، تاريخ 1205هـ

3 - خط همايون، ع 33015، تاريخ 1251هـ

على السفن الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، ويبدو أن هذا التقرير مفصلا لأسباب النزاع الجزائري الفرنسي، وتطرق بصفة مباشرة لبداية أزمة الديون الجزائرية على فرنسا.[1]

الوثيقة رقم (06): فرمان يوضح استفسار الدولة العثمانية لسفير السويد عن استعداد الدول الأوروبية لمحاربة الجزائر، كما يشرح الفرمان رد فعل الجزائريين واستعداداتهم العسكرية لمثل هذه المواقف، ثم يتطرق الفرمان بالتفصيل إلى العلاقات الجزائرية الهولندية، وللعلاقات الجزائرية الإنجليزية بعد سنة 1815م، وهو في مجمله بسط للتحالف الأوروبي الذي شهد في مؤتمر فينا، ومحاولة استفسار الدولة العثمانية لسفير السويد حول هذا الوضع من أجل الوصول إلى المعلومات الحقيقة لاتخاذ التدابير اللازمة.[2]

الوثيقة رقم (07): تمثل هذه الوثيقة التقرير الذي أرسله داي الجزائر سنة 1816م إلى السلطان العثماني والذي تضمن بشكل مفصل تداعيات وأسباب حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م معرجا على أهم نتائجها وانعكاساتها على الإيالة الجزائرية، وقد قدم هذا التقرير القبطان "علي رئيس" الميناء إلى سلطة الدولة العلية، وفيه ذكر وتفصيل لكل ما يتعلق بالصراع الجزائري الإنجليزي سنة 1816م.[3]

الوثيقة رقم (08): تقرير قدمته الإيالة الجزائرية بواسطة السيد "قبطان علي" إلى الدولة العثمانية حول ظروف وطريقة القصف الإنجليزي لمدينة الجزائر سنة 1816م وتختلف هذه الوثيقة عن السابقة أنها تطرقت بشيء من التفصيل للاستراتيجية العسكرية التي انتهجها إكسموث مع الإيالة الجزائرية، والتي استعمل فيها نوعا من التكتيك العسكري وأسلوب المباغتة ومحاولة عرض أهم الخسائر الجزائرية المترتبة على ذلك.[4]

والجدير بالذكر أن وثائق خط همايون تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعملية التوثيق التاريخي والبناء الدبلوماسي بما توفره من مادة خبرية كثيفة ومتنوعة جديرة بأن ترسم لنا صورة واضحة المعالم لبعض التطورات الحاصلة في العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية

1 - خط همايون، ع 15661، تاريخ 1217هـ.

2 - خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167، تاريخ 1231هـ.

3 - خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177، تاريخ 1231هـ.

4 - نفسه.

في فترة من الفترات، كما تمكننا من جهة أخرى من إمكانية التعرف على بعض المواقف للإيالة الجزائرية تجاه بعض القضايا الدولية خلال العهد العثماني.

2-نماذج من وثائق المكتبة الوطنية بالحامة:

الوثيقة رقم (01): هي رسالة موجهة من "حسن باشا" إلى السلطان "سليم الثالث" والتي يتطرق فيها إلى تفاصيل الحرب وتطوراتها بين الجزائر وإسبانيا في الناحية الغربية من البلاد (وهران)، كما تتضمن هذه الرسالة أخبارا عن الهجوم المزدوج الذي شنته كل من تونس والمغرب على الجزائر في نفس الوقت[1]، وهي رسالة جد مهم لفهم التطورات العسكرية والسياسية للإيالة الجزائرية خلال فترة حكم "حسن باشا".

الوثيقة رقم (02): وثيقة أرشيفية مؤرخة في 22 ماي 1792م وهي سنة مفصلية في تاريخ الإيالة الجزائرية باعتبارها سنة تحرير وهران من الاحتلال الإسباني، وهي الرسالة الموجهة من "حسين باشا قبودان" إلى "حسن باشا"، وتطرقت هذه الرسالة أيضا إلى حالة التكريم والتبجيل الذي حظي به "حسن باشا" من طرف الباب العالي بمناسبة تحرير وهران وقد تساهم هذه الرسالة في تحديد وتفصيل وفهم بعض الجوانب المتعلقة بعملية الفتح النهائي لوهران، وهي وثيقة جد أساسية لكل باحث له علاقة بحيثيات الصراع الجزائري الإسباني خلال العهد العثماني.[2]

الوثيقة رقم (03): تعتبر الوثيقة رقم 12 من المجموعة 1642 من الوثائق الهامة والمصادر الأرشيفية النادرة والقليلة التي تحتوي على أخبار وظروف الإيالة الجزائرية قبيل الحملة الفرنسية، وهذه الوثيقة عبارة عن أوامر موجهة من الداي "حسين" إلى "أحمد باي" والتي يأمره فيها بضرورة تكثيف الحراسة في مدينة عنابة وإطلاق النار على كل سفينة فرنسية وهي وثيقة لها أهميتها في فهم الاستعدادات الجزائرية للحملة الفرنسية من جهة ومحاولة فهم مستوى العلاقة وطبيعتها بين الداي وولاته على البايلكات من جهة أخرى.[3]

1 - مجموعة 3190، الملف 01، وثيقة رقم 53.

2 - مجموعة 3190، الملف 01، وثيقة رقم 54.

3 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 12.

الوثيقة رقم (04): تتضمن هذه البرقية أمر الباي "أحمد" بشأن هدم الباستيون الفرنسي، ويبدو أن هذا الأمر جاء نتيجة لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية في أواخر العهد العثماني، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوثيقة الأرشيفية لها أهميتها البالغة في معرفة التطورات السياسية والعسكرية للإيالة الجزائرية ومدى قدرتها على مواجهة المشاريع الفرنسية، كما أنه لا يمكن لنا أن نتجاوز هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة رسمية صادرة من أحد الولاة، وهي وثيقة مهمة للمهتمين بدراسة الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الشرق الجزائري وتطوراتها.[1]

الوثيقة رقم (05): عبارة عن رسالة من "أحمد باي" إلى الداي "حسين" بتاريخ 13 ماي 1830م، من أجل تبادل أخبار ومستجدات الحملة الفرنسية على الجزائر، كما تطرقت الرسالة إلى الإجراءات المتخذة من طرف "أحمد باي" بشأن تعزيز الحراسة على مدينة عنابة، أين أرسل "أحمد باي" مائة بندقية لتوزع على أهل عنابة بعد رؤية سفينة فرنسية قريبة من السواحل الجزائرية، وقد تقدم هذه الوثيقة معلومات دقيقة حول استعدادات بايلك الشرق الجزائري لمواجهة الحملة الفرنسية سنة 1830م وهي وثيقة مهمة لفهم العلاقات الجزائرية الفرنسية في أواخر العهد العثماني.[2]

الوثيقة رقم (06): رسالة من "الحاج أحمد باي" إلى الداي "حسين" أيضا بتاريخ 13 سبتمبر 1827م تقدم هذه الرسالة أخبارا عن لوم وعتاب وكيل الشركة الفرنسية في مارسيليا تجاه القنصل الفرنسي الذي كان في الجزائر على تصرفه تجاه الباشا، ومما لا شك فيه أن لهذه الرسالة أهمية قصوى لمعرفة خبايا العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل 1830م ودور القنصل "دوفال" في تأجيج روح الصراع بين الدولتين.[3]

الوثيقة رقم (07): عبارة عن رسالة موجهة من "حسن باي" إلى نائب القنصل الفرنسي في عنابة سنة 1750م والتي طلب منه فيها التوصل لدى ناظر ميناء ماهون[4] للإفراج عن أحد أعوان الباي كان قد أرسل لفدية أحد الجزائريين بعدد من قناطير الشمع

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 10.

2 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 03.

3 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 17.

4 - مجموعة 1641، وثيقة رقم 17.

وهي وثيقة مهمة للمهتمين بدراسة الجهاز البحري والمجال العسكري في الإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني، حيث شكل موضوع الأسر والفدية المعالم الأساسية لرسم وتحديد نمط العلاقات الجزائرية الأوروبية، ويمكن لهذه الوثيقة أن تكون دليل مادي يفند الرؤى الغربية والأطاريح المغرضة التي حاولت أن تمس بتاريخ الجزائر وتزييفه وتثبت بأن قضية الأسر قضية جزائرية خاصة، بل هي قضية تعلقت بكل الأطراف الفاعلة في الساحة المتوسطية، وليس قضية جزائرية فقط كما ادعت بعض الكتابات الغربية.

الوثيقة رقم (08): وثيقة أرشيفية أرسلها المدعو "أحميدة الفخار" إلى وكيل الباستيون بتاريخ 06 جانفي 1796م، وقد تضمنت هذه الرسالة وعودا بضرورة تزويد الفرنسيين بمادة القمح، خاصة وأن فرنسا في هذه المرحلة تمر بظروف جد حرجة أبرزها الحصار الاقتصادي والسياسي من قبل الحكومات الرجعية المعادية لأفكار الثورة الفرنسية والواقع أنها رسالة تهتم بالجانب السياسي وتؤكد على الدور الفعال الذي أبانت عليه الجزائر في دعمها لفرنسا أثناء محنتها، كما يمكن لهذه الوثيقة أن تستغل في دراسة الأوضاع الاقتصادية والزراعية للإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني.[1]

الوثيقة رقم (09): رسالة تؤكد على احترام الحكام والموظفين لتعاليم الدين الإسلامي، وقد تضمنت هذه الرسالة أمرا مهما للتفريق بين القنصل الفرنسي والمترجم الجزائري في الأكل وعدم السماح للمترجم الجزائري للأكل مع القنصل الذي يحتوي طعامه على لحم الخنزير، ويمكن أن نستفيد من هذه الوثيقة كتراث مادي يؤكد على حرية المعتقد والتسامح الديني الذي ميز الجزائر العثمانية، والتي سمحت للطوائف غير الإسلامية لممارسة شعائرها الدينية بكل حرية وعدم إجبار أي طائفة على التخلي عن عاداتها وتقاليدها التي تستقيها من تعاليم معتقداتها، وفي نفس الوقت عدم السماح للجزائريين والمسلمين من التهاون بإقامة الشعائر الإسلامية[2]، وهي وثيقة لها ما يكسبها أهميتها في التاريخ الاجتماعي والديني للجزائر خلال العهد العثماني.

1 - مجموعة 1641، وثيقة رقم 117.

2 - مجموعة 1641، وثيقة رقم 03.

الوثيقة رقم (10): رسالة مؤرخة بتاريخ 15 جوان 1826م ويؤكد محتواها على وصول سفينة حربية من أزمير إلى تونس وعلى متنها جنود متطوعون للجزائر، إلا أن تدخل السفن الفرنسية واعتراضها السفينة المذكورة قد حال دون وصولها إلى وجهتها، وأرغمت على العودة إلى تونس، تعتبر هذه الوثيقة من أبرز الوثائق المتعلقة بتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل الاحتلال لأنها تحمل بين طياتها معلومات دقيقة عن الصراع الجزائري الفرنسي أثناء عملية الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية.[1]

تبقى هذه الرسائل والنماذج المصدر الأولي والمادة الخام لدراسة تاريخ الجزائر العثمانية، إذ لا غنى لأي باحث أو دارس لهذه الفترة عن هذا الرصيد الوثائقي، الذي يقدم خدمات جليلة ومساعدات عديدة لإبراز تاريخ الإيالة الجزائرية خلال الحقبة الحديثة، وما يعطي لهذا الرصيد الوثائقي أهميته البالغة تنوعه بتنوع المجالات والمواضيع إذ يمكن أن يغطي المجال السياسي والعسكري والمجال الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يتناقص ويتضاءل كلما اتجهت البحوث إلى الميدان الثقافي، وهي سمة بارزة في الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني، ولابد لنا أن نشير في هذا المقام إلى ضرورة الإسراع إلى الاستفادة من هذه المصادر قبل فنائها أو زوالها، فالملاحظ أن وثائق هذا الأرشيف في تناقص مستمر وضياع عبر الزمن نتيجة عوامل عديدة.

3-حالة الوثائق الأرشيفية الجزائرية أثناء الحكم الفرنسي:

أكد الباحثون المهتمون بتاريخ الجزائر أن الفرنسيين لما احتلوا الجزائر قد وجدوا في مقراتها الإدارية المركزية والإقليمية كميات هائلة من الوثائق تقدر بمئات من السجلات وعشرات الآلاف من الرسائل والتقارير والأوامر ونصوص المعاهدات وغيرها من الوثائق التي تغطي مختلف مراحل العهد العثماني بالجزائر[2]، إلا أن هذا الرصيد الوثائقي قد تعرض إلى الإتلاف والضياع من جراء الفوضى التي صاحبت دخول الجيش الفرنسي غازيا مدينة الجزائر يوم 05 جويلية 1830م، وما أعقب ذلك من إهمال متعمد لموظفي الجهاز الإداري

1 - مجموعة 1903، وثيقة رقم 54.

2 - خليفة حماش: **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص07.

للإيالة الجزائرية، وقد تسبب هذا التصرف الأخير للحكام الفرنسيين في اختفاء وضياع الكثير من الوثائق الرسمية من أيدي المشرفين عليها من الجزائريين بعد أن استغنى عن خدماتهم.[1]

وهذا ما أكده أحد الباحثين الأجانب في كتاباته حول الجزائر حيث يقول: «...**إن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالموظفين الجزائريين وهذا ما أدى بهم إلى تخليهم عن وظائفهم دون أن يقوموا بتسليم الوثائق التي كانت في حوزتهم، حاملين معهم بعض الوثائق ومتلفين نصيبا هاما منها، كما أن الجنود الفرنسيين ما فتئوا يشعلون غلاييهم بوثائق حكومة الإيالة المبعثرة في شوارع القصبة...**»[2]، ولم يقتصر أمر ضياع الوثائق الرسمية الجزائرية على مدينة الجزائر بل شمل كل المناطق التي تعرضت للغزو الفرنسي مثل تلمسان وقسنطينة التي أتلف الكثير من وثائقها أثناء مقاومتها للجيش الفرنسي عام 1837م، هذا بالإضافة إلى زمالة "الأمير عبد القادر"* التي استولى الفرنسيون على ما بها من كتب ووثائق إثر معركة 1843م.

يعزي "ناصر الدين سعيدوني" اختفاء الوثائق وضياعها تحت أنظار الإدارة الفرنسية بالجزائر إلى تلك التصرفات المشبوهة لبعض الموظفين الفرنسيين الذين أوكل إليهم أمر المحافظة على ما تبقى من الأوراق الرسمية للإيالة الجزائرية، ويعطي سعيدوني أمثلة عن ذلك حينما ذكر على سبيل المثال تصرفات كل من السيدين جيردان "Gérardin" مدير إدارة الدومين (الأملاك العامة) والسيد دوفو محافظ الأرشيف العربي بمصلحة الدومين، فالأول لم يتورع عن حمل مجموعة هامة من وثائق الدومين معه إلى باريس عندما كلّف بتقديم تقرير عنها بحجة أنه سوف يرسلها فيما بعد إلى المكتبة الوطنية بالجزائر والتي لم تتلق

1 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص62.

2 - *Péllisier de Reynaud, **Annales Algériennes,** paris, 1845, T1, p75.*

* - أبرز الشخصيات الجزائرية المعاصرة، قاد الكفاح ضد الغزو الفرنسي في الغرب الجزائري، ولد سنة 1808م تلقى تربيته بالزاوية التي كان يتكفل بها أبوه محي الدين، ثم تابع دراسته على يد علماء أجلاء، بعد الاستيلاء الفرنسي على الجزائر سنة 1830م، أصبح الأمير عبد القادر فيما بعد قائدا للكفاح والمقاومة، أبدى حنكة سياسية ومهارة عسكرية في القيادة، أمضى العديد من المعاهدات مع الطرف الفرنسي، كان أبرزها معاهدة ديميشال سنة 1834م ومعاهدة تافنة 1836م، والتي حقق فيها الأمير مكاسب لدولته الجزائرية، توفي سنة 1883م، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص ص 39-41؛ ومن الدراسات الأجنبية ينظر:

*Azan (Paul), **L'émir Abd Elkader (1808-1883)**, paris, Hachette, 1951.*

جوابا في هذا الشأن[1]، أما الموظف الآخر وهو السيد "دوفو" فإنه قدم بعض الوثائق المهمة في شكل هدايا لبعض الحكام، وفي هذا الشأن استطاع أن يقدم ملفات لبعض بايـــــات تونس على سبيل المجاملة والتقدير.[2]

تكاد تتفق جل الكتابات التاريخية على أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م وتسلم مفاتيح المدينة بما فيها دار الإمارة –القصبة-والخزينة العامة حدث إتلاف كبير للوثائق سواء بالحرق أو النثر والإهمال، وقد دام ذلك طيلة السنوات الخمس الأولى من الاحتلال (1830-1835م)[3]، ورغم جهل الفرنسيين أول الأمر بواقع الجزائر وتاريخها وانشغالهم بعمليات الحملة والاحتلال وافتقارهم في البداية إلى الذوق الثقافي، فإنهم اتجهوا في عملية البحث إلى ثلاث مجالات في نفس الوقت.

1- نشر الآثار السابقة عن الجزائر.

2- إنشاء اللجان العلمية ومنح الرخص للأفراد للقيام بعمليات البحث والجمع والتعريف بالآثار التاريخية في البلاد.

3- تكوين الجمعيات المختصة والصحف والدوريات التي تحفظ المكتشفات التاريخية.

وفي هذا النطاق نشروا منذ السنين الأولى لعملية الاحتلال كتب الرحلات والانطباعات التي كتبها الأوروبيون عن الجزائر خلال العهد العثماني مثل "هايدو وفانتور دي بارادي"، كما نشروا غزوات "عروج وخير الدين"* مترجمة عن النسخة العربية واهتموا كذلك بالزهرة النيرة وبالوثائق العربية لحملة "شارل الخامس"** على الجزائر، وعادوا إلى

1 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص62.

2 - نفسه.

3 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص15.

* - هو كتاب يؤرخ لدور عائلة بربروس في شمال إفريقيا ومشاريعهم العسكرية وهو مصدر مهم لفهم التطورات السياسية والعسكرية في الساحة المتوسطية خلال القرن 16م، وهذا التصنيف هو لمؤلف مجهول معنون بغزوات عروج وخير الدين، اعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه نور الدين عبد القادر، للاطلاع على هذا المصدر المهم ينظر: مجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1934م.

** - تولى الحكم بعد وفاة جده فرديناند سنة 1516م، وأصبح بعد 1519م على رأس أكبر إمبراطورية في العالم، فخصص عهده في محاربة أعدائه من أجل تحقيق مكاسب توسعية إقليمية ودولية إلى غاية 1556م أين تخلى عن مسؤولية الحكم، تميز عهده بتكهرب العلاقات السياسية بين إسبانيا والدولة العثمانية، كما قاد حملته العسكرية الشهيرة على مدينة الجزائر سنة 1541م والتي باءت بالفشل، اعتزل السياسة واعتكف في معبد اسمه "يوست" yuste وبقي هناك إلا أن توفي في 21 سبتمبر 1558م مخلفا الحكم الإسباني=

كتب المؤرخين والرحالة العرب وشرعوا أيضا في نشرها جزئيا أو كليا "كابن خلدون والبكري والعياشي وحسن الوزان" وغيرهم، ومن جهة أخرى نشروا مراسلات دايات الجزائر مع حكام فرنسا ومذكرات وتقارير القناصل والجواسيس، كما اهتموا بأرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا*، وبتقارير الشركات الفرنسية التي توالت على ما كان يسمى بحصن فرنسا، بالإضافة إلى ذلك أبدوا عناية بالوثائق العثمانية التي وجدوها في الجزائر.[1]

يعطي أحد الباحثين تفسيرا لهذا الاهتمام المتزايد للفرنسيين بالتراث التاريخي الجزائري باعتباره وسيلة تسهل العملية العسكرية المتمثلة في إخماد الثورات ثم الاستيلاء على الأموال والملكيات، وقد ذكر "ألبير دوفولكس" الإداري الفرنسي الذي قام بضبط تلك الوثائق ودراستها أنه قد اطلع على ما يزيد عن أربعين ألف (40 ألف) وثيقة شرعية[2]، مما أهله إلى أن يساهم مساهمة فعالة في إبراز تاريخ الجزائر** من خلال نشر العديد من الوثائق التاريخية والتي لها اتصال بتاريخ الجزائر الديني والبحري والعسكري[3]، وبأن يلعب من جهة أخرى دورا رياديا في محاولات تنظيم الوثائق العثمانية بالجزائر والاهتمام بها.

=لابنه فليب الثاني، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: مولاي بلحميسي: غارة شارلكان على مدينة الجزائر 1541م بين المصادر الإسلامية والمصادر الغربية، **مجلة الأصالة**، ع8، الجزائر، 1972م، ص91.

* - يرمز له بـ"M. A.C.C" وهو يوجد بالعمارة التاريخية للغرفة التجارية بالشارع الرئيسي لمدينة مرسيليا، ويتميز بغنى ودائعه من وثائق الاحتكارات التجارية بعضها يهم المركز التجاري الفرنسي بالسواحل الشرقية الجزائرية المعروف بالباستيون أو حصن فرنسا، وبعضها الآخر يتعلق بالمعاملات التجارية مع مدن الشرق الجزائري خاصة عنابة والقل، وهي في مجملها لها علاقة بتاريخ مدينة الجزائر بصفتها مقر الحكام ومركز المعاملات التجارية مع فرنسا، وتتوزع هذه الوثائق العديدة على سلاسل أبجدية أهمها المجموعات الأولى (ABCD) ومن ملفاتها التي تتعلق بتاريخ مدينة الجزائر ملف الجزائر قبل الاحتلال Dossier Algérie Avant 1830 وملفات الاحتكارات الإفريقية Concessions D'Afrique، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص99.

1 - أبو القاسم سعد الله: منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر، **مجلة الأصالة**، ع14، الجزائر، 1973م، ص08.

2 - مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص15.

** - من بين الدراسات التي نشرها السيد ألبير دوفولكس والمتعلقة بتاريخ الجزائر نذكر:

*Devoulx (Albert), Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices Religieux D'Alger, in **R.AF**, 1860.*

*Devoulx (A), les registres des prises Maritimes, in **R.AF**, N°15, 1871.*

*Devoulx (A), Les edifices Religieux de Lancien Alger, in **R.AF**, 1861-1869.*

*Devoulx (A), L'histoire et la Topographie D'Alger, Orne de 217 illustrations, in **R.AF**, 1885.*

Devoulx (A), Rais Hamidou, Alger, 1859.

Devoulx (A), Les Archives du consulat de Frances à Alger, 1865.

3 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص12.

ويؤكد أحد الباحثين في هذا المجال أن هذا الاهتمام المتزايد بتاريخ الجزائر كان بتشجيع وإيعاز من الإدارة الفرنسية التي شجعت الأساتذة الجامعيين والباحثين على كتابة تاريخ الجزائر، وهذا منذ تأسيس المدارس العليا بالجزائر تطبيقا لقانون 1880م وافتتاح الجامعة الجزائرية وتأسيس معهد الدراسات الشرقية عام 1933م، مما ساعد على تطوير الإنتاج التاريخي من خلال إنشاء النشريات والمجلات المختصة منها "المجلة الإفريقية" والمجموعة الأثرية لمقاطعة وهران، وحوليات معهد الدراسات العربية[1]، وبرز أساتذة مهتمين بالوثائق الأرشيفية الجزائرية وتركوا بصمتهم التنظيمية عليها، ولعل أبرز الدراسات القيمة والمهمة بالأرشيف الجزائري ما خلفه جون دوني[2]ومارسال كولمب "Colombe Marcei" * وشارل فيروا CH.L.Féraud** وفانيان Fagnan[3] وغيرهم ممن خلفوا رصيدا بيبليوغرافيا مهما في دراسة تاريخ الجزائر الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية والتي تمت على يد كتاب فرنسيين تعتبر دراسات مغرضة فهي تهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، بحيث أخضعت منهجية التاريخ ومتطلبات البحث إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية[4]، وبالرغم من الهدف الواضح لهذه الكتابات تبقى تكتسي أهمية بالنسبة لتاريخ الجزائر، فهي باعتمادها على الرصيد الوثائقي ستضل تشكل إحدى المساهمات الفعلية في تدوين تاريخ الجزائر الحديث وتبقى تعتبر من بين الدراسات الجادة التي عبدت الطريق أمام العديد من الباحثين الجزائريين للرد على

1 - حنيفي هلايلي، **أوراق...**، المرجع السابق، ص103.

2 - *Deny (Jean), les Registres de Solde des Janissaires Conservées à la Bibliothèque Nationale D'Alger, in **R.AF**, N°61, 1920, pp 14-46.*

*- انصبت محاولاته على دراسة تجنيد الحامية الإنكشارية بالجزائر المعروفة بالأوجاق في السنوات الأخيرة من تاريخ الإيالة الجزائرية، وقد درس فيها بالتفصيل بعض الدفاتر المتعلقة بالجيش الإنكشاري التي لم تحض بالعناية من طرف دوفولكس.

** - اقتصرت محاولة شارل فيروا على وضع فهرس مفصل لأرشيفات الاحتكارات التجارية بالشرق الجزائري وهي الاحتكارات التي كانت تمارسها الشركة الفرنسية لصيد المرجان وتصدير الصوف والحبوب والجلود من الشرق الجزائري منذ القرن 16م، وقد أصبحت هذه الشركة تعرف في أوائل القرن 18م بالشركة الإفريقية والتي ألغيت بقرار لجنة السلامة العامة في العام الثاني للثورة الفرنسية لتحل محلها وكالة إفريقيا والتي كانت تتوزع على ست صناديق تحتوي على 2302 وثيقة تعود إلى الفترة السابقة للاحتلال، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **ورقات...**، المرجع السابق، ص68.

3 - *FAGNAN (E), Catalogue général des manuscrits de la bibliothèque National D'Alger, 2 éditions, Alger, 1995, p456.*

4 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص104.

المساهمة الفرنسية تحت تأثير الحس الوطني، مما أنتج كتابات ودراسات جادة جزائرية تمكنت من تطهير التاريخ الجزائري من بعض الشوائب والتزييف الذي لحق به مدة من الزمن.

الفصل الثاني

الملامح العامة لعصر الدايات في الجزائر

1-قيام نظام الدايات

2-الواقع السياسي للإيالة الجزائرية في عهد الدايات

3-الانتفاضات المحلية كرد فعل على السياسة العثمانية

أ-انتفاضة درقاوة في بايلك الشرق الجزائري (ابن الأحرش)

ب-انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري

ج-تمرد التيجانية

4-مقومات الاقتصاد الجزائري في مرحلة الدايات

أ-النشاط الفلاحي والزراعي:

ب-النشاط الصناعي والحركة التجارية

-التجارة الخارجية

-التجارة مع أوروبا

-التجارة مع البلدان الإفريقية

-التجارة مع الحجاز

5-خصائص التركيبة الاجتماعية في الجزائر العثمانية

أ-فئة الأتراك أو الفئة الحاكمة

ب-فئة الكراغلة

ج-فئة الحضر

د-فئة البرانية

6-الواقع الصحي والثقافي

7-بنية الجيش الجزائري خلال مرحلة الدايات

-المؤسسة العسكرية النظامية

1-قيام نظام الدايات:

أجمعت الدراسات التاريخية على تقسيم الحكم العثماني في الجزائر إلى أربعة مراحل* أساسية، اختلفت كل مرحلة عن الأخرى بمجموعة من الخصائص السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا راجع إلى طبيعة التواجد العثماني في الجزائر الذي تميز بحكم عسكري سطحي وإلى الصراع الدائم بين المؤسسات العسكرية**. وكنتيجة للتحولات الإقليمية والدولية من جهة ثانية، ويؤكد الأستاذ "حنيفي هلايلي" في احدى دراساته على أن الكثير من المؤرخين يعتقدون أن التطورات السياسية للإيالة الجزائرية مقرون بالمنافسة بين القوى العسكرية في الجزائر، ويقر على أن تغير أنظمة الحكم ما هو إلا نتيجة لانتصار إحدى الطائفتين على الأخرى.[1]

وتعتبر مرحلة الدايات آخر مراحل الحكم العثماني بالجزائر إحدى المراحل الحساسة بالنسبة للإيالة الجزائرية، حيث شهدت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة العديد من التطورات والتغيرات في الميدان السياسي والعسكري والاجتماعي، مما أهلها بأن تكون المرحلة الأكثر تأثيرا والأشد وقعا على المسار التاريخي للإيالة الجزائرية وتطوراتها خاصة في الجانب السياسي، وانطلاقا من هذه الجدليات التاريخية فإنا نعتبر اغتيال "علي آغا" (1665-1671م)*** آخر آغا عثماني حكم الجزائر إيذانا بنهاية نطام الآغوات وقيام نظام الدايات. حيث قام رياس البحر بعد ثورتهم على طائفة الأغوات بتعيين أحدهم وهو "الحاج محمد" دايا على الجزائر، وبذلك دخلت إيالة الجزائر مرحلة جديدة من نظام حكم

*- المقصود بها مراحل الحكم العثماني في الجزائر من عام 1519م إلى 1830م وهي كالتالي: مرحلة البايلربايات (1519-1587م)، مرحلة الباشوات (1587-1659م)، مرحلة الآغوات (1659-1671م)، مرحلة الدايات (1671-1830م)، للمزيد حول خصائص كل مرحلة ومميزاتها ينظر: يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة**، ط2، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ينظر أيضا: محمد خير فارس: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979م.

** - للمزيد حول الصراع بين طائفتي الرياس والإنكشارية ينظر: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص127.

1 - نفسه.

*** - تولى الحكم سنة 1665م، وهو أول من جمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وأعطي له حق التصرف المطلق في مالية الدولة، كان أول من لقب بالحاكم، اغتيل من طرف الرياس بعد اتهامه بالعجز عن مواجهة الأطماع الفرنسية واختلاس أموال الخزينة، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص165.

العثمانيين، وهو نظام حكم الدايات بداية من سنة (1671-1830م)، وسنحاول تحديد المعالم الكبرى لهذا النظام.

لقب الحكام العثمانيين في الجزائر ابتداء من سنة 1671م بالدايات، وتعني هذه الكلمة قائد القيادة باللغة التركية[1]، ويتعدى مدلولها لتشمل معنى الأب أو الخال[2]، وأول من لقب في الجزائر بالداي "محمد بكطاش" أو "بقطاش"[3]، ولم يقتصر لقب الداي على أمراء الجزائر خلال العهد الأخير من الحكم العثماني، بل تعدى الحدود الجغرافية للإيالة ليشمل إيالة تونس أيضا، ويؤكد هذا الطرح المؤرخ التونسي "ابن أبي الضياف" في قوله: **«...أن سنان باشا نظم...في تونس وجعل كل منهم أميرا سمي الداي لقب يشعر بالعظمة...».**[4]

ومما تجدر الإشارة إليه أن نظام الحكم العثماني في الإيالات المغاربية كان متشابها إلى حد بعيد سواء في النظام السياسي أو الإداري، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى خضوع هذه الإيالات إلى نفس المشرع وهو السلطة العثمانية، والتي سنت قوانين إدارية وسياسية موحدة لإيالاتها بشمال إفريقيا.

باشر دايات الجزائر مهامهم بداية من سنة 1671م، والذين تمكنوا من بسط سلطتهم المطلقة على مقاليد الحكم، واستطاعوا أن يهمشوا دور الباشا المرسل من إسطنبول والذي كان حاكما شرفيا أو شكليا[5] يعبر عن الارتباط الروحي بين الدولة العثمانية والإيالة الجزائرية، إن قيام الدولة العثمانية بانتهاج سياسة الحكم الازدواجي في الجزائر كان له ما يبرره من الناحية السياسية في تاريخ العلاقات الدولية بين الدولة العثمانية وإيالاتها والواقع أن هذا النوع من الحكم قد خلق نوع من الاضطراب في السلطة

1 - محمد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص310.

2 - ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، ط2، الدار التونسية والشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د.ت، ص121.

3 - عزيز سامح آلتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص65.

4 - ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص124.

5 - *Kaddache (Mahfoud), **L'Algérie Durant la période ottomane**, Militaire des publications, Alger, 1991, p94.*

كما عبر عنه "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة «...**أسيفان في غمد واحد...**»، وهو يعبر عن الرؤية السياسية الواضحة "لعمر بن الخطاب" رضي الله عنه في استحالة تعيين أميرين أو حاكمين على الدولة في مرحلة واحدة.

لذا بادر الداي "علي شاوش" (1710-1718م) سنة 1711م* إلى عدم استقبال "إبراهيم باشا شركان" مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر[1] حتى يمنع الاضطرابات واشتعال الفتن حسب اعتقاده، وقد أرسل إلى السلطان العثماني يشرح له سبب موقفه وهو تبيان مدى خطورة السلطة المزدوجة على الحكم في الجزائر[2]، ويمكن أن يعكس هذا الإجراء رغبة الداي "علي شاوش" استئثاره بالسلطة وبسط يده عليها دون معارضة الباشا من جهة، وإمكانية اتخاذ قرارات فردية في تسيير أمور الإيالة ما يمكن تسميته بالنظام الديكتاتوري في وقتنا المعاصر من جهة ثانية.

انعكس هذا الإجراء على العلاقات السياسية بين الجزائر والدولة العثمانية، حيث أصبحت الجزائر بدءا من سنة 1711م شبه جمهورية عسكرية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رابط ديني ووازع أدبي[3]، ومما زاد في استقلالية الجزائر أن الدايات أصبحوا يعتبرون أنفسهم كحلفاء للدولة العثمانية بعد أن كانوا تابعين لها، وتجسدت هذه الاستقلالية بعد نجاح "علي شاوش" في الحصول على لقب الباشا من السلطان بفضل الهدايا وسياسة الأمر الواقع[4]، وبذلك انحصرت مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية في تلقي الخلعة وتبادل

* - أكد الكثير من المؤرخين الجزائريين على أن سنة 1711م هي بداية الاستقلال الفعلي للإيالة الجزائرية عن الخلافة العثمانية، حيث أصبحت الجزائر بعد الإجراء الذي اتخذه الداي علي باشا في حق مرسول السلطان العثماني سنة 1711م مستقلة في قراراتها الداخلية والخارجية، ما اصطلح عليه بالاستقلال الذاتي، ومنذ هذا التاريخ أصبح دايات الجزائر يجمعون بين رتبتي الداي والباشا ويمضون المعاهدات باسم الجزائر، مع بقاء الارتباط الروحي مع الخلافة العثمانية وهو ارتباط أملته العقيدة والدين وظروف ذلك العصر وتحولاته.

1 - *Chalem (Mohamed),* ***L'histoire de L'Algérie des Origines a 1830 in Algérie****, 2000, p25.*

2 - *Kaddache (M), op.cit, pp 276-277.*

3 - نور الدين عبد القادر: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، الجزائر، 1965م، ص86.

4 - نفسه.

الهدايا وتوجيه الرسائل التي تبجل السلطان العثماني بألقاب تعظيمية كالسيد والرئيس وولي نعمة داي الجزائر.[1]

كما انحصرت في مد يد المساعدة كلما اقتضت الضرورة، فقد شارك الأسطول الجزائري عدة مرات إلى جانب الأسطول العثماني، وهذه المساعدة نفسها كانت مرهونة بأوضاع البلاد، والجدير بالذكر أن الإيالة الجزائرية في هذه المرحلة أصبحت قوة حليفة للباب العالي أكثر منها قوة تابعة له، وإرسال الهدايا لم يكن يعبر عن الحصول على الترسيم بقدر ما كان يعبر عن الولاء الروحي للسلطان كخليفة للمسلمين.

يتم تعيين الداي في الجزائر عن طريق إجراء الانتخابات في حالة وفاة الداي أو مقتله وقد أجريت هذه العملية في العديد من المرات وسط منافسة شديدة[2]، وقد كان الدايات في بادئ الأمر ينتخبون من فئة رياس البحر ولكن سرعان ما فقدوا مكانتهم بعد استرجاع طائفة الجيش البري* لمكانته ونفوذه في السلطة، فأصبح الداي ينتخب من رجال هذه الطائفة، يمارس من خلالها سلطته بشكل شبه مطلق ويخضع للسلطة العسكرية البرية رغم كل الصلاحيات التي كان يتمتع بها[3]، وهو ما أعطى للدولة الجزائرية نظام حكم شبيه بالنظام الجمهوري[4]، وصار الداي يختار من بين ثلاثة موظفين ساميين هم الخزناجي وخوجة الخيل وآغا العرب.[5]

إلا أن "حمدان بن عثمان خوجة" يذهب إلى منحى آخر عندما يحصر لقب الداي وحكمه في شخصيتين هما: وكيل الحرج والخزناجي[6]، ويحكم الداي بموجب ذلك مدى الحياة[7]، وبالرغم من ذلك فإن سلطته كانت محدودة صوريا، حيث كان يخضع لسيطرة

1 - *E. Kuran, La lettre du dernier dey D'Alger ou grand Vizir de L'empire ottoman, in* ***R.AF****, 1952, N°96, pp194-195.*

2 - عمار هلال: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1966م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص ص 18-19.

* - للمزيد حول الجيش البري ينظر: محمد بن محمود بن العنابي: **السعي المحمود في نظام الجنود**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص ص75-79.

3 - الغالي الغربي: **الثورات الشعبية أثناء الحكم التركي**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 1985م، ص41.

4 - أحمد السليماني: **النظام السياسي للجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 1993م، ص18.

5 - *Bouappa (Yamile),* ***Les Tures au Maghreb Central du 16éme an 19 éme siècle****, Alger, S.N.E.D, 1972, p43.*

6 - حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص127.

7 - أحمد السليماني، المرجع السابق، ص19.

الديوان المتكون من كبار الجند والرؤساء والمفتيان وكبير المرابطين[1]، حيث أنه مجرد حاكم فاقد للسيطرة، خاضعا لسيطرة كبار المسؤولين في الدولة يطبق أوامرهم في تسيير أمور الحكم.[2]

ولعل أبلغ وصف عن حالة الدايات نجده عند الأستاذ "محمد خير فارس" نقلا عن الكاتب الإسباني "جواب كونو" "Jouab Canau" بقوله: «**...رجل غني ولكنه ليس سيد ثروته وأب بدون أطفال، زوج بدون زوجة، طاغية بدون حرية، مالك لعبيده، عبد لأتباعه...**»[3] والواقع أن هذا الوصف فيه من المغالطات التاريخية والتي تهدف إلى محاولة تهميش دايات الجزائر واحتقارهم لمتطلبات سياسية وتاريخية، إذ أن هناك بعض الدايات الذين خرجوا عن هذه القاعدة والذين فندوا هذا الوصف المغرض بممارساتهم السياسية وفي علاقتهم مع سكان الإيالة ومع الأتراك الخارجيين.

أما فيما يخص طبيعة الحكم في الإيالة فنجد العديد من الآراء المتضاربة، فهناك من يقول جمهورية عسكرية[4]، يعين رئيسها عن طريق الانتخاب، وطرف آخر أشار إليها بأنها عبارة عن مملكة[5]، وهناك من استعصى عليه وصف نظام الحكم فاكتفى بالتعليق على أنه نظام من نوع خاص وتجربة سياسية خاصة يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة[6]، وبناء على هذه التناقضات يمكن أن نرجح الرأي الأخير كون حاكم الجزائر كان ينتخب من طرف المؤسسة العسكرية البرية لكن على مستوى القاعدة كان الباي له صلاحيات مطلقة في علاقته مع الرعية مادام قادرا على المحافظة على الأمن وجباية الضرائب.

---

1 - *Merceier (Ernest),* ***Histoire de Constantine S.N.E.D,*** *Alger, 1903, p336.*

2 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص73.

3 - نفسه.

4 - وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824م)**، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص42.

5 - *Ventur de Paradis,* ***Alger au 18éme Siècle (1788-1790) Présentation et netes par Abderrahmane Rabahi,*** *Grand Alger Livres, Alger, 2006, p20.*

6 - *Ibid, p48.*

وبالرغم من الامتيازات التي كان يتمتع بها الدايات فإن نهايتهم غالبا ما تكون مأساوية إذا ما تعرض لغضب الجند، حيث تصادر أمواله وتتعرض عائلته وأقاربه للانتقام[1]، فبعد التغيرات التي طرأت على الإمبراطورية العثمانية عامة، وعلى الجزائر خاصة ظهرت النزعة التمردية لدى الانكشارية، والتي اشتدت بعد استسلام بعض الحكام لمطالبهم الغير محدودة فكان كل من يتأخر في دفع مستحقاتهم مصيره الموت أو الخنق أو النفي، مما انعكس سلبا على الوضع السياسي للبلاد وأدخلها في فوضى سياسية عارمة خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

يتفق جل المؤرخين على أن الفترة الأخيرة من العهد العثماني كانت منعرجا حاسما في تاريخ الإيالة الجزائرية، حيث تراكمت العديد من الأسباب والعوامل التي أدخلت البلاد في حالة ضعف تام شمل جميع المجالات[2]، ورغم الجهود المبذولة من طرف الداي عثمان باشا* لإرجاع البلاد إلى سيرتها الأولى وسالف عصرها، إلا أن جهوده كانت محدودة النتائج، إذ جاءت في وقت متأخر تفاقمت فيه الأوضاع الداخلية والخارجية، وسنحاول في هذه الدراسة التعرض لأهم مظاهر هذا العجز والضعف.

2-الواقع السياسي للإيالة الجزائرية في عهد الدايات:

اتسم عهد الدايات في الجزائر في بعض الفترات بعدم الاستقرار السياسي، مما عجّل بتفشي ظاهرة الفوضى والاضطراب، والذي انعكس بشكل مباشر على الأوضاع العامة، غير أن هذه الحالة لا تنفي وجود محاولات إصلاحية كان الغرض منها التصدي لهذا التدهور الذي أصاب الإيالة، ولعل أبرز محاولة خلال المرحلة الأخيرة من العهد العثماني كانت تلك

---

1 - *Ventur de Paradis, op.cit, p48.*

2- بلبراوات بن عتو: "الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص151.

*- انخرط في صفوف الأوجاق بمدينة الجزائر وشارك في حصار وهران، أصيب أثناءها برصاصة في ركبته اليسرى، وبعد سنوات عين خوجة لحراسة القصر مما يوحي بثقة الداي له، ثم ترقى فيما بعد إلى منصب الخزناجي ولما أصيب الداي علي بوصبع بمرض ألزمه داره لمدة عام، تمرد الانكشاريون وتمكن الخزناجي محمد بن عثمان بحزمه من إفشال التمرد مما ساعده ذلك على الظفر بمنصب الداي بعد وفاة سلفه في 08 فبراير 1766م دون منافسة، وبايعه آغا سبايهية وأعيان الناس والعلماء وشغل منصب الداي ابتداء من سنة 1766 إلى غاية 1791م، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا 1766-1791م، سيرته، حروبه، آثاره**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، كذلك راجع بلبراوات بن عتو، المقال السابق، ومن الكتابات الأجنبية:

Ventur (de Paradis), ***Tunis et Alger au XVIII siècles, Paris, Sindbad****, pp. 193-196.*

التي قادها الداي محمد بن عثمان باشا والتي كللت بسيادة الهدوء نسبيا[1]، وعجلت باستكمال مشروع الوحدة الترابية للبلاد بعد إجلاء القوات الإسبانية من وهران سنة 1792م، وربما يكون هذا الحدث أهم ما ميز القرن الثامن عشر الميلادي على المستوي السياسي والعسكري، ونظرا لأهمية هذا الحدث البارز تغنى الشعراء به وأبدعوا في تصوير مشاعرهم[2] وأثنوا على صاحب هذا الحدث.*

لعبت مدينة وهران دورا حاسما في تحديد طبيعة العلاقات الجزائرية الإسبانية منذ احتلالها سنة 1505م إلى غاية تحريرها نهائيا سنة 1792م، فبعد عملية التحرير الأولى سنة 1708م تمكنت إسبانيا من احتلالها للمرة الثانية سنة 1732م، وفي عهد الداي عثمان باشا تم الإمضاء على معاهدة بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، تم الاتفاق فيها على عدم مهاجمة وهران والمرسى والكبير والتضييق عليهما من طرف الداي بالجزائر أو باي الغرب، في مقابل امتناع الإسبان عن إرسال أي مركب قد يعتبره الطرف الجزائري عملا عدائيا إلا بالرجوع إلى السلطات الجزائرية[3]، وفي عام 1792م تمكنت الإيالة الجزائرية من تحقيق رغبتها في تحرير وهران من الوجود الإسباني.

أما على الصعيد الداخلي فتعد ظاهرة الاغتيالات السياسية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي سمة بارزة بالنسبة لتاريخ الإيالة الجزائرية، وأبرز دليل يمكن تقديمه في هذا

1- محمد بوشنافي: "الداي علي خوجة وإصلاحاته"، **مجلة عصور**، ع3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003م، ص151.

2- أبو راس الناصري: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، دراسة وتحقيق بوركبة محمد، ط1، ج2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011، ص411.

* - الباي محمد بن عثمان الكردي أو الباي محمد الكبير رجل من رجالات الجزائر العثمانية الذين ساهموا في صناعة تاريخها في أواخر القرن 18م، إذ حكم بايلك الغرب من سنة 1779- 1797م، وتميز عن بقية البايات بأعماله التي عبرت بوضوح أن الرجل كان مسايرا لمشروع حضاري، ولد الباي محمد الكبير بمليانة التي كانت تحت قيادة والده عثمان الكردي، ولا يمكننا تحديد تاريخ ولادته بدقة إلا أن أغلب الدراسات تؤكد على أن مولده بين سنتي 1734-1739م، وتجمع المصادر التي تطرقت إلى سيرة الباي محمد الكبير أنه ابن عثمان الكردي، وبذلك يظهر أنه ينحدر من السلالة الكردية المستقرة بتركيا، تربى الباي محمد الكبير في البلاط العثماني وعرف عنه العلم والصلاح، اشتغل في المصالح الإدارية بقصر الباي، ثم ارتقى إلى منصب قائد قبائل فليتة سنة 1765م، واستقر بزمورة شرق غليزان ودامت قيادته لقبائل فليتة إلى نهاية 1769م، ثم ترق إلى منصب خليفة الباي بمساعدة الديوان، ونظرا لكفاءته فقد تقلد منصب باي الغرب الجزائري من 1779 إلى غاية 1797م، عمل خلالها على توطيد الأمن الداخلي والتصدي للغارات الخارجية، وتمكن من تحرير وهران من الوجود الإسباني عام 1792م، وبقي على هذا النحو إلى أن توفي سنة 1797م، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: بلبراوات بن عتو: **الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري**، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة وهران، 2002، وكذلك: "الباي محمد الكبير، حياته وسيرته"، **مجلة عصور**، ع3، وهران، الجزائر، 2003م، ص ص 157-160.

3- ناصر الدين سعيدوني: "المعاهدة الجزائرية الإسبانية"، 1791م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993، ص 76.

الشأن هو اغتيال ستة دايات[1] في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي[2*]، وعليه أصبح منصب الداي منبع الرعب والخطر ولم يقتصر الأمر على مدينة الجزائر ومركز السلطة، بل تكررت عمليات العزل والإعدام حتى أصبحت فترة حكم الكثير منهم لا تتجاوز بضعة شهور.[3]

حاول البعض تفسير تفشي ظاهرة الاغتيالات السياسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأرجعوا أسبابها إلى فساد الإنكشارية[**]، وتدخلها المستمر في الحياة السياسية، والواقع التاريخي يؤكد على أن تدخل الإنكشارية في الحياة السياسية لم يكن وليد القرن التاسع عشر الميلادي أو نتيجة لنظام معين، بل إن تدخل الإنكشارية في أمور الحكم بدأ منذ تأسيس الإيالة الجزائرية.[4]

أشار الكثير من الكتاب الأجانب في مؤلفاتهم التاريخية إلى انتشار ظاهرة اغتيال الدايات وأكدوا أن حياة الداي تنتهي أحيانا بمجرد خروجه من القصر[5]، هذا ما جعل المؤرخ الفرنسي "دو غرامون"" *de Grammon*" يعتقد أن نصف الدايات قد اغتيلوا[6]، وقد تجلت تداعيات هاته العملية في انخفاض معدل البقاء في السلطة إلى أربعة سنوات، وهو

---

1 - محمد بوشنافي: "الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805م"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003، ص159.

* - تم اغتيال ستة دايات في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وكان أبرزهم الداي مصطفى باشا (1798-1805م)، الداي أحمد باشا (1805-1808م)، الداي علي الغسال (1808-1809م)، الداي حاج علي (1809-1815م)، الداي محمد الخزناجي (1815م)، الداي عمر باشا (1815-1817م).

3- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 40.

- كلمة عثمانية مركبة من كلمتين وهي مشتقة من لفظ يكيجري وتعني العسكر الجديد وهي جيش من المشاة أنشأ في عهد السلطان أورخان عام 1326م، كانت نواته من أهل الفتوى في الأناضول ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم ونشأتهم على الإسلام، كان جنودها عزابا ثم سمح لهم بالزواج في عهد السلطان سليم الأول بشرط كبر السن، خسرت هذه الطائفة معظم المعارك التي خاضتها طوال القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، كما رفضت التدرب على فنون القتال الحديثة، وقد قام السلطان محمود الثاني بإلغائها عام 1826م في موقعة الخيرية، للمزيد حول هذه الطائفة ينظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، المشرق العربي، د.ط، د.ت، ص ص 48-49؛ أما في شأن الجيش الانكشاري في الجزائر ينظر: محمد بوشنافي: **الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830م، رسالة ماجستير بجامعة وهران، 2002؛ ينظر: كذلك حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني...**، المرجع السابق، ص ص 78-81.

4 - *Gaid (Mouloud),* ***L'Algérie, sous les Turks, maison Tunisinne de led****, Tunis, 1974, p150.*

5 - *De Tassy (Laugier),* ***Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam****, 1725, p135.*

6- *Grammont (H, de),* ***Histoire D'Alger sous la domination turque, 1515-1830****, Paris 1887, p227.*

ما بدا واضحا ابتداءً من عهد الداي مصطفى باشا* الذي تمكن الجند من الإطاحة به بعد ثلاث محاولات فاشلة، ومنذ ذلك الوقت لم ينفك الجند عن التدخل الواضح في الحياة السياسية، ويفيض كتاب الإخباري نقيب أشراف الجزائر بالعبارات التي تؤكد على مدى تعاظم دور الجند في تعيين وعزل الحكام، حيث كثيرا ما نقرأ «... **استقدمه العسكر لدار الإمارة...**»، «...**وبعدما ثار العسكر وقتلوه...**»، «...**ولما قتلوا ذهبوا إلى القشلة وأتوا بـ...**»، «... **ثم وصل العسكر إلى دار الإمارة وأجلسوا...**».[1]

استمر نفوذ الإنكشارية لفترة طويلة، ولكن مشاركتها في الحكم بدت في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وكأنه ينقصها التأثير بشكل كامل، فقد عجزت عن ضمان خليفة للداي، ومن بين الثمانية دايات الذين حكموا ما بين (1798-1830م) فإن ستة منهم اغتيلوا ولم تتمكن هاته القوى من فرض مرشحها إلا أربع مرات فقط، وستأتي ما أطلق عليها المؤرخون ثورة علي خوجة** لتنتزع من القوى كل تأثير في هذا المجال، إذ أن علي خوجة سيختار خليفته بنفسه[2]، وقد بادر الداي علي خوجة إلى نقل مقر الحكم من قصر الجنينة إلى حصن القصبة[3]، وقام بنقل خزائن الدولة ووثائقها ليكون بعيدا عن ضغط الميليشيا والحد من تجاوزاتها.[4]

* - من بين القضايا التي أثارت خلافات بين المؤرخين كانت كيفية وصوله إلى السلطة، فبعضهم يعتبره من أولئك الدايات الذين فرض عليهم عرش الإيالة رغما عنهم، وشغل منصب الداي من سنة 1798 إلى 1805م، وبقي في منصبه إلى أن اغتيل سنة 1805م، وكان من ضمن أخطائه هو منحه حرية واسعة لليهود للتصرف في شؤون الإيالة الجزائرية حتى لقب بحامي اليهود، للمزيد ينظر: محمد بوشنافي: "الداي مصطفى باشا وعصره"، **مجلة عصور الجديدة**، المرجع السابق، ص ص159-170.

1- أحمد شريف الزهار: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص 95-99.

** - لم نعثر في الكتابات التاريخية على سنة ميلاد علي خوجة، وكل ما وجدناه هو أن عهده يعتبر من أهم فترات الحكم العثماني في الجزائر، استولى على الحكم بعد تمكنه من المساهمة في عزل الداي عمر باشا وقتله عام 1817م، واستطاع أن يطبع عهده بمجموعة من الإصلاحات والقرارات الهامة، حيث أرجع الهيبة إلى منصب الداي، كما فرض الطاعة والانضباط بين جنود الإنكشارية، توفي سنة 1818م على إثر مرض الطاعون الذي اجتاح البلاد، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: محمد بوشنافي: **الداي علي خوجة وإصلاحاته 1817-1818م**...، المرجع السابق، ص 152.

2 - فارس كعوان: **النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر الكراغلة نموذجا (1629-1830م)**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 23.

3- عائشة غطاس: **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 59.

4 - *Colombe (Marcel), Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak D'Alger dans les dernières années de l'Histoire de la Régence D'Alger, **R.AF**, N°86, 1942, pp173-174.*

وينقل لنا صاحب كتاب المرآة الذي عاصر الفترة الأخيرة من العهد العثماني وصفا بليغا للممارسات الإنكشارية بقوله: «**...صارت تلك المليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم...**».[1]

لقد نتج عن هذا الأسلوب في تعيين الدايات وعزلهم أن تولى هذا المنصب أشخاص لا دراية لهم بشؤون الحكم، وذلك بعدما أصبح هم الإنكشارية تعيين من يحقق أهدافهم المادية ويخدم مصالحهم دون مراعاة للكفاءة والخبرة، وتعدى الأمر إلى تعيين دايات عاجزين حتى عن حماية أنفسهم من مؤامرات الجنود مثلما وقع للداي مصطفى باشا (1798-1805م) وأحمد خوجة (1805-1808م).[2]

والجدير بالذكر أنه في ظل هذه الظروف أهمل الداي شؤون البلاد والعباد، وركز اهتمامه على إرضاء الجنود الذين أوصلوه إلى هذا المنصب[3] بشتى الطرق كالزيادة في أجورهم وترقيتهم في المناصب، وبالتالي أصبح أسيرا لأطماعهم وإرادتهم[4]، وقد عمّت هاته الظاهرة باقي المقاطعات الإدارية سواء في الشرق أو الغرب الجزائري، وهذا ما أشار إليه العنتري بقوله: «**...وكان تحدث في تلك الأيام مع العساكر وطلبهم يمشون معه إلى الجزائر لأجل أن يقتل الباشا... فيستولي هو على مملكته...**».[5]

لقد كان من تداعيات هاته الأزمة أن أصبح هدف الدايات جمع المال لعلمهم أن مدة توليتهم لا تطول، وأهملوا خدمة البلاد وأمورها مما شجع بعض البايات على انتهاج سياسات مماثلة في مقاطعاتهم التي يحكمونها، وعندما تكثر الشكاوى ضدهم يقوم الداي

1- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص111.

2- أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص29؛ ينظر كذلك:

GARROT (Henri), ***Histoire général de L'Algérie****, imp, p, Crescenzo Voutes, Alger, 1910, p625.*

3- *De Tassy (L), op.cit, p233.*

4 - محمد بوشنافي: ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520-1830م) من خلال المصادر الأجنبية، مجلة الحوار المتوسطي، ع1، ص 26.

5- محمد الصالح بن العنتري: **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها**، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص77.

بنقلهم إلى مناطق أخرى عوض عزلهم، كما حدث ذلك مع الباي عثمان* الذي كان بايا على بايلك الغرب عام 1798م، وقد قال عنه الزياني «...**لم يلفت لما كلفه الله من أمور الرعية بل جعل ذلك نسيا منسيا...**»[1]، ثم عين على بايلك الشرق سنة 1803م[2] وبقي في الحكم إلى أن لقي مصرعه في إحدى المعارك ضد القبائل الثائرة، وهذا دليل على ما وصلت إليه السلطة المركزية من ضعف.

ويتضح جليا من خلال ما سبق الدور البارز الذي لعبته فرقة الإنكشارية في الحياة السياسية للإيالة الجزائرية، حيث ساهمت وبشكل فعال في تردي الأوضاع العامة للبلاد من خلال تعيينها وعزلها للدايات، وإدخال الإيالة في فوضى سياسية نتج عنها قيام ثورات شعبية وتمردات قبلية قادها رجال الطرقية والمتصوفة في كل من الشرق الجزائري وغربه، كان لها الأثر البالغ على مستقبل الإيالة.

3-الانتفاضات المحلية كرد فعل على السياسة العثمانية:

اصطبغت سياسة الدولة العثمانية بالهيمنة شبه المطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد والتهميش الكبير للسكان، وإبقائهم بعيدا عن المساهمة في تصريف أمور الإيالة الجزائرية مع فرض الضرائب والغرامات عليهم، فعاش النظام في الجزائر منعزلا لأن الأتراك العثمانيين تعمدوا تهميش ذوي الأصول الجزائرية في تمثيل الحكومة لدى القوى الأوروبية، وإعطاء الأولوية لمن لهم صلة الدم لهم، أو العنصر التركي العثماني قبل أن يتم إبعادهم في عهد الدايات لأسباب سياسية، وساهمت هذه السياسة في إبعاد الجزائريين عن دواليب الحكم وخلقت نوعا من الحقد تولد عنه في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي سلسلة

*- هو ابن محمد بن عثمان الكبير باي وهران خلف أباه على بايلك الغرب خمسة سنوات، وفي عام 1799م عزل ونفي إلى البليدة لمدة عامين ثم أعفي عنه وعين على بايلك الشرق قسنطينة وقد قال عنه العنتري «...وكان عثمان باي رجل حزم في أموره، وطبعه يكره الترك من أجل ظلمهم ويحب العرب لنصحهم وكانت سيرته مليحة مع أهل الوطن والبلاد وحكمه بالعدل والسداد...» لقد أورد كلا من العنتري والزياني معلومات وأفكار متناقضة في شأن هذه الشخصية ويمكن أن يكون عثمان باي قد غير سلوكه وسياسته التي انتهجها في إقليم الغرب بعدما تسببت في عزله ونفيه وأصلح سلوكه وسياسته في إقليم الشرق، للمزيد ينظر: العنتري، المصدر السابق، ص 69.

1- محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 206.

2- العنتري، المصدر السابق، ص69.

من الثورات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا*، هددت التواجد العثماني وكانت عاملا حاسما في زواله، كما ثار سكان منطقة القبائل خلال أعوام (1804م، 1810م، 1823م)[1]، وسيقتصر حديثنا في هذا العنصر على انتفاضة درقاوة في الشرق الجزائري وغربه والطريقة التيجانية بعين ماضي عام 1816م لما خلفته من نتائج وتداعيات انعكست على الوضع العام للإيالة الجزائرية.

انتشرت الحركة الصوفية في جميع ربوع الوطن الجزائري قبل مجيئ العثمانيين بوقت طويل، وإذا كان الحس الوطني كما نفهمه الآن يكاد يكون منعدما لدى الجميع فإن الحس الروحي المشوب بالتصوف هو الذي كان يجمع شتات القبائل والإمارات تحت مضلته، وبه كانوا يحسون أن مصيرهم واحد إزاء الغزو الصليبي لهم، فرغم تفرقهم وتناحرهم أحيانا من أجل توسيع نفوذهم واكتسابهم لمزيد من الإقطاعات، إلا أنهم سرعان ما توحدهم كلمة الجهاد في سبيل الذود عن حرمة الإسلام وحماه، وأن الصوفية في الغالب هم الذين كانوا يغذون تلك الوطنية الدينية أو ما يمكن أن نطلق عليه سلطة الصوفية، والتي بدأت بالانتشار خلال القرن الخامس عشر الميلادي المتميز بالتشتت السياسي والأزمات الاقتصادية وهزيمة المسلمين في الأندلس وهجرتهم نحو بلاد المغرب الإسلامي.**

لقد وجد العثمانيون في المرابطين وأتباع الطرق الصوفية أحسن معين لهم لإقامة نظام الحكم بالجزائر، وقد استمر هذا الترابط والتحالف حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، حيث جعلوهم واسطة بينهم وبين القبائل الجزائرية المستعصية عليهم، ومن ثمة كان لشيخ الطريقة الصوفية المكانة الاجتماعية والسياسية التي أوجدها النظام العثماني بالجزائر، وحينما أجبر الحكام على نقض عهدهم السابق وسارعوا إلى تهميش المرابطين

---

* - من بين الدراسات التي تعمقت في دراسة التصوف في الجزائر العثمانية **دراسة الدكتور عبد القادر صحراوي والموسومة بالتصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين 16-18م**، أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2009، وكذلك دراسة الأستاذ محمد مكحلي: **ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م**، أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2009، ومن بين الدراسات الأجنبية

Rinn (Louis), ***Marabouts et Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie****, Alger, Adolphe Jourdan, libraire- éditeur, 1884.*

1- حنيفي هلايلي، **أوراق...**، المرجع السابق، ص22.

- للاطلاع على المأساة الموريسكية ومصير المسلمين بعد سقوط غرناطة سنة 1492م ينظر حنيفي هلايلي: **التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص ص 18-23.

واستغلالهم كبقية عامة الناس رفض هؤلاء الخضوع للأمر وتمردوا على السلطة وحرضوا الأهالي ضدهم مما تسبب في الكثير من المشاكل للإدارة العثمانية[1]، ومن أبرز هذه الانتفاضات انتفاضة درقاوة في الشرق الجزائري.

أ-انتفاضة درقاوة في بايلك الشرق الجزائري (ابن الأحرش)*:

كان للزوايا ورجال الصوفية حضورا قويا ودورا بارزا في ثورة ابن الأحرش التي عرفتها الجزائر، فابن الأحرش الذي لا تذكره المصادر المحلية في إشارات عابرة بكونه أحد مريدي الطريقة الدرقاوية، اشتهر عند العامة بالبودالي، كان على رأس الحجاج المغاربة حين صادف الحملة الفرنسية على مصر وأبلى بلاءا حسنا، مما أثار إعجاب الجميع، وأصبح يقاتل الفرنسيين خارج مصر بما قدر عليه، وأصبح له صيت بمصر[3]، وأثناء عودته عرّج على تونس حيث وجد تأييدا من قبل حمودة باشا** الذي حرضه على محاربة العثمانيين، وأثناء عودته إلى قسنطينة قام بتنفيذ مشروعه والدعوة له وتمكن من استقطاب عدد هائل من السكان بلغ نحو عشرة آلاف رجل[4]، أكد بعض الدارسين أيضا أن تمرد ابن الأحرش كان بإيعاز من بريطانيا لأسباب اقتصادية.[5]

توجه "ابن الأحرش" إلى قسنطينة مع أنصاره ووقعت بينه وبين باي قسنطينة معارك عديدة تمكن فيها ابن الأحرش من الانتصار، واضطر الباي إلى الفرار نحو تونس،

1- فاطمة قشي سيدهم: "مكانة التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني بالجزائر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع1، الجزائر، 2009، ص 22.

* - عرّفه المزاري بقوله: أحمد بن الأحرش فتى مغربي مالكي مذهبا ودرقاوي طريقة درعي نسبا، جاء لتلك القبائل وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر، وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، يبدل بها الأشياء للشيء الذي يريد فورا، كتقطير السيف دما والحجارة درهما... فرأت منه الناس العجائب وأظهر لهم الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا وجندوا معه وأمره كله كذب واتبعوا في المصادر وامتثلوا له في النواهي والأوامر، للمزيد ينظر: الآغا بن عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 300؛ أيضا: صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 29.

3 - عبو إبراهيم: الثورات المحلية ضد الحكم العثماني في الجزائر ثورة ابن الأحرش أنموذجا، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، مج1، ع1، ص 303.

**- كان حمودة باشا يرمي دائما إلى إثارة الفوضى في الشرق الجزائري حتى يتمكن من ضمه إلى حظيرة الإيالة التونسية ولأجل هذا شن العديد من الهجومات على بايلك الشرق، كما توترت العلاقة بين الإيالة الجزائرية والتونسية في عهده في الكثير من المرات، للمزيد حول العلاقات الجزائرية التونسية في عهد حمودة باشا ينظر: ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ص 55-56.

4- مؤلف مجهول: **تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة**، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت، ص 25.

5- محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 31.

ولما علم الداي مصطفى باشا عين عثمان باي حاكما على قسنطينة وفوض إليه أمر ابن الأحرش، إلا أن هذا الباي لم يفلح في مسعاه، حيث قتل في إحدى المعارك مع "ابن الأحرش".[1]

لقد شكل سكان الأرياف النواة الأساسية المدعمة لثورة ابن الأحرش وذلك نتيجة لمعاناتهم من جور بعض الحكام ومحاولة البايات مد نفوذهم إلى المناطق التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم، ومما زاد في نفور السكان من سلطة البايلك وساعد ابن الأحرش في مسعاه هو معاداة شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام، بعد أن تجاهلهم هؤلاء وحاولوا إخضاعهم والتضييق عليهم.[2]

صممت السلطة المركزية بالجزائر على وضع حد لهذا التمرد بعزم الداي "مصطفى" الخروج على رأس قوة عسكرية بنفسه لتتبع الثائرين عندما بلغته أنباء مقتل الباي، إلا أن مستشاريه حاولوا إقناعه بالعدول عن ذلك، فأرسل "الحاج علي آغا" لتهدئة الجهات الشرقية من البلاد وعين عبد الله بن إسماعيل* قائد وطن الخشنة بايا على قسنطينة وكلفه بملاحقة "ابن الأحرش"، وقد تمكن الباي عبد الله من تبديد جموع ابن الأحرش بنواحي ميلة بفضل الجيش الذي اصطحبه معه من الجزائر، وعند ظهور ابن الأحرش من جديد بنواحي بجاية انهزم مرة أخرى على يد فرق اليولداش وأعوان المقراني، وبعد جهود مضنية تمكن "الحاج علي آغا" والباي "عبد الله" من وضع حد نهائي لثورة "ابن الأحرش" بالشرق الجزائري، أين تمكن هذا الأخير من الالتحاق بجموع درقاوة بالغرب الجزائري التي أعلنت الثورة على البايلك بزعامة "ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي".[3]

1- محمد بن عبد القادر الجزائري: **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1964، ص 117.

2- ناصر الدين سعيدوني: **ورقات ...**، المرجع السابق، ص326؛ ينظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية"، **مجلة الثقافة**، ع78، الجزائر، 1983.

*- حكم إقليم قسنطينة من سنة 1804 إلى غاية 1806م، وقد روى العنتري أنه لقي ترحيبا من قبل السكان وسلمهم رسالة الداي كما سلم رسالة إلى العالم ابن الفكون وذلك لتكثيف الجهود للقضاء على ابن الأحرش، للمزيد ينظر: العنتري: **تاريخ قسنطينة**...، المصدر السابق، ص72.

3- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات**...، المرجع السابق، ص321.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن ثورة ابن الأحرش قد أسفرت عن نتائج خطيرة هددت مستقبل الإيالة وعصفت باستقرارها، حيث أقنعت هذه الثورة سكان الأرياف بإمكانية التمرد على سلطة البايلك، كما شجعت بعض الدعاة على التمرد مثل الثائر الذي ظهر بعد انسحاب ابن الأحرش وادعى أنه حفيده[1]، ولعل أهم نتيجة لثورة "ابن الأحرش" في منطقة القبائل هي عودة وحدة المقرانيين الذين كانوا منقسمين على أنفسهم قبل أن يظهر "ابن الأحرش" في منطقتهم.[2]

لقد مني تمرد ابن الأحرش بالفشل رغم تداعيات هذا المشروع التمردي، ويمكن تفسير هذا الفشل بعدم انتشار الطريقة الدرقاوية في شرق البلاد، إذ أن معظم سكان تلك المنطقة مريدين للطريقة الرحمانية، فإذا نجح ابن الأحرش في كسب بعض الأنصار فذلك راجع لتأثير شخصيته القوية والمؤثرة، ومما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أنه رغم نتيجة هذا التمرد إلا أنه قد عبّر عن فقدان الثقة بين السكان المحليين والطبقة الحاكمة.

امتدت شرارة التمردات إلى كافة نواحي القطر الجزائري، وإذ كان مشروع ابن الأحرش قد باء بالفشل في الشرق الجزائري فإن الغرب الجزائري شهد تمردا هو الآخر بزعامة الطريقة الصوفية نفسها ممثلة في شخص "ابن الشريف الدرقاوي".*

ب-انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري:

استطاع مقدم الطريقة الدرقاوية** بالجزائر عبد القادر بن الشريف الدرقاوي*** أن يجمع حوله قبائل الصحراء من بلاد الأحرار بهدف التحضير والاستعداد للحرب ضد الأتراك

1- ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص195.

2- صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 200.

*- لقد أقام عبد القادر ابن الشريف بالمغرب الأقصى وطلب الإذن من شيخ الطريقة الدرقاوية لمحاربة العثمانيين وصورهم له في هيئة كفار لا يصومون ولا يصلون ولا يقومون بأمر الدين، فصدقه هذا الأخير وأذن له بمحاربتهم، لكن لما حضر الشيخ إلى وهران تبرأ منه بعد أن اكتشف كذبه عليه وتزويره للحقائق للمزيد ينظر: يحي بوعزيز: **مدينة وهران عبر التاريخ**، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص 128.

** - نسبة إلى العربي الدرقاوي صاحب الطريقة المشهورة في عهد الملك سليمان العلوي، وكان مقره بني زروال، للمزيد ينظر: مسلم بن عبد القادر: **خاتمة أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 71.

*** - هو عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليتي من أولاد بليل الكساني، يعود أصله إلى قبيلة كسانة البربرية، تعلم بمسقط رأسه ثم التحق بزاوية القيطنة القادرية لأخذ العلم، بعد ذلك اتجه إلى المغرب الأقصى وأخذ عن علماء فاس ثم التقى بالشيخ مولاي العربي=

خاصة بعدما أغراهم بما كان يظهره لهم من شعوذة ويعدهم بنصر قريب، فأخذوا عنه الورد وبايعوه فاتجه بهم نحو البطحاء رافعا راية الحرب ضد الأتراك محللا دماءهم وأموالهم[1]، وقد اختلفت الآراء حول تحديد طابع أو طبيعة الثورة الدرقاوية، فمنهم من يرجعها لطابع ديني ويبدو مرجع ذلك لأنها ثورة نادت بها وتزعمتها طريقة صوفية، ومنها من يصفها بالوطنية التقدمية كونها هدفت إلى إقرار مساواة تجسد الواقع وجود أمة لا فضل فيها لطبقة على أخرى، وقد أبدى الدرقاويون مقاومة عنيفة للعثمانيين حتى صار تعبير عاصي مرادف لتعبير درقاوي.[2]

انتفضت الطريقة الدرقاوية سنة 1804م في ولاية الباي مصطفى الأول[3]، وقد دونت أخبارها وأحداثها من طرف المؤرخ الجزائري أبو راس الناصري* في مجلده "درء الشقاوة في حرب الترك مع درقاوة"، تمكن الدرقاوي من محاصرة وهران بحشوده الذين استجابوا لدعوته وبايعوه وتمكنوا من قطع الإمدادات على المدينة بعدما سيطر الدرقاويون على المنافذ والمعابر، وصار أمر الاستيلاء على وهران باديا بعد أن صار الدرقاوي يعد جنوده كل يوم بالاستيلاء عليها ويحثهم على دخولها وتخريبها.[4]

استطاع قائد انتفاضة درقاوة إقناع القبائل للتحالف معه وإعلان الحرب على العثمانيين وحلفائهم من قبائل المخزن بعدما نجح في توظيف سياسة الإعفاء الضريبي التي كانت الحلقة البارزة والعامل المهم في إقامة هذا الحلف، والذي توج فيما بعد بسيطرة

=الدرقاوي فاتبع طريقته وعينه هذا الأخير مقدما للطريقة الدرقاوية بالجزائر، للمزيد ينظر: بونقاب مختار: انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري (1802-1816م)، **مجلة المواقف**، مج3، ع2، معسكر، 2008، ص 135.

1 - نفسه.

2- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص30.

3- أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي: **القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط**، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991، ص26.

* - من أشهر مؤرخي الجزائر في العهد العثماني، ولد سنة 1165هـ وتوفي 1238هـ، ترك العديد من المصنفات أشهرها درء الشقاوى في حروب الترك مع درقاوة، وعجائب الأسفار ولطائف الأخبار وهو شرح لقصيدة تتضمن الكثير من الأحداث التاريخية، للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م**، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 376-381.

4 - محمد بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص212.

الدرقاويين على مساحة واسعة امتدت من حدود مليانة شرقا إلى وجدة غربا، مما أدى بالحاميات العثمانية إلى الانسحاب صوب المدن الساحلية.[1]

تطرقت الكثير من الكتابات إلى دور المغرب العلوي في تأجيجه للثورة الدرقاوية ومساندتها، واستندوا في ذلك للأطماع التاريخية بالغرب الجزائري ولسلسلة الغارات والهجمات التي شنها المغرب الأقصى عبر فترات تاريخية مختلفة على مدينة تلمسان وأحوازها*، كللت الإرادة السياسية في البلاد بنجاحها في القضاء على الثورة الدرقاوية بعد أن استغلت تشتت قوات الدرقاويين خاصة بعد تغير موقف شيخ الطريقة ومعاداته للثائرين بعد أن تبين له الأمر، وقد لعب فرسان الرجية دورا بارزا لصالح العثمانيين قرب سيدي مبارك**، وقد تم القضاء على المشروع التمردي في الأخير من طرف قبائل المخزن***، وقد أكدت بعض الدراسات مصرعه أثناء محاولته استعادة مدينة معسكر.[2]

ج-تمرد التيجانية:

تقر الدراسات الأكاديمية على أن الطريقة التجانية**** قد أحدثت ضجة كبيرة في الوسط الطرقي بخروجها عن المألوف، لذلك أثارت نقاشا واسعا وحادا في بعدها العقائدي[3]

1- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص33.

*- شن المغرب الأقصى العديد من الغارات العسكرية على مدينة تلمسان وتخومها مما أدى إلى توتر العلاقات بين الإيالة الجزائرية والمغرب الأقصى في الكثير من المناسبات، للمزيد حول العلاقات الجزائرية المغربية خلال العهد العثماني ينظر: عمار بن خروف: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن السادس عشر**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

**- منطقة بنواحي المحمدية بمعسكر شرقا، الجزائر.

***- هو الجيش الموالي للحكم العثماني يقوم بجمع الضرائب من الأرياف ومساندة السلطة الحاكمة في حروبها مقابل امتيازات كإعفائها من دفع الضرائب، وكان هذا الجيش يتألف من خمسة أعراش هم: الدوائر، الزمالة، الغرابة، البرجية، المكاحلية، للمزيد حول قبائل المخزن ينظر: أرزقي شويتام: **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م**، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 233-235.

2 -*Grammont (H, D, de), op.cit, p.365.*

**** - تنتسب الطريقة التيجانية إلى السيد أحمد التيجاني المولود بعين ماضي سنة 1737م وهو من نسب شريف يعود إلى محمد الملقب بالنفس الزكية، أما أمه فهي عائشة بنت أبي عبد الله محمد بن السنوسي التيجاني نسبة إلى قبيلة بني توجين، نشأ أحمد التيجاني وترعرع في مسقط رأسه وسط عائلته المتشبعة بالعلم، ولما بلغ سن التميز دخل الكتاب فحفظ القرآن الكريم، اهتم به أبوه منذ صغره وحرص على تعليمه أمور الدين، فانكب على دراسة العلوم الأصلية والفرعية والأدبية حتى أصبح أهلا للتدريس فيها، قضى جل حياته في التجوال بين البلدان لتلقي الأذكار والأوراد خاصة تلمسان، فاس، الصحراء، إلا أن أسس طريقته التيجانية، توفي سنة 1815م، للمزيد ينظر: علي حرازم: **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني**، مطبعة مصطفى الباي الحلي، مصر، 1927م.

3 - بن يوسف التلمساني: **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي في الجزائر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997م، الصفحة –ب-من المقدمة.

والواقع أنه رغم حداثتها تمكنت من بسط نفوذها في مناطق كثيرة من العالم شملت كل من الصحراء وتوات والسودان وتونس وغيرها من الأماكن، التي كان يمر بها التيجاني ويقيم بها الزوايا ويجند المقدمين بطريقته فيها، وبهذا الانتشار الواسع للطريقة التيجانية والعمل المكثف من قبل شيخها أصبحت التيجانية من ضمن الطرق الصوفية المسيطرة والقوية مما زاد في قلق السلطة المركزية في الجزائر والمتمثلة في باي الغرب الجزائري الذي توعد موريدي الشيخ وأتباعه بعين ماضي، ويرجع المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" هذا العداء بين السلطة المركزية والطريقة التيجانية إلى تخوف العثمانيين من نشاط الطرق الصوفية.

وما يمكن أن تثيره في تأليب الرأي العام ضد السلطة المركزية، والحقيقة أن هذا التخوف تزامن مع بداية دعوة التيجاني، ومما زاد في تخوفهم هو تردد التيجاني بين فاس وتلمسان والصحراء، لذلك كان من ضمن أولويات السلطة العثمانية أن تعمل على ضم الأقاليم التي كانت مهد الطريقة التيجانية كعين ماضي والأغواط إلى إقليم وهران[1]، ولإنجاح هذه السياسة قاد الباي "محمد الكبير" حملة إلى عين ماضي سنة 1785م مستغلا رفض المدينة دفع الضريبة المتفق عليها أثناء الحملة الأولى سنة 1784م، ويؤكد هذا الطرح "ابن سحنون الراشدي" بقوله: «**...خرج إليه في التاسع من ربيع الأول سنة تسع وتسعين ومائة وألف وقاتلهم حتى دخلوا في طاعته وصاروا يؤدون لوازمه كل سنة...ثم بلغه بعد ذلك عندهم أنهم نقضوا الطاعة وخالفوا الجماعة فغزاهم أيضا غزوته المشهورة...**».[2]

بعد صراع مرير بين الجانبين أذعن التيجانيون للأمر الواقع بعد إدراكهم أن الهزيمة مآلهم، لذا سارعوا إلى مصالحة الباي وطلب الصلح والعفو، ويصور لنا "أحمد بن هطال التلمساني" ظروف هذه الحملة وتداعياتها بقوله:

«**...فلما رأوا أهلها خيله قد طلعت وبنوده قد أقبلت، فزعت قلوبهم وطاشت عقولهم وغلقوا الديار وعلوا الأسوار وهم مصرخون بالطاعة وطلب الشريعة معلنون**

1 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص512.

2 - ابن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتعليق المهدي البوعبدلي، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973م، ص138.

فنزلت المحلة قرب السور بنحو مائة ذراع... فبينما الناس مترددون في أمرهم شاكون في قدومهم، وإذا خرجوا بنسائهم وعلمائهم مقدمون النساء أمامهم وتلك كانت عادتهم، فلما دخلوا إلى المحلة أمر الباي من إيقاف النساء بمكان بعيد...وأذن للعلماء في التقدم، فتقدموا وسلموا عليه وسألوه أن يرفق ويشفق من حالهم وأن يعفيهم من القطيعة الأولى التي فرضها عليهم، فإنهم لم يقدروا عليها ولا طاقة لهم بدفعها، فلما سمع كلامهم واستقصى خبرهم أدركته الحنانة والشفقة عليهم وجعل لهم لزمة أقل من الأولى، وبالغد أصبح أهل عين ماضي يدفعون قطيعتهم من الخيل والخدام والدراهم، فدفعوا جزءا وأكملوا الباقي في اليوم الذي بعده...».[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن شيخ الطريقة التيجانية كان مقيما في قرية أبي سمغون ولا نعلم أسباب امتناع السلطة العثمانية عن اعتقاله أو استهدافه، والراجح أن السلطة العثمانية لم تكن تستهدف شيوخ الطرق ومعتقداتهم الصوفية بقدر ما تعمل على منع حدوث القلاقل والتمردات وحركات العصيان، ومحاولة إخضاع جل القبائل لنظامها السياسي والضريبي.

توالت الحملات العثمانية على معاقل التيجانيين، حيث بادر باي الشرق الجزائري "صالح باي" سنة 1785م إلى شن حملة واسعة النطاق شملت كل من الأغواط وجبل عمور وانتهى إلى آفلو وتاجموت وتمكن في الأخير من إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة بعد إدخالها تحت سلطة البايلك، وقد عبر "العنتري" على ذلك بقوله: «**...غزى صالح باي أولاد عمور واقتحم قرى زخينة وآفلو والأغواط وعاقب العصاة ضد باي الجزائر، وقتل مائة رجل وأرسل رؤوسهم إلى قسنطينة وعلقت على الجدران والأبواب...**».[2]

على الرغم من هذه الحملات على مدينة الأغواط ونتائجها، إلا أنها باءت بالفشل رغم نجاحها العسكري في بادئ الأمر، لكن من جهة أخرى لم تتمكن هذه الحملات من

1 - ابن هطال التلمساني: **رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1969، ص74.

2 - العنتري، المصدر السابق، ص79.

وضع حد لانتشار الطريقة التيجانية ومبادئها الصوفية ولا استطاعت أن تقضي على مؤسس الطريقة.

بعد هذه السلسلة من الحملات العسكرية على منطقة عين ماضي وأحوازها بدأت فكرة الثورة والتمرد تراود سكان هذه الأقاليم المتشبعين بالقيم الصوفية التيجانية، فبعثوا إلى الشيخ "أحمد التيجاني" يستشيرونه ويطلبون منه تزويدهم بالبارود والرصاص، إلا أن رده كان رافضا لكل أعمال العنف، محذرا إياهم من مغبة دخولهم في تمرد ضد السلطة الحاكمة، وأوصاهم بالامتثال لأمر الطاعة ودفع الغرامة المستحقة للباي، وفي هذا الشأن قد أورد الأستاذ "بن يوسف التلمساني" والكثير من المصادر التاريخية نص الرسالة كاملا التي بعث بها شيخ الطريقة لأتباعه بعين ماضي.[1]

غير أن أهل عين ماضي لم يعملوا بوصية الشيخ وبادروا إلى إعلان التمرد على السلطة المركزية مما عجل في تجهيز حملة عسكرية أخرى من طرف الباي "عثمان" سنة 1784م والذي هاجم فيها الشيخ التيجاني في قرية أبي سمغون بالبيض بعدما تمكن من إخضاع عين ماضي، ونتيجة لذلك أحس الشيخ "أحمد التيجاني" بالملل وعدم القدرة على مواصلة نشاطه نتيجة الخلافات التي ثارت ضده لا سيما من طرف الحكام العثمانيين لذلك ترك الصحراء نهائيا سنة 1798م واستقر في فاس في قصر يدعى حوش المرايات إلى أن توفي سنة 1815م.[2]

وفي هذا السياق يذكر "أبو العباس الناصري" في الاستقصاء ظروف رحلة الشيخ ودوافعها ما نصه «**...وقدم الشيخ الفقيه المتصوف أبو العباس أحمد التيجاني إلى فاس فاستوطنها...، وكان الباي محمد بن عثمان صاحب وهران قد أزعجه من تلمسان إلى أبي سمغون، فأقام بها وأقبل أهله عليها، ثم لما مات الباي المذكور وولي بعده ابنه عثمان بن محمد سعى عند الشيخ فبعث إلى أهل أبي سمغون وتهددهم ليخرجوه، ولما سمع الشيخ المذكور خرج مع بعض تلاميذه وأبنائه وسلك طريق الصحراء حتى دخل**

1 - بن يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص ص 134-135.

2 - عاشوري قمعون: **طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والطرق الصوفية في الجزائر**، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، يوم 18-19 فبراير، بسكرة، 2014م، ص514.

فاس، ولما دخلها بعث برسوله إلى أمير المؤمنين سليمان بكتابه يعلمه بأنه هاجر إليها من جور الترك وظلمهم، واستجار منهم بأهل البيت الكريم فقبله السلطان...».[1]

قبل وفاة الشيخ التيجاني أوصى بترحيل أبنائه إلى الجزائر وبالضبط إلى عين ماضي بالأغواط، وبعودة أبناء التيجاني إلى الجزائر عاد التوتر في العلاقات بين العثمانيين والتيجانيين، وذلك بعدما تمكن "محمد الكبير التيجاني" من إعادة استرجاع وإحياء الطريقة التيجانية بعين ماضي، وهذا ما زاد في قلق السلطة العثمانية بالجزائر تجاه الطريقة التيجانية[2]، مما دفع بالسلطة العثمانية إلى إرسال حملة عسكرية لمعاقل التيجانيين تحت قيادة "الباي حسن"* سنة 1820م، وكان من ضمن أهداف وأولويات الحملة اعتقال ابن التيجاني، وسعيا وراء هذا الهدف توجهت الحملة العسكرية إلى عين ماضي، إلا أن "محمد الحبيب ابن التيجاني" كان متواجدا بالمركز الروحي للتيجانيين بقرية أبي سمغون بالبيض بينما تواجد "محمد الكبير" في تماسين.

حاول "الباي حسن" تطبيق سياسة فرق تسد وذلك بعد محاولته استمالة سكان البلدة وإخبارهم بأن هدف الحملة إلقاء القبض على أبناء التيجاني وليست لها علاقة بأهل المنطقة، إلا أن أهل عين ماضي رفضوا عرض الباي واقترحوا عليه مبالغ مالية مقابل انسحابه، وأمام هذا الالتفاف الجماهيري حول أبناء التيجاني اضطر الباي إلى محاصرة البلدة لمدة شهر إلا أن يئس فطلب من أهلها دفع غرامات مالية، تمثلت في مائة ألف بوجو أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسين ألف فرنك بالإضافة إلى البرانس والحياك والمخطوطات.[3]

يذكر "المزاري" في كتابه أن "الباي حسن" راودته تخمينات وشكوك حول تمرد التيجاني ضد السلطة العثمانية، وأن هذا الأخير يحذوا حذوى "ابن الشريف الدرقاوي" وكانت هذه الشكوك نتيجة لإقبال الناس حول الطريقة التيجانية واعتقادهم الراسخ

1 - أحمد بن خالد الناصري السلاوي: **الاستقصاء**، ج8، المصدر السابق، ص105.

2 - *Filali Kamel,* ***L'Algérie Mystique des Maraboux Fondateurs aux Khwan insurges XVe-XiX****, paris, 2002, pp176-177.*

* - الباي حسن هو حسن بن موسى ثامن بايات وهران، تولى المنصب سنة 1817م، وكان في أول أمره طباخا، تميز برزانته وسمو تفكيره ودهائه السياسي، تولى منصب قائد فليتة في إقليم معسكر في بداية سيرته السياسية، ثم أصبح بايا على إقليم وهران، سلك في بداية سياسته اللين والرفق، ثم أصبح يبحث عن الثراء والجاه، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز: **وهران...**، المرجع السابق، ص127.

3 - ابن يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص ص 140-141.

بمعتقداتها، لذلك قام "الباي حسن" بحملته الثانية على عين ماضي سنة 1825م، إلا أن حصاره لها لم يسفر عن أية نتيجة سوى فرض غرامة مالية كعربون ولاء على الطاعة.[1]

بالغ العثمانيون في تخوفهم واضطهادهم للتيجانيين، فكانوا يترصدون تحركات ابن التيجاني، حيث اعترضت قوات باي قسنطينة طريقه لما كان عائدا من الحج، إلا أنهم فشلوا في مسعاهم[2] بعد تمكنه من الإفلات، ونظرا للمضايقات التي أبدتها السلطة العثمانية ونفذها البايات تجاه التيجانيين، قرر أبناء التيجاني إعلان التمرد ضد السلطة العثمانية، وما يمكن قوله في هذا الشأن أن السلطة العثمانية دخلت في عداء مستمر ضد الطرق الصوفية في الجزائر خاصة في أواخر عهدها، لذلك شنت غارات وحملات واسعة النطاق على معاقل التيجانيين لأنها رأت فيهم الخطر الداهم على الحكم العثماني في الجزائر وأنهم حلقة مكملة للتمردات الطرقية شأن الدرقاويين في الغرب الجزائري وابن الأحرش في الشرق الجزائري.

قرر التيجاني إعلان التمرد على السلطة العثمانية فجمع الجنود من المريدين والأتباع، ولتقوية صفه تحالف مع قبائل لحشم وهذا ما عبر عنه نقيب أشراف الجزائر بقوله: «**...فعندما رجع من الحج إلى بلاده ظهر له أن ينزع الملك من أيدي الأتراك فجمع عرب الصحراء وجيش جيشا، وجعل يدا مع حشم غريس لأنهم أصحاب فتن، ومهما قام ثائرا إلا وكانوا أنصاره...فقد قدم إلى حشم غريس وبايعوه سرا...**».[3]

لما سمع "الباي حسن" باستعدادات التيجاني ونيته في إعلان التمرد، بادر إلى تجهيز قواته العسكرية للقضاء على هذه الثورة[4]، سار الجيشان إلى المناطق الغربية من الإيالة الجزائرية وبالضبط إلى مدينة معسكر في سهل غريس، أين وقعت المعارك بين الجانبين وتفيد المصادر التاريخية أن الباي انتظر وصول التيجاني وجيشه إلى مدينة معسكر أين تمكن في بداية الأمر من السيطرة الفعلية على بعض المناطق، ووفقا لقوانين الحرب ومكائدها التجأ الباي إلى دهائه السياسي والعسكري فقام بشراء ذمم الزعماء والشيوخ

1 - المزاري، المصدر السابق، ص361.

2 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص340.

3 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص159.

4 - محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص313.

المحليين لقبائل الحشم وأرسل لهم الأموال حتى يتخلوا عن التيجانيين، وبعد أن ضمن الباي تفريق الحشم عن التيجاني خرج من وهران للقضاء على التيجاني، ويصور لنا "الشريف أحمد الزهار" هذه الواقعة بقوله:

«...فلما وصل إلى غريس وأخذ يقاتل أهل معسكر واستولى على أهل بعض الجهات، بعث الباي المال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنهم، وخرج إليه من وهران بالقوم وأمر المحلة بأن تردفه فأصبح الباي مقاتلا، وفر الحشم عن التيجاني وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه، ولم يبق معه إلى نحو ثلاثمائة من أعراب زكور وقاتلوا قتالا شديدا، إلى أن قتلوا عن آخرهم فقطعوا رؤوسهم وفرقوها على المدن لكي يعتبر الناس وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التيجيني ومعه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر...».[1]

ولما وصل رأس التيجاني إلى الجزائر وبعض الرؤوس الأخرى أمر "الداي حسين" بتعليق رأس "محمد التيجاني" فوق عمود وصلبه في الباب الجديد بالعاصمة، ثم بعث برسالة إلى السلطان العثماني يبشره فيها بقتل "محمد التيجاني" والقضاء على التمرد.[2]

وما يمكن قوله أن القضاء على "محمد التيجاني" لم يضع حدا لانتشار الطريقة التيجانية ومعتقداتها، بل أصبحت فيما بعد طريقة ذات بعد عالمي وامتد تأثيرها إلى جل البلدان الإفريقية وأصبح لها تأثير قوي ولها مساهمة فعالة في نشر الإسلام والتعريف به.

ويمكن أن نفسر تزامن الانتفاضات الشعبية ذات البعد الطرقي والتي عمت شرق وغرب البلاد على أنه هناك استعداد مسبق للقيام بها نتيجة للممارسات السلبية للإدارة العثمانية في الجزائر[3]، ولا نستبعد أن تكون اليد الأجنبية المحرضة بمعزل عن هذه الأحداث، كما شجعت هاته الانتفاضات الأطماع الخارجية خاصة في ظل التنافس الأوروبي الفرنسي البريطاني في إطار سياستهم القديمة تجاه الجزائر.[4]

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص160.

2 - نفسه.

3- فاطمة قشي سيدهم، المرجع السابق، ص34.

4- محمد بن ميمون: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 17.

أدرك السلطان العثماني "محمود الثاني" حقيقة هذه المشاريع التمردية وعبّر عن رغبته في وضع حد لهذه الحالة السياسية المتدهورة عن طريق فرمان إلى داي الجزائر يشرح له فيه استراتيجية التعامل مع هذه الأوضاع، وهذا ما عبر عنه السلطان بقوله: «... **أن تكون جميع أفعالك مطابقة للشرع الشريف... وتبذل جل مجهودك في الأفعال الممدوحة والحركات المرغوبة وإياك أن تعمل بخلاف المأمول...**»[1]، والجدير بالذكر أن الداي عمر* قد نجح إلى حد كبير في تطبيق استراتيجية سياسية واجتماعية تستجيب لتطلعات المجتمع الجزائري، مما جعل السلطان العثماني يبادر إلى إرسال تقرير للداي عمر يتضمن عبارات التهنئة والإشادة بحكمته وخبرته في تسيير شؤون الإيالة.[2]

ومن خلال ما سبق ذكره والتطرق إليه يتضح جليا الدور البارز الذي لعبته التمردات الطرقية في تعفن الوضع السياسي للبلاد، حيث أدخلت الإيالة في فوضى عارمة كادت أن تعصف بمستقبل الإيالة، هذا ما جعل بعض القناصل الفرنسيين يقرّون بضرورة كسب المرابطين والتقرب منهم إذا ما عزمت فرنسا إرسال حملتها إلى الجزائر.[3]

4-مقومات الاقتصاد الجزائري في مرحلة الدايات:

كان نشاط المجتمع في المجال الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني مرتكزا على ثلاث محاور أساسية: الزراعة، الصناعة والتجارة، وقد عبّر ابن خلدون عن هذه الأنشطة بقوله: «...**بسيطة وطبيعية وفطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم...**» وهو يقصد الزراعة، والوجه الثاني هو الصناعة «...**مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر...**»، أما المعاش الثالث فهو التجارة فيقول عنها أيضا: «...**هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة...**».[4]

1- مجموعة 3205 الملف الأول الوثيقة رقم 30.

*- عمر باشا داي الجزائر في الفترة الممتدة من 1815-1817م، وفي عهده حصلت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر، كما عرفت الجزائر في عهده ظروفا اجتماعية مزرية للمزيد ينظر: أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص117.

2- مجموعة 3205 الملف الأول وثيقة رقم 26.

3- جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 310.

4- عبد الرحمن ابن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001، ص 480.

أ-النشاط الفلاحي والزراعي:

تعتبر الزراعة* من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اعتمد عليها السكان في معيشتهم نظرا لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ، وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية خاصة في الفترة الأولى من الحكم العثماني، وكان ذلك نتيجة للظروف الملائمة المتمثلة في أرباح الجهاد البحري التي مكنت كثير من الحضر والأتراك العثمانيين من حيازة ضياع خارج مدينة الجزائر، وقد أشاد ديبوا تانفيل** بالأراضي الجزائرية قائلا: «**... مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر فإنها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت نتيجته جيدة...**».[1]

لعب المهاجرون الأندلسيين دورا كبيرا في ازدهار وتطور النشاط الزراعي، إذ يعود لهم الفضل في استصلاح الأراضي، حيث أدخلوا أساليب ملائمة لخدمة الأرض وطوروا تقنيات الري، حيث كانت الأراضي الزراعية الجيدة تقع في سهل متيجة والمناطق الشرقية والغربية من البلاد، إلا أن أراضي الغرب الجزائري كانت أقل إنتاجا بينما كانت الأراضي الفقيرة في منطقة بايلك التيطري[2]، اشتهرت الأراضي الجزائرية بإنتاجها لكميات هائلة من القمح والشعير والزيتون، كما كانت توجد بها مراعي شاسعة مما جعلها تزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز، وقد ترك لنا أحد الرحالة الأوربيين الذي زار الجزائر وتجول في مناطقها وترك لنا انطباعاته التي لا تخلو من الدهشة، حيث يصف بكل وضوح المناظر الطبيعية الخلابة ويبين أن أراضيها كانت شاسعة وخصبة تنتج مختلف أنواع المزروعات وفي رأيه أنها لم تكن تختلف عما هو معروف في البلاد الأوروبية، ويصف

* - للمزيد حول الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني ينظر: محمد دادة: "الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص150.

**- هو القنصل الفرنسي في الجزائر في أواخر العهد العثماني أي قبيل قدوم دوفال وقد تسبب في الكثير من المشاكل بين الجزائر وفرنسا.

1- أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر**...، المرجع السابق، ص 57.

2- *de Paradis (V), op.cit, p.98.*

مثلا أراضي الشرق الجزائري من دلس إلى عنابة بقوله: «... **سهول شاسعة ومسقية من كل جانب...**»[1]، كما أشاد "هايدو" ببساتين الجزائر وطبيعتها.[2]

أتاحت الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة على ازدهار المجال الزراعي وأصبحت الإيالة الجزائرية تغطي احتياجاتها هذا ما جعلها ترسل حمولات من القمح والشعير إلى فرنسا التي أنقذتها من المجاعة[3]، كما صدّرت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر مائتين وأربعين ألف صاع من القمح من ميناء وهران[4]، كما كانت الجزائر تقدم ضمانات لبعض الدول الأوروبية بتزويدهم بمادة القمح في حالة حاجتهم إليها[5]، ولم يكن نشاط الفلاحين مقتصرا على الزراعة فحسب بل شمل أيضا تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية.[6]

تعرض النشاط الزراعي والفلاحي إلى مجموعة من العراقيل حالت دون ازدهاره خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، حيث أدى طمع الحكام العثمانيين بأراضي الملك إلى لجوء أصحابها إلى وضعها في مأمن عن المصادرة والحيازة وتحويلها إلى أوقاف أهلية حتى لا يضع ذوي النفوذ والسلطة يدهم عليها وهي بهذا المعنى غير قابلة لأن تنقل أو تباع ولا يمكن للسلطة أن تلجأ إلى مصادرتها لأن الوقف يقوم على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة.[7]

كما كان للسياسة الضريبية المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة دورا في عزوف الفلاحين عن ممارسة النشاط الزراعي، وفي هذا الصدد يشير أحد المعاصرين إلى نتائج ذلك بقوله: «**...وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب وبواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة... يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا**

1- *Shaw (Thomas),* ***Voyage dans la régence D'Alger, Traduit de l'anglais par J.Mac Carty****, Tunis Bouslama, 1981, pp 19-20.*

2- *Haedo (F.D.de), «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger,* ***R.AF****, N° 14, 1871, p 456.*

3- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص37.

4- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص122.

5 - مجموعة 1641، وثيقة رقم 117، 1796م.

6- عبد القادر حليمي: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 294.

7 - محمد دادة: المرجع السابق، ص150.

الظلم لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال، ويسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم إليها...».[1]

تعرّضت البلاد للمجاعات نتيجة لفترات الجفاف الدورية بسبب اضطراب تساقط الأمطار وانقطاعها في بعض الفترات لمدة قد تستغرق عدة مواسم فلاحية، مما كان يؤدي إلى حلول القحط وندرة المحاصيل الزراعية[2]، فمجاعة عام 1800م أدت إلى انعدام الأقوات بعدما عمت أنحاء واسعة من البلاد وارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا وندرت في الأسواق، مما أدى بالداي إلى استيراد كميات من القمح من موانئ البحر الأسود وحدد سعره بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد، واضطر كذلك لوضع حراس عند المخازن حتى لا تنهب من طرف الناس[3]، وترجع بعض الدراسات أسباب هذه المجاعة إلى نزول الجوائح المتمثلة في الجراد الذي أصاب الزرع والغلة بعدما تخلف جمع كبير عن حصاده.[4]

نتج عن هذا الأمر هلاك الضعفاء من الناس الذين تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم، ولعل هذه المجاعة التي وقعت هي التي جعلت العنتري يسمي كتابه مجاعات قسنطينة، وقد استمر الجفاف والقحط في الشمال القسنطيني مدة ثلاث سنوات متتالية[5]، كما عاث الجراد فسادا على محاصيل سنة 1815م، مما أدى إلى نفس الوضعية السابقة، هذا ما جعل الداي يصدر فرمان بمنع تصدير الحبوب من وهران وقسنطينة وأمر باستيرادها من الخارج لتموين العاصمة وفتح مخازنه للعامة وقد استمر القحط حتى سنة 1816م[6]، وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها السكان ارتكب بعض الدايات أخطاء كبيرة لما تركوا اليهود يواصلون تصدير الحبوب إلى أوروبا خاصة فرنسا عوض عرضها في السوق المحلية، مما جعل الناس يعتبرون ذلك سببا رئيسيا في

1- ويليام شالر، المصدر السابق، ص 59.

2 - ناصر الدين سيعدوني: **دراسات تاريخية في الملكية العقارية**، دار البصائر، الجزائر، 1986، ص ص 101-102.

3- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص122.

4- جمال قنان، المرجع السابق، ص315.

5- العنتري، **مجاعات قسنطينة...**، المصدر السابق، ص39.

6- لوسات فلنزي: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830م)**، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 33.

نـدرتها، إلا أن العنتري قـد حمـل ثـورة "ابـن الأحـرش" مسـؤولية تلـك المجاعـة إلى جانـب الظـروف الطبيعيـة، حيـث ابتعـد السـكان عـن حراثـة الأرض نتيجـة الظـروف السياسـية المضطربة.[1]

ب-النشاط الصناعي والحركة التجارية:

عرفت الجزائر أثناء الحكم العثماني نشاطا صناعيا ملموسا تمثل في معظم المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت منتشرة في البلدان الإسلامية والأوروبية، إذ كانت المدن الجزائرية تضم الكثير من الصناعات المتنوعة والمنظمة في عشرات الجماعات الحرفية، حيث كانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، فاختصت مدينة تلمسان بصناعة الصوف والأغطية، كما كانت أجود الزرابي تنتج في قلعة بني راشد والتي تميزت بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راقي وأشكال تركية جميلة، هذا بالإضافة إلى صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل وصناعة الجلود من سروج الأجمة والمحافظ.[2]

مما أهل الإيالة الجزائرية بأن تدخل ميدان التجارة العالمية وتشرف على عملية التبادل التجاري، وقد أشادت بعض الكتابات بقيمة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا والأقاليم الشرقية للإمبراطورية العثمانية، ويأتي في طليعة المواد التي تصدرها الجزائر الزرابي والخرق اليدوية المطروزة والتمور وريش النعام والشمع والصوف وقطعان الماشية وجلودها[3]، وكانت هاته الصناعة* بدرجات متفاوتة من مكان لآخر.[4]

شهدت الإيالة الجزائرية حركة صناعية خاصة بالسفن الحربية والتجارية، وكانت لها ورشات إما لصناعتها أو إصلاحها وقد ارتكزت بالأساس في موانئ بجاية والجزائر وشرشال، وقد عينت الإدارة قائدا خاصا لاستغلال الغابات الساحلية في بايلك قسنطينة، كما أولت الجزائر أهمية خاصة لمادة الخشب المخصص لصناعة السفن لأنها كانت بحاجة

1- العنتري، المصدر السابق، ص40.

2- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص18.

3- وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص144.

*- للاطلاع على النشاط الصناعي بالجزائر خلال العهد العثماني ينظر: حنيفي هلايلي: "النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، ع26، الجزائر، 2008م، ص ص 249-250.

4- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص63.

إلى أسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية، لذا كانت جل معاهداتها مع دول أوروبا الشمالية تنص على أن يكون جزء من إتاواتها من مادة الخشب[1]، ويرجع قلة هذه المادة إلى السياسة العثمانية في الجزائر التي شجعت القبائل على استغلال الغابات، حيث أزيل قسم كبير منها في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الساحل المجاورة لمنطقة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة.[2]

-التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم موارد دخل الخزينة في العهد العثماني، وقد نشطت بسبب موقع الإيالة الجغرافي، فالجزائر تعتبر منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوروبا كما أنها مكان لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية، وهذا ما أعطى قيمة لطرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة، الجزائر، معسكر وتلمسان[3]، كما ساعد موقعها الاستراتيجي على انتعاش الواحات الصحراوية كمتليلي، ميزاب، عين صالح، توات التي كانت تمر بها القوافل العابرة للصحراء والمتنقلة بين إقليم تافلالت وواحة غدامس بليبيا، وحوض النيجر بالسودان، وأبقى على صلة موانئ الجزائر بالبلاد الأوروبية.

ورغم هذه الإمكانيات إلا أن القطاع التجاري قد عرف ركودا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية، وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية للإيالة الجزائرية، فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية[4]، ويقر وليام شالر بنظام الاحتكار الذي مارسته الحكومة في المبادلات التجارية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد.[5]

1-*De Paradis (V), op.cit, p237.*

2- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 152.

3 - للمزيد حول مدن إيالة الجزائر ينظر: مرمول كربخال: **إفريقيا**، ج2، تر، محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1989م، ص 291.

4- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص 158.

5- وليام شالر، المصدر السابق، ص101.

والجدول الآتي يوضح حجم المبادلات التجارية للإيالة الجزائرية مع الدول الأوروبية خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

الصادرات من كل الموانئ الجزائرية		
الكمية بالقنطار	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
20.000	الصوف بمعدل ثماني دولارات للقنطار	160.000
10000	الجلود بمعدل 30 دولار للقنطار	80000
600	الشمع	18.000
	ريش النعام ومواد مختلفة	15.000
المجموع		273.000 [1]

الواردات		
البلد	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
إنجلترا	بضائع مصنوعة	500.000
إيطاليا	حرائر خيوط منمقة	
ليفورنو	سكر، قهوة، فلفل	300.000
جنوا	بضائع مصنوعة	
فرنسا	سكر، قهوة، فلفل	200.000
موانئ الشرق العثماني	حرير، خام، ثياب	100.000
فرنسا+ إيطاليا	حجارة كريمة، ألواح فضية، خشب، ماس	100.000
المجموع		1.200.000 [2]

1- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص147.

2- وليام شالر، المصدر السابق، ص102.

والواقع أن التجارة الخارجية لمدينة الجزائر لم تكن بالمستوى الذي يمكن أن نطلق عليها اسم مدينة تجارية، ويرجع ذلك لتواضع التجارة الجزائرية ومراعاتها مصلحة الحكومة كقاعدة للتوسع التجاري والصناعي، فمن الناحية النظرية كان الدايات ملتزمين برؤوس الأموال ولكن من الناحية العملية كانت تجارة الجزائر عرضة للأوامر المحلية.[1]

تطرق المؤرخ الأمريكي وليم سبنسر إلى حجم الضرائب التي كانت تفرض على المبادلات التجارية وأقرّ بأن ضريبة الاستيراد على كل المواد كانت تقدر ما نسبته 12.5%، وعلى الصادرات 2.5%، أما تكلفة الميناء فكانت 12 دولار إسبانية[2]، وعموما فإن تجارة الإيالة كانت تتم مع ثلاث وجهات أساسية هي:

-التجارة مع أوروبا:

من أهم أقطاب التجارة الخارجية للجزائر نجد مرسيليا، ونظرا لقيمة المبادلات التجارية مع هذه المدينة، فقد نقشت الشركة الملكية الإفريقية في سنة 1776م على ميدالية ذهبية الجملة التالية «**مارسيليا تغنى بثروات إفريقيا**»[3] كاعتراف منها بفضل الجزائر وإفريقيا عليها، ثم نجد الدول الأوروبية الأخرى، ولقد كانت المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية آنذاك تقوم أساسا على تصدير المنتوجات الفلاحية واستيراد الكماليات أو التجهيزات المتعلقة بالجيش والبحرية، وكانت أهم الصادرات الجزائرية في نهاية العهد العثماني تتمثل في الحبوب والأصواف، الجلود، الزيوت، الشموع، المرجان، ريش النعام والخضر.

فالتجارة مع إسبانيا وفرنسا كانت نشطة طيلة فترات العهد العثماني، حيث كان بميناء أرزيو وكيلا تجاريا يشتري الحبوب من السكان ويقوم بتصديرها إلى كل من إسبانيا وفرنسا، كما أن ميناء مستغانم كان يشحن سنويا عشرة سفن من الحبوب والصوف والشمع، إلا أن أكبر تجارة للجزائر مع فرنسا فقد كانت موكلة للشركة الملكية الإفريقية والتي كان لها امتياز صيد المرجان بالقالة، وقد تمكنت من احتكار معظم المواد التي كانت

1- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص160.

2- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص148.

3- شارل آندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م**، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص 362.

تنتجها الجزائر مما ساعدها على جني أرباح طائلة، وقد تمكنت من لعب دور الوسيط التجاري، حيث كانت تصدر المنتوجات الجزائرية إلى الدول الأوروبية، أما فيما يخص أهم المواد المستوردة كانت الرصاص والمعادن.[1]

تمكنت الشركة الملكية الإفريقية من استغلال خيرات البلاد بالشرق الجزائري، وتعدى دورها إلى المجال السياسي حينما حول الباستيون إلى قلعة ومركز للجوسسة لمعرفة أخبار البلاد، وكثيرا ما كان صاحب هذه الشركة يردد «**...إنه من الضروري الاحتفاظ بالمراكز المذكورة تحت ستار التجارة وصيد المرجان حتى تنكشف نية الغزو المبيتة...**».[2]

أما فيما يخص النشاط الاقتصادي الفرنسي بالجزائر العاصمة فيظهر من خلال الدور والمحلات التجارية الكبرى، وهي عبارة عن شركات فرنسية يملكها أفراد من مدينة مرسيليا ومن بلديات المدن الفرنسية كالدار الباريسية، دار مارسيليا، دار جيمون، دار بريمان، وقد كان التنافس التجاري على أشده بين إنجلترا وفرنسا حول استغلال إمكانيات الجزائر الطبيعية، فبينما كانت الأولى تسعى بكل جهدها لتغطية خارطة العالم لنشاطاتها الاقتصادية ولا سيما التجارية كانت فرنسا في عهد الثورة تسعى للسيطرة على القارة الأوروبية.[3]

-التجارة مع البلدان الإفريقية:

كانت هذه التجارة تتم عبر الطرق البرية عن طريق حركة القوافل خاصة مع البلدان المجاورة كتونس التي كانت قسنطينة ترسل لها قوافل محملة بالصوف والجلود المدبوغة والتمور والشواشي[4]، في حين تستورد منها العطور وبعض المنتجات المحلية والأجنبية كالتوابل والقهوة والأقمشة الحريرية، وقد كانت هذه القوافل تحقق أرباحا تفوق خمسمائة ألف فرنك، كما أن توقرت كانت تصدر إلى الجنوب التونسي بعضا من منتجاتها

1 - توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر (1792-1865م)**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 109.

2- قدور عبد المجيد: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع28، الجزائر، 2007، ص 273.

3- نفسه، ص273.

4 - توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 108.

كالأقمشة القطنية والعطور المستوردة من أوروبا، كما كانت للجزائر علاقات تجارية مع بلدان السودان*، خاصة مع إقليم تومبكتو وغاو، وكانت المواد المصدرة خليطا من المصنوعات الأوروبية والزيوت، في حين تجلب منها التبر، العبيد، ريش النعام، جلود البقر الوحشي، العاج والبخور وغيرها من المنتجات.

وحسب توفيق دحماني فإن حجم المبادلات التجارية مع السودان كان متواضعا وذلك بسبب المقايضة وعدم إدخال العملة النقدية وبعد المسافة وصعوبة المسالك، ما يؤدي بالقوافل للقيام برحلة واحدة كل سنتين أو ثلاث، أما المبادلات مع المغرب فكانت محدودة[1]، وكانت الجزائر تصدر إلى المغرب السيوف والخناجر والأقمشة الهندية، كما كانت تصدر إليها أيضا الحرير المجلوب من تونس والأقمشة الصوفية المصنوعة في واحات الجزائر كالبرانس والحياك والدواب والماشية ولوازم السفر كالبرادع، الحبال، الملابس، التمر والدروع وغيرها، وتستورد منها العسل، الصابون والأنسجة القطنية[2]، وفيما يخص طريقة البيع فتكون إما بالدفع أو المقايضة.

أما فيما يخص العلاقات التجارية مع طرابلس الغرب فكانت علاقات محدودة وكان من الممكن أن تتطور لو وجدت هيئات منظمة تعتني بها، غير أن الإدارة العثمانية لم تعط للنشاط التجاري حقه وإنما بقي رهن المبادرات الفردية.

-التجارة مع الحجاز:

تمثلت هذه التجارة في حركة القوافل وأهمها قافلة الحج السنوية المنطلقة من المغرب والتي تمر بالجزائر ثم تونس لتبلغ طرابلس الغرب وصولا إلى الإسكندرية ثم البقاع المقدسة، حيث يتم تبادل الأقمشة الصوفية والعبيد السود، في حين يجلب الجزائريون الحرير الشرقي وأقمشة بلاد فارس النفيسة والعنبر والتوابل، وفي طريق العودة يتزودون بقطن القاهرة، وبالرغم من التطور الذي عرفته التجارة الخارجية للجزائر في العهد

* - المقصود بها ليست دولة السودان الحالية وإنما مالي، النيجر وشمال نيجيريا.

1- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 175.

2 - عمار بن خروف: **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 59.

العثماني إلا أنها ضعفت في فترة الدايات جراء تقلص الغنائم البحرية وقلة الإنتاج ومنافسة البضائع الأوروبية للسلع الجزائرية.

ورغم ما توفر من أموال مكدسة في الخزينة جراء الغنائم البحرية والحروب الخارجية[1]، إلا أن مسؤولي الخزينة لم يفكروا في استثمارها في الميدان التجاري وتطويره، وفي نهاية العهد العثماني تسلط اليهود على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية بموافقة الدايات ولعبوا دورا رياديا في المبادلات التجارية، حيث قاموا بدور الوسيط حتى بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي كانوا يأتون بها من الأرياف إلى المدن[2] واحتكروا لأنفسهم تجارة الحبوب، ولعل قضية الديون الجزائرية لفرنسا خير دليل على ذلك.

كادت هذه الإجراءات أن تفلس الخزينة الجزائرية جراء تداعيات السياسة الاقتصادية التي تحكم فيها اليهود بموافقة الدايات، مما جعل الداي عمر يؤخر دفع مرتبات الجند، وقد نشر الباحث عبد الجليل التميمي أحد الوثائق الأرشيفية التي تبين حالة الاقتصاد الجزائري المتهاوي وهي عبارة عن رسالة بعث بها الداي عمر إلى السلطان العثماني وأهم ما جاء فيها ما يلي: «**... في سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة، ولكن منذ عشرة سنوات لم نتمكن من مضاعفة إتاواتهم، كذلك كنا نسدد الأجور كل شهرين أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة...**».[3]

لقد تمكن اليهود من السيطرة على مقدرات البلاد وتحكموا في التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، مما كان له الأثر البالغ على مستقبل الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، وكان من تداعيات هذا الأمر أن فقدت الجزائر جزء كبير من عائدات التجارة، فبالرغم من التحكم النسبي للجزائر في التجارة الداخلية إلا أنها عجزت عن فرض سيطرتها على التجارة الخارجية التي كانت جل أرباحها يستفيد منها اليهود والأجانب.[4]

1- ناصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975م، ص 22.

2- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 162.

3- عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1818-1871م**، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985، ص 142.

4- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص73.

5-خصائص التركيبة الاجتماعية في الجزائر العثمانية:

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني عدة تغيرات مست بنيته الأساسية، وأثرت عوامل عديدة في تشكيلاته الاجتماعية، وخلال العهد العثماني انطبعت التشكيلة بخصائص وسمات بارزة، وكانت التركيبة الاجتماعية للجزائر في العهد العثماني تعكس بحق التنوع العرقي والديني للسكان[1]، ويحتمل أن العدد الإجمالي للسكان في نهاية الفترة العثمانية كان يتراوح ما بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين نسمة.[2]

وقد شكل سكان المدن في تلك الفترة نسبة ضئيلة، وكانت نسبة التحضر في الغرب الجزائري أعلى منها في باقي المناطق رغم أنها لم تكن تتجاوز نسبة 8% حسب ما ذكرته المصادر الأجنبية، أما الشرق الجزائري فقد عرف أدنى نسبة للتحضر وهي لا تتجاوز نسبة 3% من مجموع السكان[3]، وقد تميزت المدن بتنوع العناصر الإثنية وسادت التركيبة الاجتماعية اختلافات عرقية ودينية ومذهبية، مما جعل المجتمع الحضري يختلف اختلافا كبيرا عن المجتمع الريفي، هذا الأخير الذي كان يتميز بانسجام وترابط نسبي في تشكيلته الاجتماعية، وهكذا فقد وجدت في المدن عناصر سكانية مختلفة شكّلت كل منها فئة منفصلة عن الفئات الأخرى وعلى رأس هذه الفئات نجد:

أ-فئة الأتراك أو الفئة الحاكمة:

يصنّف الباحثون الأتراك إلى صنفين، أتراك بالأصل وأتراك بالمهنة، ويقصد بالصنف الأول الأتراك القادمين من الأناضول وباقي أجزاء الدولة العثمانية والذين جذبتهم المداخيل الكبيرة التي تتمتع بها الإيالة بفضل الأعمال التي يمارسها أسطولها في البحر الأبيض المتوسط، حيث شكل الأتراك طبقة الأسياد واحتلوا المرتبة الأولى في الهرم الاجتماعي، حيث كانت بيدهم سلطة البلاد وكانت خريطة توزيعهم تتمثل في نفس الوقت خريطة حامياتهم.

1- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 81.

2 - ناصر الدين سعيدوني: الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة الثقافة، ع92، 1986، ص 108.

3 - فارس كعوان: المرجع السابق، ص 25.

ب-فئة الكراغلة*:

تعد من أهم الفئات الاجتماعية في الجزائر، ولقد تواجدت هذه الفئة في المدن الهامة التي تتمركز بها الحاميات التركية مثل بجاية وتلمسان وعنابة وقسنطينة، وعلى الرغم ما كان يتمتع به الكراغلة من امتيازات مادية وبعض التسهيلات إلا أنهم ضلوا مبعدين عن أمور الحكم والسياسة ما جعل الكراغلة يتمردون عن سلطة آبائهم في العديد من المرات.

ج-فئة الحضر:

وهم عناصر البلدية ونعني بهم العناصر التي ولدت في المدن، وقد تميز الحضر بوضعهم الاجتماعي المميز وتدرج كذلك ضمن جماعة الحضر جماعة الأندلسيين وإن تقلص عددها في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين نظرا لامتزاج الاجتماعي[1]، ومن أشهر المدن التي حلوا بها شرشال، تنس، مستغانم، دلس، بجاية، عنابة والجزائر، ولقد ضمت طائفة الحضر العلماء والتجار وأصحاب الحرف، الموظفين الإداريين، ورغم دورها الاجتماعي والعسكري محرومة من التطلع السياسي بسبب احتكار العثمانيين للسلطة.

* - هم الأطفال المولودين في الجزائر من آباء أتراك أو أعلاج من الإنكشارية أو رياس البحر وأمهات جزائريات سواء كنّ عربيات أو أمازيغيات أو أندلسيات، والكراغلة كمصطلح هي فئة اجتماعية تكونت في العهود الأولى للوجود العثماني، ويمكن أن نميز هذه الفئة في الجزائر، تونس أو ليبيا من خلال مصطلحات تضاف إلى أسمائهم أو ألقاب هذه العائلات الموحية على نسب هؤلاء مثل: الكشايري، والإسطنبولي، والدواجي، والدمرجي، وقارة، وآغا، وباشا، وباشتارزي، وزميرلي، وقايد قصبة، وقرمزلي، كما نجد أن أغلب المؤرخين قد اتفقوا على أن كلمة كراغلة جمع كرغلي عثمانية الأصل، بحيث أنها مركبة من كلمتين "قول" وتعني العبد، و"أوغلو" وتعني الابن أي ابن العبد، والملاحظ في تلك الفترة أن كلمة "قول" أي العبد لم تكن صفة خاصة بالكرغلي فقط، بل إنها كانت تخص وتضاف لكل أسماء الموظفين في الإمبراطورية العثمانية، فمن خلال كل ما سبق يمكن استنتاج أن معنى العبودية الذي ألصق بالكراغلة يعود على الأب العثماني والأم المحلية والابن الكرغلي لأن كل رعايا الدولة العثمانية آنذاك هم عبيد أو بالأحرى خدام السلطان العثماني، للمزيد ينظر: عليليش حبيبة: الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في بايلك التيطري أثناء العهد العثماني (1519-1830م)، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، مج3، ع 6، ص 204.

1- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات...**، المرجع السابق، ص 146.

د-فئة البرانية:

وهم الأفراد أو العائلات التي وفدت إلى المدينة قصد العمل أو الإقامة، فالملاحظ أنهم عرفوا بأسماء نسبة إلى بلدانهم الأصلية بعد ذكر أسمائهم مثل: الأغواطي، والمسيلي، والميزابي، واليزكني، والتلمساني، والمازوني، والزواوي والقسنطيني.[1]

إضافة إلى هذه الطوائف الرئيسية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني نجد طائفة اليهود والمسيحيين والدخلاء، وقد كان اليهود يقيمون في المدن، وقد اتسم توزيعهم بالتشتت في القرى والتجمع بكثافة في المدن.[2]

كان لوباء الطاعون الذي اجتاح الإيالة الجزائرية في أواخر عهدها دورا بارزا في تناقص عدد السكان بشكل لافت للانتباه، وقد قدرت بعض المصادر الأجنبية عدد سكان مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني بخمسين ألف نسمة[3]، في حين قدر حمدان خوجة العدد الإجمالي للجزائريين بعشرة ملايين نسمة[4]، ورغم الاختلاف العرقي للتركيبة الاجتماعية للجزائر خلال العهد العثماني إلا أنها تمكنت من تجاوز هذا الاختلاف وانسجمت فيما بينها في كتلة اجتماعية واحدة.[5]

6-الواقع الصحي* والثقافي:

عرفت المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بتردي الأوضاع المعيشية والصحية للسكان، مما أثر سلبا على نمو السكان وعلى وضعهم الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى قلة الحرفيين والصناع واليد العاملة في الحقول والمزارع، ويعود سبب سوء الحالة الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض والأوبئة من الأقطار المجاورة، وذلك لارتباط الجزائر بالبحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقاتها بالبلاد الأوروبية والمشرق العربي خاصة مصر، إسطنبول والحجاز التي انتقلت عبرها العديد من الأمراض كالكوليرا

1 - عليليش حبيبة: المرجع السابق، ص 196.

2- لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص38.

3- *De Paradis(V), op.cit, P109.*

4- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص08.

5- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص 41.

* - للمزيد حول الأوضاع الصحية للجزائر خلال العهد العثماني، ينظر: محمد الزين: **الأوضاع الاجتماعية والصحية في الجزائر العثمانية 1518-1830م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2011.

والتيفوس والجدري*، وذلك عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج على الموانئ الجزائرية.

ومما زاد الوضع سوءا هو انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى مثل عنابة، الجزائر ووهران، بالإضافة إلى عدم التزام السكان بالقواعد الصحية، كما أن قلة الأدوية زادت الحالة سوءا، وكان وباء الطاعون**من بين أخطر الأوبئة التي استوطنت الجزائر طيلة فترة الحكم العثماني، وقد فتك بالكثير من الناس، ونتج عن إهمال علماء الجزائر لعلوم الطب وعدم الأخذ بطرق العلاج وخاصة الوقاية من الأمراض والأوبئة من جانب السلطة الحاكمة، تعرضت الجزائر إلى هزات عنيفة من الأوبئة خاصة وباء الطاعون الذي لازمها وأرهق العباد والبلاد، فقد كان يجتاح الجزائر بصفة مكررة من عشرة إلى خمسة عشر إلى خمسة وعشرين سنة ويسمى بالوباء المستوطن وتسبب في الكثير من الوفيات والخراب[1]، وأهم محطة للوباء كانت سنة 1817م الذي دام ثلاث سنوات مما عجل بهلاك جماعات كثيرة من الأهالي في مدينة وهران، وقد قدر عدد الهالكين جراءه في مدينة الجزائر بحوالي 13.330 شخصا في ما بين 21 جوان 1817م إلى 06 سبتمبر 1818م.[2]

ومما زاد في تأزم الوضع انعدام الصيدليات أو حوانيب بيع الأدوية في الجزائر، فحسب التقارير والمعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة

* - لقد فندت بعض الكتابات الأجنبية انتشار هذا المرض في الجزائر قبل سنة 1789م مما يعني أن هذا المرض قد تزامن مع الأمراض الخطيرة الأخرى التي اكتسحت الجزائر ونواحيها للمزيد ينظر:

*De Paradis (V), **Alger au XVIII E Siècle, Alger,** Typographie Adolphe Jourdan place du Government **1898**, p.165.*

** - اهتم الكثير من علماء الجزائر بتأليف مصنفات تاريخية وعلمية حول مرض الطاعون وأبرزها نذكر: نظم أحمد بن سحنون قصيدة في الطاعون الذي اجتاح البلاد سنة 1787م، مما اضطره إلى مغادرة مدينة معسكر، وتأليف أبو راس الناصري الموسوم بـ: ما رواه الواعون في أخبار الطاعون"، ومحمد بن رجب الجزائري الذي جمع رسالة سماها "الدر المصون في تدبير الوباء والطاعون"، إضافة إلى مؤلف العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي الغريسي "أقوال المطاعين في الطعن والعواطين"، للمزيد ينظر: وافية نفطي: مسألة علوم الطب والصيدلة عند علماء الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة آفاق فكرية**، مج5، ع 1، 2019، ص 28.

1 - وافية نفطي، المرجع السابق، ص 28.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص55.

الجزائر[1]، ونظرا لتردي واقع المجال الطبي في الجزائر خلال العهد العثماني وجد المسؤولين أنفسهم مضطرين للاعتماد على الكفاءة الخارجية كأطباء خواص لهم.*

فقد ثبت عن بعض الحكام أن حسين باشا كان لديه طبيب أوروبي، وأن علي باشا استبقى طبيبا أسيرا ليعالجه، وباي قسنطينة أنه اشترى طبيبا أوروبيا وقع في الأسر بثمن عال، وقد عدّد مصطفى خياطي الأطباء الأسرى الأوروبيين بالجزائر خلال العهد العثماني ومن بينهم سيمون بيفايفر، وهو طبيب ألماني أسير كان الطبيب الخاص للخزناجي والذي عاصر الحملة الفرنسية على الجزائر وكتب مذكراته.[2]

علاوة على هذه الأوبئة، فقد ساهمت الكوارث الطبيعية مثل الجفاف، الزلازل، الجراد والفيضانات في تردي الأوضاع الصحيحة التي أدت بدورها إلى تناقص السكان وتضرر الاقتصاد، ففي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي حدثت عدة زلازل من أشدها زلزال 1790م بوهران، وزلزال عنابة 1810م، وزلزال متيجة 1825م، أما الجراد والجفاف فقد تسببا بدورهما في حدوث مجاعات عامة، مما تسبب في عجز مصادر الدخل عن تغطية النفقات العامة للدولة، وقد أرغمت هاته الكوارث السلطات الجزائرية على فتح مخازن الحبوب أمام الجائعين نظرا لغلاء الأسعار.

وفي هذا الصدد يؤكد العنتري بأن أسعار الحبوب قد ارتفعت ارتفاعا فاحشا، وقد قدر صاع القمح بخمسة عشرة ريال، مما أرغم الناس على أكل الميتتة ومما لا يباح اقتياته.[3]

أما فيما يخص المجال الثقافي للإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني، فقد ارتبط بالمؤسسات التعليمية والتنظيمات الحيوية وتأثر إلى حد كبير بدور الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا في الريف، بينما عكست المظاهر ولا سيما العمارة والموسيقى ميول وأذواق ونوعية حياة سكان المدن والريف، ولم يكن الواقع الثقافي في الجزائر بأحسن حال من الأوضاع

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص54.

* - تم العثور على وثائق أرشيفية بالمكتبة الوطنية بالحامة تؤكد استنجاد صالح باي بالأطباء الفرنسيين لمعالجة بعض المرضى، للمزيد ينظر: مجموعة 1641، وثيقة رقم 56، أيضا مجموعة 1641، وثيقة رقم 53.

2 - وافية نفطي: المرجع السابق، ص 25.

3- صالح العنتري: المصدر السابق، ص34.

الأخرى، فرغم أن التعليم كان منتشرا ومراكز الثقافة كثيرة خاصة الكتاتيب والزوايا* والمساجد والمدارس والنوادي والمكتبات العامة والخاصة.[1]

ورغم هذا الانتشار الواسع لروافد الثقافة ومؤسساتها إلا أن المجتمع الجزائري لم يحظ بذلك القدر الكافي من الثقافة التي كانت سائدة في عصره لعزوفه عن الحياة الثقافية والعلمية، وبدا ذلك واضحا في سلوكياتهم ومعاملاتهم، واهتموا بالجانب المادي نظرا للظروف المعيشية الصعبة وهذا ما أشار إليه ابن حمادوش بقوله: «**... فقدمت وجدت من الزوجة مثل ذلك ولم أرها فرحت بقدومي لأنها أيقنت أن أكثر المال ضاع لي فلم يبق لها غرض في، ولم ترى لما عندي من العلم...**».[2]

ورغم تدني المستوى الثقافي العام للمجتمع الجزائري إلا أنه لم يمنع ظهور علماء جزائريون تفوقوا على نظرائهم في الإيالات الأخرى[3]، وربما هذا ما جعل الرحالة الأوروبيين والسياسيين يبرزون الجزائريين في ثوب المثقفين من خلال انتشار الكتاتيب والمدارس القرآنية والزوايا ومؤسسات الأوقاف، والملاحظ أن الدولة العثمانية لم تكلف نفسها للتدخل في رسم سياسة تعليمية واضحة** مبنية على النهوض بالبلاد، وتكوين الطاقات البشرية القادرة على إحداث نهضة ثقافية أو تكنولوجية أو اقتصادية، بل أقصى ما يمكن أن يطمح إليه المتعلم هو الوصول إلى مرتبة خوجة (كاتب) أو طالب (معلم قرآن)، أو قاضي أو مفتي مالكي.

* - لقد لعبت الزوايا دورا بارزا في تنشيط الحركة العلمية داخل الإيالة الجزائرية، للمزيد ينظر: حمدادو بن عمر: **المساهمة العلمية لمتصوفة بايلك الغرب خلال القرنين 11-12هـ/17-18م**، أطروحة دكتوراه في الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013.

1 - محمد بن ميمون: المصدر السابق، ص ص 59-60.

2- ابن حمادوش الجزائري: **رحلة ابن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تقديم وتعليق وتحقيق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983م، ص 115.

3- أبو راس الناصري: **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 134.

** - للمزيد حول السياسة التعليمية العثمانية ينظر: ذهبية بوشيبة: العلم والعلماء في الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج3، ع1، سيدي بلعباس، 2018، ص 118.

إلا إذا استثنينا جهود بعض البايات كباي قسنطينة صالح باي ومحمد الكبير باي وهران[1] وذلك خلال نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، حيث تم الاهتمام بالعلماء وبتأليف الكتب، وربما ذلك ما خلق نوعا من الوعي فظهرت الكتابات التي تحمل هموما حضارية جزائرية، هذا بالإضافة إلى ظهور الوعي الراسخ بإلزامية النهضة التي ظهرت في كتابات ابن العنابي[2]، والواقع أن موقف الدولة العثمانية من حركة الثقافة والتعليم قد فتح المجال أمام نشاطها ودون التدخل فيها، حيث قامت على أساس المبادرات الفردية وعلى أساس المهام المنوطة بجماعة العلماء والفقهاء في المدن وعلى نشاط شيوخ الزوايا في الريف، ومما تجدر الإشارة إليه أن العثمانيين قد اهتموا بالثقافة وحافظوا عليها طيلة ثلاثة قرون من خلال محافظتهم على الجزائر من الأخطار الأجنبية، ولم تتمكن أوروبا من فرض هيمنتها الثقافية الاستعمارية.

7-بنية الجيش الجزائري خلال مرحلة الدايات:

تعد الجزائر من بين الدول البحرية لما تمتاز به من موقع جغرافي خاص وسواحل ممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، والتي يبلغ مداها 1200 كلم في مواجهة شمال المتوسط، والتي تعتبر الكثير من دولها عبر التاريخ مصدر تهديد الأمن الاستراتيجي لبلاد المغرب عامة والجزائر خاصة، وتعتبرها مجالها الحيوي، ولهذا كانت البلاد الجزائرية عرضة للغزوات الآتية عبر البحر ومنها الغزو الروماني ثم الوندالي والبيزنطي والإسباني وأخيرا الفرنسي، إن هذا التهديد البحري المتوالي كان أهم عامل يفرض على الجزائر امتلاك أسطول عسكري لردع أي قوة تفكر في ضرب أمنها وسيادتها البحرية.[3]

يعتبر العهد العثماني من أهم العهود التاريخية في الجزائر، ولا يمكن أن نرجع تلك الأهمية إلى طول فترتها الزمنية فحسب، وإنما بسبب عدة اعتبارات أخرى، من أهمها المؤسسات التي جعلت الجزائر خلال هذا العهد تظهر في شكل جهاز دولة مستكمل الشروط وأمة مستوفية المقومات، ولعل أبرز تلك المقومات نجد الأعلام والرايات والتي جسدت بحق

1 - محمد شرويك: جهود محمد الكبير وصالح باي في تشجيع حركة الثقافة والتعليم في الجزائر، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة** مج3، ع2، الأغواط، 2018، ص 572.

2 - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي ...**، ج1، المرجع السابق، ص 19.

3- رابح لونيسي: **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص29.

اهتمام الجزائر بالمؤسسة العسكرية حينما رسمت شعارات لها علاقة بالجيش والأسطول على هذه الرايات[1]، وقد لاحظ المؤرخين الأجانب هذا الأمر وقيدوه في شهاداتهم حينما جعلوا للعلم الجزائري علاقة بنظام الحكم والحاكم.[2]

أشاد الكثير من الرحالة والأجانب بالترسانة البحرية الجزائرية وكفاءة ضباطها وكثيرا ما وصفوا الأسطول الجزائري بقولهم: «... **ومرساها عامر بالسفن ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم هيئة وأكثر رعبا في قلوب العدو...**».[3]

اكتسبت الجزائر مكانة سياسية خلال العهد العثماني متميزة عن الولايات[4] العثمانية وتعزى هذه المكانة إلى طبيعة الصراع العثماني الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي جعل من الجزائر قاعدة بحرية متقدمة في هذا الصراع، ومما ينبغي التنويه به هو إشكالية النشاط البحري الجزائري الذي يعتبر في أدبيات الجزائريين والمسلمين عامة جهادا بحريا، بينما اعتبر في الجهة المقابلة قرصنة*، وقد تجسد هذا المصطلح بقوة في الكتابات الأجنبية، وهو ادعاء مغرض بعيد عن الحقيقة والواقع، ويقر يحي بوعزيز بأن أول من مارس القرصنة بمفهومها العملي وتوسع في تطبيقها هم الأوروبيين في أعقاب الحروب

1- بن جبور محمد: "راية الإيالة وتبادل السفارات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر"، المجلة **المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع4، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص11.

2- جيمس كاثكارت: **مذكرات أسير الداي**، تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص92.

3- مولاي بالحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص57.

4 - ميلود بلعالية: سياسة بريطانيا تجاه الجزائر (1580م، 1816م)، **مجلة عصور**، مج18، ع1، جوان 2019، ص 121.

*- سعى المؤرخون الأجانب إلى وصف نشاط البحرية الجزائرية بالقرصنة في كتاباتهم وتعددت المفاهيم حول القرصنة كظاهرة في العصر الحديث، غير أن تلك المفاهيم تتفق في جزء من ذلك عندما اعتبروها نوعا من الحروب البحرية بين مجموعة من الدول تختلف عن اللصوصية والنهب، لقد كانت تتم بواسطة السفن المسلحة التابعة لدولة ما، تكون مهمتها موجهة ضد هدف معين، وبهذا المفهوم جعلوا القرصنة كنشاط بحري خاضع للإرادة السياسية للدول وبذلك تصبح القرصنة والنشاط الاقتصادي لهما علاقة وطيدة إذ كانت تتم بواسطة تصاريح ممنوحة من طرف أصحاب الأساطيل، وعلى كل جهة تنظر إلى مفهومها من زاوية خاصة، فالمسلمون كانوا ينظرون إليها على أنها جهاد بحري، أما المسيحيين فقد كانت لهم في هذا النشاط نظرتهم الخاصة، وانطلاقا مما سبق فالأوربيون نجدهم قد بالغوا في الحديث عن البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني من حيث الأوصاف التي وصفوا بها طائفة رياس البحر، فالدور الذي قام به هؤلاء في الواقع لا يعدو الدفاع عن النفس وحمى السواحل كنتيجة لما كان يجري من أحداث وتطورات في البحر الأبيض المتوسط، للمزيد ينظر: حنيفي هلايلي: "القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005، ص 243.

الصليبية وبداية التراجع الإسلامي في الأندلس*، وذلك بدافع من الحقد الديني والرغبة في الغنم المادي، ومما يثير الدهشة هو مباركة الحكومات الأوروبية لأعمال قراصنتها وتقديم الحماية والعون المادي لهم.[1]

أشاد حنيفي هلايلي بمستوى الترسانة البحرية الجزائرية خاصة خلال القرن السابع عشر الميلادي، والتي أصبحت الجزائر بفضلها أحد المؤثرين في الأحداث الدولية، خاصة تلك التي كانت الدولة العثمانية طرفا فيها[2]، وقد عدد قطع البحرية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر الميلادي وبالضبط سنة 1724م بما يلي:

العناصر	عدد السفن	عدد مدافعها
السفن المصنوعة في الجزائر	1	52 مدفعا
	1	50 مدفعا
	3	44 مدفعا
	1	40 مدفعا
	2	38 مدفعا
	4	32 مدفعا
السفن المصنوعة في هولندا	1	26 مدفعا
	1	26 مدفعا
	1	22 مدفعا
	1	16 مدفعا
	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في إنجلترا	1	22 مدفعا
	1	16 مدفعا
	1	12 مدفعا
السفن المصنوعة في إيطاليا	1	26 مدفعا
	1	10مدافع
	1	14 مدفعا

* - للمزيد حول سقوط الأندلس وآثاره ينظر: خوسي مونيوث إي غفيريا: **تاريخ ثورة الموريسكيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر المملكة**، تر: عبد العزيز آل سعود، منشورات ليتو غراف، ط1، 2010.

1- يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 26.

2- حنيفي هلايلي: "النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، مؤسسة التميمي، تونس، 2005، ص 193.

السفن المصنوعة في إسبانيا	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في البرتغال	1	10 مدافع[1]

وبفضل هذه القطع البحرية والترسانة العسكرية أقرّت بعض الدراسات الجادة على أن الجزائر كانت تعلن الحرب ضد كل دولة لم تبرم معها معاهدات، وفي مقدمتها إسبانيا العدو الأكبر للجزائريين، لذا كان من الضروري أن تتسابق الدول الأوروبية لكسب ود الجزائر لتحسين علاقاتها، وبالتالي ضمان رواج تجارتها، لذا كان من الضروري أن تكون لهذه الدول شروط سلام مع الجزائر، مما أسفر على العديد من المكتسبات لها.[2]

أدت الهجمات الأوروبية على السواحل الجزائرية إلى ضعضعة وتقهقر الترسانة البحرية الجزائرية، وبدا ذلك واضحا في تعداد قطع الوحدات البحرية وبداية انهيار الأسطول الجزائري، ليفتح المجال أمام الدول الأوروبية وقوتها البحرية الصاعدة، وقد أسفرت هاته الحملات عن خسائر مادية وبشرية كبيرة مما أدى إلى تراجع عدد البحارة الجزائريين، إذ لم يتجاوز العدد الإجمالي للبحارة عام 1769م خمسة آلاف وثلاثمائة بحار (5300) وستة سفن[3]، مما انعكس سلبا على الحركة البحرية ومداخيلها، حيث تناقصت قيمة الغنائم بشكل كبير حسب الجدول التالي:

الفترة	عدد الغنائم	معدلها السنوي	قيمتها بالفرنك
1769-1765	65	13	1.033.040.9
1779-1770	76	7.6	1.983.010.4
1789-1780	98	9.8	2.764.712.65
1799-1790	145	14.5	[4]8.100.161.84

فسّر بعض المؤرخين ضعف الأسطول الجزائري في هذه الفترة بانعدام الرياس والقادة ذوي الكفاءات، وأكدوا على أن استرجاع مدينة وهران سنة 1708م من الاحتلال الإسباني وتحريرها كان نتيجة للمشاكل الداخلية التي عاشتها إسبانيا خلال هاته الفترة،

1- حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري**...، المرجع السابق، ص63.

2 - مصطفى بن حادة: قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شارل فيليب فالير، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، مج2، ع1، 2019، ص 352.

3- بن جبور محمد: "البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور**، ع 12-13، جامعة وهران، الجزائر، 2008، ص123.

4 - بليل رحمونة: "دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع2، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010م، ص 22.

ودافعوا عن طرحهم باستنادهم إلى حيثيات ونتائج معركة 1732م بين الجزائر وإسبانيا حينما أكدوا في قولهم: «**فقد تمكن الإسبان من القيام بهجمة جعلت معظم المدافع الجزائرية غير صالحة للاستعمال**».[1]

أما فيما يخص أنواع السفن المستعملة فتقدم لنا أرشيفات القنصلية الفرنسية قائمة كاملة بأنواع السفن المستخدمة بالجزائر منذ 1737م والمتمثلة في الشضيات والصنادي والشنيات والأغربة والفرقاطات والغليوطات والشالوبات والبولاكر، أما فيما يخص الحمولات الفعلية للسفن الجزائرية عند الانطلاق كانت تحمل على الأقل ستة عشرة مدفعا، وأثناء الحروب الأوروبية (1792-1815م) حصلت الجزائر على سفن حمولتها من خمسين إلى ستين مدفعا، ومن الواضح أن سفينة ذات الثماني والخمسين مدفعا كانت إما وقع الاستيلاء عليها وإما جاءت كهدية، ولكن سفينة الغزال ذات الخمسين مدفعا وسفينة القصر المماثلة لها صنعت في الجزائر[2]، والواقع أن هذه السفن قد تقاعدت بعد سنوات من الخدمة، بينما بقيت السفن الصغيرة والخفيفة قيد الخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

والملاحظ أن عدد السفن أخض يتراجع في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي ولم يعد لها أي فائدة مقابل تطور البحرية الأوروبية والأمريكية، كما تقلص عدد المدافع في السفينة الواحدة عن ذي قبل، حيث أصبح عددها يتراوح بين ستة وعشرين وثلاثة وعشرين مدفعا[3] وهو قليل بالنسبة لما كانت تحمله نظيراتها الأوروبية في نفس الفترة، ويمكن أن نفسر هذا الانحصار والتقلص بالعوامل التالية:

- الخسائر الفادحة في العدة والعدد نتيجة للحملات الإسبانية على مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي، والتي ألحقت أضرارا بالغة بالأسطول الجزائري.

1- جون.ب. وولف: **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص401.

2 - حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 22، ع 2، ص 266.

3 - سرحان حليم: نظرات حول السفن الحربية الجزائرية في العهد العثماني (دراسة هستو ريو غرافية)، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع9، 2015، ص 179.

- تدهور وتراجع صناعة السفن في الجزائر نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى باشا سنة 1799م، إذ منح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقل لليهوديين "بكري وبوشناق"*، وقد سمح هذا الاحتكار بشراء الأخشاب مباشرة من الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة، وهذا ما أدى بالأهالي أن ينصرفوا عن ممارسة هذا النشاط[1]، وقد تسبب هذا الوضع في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات صناعة السفن.[2]
- تطور الأساطير الأوروبية أثناء القرن الثامن عشر الميلادي نتيجة للثورة الصناعية، وقد توج هذا التطور بإنشاء السفن البخارية سنة 1807م، الأمر الذي جعل البحرية الجزائرية بين حجري الرحى، ولعل استيلاء الفرنسيين على 10871 غنيمة بحرية[3] بمياه المتوسط ما بين 1793-1815م دليل على مدى التفوق البحري الذي أحرزه الأوروبيون، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني من قلة التجهيزات البحرية وعلى صعيد آخر دأبت الجزائر على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية، مما قيد حرية النشاط البحري الجزائري وأدى إلى نزاعات دولية عندما مارست البحرية الجزائرية حقها في فرض سيطرتها البحرية.
- الغارات المتبادلة بين الإيالة الجزائرية والإيالات المجاورة (تونس والمغرب) أو من خلال تغذيتهما للثورات الشعبية مما كان له الدور البارز في إضعاف القدرات الدفاعية للجزائر.[4]

*- ينحدران من عائلتان يهوديتان من لفورنة الإيطالية، وصلت عائلة بوشناق إلى الجزائر عام 1793م، ووصلت عائلة بكري سنة 1770م، أسس ميشال بكري شركة تجارية نجحت في مد نفوذها وانضم بوشناق لهذه الشركة عام 1797م، ومع مرور الوقت أصبحت هذه الشركة تهيمن تجاريا وماليا على السياسة الخارجية للإيالة الجزائرية، كما سيلعب هؤلاء اليهود دورا بارزا في احتلال الجزائر من طرف فرنسا عام 1830م، للمزيد حول دور اليهود في الجزائر ينظر: فوزي سعد الله: **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ج1، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص159.

1- أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية) 1519-1830م**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص59.

2 - *Garrot (H), op.cit, p. 654.*

3- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات** ...، المرجع السابق، ص199.

4- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص40.

- تحول الاهتمام بشؤون البحر إلى معالجة الأمور الداخلية نتيجة انتشار الحوادث والفتن والاضطرابات، مما جعل الأهالي يعزفون عن ركوب البحر وفضلوا الخدمة في الجندية داخل البلاد، وتلاشي العنصر الأندلسي المغامر، كل هذه العوامل أدت إلى تناقص عدد البحارة والذين لم يتجاوز عددهم في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حسب سعيدوني ناصر الدين 5300 بحار.[1]

إلا أنه في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي قد عرف الأسطول الجزائري* انتعاشا ملحوظا بفضل القفزة النوعية في عدد قطعه، والذي كان نتيجة للسلام المؤقت مع الدول الأوروبية، حيث أبرمت الجزائر اتفاقيات سلام مع كل من السويد، الدانمارك، البرتغال وإسبانيا هذا من جهة، وانشغال الدول الأوروبية بحروب الثورة الفرنسية وقائدها نابليون بونابارت** أثناء الفترة الممتدة من 1805-1815م[2] من جهة ثانية، والملاحظ أن الجزائر قد استغلت هذه الظروف لإعادة بناء قوتها البحرية، وقد استطاعت أن تعيد سيطرتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما دل عليه تزايد قيمة الغنائم المتوفرة والتي نبرزها في هذا الجدول:

السنة	عدد الغنائم	القيمة بالفرنكات	جنسية الغنائم
1798	42	1510529	أكثرها إسبانية وإيطالية
1799	31	1583482	16 بندقية، 5 نابولية، 2 برتغالية، 1 مالطية، 1 سويدية، 1 أمريكية، 1 بروسية، 4 مجهولة

1- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص199.

*- للمزيد حول الأسطول الجزائري والنظام الحربي للإيالة الجزائرية ينظر الدراسة القيمة للأستاذ حنيفي هلايلي، **النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م**، أطروحة دكتوراه، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004.

**- نابليون بونابارت 1769-1821م، من أشهر رجالات فرنسا وزعمائها، عين في سنة 1796 قائدا للجيش الفرنسي في إيطاليا، غزى مصر سنة 1798م وفتح بذلك صفحة المسألة الشرقية، وأطلق شرارة النهضة عن طريق معلم التحدي الغربي للشرق والإسلام، وجه نداء لليهود يستحثهم فيه على إعادة بناء الهيكل بهدف الاستعانة بهم لخدمة أهدافه التوسعية، أصبح القنصل الأول لفرنسا ابتداء من نوفمبر 1799م، ثم أعلن نفسه إمبراطور 1804-1814م إلى غاية انهزامه في معركة واترلو 1815 ببلجيكا، فكر في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكانت له نية غزو الجزائر فبعث الجواسيس مثل بوتان ويعتبر نابليون من أهم الشخصيات التي صنعت التاريخ الفرنسي.

2- أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني...**، المرجع السابق، ص51.

1800	19	523574	17 نابولية، 1 بندقية، 1 مجهولة
1801	04	340318	3 نابولية، 1 مجهولة
1802	20	575153	19 نابولية، 1 برتغالية
1803	؟	43188	65 أسير من داخل الأراضي سفينة مجهولة
1804	09	272850	7 نابولية، 21 مجهولة
1805	08	190433	6 نابولية، 1 بندقية، 1 برتغالية

قدمت التقارير الفرنسية معلومات تتضمن حجم الأسطول الجزائري ووحداته خلال سنة 1808م، وأكدت بأن الأسطول الجزائري كان يتكون من ثلاث بوارج تحمل الأولى 50 مدفعا والثانية 46 مدفعا والثالثة 44 مدفعا وسبعة أشباك* بـ 12 إلى 32 مدفعا و10 شالوبات، و3 بلاقرات تحمل بين 10 و22 مدفعا راسية في حالة تأهب و50 شالوبا من الصنع القديم لحماية الميناء وعدة بوارج قرصان صغيرة تسمى لنجور تحمل بين 4 و6 مدافع.[1]

يؤكد الباحث لمنور مروش على أن هذا الانتعاش يعود إلى التحسينات التي أدخلت على البحرية الجزائرية، وإلى مجموع البنية السياسية والعسكرية التي كانت سائدة في عهد الداي محمد بن عثمان باشا، والتي ارتكز عليها واستغلها خلفاؤه من بعده نتيجة الأوضاع الدولية الجديدة والرخاء الناجم عن المداخيل المالية التي توفرت لتقوية وتنويع العتاد الضروري للأسطول البحري[2]، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدفع القوي للبحرية الجزائرية بدأ ببداية الحروب الأوروبية العامة وانتهى بانتهائها لنؤكد مرة أخرى بأن الوضع الدولي الذي ساد منطقة البحر الأبيض المتوسط قد لعب دورا كبيرا في دفع البحرية الجزائرية إلى الانتعاش.

والواقع أنه هناك الكثير من العناصر التي شجعت على هذا النمو الاستثنائي للبحرية الجزائرية، ففي السابق كان مضيق جبل طارق تحت حراسة الأساطيل الإسبانية

*- الشبك نوع من المراكب وقد اشتق اسمها من التشابك أو الالتحام أثناء المعارك البحرية.

1- علي خلاصي: **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص175.

2- لمنور مروش، المرجع السابق، ص471.

والبرتغالية والتي كانت في حالة عداء مع الجزائر، وكان من الصعب اجتيازه، غير أن إبرام الصلح مع إسبانيا وعقد الهدنة مع البرتغال سنة 1793م أصبح المضيق مفتوحا أمام السفن الجزائرية، كما لعب نابليون دورا أساسيا في شل القرصنة المالطية بعد احتلاله جزيرة مالطا سنة 1798م، وبذلك قدم خدمة جليلة وبطريقة غير مباشرة للبحرية الجزائرية.

ومن المعروف أن المالطيين كانوا يعيقون تحركات السفن الجزائرية في شرق البحر الأبيض المتوسط[1] من خلال وقوفهم سدا منيعا أمام تحركات البحرية الجزائرية في هذا المجال الحيوي ومحاولة إعاقتها، وبهذه الإجراءات أصبحت الجزائر في معزل عن كل معوقات الحركة البحرية مما أتاح لها الفرصة من غنم ثلاث سفن برتغالية غنية بحمولتها سنة 1810م، مما اضطر المبعوث البرتغالي إجراء مفاوضات لتسليم الأسرى مقابل فدية كبيرة تبرز عودة النشاط الجزائري إلى سالف عصره.[2]

استفادت الإيالة الجزائرية من ثلاث سفن محملة بالأسلحة من طرف بريطانيا كترضية للسلطات الجزائرية بعد نشوب خلاف بين الداي والبريطانيين حول احتجاز بريطانيا لسفن جزائرية كانت في طريقها إلى فرنسا، وقد أوردت بعض التقارير حجم الأسطول الجزائري في عهد الرايس حميدو* والذي قدر بنحو ثلاثين سفينة[3] وهو رقم قياسي بالنسبة للبحرية الجزائرية خلال هذا العهد، وقد عدّد الأستاذ علي تابليت نوع السفن ومدافعها وأشاد بمستواها في عهد الرّايس حميدو.[4]

1- لمنور مروش، المرجع السابق، ص471.

2- أبو العيد دودو: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص61.

*- الرايس حميدو من أبطال البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، ولد سنة 1770م، وتوفي سنة 1815م في إحدى المعارك مع الولايات المتحدة الأمريكية، كان قائدا فذا للأسطول الجزائري الذي عرف في عهده تطورا وازدهارا ملحوظا، تمكن بفضله من إرجاع هيبة الدولة الجزائرية إلى سابق عهدها، له باع كبير في عالم البحار، قال عنه ألبيردوفو" Devoulx " الرايس حميدو بن علي لم يكن تركيا ولا كرغليا بل عربيا من الذين استوطنوا المدينة منذ زمن طويل، كان حميدو نشيطا كريما لبقا رشقا ظريفا مع جميع الناس كبارهم وصغارهم الأمر الذي جعله محبوبا لدى العموم" للتفاصيل أكثر حول الرايس حميدو ينظر: ألبيردوفو: **الرايس حميدو**، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1972م، ص ص 10-11.

3- شارل آندري جوليان: المرجع السابق، ص371.

4- علي تابليت: من "أبطال البحرية الجزائرية الرايس حميدو 1770-1815م"، **مجلة التراث**، ع4، شركة الشهاب، باتنة، الجزائر، 1989، ص60.

تمكن الأسطول الجزائري من تحقيق غنائم بحرية معتبرة خلال هذه المرحلة تجاوزت سبعة مليون فرنك في الفترة الممتدة من 1797إلى 1814م[1]، مما أجبر الدول الأوروبية تسارع لتقديم فروض الطاعة لكسب ود الإيالة الجزائرية، وذلك عن طريق الهدايا التي غالبا ما كانت في شكل عتاد حربي، وفي هذا المجال تفيدنا إحدى الوثائق الأرشيفية والتي تبين ما قدمته أمريكا في سنة 1796م إلى الجزائر والذي كان عبارة عن حوالي 1000 قنطار من البارود و1000 قطعة خشبية لتجهيز السفن ومعدات أخرى خاصة بالشأن الحربي.[2]

والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية قد اشتكت من حركية الأسطول الجزائري ونددت بأفعاله للسلطة العلية، ولهذا الغرض أرسل السلطان "محمود الثاني" فرمانه (رسالته) إلى السلطات الجزائرية والتي عبّر فيها عن تذمره وأهم ما جاء فيها نذكر: «**... أنه منذ سنين عديدة وسفن القرصان الذين هم من طرف أوجاق الجزائر الغرب يتعرضون لسفائن تجار رعية دولتي العلية الذين يجولون في البحر المتوسط بقصد التجارة وينهبون أموالهم ويأخذون بحرياتهم مثل الأسارى، وكذلك يتجاوزون الشروط والعهود ويتعدون على سفن تجار دول أوروبا الذين هم أحباب مع سلطنتي السنية...**».[3]

وقد ردت السلطات الجزائرية برسالة مماثلة إلى السلطان لشرح وجهة النظر ومحاولة الرد على الادعاءات الباطلة من قبل الأوروبيين وتفنيد أقوالهم، وأهم ما تضمنته هاته الرسالة ما يلي: «**... رفعت كثير من الشكايات ضد أوجاقنا إلى حضرة سلطاننا، إنها اتهامات باطلة وافتراء واضح، نعلن لحضرة سلطاننا أن قراصنتنا عندما اعترضوا سبيل البواخر الأجنبية قد طلبوا إليهم إعلامهم بنوعية الذخائر المحملة، ولكن قواد تلك البواخر الفرنسية والروسية وآخرين من بواخر المسيحيين قد رفضوا وعليه فإن**

1- المنور مروش، المرجع السابق، ص473.

2- مجموعة 3190 الملف الأول رقم 444.

3 - مجموعة 3205 الملف الأول رقم 25.

معركة حربية اندلعت بين الطرفين وتسببت في خسائر كثيرة من الأرواح والعتاد، غير أننا عدلنا عن مهاجمة بواخر الأوروبيين امتثالا لأمركم الشريف السلطاني...».[1]

حاول الداي عمر إيجاد مبررا لنشاط البحرية الجزائرية من خلال السماح لبحارته بمداومة نشاطهم، إلا أن الدول الأوروبية قد رأت في هذا النشاط قوة مهددة لمصالحهم التجارية والأمنية، لذا بادروا إلى استخدام كل الطرق للحد من نشاط البحرية الجزائرية، ولم يهنأ بال الأوروبيين إلى أن جاءت فرصة انعقاد مؤتمر فينا سنة 1815م أين برزت القضية الجزائرية كأحد المحاور الجوهرية التي ناقشها الأوروبيون في هذا المؤتمر.

-المؤسسة العسكرية النظامية:

لعبت المؤسسة العسكرية في الجزائر دورا مهما على الصعيدين العسكري والإداري، وتمثل ذلك في تصريف أمورها الداخلية وتوجيه سياستها الخارجية، مما جعلها تحتل مكانة متميزة في تاريخ الجزائر العثمانية، وتعد الركيزة الأساسية لنظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني حتى أن مصطلح أوجاق* الذي كان في إسطنبول يطلق على الفرق العسكرية التي يتشكل منها الجيش العثماني أصبح يستخدم في الجزائر للدلالة على وحدات الجيش وعلى الإيالة ذاتها أيضا فيقال جزائر غرب أوجاغي[2] في بعض الحالات، ويتكرر هذا المصطلح بقوة في المراسلات الدبلوماسية خاصة.

تعود النواة الأولى لتشكل الجيش الإنكشاري في الجزائر إلى السلطان سليم الأول عام 1520م، وذلك بعد إرساله لفرقة عسكرية إلى خير الدين باشا، والتي تكونت من 2000 جندي وأتبعهم بـ4000 متطوع من الرعية مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية التي يحظى بها الجيش الإنكشاري في إسطنبول، ومن هذا المنطلق حرص الولاة العثمانيين على تجنيد المتطوعين من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية في الأناضول بصفة خاصة وجلبهم

1- عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص141.

*- يعني في اللغة التركية الأشياء التي لها علاقة بالتقارب فهو يعني المدفأة والموقد اللذين يجتمع حولهما الأفراد ويطلق كذلك على المساحة الصغيرة من الأرض التي يحددها الفلاح لغرس نوع معين من الخضر أو الفواكه، ويطلق أيضا على المنزل الذي تجتمع فيه العائلة، ويبدوا أنه لما كانت وحدات الجيش تعيش مجتمعة ومتآلفة مثل الأسرة الواحدة فقد أطلق عليها هي أيضا.

2- خليفة حماش: "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع2، الجزائر، 2003، ص27.

إلى الجزائر وضمهم إلى وحدات الجيش بها، وظلت هاته القاعدة تشكل الحبل المتين الذي يشد الجزائر إلى الدولة العثمانية رغم تذبذب العلاقات بين البلدين في مراحل تاريخية معينة.*

أبرز تقرير الضابط بوتان تركيبة الجيش البري للإيالة الجزائرية وحاول إعطاء إحصاء شامل لهم، ومما ورد في تقريره ما يلي: «**... إن المشاة تتكون من الأتراك الذين قدموا مباشرة من الشرق وكذلك من الكراغلة أبناء الجنود الأتراك الذين رخص لهم الزواج في الجزائر، ومن عدد قليل من الزواوة وجميعهم يمكن أن يصل عددهم إلى خمسة عشرة ألفا، أي عشرة آلاف تركي وخمسة آلاف كرغلي ومن هذا العدد تتشكل حاميات مختلف المدن في البلاد، ولن يبق في مدينة الجزائر أكثر من عشرة آلاف جندي، ففي الحملة ضد تونس تم تعبئة ثمانية آلاف جندي ولم يبق سوى عدد قليل من القوات في مدينة الجزائر...**».[1]

أما "لوجي دوتاسي""*Lougier de tassy*" فقد قدر عدد الإنكشارية في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي بـ (12.000) جندي[2]، إلا أن بعض المعاصرين لأواخر العهد العثماني قد بالغوا حينما رفعوا عدد الكراغلة المحاربين في جيش الإنكشارية إلى 10.000 محارب.[3]

اختلفت الإنكشارية الجزائرية عن العثمانية في أصولها الإسلامية، إذ اعتبر اعتناق الإسلام من الشروط الأساسية الواجب توفرها في المجند للالتحاق بصفوف الإنكشارية خاصة في العهود الأولى، بالإضافة إلى الأخلاق والسمعة الطيبة والقدرة على حمل السلاح، لكن الأمر اختلف كثيرا في الفترة الأخيرة من العهد العثماني وذلك بسبب عجز الدايات عن تسديد مرتبات الجند من جهة، والحرب العثمانية اليونانية من جهة أخرى، وقد كان

* - للمزيد حول العلاقات الجزائرية العثمانية وآثارها على عملية التجنيد ينظر: محمد بوشنافي: الوثائق العثمانية وأهميتها في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع9، 2014، ص 298.

1- جمال قنان، **نصوص ووثائق**...، المرجع السابق، ص307.

2-*de Tassy (L), op.cit, p77.*

3- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص117.

لانتشار المجاعات والأوبئة الأثر البالغ في هلاك عدد كبير من الجنود، وهذا ما أكده كاثكارت سنة 1786م.

أشرف على عملية التجنيد دائيات، وكانت تقام هذه العملية في المدن التالية: أزمير، إسطنبول، الإسكندرية، القاهرة، تونس، طرابلس، جبل طارق ومالطا، وبعد أن تتم عملية الاختيار تقوم سفن مستأجرة بنقل المجندين إلى الجزائر، ولم يكن لعملية النقل وقت محدد، إذ كانت تتم عندما تقوم السفن الجزائرية بعمليات بحرية أو تجارية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أو أثناء إبحار السفن الجزائرية لمساعدة الأسطول العثماني في معاركه، وبوصولهم يتم تدوينهم في سجل الجند.

وأمام حاجة الجزائر لتعزيز قوتها العسكرية، فتحت باب التجنيد أمام فئات كثيرة لا تنطبق عليها شروط التجنيد التي كانت متبعة في السابق، هذا ما جعل الدبلوماسي الأمريكي "وليام شالر" يقر بأن معظم الذين يقبلون الانخراط في سلك الإنكشارية من الأشرار الذين يخرجون من السجون وينتمون إلى أدنى الطبقات الاجتماعية.[1]

أكد الكثير من الدارسين والباحثين على تنامي دور الإنكشارية في صناعة القرار داخل الإيالة الجزائرية وما يشكلونه من خطر ضد الداي وسلطته، هذا ما جعل حمدان خوجة يحملهم مسؤولية التمردات وعدّهم عاملا أساسيا في ضعف البلاد وهوانها، وقد ورد على لسانه في حقهم ما يلي: «... **وهكذا صارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم...**».[2]

حاول بعض باشوات الجزائر ودایاتها إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية من خلال تنقية أجواء الجند من الفساد، ومن بين تلك الإصلاحات الحركة الإصلاحية* التي قام بها علي باشا سنة 1817م، والتي جاءت بعدما أدرك خطورة عواقب سيطرة الإنكشارية على

1- وليام شالر، المصدر السابق، ص52.

2- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص111.

*- أهم محاولة إصلاحية بشأن الفرقة الإنكشارية بالجزائر تلك التي قام بها الداي علي خوجة 1817-1818م، حيث استطاع أن يتحرر من سيطرة الجيش على مقاليد السلطة، وهذا من خلال انتقاله ونقله لمركز السلطة من قصر الجنينة إلى القصبة في 02 ديسمبر 1817م وتكوين فرقة عسكرية محلية من عناصر زواوة والكراغلة لحمايته من الاستبداد الإنكشاري.

الحكم، فنقل مقر الحكم من قصر جنينة الذي كان قريبا من ثكنة الجند إلى قصر القصبة الذي كان يقع في أعلى مدينة الجزائر ومحاطا بالمدافع، وبعد ذلك قام بتنقية الأجواء العسكرية من العناصر الفاسدة[1]، وأوقف عملية التجنيد من المشرق.[2]

إن المتتبع لتاريخية الفرقة الإنكشارية بجد وتطورها يدرك بأن هناك ترابط وتواصل بين أطيافها في المشرق والمغرب، فتمردها في الجزائر هو امتداد للتمرد الذي أعلنته في إسطنبول مركز الدولة العلية، ولم تفلح جهود السلاطين وسياستهم الإصلاحية التي قاموا بها ضد طائفة الإنكشارية*، ورغم محاولات الصدر الأعظم في زمن السلطان محمود الثاني[3] إلا أنها باءت بالفشل.

ساهمت العديد من العوامل التي أثرت على تعداد الإنكشارية في الجزائر، وكانت وراء تدهور عملية التجنيد التي كانت تقوم بها الإيالة الجزائرية في الأقاليم العثمانية، ولعل أبرزها الحرب اليونانية العثمانية التي حولت البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة قتال مرير ومستمر بين اليونانيين والعثمانيين، مما شكل عائقا أمام الاتصالات بين الجزائر وأقاليم الدولة العثمانية، وبشكل خاص مدينة أزمير التي تعتبر المصدر الأساسي الذي تتزود منه الإيالة بالمتطوعين، أما العامل الثاني والذي أثر على عملية التجنيد فكان ميدانه إسطنبول

1 - بن جبور محمد: الوضع الاجتماعي للإنكشارية الجزائرية وعلاقتهم بالطرق الصوفية قبيل الاحتلال الفرنسي، **مجلة الحضارة الإسلامية**، مج15، ع22، ص 383.

2- محمد بوشنافي: **علي خوجة وإصلاحاته...**، المرجع السابق، ص153.

*- قلد السلطان محمود الثاني مصطفى باشا صدرا أعظما ووكل له أمر تنظيم الإنكشارية وإجبارهم على اتباع نظامهم القديم الذي سنه السلطان سليمان القانوني والذي أهمل منذ زمن، استدعى الصدر الأعظم جميع موظفي الدولة ووزرائها وأعيانها ثم قام فيهم خطيبا وأظهر لهم ما كانت عليه حالة الإنكشارية وما وصلت إليه وما يجب أن تكون عليه في النظام، كما أمر بضرورة تقليدهم الأسلحة النارية المخترعة حديثا والتي كانت سببا في انتصار روسيا على جيوش الدولة العثمانية، ثم عرض على الانكشارية عدة اقتراحات منها إلزامهم بملازمة ثكناتهم العسكرية خصوصا غير المتزوجين منهم وقطع مرتبات الساكنين خارجا عنها وجعل تدريبهم وتمرينهم على الأصول العسكرية الجديدة المستعملة في جيوش أوروبا والتي أكسبتهم قوة عظيمة أمرا إلزاميا، وغير ذلك من الإصلاحات والترتيبات التي لو اتبعت لأصبح جيش الإنكشارية من أقوى الجيوش، فأقر الجميع هذه الإصلاحات، ثم حصل الصدر الأعظم على فتوى بضرورة تنفيذ نظامات الانكشارية بكل صرامة وأدخل أغلب ضباط الجيوش المنتظمة التي أمر بإبطالها في جيش الانكشارية وألحقها بالوظائف العالية، فاغتاظت الانكشارية لذلك واتحدوا على مقاومته ثم ما لبثوا أن أظهروا التمرد والعصيان وهجموا على الصدر الأعظم وحدثت معارك بين الانكشارية والصدر الأعظم ومؤيديه انتهت بموت الصدر الأعظم...، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م، ص 198.

3- محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 197.

عاصمة الدولة العلية وتمثل في القضاء على الجيش الإنكشاري على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826م.[1]

ومن الأسباب الأخرى اعتماد العثمانيين على قبائل المخزن كبديل للإنكشارية نظرا للوضع المادي* وعزوفهم على جلب المجندين من الأناضول لأنه يكلف الخزينة دفع أجور مرتبات كبيرة تؤثر على ثروات وموارد الحكومة، كما لعبت الاضطرابات والفتن في الجزائر دورا بارزا في تناقص عدد الإنكشاريين، مما جعل الداي عمر يراسل السلطان العثماني يطلب منه السماح للوكلاء الجزائريين بتجنيد المتطوعين[2]، وأهم ما جاء في رسالته ما يلي: **«... أما واجبكم فهو معاونتنا بإرسالكم الأوجاق والأسلحة خصوصا عندما ظهر هذا المهدي الكاذب منذ خمس وعشر سنوات في غرب وشرق الجزائر، لقد ثار علينا، كما أن جماعته لا تؤمن بالله ولا عقيدة لهم ورؤوسهم مكشوفة، ويسكنون الجبال لقد هاجم العساكر الأتراك قسم منهم وأسر القسم الآخر... وعليه فإننا نعلمكم أن عددا من الموتى قد سجل اثر المعارك...»**.[3]

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن فرقة الإنكشارية قد لعبت دورا أساسيا في تاريخ الإيالة الجزائرية، فبعد أن كانت الركيزة المحورية لنظام الحكم وأداة لحفظ النظام شكلت في الفترات الأخيرة من عمر الإيالة أحد العوامل البارزة في انهيار الجهاز العسكري للدولة من خلال انحراف سلكوها ومساهمتها في تفشي الفوضى والاضطراب وإحداث القلاقل والتمردات، وهذا ما تزامن مع انهيار جل الأجهزة الإدارية والمؤسسات الفعلية، ودخول الإيالة في حالة شغور عام كان نتيجة لتدني مستوى القطاعات الأخرى، وعموما فإن الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في نهاية عهدها كانت بمثابة المنعرج الحاسم والإرهاصات الفعلية الأولى لانهيار نظام الحكم العثماني في الجزائر.

1- خليفة حماش، المرجع السابق، ص38.

* - للاطلاع على رواتب الجند والموظفين وتداعيات ذلك على الخزينة العامة ينظر: حسان كشرود: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1859-1830م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

2 - حنيفي هلايلي: أضواء جديدة حول ثكنات الجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج9، ع3، 2018، ص 70.

3- عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص144.

الفصل الثالث

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية

فيما بين 1671-1770م

أولا: حملة إسبانيا على تلمسان سنة 1675م

1-أسباب الحملة

2-مجريات الحملة ونتائجها

ثانيا: الحملات الفرنسية على الإيالة الجزائرية

1-حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر سنة 1682م

أ-أسباب الحملة

ب-مجريات الحملة

2-حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر سنة 1683م

أ-نتائج حملتي دوكين على مدينة الجزائر سنتي (1682-1683م)

ب-معاهدة تروفيل يوم 24 أفريل 1684م

ج-خرق المعاهدة

3-حملة دوستري على مدينة الجزائر سنة 1688م

أ-أسباب الحملة

ب-مجريات الحملة

ج-نتائج الحملة

د-معاهدة 1689م

ثالثا: الحملة الإسبانية على مدينة وهران سنة 1732م

1-دوافع الحملة الإسبانية

2-استعدادات إسبانيا للحملة

3-استعدادات الطرف الجزائري

4-مجريات الحملة

5-استسلام المدينتين

6-نتائج الحملة

تميزت العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال العهد العثماني بالتوتر والعداء، مما جعل الدولتان تدخلان في صراع عسكري دائم ومتجدد، وهذا ما دفع بإسبانيا لأن تشن العديد من الحملات العسكرية على الإيالة الجزائرية بغية احتلالها ومنعها من لعب دورها العسكري في الساحة المتوسطية، وإذا كان القرن السادس عشر الميلادي هو عصر الحملات الإسبانية البحرية على الجزائر بامتياز إلا أن القرون الأخرى لم تستثن من هذه القاعدة، وذلك لتجدد المشاريع والطموحات بتجدد الملوك والحكام الذين تداولوا على عرش إسبانيا، فكل الحكام الذين تداولوا على العرش الإسباني كانت نظرتهم للجزائر موحدة اتسمت بالعنف العسكري كحل لفرض شروطهم وسيطرتهم، وما حملة إسبانيا على مدينة تلمسان إلا دليلا على هاته النظرة العدوانية تجاه الإيالة الجزائرية، وسنحاول أن نتطرق إلى دوافع هذه الحملة وأهم مراحلها.

أولا: حملة إسبانيا على تلمسان سنة 1675م

رغم عملية البحث المتواصلة في صفحات المراجع والمصادر حول حملة إسبانيا على تلمسان سنة 1675م، ورغم اهتمام الكثيرين بموضوع العلاقات الجزائرية الإسبانية في دراساتهم الأكاديمية حول العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال العهد العثماني[1]، إلا أن الحديث حول هذه الحملة وأهدافها كادت تكون منعدمة، وقد غفلت عن ذكرها أمهات الكتب في التاريخ، وذلك حسب اعتقادنا أن هناك فصولا في الصراع الجزائري الإسباني قد طغت وحجبت هذا الحدث البسيط باعتبار أن هناك أحداثا مميزة، لها تأثيرات وتداعيات في العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال العهد العثماني مما جعل المهتمين بتاريخ الجزائر خلال هذه المرحلة يتجاوزون هذه الحملة.

1 - من بين الدراسات الأكاديمية التي تطرقت إلى الصراع الجزائري الإسباني خلال الفترة الزمنية 1492-1792م والتي بدأت بسقوط غرناطة وانتهت بتحرير وهران والمرسى الكبير دراسة الأستاذ أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م**، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2007م، أيضا دراسة عبد القادر فكاير: المرجع السابق، دراسة تومي الطاهر: **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين على ضوء المصادر المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015؛ يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

1-أسباب الحملة:

يعترف "جون وولف" بأن ربع القرن الذي جاء بعد سنة 1660م قد أنتج تغيرات جذرية في المؤسسات السياسية والعسكرية الأوروبية، وهي التغيرات التي سيكون لها على المدى البعيد تأثيرات هامة على الإيالات المغاربية في شمال إفريقيا[1]، ويسانده في الطرح "عزيز سامح آلتر" حينما يعترف بقوله: «...**إن تجول الأساطيل الأوروبية في عرض البحار وتهديداتهم المستمرة بقصف الجزائر أخاف الأهالي مستغلين الضعف الذي وصلت إليه البحرية الجزائرية والاضطرابات الداخلية**».[2]

انتهزت إسبانيا الظروف المعقدة للإيالة الجزائرية وواقعها السياسي والعسكري المضطرب لتشن حملة عسكرية على مدينة تلمسان، فمن الناحية السياسية استغلت التفكك والاضطراب الذي شهدته الجزائر في المرحلة الانتقالية من نظام الأغاوات إلى نظام الدايات وما صاحبه من صراع بين طائفتي الرياس والإنكشارية، وتعكر صفو العلاقات الجزائرية الفرنسية وفشل المفاوضات بين الجانبين حول مسألة الأسرى[3]، ومن بين الأسباب التي دفعت إسبانيا إلى تجهيز حملتها على تلمسان هو الوضع الدولي الجديد لها وسعيها للتعويض عن خسارة جزيرة صقلية أمام الجيش الفرنسي، وقد تمكن الجيش الفرنسي أن يتمركز على هذه الجزيرة.[4]

لذلك سعت للانتقام لهزيمتها ومحاولة استرجاع سمعتها الدولية في عالم البحار وحاولت التعويض عن ذلك باحتلالها لمدينة تلمسان لما لها من أهمية استراتيجية، ومما تجدر الإشارة إليه أن إسبانيا بمحاولة احتلالها لتلمسان كانت تسعى لفك الحصار الذي فرض عليها من طرف الجزائريين في وهران والمرسى الكبير، حيث كان لهذا الحصار تداعيات وآثار جمة شملت المجال الاقتصادي والعسكري، ومما زاد في حرص إسبانيا على تنفيذ

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص311.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص405.

3 - نفسه، ص416.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص333.

مشروع الحملة على تلمسان امتناع بعض القبائل عن دفع ضريبة السغورو* وإعلان تمردها على الإسبان خاصة بعد هزيمتهم على يد القبائل العربية في الغرب الجزائري سنة 1660م.

ومن بين الأسباب الأكثر واقعية وتأثير في العلاقات الجزائرية الإسبانية رغبة إسبانيا في الرد على هجمات البحرية الجزائرية التي كانت تخوض حروبا ومعارك طاحنة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ضد الإسبان، لذلك حاولت إسبانيا إشغال الجزائر بأمورها الداخلية وتهديد بعض المناطق الجزائرية كتلمسان حتى تتخلى الجزائر عن نشاطها الخارجي وتهديداتها المستمرة لإسبانيا في المتوسط، وفي هذا الصدد يعترف "عزيز سامح آلتر" بقوله: «**...بدأ الأسطول الإسباني يتجول في البحار بقيادة ماغلانيز M'agnellerez لكنه لم يتمكن من منع الرياس من مهاجمة المناطق المجاورة لليزبون Lizbon خلال سنتي 1675 و1676م فانسحب عائدا إلى بلاده...**».[1]

لا يمكن حسب اعتقادنا أن نلم بجميع أسباب ودوافع حملة إسبانيا على تلمسان لافتقادنا للوثائق الأرشيفية التي تعطينا الكثير من الأخبار والحقائق حول هذه الحملة، إلا أننا نقر بأن هناك عوامل أخرى تضاف إلى ما ذكرناه، ومجمل القول أن هذه الحملة لا يكمن أن تخرج عن الإطار العام للعلاقة بين إسبانيا والجزائر والتي طبعت بطابع العداء المستمر والحروب المتواصلة طيلة الفترة الزمنية ما بين 1492 و 1792م والتي جعل منها العديد من المؤرخين والباحثين الجزائريين إطارا زمنيا لدراساتهم الأكاديمية.

*- كانت تفرض هذه الضريبة على القبائل العربية المتعاونة مع الإسبان والتي أطلق عليها اسم "Moros de Paz" أو "Moros de Pacees" أي العرب المسالمة أو عرب السلام، التي كانت تدفع عدة ضرائب لإسبانيا مثل ضريبة الثمن وضريبة الأمن وضريبة الأمان والرومية والترجمانة وضريبة السغورو Seguro وتعني باللغة الإسبانية المؤمن ومنها عبارة Seguidaa ومعناها الأمن، وقد قبلت القبائل العربية التي دخلت في طاعة الإسبان دفع هذه الضريبة، ولذا أعدت الإدارة الإسبانية بوهران وثائق رسمية تسلم لرؤساء هذه القبائل، وتعد هذه الوثيقة بمثابة بيان قبولهم لشروط هذه الضريبة، وما إن يتم التوقيع على هذه الوثائق حتى تعد القبيلة معترفة بسيادة الإسبان عليها، وبالتالي تصبح ملزمة بدفع ضريبة السغورو، للمزيد ينظر: الطاهر تومي، المرجع السابق، ص193؛ للتعرف على القبائل المتعاونة مع الإسبان ينظر: عبد القادر المشرفي: **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق، محمد بن عبد الكريم، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.س. ط.

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص417.

2-مجريات الحملة ونتائجها:

تحت تأثير هذه العوامل المختلفة شنت إسبانيا حملتها العسكرية على مدينة تلمسان من أجل فك الحصار المضروب عليهم في وهران والمرسى الكبير، لذلك جهزوا قوة كبيرة من جنودهم بمساعدة القبائل الأعرابية المتعاونة معهم وبقيادة حاكم وهران "دون أنيقودي طونيدو" وبدأوا في مهاجمة القبائل المجاورة لأحواز وهران والرافضة الخضوع لهم، وبعد مراحل من تنفيذ هذه الاستراتيجية الحربية تمكنوا من الوصول إلى تلمسان بتاريخ جوان 1675م وهاجموها بهدف احتلالها[1]، إلا أن مجموعة من القوات الجزائرية بمساعدة القبائل المحلية والسكان كانت لهم بالمرصاد وتصدت لهم[2] وأرغمتهم على العودة إلى وهران والاحتماء بحصونها بعدما تكبدوا خسائر فادحة، وعاد الأهالي من جديد لمحاصرة وهران، وقد عززهم الداي بقوة من الإنكشارية لمساعدتهم.

استمر الحصار ثلاث سنوات تعرض فيها الطرفان لخسائر كبيرة بسبب تفشي الأوبئة والأمراض بين الجانبين، ونظرا لهذه الأسباب اضطر الجزائريون إلى رفع الحصار، ورغم فشلهم في تحرير وهران إلا أنهم استطاعوا منع الإسبان من التوسع واحتلال تلمسان، وصفوة القول أن حملة إسبانيا على تلمسان باءت بالفشل الذريع وبقيت مدينة وهران والمرسى الكبير محور مهم وجوهري في تحديد المسار التاريخي وطبيعته بين إسبانيا والجزائر إلى غاية تحريرها سنة 1792م نهائيا.

ثانيا: الحملات الفرنسية على الإيالة الجزائرية

لم يكن التقارب الجزائري الفرنسي في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي* ليعبر عن رغبة فرنسا في حفظ الأمن والسلام الدوليين، وإنما تقارب أقرته

1 - يحي بوعزيز: **مدينة وهران...**، المرجع السابق، ص52.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص417.

* - نظرا لأهمية موقع الجزائر الاستراتيجي وقوة السلطة الجديدة بها فقد دخلت كطرف في الصراع الدولي الذي دار على أشده في هذه المنطقة واحتد بين الإمبراطورية العثمانية والإسبان وفرنسا، وكان من أبرز ميزات هذا الصراع توثق العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا والجزائر بالتبعية وإشراكها في محاربة الإسبان ومقاومة مشاريعهم العدوانية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي بسبب العداء التقليدي للأتراك العثمانيين والجزائريين ضد الإسبان، وتنافس فرنسا التقليدي لهم حول مشاكل القارة ووراثة العرش، زيادة على تكرار اعتداءات شارلكان على الشواطئ الفرنسية، وبناء على هذا التقارب والعلاقات الوثيقة بين الأتراك العثمانيين والجزائريين والفرنسيين استنجدت فرنسا بأسطول الجزائر لقمع ثورة داخلية بمرسيليا للمرة الأولى، وفي مرة أخرى لرد هجومات الإسبان على=

الظروف الدولية آنذاك وحتمته مصلحة فرنسا في بحث عن شريك عسكري واقتصادي لها يمكنها من تجاوز أزماتها، ويدافع عن مصالحها ضد أعدائها، وما يؤكد طرحنا هذا هو سلسلة الحملات البحرية التي قادتها فرنسا في فترات متعددة ضد الجزائر بهدف القضاء عليها ومحاولة إضعاف دورها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

زادت رغبة فرنسا وعدوانيتها ضد الجزائر خاصة في عهد "لويس الرابع عشر"* الذي نجح في تجهيز العديد من الحملات البحرية ضد الجزائر والتي عكست الروح التوسعية ورغبته في الانتقام على حساب الجزائر، ومحاولة إقامة قواعد عسكرية على الشواطئ الجزائرية، وجاءت حملته على جيجل سنة 1664م لتؤكد هذا المسعى، وبالرغم أن حملة فرنسا على مدينة جيجل لا تدخل ضمن هذه الدراسة لعدم ارتباطها بالإطار الزمني لها، إلا أننا ارتأينا أن نلمح لها حتى نضع الحملات الأخرى في سياقها التاريخي.

جاءت حملة فرنسا على مدينة جيجل سنة 1664م بعد عزم الملك لويس الرابع عشر على غزو الجزائر من أجل وضع حد للخسائر التي يتعرض لها المارسليون حسب زعمه ولاحتلال السواحل الإفريقية المقابلة لفرنسا، لذا كلف "لويس الرابع عشر" الفارس "دوشو رفيل" *De Cherville* صاحب المصالح المالية الكبرى في المؤسسات الفرنسية بالقالة وعناية بأن يختار المكان المناسب الذي تنزل به الحملة العسكرية، فاقترح عليه ميناء

=الجنوب الفرنسي، وقد قاد خير الدين أسطول الجزائر إلى الشواطئ الفرنسية عام 1543م لقيادة العمليات الحربية ضد شارلكان الإسباني، وتعود العلاقات الطيبة بين فرنسا والدولة العثمانية إلى أيام السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول، حيث حصلت فرنسا من السلطان على امتيازات واسعة في أملاك الدولة العثمانية عام 1535م، للمزيد حول العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني، ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص23.

* - لويس الرابع عشر (1638-1715م)، هو الملك الفرنسي الكاثوليكي الذي يعرف بالعظيم ويلقب بالملك الشمس، الملك الذي كانت فرنسا مزدهرة في عهده، تولى الملك بعد وفاة والده في سنة 1643م وهو في الخامسة من عمره، وتولت والدته الملكة آن النمساوية ومعها الكاردينال مازارين الوصاية عليه، وبوفاة الكاردينال سنة 1661م تولى لويس الرابع عشر الحكم وحكم البلاد حكما مطلقا، كان طموح هذا الرجل أن يجعل من فرنسا أقوى دولة في العالم، وهو صاحب مقولة "الدولة أنا"، لأنه كان حاكما مطلقا بسبب عدم وجود برلمان يحاسبه، امتدت فترة حكمه 54 سنة من (1661-1715م)، خاض حروبا عديدة كان أولها حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة (1667-1668م) غداة موت ملك إسبانيا فليب الرابع ومطالبة لويس الرابع عشر بحق زوجته ابنة الملك فليب بوراثة الأراضي المنخفضة، فشن الحرب على إسبانيا واستولى على حصون إسبانيا وقلاعها، فتصدى له حلف بريطاني هولندي سويدي اضطره إلى التفاوض معه وتوقيع صلح إكس لاشابيل ثم بادر إلى حرب هولندا (1672-1679م) سعيا منه لتفكيك الحلف الآنف الذكر، فحاول غزو هولندا واستمالة السويد، لكن حذر الدول الأوروبية من خطر التوسع الفرنسي جعل لويس الرابع عشر يضطر إلى عقد معاهدة نيميغ عام 1678م، وثالثها حرب في الأراضي المنخفضة (1688-1697م) وانتهت حروبه بتوقيع معاهدة أوترخت 1713م التي وضعت حدا لحروبه من دون أن يحقق أطماعه التوسعية، للمزيد حول هذه الشخصية وطموحاتها ينظر: عصمت راشد: **تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر الميلادي إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي**، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ص 227-237.

سطورة بالقالة في التقرير الذي أرسله إلى "كولبير" *Colbert*"* يوم 22 جوان 1662م[1]، لكن القنصل الفرنسي رجح مدينة جيجل، فعهد الملك إلى الأميرال "دوبوفور" "*De Beaufert*" لقيادة هذه الحملة التي اكتمل إعدادها في ربيع عام 1664م[2]، وبعد الانتهاء من الاستعدادات اللازمة انطلقت الحملة من ميناء طولون في شهر جويلية 1664م بقيادة الدوق "دوبوفور" "وشوفالي بول" وهو فرنسي من فرسان القديس يوحنا.**

تشير المصادر التاريخية على أن الحملة لم تستقر على مدينة معينة، وصعب الاختيار على قادتها بين مدينة جيجل أو بجاية، لكن في الأخير استقر الرأي على مدينة جيجل، ورغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الإيالة الجزائرية إلا أنها استطاعت أن تتصدى للحملة الفرنسية بكل بسالة وكان النصر حليف الجزائريين، إذ بعد هجوم الحامية الجزائرية فرت الجيوش الفرنسية مخلفة وراءها مدافعها والكثير من الأسرى الذين بلغ عددهم حسب بعض الكتابات التاريخية 400 أسير[3]، ويقر المؤلف الأمريكي "جون وولف" في كتاباته بأن الجزائريين قد رموا بالفرنسيين في البحر وجعلوهم يخسرون جميع مدافعهم والتي قدرها بنحو 35 منها نحاسية، و15 من الحديد ليكون العدد الإجمالي 50 مدفعا***، أما فيما يخص عدد الأسرى فإنه يقر العدد الذي أشرنا إليه سابقا.[4]

* - كولبير وزير ذو خبرة دبلوماسية، حيث كان محل ثقة الملك السابق مازران ثم أصبح وزيرا للشؤون المالية والبحرية والتجارية بالإضافة إلى شؤون أخرى في حكومة الملك لويس الرابع عشر، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص315.

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص80.

2 - نفسه.

** - واسمه أيضا دوكيلرفيل وهو أحد الجواسيس وصاحب المصالح المالية الكبرى في المؤسسات الفرنسية بالقالة وعناية، كلفه الملك للتوجه إلى المكان للتعرف على المنطقة، فامتطى سفينة تجارية لتفادي شكوك الحكومة الجزائرية، وبعد زيارته للمنطقة اقترح مدينة عنابة فهي جد صالحة لإقامة حصن دائم، ثم يليها سطورة بالقالة من حيث الأهمية، ويستنتج من نص التقرير أن جيجل التي تم الاتفاق حولها في الأخير، لم تكن من المناطق المقترحة احتلالها كون مينائها غير صالح، إلا أن بعضهم أشار إلى أن الجاسوس كلير كان قد اقترح مدينة جيجل كنقطة صالحة للاحتلال، للمزيد ينظر: محمد سعيدان: **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، 2012م، ص65.

3 - *Gramment (H. De), op.cit, p184.*

*** - بعض المدافع الفرنسية التي تركت هناك سنة 1664م وجدها الفرنسيون بعد سنة 1830م في ملكية بعض القبائل في مدينة جيجل

4 - جون.ب. وولف، المرجع السابق، ص317.

أعقب هذا الانهزام للفرنسيين فرحا واحتفالا في الجزائر، وكانت نتائج هذه الحملة الفاشلة وخيمة على الطرف الفرنسي، إلا أن أطماع فرنسا تجاه الجزائر لم تتوقف عند هذا الحد، بل سعت دائما إلى استغلال الفرص السانحة لها لتجهز حملات أخرى تحت ذرائع متعددة، مثل القرصنة والأسرى وغيرها من الحجج الواهية، ولم يمض على هذه الحملة البائسة أقل من عقدين لتجهز حملة أخرى وتسند قيادتها للأميرال "دوكين".

1-حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر سنة 1682م:

أ-أسباب الحملة:

تظاهر ملك فرنسا "لويس الرابع عشر" برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى إذا ما تم الاتفاق بين البلدين، فأرسل الجزائريون ما لديهم من الأسرى الفرنسيين إلى مارسيليا ليتبادلو هناك مع أسراهم، ولم يتم التبادل من ناحيتهم مما أدى إلى إعلان الحرب من طرف الجزائر رسميا على فرنسا سنة 1681م وأتيح "للويس الرابع عشر" المبرر في إرسال الحملات المتوالية ضد الجزائر.[1]

يؤكد "يحي بوعزيز" على أن قرار إعلان الحرب من طرف الجزائر ضد فرنسا سنة 1681م جاء بعد أن فشل الطرف الجزائري والفرنسي في التوصل إلى اتفاق سياسي، وذلك بعد أن قطع الوفد الفرنسي المفاوضات بصورة فجائية ورحّلوا الأسرى الجزائريين الذين أحضروهم للتبادل في أواخر سنة 1680م، وكان أبرز المفاوضين الفرنسيين "دوكين وهايت" "Hayet" محافظ بحرية الملك[2]، والواقع أن مسألة الأسرى وتبادلهم قد احتلت مكانة في دبلوماسية الدول المتوسطية خلال العهد الحديث، لأنها كانت تمثل جوهر الخلاف بين الدول، وتشكل عقبة أساسية في سير المفاوضات الدولية، لذلك عدت من أبرز العوامل المؤدية إلى التصادم الدولي في العصر الحديث.

بعد أن نجح "دوكين" في قهر الإسبان والهولنديين في سيراكوز في صقلية وشواطئ إيطاليا، قررت حكومة "لويس الرابع عشر" أن تجرب مرة أخرى استعمال القوة ضد الجزائر لتصبح سيدة الموقف في البحر الأبيض المتوسط، لذلك كلفت الأميرال "دوكين"

1 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص192.

2 - يحي بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص84.

بغزو الجزائر وتدمير مينائها وحرق أسطولها البحري[1]، وجاء هذا القرار بعد أن رفضت حكومة الملك الاستماع إلى دعاة الاعتدال في فرنسا الذين كانوا يرغبون في التوصل إلى اتفاق غير الحرب، فحكام المؤسسات الاقتصادية كانوا دائما يعبرون عن رأيهم بأن الجزائريين كانوا محافظين بكل وفاء على شروط المعاهدة.

وقد اقترح أحد التجار بمرسيليا بأن العدد القليل من الأرقاء الجزائريين في السفن الفرنسية كانوا أقل قيمة من السفن والبحارة الفرنسين الذين قد يقعون في قبضة البحارة الجزائريين[2]، وللإشارة فإن الجزائر قد تمسكت بمطلبها وأحد بنود المعاهدة السالفة في حق استرجاع الأسرى الجزائريين، إلا أن تعصب الملك "لويس الرابع عشر" قد حال دون تحقيق السلم، ونستشف مظاهر تعصبه وعدوانيته من خلال تصريحاته المتكررة ولعل أبرزها ما نقله "كولبير" إلى متصرف البحرية بطولون وأهم ما جاء في هذا التصريح ما يلي: «...**إن الملك يتوقع منك أن لا تعود إلا ببعض التحرك القوي الذي سيجعل هؤلاء البرابرة يشعرون بالعقاب الذي استحقوه لعدم وفائهم بالمعاهدات...**»[3]، وأضاف في موضع آخر «...**إنني سأكون سعيدا جدا أن أنقل إلى الملك أخبارا عن بعض التحركات القوية، مثل إحراق السفن والنزول على الأرض والاستيلاء على إحدى السفن في البحر...**»، وفي سنة 1671م كان "جان ديستري" D'Estrées" هو قائد الأسطول الفرنسي فكتب "كولبير" له أيضا «...**إن الملك سيكون مسرورا إذا ما حاولت شيئا معتبرا ضد الجزائر...**»، ورغم هذا التعصب والإلحاح في ضرورة تحطيم الأسطول الجزائري من قبل فرنسا، إلا أن أمير البحر الإنجليزي "سبراغ" هو الذي تمكن من ضرب وإحراق بعض السفن الجزائرية سنة 1671م مما جعل "لويس الرابع عشر" يكتب عن ذلك: «...**إنني قلق من سماع الحركة البحرية الإنجليزية، بينما لم يقم الأسطول الفرنسي إلا بالقليل...**».[4]

هذه بعض النماذج من التصريحات التي تؤكد النزعة العدوانية الفرنسية تجاه الجزائر والتي حركت السياسة الفرنسية والممثلة في شخص "لويس الرابع عشر" والتي كانت

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

2 - جون.ب. وولف، المرجع السابق، ص342.

3 - نفسه، ص330.

4 - نفسه.

أحد الأسباب التي دفعت فرنسا للقيام بشن حملات عسكرية ضد الجزائر في نهاية القرن السابع عشر الميلادي ولعل أبرزها حملة "دوكين" سنة 1682م.

أطلق الجزائريون سراح الأسرى الفرنسيين بعدما تعهد القنصل "بير لوفاشي" بإعادة الأسرى الأتراك العثمانيين بنفسه، إلا أن الفرنسيين لم يتلزموا وأرسلوا بدلا عنهم عددا من العجزة وكبار السن والغير قادرين على تحمل مشاق البحرية وحروبها، مما أدى إلى غضب الديوان، وحاول القنصل الفرنسي جاهدا لتهدئة الغضب الذي حل بالجزائر وأعلن أمام الجميع بأن الملك قد خدعه وأنه لا يزال على وعده بإرجاع الأسرى، ومما زاد في توتر العلاقات بين البلدين إلقاء الفرنسيين القبض على عدد من البحارة الجزائريين الذين تمكنوا من الهرب في البداية من الغاليات الإسبانية بواسطة زورق صغير، ووضعهم كمجدفين في سفنهم، ورغم محاولة القنصل الفرنسي إقناع المجلس الملكي الفرنسي بخطورة العمل الفرنسي إلا أن القصر الفرنسي رد عليه بقوله: «...**إقامة معاهدة مع هؤلاء اللصوص لا تليق بملك فرنسا...**».[1]

بعد فشل المفاوضات بين الطرفين، قرر الديوان إعلان الحرب على فرنسا، والجدير بالملاحظة أن مجاهدي الجزائر قبل قطع العلاقات مع فرنسا قد استولوا على 29 سفينة وأسروا منهم 300 شخص.[2]

إن الكتابة التاريخية ومنهجها العلمي تحتم علينا أن نتطرق إلى الأسباب والعوامل الجوهرية بالتفصيل أو بشيء من التوضيح التي أدت بفرنسا إلى توجيه حملتها إلى مدينة الجزائر سنة 1682م بقيادة "دوكين"، إلا أنه لابد أن نشير بأن هناك عوامل ودوافع أخرى عجلت بهذا القرار، ولعل أبرزها التعصب الديني المسيحي الذي كان باديا في سياسة فرنسا الخارجية، ورغبة "لويس الرابع عشر" في الاستغلال الاقتصادي والنجاح الدولي الذي من شأنه يبوء فرنسا مكانة هامة في الساحة المتوسطية يمكنها من مقارعة بريطانيا على المجال الحيوي للمياه المتوسطية، هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى والتي دفعت بتجهيز حملة عسكرية سنة 1682م إلى الجزائر.

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص417.

2 - نفسه، ص420.

ب-مجريات الحملة:

تزامنت حملة "دوكين" على الجزائر سنة 1682م مع ظروف إقليمية معقدة بالنسبة للإيالة الجزائرية*، وقد غادر "دوكين" طولون يوم 12 جويلية 1682م على رأس 33 مركبا بحريا وعدة آلاف من الجنود[1]، واتفقت جل الدراسات التاريخية على ضخامة الأسطول الذي قاده "دوكين" إلى الجزائر ومعه تعليمات بضرورة تخريب المدينة عن آخرها معتمدا في ذلك على سلاح جديد المتمثل في مدافع الهاون**، قدر "عبد الرحمن الجيلالي" الأسطول الفرنسي بعشرة أجفان كبار وخمسة عشر أخرى صغيرة[2]، جاءت مهاجمة للجزائر وحول الاستراتيجية العسكرية التي انتهجها "دوكين" يخبرنا صاحب مخطوط الزهرة النائرة بما يلي: **«...سنة ثلاث وتسعين ألف في وقت إمارة بابا حسن في أول شهر رجب، قدمت عشرة أجفان كبار وخمسة عشر غربة من الفرنسيين إلى الجزائر على طريق محاصرتها ورسوا تجاه الجزائر، بعد أيام قدمت العمارة الكبيرة وهي خمسة عشرة جفنا كبار وخمسة عشرة غربة وخمس متاع الحويلار متاع البومبا...».**

ويضيف في الموضع نفسه: **«...فأول ما بدأ اللعين بالحراب مشى بسفائنه وغربته إلى مدينة شرشال وجاوبهم وقابل اللعين أهل شرشال بالمدافع بقدر طاقتهم، فلم يصل اللعين إلى طائل من أهل شرشال، ولم يمت من أهل شرشال ولو نفس واحدة...».**[3]

* - تميز الوضع في الجزائر في هذه المرحلة بالاستياء العام من الحاكم الجديد بابا حسن، والذي تولى منصب الداي باسم حمية الحاج محمد التركي المهاجر إلى طرابلس، قبض على زمام الحكم بيد من حديد وأثار عداوة الكثيرين بتصرفه وسوء ضنه وقسوته، وقمع بشدة كل المحاولات التي بذلت في سبيل الانتفاض عليه، وفي سنة 1680م غزى تونس متذرعا بإعادة الأمن الذي أخل به تنافس أولاد مراد بك، وفي عام 1680م قاتل في المغرب جيوش مولاي إسماعيل، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص192.

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

** - ابتدعه رينو ديليكا غاري S.Renau D'Elicagaray وهو مدفع يطلق قذيفة ضخمة من المتفجرات على مسافة تقدر بـ 700 توار حولي 1350 متر، من المفروض أن تحطم أي بناية تكون في واجهة المتفجرات، وأن هذا السلاح سيستعمل عما قريب في الأراضي المنخفضة وفي جنوة لفرض الإرادة الفرنسية عن طريق الإرهاب والمعاقبة نتيجة عصيان الملك الفرنسي، للمزيد ينظر: جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص343.

2 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص193.

3 - ابن رقية التلمساني: **الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1967م، ص 20.

بعد أن أرسى الأسطول الفرنسي بقيادة "دوكين" أمام مدينة الجزائر شرع في قذفها بالقنابل، ورفض أن يتفاوض مع حكامها[1]، وهو الأمر الذي يوحي إلينا أنه جاء لينتقم منها على قرارها في إعلان الحرب على فرنسا، ورغم طلب الديوان من "لوفاشي" أن يذهب ليتعرف على شروطه رفض "دوكين" المفاوضة معه، وطلب مندوبا رسميا من الداي والديوان، وواصل قذفه للمدينة حتى يوم 12 سبتمبر وأصاب الكثير من دورها، كما تمكن من قتل وجرح العديد من الأشخاص غير أنه لم تظهر أية مبادرة لإملاء شروطه.[2]

تجمع الدراسات التاريخية أو تكاد تتفق حول خيبة الأمل للغارة الفرنسية التي قادها "دوكين" على الجزائر، وتعترف الدراسات بفشلها الذريع في تحقيق أية نتيجة سياسية أو عسكرية، على الرغم من الأضرار التي خلفتها على النسيج العمراني، فالمؤرخ "جون وولف" الأمريكي علق على الحدث بما يلي: «**...ولكنه لم يتسبب إلا في أضرار خفيفة، فقد سقطت القذائف دون هدفها نظرا لرداءة البارود، وفي الثلاثين من الشهر أطلقت مدافع الهاون مائة وأربعين قذيفة أصابت المدينة...**».[3]

ويضيف صاحب مخطوط الزهرة النيّرة حول نتائج الحملة على النسيج العمراني قوله: «**...وهدموا بها قدر مائتي دار وسقط بومبا واحد في الجامع الجديد وأخرى في الجامع الكبير، وبعد ليلتين قربوا الحويلار أيضا ورموا ثمانية وسبعين بومبا ولم يصل للمدينة غير ثلاث بومبات وانهدمت بها حانوت واحد ودار واحدة وحمام...**».[4]

وإن اتفقت الكتابات التاريخية حول حجم الأضرار التي خلفتها الحملة على النسيج العمراني للمدينة مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى نقل مكتبة الجامع الأعظم إلى برج مولاي حسن خارج باب الجديد[5]، إلا أنها لم تتفق حول حجم الخسائر البشرية ولم تستقر التصريحات والأخبار حول رقم معين، بل تضاربت فيما بينها واختلفت اختلافا كبيرا "فجون

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص344.

2 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

3 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص344.

4 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص20.

5 - ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمع: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، ص30.

وولف" يقر في كتاباته أن القصف الفرنسي قد أودى بحياة 500 شخص جزائري[1]، ولم يتطرق إلى حجم الخسائر الفرنسية.

ولعل هذا ما يعبر عن ذاتية المؤلف وانحيازه لطرف على حساب آخر في كتاباته، أما "ابن رقية التلمساني" فيعترف بأن الفرنسيين قد خسروا ما يقارب 2000 نفس أثناء هجومهم على شرشال، وينفي نفيا قاطعا سقوط ضحايا جزائريين[2]، ويؤيده في هذا الطرح "عبد الرحمن الجيلالي" الذي يكاد يستقر عند نفس العدد[3]، مما يقودنا إلى التخمين بأن "عبد الرحمن الجيلالي" قد اعتمد في دراسته في هذه المسألة على صاحب الزهرة النائرة ورغم هذا التباين في الأعداد ولغة الأرقام فإن الحملة لم تحقق أهدافها المسطرة رغم الآمال التي علقت عليها في فرنسا، وفي 12 من سبتمبر أبحر الأسطول الفرنسي بعيدا مع نية الرجوع في الربيع الموالي.

2-حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر سنة 1683م:

استغلت فرنسا الظروف الدولية الجديدة والتي أقحمت الدولة العثمانية في صراع دولي في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، وتحزب كل من ألمانيا وبولونيا والبندقية ودولة البابا وفرسان مالطا ضد الدولة العثمانية، لتوجه حملتها بقيادة "دوكين" مرة أخرى إلى الجزائر في سنة 1683م، انتقاما لهزيمتها المتقدمة الذكر، وأرست الأرمادة الفرنسية بميناء الجزائر في جوان 1683م[4]، وقد اتبعت خطة عسكرية تتسم بالمباغتة والمرحلية في التجهيز العسكري، حيث بعثت طليعة الحملة في البداية والتي كانت تتألف من ثلاث سفن متظاهرة بطلب إبرام عقد السلم والصلح، فأعرض عنها الداي ولم يعرها أي التفات لعلمه بما تبطنه وما تضمره في نفسها من الخيانة وما تنطوي عليه نيات أصحابها من الغدر والخداع.

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص344.

2 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص20.

3 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص193.

4 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص208.

ثم لحقت السفن* الفرنسية بطليعتها وأرسل قائدها "دوكين" إلى القالة ليوافيه من هناك 400 شخص فرنسي العاملين في شركة الباستيون ليكونوا إلى جانبه، وأرسى الأسطول الفرنسي أمام مدينة الجزائر يوم 18 جوان 1683م.[1]

بدأ الأميرال "دوكين" بقصف المدينة واستمر يقصف بصورة متواصلة مدة 27 يوما، ورد الجزائريون على القصف الفرنسي، وتوالت عمليات القصف من كلا الطرفين، وقد قدرت أحد المصادر عدد القذائف التي هطلت على مدينة الجزائر في اليومين الأولين بـ 160 قذيفة، وقد أكدت هذه الشهادة التاريخية أنها لم تسفر عن أي خسائر بشرية في الطرف الجزائري، وأكدت أيضا بأن مدفعية الأبراج الجزائرية قد تمكنت من إصابة وقتل خلق كبير من الجيش الفرنسي.[2]

أمام هذه الظروف ارتأى الداي "بابا حسن" إلى إقامة الصلح والتفاوض لإنهاء الحرب، ومن أجل تحقيق هذا المسعى أرسل القنصل "بيرلوفاشي" مع موظف بغية إجراء مباحثات لوقف مسار الحرب، إلا أن الأميرال "دوكين" لم يبال حتى بقنصل بلاده ولا بالشخص المرافق له ورفض مقابلتهما، وبعد يومين ذهبا ثانية، وفي هذه المرة تصرف "دوكين" تصرفا أكثر سوءا من المرة الأولى، فلم يسمح للقنصل المسن حتى بالجلوس، وقال للقنصل «**أنت تركي أكثر من الأتراك**»[3]، ويبدو أن هذا التصريح ينم على عداوة وحقد من الأميرال "دوكين" ولا يرقى إلى مستوى الخطاب الدبلوماسي ولباقته، وستبقى هذه المعاملة والتصرف المشين للأعراف الدولية وصمة عار في التاريخ الفرنسي.

بعد تعدد البعثات المفاوضة التي أرسلها "بابا حسن" إلى "دوكين" تمسك هذا الأخير بشروط التفاوض وطلب من السلطات الجزائرية أن تسلمه الأسرى الفرنسيين بدون فدية

* - اختلفت الكتابات التاريخية في تقدير حجم الأسطول الفرنسي وعدد سفنه، حيث قدر عبد الرحمن الجيلالي الأسطول بما يلي: 100 مركب منها 60 جفنا مختلفة الشكل و30 غربا و7 من قاذفات القنابل، ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص1494، أما يحي بوعزيز فقد قدرها بـ43 سفينة، يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85، أما وليم سبنسر فيكتفي بوصف الأسطول بالأرمادة وهو مصطلح يدل على الحجم الكبير للأسطول، أما صاحب مخطوطة الزهرة النائرة فيذهب إلى ما ذهب إليه عبد الرحمن الجيلالي، للمزيد ينظر: ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص21.

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

2 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص21.

3 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص424.

كشرط أساسي لفتح باب التفاوض، وأمام تمسكه بهذا المطلب وافق "بابا حسن" على شروطه، وأرسل إليه حوالي 570 أسيرا فرنسيا ورافقهم الكثير من الرهائن الذين طلبهم "دوكين" كضمان للهدنة.[1]

بعد سير المباحثات والمفاوضات في طريق التقدم بعد تلبية طلب "دوكين" وشروطه نزل هذا الأخير مع "هايت" و"دو كومب" "*Decombe*" إلى الأرض لتوقيع الصلح، وطلبوا مبلغ 15 ألف جنيه تعويضا لخسائر الحرب، فرفض الرياس هذا المطلب[2]، ويحمل "جون وولف" مسؤولية فشل المفاوضات إلى تعصب "دوكين" وتصعبه في الشروط بطلبه دفع أموال طائلة كتعويض قدرها 700 ألف فرنك والتي رفضها الرياس[3]، ويجب الإشارة هنا إلى اختلاف وجهة الطرفين للمطلب الفرنسي الأخير، فالرياس اعتبروا دفع 700 ألف فرنك هو بمثابة إهانة لهم وتمس بالجانب الاقتصادي للبلاد، أما "بابا حسن" فقد قبل هذا الشرط ربما لكسب الوقت لأنه لم تكن له القدرة على توفير هذا المبلغ الكبير، وأمام هذا الظرف بالذات انقسمت المدينة إلى قسمين ولكل قسم رأيه، فالأهالي والإنكشارية من أنصار الصلح، أما الرياس فكانوا من أنصار الحرب.[4]

اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي في الأخير حول تجسيد مطالب "دوكين" في إطار مهلة زمنية يستغلها الداي من أجل جمع المبلغ المالي الآنف الذكر، إلا أن رضاه بهذه المعاهدة تسبب في مقتله وانتخاب "حسين ميزو مورتو"*، وتصادفنا عدة آراء حول كيفية تعيينه وانتخابه، فالرأي الأول يرى أصحابه بأن هذا الأخير كان من ضمن الرهائن في عهدة "دوكين" والذي عرض حلا عاجلا للمشكل العالق بين "دوكين" والجزائر فيما يتعلق بالمطلب المالي إذا ما سمح له بالنزول إلى الرصيف، ولما أطلق سراحه جمع من حوله الرياس

1 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص208.

2 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

3 - جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص344.

4 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص424.

* - ميزو مروتو معناها بالإيطالية نصف ميت، وقد لقب بذلك لأنه أصيب أثناء شبابه بثمانية عشر جرحا حتى ظنوه ميتا، أسلم وحسن إسلامه فحج البيت الحرام وكان مشهورا بالكرم والحلم وحب العلم وأهله، شجاعا داهية في تدبير شؤون الحرب وإدارة أمورها، عارفا بسياسة الدول والملوك وذلك ما أهله وجعله يتبوأ عرش الإيالة الجزائرية، تولى مقاليد الحكم يوم وفاة سلفه بابا حسن 1683م، بادر إلى مطالبة ملك فرنسا لويس الرابع عشر بفك القيد عن الأسرى المسلمين، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص195.

الناقمين على سياسة "بابا حسن" واغتالوه وجعل نفسه دايا على الجزائر، ثم أعلن بعد تعيينه أنه سيقذف كل الفرنسيين من أفواه المدافع في الجزائر إذا استمر "دوكين" في القصف.[1]

ويؤيد هذا الطرح المؤرخ "وليم سبنسر" بقوله: «**...وقد أقنع ميزو مورطو دوكين أنه إذا ما أطلق إلى الشاطئ فإنه يستطيع تحقيق السلم قائلا إنني أستطيع أن أعمل في ساعة أكثر من بابا حسن في خمسة عشر يوما، وبمجرد وصوله إلى المدينة نادى به العساكر وقد استولى على السطلة وشنق الداي وعمل على إعادة تنظيم تحصينات المدينة وقد استأنفت المنازعات...**».[2]

أما الكتابات المحلية الجزائرية لم تتعرض إلى هذه الحادثة وإن كانت تراودنا شكوك بهدف إدراجها على النحو السابق في الكتابات الأجنبية، ونعتقد أن هدف سردها هو الإساءة لشخص "حسن ميزو مورطو" واتهامه بالغدر والخيانة، وعدم الالتزام بالعهود والوفاء بها وإن صحّ هذا القول فيمكننا القول أن هذا الفعل له ما يبرره في تاريخية الحروب وسيرها.

أما الطرح الثاني الذي لم يتوافق مع الطرح الأول في هذه الحادثة فنجده في كتابات "ابن رقية التلمساني" الذي صرّح بأن "حسن ميزو مورطو" كان في الجزائر قلده أهل الحل وكبار الموظفين الذين اتفقوا تنصيبه حاكما للجزائر بعد مقتل "بابا حسن"[3]، ومما جاء في مخطوطه ما يلي: «**...فعندما سمع المسلمون بموته فرحوا فرحا شديدا ونصبوا مكانه باتفاق أهل الحل والعقد كبيرهم وصغيرهم حسين رايس ميزو مورطو، وكان رجلا مدبرا، حليما شجاعا سخيا، يحب العلماء وأهل الصلاح...**».[4]

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص345.

2 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص209.

3 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص22.

4 - نفسه.

أما "يحي بوعزيز" فيقر بأن الرياس قد ثاروا على الداي "بابا حسن" وقتلوه ثم بايعوا الرايس "حسين ميزو مورطو" في مكانه*[1]، بعد أن تم تعيين الحاكم الجديد على رأس السلطة في الجزائر اهتم بالملف الفرنسي وبدأ في مجابهة التحدي الجديد كإعطاء الأوامر للمدفعية الجزائرية لإطلاق نيرانها صوب الأسطول الفرنسي، ثم أرسل "ميزو مورطو" وفدا للأسطول الفرنسي لإنذار الأميرال "دوكين" بأن استمرار الحرب سيعرض المسيحيين الموجودين في الجزائر للموت، وأنه سيضعهم في فوهات المدافع ويقصفهم لتصل أجسادهم إليه ممزقة، لكن الفرنسيين استمروا بالقصف ورد عليهم الجزائريون بالمثل.

عندما كان القصف على أشده هاجم السكان الجزائريين بناء القنصلية الفرنسية وألقوا القبض على القنصل "لوفاشي" واقتادوه إلى "ميزو مورطو حسين" بتهمة إرساله بعض الإشارات لأسطوله، فربطه "ميزو مورطو حسين" على كرسي ووضعه أمام المدفع ثم قذفه مع الطلقة، وقد نفذ "ميزو مورطو حسين" الإعدام لأكثر من عشرين فرنسيا بهذه الطريقة.[2]

بعد أن أيقن "دوكين" بأن "حسين ميزو مورطو" قد رفض الطرح الفرنسي وأنه غير مستعد للتفاوض، واستمرار القصف قد يؤدي إلى إعدامات أخرى للفرنسيين بالجزائر فاغتنم سوء الأحوال الجوية خلال شهر أكتوبر ورحل وخلف وراءه تروفيل لمواصلة الحصار مدة من الزمن[3]، لكنه فضل المغادرة فيما بعد لعدم تمكن الحملة من تحقيق ما كانت تصبوا إليه.

أ-نتائج حملتي دوكين على مدينة الجزائر سنتي (1682-1683م):

تمكنت حملتي "دوكين" على الإيالة الجزائرية من إلحاق أضرار جسيمة على المجال العمراني للمدينة، وذلك بعد تعرضها للقصف المدفعي المستمر، وقدرت عدد القذائف التي

* - تؤكد بعض الدراسات أنه بعد وصول حسين ميزو مورطو لقصر الجنينة اجتمع بالرياس من كل الجهات وذهبوا للقصر لمقابلته، وفي هذه الأثناء كانت الفوضى والاضطرابات تعصف بمختلف مناطق الجزائر، فاغتنم ميزو مورطو حسين الفرصة وكلف أحد أتباعه المخلصين ويدعى إبراهيم خوجة بقتل الداي بابا حسن، للمزيد ينظر: عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص425.

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 85.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص423.

3 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص86.

قذفت بها المدينة بحوالي 5000 قذيفة، تهدمت على إثرها 300 دار ومات بها من المسلمين حوالي 40 مدنيا[1]، وترفع بعض الدراسات عدد المنازل المتهدمة جراء القصف إلى 500 منزل هذا بالإضافة إلى عدد من المساجد والحمامات، أما فيما يخص الخسائر البشرية فكانت غير مرتفعة لأن جمهور السكان هربوا من المدينة وتوجهوا إلى الضواحي البعيدة قبل بدء عملية القصف.

أما الداي ومساعدوه والرياس وفئة الإنكشارية فلم يعانوا إلا قليلا، ولذلك لم يروا أي سبب يسمح بإجبارهم على قبول شروط "دوكين"، ويعلق "جون وولف" على النتائج المترتبة عن القصف بما يلي: «**...قد كتب كولبير إلى دوكين يقول له إن الملك يطلب منك أن تجعلهم يدفعون الثمن غاليا للسلام الذي يطلبونه...ولكنهم لم يطلبوه! إن قنابله قد سببت أضرارا ولكن المدينة لم تخرب...إنه لم يستطع أن يهدم الجزائر...إذ ليس له لا المشاة ولا المدفعية الميدانية الضرورية للنزول إلى البر والهجوم، وأخيرا أبحر دوكين إلى فرنسا تاركا الجزائر في خرائب يتصاعد منها الدخان ولكنها لم تركع...**».[2]

بلغت تكاليف الحملتين الفرنسيتين اللتان قادهما "دوكين" خلال سنتي (1682-1683م) على مدينة الجزائر أكثر من 25 مليون فرنك فرنسي، وكانت خسائر الجزائريين تهديم 100 منزل وجامعين وإحراق ثلاث سفن واستشهاد 1000 شخص خلال الحملتين معا[3]، ومما ينبغي الإشارة إليه أن الجزائر خلال تلك الفترة قد شهدت ثورات عديدة كانت تزداد يوما بعد يوم وقد رد عليها الداي بسفك الدماء وقطع الرؤوس، وقد أصيب من جرائها بعدة جروح نتيجة لحروب الشوارع التي كانت تحدث بين الحين والآخر.[4]

لم يسفر قصف الجزائر بالقنابل على الاستسلام والرضوخ للشروط الفرنسية، بل أدى ذلك إلى نتائج عكس ما كانت تتوقعه فرنسا، ذلك أن قرار الجزائر الاستمرار في المجابهة مهما كانت التكاليف وضع هذه البلاد أمام اختيارين، إما الاستمرار في الحرب وما يمثله ذلك من الأضرار في تجارتها بالمتوسط والآثار السلبية التي سوف تنجم عن ذلك خاصة

1 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص22.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص346.

3 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص425.

4 - نفسه.

بالنسبة للمناطق الجنوبية في فرنسا والتي كانت تعاني في ذلك الوقت من أزمات جفاف شبه دورية والتي كانت في حاجة شديدة إلى حبوب شمال إفريقيا لإعالة سكانها، هذا بالإضافة إلى الخطر الذي يمثله استمرار عدائها مع الجزائر على تجارتها الأطلسية خاصة بعد أن وقعت الجزائر صلحا مع كلا من إنجلترا وهولندا في عام 1681م، أو السعي إلى إبرام صلح جديد علها تستطيع الحصول بواسطته على مالا تتمكن من الحصول عليه بالقوة.[1]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن فرنسا كانت في أمس الحاجة لإبرام هذا الصلح والذي حتمته ظروفها المحلية والدولية، ونظرا لتصلب الداي ورفضه للصلح لجأت السلطات الفرنسية للاستنجاد بالوساطة العثمانية لإنجاح هذا الأمر، فجاء المندوب السلطاني بصحبة المفوض الفرنسي إلى العاصمة في شهر ربيع الأول سنة 1095هـ/1684م وسعى بكل مجهوداته لحمل الداي على إجابة فرنسا إلى رغبتها فتصامم عنه الداي وتركه جانبا.[2]

تطرق "ابن رقية التلمساني" إلى موقف الداي من الصلح بقوله: «**...ثم في سنة خمس وتسعين وألف في شهر ربيع الأول أتت منهم سفائن كبار ومع واحد وصاروا يحللون على الصلح، أمام ميزو مورطو حسين فلم يلفت إليهم أصلا وبقوا على هذه الحالة قدر شهر ونصف وميزو مورطو على الإباء، واللعين أعطى هدايا كثيرة للأعوان حتى صاروا بسببها يراودون ميزو مورطو إلى الصلح ويرغبونه إليه، ففي آخر الأمر أجابهم بأنكم إن أعطيتم أسارى المسلمين الذين عندكم من الترك وغيرهم...نصطلح معكم وإلا فلا... فأجاب اللعين إلى ذلك ورضي به...**».[3]

يتضح من خلال قول "ابن رقية التلمساني" حول موقف داي الجزائر من الاقتراح الفرنسي أمرين:

1 - جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، مج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص113.

2 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص197.

3 - ابن رقية التلمساني، المخطوط السابق، ص22.

الأول أن الداي كان على علم واسع بالسياسة الدولية لفرنسا وعدم ثقته بتصريحات مسؤوليها، أما الثاني أنه اشترط الإفراج عن الأسرى المسلمين بفرنسا كشرط أساسي وأولي لإمضاء أي صلح مع فرنسا.

لقد حدد الداي في رسالته القاعدة التي بواسطتها يستطيع الطرفان إبرام اتفاق لإقرار السلم بينهما، مؤكدا أنها الموقف الذي تم التوصل إليه في الاتفاق مع كل من لهم الحل والعقد في البلاد، وتمثلت هذه القاعدة في إطلاق سراح جميع الأسرى المسلمين من الجزائريين، ويتم استبدال رجل برجل وفدية الزائد عن ذلك منهم بالنسبة للجزائر حسب سعر يكون معقولا، وبالنسبة لفرنسا بالسعر الذي تم شراؤهم به[1]، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات وأسفرت عن توقيع معاهدتين الأولى يوم 23 أفريل 1684م مع "ديسو" حول امتياز استغلال الباستيون والثانية مع "تروفيل" يوم 25 أفريل 1684م حول إقرار السلم بين البلدين وضبط العلاقات المستقبلية بينهما على أساسها، ويمكن التطرق إلى أهم بنود معاهدة "تروفيل" والتي تشتمل على 29 بندا حددت مدتها الزمنية بمائة عام.

ب-معاهدة تروفيل* يوم 24 أفريل 1684م:

عرض نص المعاهدة هذا على ملك فرنسا فأمضاه يوم 02 شعبان 1095هـ الموافق لـ 17 جويلية 1684م، وإليك أهم بنود هذه المعاهدة:

1- استقرار السلم بين إمبراطور فرنسا وداي الجزائر وحرية التجارة وضمان الأمن لبواخر الطرفين.
2- التوقف عن أعمال القرصنة من كلا الطرفين ضد الطرف الآخر.
3- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في الجزائر وسراح الجزائريين في فرنسا.
4- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الذين أسرهم أعداء الإمبراطور الفرنسي عندما يصلون إلى الجزائر ولو أسروا من طرف قوات أخرى.**

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص114.

* - يعترف جمال قنان بأن هذه المعاهدة قد كتبت في الأصل باللغة العربية وترجمت إلى الفرنسية من طرف مترجم دار السلطان علي عبد الله، إلا أن أبحاثه عن الأصل العربي في هذه الوثيقة لم تكلل بالنجاح، شأنها في ذلك شأن العديد من الوثائق الأرشيفية والمعاهدات الدبلوماسية التي ضاعت نتيجة لعوامل متعددة، للمزيد ينظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص338.

** - للاطلاع على حيثيات وبنود معاهدة تروفيل كاملة ينظر: جمال قنان، المرجع نفسه، ص ص 338-345؛ أيضا =

5- بواخر كل من الطرفين تحمي بواخر الطرف الآخر من كل اعتداء قد يشن ضدها.
6- كل باخرة فرنسية تلجأ إلى الجزائر فرارا من أعدائها ينجدها الجزائريون دون أن يفرضوا على السلع الموجودة بها أية إتاوة إلا إذا بيعت.
7- لا تجبر البواخر الفرنسية على القيام بسفر لا تريده أو حمل شيء ضد إرادتها.
8- لا يمكن أسر الركاب الأجانب عندما يكونون على متن باخرة فرنسية، أو الركاب الفرنسيين عندما يكونون على متن باخرة أجنبية، كما لا يمكن أسر الركاب الأجانب على متن باخرة جزائرية والركاب الجزائريين على متن باخرة أجنبية.
9- يستطيع الجزائريون أن ينزلوا سلعهم بالسواحل الفرنسية ثم يأخذونها دون أن تفرض عليهم أية إتاوة.
10- يمنع داي الجزائر على رعاياه أن يساهموا في الحرب والقرصنة ضد البواخر الفرنسية.
11- للإمبراطور الفرنسي إقامة قنصلية بالجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين، ويمكن للقنصل الفرنسي إقامة شعائره الدينية في منزله وكذلك الفرنسيون الذين يريدون ممارسة الشعائر الدينية في منزل القنصل، كما يملك الجزائريون الذين يأتون لفرنسا حرية ممارسة شعائرهم الدينية في بيوتهم.
12- عندما يحدث خلاف بين فرنسي وجزائري لا يمكن أن يفصل في ذلك قاضي عادي.
13- معاقبة قرصان فرنسا أو الجزائر عندما يثبت الاعتداء أو الهجوم من أحد الطرفين.[1]

لقد أقرت وأثبتت هذه المعاهدة الجديدة عددا من الترتيبات التي تضمنتها المعاهدات السابقة، كما التزم الطرفان بإطلاق سراح أسرى كل من البلدين حسب القوائم التي سيتم تبادلها بينهما، وتعهد مدير الباستيون من جهته بنقل الأسرى الجزائريين من

= *Henri (Garrot), op.cit, pp 513-518.*

1 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص198.

فرنسا إلى ميناء الجزائر، حيث يتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين رجل برجل، وكذلك الغنائم التي استولى عليها كل من الطرفين منذ تاريخ إعلان هذا الاتفاق.[1]

لقد أكد الطرف الفرنسي في هذا الاتفاق على مسألة الأسرى، بحيث تم التعرض إليها في عدد من البنود، استهدفت التأكيد على ضرورة إطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين حتى بالنسبة لأولئك الذين أسروا قبل 1670م، حيث اتفق في فدية هؤلاء بمبلغ 300 جنيه تورنو فرنسي عن كل أسير مهما كان المبلغ الذي اشتري به[2]، ورغم أهمية هذه المعاهدة التي أمضيت بين فرنسا والجزائر وما لها من انعكاسات إيجابية على المسار السياسي والعسكري والاقتصادي على الدولتين خاصة فرنسا، إلا أن هذه الأخيرة سعت إلى انتهاك بنودها والتملص من مسؤولياتها تجاه هذا الاتفاق، مما يقودنا إلى القول بأن هدف فرنسا من هذه المعاهدة لم يكن يعبر عن نواياها في السلام والاستقرار بقدر ما كان مراوغة سياسية لكسب الوقت وتجنب الجزائر وحربها في ظل وجود أطراف أوروبية معادية لها في نفس الوقت.

ج-خرق المعاهدة:

نص البند الثالث من المعاهدة على ضرورة تحرير كل الأسرى سواء الفرنسيين في الجزائر أو الجزائريين في فرنسا، وعملا بهذا المبدأ أرسل داي الجزائر وفدا إلى فرنسا من اثني عشر عضوا مع مترجمين تحت رئاسة "جعفر آغا" عضو الديوان لمقابلة ملك فرنسا والتعبير له عن رغبة الجزائر في المحافظة على أواصر السلم المبرم بين الطرفين.*

---

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص115.

2 - المرجع نفسه.

* - رددت المصادر الفرنسية كثيرا بكون مهمة المبعوث الجزائري لدى لويس الرابع عشر هي لطلب العفو وإعلان الخضوع، وهو ادعاء لا يستند إلى أي أساس وإنما اختلاقا محضا ابتدعه دبلوماسي ومترجمي الملك الشمس لإرضاء غروره، فالرسالة التي حملها مبعوث الداي ليسلمها للملك الفرنسي لا تشير إلى موضوع الاعتذار وطلب العفو لا من قريب ولا من بعيد، كما أن الرسالة التي رد بها لويس الرابع عشر على رسالة الداي لا تنص على أن هذا الملك قد قبل الاعتذار وطلب العفو، وإنما أشارت فقط إلى أن هذا المبعوث قد عرض عليه وجهة نظر الجزائر فيما حدث ورغبة بلاده في احترام معاهدة السلم الجديدة التي أبرمت بين الطرفين، لكن في الرسالة التي حملها المركي دامعزفيل والموجهة إلى الديوان فيها إشارة إلى قضية الاعتذار هذا، ولا يمكن أن يكون موضوع الاعتذار وراد عند الطرف الجزائري، بأن ذلك ليس مستساغا من جميع الوجوه حتى بالنسبة لأجيال تلك الفترة، ويبدو أن الفرنسيين قد أخطأوا في تأويل وتفسير الرسائل الجزائرية بعدم وضعها في سياقها الصحيح السائد في ذلك الوقت، ذلك أن المراسلات الدبلوماسية الشرقية كان يطغى عليها أسلوب التعظيم والتبجيل والتضخيم للمخاطب والتقليل من قيمة ومكانة المتكلم، وإعطاء هذا الأسلوب مدلولا سياسيا ومحاولة تحميله عمليا مع ليس في نية أصحابه، ولذلك سيكون عنصرا آخر من عناصر سوء الفهم بين الأوروبيين والشعوب الشرقية الذي يعكس التعارض =

لقد كانت مهمة "الحاج جعفر" هي الوصول إلى حصر عدد الأسرى الجزائريين الموجودين بفرنسا ليتم إطلاق سراحهم وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه حول هذا الموضوع، لذلك غادر الوفد الجزائري طولون في طريقه إلى باريس يوم 06 جوان 1684م وعند وصوله بادر الوفد الجزائري إلى التعبير عن وجهة نظره فيما يخص العلاقات بين البلدين، وأكد الملك الفرنسي من جهته على نيته في احترام الاتفاق، والعمل من أجل إقرار قواعد السلم وتثبيت دعائمه بين الدولتين، كما تعهد كذلك بإعطاء الأوامر بإطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين الموجودين في مملكته.[1]

رغم الاستقبال الودي والحفاوة الكبيرة التي حظي بها الوفد الجزائري في فرنسا، إلا أن هذا الأمر سوف يصطدم بمواقف حكومة فرنسا عندما يبدأ الوفد الجزائري في مرحلته الثانية من مهمة تحرير الأسرى الجزائريين والتي سوف تتنصل منها فرنسا وتقف حائلا أمام تجسيد هذا المطلب، لتتوتر العلاقات بين البلدين من جديد ويتجسد هذا التوتر جليا في قصف "دوستري" للسواحل الجزائرية سنة 1688م.

3-حملة دوستري على مدينة الجزائر سنة 1688م*:

أ-أسباب الحملة:

على الرغم من تعهد الملك الفرنسي بإطلاق جميع الأسرى الجزائريين وتأكيد "كولير" لهذه النية من جهته، فإن التعليمات التي أعطيت بهذا الخصوص للمسؤولين المباشرين المعنيين بقضية الأسرى كانت عكس هذه النية المعلنة، ففي الرسالة التي بعث بها كاتب الدولة للبحرية أمره فيها بالعمل من أجل تضييق اتصالات "الحاج جعفر" بالأسرى في أقصى الحدود الممكنة، وتظهر سوء نية الفرنسيين بشكل جلي في تطبيق هذه المعاهدة فيما يتعلق بموضوع الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم، وجوهر الخلاف بين الطرفين

=بين العقليتين، ونعتقد أنه عندما يوقع الدايات مراسلاتهم باسم "العبد الفقير فلان" لم يكن هذا التواضع يثير إعجاب المخاطب بقدر ما كان يدفعه إلى الزهو والتعالي والتعاظم، للمزيد ينظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص120.

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص121.

* - في هذه الأثناء كانت إنجلترا تبذل كل ما في وسعها للفوز بمكانة خاصة لدى حكومة الجزائر، متخذة أسلوبا مغايرا لسياسة فرنسا وهو أسلوب الهدايا والترضية، ففي الثالث والسادس من شهر يوليو 1687م وصلت مدينة الجزائر سفينتان تحملان بضائع محظورة من أسلحة وغير ذلك لتقدمها إلى الجزائر.

حول هذه القضية تمثل في الشكل التالي، حيث أن السفير الجزائري يطالب بإطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين، أما الفرنسيون لا يريدون سوى إطلاق سراح الأسرى الأتراك والكلغوليين المهتدين وليس غيرهم، وهذا الموقف من طرف فرنسا له مغزاه ودلالته السياسية.[1]

أدرك "الحاج جعفر" مغزى هذه المناورة وحاول تجنبها لكن دون جدوى، وعندما عاد إلى الجزائر عند نهاية 1684م بصحبة الأسرى الذين اختارتهم فرنسا على طريقتها كانت خيبة الأمل كبيرة، وأبلغ الداي والديوان نتائج مهمته الغير مرضية، واشتكى كثيرا من سلوك السلطات الفرنسية نحو الوضع الذي وجد عليه[2]، ويعلق "جون وولف" على هذه المسألة بقوله: «...**سرعان ما اكتشف الجزائريون أن الاحتقار الذي طالما أكنه لهم الساسة الفرنسيون في الماضي لم يتغير، فالملك ووزراءه ما يزالون ينظرون إلى الحكومة الجزائرية على أنها جماعة من اللصوص والأوباش الذين لا يحتاج المرء إلى التعامل معهم بجدية، وهم لم يرضوا بعقد السلام معهم إلا بسبب الأحوال في أوروبا...وعاد نفس المشكل القديم إلى الظهور، وهو مشكل الأتراك والجزائريين المقيدين في مجاديف السفن الحربية الفرنسية...**».[3]

تؤكد بعض الدراسات على أن "لويس الرابع عشر" قد أصدر تعليمات إلى مفاوضه تلزمه بأن يتفادى إعادة الرجال القادرين بدنيا على العمل إلى الجزائر، وعملت السياسة الفرنسية على إرجاع الأسرى المسنين والمرضى وكثير منهم لم يكونوا حتى أتراكا من الجزائر[4] مما يوضح بشكل مباشر خرق فرنسا لأهم بنود المعاهدة والتي ستشكل حجر عثرة في مسار العلاقات بين البلدين.

في ظل هذه الظروف تمكن الأسطول الفرنسي بقيادة أمير البحر "جان ديستري" بقنبلة طرابلس الغرب بقذائف مدافع الهاون واستعماله التهديد باستخدام نفس السلاح أجبر التونسيون للتوقيع على معاهدة جديدة أعطت التجار الفرنسيين امتيازات خاصة

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص124.

2 - نفسه.

3 - جو. ب. وولف، المرجع السابق، ص350.

4 - نفسه، ص351.

كانت إلى ذلك الحين يتمتع بها الإنجليز، وقامت قطع بحرية حربية فرنسية أخرى بالاستيلاء على خمس سفن جزائرية، ولم يستطع الداي أن يحصل على إطلاق سراحهم، ورغم محاولات الداي والديوان إقناع الفرنسيين باحترام التزاماتهم فيما يخدم السلام بين البلدين إلا أن محاولتهما باءت بالفشل.[1]

في مطلع عام 1687م كلف الملك الفرنسي المدعو "دور تير" "Dortere" بأن يضع قواعد جديدة للمؤسسات الفرنسية بالجزائر، وفي نفس الوقت جهز كل من "دوشاتو رونار" De Château Renard" و"دابولو" "De Beaulieu" و "دونوال" "De Noilles" عشرين مركبا وتصدوا لمحاربة الرياس، وجدد الدوق "مور تمات" محاولته الأولى مرة أخرى ضد الجزائر بمجموعة من المراكب، واحتج لدى الداي باسم الملك الفرنسي على ما ادعاه اعتداءات الرياس، ولكن الديوان احتج لدى الوزير الفرنسي على هذه المظاهر العسكرية.[2]

ومما يكشف عن مظاهر الجوسسة والتخريب التي يمارسها القناصل والرهبان الفرنسيون في الجزائر هو أن القس "مونماسون" "Montmasson" والقنصل "بيول" "Piolle" أبلغ الحكومة الفرنسية بأن الجزائر على وشك أن تعلن الحرب على فرنسا معتمدين في ذلك على تزودها بالأسلحة من طرف مجاهدي سلا واعتزامها بناء قلعة بحرية قوية في ميناء رأس ماتيفو، واقترحا تخريبها قبل أن تبنى، وقام "مونماسون" بهجوم على مدينة قادس الإسبانية ليقطع موارد الأسلحة على الجزائر.[3]

ومن بين العوامل التي زادت من حدة الخلاف بين الجزائر وفرنسا وعجلت بإعلان الحرب بين البلدين هو قيام تجار مارسيليا بعرض مكافآت مالية ضخمة على القراصنة الأوروبيين الذين يستولون على السفن الجزائرية، وتدخل الملك بنفسه بعد ذلك ليشجع أولئك الذين يستهدفون الجزائر في ضرباتهم، وفي أواخر شتاء 1687م استولى الرياس على سفينة في سواحل مدينة الجزائر تبين أنها سفينة البندقية تحمل جوازا فرنسيا كانت مهمتها التجسس على الأسطول الجزائري في علاقته بالدولة العثمانية، لذا ازدادت شكوك

1 - جو. ب. وولف، المرجع السابق، ص352.

2 - يحي بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص88.

3 - نفسه.

الرياس عندما أخذوا يعثرون على جوازات سفر فرنسية لدى السفن التي تعود لدول عدوة للجزائر.[1]

مع تزايد منحى الخلاف بين الجزائر وفرنسا، عمل الداي على إرسال رسائل إلى فرنسا* يقترح فيها إطلاق سراح الجزائريين الموثقين في السفن الفرنسية، إلا أن اقتراحه قوبل بالرفض، لذا أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا، وبدأ الرياس يجلبون الغنائم الفرنسية[2] ويعزي "جمال قنان" هذا التوتر إلى صعوبة تعايش الذهنيتين واختلافهما في وجهات النظر بين البلدين، ويؤكد أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تعطي نموذجا لصعوبات هذا التعايش وشدته وتعقده، فهو يرى أن هناك ذهنية مسالمة لدرجة التخاذل ولكنها ليست مستسلمة ومن ناحية أخرى وجود عقلية متغطرسة ذات وجهة تسلطية تسعى دائما إلى الحصول على المزيد من المكاسب على حساب الآخرين.[3]

ب-مجريات الحملة:

لم يكن الفرنسيون مخلصين في نواياهم السلمية تجاه الجزائر، ومنطق القوة والعنف هو الذي كان يساورهم باستمرار وهو الذي يلتجؤون إليه كلما آنسوا في أنفسهم القوة حتى ولو كانت المشكلة لا تتطلب ذلك، وإلا كيف نفسر التظاهرات العسكرية البحرية المتواصلة وهذه التهديدات المتوالية باستعمال القوة لفرض الإرادة الفرنسية، ففي شهر أفريل 1688م شرع الماريشال "دوستري" في إعداد حملة عسكرية كبيرة ضد الجزائر، وكتب رسالة إلى الداي وبعض أعضاء الديوان حذرهم فيها من عواقب قذف الأسرى الفرنسيين من فوهات المدافع.[4]

1 - صالح عباد، المرجع السابق، ص143.

* - للاطلاع على مختلف الرسائل التي بعثها دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا في الفترة الزمنية الممتدة من 1579-1700م، ينظر الدراسة القيمة أوجان بلانتيتك: **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1579-1700م**، ج1، ج2، ط1، ترجمة وتحقيق: سلامنية بن داود، وبوشام حفيظة، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، وهي دراسة معاصرة تساهم في ارتقاء مستوى البحث التاريخي للجزائر العثمانية في مجالها السياسي لاعتمادها على وثائق مهمة تؤرخ للعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص352.

3 - جمال قنان، المرجع السابق، ص125.

4 - يحي بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص88.

تفيد بعض الدراسات أن الداي أخذ احتياطاته واستعداداته العسكرية لما علم بنشاط "دوستري" وجمعه للأسطول الحربي لضرب الجزائر، لذا بادر الداي إلى إقامة المزيد من المدافع وتوفير الذخيرة الحربية لمواجهة هذا التهديد الجديد رغم أنه من جهة أخرى كان يميل إلى مبدأ التفاوض من أجل السلم[1]، وصل "دوستري" أمام مدينة الجزائر على رأس 31 مركبا وسفينة وهدد الداي في رسالة قصيرة وجهها إليه* فرد عليه الداي بنفس الأسلوب وهدده بقتل القنصل والرعايا الفرنسيين، إلا أنه لم يتعظ وقذف المدينة بأكثر من عشرة آلاف قنبلة، وأنذر "دوستري" أنه مقابل كل فرنسي يقتل على فوهة مدفع سيشنق تركيا على رأس صارية[2]، وقد أسفر القصف الفرنسي على تدمير أكثر من 5000منزل مما جعل الداي والسلطات الجزائرية تعمل على اعتقال القنصل الفرنسي "بيول" وقتل كل الرعايا الفرنسيين وقد قدر عددهم بحوالي 43 شخصا.[3]

فند المؤرخ الأمريكي الكتابات الفرنسية التي ادعت إعدام القنصل الفرنسي واعترف بنجاته من الإعدام على الأقل في مرحلته الأولى، وأيد رأيه بتقرير أحد التجار الإنجليز الذي جاء فيه ما يلي: «...**إن قنصلكم كان على استعداد ليكون ضحية ولكن علي رايس أنقذ حياته فأعيد إلى السجن...**».[4]

عرض الجزائريون التفاوض لتجنب الدمار الذي سيحل بالطرفين، ولكن "دوستري" رفض الاقتراح مما أدى بالسلطات الجزائرية أن ترد على القصف بإعدام القنصل الفرنسي مع أربعة من الفرنسيين في مرحلة الإعدام الثانية، وفي يوم آخر تم قذف القسيس العام وأربعة فرنسيين آخرين من أفواه المدافع، وتوالت عمليات الإعدام من الجانبين لمدة من

---

1 - *Grammont (H.D.De), op.cit., p167.*

* - إنه لمن الأهمية بمكان أن نشير في هذا الصدد إلى أن بعضهم يرى أن هذه الحملة لم تكن تستهدف مدينة الجزائر، بل كانت موجهة ضد طرابلس الغرب ولم تكن قنبلة الجزائر في ذلك سوى خدعة، غير أنه يستنتج ما ورد في ثنايا بعض الرسائل أن الجزائر كانت تتوقع تلك الحرب مما جعلها تبني حصن رأس تمنفوست وتشيد القلاع لمواجهة العدو، كما أن تخوفها من الهجوم جعلها تمتنع عن مد يد المساعدة للأسطول العثماني بعد انهزامه في معركة ضد المجر، وتشير نفس الرسائل ما فحواه (إن هم الجزائر الوحيد في هذه الأثناء التصدي بكل بسالة للهجوم المتوقع)، للمزيد ينظر: عائشة غطاس: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر الميلادي**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 1985م، ص93.

2 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص132.

3 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص89.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص353.

الزمن[1]، وبعد استنفاذ الذخيرة الفرنسية عاد "دوستري" إلى بلاده ليستأنف الحرب في أوروبا.

ج-نتائج الحملة:

خلف القصف الفرنسي للجزائر أضرارا فادحة وتتفق الكتابات التاريخية على أن القصف هذه المرة كان أنجع من المرات السابقة، ويذكر أحد الكتاب أنه ما من بيت لم يصب بضرر وأن وضع المسلمين صار صعبا، وأن أهل الجزائر فقدوا معظم ما كانوا يملكونه أثناء إقامتهم خارج المدينة[2]، وفي إحصاء دقيق للمنازل التي دمرت جراء هذا القصف هناك دراسات تؤكد على أنه قد دمر حوالي 5000 منزلا.[3]

ويؤكد هذا الطرح ما نقله "جون وولف" عن تصريح لتاجر إنجليزي يدعى السيد "كول" Cole" عندما عبر عن الصورة العامة لمدينة الجزائر بعد القصف بقوله: «**...لقد تسببوا مع ذلك في أضرار فعلية...إن عشرين سنة لن تجعل مدينتكم جميلة مثل جمالها السابق...**»[4]، كما تهدم جراء هذا القصف العديد من المساجد ودار الباشا ورصيف الميناء وجرح الباشا نفسه مرتين، لقد كان التخريب كبيرا حتى إن الإنكشاريين لما عادوا من حصار كانوا قد ضربوه على وهران وجدوا بيوتهم مخربة وعائلاتهم مشتتة، الشيء الذي أنتج تذمرا وغليانا في صفوفهم مما جعلهم يقدمون على اغتيال الأسرى الفرنسيين.[5]

هولت بعض الكتابات التاريخية الأمر عندما أقرت أن النسيج العمراني لمدينة الجزائر قد دمر عن آخره، وبلغة الأعداد أكدت على انهيار 9200 مسكن[6]، ورغم العدد الهائل من القنابل والقذائف التي قصفت بها المدينة إلا أنها لم تثن من عزيمة الجزائريين، فقد كافحوا لرد العدوان عن بلادهم بكل ما يملكون من قوة، وقد شوهد الداي متحمسا

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص353.

2 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص132.

3 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص89.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص354.

5 - صالح عباد، المرجع السابق، ص144.

6 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص199.

يتقدم الصفوف لخوض المعركة بنفسه، وتمكنوا من صد العدوان وعدم السماح لهم بإنزال قواتهم إلى الميناء، واضطر الأسطول الفرنسي إلى الانسحاب بعدها.

بالغت المصادر الفرنسية في تحديد الأضرار التي ألحقها الأسطول الفرنسي بالمدينة وهولت الأمر «...**تسعة أعشار مساكن المدينة تهدمت إلى جانب مقتل عدد كبير من الأنفس وتهديم العديد من المساجد والمباني الرسمية...**»، ويعتقد أن هذه التقارير وضعت جزافا ولا تعتمد على أي أساس صحيح.*

يعترف "جمال قنان" بفشل الحملة الفرنسية ويقر بأنها لم تحقق أهدافها المرجوة بل على العكس، في رأيه أدت إلى نتائج عكسية فقد كانت فرصة لتشديد الأسطول الجزائري حصاره للسواحل الفرنسية ومهاجمة المناطق الساحلية بعنف في غارات متصلة، مما دفع بسكان هذه المناطق إلى رفع الشكاوى للسلطات في باريس من أجل السعي لإعادة إقرار السلم مع الجزائر.[1]

وعموما فإن هذه الحرب رغم الخسائر التي نجمت عنها في مختلف المجالات على الجانب الجزائري والفرنسي لم يجن منها "لويس الرابع عشر" شيئا، فلم يتمكن مثلما كان يزعم من إملاء شروطه على الحكومة الجزائرية، بل اضطر إلى النزول عند رغبة الجزائريين فالتزم بتعويض سفينة أحد الرياس وتقديم العتاد الحربي، كما تعهد بتقديم 9000 قنبلة و4 مدافع وقائد للمدفعية لحصار وهران، "فلويس الرابع عشر" أعلن الحرب ضد الجزائر لكنه وجد نفسه عاجزا عن التصدي للبحرية الجزائرية وعن تمويل الحرب، وهو ما يؤكده نص القرار الملكي المؤرخ في 14 سبتمبر 1689م قبيل إبرام معاهدة 1689م«...**إن جلالة الملك قد أخبر بأنه يوجد في البحر الأبيض المتوسط عدد كبير من السفن الجزائرية،**

* - مما يثير الانتباه أن صاحب الزهرة النيرة لا يشير إلى هذه الحملة لا من قريب ولا من بعيد، وإذا علمنا أنه أورد ذكر قصف سنتي (1682-1683م) وذكر الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عن هاتين الغارتين التي اعتبرت قليلة الأثر والتأثير من طرف المصادر الفرنسية نفسها، فإننا نستغرب أن لا يورد هذا القصف الأخير وفداحته كما صورته المصادر الأجنبية، مما يجعلنا نعتقد أن الأضرار الناجمة عنه كانت أقل بكثير مما تطرقت إليه إن كانت حدثت هناك أضرار.

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص136.

مسيطرة على مختلف الممرات وتفاديا لوقوع سفن رعاياه في أيدي الجزائريين يمنع على مختلف السفن الخروج مهما كان الأمر...».[1]

انتهى هذا القصف بإبرام معاهدة الصلح* في الرابع والعشرين من شهر سبتمبر 1689م** جاءت في إحدى وثلاثين بندا، تناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين.

د-معاهدة 1689م:

بعد رحيل الأسطول الفرنسي بيوم واحد جاء دور الرياس الجزائريين لأخذ الثأر والانتقام، فشن البحارة الجزائريون هجمات مكثفة ودمروا ونهبوا ما لم تشهد سواحل المتوسط له مثيلا حتى ذلك التاريخ، وبدأت صرخات الاستغاثة من تلك السواحل، وخاف المجلس الملكي الفرنسي من فقدان تجارة الشرق وضياعها من أيديهم وانتقالها إلى أيدي الإنجليز الذين يحيكون الحيل والمؤامرات، وبواسطة ترجمان قديم "مرجادير" الذي كان يعمل قنصلا بالجزائر عرض الفرنسيون الصلح على الداي وأخبر "مرجادير" حكومته بأن الداي يميل إلى عقد الصلح.[2]

يرجع "محمد خير فارس" ظروف هذا الصلح ودواعيه إلى انشغال فرنسا بالحروب الأوروبية التي استأنفت سنة 1688م وهذا الأمر هو الذي أرغم فرنسا للميل إلى فكرة الصلح، لأنها دخلت في حرب مع كل من إنجلترا وهولندا وتحرُّج مركز "لويس الرابع عشر" في أوروبا وفقر خزينته وعدم مقدرة البحرية الفرنسية مجابهة البحريتين الإنجليزية والهولندية[3] ولأجل هذه الغاية حضر إلى الجزائر في شهر أفريل 1689م "سوراند" "Sorhaind" في مهمة سرية، وحضر بعده "مارسيل قيوم" "Marcel Guill aume" نائب

---

1 - عائشة غطاس، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص95.

* - ثارت الإنكشارية ضد الداي الحاج حسين بسبب موافقته لعقد الصلح مع فرنسا، وبما أن الرياس لم يكونوا راضين على إمضاء هذه المعاهدة فقد وجد الحاج حسين ميزو مورطو نفسه في حرج وفي مأزق، واضطر إلى الفرار إلى تونس فالقسطنطينية، حيث عينه السلطان العثماني بعد ثلاث سنوات قبطان باشا للبحرية العثمانية، وشارك في الحرب ضد البنادقة ومنها معركة أندروس Andros، وبعد فرار ميزو مورطو عين الحاج شعبان دايا في مكانه، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز، **علاقات...**، المرجع السابق، ص ص 89-90.

** - تعتبر معاهدة 1689م من أهم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا، لقد ظلت القاعدة التي ترتكز عليها المعاهدات الأخرى، إذ تم تجديدها عشرين مرة، للمزيد ينظر: جمال قنان: عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية 1827م، وحدة التراب الوطني، **مجلة التاريخ**، عدد خاص، 1984م، ص ص 9-40.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص431.

3 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص 132-133.

رئيس البحرية الفرنسية في 19 سبتمبر 1689م، وأمضى معاهدة سلم جديدة مع الجزائر عرفت باسمه.[1]

أبرمت معاهدة السلم في اليوم التاسع من شهر ذي الحجة 1100هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1689م، وقد اتفق على سريانها لمدة مائة عام لذلك عرفت بمعاهدة السلم المئوي وقد جاءت هذه المعاهدة* في واحد وثلاثين بندا شمل العديد من القضايا مثل القرصنة التجارة، الأسرى، الجوازات، حصانة القنصل، ورغم أنها لم تحدث تغييرات جوهرية عما جاء في معاهدة 1684م، إلا أن الجديد فيها هو معالجة بعض الأمور التي كانت عالقة بين الطرفين.[2]

وما ميز هذه المفاوضات أنها لم تكن علنية ولم تجر على ما جرت به العادة بحضور وتحت إشراف أعضاء الديوان، بل عمد "الحاج حسين باشا" إلى استقبال المبعوث الفرنسي على انفراد والتفاوض معه بمفرده، وبالرغم ما نلاحظه بكون الطرف الجزائري قد عدل في هذه المعاهدة كفة التوازن بين الطرفين برفض إدراج العديد من المطالب التي كانت سببا في القطيعة الأخيرة التي حدثت بين الدولتين، إلا أن الرأي العام في المدينة لم يرتح لذلك، إذ أنه في اتجاهه العام كان يرفض مبدأ إقرار السلم مع فرنسا على الأسس التي بني عليها في معاهدة 1684م.

ازدادت الشكوك حول هذه المعاهدة حينما لم تعرض على الديوان ولم يعرف الناس محتواها، وذهبوا في تصوراتهم إلى أقصى التأويلات خاصة عندما عمد "الحاج حسين" إلى

1 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص89.

* - لم تدخل هذه المعاهدة تغييرات جوهرية على ترتيبات معاهدة سنة 1684م إلا فيما يتعلق بقضية الأسرى، فبعد الأخذ والرد اتفق الطرفان على تسوية المسألة بالكيفية التالية وهي حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين، ما عدا بحارة سفينتين جزائريتين، فقد تم التنصيص بخصوصهم على أن يتم شراء كل واحد من عساكر الوجاق بـ 150 قرشا والبحارة الآخرين بـ 100 قرش، وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية سترد عددا مماثلا من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم، ومما يلاحظ بخصوص هذا الترتيب هو أن قضية الأسرى لا يزال يحيطها الغموض، ذلك أن الطرفين لم يتلتزما برد أسرى بعضهما البعض وإنما تعهدا بكونهما سيسمحان بذلك فقط، وغير ملزمين بإجبار سادة الأسرى بقبول افتدائهم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم توفر المعلومات لدى السلطات الجزائرية حول الأسرى وأماكن تواجدهم في المدن الفرنسية وانعدام وجود هيئات مختصة في عملية افتدائهم وتتبع ظروفهم في الأسر كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، فإننا ندرك أن الجانب الجزائري هو الذي أضاع حقه بقبول صيغة هذا البند بهذه الكيفية المبهمة، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: جمال قنان، **معاهدات...**، المرجع السابق، ص140.

2 - Venture (De Paradis) op.cit, p38.

إخفاء المعاهدة عنده، وقد أدت هذه العوامل إلى قيام حالة توتر شديدة في الرأي العام أدت إلى هروب الباشا نفسه كما أشرنا سالفا[1]، وقيام الديوان بخلع كل من الباشا والداي من منصبهما وأسند تسيير شؤون الدولة إلى "الحاج شعبان"* الذي باشر إلى النظر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ومحاولة تحرير الأسرى الجزائريين في فرنسا، لذلك وجه الداي "شعبان"' في شهر جويلية 1690م "محمد الأمين أفندي" إلى فرنسا وحمله رسالة إلى الملك طلب فيها التعجيل بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين المدنيين والعسكريين، ومن ضمنهم الرايس "محمد خوجة" و"محمد الصغير" و"حسين رايس" و"مصطفى رايس" و"فيلي رايس" وهم قادة المراكب الخمسة الذين أسروا خلال نفس العام، والذين اقتيدت سفنهم إلى طولون.**

وإلى جانب المطالبة بإطلاق هؤلاء الأسرى طالبت رسالة الداي "شعبان" بضرورة إعادة المركب الذي استولى عليه القراصنة الفرنسيون أمام سواحل ميروقة المشحون بالزيوت ومبلغ 20 ألف إيكو ملكا للخزينة الجزائرية.[2]

لقد تم التطرق لمعاهدة 1689م من قبل العديد من المؤرخين الأجانب*** أو الجزائريين المهتمين بتاريخية العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر الميلادي، ورغم بحثنا المتواصل عن نص المعاهدة في مركز الأرشيف الوطني الجزائري إلا أن مجهوداتنا باءت بالفشل، لعدم توفر مديرية الأرشيف على نسخة منها، إلا أننا عثرنا على

---

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص142.

* - من أبرز رجالات الجزائر العثمانية في مرحلة الدايات، عرف بمواقفه المتصلبة للعديد من القضايا التي تمس السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، استلم الحكم في شهر أكتوبر 1689م وتنحى منه سنة 1695م، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: إبراهيم سعيود: **الداي شعبان وسياسته الخارجية (1689-1595م)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988م، ص40؛ وأيضا: أبو القاسم سعد الله: من أخبار شعبان باشا داي الجزائر، **مجلة التاريخ**، ع18، 1985م، ص ص 107-123.

** - لقد تم النظر في بنود معاهدة 1689م من قبل الديوان وعقدت جلسات مطولة لدراستها، وتم استعراض بنود الاتفاق وأدخلت تعديلات عليها، ومن بين الأمور التي تأكدت استرجاع السفن الخمس التي أسرت فيما قبل وأعلن الديوان أن استرجاع السفن الجزائرية شرط أساسي لتنفيذ الاتفاق، للمزيد ينظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص146.

2 - يحي بوعزيز، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص91.

*** - من بين الكتابات الأجنبية التي تطرقت إلى هذا الموضوع ما يلي:

1-*Gug Turbet Delof, **Bibliographie Critique du Maghreb dans littérature française 1532-1715**, Publications de la Bibliothèque National, Alger, 1976, p246.*

2- *Adrien Berbrugger, 1689 Traite de paix avec le Gouvernement de la ville et du Royaume D'Alger, **R.AF**, V7, 1863, pp435-436.*

نص معاهدة بين الجزائر وفرنسا مؤرخة سنة 1215هـ[1]، والتي كانت معاهدة 1689م قاعدة لبنودها، حيث أكدت على نفس المسار التاريخي وأهم الإشكالات التي تطرقت لها المعاهدة السابقة، مما يجعلنا نؤكد على أن معاهدة 1689م بقيت القاعدة الأساسية للمعاهدات اللاحقة المستقبلية.

إن ما تشتمل عليه رسالة الداي "شعبان" للبلاط الفرنسي تثبت مدى أخطار الاعتداءات الفرنسية وتؤكد حق الجزائر في استعمال كل الوسائل والسبل لمواجهتها وحماية نفسها ورعاياها وحقوقها، وبدل أن يستجيب الملك الفرنسي لهذه المطالب العادلة تغافل عنها وراح يطالب بتطبيق بنود معاهدة "مارسيل قيوم" لعام 1689م والتي تؤكد بدورها على تطبيق معاهدة "تروفيل" سنة 1684م، وفي سنة 1692م تمكنت الجزائر من تحرير 209 أسير جزائري من فرنسا*، وأحضر المندوب الفرنسي مبلغ 110.850 قرشا لشراء الأسرى الأوروبيين، وقدم هدايا للداي والديوان وطائفة الرياس وبعض جنود الميليشيا.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه أنه بإمضاء معاهدة السلم المئوي سنة 1689م طويت صفحة الحملات العسكرية الفرنسية على الإيالة الجزائرية خلال القرن السابع عشر الميلادي، وقد أثبتت الوقائع أن مختلف الحملات الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا والتي جردت ضد الجزائر قد أثبتت عجز السياسة الخارجية الأوروبية عن تحقيق رغباتها حينما جوبهت بأمة جزائرية قوية في الداخل مصممة ومتحدة لمواجهة التحدي الخارجي وقد أثبت الواقع التاريخي عدم جدوى أسلوب القوة العسكرية وفشله في إخضاع الإيالة الجزائرية وتدميرها عندما وقفت حصنا منيعا في وجه التحديات الخارجية.

ثالثا: الحملة الإسبانية على مدينة وهران سنة 1732م

يعد مطلع القرن الثامن عشر الميلادي محطة هامة في مسار العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر وإسبانيا في العصر الحديث، وذلك لما تضمنه من أحداث هامة أوضحت بحق مدى حدة الصراع بين الدولتين، كما أنه بين بوضوح أبعاد كل طرف في هذا

1 - خط همايون، عدد 5825، بتاريخ 1215هـ

* - هؤلاء عاد بهم محمد الأمين من فرنسا على ظهر باخرتين شهر مارس 1692م برفقة دوسول.

2 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص92.

الصراع وأسباب استمراره وتجدده، وللتعرف على واقع الصراع السياسي والعسكري بين الدولتين الجزائرية والإسبانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي كان من الواجب التطرق إلى الحملات العسكرية التي شنتها إسبانيا على الجزائر خلال هذه المرحلة والبحث في أهم أسباب هذا الصراع واستمراره، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى حملة إسبانيا سنة 1732م بقيادة "دي مونتمار" على مدينة وهران سنة 1732م.

بعد محاولات عديدة تمكن الجزائريون من تحرير وهران والمرسى الكبير سنة 1708م*عقب سيطرة إسبانيا دامت حوالي قرنين من الزمن (1509-1708م) والراجح أن الإسبان لم يتمكنوا من تحمل صدمة طردهم من المدينتين واعتبرت إسبانيا استرجاع وهران وتحريرها سنة 1708م بمثابة نكسة كبرى للمسيحية في شمال إفريقيا، خاصة وأن هاتين المدينتين بمثابة معالم تاريخية تذكر إسبانيا بأمجادها العسكرية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي.

والجدير بالذكر أن إسبانيا اعتبرت وهران والمرسى الكبير ملكية تابعة للخارطة الجيوسياسية لإسبانيا لاعتبارات عديدة، ولعل مكوثهم الطويل بها لمدة فاقت القرنين من بين الاعتبارات التي كرّست هذا الاعتقاد، كما أن الموقع الاستراتيجي لهاتين المدينتين فهما بمثابة بوابة بلاد المغرب، والجهة الشرقية للمتوسط ومركزا متقدما في مواجهة الخطر العثماني الجزائري.

ونظرا لأهمية هذه الاعتبارات السياسية والدينية والاستراتيجية سعت إسبانيا لإعادة السيطرة مرة أخرى على وهران والمرسى الكبير مستغلة بذلك الظروف الإقليمية

* - من بين المحاولات الجادة من قبل السلطة العثمانية في الجزائر لتحرير وهران نذكر حملة حسن قورصو سنة 1556م وحملة حسن باشا سنة 1563م وحملة علج علي، وأثناء مرحلة الباشوات كانت محاولات خضر باشا وحملة إبراهيم باشا، أما في مرحلة الدايات فكانت محاولات عديدة وبارزة أكدت اهتمام حكام الإيالة بمدينة وهران وسبل تحريرها، فكانت المحاولة من طرف الباي شعبان في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، ثم محاولة الداي حسن خوجة الشريف في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وبعد سلسلة الإخفاقات طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين في تحرير وهران تضافرت مجموعة من العوامل ساعدت على تحقيق الهدف المنشود سنة 1708م من طرف الباي مصطفى بوشلاغم في عهد الداي محمد بكداش، للمزيد حول الموضوع ينظر: محمد سعيد بوبكر: **العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي 1708-1792م**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، 2011.

والدولية المشجعة لهذا العمل العسكري[1]، وسنتطرق في هذا العنصر لأهم الأسباب التي أدت بإسبانيا إلى شن حملتها على وهران سنة 1732م.

1-دوافع الحملة الإسبانية:

اجتمعت عدة عوامل وأسباب دفعت الإسبان لتنظيم حملة عسكرية لاستعادة وهران سنة 1732م، ومن بين هذه العوامل نذكر:

عودة الاستقرار السياسي في إسبانيا: بحلول سنة 1714م انتهت الحرب الأهلية* التي نشبت في إسبانيا عقب وفاة ملكها شارل الثاني سنة 1700م، ويؤكد جون وولف في كتاباته على أن هذه الحرب قد أعطت للجزائريين الفرصة في الاستيلاء على وهران والمرسى الكبير[2]، ويبرر موقفه بعدم وجود نجدة متوفرة للمدافعين عن وهران والمرسى الكبير والواقع أن تحرير المدينتين سنة 1708م كان نتيجة لعمل جبار قام به الجزائريون ترجم رغبتهم الملحة في استعادة الثغرين، وما انشغال إسبانيا بتلك الحرب إلا فرصة مواتية استغلها الطرف الجزائري لصالحهم، وبانتهاء حرب الوراثة الإسبانية والتي استمرت لأزيد من عقد من الزمن أصبح الإسبان مستعدين لاستعادة المدينتين.

توحيد الممالك الإسبانية: بمجرد اعتراف الدول الأوروبية بحق التاج الإسباني للملك فيليب الخامس قرر أن يعيد بناء قوة إسبانيا واسترجاع مجدها، فبدأ بالعمل العسكري حتى يتمكن بواسطته من فرض إرادته السياسية والمتمثلة في إعادة توحيد الممالك الإسبانية، وقد تم له ذلك فعلا بفضل النظم الإدارية والمالية الجديدة المقتبسة من النموذج الفرنسي والتي فرضها في جميع أنحاء مملكته، فأعطى بذلك دفعة اقتصادية وسياسية لبلاده أثرت على توازن القوى بينه وبين دول شمال إفريقيا الإسلامية[3]، وبعدما

1 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص221.

* - في السنوات الأخيرة من حكم شارل الثاني كانت سلطة العرش الإسباني قد تدهورت لدرجة أنه لايمكن القيام معها إلا بعمل ضئيل لحماية رعايا الملك، وعندما توفي شارل الثاني سنة 1700م اندلعت حروب أوروبية لتقرير حق الخلافة على العرش الإسباني وبذلك أصبحت الحرب الأوروبية حربا أهلية في إسبانيا مع أنصار شارل الثالث الهابسبورغي النمساوي يحاربون أنصار فيليب الخامس البوربوني، وقد اشترك كل من الفرنسيون والإنجليز والألمان وغيرهم من الأوروبيين في هذه الحرب، وفي الأخير تمكن فليب الخامس من السيطرة على عرش إسبانيا، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص399.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص399.

3 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص252.

لمس فيليب الخامس القوة في جهازه العسكري أراد أن يجرب جيشه في مغامرة جديدة لاحتلال وهران والمرسى الكبير.[1]

الحد من الهجمات الجزائرية على السواحل الإسبانية: شكل تحرير وهران والمرسى الكبير تهديدا حقيقا لإسبانيا، فقد كان لقرب المسافة بين الجانبين دورا هاما في ازدياد الهجمات الجزائرية على السواحل الإسبانية، ويقر الأستاذ "حنيفي هلايلي" في كتاباته التاريخية هذه الحقيقة حينما يجعل أحد مميزات القرن الثامن عشر الميلادي ارتفاع عدد الأسرى الإسبان في الجزائر[2]، ونظرا للدور البارز الذي لعبته مدينة وهران والمرسى الكبير في الصراع بين الجزائر وإسبانيا قررت هذه الأخيرة وضع حدا لهذا التهديد المباشر وحماية السكان في سواحلها من الغزو والاسترقاق.[3]

الرغبة في استعادة المدينتين: شكل فتح مدينة وهران سنة 1708م صدمة قوية للشرف الإسباني وللوضع البحري الإسباني في الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط، وكان ضياعها أيضا هزيمة للمسيحية لأنها كانت آخر احتلالات القرن السادس عشر الميلادي الإسبانية الهامة للحرب ضد المسلمين، والجدير بالذكر أن تحرير وهران سنة 1708م شكل في كتابات جون وولف انكسارا عسكريا للبحرية الإسبانية وهزيمة دينية للمسيحية[4]، لذلك لم يتحمل الإسبان آثار هزيمتهم وطردهم من وهران والمرسى الكبير، فقد ظلت تلك الآثار ماثلة في أذهانهم مشكلة صدمة قوية لهم، كما كانوا مدركين تماما لأهمية ما ضيعوه فوهران والمرسى الكبير ليستا مجرد مدينتين عاديتين، بل هما ثغران يتمتعان بموقع استراتيجي هام يقابلان عن قرب السواحل الإسبانية مما يسمح للإسبان التحكم والسيطرة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، خاصة وأنهم فقدوا منذ عهد قريب جزءا مهما لا يقل أهمية واستراتيجية عن وهران والمرسى الكبير من أراضيهم، ونقصد بذلك جبل

1 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص224.

2 - حنيفي هلايلي، **أوراق...**، المرجع السابق، ص ص 67-79.

3 - أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة...**، المرجع السابق، ص444.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص400.

طارق وجزيرة منوركا لصالح الإنجليز في سنة 1704م، فعملية استعادة وهران والمرسى الكبير أصبحت تشكل للإسبان مطلبا سياسيا واستراتيجيا في الوقت نفسه.[1]

الروح الصليبية: اكتسى الصراع الدولي في البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث صبغة دينية في بعض الأحيان، خاصة لما يتعلق الأمر بإسبانيا الممثلة للتيار المسيحي والأتراك العثمانيين الذين رفعوا راية الإسلام ومثلوا قطب الإسلام وحماته، والجدير بالذكر أن وقع هزيمة الإسبان في وهران والمرسى الكبير سنة 1708م كان مدويا مؤلما ليس في إسبانيا وحدها بل في جميع الدول الأوروبية المسيحية، ذلك لأن دور العامل الديني في هذا الوقت مازال مسيطرا على ذهنية الشعوب ومازال يحرك الحياة السياسية ويقودها، ويعترف الأستاذ "أحمد توفيق المدني" بأن استعادة مدينة وهران سنة 1708م كان بمثابة نكبة للمسيحية عامة في زمن كانت فيه الحروب تكتسي صبغة دينية.[2]

لذلك لم تخرج الحملة الإسبانية التي هدفت إلى استعادة المدينتين عن هذا الإطار فالروح الصليبية المتعصبة تبدو ماثلة بوضوح خلال هذه الحملة، ويتجلى ذلك في البيان الملكي الذي طلب فيه الملك الإسباني "لويس الخامس" الدعم الداخلي والمسيحي بغية استعادة المدينتين، ومما جاء فيه نذكر: «**...ولقد رأيت أن التخلي عن وهران تحت سلطان المتوحشين الأفارقة، إنما هو عائق عظيم يحول بيننا وبين نشر ديانتنا المقدسة...، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف الكبير أمرت أن يجتمع الجيش في ألكانت مع كل ما يلزمهم من الأسلحة والمؤن والمعدات اللازمة لمثل هذه المعركة...**».[3]

وهنا يمكننا أن نتساءل ما هي غاية الملك فليب الخامس من توظيفه للصبغة الدينية في بيانه؟ هل حقيقة كان مهمتا لنشر المسيحية أم أنه استعان بالدين من أجل حشد الجماهير المتأثرة بالخطابات الدينية؟ ومهما يكن فإنه في كلتا الحالتين نؤكد على دور الدين وفعاليته ومدى تأثيره في الحياة السياسية والعسكرية والدينية في أوروبا قاطبة خلال القرن الثامن عشر الميلادي.

1 - بوحفص تجاجنة، المرجع السابق ص52.

2 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 475.

3 - *Adrien (Berbrugger), Reprise D'Oran par les espagnols en 1732, in **R.AF**, 1864, V08, p20.*

2-استعدادات إسبانيا للحملة:

راهن الملك الإسباني على الدعاية الإعلامية من أجل إنجاح حملته العسكرية على وهران، لذلك أصدر بيانا ملكيا في مدينة إشبيلية يوم 06 جوان 1732م تلقفته جميع مراكز البلاد الغربية، وراحت تعمل على توزيعه والدعاية له من أجل حشد الدعم الداخلي والأوروبي عموما، ومما جاء في هذا البيان ما يلي: «**...إن إرادتنا قد اقتضت أن لانترك خارج كنيستنا المقدسة، وديانتنا الكاثوليكية أي جزءا من الأرض التي وضعتها تحت سلطاننا العناية الإلهية*... والتي تغلب عليها الأعداء بكثرة عددهم وأخذوها منا فأخرجوها عن طاعتنا بواسطة العنف والاحتيال... واليوم قد صممت على أن أبادر باسترجاع مركز وهران...**».[1]

كما عبر البيان أيضا عن مدى الحصرة والمرارة التي حلت بالإسبان بسبب طردهم من وهران، وذكّر فيه الملك الإسباني شعبه بالتضحيات التي قدمت في شمال إفريقيا مبينا مدى الأهمية التي كان الإسبان يعلقونها على امتلاكهم لهذه القاعدة البحرية الهامة في حربهم ضد الإسلام والمسلمين، وتنفيذا لهذا البيان الملكي بدأت الاستعدادات الإسبانية في تجهيز أرمادة ضخمة لتوجيه حملة عسكرية بغرض احتلال وهران، فبدأت الجيوش الإسبانية تتجمع في أليكانت قادمة من كل أنحاء إسبانيا مثل قادس، وبرشلونة، وأسندت قيادة هذه القوات للكونت "جوزيف كاريللودي مونتيمار" "DE Montemar"، ويقر المؤرخ الفرنسي "دو غرامون" "De Grammont " أن الاستعدادات الإسبانية لاحتلال وهران قد استغرقت مدة ثلاث سنوات.[2]

* - لابد أن نتساءل في هذا الموضع هل الخطاب الديني هنا وسيلة لتحقيق طموحات الملك الإسباني؟، أم أنه غاية وهل إرادة إسبانيا تقتضي نشر المسيحية في شمال إفريقيا؟ الواقع أن النزعة الدينية خلال القرن السادس عشر الميلادي كانت حقيقة قوية ومؤثرة، وكان يستحيل فصل السياسة عن الدين، لكن خلال القرن الثامن عشر الميلادي تغيرت الأمور خاصة بعد نجاح حركة الإصلاح الديني في أوروبا واكتشاف انحرافات رجال الدين وممارستهم للهرطقة والشعوذة من أجل إخضاع الشعوب، ولابد لنا أن نؤكد مرة أخرى أن الدعاية الدينية لم تكن أبدا سببا لهذه الحملة بل وظف المصطلح الديني من أجل استعطاف رجال الكنيسة من أجل حشد الدعم لهذه الحملة.

1 - *Adrien (B), op.cit, p20.*

2 - *Grammont (H.D.de), op.cit, p288.*

وقد كان تعداد الحملة على الشكل التالي:

عدد أفراد الجيش	30 ألف رجل
عدد سفن الأسطول والنقل	525 سفينة
المدافع	720 مدفع
قنابل من مختلف الأحجام	16420 قنبلة
قنابل يدوية	56000 قنبلة
قذائف مختلفة	80693 قذيفة
البارود المعد لهذه الحملة	12427 قنطار
صناديق رصاص البنادق	8000 صندوق
البنادق	12000 بندقية
الرصاص	1522 قنطار
مؤن الجيش	2 مليون وجبة[1]

أما "جون وولف" فيشير إلى تعداد الحملة على النحو التالي:

سفن تمويل-حربية-البريد	505 سفينة
الرجال	30000 رجل
مدافع (غير مدافع البواخر)	200 مدفع[2]

يتضح من خلال هذه الجداول أن السلطة الإسبانية قد أولت اهتماما بالغا بالنسبة لمدينة وهران، وقد ترجمت هذه الاستعدادات المبكرة وحجم الترسانة العسكرية الحربية الإسبانية رغبة ملحة لاستعادة وهران وإعادة احتلالها، وذلك لما تمثله هذه المدينة من أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للسياسة الإسبانية في شمال إفريقيا.

3-استعدادات الطرف الجزائري:

رغم بحثنا المكثف والمتواصل في مركز الأرشيف الوطني الجزائري عن وثائق تؤرخ للحملة الإسبانية على مدينة وهران سنة 1732م، إلا أن مساعينا باءت بالفشل، وكنا نود

1 - *Adrien (B), op.cit, pp 21-22.*

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص401.

أن نجد بين ثنايا الوثائق دور الاستخبارات الجزائرية في كشف المخططات الإسبانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن خبر اقتراب الأسطول الإسباني حدث غير مألوف في البحر المتوسط منذ عهد "فليب الثاني"، فقد أحدث فزعا لدى حكومة الجزائر، حتى أن الداي نفسه رأى أنه من الأنسب أن يرسل مختلف الأشياء الثمينة إلى قنصل السويد ليحتفظ بها له، وأثناء ذلك لم يكن الجزائريون متأكدين من أن القوة البحرية الإسبانية تهدد وهران أو تتوجه إلى مدينة الجزائر، مما اضطرهم إلى تقسيم قوتهم التي لم تكن في الواقع كافية للدفاع عن أي واحد من هذين الموقعين البعيدين عن بعضهما، وهذا ما زاد في قلقهم، وإن كانوا في العلن يخفون مخاوفهم ويظهرون استهانتهم بقوة الإسبان، في الوقت الذي تصاعدت فيه لدى العامة روح العداء للمسيحيين[1]، وتمنوا في حالة فرض الحصار أنهم لو يستطيعون وضع المسيحيين في فوهة المدافع ويقذفون بهم ليتحولوا إلى قطع متناثرة في وجه العدو كما حدث لبعضهم عندما هاجموا الجزائر في فترة سابقة.*

بعد تحرير وهران سنة 1708م اتخذ "مصطفى بوشلاغم"**، هذه الأخيرة عاصمة لبايلك الغرب، وما إن علم باستعدادات الإسبان من أجل احتلال وهران حتى بدأ في تجهيز القوات المتوفرة لديه، محاولا الدفاع عن المدينة، وقد قدّر "عزيز سامح آلتر" القوات الجزائرية بقيادة "مصطفى بوشلاغم" باي الغرب على النحو التالي:

---

1 - ج. هابنسترايت: **رحلة العالم الألماني هابنستريت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت، ص79.

* - إشارة إلى ما وقع لمندوب حصن فرنسا (الباستيون) وممثل فرنسا بالجزائر القنصل لوفاشي (P. Jean levacher) أثناء النزاع الجزائري الفرنسي سنة 1682-1683م الذي تسببت فيه سياسة لويس الرابع عشر المتغطرسة، فبعد أن تكررت هجمات الأسطول الفرنسي بقيادة دوكين Duquesne على مدينة الجزائر، أمر ميزومورتو الذي تولى الحكم آنذاك بوضع لوفاشي في فوهة المدفع ردا على السياسة الفرنسية وقذف به كقذيفة مدفع في مواجهة الفرنسيين، وقد احتفظ الفرنسيون بهذا المدفع عند استيلائهم على الجزائر سنة 1830م وأطلقوا عليه اسم المدفع القنصلي، للمزيد ينظر: هابنسترايت، المصدر السابق، ص79.

** - هو مصطفى بن يوسف بوشلاغم المسراتي باي الغرب الجزائري فيما بين 1686-1733م، الذي حكم 47 سنة، وهو الذي خلف الباي شعبان الذي استشهد في حصار وهران سنة 1686م، وهو الذي أشرف على نقل عاصمة بايلك الغرب من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران بعد تحريرها، وقد بقي مصطفى بوشلاغم بايا على وهران وهو الذي قام بنقل بايلك الغرب إلى مستغانم بعدها حاول استعادة وهران، يعود له الفضل في فتح وهران وتحريرها سنة 1708م، مات في مستغانم ودفن بها، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز، **مدينة وهران...**، المرجع السابق، ص ص 95-99.

ما بين 3000 و4000	جندي من الكراغلة
30 ألف	مقاتل محلي
137	مدفع منها 78 مدفع من البرونز و7 مدافع هاون[1]

أما "أحمد توفيق المدني" فيورد عدد الجنود بعشرين ألف (20.000) من المقاتلين يدعمهم حوالي 2500 جندي نظامي، ويقر بأن المدينة كانت مجهزة بحوالي 138 مدفع منها 87 مدفع من البرونز[2]، لكن المؤرخ الفرنسي "دو غرامون" يفند هذا الطرح ويؤكد على أن القوات النظامية لم تتجاوز ألفا جندي ويشير إلى أن الباي "بوشلاغم" قد تمكن من تجهيز ما بين 2000 إلى 3000 كرغلي و4000 من الأهالي[3]، وإن كانت الإحصائيات متقاربة فإنها توضح بأن الاستعدادات الجزائرية لم تكن جيدة أو على الأقل في مستوى مواجهة التحدي الخارجي، إضافة إلى تكتم أغلب المراجع التاريخية عن عملية تحصين المدينة.

ونتيجة للسياسة المنتهجة من قبل سلطة بابلك الغرب الجزائري واستراتيجية التهاون كلها عوامل شجعت إسبانيا وكانت بمثابة فرص عززت من حظوظ إسبانيا لنجاح حملتها، والجدير بالذكر أن السلطات الجزائرية والتي كان على رأسها الداي "عبدي باشا" (1724-1732م) كانت عاجزة عن اتخاذ أي قرار بإرسال دعم عسكري لبايلك الغرب للدفاع عن مدينة وهران ومساعدة قوات "مصطفى بوشلاغم" لمواجهة الخطر الإسباني[4]، لذلك يمكننا القول أن بايلك الغرب وقائده "مصطفى بوشلاغم" دخل الصراع مع الأرمادة الإسبانية بمعزل عن أي دعم من السلطة الجزائرية.*

4-مجريات الحملة:

تحرك الأسطول الإسباني من ميناء أليكانت يوم 15 جوان 1732م تحت قيادة "دي مونتيمار" متوجها نحو وهران، وبعد عشرة أيام من عملية الإبحار تمكن من الوصول إلى

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص482.

2 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص445.

3 - *Grammont (H.D.de), op.cit, p289.*

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص401.

* - يبرر جون.ب. وولف الموقف الذي اتخذته الإيالة الجزائرية بعدم إرسال الدعم العسكري لبايلك الغرب للدفاع عن مدينة وهران ضد إسبانيا بالحالة الصحية المتردية للداي عبدي باشا، الذي كان مريضا مرض الموت ولكبر سنه الذي تجاوز 88 سنة، وبعد وفاته في شهر سبتمبر سنة 1732م وتعيين خليفته حاول الداي الجديد جمع الجيش إلا أن الوقت كان قد فات بعد سقوط وهران والمرسى الكبير في أيدي الغزاة، للمزيد ينظر: جون.ب. وولف، المرجع نفسه، ص401.

وجهته، إلى أن الظروف الطبيعية المتمثلة في هبوب رياح معاكسة أعاقت تحركاته* فبقي يناور على امتداد الساحل إلى غاية 28 جوان 1732م.[1]

اختار الإسبان ساحة عين الترك غربي وهران لإنزال قواتهم وفق استراتيجية عسكرية تمويهية لتضليل القيادة الجزائرية، وذلك حين تمكنوا من إرسال عددا من السفن إلى خليج أرزيو شرقي وهران، وقد هدفت هذه الحيلة الإسبانية إلى تفريق الجيش الجزائري، وقد نجحوا في ذلك بعد أن أرسل الجزائريون جزاء من جيشهم إلى هناك[2]، في حين لم تكن القوات الجزائرية القليلة التي أرسلها الباي إلى عين الترك قادرة على فعل أي شيء أمام عدم تكافؤ موازين القوى في العدة والعتاد بين الجانبين، وبعد أن انطلت الحيلة العسكرية على الجزائريين تمكن الإسبان من إنزال جيشهم وعتادهم الحربي دون أية مقاومة، وبينما كانت القوة الجزائرية منهمكة في الدفاع جاءها بعض المدد من وهران وبدأت في رجم القوات الإسبانية بمقذوفات المدفعية فأصابت منهم عددا كبيرا على حد تعبير "أحمد توفيق المدني".[3]

وللقضاء على مصدر المقاومة الجزائرية أرسل الإسبان فرقة للتصدي لتلك الكتائب واشتبكت معها حتى استطاعت أن تعاين مركز تجمع القوات الجزائرية المرابطة على طول الجبل المشرف على ساحة المعركة، والتي نجحت في مهاجمة ميمنة الجيش الإسباني وافتكت منه مرتفعا كانت به عين ماء يستسقى منها الجند، فحالت بينه وبين الماء وفي هذه الأثناء قامت القوات الإسبانية من الرد على الكتيبة الجزائرية بواسطة فرقة من المشاة

* - أرجعت الكتابات التاريخية الغربية مسؤولية انهزام حملة شارلكان سنة 1541م على مدينة الجزائر إلى الرياح المعاكسة التي هبت في ذلك الوقت محاولة أن تتناسى دور الجيش الجزائري، وقد فند الكتاب الجزائريون هذا الطرح، ونجاح حملة إسبانيا سنة 1732م على وهران رغم هبوب الرياح دليل آخر يفند الكتابات الغربية، ولابد لنا هنا أن نتساءل لماذا لم يستغل مصطفى بوشلاغم الظروف الطبيعية لصالحه كما استغلها حسن آغا سنة 1541م، كل هذه المعطيات تؤكد على أن الاستعدادات الجزائرية لم تكن في مستوى التحدي الخارجي.

1 - *Adrien (B), op.cit, P 23.*

2 - جمال قنان، **نصوص ووثائق...**، المرجع السابق، ص167.

3 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص478.

والتي هدفت إلى قطع طريق الرجوع على الكتيبة الجزائرية، إلا أن مساعيها باءت بالفشل حينما لجأت القوات الجزائرية إلى المرتفع الذي كان مقرا لتجمع القوات الجزائرية.[1]

5-استسلام المدينتين:

في يوم 30 جوان 1732م دارت معركة عنيفة بين الجانبين* تمكن خلالها الجيش الجزائري من الالتفاف حول ميسرة الجيش الإسباني وتكبيده خسائر فادحة، وتمكن الجيش الجزائري من قتل بعض قادة الحملة الإسبانية، إلا أن الإسبان تمكنوا من السيطرة على المدينة نظرا لعدم قدرة الباي على المقاومة بسبب الفرق الشاسع في الإمكانيات الحربية، ليقرر الباي بعدها الانسحاب من المدينة بعد أن نجح في ترحيل الممتلكات الثمينة.[2]

بدأ انسحاب الأهالي والجند النظامي من ساحة المعركة ليتواصل الزحف الإسباني على المدينة والتي سقطت نهائيا مع المرسى الكبير يوم 01 جويلية 1732م[3]، ويبرر "عبد الرحمن الجيلالي" هذا الفشل والانهزام إلى خيانة بعض الأعراب من قبيلة بني عامر[4]، والواقع أن هناك أسباب عديدة اجتمعت لتقرر مصير المدينتين ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نرجع سبب انهزام الجيش وفقدان المدينتين إلى سبب واحد متعلق بالتركيبة الإثنية للجيش الجزائري.

بعد هذا الانهزام للقوات الجزائرية وصلت الأخبار للسلطات المركزية بالجزائر العاصمة، فقرر الداي "عبدي باشا" إرسال مدد مكون من 2000 جندي في شهر سبتمبر لكن الوقت كان قد تأخر والمدينتين أعلنتا استسلامهما النهائي وانتشرت موجة من الحزن والغم في كامل تراب الإيالة، فيما التزم الداي "عبدي باشا" ببيته حزنا على هذه الكارثة التي حلت بالجزائر بتاريخ 03 سبتمبر 1732م.[5]

---

1 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص55.

* - للمزيد حول وقائع هذه الحملة ومجريات المعركة في الكتابات الأجنبية ينظر:

Charles (Tapie), ***LA conquête D'Oran par les Espagnols en 1732,*** *Imprimerie Emille Ollet Oran, 1923, p100*

2 - *Ibid.*

3 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص482.

4 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص225.

5 - *Grammont (H.D.de), op.cit, p236.*

وبهذا الاستسلام عاد الإسبان إلى وهران بعد 24 سنة من تحريرها لتعم الأفراح في إسبانيا، وتقرع طبول الفرح في كامل أوروبا ابتهاجا بهذا النصر الذي أعاد هيبة إسبانيا ومجدها، وبذلك انتقمت لهزيمتها على يد الجزائريين سنة 1708م، أما في الجزائر فقد عم الحزن على فقدان هذه المدينة التي مثلت لهم رمز فخر واعتزاز، فبخسارتها خسرت الجزائر مدينة استراتيجية مثلت محورا هاما في توتر العلاقات بين الطرفين.

أرسل الداي "عبدي باشا" مفتي الجزائر إلى إسطنبول لعرض فقدان وهران على السلطان العثماني ويطلب المساعدة من أجل استرجاعها، وقد رد السلطان العثماني في فرمانه الذي تناوله الداي "عبدي باشا" بقوله: «**...أوافق على تقديم المساعدة لما تطلبونه وقريبا سيعود مولانا "إبراهيم" إلى الجزائر بعد انتهاء عمله، وسترسل لك الأخبار مفصلة عن الأوضاع، وليتوكل الجميع على الله، ولنعتصم بحبل القوة والثبات، وأن لا تؤدي شجاعتنا إلى الرخاء والتقصير، وعلى كل حال سيكون حلفنا قوي، ولنعمل بقلب قوي ومن أجل ذلك أرسلنا هذا الأمر الشريف...**».[1]

ولا نعلم يقينا هل أن السلطان العثماني تمكن من إرسال المساعدات العسكرية أم لا، والجدير بالذكر أن الداي "عبدي باشا" تأثر لفقدان وهران وشعر بالذنب لأنه اعتبر نفسه قد قصّر في مد يد العون والمساعدة "لمصطفى بوشلاغم" في الوقت المناسب، وفقد اعتباره أمام العساكر وجرح إحساسه ولم يتحمل هذا الوضع فأغلق عليه أبواب القصر وامتنع عن محادثة أحد من الناس، ويذكر "عزيز سامح آلتر" أنه امتنع عن الأكل والشرب إلى أن مات سنة 1732م عن عمر يناهز 80 عاما.[2]

وما تجدر الإشارة إليه والتذكير به أن الداي الجديد قد بادر إلى إرسال مساعدات عسكرية لبايلك الغرب بعد أن تمكن من جمع الجيش، لكن الوقت كان قد فات بعد أن سقطت وهران والمرسى الكبير في أيدي الغزاة، وعندما وصلت المساعدة من الجزائر حاول الباي أن ينصب حصارا حول المدينة إلا أن جهوده باءت بالفشل.[3]

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص483.

2 - نفسه.

3 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص401.

6-نتائج الحملة:

أدت الحملة الإسبانية على وهران والمرسى الكبير سنة 1732م إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، ويعزى هذا التوتر إلى الاتهامات التي وجهتها الجزائر إلى فرنسا بمساعدة الجيش الإسباني المحاصر لوهران، وتأكدت هذه الاتهامات من خلال اعتراف بعض الأسرى الفرنسيين الذين وقعوا بيد الجزائريين أثناء حصار وهران، زيادة على ذلك فقد تم ضبط بعض السفن الفرنسية والتي كانت تنقل المساعدات للجيش الإسباني.[1]

إن دور فرنسا في تقديم يد العون لإسبانيا في هذه الحملة كان واضحا من خلال مشاركة بعض الضباط الفرنسيين وبعض السفن الحربية، ولقد أورد الأستاذ "جمال قنان" وثيقة مترجمة وهي عبارة عن رسالة من الداي "إبراهيم بن محمد باشا" داي الجزائر إلى الكونت "دي موربيا" كاتب الدولة للبحرية الفرنسية بتاريخ 02 فيفري 1734م مضمونها لوم وعتاب مدعم بالأدلة ومما جاء في رسالة الداي ما يلي: «...**إنه واضح مثل النهار أن الانتصار الذي حققه الإسبان في وهران التي فاجؤوها، لم يحققوه سوى بفضلكم عن طريق القوات والذخائر التي زودتموهم بها، إن صداقة معلنة مقرونة بعداء مضمر لا يبشر بخير... فعندما فاجأ الإسبان وهران كنتم قد ساعدتموهم بأربعة أو خمسة آلاف رجل مسلح تسليحا جيدا، لقد أخذنا عددا من الأسرى في وهران وثبت أنهم فرنسيون، وإذا أنكرتم هذا فإنا نرد عليكم بكونه من المستحيل وجود عدد كبير من الجنود مسلحين تسليحا جيدا في خدمة دولة أجنبية بدون موافقة أميرهم أو على الأقل وزيرهم...**».[2]

كما أن قيام أحد الأهالي بقتل مستشار القنصلية الفرنسية في وهران وذهاب أغلب الأجانب للإقامة في منزل القنصل الإنجليزي كلها ثوابت تدين دور فرنسا في الحملة الإسبانية[3]، ويؤكد "عزيز سامح آلتر" أن الداي "إبراهيم باشا" كان على علم واضح بأساليب المكر والاحتيال لدى الفرنسيين، فتظاهر بالميل للإنجليز وأخذ يمنح القنصل الإنجليزي

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 484.

2 - جمال قنان: **نصوص ووثائق...**، المرجع السابق، ص170.

3 - ج. أوهابنسترايت، المصدر السابق، ص104.

امتيازات تزيد في مقامه على الفرنسيين بهدف التأثير على الفرنسيين الذين كانوا يدركون مساعي الإنجليز الرامية لأخذ مكانتهم والحصول على الامتيازات التي كانت تستأثر بها فرنسا بالجزائر.[1]

وبذلك أثرت هذه الحملة على العلاقات الدولية في البحر الأبيض المتوسط وحددت إلى حد بعيد مصير العلاقات الجزائرية الفرنسية من جهة والعلاقات الجزائرية الإنجليزية من جهة أخرى، والواقع أن حكومة الجزائر لم توفق في استغلال التنافس الفرنسي الإنجليزي لصالحها، لأن الإنجليز كانوا على استعداد تام لإقامة تحالف عسكري بينهم وبين الجزائر من أجل تحرير وهران ونيل الإنجليز مقابل ذلك امتيازات تجارية في المرسى الكبير إلا أن الجزائر كانت رافضة للتدخل الأجنبي من أجل تحرير وهران[2]، هذا فيما يخص صدى الحملة الإسبانية ومدى تأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية.

أما النتائج الآنية للحملة فيمكن إيجازها فيما يلي:

- تكبد إسبانيا خسائر مادية وبشرية هائلة منها حوالي 1500 قتيل و2200 أسير.[3]
- فقدان الجزائر لثغري وهران والمرسى الكبير من جديد وإعادة الاحتلال الإسباني إليهما متخذا منهما قاعدة عسكرية يشن منها غاراته الحربية على المدن الساحلية الجزائرية والتونسية، مما أجبر الكثير من سكان تلك السواحل إلى هجرها، والتخلي عنها بسبب الغارات المتكررة، كما أن الإسبان ازدادوا قوة في التصدي لهجمات الجزائريين وذلك بسبب الخطأ الفادح الذي ارتكبته القيادة الجزائرية عندما قررت الانسحاب من المدينتين، وتركت بهما المدافع والحصون والاستحكامات سالمة يستفيد منها الإسبان بدل تحطيمها.
- نقل عاصمة بايلك الغرب الجزائري إلى مدينة مستغانم المجاورة لتكون قاعدة لتنظيم المقاومة وشن الحملات العسكرية على الإسبان والتضييق عليهم.

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 484.

2 - نفسه، ص485.

3 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص229.

- ترك المجال مفتوحا لعودة بعض القبائل الموالية للإسبان إلى وهران وضواحيها للإقامة بها وإقامة علاقات وطيدة مع الإسبان، وعلى رأس هاته القبائل قبيلة "بني عامر" وبعض القبائل الأخرى، وهذا ما أكده "عزيز سامح آلتر" بقوله: «**...ما إن استقر الإسبان حتى عادت بعض القبائل الصديقة للإسبان منذ القديم لإقامة علاقات معهم وعلى رأسهم قبيلة "بني عامر" وبعض القبائل الأخرى...**».[1]
- عمت الأفراح البلاد الأوروبية عامة بعودة وهران والمرسى الكبير إلى دائرة المسيحية مرة ثانية واستقبل الكونت "دي مونتيمار" في إسبانيا استقبال الأبطال وعرفانا بفضله ضربت باسمه ميدالية من البرونز سنة 1735م.[2]
- كان الجزائريون وهم يغادرون وهران مقتنعين بأن هذا الانسحاب هو تكتيك حربي أملته ظروف المعركة التي لم تكن متكافئة ولذلك رابطوا في الجبال المهيمنة على وهران مضييقين عليها الحصار، ولم يعد بمقدور العدو التحرك بعيدا عنها لذلك جاءت الأوامر الملكية من مدريد إلى حاكم وهران الجديد "فيلا درياس" بالبقاء داخل المدينتين فقط، وعدم المغامرة بالحامية إلى خارج حدودها وذلك ردا على رغبة "فيلا درياس" في الزحف باتجاه مستغانم وأحوازها.[3]
- استمرت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين لمدة سنة تقريبا، كان من أبرزها معركة الرابع من أكتوبر 1732م، حينما تمكن المجاهدون الجزائريون من عزل حصن سانتا كروز، ولم يتمكن الطرف الإسباني من تموينه إلا بعد معركة ضارية تكبدوا فيها خسائر كبيرة، وبعد شهر فقط عاود الكرّة المجاهدون الجزائريون ووصلوا إلى أبوابها يتقدمهم الباي "مصطفى بوشلاغم" والتحم مع العدو في معركة عنيفة استشهد فيها ابن الباي، وفي الثامن عشر من شهر نوفمبر اندلعت نيران معركة جديدة انتقم فيها

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص482.

2 - *Adrien (B), op.cit, P 27.*

3 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص482.

الباي لاستشهاد ابنه حينما تمكن من قتل الماركيز "سانتا كروز" وعدد كبير من الحامية الإسبانية.[1]

والجدير بالذكر أن الجزائريين لم يتوقفوا عن شن العمليات الجهادية ضد إسبانيا بغية تحرير وهران والمرسى الكبير، وظل تحريرهم هدفا ذا أولوية في استراتيجية الحكومة الجزائرية وقادتها، مما سيجبر إسبانيا إلى انتهاج سياسة عسكرية لمحاولة فك الحصار على المدينتين وتجنب حرب الكر والفر التي أرهقتها من خلال تنظيمها لحملات عسكرية تستهدف الجزائر العاصمة من أجل تخفيف حدة الصراع على وهران ومحاولة لتفريق الجيش الجزائري إلى فريقين أو على الأقل تضمن عدم إرسال مساعدات عسكرية إلى بايلك الغرب لذلك جاءت حملة "أورللي" "O'relly" لإنجاح هذه الاستراتيجية، ولكن قبل التطرق إلى حملة "أورللي" وحيثياتها لابد من احترام التسلسل الزمني ونعرج على حملة الدانمارك على مدينة الجزائر سنة 1770م، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

1 - بوحفص تجاجنة، المرجع السابق، ص58.

الفصل الرابع

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1770-1784م

أولا: حملة الدانمارك سنة 1770م على مدينة الجزائر

1-أسباب الحملة

2-مجريات الحملة

3-نتائج الحملة

ثانيا: الحملات الإسبانية على مدينة الجزائر

1-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م

أ-الوضع السياسي في إسبانيا والجزائر قبيل الحملة

ب-أسباب الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م

ج-استعدادات الطرفين

-الاستعدادات الإسبانية

-الاستعدادات الجزائرية

د-مجريات الحملة

هـ-نتائج الحملة

2-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1783م

أ-أسباب الحملة

ب-استعدادات الطرفين للمعركة

-الاستعدادات الإسبانية

-الاستعدادات الجزائرية

ج-مجريات المعركة

د-نتائج الحملة

3-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1784م

أ-أسباب الحملة

ب-استعدادات الطرفين

-الاستعدادات الإسبانية

-الاستعدادات الجزائرية

ج-مجريات المعركة

د-نتائج الحملة

أولا: حملة الدانمارك سنة 1770م على مدينة الجزائر

1-أسباب الحملة:

يؤكد "يحي بوعزيز" على أن الداي "محمد عثمان باشا" قد عمد إلى زيادة في الإتاوات السنوية التي تدفعها كل من هولندا والبندقية والسويد والدانمارك، فقبلت تلك الدول هذه الزيادة ما عدا الدانمارك التي رفضت ذلك[1]، ويؤكد هذا الطرح "أحمد الشريف الزهار" بقوله: «**...لما تولى "محمد باشا" نقض المهادنة وجعل العداوة مع الدانمارك...**»[2]، ونلمس من قول المؤرخين تأكيدا على أن الداي "محمد عثمان باشا" هو الذي يتحمل المسؤولية أمام توتر العلاقات السياسية بين الجزائر والدانمارك.

والجدير بالذكر أن "عبد الرحمن الجيلالي" يعطي أسبابا أخرى لتوتر العلاقات رغم أنه يتفق مع كل من رواية "يحي بوعزيز" و "أحمد الشريف الزهار"، إلا أنه يؤكد بأن الصراع الجزائري الدانماركي له خلفيات سابقة، إذ أن الدانمارك قد جهزت حملة بحرية وقذفت مدينة الجزائر بمدفعيتها ثم انتهى هذا الحدث والصراع بالصلح بين الدولتين في أوت 1768م، إلا أن الدانمارك قد غدرت بهذا الصلح بعد أن قامت بحماية بواخر وسفن إمارة الهامبورغ الألمانية تحت علمها، مما تسبب هذا العمل في غضب الرأي العام الجزائري وأصبحت اتفاقية الصلح لاغية مما أدى بالجزائر إلى إعلان الحرب على دولة الدانمارك.[3]

دخلت الدولتان في صراع مما أدى بسفير الدانمارك في إسطنبول يوجه طلب للسلطان بضرورة التدخل لدى الجزائر لإعادة العلاقات مع الدانمارك وتحسينها، ولهذا الغرض أرسل السلطان العثماني رسالة إلى داي الجزائر يحدثه فيها بإقامة الصلح مع الدانمارك[4]، ورغم تدخل الباب العالي من أجل تحسين العلاقات بين الجزائر والدانمارك إلا أن المساعي باءت بالفشل وذلك لقيام هذه الأخيرة بتجهيز حملتها البحرية والتي استهدفت مدينة الجزائر سنة 1770م.

---

1 - يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص71.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص25.

3 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص241.

4 - مجموعة 3190، ملف 01، وثيقة رقم 16، تاريخ 1183هـ

2-مجريات الحملة:

في سنة 1770م حشد الأمير "قايس" "Kaas" أسطوله أمام الجزائر، وكان الأسطول يتكون من أربعة سفن حربية تحمل الواحدة منها سبعين مدفعا، إضافة إلى غاليوطة تفجير وفرقاطتين وأربع ناقلات، ومع هذا الحشد الحربي أراد قائد الحملة أن ينتهج استراتيجية المكر والحيلة من خلال رفعه للعلم الأبيض الرامز للسلام[1]، إلا أن صاحب مخطوط الزهرة النيرة لم يتطرق إلى هذه الاستراتيجية المبنية على المكر وجاءت روايته في شأن حملة الدانمارك كالتالي: «**...وسنة أربع وثمانين ومائة وألف، يوم الأحد جاء صاحب الناظور من بوزريعة بانه رأى إحدى عشر جفنا سنجاق دانمارك، ومع كون الريح مخالفا بقوا...ولم يصل إلى الجزائر إلا يوم الثلاثاء بعد الزوال... فعند ذلك أرسوا تجاه برج السردينة...**»[2] ويؤيد هذا الطرح "أحمد الشريف الزهار" في مذكراته إذ لا يذكر ما ذهب إليه "عزيز سامح آلتر" ولم يتطرق إلى مسألة رفع العلم الأبيض.[3]

أصدر الداي أوامره إلى رئيس الميناء بالاستعداد اللازم، كما أرسل القنصل الفرنسي للأميرال الدانماركي وحمله رسالة هذا نصها: «**...إن جئت بوصفك عدوا فنحن مستعدون وتستطيع أن تشرع بالقصف، وإن كنت تريد عقد معاهدة فوجود غليوطات التفجير لا لزوم لها...**»[4]، وكان جواب أحد الضباط الدانماركيين وتبريراته بشأن الحملة تدور حول إمكانية استرجاع الأموال التي أخذها الرياس من السفن الدانماركية.[5]

بعد فشل لغة الحوار بين الطرفين شرع الأسطول الدانماركي في قذف المدينة بالقنابل لمدة 11 يوما ما بين 11 و21 جوان 1770م، إلا أنه لم يتمكن من النيل منها، وفقد الكثير من رجاله ومراكبه واضطر للابتعاد عن الميناء، وطلب التفاوض لإبرام الصلح فرفض الداي وأمر أسطوله وبحارته بملاحقة المراكب الدانماركية أينما وجدت، وذلك لمدة عام

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص525.

2 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص23.

3 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص25.

4 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص525.

5 - نفسه.

كامل إلى أن رضخت الدانمارك لشروطه[1]، ويؤكد "جون وولف" فشل الحملة الدانماركية عندما وصف الأسطول الدانماركي بالصغر وأقر أن الأسطول لم يتمكن من الاقتراب بما فيه الكفاية من الميناء لكي تصيب قنابل مدافعه المدينة، فما بالك في جعلها تتسبب في أضرار بليغة، والواقع حسب رأيه أن البواخر الدانماركية الحربية كانت غير قادرة على أن تحاصر أي واحدة من السفن الجزائرية المسماة بالشبيكات ذات السرعة والخفة الفائقة ليكتفي في الأخير بالتعليق على أن الحملة الدانماركية كانت بمثابة نكبة لأوروبا عامة والدانمارك خاصة.[2]

بعد قتال عنيف بين الطرفين دام أيام عديدة، وبعدما أن ساءت أحوال الطقس أرسل الأميرال الدانماركي مندوبا للتفاوض، إلا أن مبعوثه لم يحقق أي فائدة لأن الجزائريين لم يتنازلوا عن شروطهم فاضطر للانسحاب والمغادرة، ويؤكد "عزيز سامح آلتر" أن فشل الدانماركيين في تحقيق أهدافهم وإرغامهم على الانسحاب أعطى للجزائريين دفعا كبيرا إلى حد الغرور والتمرد والتباهي بالانتصار.[3]

3-نتائج الحملة:

أجمعت جل الكتابات التاريخية على فشل الحملة الدانماركية التي استهدفت مدينة الجزائر، وفشلت فشلا ذريعا في التأثير على النسيج العمراني للمدينة وذلك لعدم تمكن الأسطول الاقتراب من الميناء، ويعلق "ابن رقية التلمساني" على ذلك بقوله: «**...فعند ذلك بدأ الذي من جهة الغرب بالرمي فرمى بومبا واحدا ونحن ننظر إلى أي محل يسقط فسقط على بعد من البر قدر رمي مدفع ثم بدأ الذي من جهة الشرق، ثم بدأ البومباجية بالرمي وكان لنا اتجاههم مهرازان مهيآن فحين رأى اللعين رمي البومباجية لم يقدر على تقريب الحويلار لجهتنا ولو بقدر شبر خوفا من البومبا متاعنا...وبعد ذلك مكث اللعين من غير حركة إلى يوم الخميس...**».[4]

1 - يحي بوعزيز، **الموجز...**، المرجع السابق، ص71.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص417.

3 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص552.

4 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص24.

ويؤيده في هذا الرأي التاريخي نقيب أشراف الجزائر "أحمد الشريف الزهار" بقوله: **«...وبعد ثلاثة أيام بدأوا يرمون البومبا على البلاد ولم يصل منها إلا الشيء القليل واستمرا على ذلك نحو الأحد عشر يوما، ولما رأوا أنهم لا يحصلون على طائل ذهبوا في سخط الله...»**[1]، أما فيما بخص الخسائر البشرية فلم تتطرق جل الكتابات التاريخية إلى ذكر أرقام بشأنها واكتفت بالتعليق على هزيمة الطرف الدانماركي.

في سنة 1772م أرسل الدانماركيون الأميرال "هوسلند" "Hosland" إلى الجزائر فعامله الجزائريون معاملة قاسية جدا، ولم يكتفوا بالامتناع عن دفع الأموال التي سلبوها من السفن الدانماركية بل طلبوا منه دفع وتسديد مبلغ النفقات والخسائر الحربية والتي قدرت بحوالي اثنتين وستين مليون فرنك مع التنازل لحكومة الجزائر على أربعين مدفعا من الحديد وأربعة أخرى من البرونز وخمسمائة قنطار من البارود وخمسين شراعا كبيرا وما يتبعها ويلزمها من الحبال والخشب لصناعة المراكب، وتسديد ما تخلف في ذمة الدانمارك خلال سنوات الحرب، وفرض عليهم الداي جزية سنوية تؤديها حكومة الدانمارك إلى الجزائر مصحوبة بما يتبعها عادة من الهدايا والتحف الممنوحة لأرباب السلطة، وبهذه الطريقة تم عقد الاتفاقية بين الطرفين، ودوت المدافع إعلانا بانتهاء المفاوضات وانعقاد الصلح.[2]

وتنفيذا لبنود معاهدة الصلح بين الجزائر والدانمارك قد وردت سفينة دانماركية محملة بمعدات حربية إلى الجزائر بتاريخ 1210هـ/1795م[3]، كما تفيدنا بعض الوثائق الأرشيفية بقائمة المعدات الحربية التي قدمتها الدانمارك إلى الجزائر بتاريخ 22 رجب 1217هـ[4]، وبقيت الدانمارك محافظة على هذا التقليد الدبلوماسي وملتزمة ببنود معاهدة الصلح، إذ وجدت وثيقة أرشيفية أخرى بدون تاريخ تؤكد التزام الدانمارك بدفع مستحقاتها

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص25.

2 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص242.

3 - مجموعة 3190، الملف الأول، رقم 451، تاريخ 1210هـ

4 - مجموعة 3190، الملف الأول، رقم 453، تاريخ 1217هـ

اللازمة إلى الجزائر، ونعتقد أن هذه الوثيقة تعود إلى السنوات الأولى من إمضاء معاهدة الصلح[1]، وبقاء سياسة الصلح والتفاهم مستمرة بين البلدين.

ثانيا: الحملات الإسبانية على مدينة الجزائر

إن عوامل وأسباب حملة الدانمارك تختلف عن عوامل الحملة الإسبانية، فإذا كانت الأولى لها دوافع اقتصادية بحتة فإن الأخيرة لها بعد استراتيجي يدخل ضمن الإطار العام للعلاقات الجزائرية الإسبانية، والتي اتسمت بطابع العداء نظرا لمعطيات دينية حضارية وخضوع الدولتين لظاهرة الاستعمار وحركة التحرر، إن بقاء إسبانيا في وهران والمرسى الكبير أدى بالجزائريين إلى شن العديد من عمليات المناوشة الحربية، مما جعل إسبانيا تفكر في استراتيجية عسكرية من أجل الحفاظ على ميراثها العسكري الذي حققته في مطلع القرن السادس عشر الميلادي.

لذلك ارتأت توجيه حملة عسكرية لإخضاع مدينة الجزائر وعاصمة السلطة المركزية من أجل قطع الطريق أمام المساعدات العسكرية التي ترسلها الجزائر إلى بايلك الغرب بغية تحرير وهران والمرسى الكبير، لذلك هدفت إسبانيا من خلال حملتها على مدينة الجزائر سنة 1775م تحقيق هدفين بحجر واحد.

1-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م:

تعرضت الجزائر في العهد الأخير من الحكم العثماني وبالضبط فيما بين 1775-1784م إلى سلسلة من الحملات البحرية الاستعمارية، والتي شنتها إسبانيا كمحاولة منها لتجريد الجزائر من الدور الذي تقوم به في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط كقاعدة أمامية للصراع الإسباني العثماني في هذا المجال الحيوي، ويمكن أن نفسر سلسلة الحملات المتوالية والمتقاربة زمنيا بالعداء المستمر بين الجزائر وإسبانيا، والذي طبع السياسة الخارجية لكلا البلدين، كما لا يمكننا إغفال دور العوامل الاستراتيجية والدينية

1- مجموعة 3190، الملف الأول، رقم 453.

والاقتصادية لهذا الصراع، وعليه فإن هذا العداء المستمر قد تجسد فعليا في الحملات الثلاث التي قادها كل من أورللي* وأنطونيو بارثللو *Ontonio De Barecelo*.

تعتبر حملة أورللي على الجزائر سنة 1775م تحالفا أوروبيا له صبغة دينية خاصة بعد أن أيدت الكنيسة هذه الحملة ودعت لها مستغلة نفوذها الديني والروحي، مما جعل الدول الأوروبية تسارع لمد يد العون وتقديم المساعدة العسكرية اللازمة لإسبانيا، وعلى رأس تلك الدول نجد الإمارات الإيطالية مثل جنوة، ونابولي، ومالطا وليفورنة، وذلك من أجل حماية السواحل الإسبانية من الهجومات الجزائرية، وكان من ضمن أهداف هذه الحملة المعلنة إطلاق سراح الأسرى النصارى.[1]

تعد هذه الحملة الأولى للإسبان على مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي والثانية على الإيالة بعد الحملة التي استهدفت مدينتي وهران والمرسى الكبير في سنة 1732م واستردادهما، كما أنها تأتي بعد خمس سنوات بعد فشل الحملة الدانماركية على مدينة الجزائر، ونظرا لطبيعة هذه الحملة ومجرياتها وثقل نتائجها فقد شبهها أحد المهتمين بالتاريخ الجزائري بحملة "شارلكان" "*Charlesquint*"** سنة 1541م على مدينة الجزائر والتي انهزم فيها شر هزيمة مما أثر على مستقبله السياسي حين تخلى عن الحكم واعتزل السياسة وانتهت حياته في "دير يوست" "*Dir Yuste*".[2]

ولأهمية هذه الحملة فإنها سجلت وقائعها وأحداثها واهتم بها الكثير من المؤرخين والكتاب ووجدت حولها التقارير والرسائل والمقالات، وتعد المجلة الإفريقية من بين المؤلفات الرائدة التي اهتمت بها اهتماما كبيرا، حيث أفرزت لها مساحات واسعة في الكثير من

* - قائد الحملة الإسبانية التي استهدفت مدينة الجزائر سنة 1775م وهو من أصل إيرلندي ولد سنة 1735م من أبوين كاثوليكيين، شارك إلى جانب الجيش الإسباني في عدة معارك في كل من إيطاليا والنمسا، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر:

*Major (Dalrvmple), Expédition D'Oreilly 1775, in **R.AF**, 1886, pp 31-32.*

1 - ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص155.

** - للمزيد حول شخصية شارلكان وحملته على الجزائر سنة 1541م، ينظر: صالح حيمر: **التحالف الأوروبي ضد الجزائر سنة 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007م.

2 - شكيب بن حفري: العلاقات الإسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوط عثماني، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002م، ص126.

أعدادها سواء من المصادر الإسلامية أو المصادر الغربية[1]، وللحديث عن هذه الحملة ومجرياتها والتي شكلت تهديدا حرجا بالنسبة للإيالة الجزائرية لابد أن نتطرق إلى الظروف العامة لكلا من إسبانيا والجزائر، والتعرف أكثر على التطورات الحاصلة في البلدين خاصة وأن القرن الثامن عشر الميلادي قد أنتج شخصيتين سياسيتين لهما نفس التصميم والإرادة في بعث الحركة العسكرية والسياسية، رغبة في بناء المجد سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي.

فكل من "كارلوس الثالث"* و"محمد بن عثمان باشا" كانت لهما نفس الأهداف مما عجل بالتصادم العسكري المسلح ومثلا بحق أبرز شخصيات القرن الثامن عشر الميلادي.

أ-الوضع السياسي في إسبانيا والجزائر قبيل الحملة:

تميز القرن الثامن عشر الميلادي بتصاعد وتيرة التوتر بين الجزائر وإسبانيا، وهذا التطور له ما يبرره من الناحية السياسية والعسكرية لكلا الطرفين، وتجلت هذه التطورات في العلاقات الجزائرية الإسبانية بوضوح في الصدام المسلح، حيث تعرضت مدينة الجزائر إلى تهديد عسكري كاد أن يعجل بزوالها لو نجحت إسبانيا في تحقيق أهدافها من خلال هذا التهديد، والواقع أن هذه الحملات جاءت لتحدد مصير الإسبان في وهران والمرسى الكبير بعد أن نجحوا في احتلالها للمرة الثانية سنة 1732م.

ولعل أبرز عوامل توتر العلاقات بين البلدين بهذه الحدة كان وراءه وصول شخصيتين قويتين إلى سدة الحكم في بلديهما، وكان لكل منهما مشروعه السياسي والعسكري، فالملك الإسباني "كارلوس الثالث" (1759-1788م) الذي نال فيما بعد لقب الطاغية المستنير حسب رواية المؤرخ "جون وولف"[2] نتيجة نجاحه في مشروعه الإصلاحي

---

1 - من بين المصادر الغربية في المجلة الإفريقية حول حملة أورللي على مدينة الجزائر ما يلي:

*Devoulx (A), Expédition D'Oreilly D'après du document Turc, in **R.AF**, 1858, N°03, pp436-441.*

*Bresnier (L-J), Récrit indigène de L'Exp éditons D'Oreilly, in **R.AF**, 1864, N° 46, Année8, pp334-346.*

كما أشار المؤرخ شارل فيرو لأغلب ما كتب في المجلة الإفريقية حول حملة أورللي سنة 1775م على مدينة الجزائر، للمزيد ينظر:

*Charles (Férud), Trois Attaques des Espagnoles Contre Alger au 18 Siècle, in **R.AF**, Année 1876, p300.*

* - هو ابن فليب الخامس من زوجته الثانية ولد في مدريد سنة 1716م ملك نابولي وصقلية ما بين (1734-1759م)، ثم أصبح ملكا على إسبانيا من (1759-1788م).

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص403.

الذي مس جميع القطاعات المالية والعسكرية والصناعية والبحرية، أما على المستوى الخارجي فقد حاول أن يجعل من إسبانيا دولة قوية مثلما كان عليه الحال في بداية القرن السادس عشر الميلادي، والتفرغ لمواجهة الدول الأوروبية خاصة فرنسا وإنجلترا اللتان كانتا تهددان إسبانيا دائما.

وما أن تمكن "كارلوس الثالث" من تأمين الجهة الداخلية بعد نجاح برنامجه السياسي والاقتصادي وانتهاء الحروب داخل أوروبا حتى بدأ يوجه أنظاره نحو الجزائر، التي كانت تمثل بالنسبة له العدو الأول الذي يجب القضاء عليه، ومع حلول سنة 1774م كان مستعدا للهجوم على مدينة الجزائر.

وفيما يخص الجزائر، فقد عرفت في هذه الفترة قيادة جديرة بتولي شؤون الحكم في الإيالة تمثلت في شخص الداي "محمد بن عثمان باشا" الذي خلف الداي "علي" الملقب بـ "بوصبع" سنة 1766م، وقد كان حاملا معه مشروعا حضاريا متكاملا أساسه إعادة هيبة الدولة الجزائرية على المستوى المحلي والدولي، والواضح أنه كان ملما وعلى اطلاع واسع على الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية للبلاد، مما جعل بعض معاصريه يصفه في كتاباته بأنه عارفا بقوانين الملك.[1]

يتفق جل المؤرخين على أن سياسة الداي "محمد عثمان باشا" كانت فريدة ومغايرة للسياسات السابقة التي انتهجها الدايات من قبل خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وما يميز سياسته أنها كانت تحمل بين طياتها مشروعا حضاريا يستمد مرجعياته السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من واقع الإيالة الجزائرية وظروفها، ويواكب التطورات الدولية والعالمية في شتى الميادين، وما يعطي لهذه السياسة نجاعتها أنها نجحت إلى حد بعيد في القضاء على التمردات العسكرية والقبلية التي كانت سائدة، ودخول الجزائر سدة الاستقرار السياسي في أعلى هرم السلطة بعد نجاحه في فرض النظام الداخلي وتكبيل فرقة الإنكشارية.[2]

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص23.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص523.

ارتكزت سياسته على اختيار الحكام والرجال الأكفاء سياسيا وعسكريا وإداريا وتقلديهم المناصب العليا سواء على مستوى ديوانه أو على مستوى البايلكات والمقاطعات وذلك لإيمانه العميق على أن مشروع تأسيس الدولة القوية يتطلب قيادات مقتدرة وشجاعة، أما على المستوى الخارجي فقد انتهج سياسة مخالفة لسابقيه، فقد تمكن من رفع قيمة الإتاوات على السفن الأوروبية خاصة السفن التابعة للبندقية وهولندا والسويد هذا من جهة، ومحاولة الحفاظ على طبيعة العلاقات مع كل من فرنسا وإنجلترا ولم يمس الداي بجوهر هذه العلاقات وترك الأمور كما ورثها عن سابقيه.[1]

ونعتقد أن هذا الإجراء له ما يبرره في سياسة الداي، إذ أنه من الحكمة تحييد كل من فرنسا وإنجلترا في صراعه مع إسبانيا خاصة وأنه كان يهدف لتحرير غرب البلاد، وبهذه الاستراتيجية الداخلية والخارجية تمكن الداي "محمد عثمان باشا" من مواجهة التحديات الخارجية والتصدي للحملات الإسبانية التي استهدفت مدينة الجزائر في عهد الملك "كارلوس الثالث" بدءا بحملة الكونت "أورللي" سنة 1775م.

ب-أسباب الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م:

اجتمعت عوامل عديدة وأسباب جوهرية دفعت بإسبانيا إلى انتهاج الخيار العسكري كأسلوب لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية في الجزائر، لذلك شنت حملتها والتي رجت من ورائها تدمير القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وإخضاع واحتلال عاصمتها السياسية وتأتي في طليعة هذه الأسباب ما يلي:

-استمرار الهجومات الجزائرية على قاعدة وهران والمرسى الكبير: تؤكد الدراسات التاريخية على أن القوات الجزائرية قد انتهجت الأسلوب العسكري المباغت والذي يقوم على شن هجومات خاطفة ضد القوات الإسبانية في وهران أو ما يعرف بأسلوب الكر والفر لمحاولة استرجاع القاعدتين بعد الانسحاب، والذي اعتبره الكثيرون أنه انسحاب تكتيكي فرضته موازين القوى والظروف الإقليمية والدولية، وقد كلل هذا الأسلوب بنتائج إيجابية حيث تمكنت القوات الجزائرية من إنهاك القدرات الإسبانية أين كبدتهم خسائر مادية

1 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص236.

وبشرية معتبرة، وهذا ما أشار إليه "عزيز سامح آلتر" بقوله: «**...أما بالنسبة لوضع الإسبان في وهران، فقد تشكلت لديه قناعة بأنهم لا يستطيعون العيش فيها بهناء، على الرغم من زيادة المصاريف الباهظة التي أرهقت كاهل الحكومة الإسبانية**».[1]

وتفيد بعض الدراسات أن العمليات الهجومية التي كانت تشنها القوات الجزائرية لم تبق حكرا على الرقعة الجغرافية لوهران والمرسى الكبير، وإنما امتدت إلى البلاد والسواحل الإسبانية نفسها، ففي خلافة الداي "محمد عثمان باشا" (1766-1791م) كانت المراكب الجزائرية تغزوا السواحل الإسبانية، فترجع بالغنائم والأسرى من النساء والصبيان فكثر عددهم في الجزائر وهذا ما عبر عنه نقيب أشراف الجزائر "أحمد الشريف الزهار" بقوله: «**...حتى اجتمع من الأسارى إصبانيول في الجزائر ما يزيد على العشرة آلاف خلاف الأسرى من بقية الأجناس...**»[2]، وإن دل هذا القول على تزايد عدد الأسرى في الجزائر خلال عهد الداي "محمد عثمان باشا" فإنه يدل من جهة أخرى على تزايد منحى الهجمات الجزائرية على السواحل الإسبانية.

ساهمت العمليات الجهادية الجزائرية التي كانت تستهدف الحامية الإسبانية بوهران والمرسى الكبير على خلق بلبلة في الصف الإسباني وانقسام الرأي العام لديه إلى فريقين فيما يتعلق بتحديد مصير الإسبان في وهران، حيث كان يرى الفريق الأول ضرورة الانسحاب من المدينتين نظرا للمشاكل التي كانت تتخبط فيها إسبانيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية بصفة خاصة، حيث كانت المدينتين تشكلان عبئا ثقيلا على إسبانيا، في حين كان يرى الفريق الثاني ضرورة البقاء والحفاظ على الممتلكات الإسبانية في وهران والمرسى الكبير.[3]

ولحسم الخلاف بين الفريقين قرر الملك الإسباني تكليف حاكم وهران الدوق "جوزيف دي أرميورو" بإعداد تقرير مفصل عن وهران والمرسى الكبير ومحاولة معرفة طبيعة العلاقات التي تربط الإسبان بالقبائل المجاورة، وقد تم ذلك من طرف حاكم وهران

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص529.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص26.

3 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص69.

وأنجز التقرير سنة 1741م*، وبعد صدور هذا التقرير أصبحت السلطات الإسبانية مرغمة على اختيار أحد الحلول إما الانسحاب وتجنب المزيد من الخسائر أو مواصلة المغامرة وتحمل النتائج المترتبة عن ذلك، ولا يتأنى لهم ذلك إلا بإعادة احتلال كامل السواحل الجزائرية، وقد كان رأي الملك والسلطة الحاكمة في إسبانيا مساندا للفريق الثاني حينما قررت إسبانيا توجيه حملة عسكرية تستهدف مدينة الجزائر في سنة 1775م.

-انتهاء الحروب في أوروبا: دخلت إسبانيا في الفترة الممتدة من سنة 1732-1775م في سلسلة من الحروب الطويلة التي عاشتها أوروبا، فقد كانت طرفا فعالا في حرب الوراثة البولونية والتي استغرقت خمسة سنوات (1733-1738م) وكانت ضمن التحالف الدولي المشكل من فرنسا، بفاريا، سردينيا في مواجهة التكتل النمساوي الروسي الجرماني، وفي سنة 1738م نظمت الدول المتصارعة مؤتمرا دوليا تم فيه الإمضاء على معاهدة فينا، تم على إثرها وضع حد لحرب الوراثة البولونية، وبعد مدة قصيرة وجدت إسبانيا نفسها من جديد إلى جانب حليفتها فرنسا في حرب جديدة ضد مملكة النمسا، وعرفت هذه الحرب بحرب الوراثة النمساوية التي امتدت على مدار الأربعينيات من القرن الثامن عشر الميلادي ومن أبرز الحروب والمعارك التي خاضتها إسبانيا في هذه الفترة حرب السبع سنوات** التي جرت وقائعها في الفترة الممتدة من 1756-1763م.

والتي كان سببها الرئيسي المنافسة الاستعمارية بين دول التحالف إسبانيا، فرنسا والنمسا ضد إنجلترا وبروسيا، والتي كللت في الأخير بنجاح إنجلترا في تحقيق مكاسب هائلة في العالم الجديد على حساب فرنسا وإسبانيا، وبعودة السلام الأوروبي بدأت إسبانيا تفكر في كيفية استعادة هيبتها العسكرية وتعويض الخسائر التي خلفتها في التطاحن الأوروبي، فوقع اختيارها على شن حملة عسكرية تستهدف مدينة الجزائر من أجل تقوية نفوذها والحفاظ على موقعها في وهران والمرسى الكبير.

* - للمزيد حول هذا التقرير ينظر: مجهول: **وهران والغرب الجزائري في القرن الثامن عشر الميلادي حسب تقرير أرميورو**، تقديم وترجمة: محمد القورصو وميكال دي إبيلزا، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1978.

** - للمزيد حول التوتر والحروب في الساحة الأوروبية في العصر الحديث ينظر: عمر عبد العزيز: **دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992م، ص ص 278-286.

-محاولة السيطرة على مدينة الجزائر: تعد مدينة الجزائر واحدة من المدن المحورية في المتوسط التي كان لها شأن كبير في تسطير أسس العلاقات الدولية في المنطقة، ولم يتأت هذا الأمر لهذه المدينة من فراغ، وإنما كان ذلك بسبب الارتباط الاسمي للجزائر مع واحدة من الدول ذات الشأن في تلك الفترة، ويتعلق الأمر بالدولة العثمانية، إذ أصبحت الجزائر منذ سنة 1519م تابعة اسميا للدولة العثمانية، وامتلكت الجزائر بعد هذا التاريخ أسطولا بحريا قويا* ساعدها في فرض نفسها كقوة إقليمية تدفع لها الضرائب السنوية مقابل سماحها للسفن الأوروبية بالمرور في المتوسط وتوفير الحماية لها ممن قد يعترض سبيلها.

إلا أن معظم الدول الأوروبية لم تكن لترضى عن هذا الأمر وكانت تدفع ما عليها من إتاوات وضرائب وهي مكرهة، بما للجزائر من قوة تمكنها من تحصيل إتاواتها بسبل عدة لكن ما فتأت بسبب المصالح الكبيرة في المنطقة تتحين الفرص المناسبة للانقضاض على عش القراصنة كما كانت تعرف في تلك الفترة**، وتجلى هذا الأمر في عدد من الحملات الأوروبية التي استهدفت مدينة الجزائر على امتداد ثلاثة قرون كاملة (ق16-19م).[1]

وعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على هزيمة الإسبان أمام أسوار مدينة الجزائر إلا أنهم كانت لهم رغبة السيطرة على مركز الإيالة وهو حلم ظل يراودهم طيلة العهد

---

* - للمزيد حول الأسطول الجزائري والبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني ينظر: الدراسة القيمة
*Moulay (Belhamissi), **Marine et Marins D'Alger 1518-1830**, T3, Alger, Bibliothèque Nationale, Algérie, 1996.*

** - وقع جدلا واسعا بين المؤرخين والباحثين حول المصطلح المناسب لوصف النشاط الجزائري خلال العصر الحديث في البحر الأبيض المتوسط، وإذا كانت الكتابات الغربية التزمت بمصطلح القرصنة كوصف للنشاط الجزائري فإن الكتابات الجزائرية أطلقت مصطلح الجهاد البحري، وشتان بين المصطلحين، ونحن بدورنا نتساءل هل الجزائر مارست جهادا بحريا بكل ما تحمله الكلمة من مدلول شرعي ومعاني نبيلة وإذا التزمنا بهذا المصطلح فبماذا نفسر الغارات الجزائرية التي كانت تستهدف السواحل الأوروبية، للإشارة أننا قد وجدنا بعض الوثائق الأرشيفية الرسمية التي تصف النشاط الجزائري بالقرصنة، ويمكن القول أن النشاط الجزائري خلال القرن السادس عشر الميلادي كان دفاعا عن الدين وتحريرا للسواحل الجزائرية وهذا ما يتوافق مع مصطلح الجهاد، أما فيما يخص القرون اللاحقة ومع تطور النشاط الجزائري أصبح قرصنة خاصة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، لنؤكد على أن الطرف المعادي هو الذي فرض على الجزائر التعامل بالمثل في إطار رد الفعل، ومن بين الوثائق التي حملت مصطلح القرصنة كوصف للنشاط الجزائري ما يلي: فقد ورد في بنود معاهدة الصلح بين الجزائر وفرنسا سنة 1215هـ في البند الثاني مصطلح القراصنة الجزائريين، للمزيد ينظر: خط همايون، عدد 5825، تاريخ 1215هـ؛ ينظر أيضا: خط همايون، عدد41196، تاريخ 1235هـ.

1 - خير الدين سعدي: حملة أورللي على مدينة الجزائر سنة 1775م من خلال مخطوط الزهرة النائرة في ما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة مع تحقيق الجزء المتعلق بالحملة من المخطوط، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، عدد 91، دبي، 2015، ص173.

الحديث، أخذت إسبانيا تعد العدة للسيطرة على مدينة الجزائر واحتلالها[1] خاصة وأن احتلالهم لهذه المدينة المحورية يرهن مستقبلهم في وهران والمرسى الكبير.

-فشل مساعي الصلح بين إسبانيا والجزائر: عملت إسبانيا جاهدة من أجل شراء السلم وإقامة صلح مع الجزائر، وذلك أمرا حتمته عليها ظروفها الداخلية المتسمة بالمشاكل وانشغالها بالحروب الأوروبية على المستوى الخارجي، وتحت ضغط هذه الظروف أصرت على طلب الصلح وإقامة هدنة مع دايات الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف أرسل الملك الإسباني "كارلوس الثالث" مبعوثا عنه لداي الجزائر "علي باشا" الملقب بـ"بوصبع" طالبا الصلح معه وعرض عليه مبالغ مالية كبيرة من أجل ذلك، لكن الداي رفض طلبه ومقترحه غير أن السياسة الإسبانية لم تيأس واستغلت إسبانيا فرصة تعيين الداي الجديد "محمد عثمان باشا" بعد وفاة "علي بوصبع" وأرسل إليه مهنئا بالمنصب الجديد، واقترح عليه إقامة الصلح مع مملكته مقابل مبالغ مالية كبيرة، لكن الداي رفض عرض إسبانيا وقد نقل إلينا الأستاذ "شكيب بن حفري" في إحدى مقالاته جواب الداي "محمد بن عثمان باشا" على المبعوث الإسباني والذي كان يحمل بين طياته الكثير من المعاني الدالة على حزم الداي وإيمانه العميق بقدراته العسكرية وهذا مقتطف من الجواب «**...إنني لا أخاف من القوات الإسبانية وأن السلاح هو الفاصل بيننا**».[2]

أمام تمسك السلطات الجزائرية بقرارها السياسي فيما يخص مستقبل العلاقات الجزائرية الإسبانية، تحركت السلطات الإسبانية على المستوى الإقليمي لتشرك المغرب الأقصى كطرف وسيط في هذا الحوار الهادف إلى إقامة الصلح، لذلك كلفت إسبانيا السلطان المغربي "محمد بن عبد الله"** لكي يقوم بالوساطة بين الطرفين، وقد قام بتحركات فعالة لتجسيد الطموح الإسباني، فأرسل إلى الداي "محمد بن عثمان باشا" كتابا

1 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص451.

2 - شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص 124.

* - هو محمد بن عبد الله، حكم المغرب الأقصى فيما بين (1757-1790م)، استطاع أن يعيد الأمن والاستقرار للمغرب الأقصى بعد الفوضى التي عمته، كما أقام علاقات دبلوماسية جيدة مع دول أوروبا، وانتهج سياسة مغايرة لأسلافه في التعاون مع الدولة العثمانية، يقوم أسلوبه على الدبلوماسية والسلم في حل النزاعات الدولية، ويعتبر من ملوك المغرب البارزين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: محمود علي عامر ومحمد خير فارس: **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبية)**، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا، د.ت، ص 108.

راجيا منه باسمه وباسم أخوة الإسلام أن يتصالح مع الإسبان، ولم يكتف السلطان المغربي بهذا بل لجأ إلى الدولة العثمانية* لتمارس ضغوطها على الداي.[1]

كثّف السلطان المغربي جهوده** في سبيل إقامة الصلح بين الطرفين، لذلك أرسل مبعوثه "محمد الغزال" للإشراف على عملية تبادل الأسرى بين الجزائر وإسبانيا، وقد نجحت عملية التبادل على نطاق واسع سنة 1768م بعد أن تخلت إسبانيا عن استراتيجيتها ومبادئها السالفة التي كانت تعوق عملية تبادل الأسرى بحجة أن تحرير الأسرى سيزيد في عدد وقوة المسلمين[2]، والجدير بالذكر أن مجهودات السلطان المغربي باءت بالفشل أمام تمسك السلطة الجزائرية بقرارها الذي يستند إلى عدم إمضاء أي معاهدة صلح مع إسبانيا ما لم تتخلى عن وهران والمرسى الكبير[3]، وهو قرار سياسي جريء ينبع من أخلاقيات الدايات الذين كانوا يرون في الجزائر وحدة ترابية بحدودها الجغرافية المتكاملة، لذلك وضعت محور الانسحاب من وهران والمرسى الكبير كشرط أساسي لبداية مفاوضات الصلح مع إسبانيا.

وفي الأخير تأكد الملك الإسباني أنه لا جدوى ترجى من خلال مشاريع المساومة مع الداي، لذلك أراد استبدال استراتيجية الدبلوماسية بالعسكرية من أجل تحقيق أهداف وإخضاع مدينة الجزائر بالقوة العسكرية.

*- لقد نجحت إسبانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي من إمضاء سلسلة من معاهدات الصلح مع القطب الإسلامي، حيث تمكنت من عقد الصلح مع المغرب سنة 1782م بفضل جهود المفاوض سلمون Salmon، كما توصلت في نفس التاريخ إلى إبرام معاهدة صلح مع الدولة العثمانية بفضل المفاوض الإسباني بوليني وكان هدفها من ذلك هو حمل الدولة العثمانية للضغط على ولاياتها المغاربية لكي تبرم معها معاهدات سلم وصداقة، والهدف الأساسي للملك ألإسباني من وراء هذه السياسة هو خدمة المصالح التجارية لإسبانيا وتنشيطها وحمايتها، ومحاولة إيجاد تحالف ضد غريمتها إنجلترا في محاولة لعزلها، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر...**، ج2، المرجع السابق، ص216.

1 - شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص125.

**- للمزيد حول جهود ووساطة السلطان محمد بن عبد الله المغربي بين الجزائر وإسبانيا في الفترة الممتدة بين (1768-1784م) ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 214-223.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص227.

3 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص72.

ج-استعدادات الطرفين:

-الاستعدادات الإسبانية:

في إطار الاستعدادات اللازمة التي اتخذتها إسبانيا لشن حملتها البحرية ضد الجزائر أصدر الملك الإسباني "كارلوس الثالث" أمره إلى كافة الموانئ الرئيسية في إسبانيا مثل قادس وبرشلونة، وقرطاجنة بضرورة القيام بالتحضيرات اللازمة كتجميع الفيالق والعتاد والذخيرة والمؤن والآليات الضرورية، وغيرها من المستلزمات العسكرية.

استمرت عملية التحضيرات في تلك الموانئ طيلة شهر جوان 1775م، وقد تمكنت إسبانيا من حشد قوات عسكرية هائلة قدرت حسب المصادر الجزائرية بعشرين ألف (20000) مقاتل وخمسمائة (500) سفينة[1] ويؤيد هذه الأرقام المهولة صاحب مخطوط الزهرة النيرة* حينما عبر عن حجم القوات الإسبانية بقوله: «**...أتى صاحب الناظور من بوزريعة وقال إن البحر كله تغطى بقلاع السفائن بحيث لم تر بتلك الناحية فوق البحر إلا القلاع**»[2]، ولم تختلف المصادر الأجنبية عن المصادر المحلية** في تعداد هذه الحملة وقواتها، حيث قدرت بعض الدراسات الأجنبية تعداد الحملة بعشرين بارجة وعشرين مدمرة وسبعة مراكب من نوع شباك وثلاثمائة وأربعة وأربعين سفينة شحن مزودة بمائة

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص26.

* - صاحب المخطوط هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن رقية التلمساني درا ومنشأ، وقد ورد بعض الاختلاف بين نسخ المخطوطة وموضع الخلاف بين النسخ مرتبط بكلام صاحب المخطوط عن أصله، ففي النسخة (أ) كتب الجزائري، أما في النسخ الأخرى فكتب الجديري أصلا وهي الأصح حسب اعتقادنا، إذ أن صاحب المخطوط أراد أن يظهر تجذره في مدينة تلمسان وتأصله فيها، وهذا عكس ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي برنيي bresnir في ترجمته للواقعة التاسعة من المخطوط في المجلة الإفريقية حيث ترجم الجديري بـD'Agadir والصحيح أن صاحب المخطوط قصد بالجديري مدينة أجادير أو أقادير، كما تكتبها بعض المصادر وهي المدينة القديمة من تلمسان وليس مدينة أغادير المغربية، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: خير الدين سعدي، المرجع السابق، ص186.

2 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص26.

** - حسب بعض الدراسات فإن الحملة قد ضمت وحدات المشاة التي تتألف من حوالي عشرين ألف رجل وثمانمائة فارس وتسعمائة مدفعي مع مدافعهم، وحملت السفن ثلاثة آلاف وخمسمائة بحارا، كما دعمت بخمسون باخرة ذات طاقة نارية أبعد، للمزيد حول هذه التجهيزات، ينظر: مختار حساني: **التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج**، ج2، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ص55، أما فيما يخص المصادر الأجنبية فقد قدمت تعداد الحملة كما يلي: 06 سفن و 12 فرقاطة، و09 شباك و24 من السفن الأخرى المسلحة، وعلى متنها جميعا 24447 شخصا بما فيهم المشاة والخيالة ورجال المدفعية والبحارة و600 من الفارين كعمال، وجميعهم تحت إمرة الكوند "أورللي"، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: جيمس ولسن ستيفن: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1798م**، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص58.

مدفع[1]، والواقع أن تجهيز هذه الأرمادة الإسبانية كان نتيجة حزم وانضباط وانصياع كامل من قبل الجيش الإسباني واستعداده لخدمة وتحقيق أهداف الملك وسياسته، وقد نجحوا إلى حد بعيد في هذه المأمورية.[2]

بعد إتمام التحضيرات العسكرية والاستعدادات اللازمة أسندت قيادة الجيش البري إلى الكونت أورللي وقيادة البحرية للدون "بيترو" "Don Pedro"[3]، وهذا كله وسط احتفال بهيج وجهت فيه الدعوة لكبار المسؤولين للحضور في مقر كنيسة القديس سان فرانسيسكو وذلك لإعطاء الحملة صبغة دينية، مما يؤكد دور الدين في توجيه السياسة الإسبانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي.

-الاستعدادات الجزائرية:

وصلت للجزائر معلومات تتعلق بالحملة الإسبانية[4]، وربما يكون ذلك نتيجة لنشاط الجوسسة ودور الإخباريين، مما وفر للإيالة الجزائرية فرصة الاستعداد اللازم لصد هذا العدوان، وجعلها تباشر في اتخاذ الإجراءات اللازمة وأن تستعد لمواجهة التهديد الإسباني، وأعلن الداي حالة النفير العام في كامل الرقعة الجغرافية للإيالة، وفي هذا الشأن بدأت الترتيبات اللازمة للدفاع عن البلاد، ومن جملة الاستعدادات أن الداي أمر الناس بالجهاد للدفاع عن الدين والوطن حاثا السكان على التعاون فيما بينهم، وبهذا الشأن تفيدنا وثيقة أرشيفية أن السلطات الجزائرية استعانت بمختلف الفئات العمرية للمجتمع الجزائري وإشراكها في الدفاع عن المدينة حسب قدرة كل فئة.[5]

قام الداي محمد بن عثمان باشا باستقدام القوات العسكرية والفرق المجهزة من البايلكات، وقد نجح توظيف المدلول الديني والصبغة الجهادية في تعبئة الرأي العام الجزائري[6]، حينما لبت جل التجمعات القبلية والفرق العسكرية نداء الجهاد ضد التحدي

1 - *Major (D), op.cit, p34.*

2 - *Berbrugger (Adrien), Expédition du Conte D'Oreilly Contre Alger en 1775, **R.AF**, N°8, 1864, p173.*

3 - جيمس ولسن ستيفن، المصدر السابق، ص58.

4 - مختار حساني، المرجع السابق، ص56.

5 - مجموعة 3190، علبة رقم 16، الملف الثاني، وثيقة رقم 13، ص 02.

6 - ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث...**، المرجع السابق، ص156.

الخارجي، ويقدم "ابن رقية التلمساني" في مخطوطه وصفا ملما وشاملا للاستعدادات اللازمة التي اتخذها الداي لمواجهة حملة "أورللي."

ومما جاء في وصفه ما يلي: «**...بعث إلى "صالح باي"* صاحب ناحية الشرق، لأنه كان نبهه أن لا يفارق ناحية حمزة بحيث يقدر أن يأتي إلى الجزائر في يومين أو ثلاثة إذا أمرناه بالقدوم إلى الجزائر، وكذلك باي ناحية طيترة وكذلك بعث إلى خليفة ناحية الغرب لأن الباي كان منشغلا بحفظ ناحية مستغانم وأيضا كان معترضا بجهة وهران، إذ شاع بأن اللعين أراد أن يبعث جماعة من العسكر من وهران إلى الجزائر في البر وربما يتمكن من الإغارة ناحية تلمسان أو معسكر أو مستغانم إن لم يكن الباي هنالك...**».[1]

عمل الداي على تحصين المدينة وتقوية استحكاماتها، كما قسم الجيش إلى ثلاثة أقسام بقيادة كل من حسن الخزناجي وآغا العرب ومصطفى خوجة الخيل، وقد قدرت بعض الدراسات عدد المجندين داخل مدينة الجزائر والمستعدين لمواجهة الحملة الإسبانية بإحدى عشر ألف وثمانمائة وسبعة وتسعين (11897) منهم تسعة آلاف وثلاثمائة وإثنان وعشرين (9322) قادرين على المشاركة الفعلية في المعارك، موزعين على ثمانية ثكنات عسكرية داخل أسوار مدينة الجزائر.[2]

وبعد أن أكمل الداي تنظيم قواته واستكمال استعداداته وجه نداءه وأوامره إلى باي قسنطينة بالسير نحو العاصمة، والواقع أن باي الشرق الجزائري كان مرابطا بنواحي البويرة حاليا، ومن هذه الأخيرة جهز جيشه وتوجه نحو العاصمة، وقد قدر صاحب الزهرة النيرة جيشه بحوالي عشرين ألف (20000) جندي[3] أبزرهم من فرسان العرب والمتطوعين

* - ولد صالح باي بأزمير غرب الأناضول سنة 1725م، ينتمي إلى أسرة متوسطة الحال، التحق بأوجاق الجزائر في سنة السادسة عشرة من عمره، عمل في أول عهده بالجزائر بمقهى الأوجاق، ثم انخرط في فرقة الأوجاق المرابطة بالشرق الجزائري بقسنطينة، وفي هذه المدينة أظهر صالح باي مهارة حربية وكفاءة تنظيمية ومقدرة إدارية أهلته أن يرتقي إلى رتبة باي بالشرق الجزائري، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث...**، المرجع السابق، ص59؛ ينظر أيضا: محمد الطاهر بن أحمد: **ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير ببلدة قسنطينة**، مخطوط المكتبة الوطنية، تونس، رقم 263، ص22.

1 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص26.

2 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص157.

3 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص27.

للجهاد وبتحرك "صالح باي" و"باي التيطري" تكون الإيالة الجزائرية قد أكملت عملية الاستعداد اللازمة لمجابهة الحملة الإسبانية.

والجدير بالذكر أن الاستراتيجية الحربية المتبعة من الداي ومساعدوه كان لها الأثر البالغ في تحديد مصير المعركة، إذ أرغم الجزائريون الإسبانيين على النزول في مصب وادي الحراش، وهو المكان الذي خططت له القيادة الجزائرية، كما كان لعنصر المفاجئة والاستعداد المسبق دورا في إحباط محاولة احتلال المدينة.[1]

د-مجريات الحملة:

انطلقت الأرمادة الإسبانية من ميناء خليج قرطاجنة في 23 جوان 1775م، وفي الفاتح من جمادى الأولى 1189هـ الموافق لـ 29 جوان 1775م وصل الأسطول الإسباني إلى خليج الجزائر، وفي اليوم الموالي رست طلائع الأسطول الإسباني بساحل الحراش مع وقت صلاة الجمعة، وفي يوم 01 جويلية قام القائد العام "أورللي" رفقة مساعديه من الضباط والمساعدين بجولة استطلاعية على متن السفينة "سانتا كلارا" للتعرف على الساحل ودفاعاته عن قرب[2]، والجدير بالذكر أن القائد وضباطه فوجئوا بمشاهدة استحكامات المدينة وتحصيناتها القوية[3]، مما أجبر القوات الإسبانية على مراجعة التكتيك العسكري واستراتيجية الحرب واختيار خطة الإنزال البري ثم الزحف نحو العاصمة.

تطرق القائد الإسباني الأميرال "مازاريدو" "Mazarredo" إلى حالة الجيش الإسباني وكيفية تموقعه بالساحل المقابل لمدينة الجزائر، وقدم تقريرا وصفيا مفصلا عن الظروف العامة التي سادت عملية الإنزال بالقرب من الساحل، وأهم ما ورد في هذا التقرير ما يلي: **«...بعد أن تجمعت الحملة في خليج الجزائر في الفاتح جويلية طلب مني الكونت "أورللي" باعتباري قائدا للأسطول أن أنزل إلى البر مباشرة مع الأفواج الأولى للجيش مصحوبا بإثني عشرة قطعة مدفعية من عيار أربعة، يتبعها على الفور إنزال إثني عشرة مدفعا من عيار ثمانية، بالإضافة إلى ثمانية مدافع من عيار اثني عشرة، وكانت الرياح**

1 - *Berbrugger (A), op.cit, p174.*

2 - *Ibid.*

3- *Felix (Géromino Buch Général) , Expédition du conte O'Reilly contre Alger en 1775, in **R.AF**, Alger, 1865, V9, pp 39-40.*

قوية يوم الثالث جويلية مما أعاق عملية الإنزال التي كانت مقررة في يوم 04 جويلية، ولهذا كلفت بوضع الخطة النهائية لنقل الجنود وتعيين السفن التي ستحملهم إلى الشاطئ على أن تنزل للبر قوة قوامها سبعة آلاف وسبعمائة رجل وتلتحق بهم بعد وقت قليل قوة أخرى مكونة من سبعة آلاف رجل...».[1]

والواقع أن الإسبان لم يتمكنوا من إنزال قواتهم إلا بعد مشقة، حيث استغرقوا مدة أسبوع كامل من وصولهم إلى شاطئ الجزائر، وذلك نتيجة تردد القائد الإسباني من جهة وهبوب الرياح التي كانت عائقا زاد في صعوبة عملية الإنزال من جهة ثانية مما أعطى للجزائريين فرصة مناسبة ووقتا إضافيا من أجل استقدام التعزيزات وتجنيد المتطوعين[2] واستغلال هذه الأمر في تعزيز فرص الانتصار لصالح الجزائر، ومن جهة أخرى سمح هذا الوقت الذي استغرقه الإسبان أثناء عملية الإنزال في استعداد الجزائريين وأخذ مواقعهم وتنظيم صفوفهم، ففي الناحية الغربية المؤدية إلى مدينة الجزائر بين وادي خنيس وعين الربط رابطت القوة التي كانت تحت قيادة "حسن الخزناجي"، وليس بعيدا عنها عسكر "علي آغا العرب" بالقرب من وادي خنيس"، أما إلى الشرق من ساحل الحراش نحو الجنوب فاستقرت قوات "صالح باي" بين وادي الحميز والحراش والتي قدرت بحوالي عشرين ألف (20.000) جندي.[3]

والتي كانت تضم في صفوفها العديد من الفرسان وراكبي الجمال، ومن جهة الجنوب الغربي رابطت قوات "مصطفى خوجة الخيل" وقائد فرق الصبايحية بناحية باب الوادي متأهبة في انتظار التدخل في حال تغير قد يطرأ على خطة العدو بتحوله إلى الجهات الغربية من مدينة الجزائر، وبالقرب منها عسكرت فرق المتطوعين من قبائل زواوة وذلك لتغطية الجهات الغربية من فحص مدينة الجزائر، بينما توزعت قوات باي التيطري بسهل

1 - *Joseph de (Mazarredo), Expédition D'Orielly Contre Alger en 1775, **R.AF**, Alger, 1864, pp 256-257.*

2 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص27.

3 - نفسه.

متيجة حتى رأس تمانتفوست المقابل لوادي الحراش، بهدف تأمين مؤخرة المدافعين وتزويدهم بالمؤن والمساعدة عند اللزوم.[1]

وصفوة القول في هذا الشأن أن الجزائر اتخذت الإجراءات اللازمة والاستعدادات المناسبة التي تقتضيها ظروف المرحلة، مما يعكس بصورة جلية رغبة الداي وقادته في النصر وعدم ترك أي مجال للصدفة، كما يوضح هذا الأمر من جهة أخرى مستوى التكتيك العسكري والروح القتالية العالية للجيش الجزائري ومدى استعداداه للدفاع عن الدين والوطن.

أشادت الكثير من الدراسات التاريخية بالمستوى العالي للتكتيك الحربي الذي أبان عنه صالح باي[2] خلال هذه المعركة بعدما رفض الخطة العسكرية المقترحة والمتسمة بالدفاع وتحويلها إلى خطة هجومية، مما أسفرت في الأخير عن إحباط المخططات الإسبانية وتطويقها في مساحة ضيقة بين مرتفعات الساحل بناحية حسين داي وشاطئ البحر، كما كان للتمركز الجيد للقوات الجزائرية ويقظتها الدور البارز في تحديد مصير المعركة ونتائجها.

اضطر الجيش الإسباني للزحف نحو البساتين والحقول الواقعة بمنحدرات الساحل بين الحراش ووادي خنيس[3]، والواقع أن هذا التقدم كان اضطراريا من أجل فك الحصار، مما وفر للجزائريين الفرصة الأولى للنصر بعدما تعرضت القوات الإسبانية لمقاومة عنيفة، خاصة وأن القوات الجزائرية كانت متحصنة وسط مواقعها المختارة، هذا ما جعل نيرانهم كثيفة ولها فعالية حسب ما أكده أحد المؤرخين الأجانب[4]، مما أسفر عن خسائر فادحة في صفوف الجيش الإسباني، وقد أكدت التقارير العسكرية على أن جميع الجنود الذين كانوا خارج المعسكر ويفتقدون للتغطية اللازمة والحواجز المانعة أو المضادة للنيران قد قتلوا.[5]

بقيت القوات الجزائرية محافظة على مواقعها وملتزمة بخطتها العسكرية المتفق عليها، مما أتاح لها فرصة إحداث خسائر معتبرة في الطرف الإسباني من خلال عمليات

1 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص73.

2 - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي...**، ج2، المرجع السابق، ص339.

3 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص159.

4 - *Berbrugger (A), op.cit, p179.*

5 - *Feraud (Charles), Deuxième Récit indigène de L'Expédition D'Oreilly en 1775, **R.AF**, Alger, 1865, p185.*

القصف المتوالية، ويعترف القائد الإسباني مازاريدو بأن نتائج القصف كانت وخيمة، مما أجبر الإسبان على نقل الجرحى عبر قوارب لتلقي العلاج[1] في مركز الأسطول، ورغم إرهاصات الانتصار التي بدت في الأيام الأولى وضوحا، إلا أن المعركة لم تحسم مما أجبر القائد صالح باي على انتهاج خطة عسكرية قل نظيرها في تاريخ الحروب*، حيث أعطى الأوامر بضرورة تجميع الإبل التي كانت في المعسكر الحربي والتي قدرت بنحو خمسمائة (500) وهاجم بها على القوات الإسبانية بعدما وفرت التغطية اللازمة للجنود الجزائريين.[2]

لقد تزامن هجوم صالح باي مع هجوم المدفعية الجزائرية ضد السفن الإسبانية، مما ساهم في إحباط محاولة الإسبان الرامية إلى اختراق القوات الجزائرية عبر مرتفعات الساحل، وقد أسفرت هذه العملية عن خسائر معتبرة في الجيش الإسباني بعد ارتباكه وانتشار الخوف بين جنوده، لقد جسد صالح باي من خلال هجومه مقولة أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم، وقد كللت استراتيجيته الحربية بالنجاح الباهر، ونظرا لقوة المعركة أجبر الجنود الإسبان على التراجع نحو مركز الأسطول دون أدنى محاولة لتنظيم طريقة الانسحاب[3]، مما خلق نوعا من الفوضى والاضطراب داخل المعسكر الإسباني.

أشاد "ابن رقية التلمساني" في مخطوطه بالدور البارز الذي لعبته خطة "صالح باي" في تحديد مسار المعركة ونتائجها، أين يقر بأن الجمال هي التي أرغمت العدو على الانسحاب ومما ورد في شهادته ما يلي: «**...فعند ذلك جاءت الجمال التي ساقها صالح باي من جهة الحراش فدهشوا ورجعوا...فوصول الجمال هو سبب انهزامهم ولم يكن مع الباي صالح إلا شيء من الفرسان قليل**»[4]، ويؤيده "أحمد الشريف الزهار" في طرحه بقوله: «**...وفي اليوم الرابع صبيحة يوم الاثنين جاء صالح باي قسنطينة من ناحية**

1 - *Mazarredo (J), op.cit, p262.*

* - يشير الأستاذ تومي الطاهر إلى أن هذه الاستراتيجية العسكرية التي تستند إلى توظيف الإبل في الحروب وإشعال الصوف فوق ظهورها كانت معروفة ومتداولة في التراث العسكري العربي الإسلامي، ويؤكد على أن المرابطين قد جسدوا هذه الاستراتيجية في معركة الزلاقة سنة 479هـ بقيادة يوسف بن تاشفين عندما استنجد بهم المعتمد بن عباد ضد النصارى، فوظفوا الإبل في هجومهم على النصارى وكانت المعركة فاصلة أبقت الأندلس إسلامية لمدة قاربت أربعة قرون من الزمن، للمزيد ينظر: تومي الطاهر، المرجع السابق، ص247.

2 - مجموعة 3190، ملف 02، رقم 13.

3 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص160.

4 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص29.

الـوادي، وقـدم أمـام الإسـبانيول الألـوف مـن الإبـل فلمـا قربـت مـن المتـارز ابتـدأ القتال...وارتفعـت الأصـوات بالتهليـل فتزلزلـت الجبـال لحملتـه ودخلـوا المتـارز فوجـدوا أغلب النصارى ملقين على الأرض بدون رؤوس ولحقوا الهاربين منهم إلى البحر...».[1]

على إثـر النتـائج الغير متوقعـة بالنسـبة للطـرف الإسـباني نتيجـة الهجـوم الجزائـري المكثـف والـذي كان وفـق خطـة عسـكرية مدروسـة، بـادر القائـد العـام للأسـطول الإسـباني بإعطـاء تعليمـات لقادتـه مـن أجـل الابتعـاد عـن السـاحل، ورغـم مـرارة الهزيمـة بالنسـبة للكونت أورللي وتفاجئه لما حدث لجنوده حاول قصف مدينة الجزائر يوم 13 جويلية، إلا أن قـراره وجـد معارضـة مـن أعضـاء المجلـس الحربي، ممـا اضـطره للتراجـع عـن محاولتـه[2]، وعلى إثرها انسحبت القوات الإسبانية* من الميناء الجزائري تجر أذيال الهزيمة المدوية والتي كان لهـا صـدى واسـع في العـالم المتوسـطي، كمـا كان لهـا انعكاسـات على مسـار العلاقـات الثنائية بين الجزائر وإسبانيا.

هـ-نتائج الحملة:

رغـم الإمكانيـات الماديـة والبشـرية الضـخمة التي سـخرت لحملـة إسـبانيا وقائـدها "أورللي" إلا أنهـا منيـت بهزيمـة عسـكرية فادحـة، ولـم تحقـق هـذه الحملـة مـا كانـت ترجـوه السـلطات الإسـبانية، وفي هـذا العنصـر سـنتطرق لـبعض النتـائج التي أسـفرت عنهـا هـذه الحملة ولعل أبرز نتائجها ما يلي:

- فشـل الحملـة فشـلا ذريعـا في احـتلال مدينـة الجزائـر وخيبـة أمـل الملـك الإسـباني "كارلوس الثالـث" في تحقيق مشـروعه الرامي إلى احتلال مدينـة الجزائر، والواقـع أن احـتلال مدينـة الجزائـر هـو مشـروع عسـكري سياسـي راود الإسـبان طيلـة العهـد العثماني.

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 26-27.

2 - *Mazarredo (J), op.cit, p256.*

* - يشير دوغرامون إلى أنه وقع جدلا واسعا بين الضابط أورللي وأعضاء المجلس الحربي حول اتخاذ القرار اللازم، وفي الأخير اقتنع قادة الإسبان بضرورة الانسحاب والعودة إلى إسبانيا، للمزيد ينظر: *Grammont (H.D.De), op.cit, p325.*

- خلفت الحملة الإسبانية خسائر بشرية ضخمة وأرقاما قياسية مما جعل أحد المؤرخين المعاصرين لها يعبر عن حجم الخسائر البشرية بقوله: «**...وصار المحل الذي بينا وبين الملاعين كأنه مجزرة، ولا تعرف جثة المسلم إلا لكونه برأسه وجثة الكافر لكونها مقطوعة الرأس...**»[1]، وفيما يخص تعداد الخسائر البشرية الإسبانية فإنها لم تتفق المصادر التاريخية على إعطاء رقم محدد ولم تلق التصريحات في هذا الشأن تقاربا، بل تضاربت فيما بينها واختلفت، وحسب رواية "ابن سحنون الراشدي" فإن الخسائر الإسبانية قد قدرت بنحو ثمانية آلاف (8000) قتيل وثلاثة آلاف (3000) جريح حتى شك الإسبان بأن رصاص الجزائريين مسموم[2] ويسانده في هذه الإحصائيات "ابن رقية التلمساني" عندما يعطي نفس الرقم تقريبا.[3]

أما التقرير الجزائري المحفوظ في الأرشيف الوطني والمتعلق بحملة "أورللي" فيرفع الرقم إلى حوالي إحدى عشر ألف (11.000) قتيل[4]، أما "العنتري" فقد خالف جل المؤرخين الجزائريين عندما قدر الخسائر الإسبانية بحوالي ثلاثة آلاف (3000) قتيل وأربعة آلاف (4000) جريح[5]، فيما اكتفى "أحمد الشريف الزهار" بالتعليق على نتيجة المعركة دون التطرق إلى تعداد الخسائر البشرية أو إعطاء رقم محدد.[6]

حاول صاحب مصنف "الزهرة النيرة" تبرير وتفسير الخسائر الإسبانية وأرجعها إلى حزم الداي ورغبته في الانتصار، وذلك عندما وعد أفراد الجيش الجزائري بأموال مقابل عدد القتلى، ولتحقيق هذه الغاية لم يشتغل الجيش بمسألة الأسر لأنهم لا يأخذون على الأسير شيئا[7]، أما الكتابات والتقارير الأجنبية حاولت التخفيف من الصدمة والتقليل من حجم الخسائر البشرية للحملة، واستقرت إحصائياتهم عند رقم 191 قتيل و97 جريح من

1 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص29.

2 - ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص261.

3 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص31.

4 - مجموعة 3190، علبة رقم 16، الملف الثاني، الوثيقة رقم 03.

5 - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، ج3، المرجع السابق، ص339.

6 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص27.

7 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص31.

الضباط و2088 قتيل و501 جريح في صفوف الجنود[1] يساند هذا الطرح المؤرخ الأمريكي "جون وولف" عندما يحدد خسائر الإسبان بـ27 ضابطا و500 جندي وجرح 191 ضابطا وأكثر من 2000 جندي مع اعترافه أن جل الجرحى قد ماتوا.[2]

والواقع يفند هذه الأطاريح الأجنبية التي تفتقد للدقة من ناحية الإحصائيات، لأنها في مجملها تقارير عسكرية باستثناء رواية "جون وولف" وهدفها يبقى عسكري بالدرجة الأولى بالنظر إلى حيثيات المعركة التي كانت تدور في فلك ومسار خطط له من طرف الجيش الجزائري، ولذلك فإنا نميل إلى الإحصائيات المقدمة من قبل الكتابات المحلية الجزائرية حول الإحصائيات التي طرحتها ونستند في ذلك إلى جملة من المحاور.

- حجم تعداد الحملة الذي فاق التوقعات وأحسن وصف له ما ذكره "ابن رقية التلمساني" بقوله: «...**إن البحر كله تغطى بقلاع السفائن بحيث لم تر بتلك الناحية فوق البحر إلا القلاع...**»[3]، مما سهل على الجيش الجزائري مهمته لأن كل طلقاته كانت تصيب هدفها، لأن كثرة الجيش الإسباني كانت تحتم عليه السير في تكتلات وفي أماكن مكشوفة، هذا ما جعل أحد المؤرخين المطلعين على الأرشيف العثماني يعلق بقوله: «...**وبدأت نيران الجزائريين تحصدهم حصدا...**».[4]

أما الاستناد الثاني فجل الكتابات التي أرخت للصراع الجزائري الإسباني سنة 1775م والتي تطرقت لنتائج الحملة فإنها تؤكد على أن الأسطول الإسباني قد خلف وراءه العتاد الحربي ويقر "أحمد الشريف الزهار" على أن المسلمين قد غنموا نحو 100 مدفع وجميع آلات الحرب[5]، مما جعل الناس في ذلك اليوم في حالة غنى مما جمعوه من أثاث وأموال وغنائم أخرى، وهنا لابد أن نتساءل ما الذي أجبر الطرف الإسباني على الانسحاب وترك عتاده الحربي؟ فلو كانت الخسائر قليلة كما أشارت تقارير الضباط الإسبان[6] لما

1 - *Mazarredo (J), op.cit, p265.*

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص406.

3 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص26.

4 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص529.

5 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص27.

6 - *Mazarredo (J), op.cit, p265.*

أجبروا على ترك عتادهم الحربي، وحاولوا خلق توازن في مجريات المعركة، ويظل الأمل قائم لديهم.

حاولت بعض الكتابات الأجنبية التخفيف من الصدمة ومحاولة التقليل من حجم الخسائر البشرية للحملة واستقرت إحصائياتهم عند رقم 191 قتيل و27 جريح من الضباط و2088 قتيل و501 جريح في صفوف الجنود[1]، والواقع أن هذه التقديرات بعيدة عن الحقيقة العلمية والسياق التاريخي لأنها تهدف إلى خدمة أغراض وأهداف منشودة، وإن تضاربت المصادر التاريخية حول الإحصائيات والأرقام فإنها تقر كلها بالانتصار الكبير الذي حققه الجزائريون بقيادة "محمد عثمان باشا".

- أما فيما يخص الخسائر البشرية بالنسبة للطرف الجزائري فقد قدرت بنحو 300 شهيد حسب رواية "ابن رقية التلمساني".[2]
- أحدث هذا الانتصار المحقق الإحساس بالفخر والاعتزاز لدى الجزائريين والالتفاف حول قيادتهم التي هندست وخططت لهذا النصر، فعمت الأفراح والاحتفالات كامل الرقعة الجغرافية للإيالة، وزف الخبر السعيد للسلطان العثماني "عبد الحميد الأول"*، وفي هذا المقام يصور لنا "عزيز سامح آلتر" كيفية استقبال مبعوث الداي الجزائري إلى إسطنبول في هذه المناسبة بالعبارة التالية: «**...وعقب الانتصار أرسل الداي محمد حفيده حسن بك وكيل خراج القصر إلى السلطان عبد الحميد الأول مقدما له الهدايا وعارضا عليه تفاصيل الحرب والانتصار الذي حققه الجزائريون، وقد رحبت إسطنبول بحسن بك وتوافد عليه جموع غفيرة لتهنئته بالنصر ولدى عودته قدمت له الهدايا وأرسل للداي صواري وأشرعة للسفن**

1 - *Berbrugger (A), op.cit, p184.*

2 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص31.

* - ولد سنة 1726م، جلس على العرش سنة 1773م، استمر حكمه قرابة 16 سنة، في عهده عرفت الدولة العلية عدة إصلاحيات ابتداء من سنة 1775م مثل محاربة الفساد وبعض الإصلاحات الإدارية، كما تميز عهده بكثرة الحروب مع كل من الدولة الصفوية وروسيا، توفي سنة 1789م عن عمر يناهز 66 سنة، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 184-186.

وكميات كبيرة من لوازم السفن إضافة إلى بردة وسيف وطره مرصعة بالجوهر...».[1]

- كما ساهم هذا النصر من جهة أخرى في ازدهار الحركة الأدبية في الجزائر من خلال قيام بعض الشعراء والكتاب بتخليد هذه الملحمة العسكرية في قوالب شعرية، وقد حفظ لنا التاريخ قصيدة من تأليف الشاعر الجزائري "أحمد بن الشيخ سيدي السعيد قدورة" الذي أبدع في تصوير ملحمة الحراش وإليك أهم أبياتها:

هِيَ الأَقْلاَمُ تَنْطِقُهَا المحَابِرْ ****لتُسْمِعُكَ اليَقِينَ عَنِ الجَـــــزائِرْ

وَبَاءُوا مِثْلَمَا جَاؤُوا خَزَايَـا****وَأَعْطَوا مَا أكنّ في الضَمَـــــائِرْ

وكَمْ رَمَتْ الحُصُونُ عَلَيْهِمْ****مِنْ صَوَاعِقٍ لا تَعُدُّ خِلاَفَ زَاخِرْ

ولاَ تَحْزَنْ فَإِنَّ الله مَعَـــنَا****إذَا التَقَتْ العَسَاكِرُ بِالعَسَاكِـرْ.[2]

زادت هذه الحملة من حدة العداء بين الجزائر وإسبانيا وزاد معها نشاط القرصنة الذي كان متبادلا بين الطرفين، فكثرت الغارات البحرية بين مراكبهما، وهذا التطور كان نتيجة حتمية لسياسة "محمد عثمان باشا" الذي أمر بضرورة تكثيف عملية النشاط البحري مع تحديد وجهته، والذي كان يستهدف كل من إسبانيا وحلفائها من الدول المتحالفة معها في حملتها الفارطة كنابولي وجنوة، كما زاد اهتمامه بالصناعة العسكرية كبناء السفن وتحسين عتادها ومحاولة تحفيز الرياس بزيادة الأجور والمكافآت المالية[3]، مما أسفر في انتعاش البحرية الجزائرية خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر الميلادي وفي هذا الصدد يؤكد الباحث الجزائري "لمنور مروش" أن حصيلة الغنائم البحرية في هذه الفترة قد وصلت إلى حوالي المليونين من الفرنكات[4]، وهو تطور ملحوظ في سلك البحرية الجزائرية.

1- عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص532.

2 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 245-246.

3 - لمنور مروش، المرجع السابق، ج2، ص468.

4 - نفسه، ص467.

حاول الكتاب والمهتمين بالشأن الحربي والعسكري من الضفة الأخرى دراسة العوامل والأسباب التي حالت دون تحقيق الحملة الإسبانية بقيادة أورللي لهدفها، وربطوا الانهزام بظروف طبيعية وأخرى استراتيجية، وأكدوا على أن الجيش الإسباني لا يتعظ من التاريخ فقد أعاد أورللي نفس الأخطاء التي وقع فيها شارلكان من قبل، ومن أبرز هذه الأخطاء هو إعادة إنزال الجيش في نفس المكان الذي نزلت فيه القوات الإسبانية سنة 1541م[1]، متناسين في ذلك كل مجهود حربي مكلل بالعزيمة والإرادة للجيش الجزائري ووحداته، ولا يمكن لنا إنكار دور الجيش الجزائري في دحر هذه الحملة، مما أبان عليه من قدرات فائقة ومهارة فذة في المجال العسكري، ولنا أيضا أن نشيد في هذا الشأن بدور السكان الذين شاركوا في هذه الملحمة بعد تشبعهم بالنزعة الدينية الجهادية وما قاموا به تجاه الإيالة.

ورغم ما أسفرت عنه هذه الحملة من نتائج وانعكاسات خطيرة على مستقبل العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وإسبانيا، إلا أن هذه الأخيرة حاولت التقليل من حجم تلك الخسائر، والواقع أن هذه الحملة تبقى من الملاحم الخالدة في التاريخ العسكري للإيالة الجزائرية، ونعتقد أن دقة الانتصار وهول نتائجه هو ما جعل ابن رقية التلمساني يعزز لديه روح الفخر ويشيد به حينما عبّر عن ذلك بقوله: «...**وليعرفوا قدر الجزائر، إذ تراب نواحيها معجون بدماء الكفار، اللهم ما أدمها دار جهاد ومحل عزم واجتهاد إلى يوم التناد...**».[2]

بالرغم من الفشل الواضح للحملة الإسبانية بقيادة أورللي وتحطمها أمام أصوار مدينة الجزائر، إلا أن السلطات الإسبانية بادرت إلى إرسال حملات بحرية أخرى، هذا ما يترجم الرغبة الجامحة للإسبان في احتلال مدينة الجزائر، وسنحاول في العنصر الموالي التطرق للحملة الإسبانية الثانية على مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي.

1 - مختار حساني، المرجع السابق، ص56.

2 - ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص32.

2-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1783م:

أ-أسباب الحملة:

رفضت الجزائر الدخول في مفاوضات دبلوماسية مع الطرف الإسباني، هذا الأخير الذي اقترح على السلطات الجزائرية فتح ملفات سياسية مع الجزائر، إلا أن الديوان الجزائري امتنع بسبب مصير مدينة وهران والمرسى الكبير ووضعهما تحت السلطة الإسبانية بصفتهما مدينتين خاضعتين للإرادة الإسبانية[1]، وظلت السلطات الجزائرية متمسكة بهذا القرار كشرط أساسي لفتح أي تفاوض مع إسبانيا، ولكثرة الضغوط التي كانت تمارس على الملك وقادته العسكريين قرر توجيه حملة عسكرية إلى مدينة الجزائر يمحوا بها آثار الحملة السابقة وينتقم لهيبة إسبانيا التي ضاعت أمام مدينة الجزائر[2]، ولتحقيق هذا الغرض شكل أرمادة إسبانية وجمعها بمدينة قرطاجنة الإسبانية وكانت تشمل حوالي 76 سفينة حربية وأسند قيادتها إلى أحد أعلام البحر المشهود لهم بالقوة والمهارة الأميرال "أنطونيو بارثللو"، ويمكن أن نعدد أسباب ودوافع هذه الحملة كالتالي:

-**رفض الجزائر إقامة الصلح مع إسبانيا:** وجدت إسبانيا نفسها في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي مضطرة لمحاورة الطرف الجزائري بشأن الصلح وفتح المجال لمحاولة تجنب الصراع العسكري بين الدولتين الإسبانية والجزائرية، وانتهجت إسبانيا هذا الخيار بعد فشلها في تحقيق أهدافها بواسطة الخيار العسكري، ويؤكد "عزيز سامح آلتر" أن السلطات الإسبانية انتهجت هذا الأسلوب مباشرة عقب فشل حملة "أورللي"، حيث يؤكد أن رسول الداي "حسن بك" إلى السلطان العثماني قد وقع أسيرا لدى الإسبان في طريق عودته، ورغم احتجاجات فرنسا* إلا أن إسبانيا لم تراع ذلك، واعتقد الإسبان أن وقوع

---

1 - أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة...**، المرجع السابق، ص473.

2 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص253.

* - لاحظ حسن بك بأن عودته إلى الجزائر بسفينة عثمانية ستعرضه للخطر، ومن باب الاحتياط والحذر ركب سفينة فرنسية تسمى "سبتمانية" "Septimane"، وقبل وصوله إلى الجزائر بمسافة قصيرة وقعت السفينة بأيدي الأسطول الإسباني خلال قيامه بدورية البحر، فنقلت السفينة إلى قرطاجنة بتهمة تحميل مواد مهربة، فقرر مجلس الأميرالية الإفراج عن السفينة وطاقمها واعتبرت الأشياء التي بداخلها غنائم، وكان بداخلها 500 قنطار حديد و82 صارية شراعية و4200 شراع من القماش و500 قنطار من الحبال، ولكن قبطان السفينة احتج على قرار المجلس وهرع السفير الفرنسي معلنا احتجاجه إلا أن مهمته باءت بالفشل، وقد ترك هذا الحادث تأثيرا كبيرا لدى الجزائريين، مما جعل الداي يستدعي القنصل الفرنسي دولا فالير Dela Valiere إلى مجلسه وأخبره بأن فرنسا مسؤولة عن حماية=

حسن بك وممتلكاته في أيديهم سيسهل الاتفاق مع الجزائر ويعجل به، لذلك أعادت الأشياء التي صادرتها وزيادة على ذلك قدموا "لحسن بك" هدايا ثمينة وأرسلوه إلى الجزائر.[1]

هدفت إسبانيا من خلال هذا الإجراء استمالة الطرف الجزائري أو على الأقل أحد المؤثرين في الساحة السياسية الجزائرية من أجل إنجاح مشروع الصلح وهذا ما أشار إليه "أحمد الشريف الزهار" بقوله: «**...وتكلموا معه على أن يتوسط لهم في الصلح واتهمه الناس وقالوا أنه أخذ من الإسبانيول مالا جزيلا وقالوا أنهم أهدوا إليه صورة شاة صوفها كله جوهر ورأسها وقوائمها كلها حجارة كريمة...فلما رجع حسن وكيل الحرج من إسطنبول خاطب مولانا الباشا في الصلح فكان يقول لا أصالحهم مادمت حيا...**».[2]

ورغم الإجراءات المكثفة من قبل إسبانيا من أجل الضغط على السلطات الجزائرية من أجل إمضاء الصلح إلا أنها باءت بالفشل وذلك لتمسك الداي بمبدأ تحرير وهران والمرسى الكبير كشرط أساسي في أي سلام مع إسبانيا.

-محاولة فك الحصار على مدينتي وهران والمرسى الكبير: يعترف "جون وولف" أن السلطات الجزائرية وعلى رأسها الداي قد استغلت الظروف الدولية والصراع الأوروبي فيما يعرف بحرب الاستقلال الأمريكي، لتركز اهتماماتها على مدينة وهران والمرسى الكبير، وقد توج هذا الاهتمام بنجاح الباي محمد الكبير في السيطرة على القبائل الواقعة داخل حدود إقليمه[3]، واستطاع بفضل حنكته الدبلوماسية والعسكرية أن يجعل هذه القبائل تدفع الضريبة السنوية، وبهذا العمل ضمن تحالف القبائل معه ضد الإسبان، وبعد التوحيد الداخلي تمكن من فرض حصار على الإسبان بناحية وهران سنة 1780م، جعل من خلاله الحاميات الإسبانية عبارة عن أسرى داخل الأسوار.[4]

=سفنها وطلب منه إعادة الهدايا المرسلة إليه من قبل السلطان كاملة وذلك استنادا لبنود المعاهدة المبرمة بينهم، للمزيد ينظر: عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص533.

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص533.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص34.

3 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص406.

4 - نفسه، ص407.

مما دفع بالإسبان المقيمين بوهران الاستنجاد بالملك الإسباني الذي كان على دراية تامة أن عملية فك الحصار تتطلب توجيه حملة عسكرية ضد مدينة الجزائر لتوجيه أنظار الجزائريين وإشغالهم بحرب أخرى بعيدة عن وهران.

-انتهاء الحرب الإنجليزية الإسبانية: إذا كان القرن السادس عشر الميلادي قد أنتج حروبا طاحنة في أوروبا نتيجة لمتطلبات حركة الإصلاح الديني والتمرد على السلطة الكنسية، فإن القرن الثامن عشر الميلادي تميز في أوروبا بالصراع من أجل المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية، وكان هذا التطاحن الأوروبي نتيجة تغير المفاهيم وبداية ظهور الحركة الاستعمارية الحديثة، وما نتج عنها من تنافس حول المستعمرات، وبالنسبة لإسبانيا فإن قضية الجزائر كانت تمثل حجر عثرة في وجه المشروع الإسباني الذي يقوم أساسا للمحافظة على المستعمرات والمكاسب القبلية في العالم الجديد، وعلى استرداد الأراضي والجزر التي تحتلها إنجلترا في البحر الأبيض المتوسط.

لذلك وبعد أربع سنوات فقط من هزيمة وادي خنيس في الجزائر وجدت إسبانيا نفسها في مواجهة إنجلترا من أجل استعادة جبل طارق وجزيرة ميوركا، وقد خاضت إسبانيا حربها تلك مع التحالف الذي شكلته فرنسا والأمريكيون الثائرون على إنجلترا والمعروفة بحرب الاستقلال الأمريكي[1]، وبانتهاء الحرب الإسبانية الإنجليزية والتي توجت بمعاهدة سلم بينهما في فرساي سنة 1783م كان البلاط الإسباني على استعداد لأخذ الثأر للهزيمة التي لحقت بحملة "أورللي"، ومن جهة أخرى محاولة فك الحصار على وهران[2]، لم تكن هذه العوامل التي تطرقنا إليها سوى أسباب بارزة ومتفق عليها من قبل الباحثين، ولعلها تكون الأسباب الرئيسية لهذه الحملة، ولا نجد حرجا في إضافة عوامل أخرى قد ساهمت بشكل أو بآخر في دفع الإرادة الإسبانية لشن هذا الهجوم، ومن بينها نذكر:

- محاولة إسبانيا الثأر من الإيالة الجزائرية بسبب نتائج حملة أوللي وما نجم عنها من تداعيات إقليمية ودولية، وتصميم الإرادة الإسبانية من أجل تحقيق نصر جديد يعزز مكانتها كقوة بحرية عالمية، وجعل الجزائر قاعدة أمامية تعوض عليها خسارتها

1 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص80.

2 - جون.ب. وولف، المرجع السابق، ص407.

المتمثلة في جبل طارق بعد انهزامها أمام بريطانيا، ولن يتأنى لها تحقيق هذه الأهداف إلا بتجهيز حملة عسكرية تكون قادرة على كسر البحرية الجزائرية وتحطيم قدراتها الدفاعية، ومن ثمة احتلال هذه المدينة الاستراتيجية التي تكون لها بمثابة واجهة بحرية تفي لها بأغراضها الاستراتيجية.

ب-استعدادات الطرفين للمعركة:

-الاستعدادات الإسبانية*:

بحلول سنة 1783م عندما انتهت في الأخير الحرب الأمريكية كان البلاط الإسباني مستعدا لردود الفعل سواء من جهة حصار وهران من قبل الباي "محمد الكبير" أو من جهة مشكل الثأر للهزيمة التي لحقت بحملة "أورللي"[1]، وقد جهزت الحملة بالعتاد الحربي اللازم، وما شجع الإسبان على تنفيذ حملتهم هو شعورهم بتفوق آلتهم الحربية بعد ابتكارهم لنوع جديد من السفن أثبتت قدرتها الكبيرة والفعالة في الحرب ضد إنجلترا، وهي السفن المعروفة باسم "اللنجون" أو "اللنجور"**، كما ذكرها "أحمد الشريف الزهار"[2]، وتعرف عند الإسبان بـ"*La Lancha*".

أجمعت الكتابات التاريخية وتقاربت فيما بينها حول تعداد الحملة وعدد سفنها وحسب رواية صاحب مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين للمرة الثانية والثالثة إلى الجزائر فإن عدد السفن قد فاق 70 سفينة أغلبها من سفن اللنجور[3]، ويفصل "جون وولف" هذا التعداد إلى 10 فرقاطات و25 شبيكة و40 شلوب.[4]

---

* - للاطلاع الواسع حول حملة إسبانيا على مدينة الجزائر سنة 1783م ينظر التقرير المفصل الذي ترجمه شارل فيرو من الإيطالية إلى الفرنسية ونشره في المجلة الإفريقية وهو تقرير مهم لفهم تطورات الحملة الإسبانية على الجزائر ونتائجها، للمزيد ينظر:
*Charles Féraud, Attaque D'Alger par la Flotte Espacnole command 2E par Don Antonio Barcelo, in **R.AF**, Année 1876, pp 302-313.*

1 - جون.ب. وولف، المرجع السابق، ص407.

** - اللنجور هي سفن حربية تستخدم في المجال العسكري من اختراع الدون "أنطونيو بارثللو"، والذي كوفئ على هذا الاختراع بأن عين قائدا للحملة الإسبانية على الجزائر، وتعرف هذه السفن بالإسبانية "La lancha" تتميز بسرعتها وخفتها تحمل مدافع صغيرة ولم يعهدها الجزائريون من قبل، لذلك تسببت في خسائر معتبرة أثناء الحملة الأولى سنة 1783م، للمزيد ينظر: شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص126.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص31.

3 - مجهول: **تاريخ مجيء الإسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 2285، ص01.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص 407.

-الاستعدادات الجزائرية:

تفيد الكثير من الدراسات وتجمع على الدور الإخباري الذي قام به سلطان المغرب الأقصى تجاه الإيالة الجزائرية، وذلك حينما أرسل رسالة*إلى الداي محمد عثمان باشا، وقد حملت بين طياتها معلومات دقيقة حول نية الغزو المبيتة لدى إسبانيا[1] تجاه الجزائر، كما تضمنت أخبارا عن الحملة وتعدادها ولوازمها، ولهذا الغرض قام الداي باتخاذ التدابير اللازمة، ووجه نداءه إلى حكام البايلكات والأقاليم وحثهم على تجهيز العسكريين للقدوم إلى مدينة الجزائر للدفاع عنها، ونظرا لاهتمامه بحياة السكان وسلامتهم أمر بضرورة إبعادهم عن المدينة حتى يكونوا بمنأى عن القصف الإسباني، ثم أمر بترحيل الأسرى الأوروبيين إلى عاصمة التيطري[2]، وقد قدر عددهم بـ 1548 أسير، وهو إجراء يهدف إلى قطع الطريق أمام كل تمرد قد يصدر من قبل الأسرى**، ومن جهة أخرى أمر العمال بتحصين المدينة وتقوية دفاعاتها، ويؤكد "شارل فيرو" أن القوات العسكرية التي قدمت من البايلكات الثلاثة قد وصل تعدادها إلى 50 ألف جندي موزعين على الشكل التالي بايلك قسنطينة حوالي 25 ألف جندي، وبايلك الغرب حوالي 20 ألف جندي، ومن بايلك التيطري 5 آلاف جندي[3]، وباكتمال هذا التعداد تكون الجزائر قد أكملت استعداداتها لمواجهة الحملة الإسبانية.

ج-مجريات المعركة:

اجتمع الأسطول الإسباني في ميناء قرطاجنة والمؤلف من 76 سفينة حربية من مختلف الأحجام تحت قيادة الأميرال "دون أنطونيو بارثللو"، ثم أبحر باتجاه مدينة الجزائر التي وصلها يوم 29 جويلية 1783م، وبمجرد وصول الأسطول الإسباني اصطفت قطع منه

*- رغم بحثنا المكثف في ثنايا الأرشيف الوطني الجزائري والمكتبة الوطنية بالحامة عن هذه الرسالة إلا أن مجهوداتنا باءت بالفشل فلم نتمكن من العثور عليها.

1 - يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص74.

2 - *Grammont (H.D.De), op.cit, p 267.*

- للاطلاع على حياة الأسرى الأوروبيين في الجزائر ينظر: سعيود إبراهيم: جهود الكنيسة البابوية في تحرير الأسرى الأوربيين في الجزائر خلال العهد العثماني (مقاربة تاريخية)، **مجلة الحوار المتوسطي، ع 15-16، 2017، ص ص 414، 436.

3 - *Feraud (Charles), les Trois Attaques des Espagnols contre Alger ou 18 Siècle, **R.AF**, 1876, p305.*

قبالة المدينة، ثم شرعت في القصف*، وفي اليوم الثاني خرجت من الميناء بعض سفن الأسطول الجزائري لمواجهة العمارة الإسبانية، واشتد تبادل إطلاق النار بينهما، ولم يتمكن الأسطول الإسباني من تحقيق الهدف لأن قذائفه كانت تسقط بعيدا عن السفن الجزائرية.[1]

بادرت السفن الجزائرية في المرحلة الثانية بالهجوم، مما تسبب في استشهاد عشرة جنود كان أبرزهم خوجة الخيل، مما سمح للأسطول الإسباني من توجيه ضربات فاعلة استهدفت النسيج العمراني للمدينة وتسبب هذا الأخير في هدم بعض المنازل القريبة من الواجهة البحرية، كان في مقدمتهم قصر الجنينة، شجعت هذه النتائج الأولية القادة الإسبان لمواصلة عملية القصف في اليوم الموالي، وتم تبادل إطلاق النار بين الأسطولين بكثافة لمدة قاربت الساعتين، ثم ما لبث أن توقف القصف الإسباني[2] في حدود الساعة السادسة مساءا.

وبالرغم من قرار القيادة الإسبانية في تجديد عملية القصف في اليوم الموالي، إلا أن محاولاتهم كانت يائسة خاصة بعدما أدركوا أن جل قذائفهم لم تصب الهدف، مما عجل ببداية التفكير الفعلي في المغادرة، وبعد العديد من محاولات القصف المتوالي على مدينة الجزائر أدركت القوات الإسبانية فشلها، مما اضطرها للمغادرة بعدما أعطيت الأوامر بضرورة تجميع القطع البحرية والعزول عن فكرة مواصلة القصف[3]، وبدأ الأسطول الإسباني يغادر الجزائر ويبتعد عن مينائها صوب الشمال.

وتفيد المصادر التاريخية أن السفن الجديدة التي استعملها الإسبان قد أوقعت الجزائريين في حرج، وتمكنت من النجاح في إصابة العديد من المباني والقصور وغيرها،

*- يبدو أن السلطات الإسبانية والقيادة العسكرية للحملة الإسبانية قد اتعظت بحملة أورللي وخالفت استراتيجيته العسكرية بعدم النزول إلى البر، والبقاء في عرض البحر لقصف المدينة، وهو ما يعطي للحملة طابعا تهديديا استعراضيا، ليفهم من هذا أن هدف الحملة هدف تحذيري تخويفي من أجل الضغط على السلطات الجزائرية من أجل السير قدما في ملف المفاوضات، وما يؤكد هذا الطرح تعداد الحملة الإسبانية الذي لم يفوق 76 سفينة، فهذا التعداد غير قادر على إخضاع المدينة بالنظر إلى تعداد الحملات السالفة التي كانت مجهزة أحسن تجهيز والتي باءت بالفشل.

1 - *Feraud (Ch), op.cit, p305.*

2- *Ibid, p311.*

3- *Ibid, p312.*

وهذا ما أشار إليه "أحمد الشريف الزهار" بقوله: «**...لما بدأ الإصبانيول الحرب بعث مولانا الباشا إلى الحاج محمد القبطان وقال له ماذا نفعل مع هذا اللنجور الذي أوقع في البلاد هدما كبيرا؟ فظهر للحاج محمد القبطان أن يعمر زوارق كبيرة كان فيها الجير المعد للبناء ويجعل فيها مدافع، وعندما يقدم العدو باللنجور يقاتله بها وأذن له الباشا بذلك، فخرج من عنده إلى باب الجهاد وعمّر تلك الزوارق في الليل بالمدافع، ولما أصبح الله بخير الصباح، تقدم العدو كأول مرة فخرج إليه المسلمون من المرسى على تلك الزوارق وقاتلوه ورزقهم الله النصر عليه فولى العدو الأدبار وتقدم في اليوم الثالث كذلك ولم يحصل على طائل وذهب في اليوم الرابع...**».[1]

يبدو من خلال هذه الرواية التاريخية أن السفن الإسبانية الجديدة والمبتكرة حديثا كانت لها فعالية أحرجت السلطات الجزائرية، مما عجل بإيجاد حل مناسب للتعامل معها وما يؤكد على دور هذه السفن هو إسراع الجزائر في تقليدها وصناعة مثلها بعدما غنموا سفينة منها في هذه الحملة[2]، وبعد فشل الحملة الإسبانية في تحقيق هدفها غادرت الجزائر مخلفة نتائج وآثار بالغة سنتطرق إليها في العنصر التالي.

د-نتائج الحملة:

فشلت الحملة الإسبانية في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذه المناورة العسكرية ولم تتمكن من تحطيم السفن الجزائرية الراسية بالميناء، وكذلك الحال بالنسبة للحصون وقلاع المدينة، وبهذا الفشل العسكري لم تتمكن إسبانيا من إرغام الجزائر على قبول مقترح الصلح الذي كانت تناشده.

ساهمت حملة أنطونيو بارثللو في ترك آثار بالغة مست البنية التحتية لمدينة الجزائر ومنشآتها العمرانية، ويأتي في طليعة هذه المنشآت تضررا قصر الجنينة مقر الحكم، كما تمكنت البطاريات الإسبانية من تهديم المسجد الذي بناه محمد عثمان باشا[3]، وذلك جراء القصف المتواصل والمكثف على المدينة، وقد بلغ عدد القنابل التي استهدفت مدينة الجزائر

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص32.

2 - نفسه.

3 - نفسه، ص31.

خلال هذه الحملة حوالي 7500 قنبلة، في حين قدر عدد ما رمت به السلطات الجزائرية ما عدده 15 ألف قذيفة[1]، وهو رقم قياسي يفسر حجم العتاد الحربي الذي كانت تملكه الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وأهمية هذه المادة الحيوية بالنسبة للجزائريين، والواقع أن حملة أنطونيو بارثللو سنة 1783م قد منيت بالفشل الذريع شأنها في ذلك شأن الحملات الأخرى التي فشلت سابقا.

ومما تجدر الإشارة إليه سكوت جل المصادر والمراجع التاريخية عن حجم الخسائر البشرية للحملة خاصة فيما يتعلق بالجانب الإسباني، واكتفت بإبراز تعداد القذائف الجزائرية التي رمي بها الأسطول الإسباني والتي لا نستبعد أنها خلفت خسائر بشرية معتبرة بينما تطرقت الكتابات الأجنبية إلى حصيلة الشهداء الجزائريين والذين قدروا بحوالي ثلاثمائة (300) من المدنيين ومائة (100) من العسكريين[2]، بينما قدرت الكتابات المحلية الخسائر البشرية الجزائرية بنحو 46 شهيدا و52 جريح.[3]

والملاحظ لدى القارئ الكريم التباين الكبير في تعداد خسائر الجيش الجزائري بين المصادر المحلية والأجنبية، وهنا لابد أن نجد وسيلة لتأييد أحد الرأيين ونجد أنفسنا نميل إلى الاعتقاد الثاني ليس بحكم الذاتية بل اعتمادا على بعض ملابسات الحملة وبعض الإجراءات، ومن بين الأمور التي تحتم علينا مساندة الرواية الجزائرية ما يلي:

1- أن الرواية الجزائرية مستنبطة من مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر، وهو مخطوط عاصر مؤلفه الحملة وشاهد مجرياتها وعايشها كباقي الجزائريين*، وليس له غرض من الكتابة سوى تأريخ الحدث كما شاهده.

---

1 - يحي بوعزيز: **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص24.

2 - *Feraud (Ch), op.cit, p314.*

3 - عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص80.

* - الواقع أن صاحب مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر لم يصرح بالعدد جملة واحدة، وإنما التزم المرحلية في تعداد حصيلة الشهداء الجزائريين، فيكتفي بذكر الحادثة أو القصف في كل مرة وعدد ما أسفر عليه من شهداء كقوله مثلا «في هذا اليوم رمى أكثر من 500 بومبة لطول القتال بيننا وبينهم ووقع منها في المدينة كثير وانهدم بعض الديار بأسفل المدينة كان الغالب مما وقع فيها لم يتفرقع ومات فيها رجلان أو ثلاثة، ووقعت في الجامع الكبير واحدة وتفرقعت ولم تضر شيئا سوى أنها خرقت السقف...وواحدة تفرقعت وقتلت خمسة رجال...»، ثم قمنا بجمع عدد القتلى من المخطوط وقدمناه في رقم محدد، للمزيد ينظر: مجهول، **تاريخ مجيء الإسبانيين...**، المخطوط السابق، ص02.

2- أن الحملة كانت في عرض البحر مما جعل القوات الجزائرية في منأى عن قذائف الجنود الإسبان.

3- أن الجزائريين المدنيين كانوا بعيدين عن مجريات المعركة والقذف الإسباني بعد الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية التي أمرت بإبعادهم وترحيلهم كما ذكرنا آنفا.

وبالرغم من الدمار الكبير الذي أصاب مدينة الجزائر من جراء القصف الكثيف، إلا أن القيادة الجزائرية ومن ورائها السكان خرجوا من هذه المعركة أكثر إصرارا وعزما على تحدي العدو، وأكثر استعدادا لأية مواجهة مقبلة، لذلك قاموا بترميم وبناء الحصن وإنشاء السفن وشراء المستلزمات العسكرية من هولندا وإسطنبول، وعندما قدم الأسطول الإسباني في السنة الموالية لم يشاهد أي أثر للتخريبات التي حدثت نتيجة القصف.[1]

أكدت هذه الحملة للسلطات الإسبانية عدم جدوى الخيار العسكري مع الجزائر واقتنعوا بضرورة البحث عن سبل أخرى لتحقيق أهدافهم مع الجزائر، ورغم هذه القناعة إلا أنهم وجدوا أنفسهم أمام حتمية الخيار العسكري مرة أخرى وتوظيفه كسبيل لفتح ملفات سياسية مع الجزائر، لذا بادروا في السنة الموالية إلى شن حملة أخرى على مدينة الجزائر.

3-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1784م:

راهنت السياسة الإسبانية على الخيار العسكري كسبيل وحيد وكفيل لتحقيق أهدافها تجاه الجزائر، ولعل هذا ما يفسر طبيعة العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، والتي اتسمت بطابع العداء بين البلدين طيلة العهد العثماني، وإذا كانت الحملات العسكرية الإسبانية خلال القرن السادس عشر الميلادي قد أفرزت ظاهرة استيطان إسباني للسواحل الجزائرية بامتياز، إلا أنه خلال القرن الثامن عشر الميلادي كانت مجرد حملات يائسة فاشلة مثلما وقع لكل من حملة أورللي سنة 1775م وحملة أنطونيو بارثللو سنة 1783م، وبالرغم من هذا الفشل الذريع إلا أن إسبانيا لم تكل

1 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص543.

من إرسال حملة أخرى بقيادة أنطونيو بارثللو لتهديد مدينة الجزائر ومحاولة ضرب أمنها واستقرارها.

تعتبر حملة أنطونيو بارثللو الثانية سنة 1784م على مدينة الجزائر خاتمة لسلسلة الحملات الإسبانية وآخر تهديد عسكري يستهدف الإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني، إذ ستمثل هذه الحملة منعرجا حاسما في العلاقات الجزائرية الإسبانية وترغم هذه الأخيرة على إعادة التفكير الجدي في طبيعة علاقاتها مع الجزائر خاصة بعد إيمانها العميق بعدم فعالية جهازها العسكري أمام الجزائر، ورغم ذلك فقد شكلت هذه الحملة آخر محاولة لإسبانيا، لذا حشدت لها قوات معتبرة ولقيت دعما عسكريا كبيرا من طرف أوروبا وعول عليها لتحقيق أهدافها لحد بعيد.

وصف المؤرخ الفرنسي دوغرامون هذه الحملة بالحملة الصليبية[1] نظرا للدعم الأوروبي لها من خلال تقديم مساعدات عسكرية، وأبرز المدعمين للحملة الإسبانية نجد كل من مالطا، البرتغال، نابولي، هذا بالإضافة إلى دور الكنيسة وإلى جهود البابا بيوس السادس المشجعة والمدعمة للاشتراك في الحملة.[2]

أ-أسباب الحملة:

- **الرغبة الإسبانية في الانتقام من الجزائر والأخذ بالثأر منها** ومحاولة التعويض عن فشلهم في السنوات الفارطة، لذلك قرروا الحملة من جديد على الجزائر لتنفيذ مخططهم، ويبدو أن الدعم الأوروبي لهم من قبل حكومات نابولي ومالطا والبرتغال قد أشعر الحكومة الإسبانية بنوع من الغرور والحماس الفارط، حيث اعتقدوا يقينا أن هذه الحملة سوف تحقق ما فشلت فيه الحملات السابقة، ومما يعزز هذا الطرح بعض الرسائل المحفوظة في الأرشيف الإسباني بمدريد والتي اطلع عليها الباحث الجزائري "يحي بوعزيز" حين يشير إلى موقف الملك الإسباني "كارلوس الثالث" من رسالة السلطان المغربي "مولاي محمد بن عبد الله" الذي ترجاه فيها

1 - *Grammont (H.D.De), op.cit, p 267.*

2 - يحي بوعزيز، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص25.

بتأجيل الحملة إلى غاية رد الجزائر على رسالته، وقد تجلى موقف الملك الإسباني من هذا الاقتراح في قوله: «...**أن الحملة تم إعدادها ولا مجال لإلغائها أو تأجيلها...**».[1]

- **إصرار الجزائر على رفض الصلح**: انتهجت إسبانيا سياسة مغايرة في علاقاتها مع الدول المتوسطية الإسلامية في الفترة الممتدة فيما بين (1780-1784م)، وذلك نتيجة للظروف الدولية الأوروبية والتي اتسمت بالصراع والتكتلات وسياسة الأحلاف، وقد نجحت في إمضاء معاهدات صلح مع المغرب والتي أمضاها السلطان "محمد بن عبد الله" سنة 1782م، وفي نفس السنة نجحت في عقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية، وحصلت بموجبها على فرمانات موجهة إلى الإيالات المغاربية الثلاث توصي فيها ولاتها بضرورة السير على خطى الدولة العلية في علاقتها مع إسبانيا.

والواقع أن إسبانيا كانت تريد إشراك الجزائر في الصلح المعقود بين إسبانيا والدولة العثمانية، وعندما أرسل السلطان فرمانه لإخبار الجزائريين بالصلح مع إسبانيا لم يعترف الداي "محمد عثمان باشا" بهذا الصلح، وكان رده على هذه المبادرة بقوله: «...**إني أعلم أن ملك إسبانيا شارل الثالث يقوم بتجهيز أسطوله وتجنبا من أن يعتقد أنني خفت منه لذلك هرعت إلى عقد الصلح، ولهذا فلا أريد التحدث بهذا الموضوع...**».[2]

ولابد من تأييد موقف الداي من العرض المقدم من قبل السلطة العلية، لأن السلطات الجزائرية كانت متمسكة بمبادئها وقراراتها في المسائل الخارجية خاصة مع إسبانيا التي ماتزال تسيطر على وهران والمرسى الكبير، ومن بين الأسباب الأخرى التي دفعت بإسبانيا إلى تجهيز الحملة العسكرية سنة 1784م إحساس إسبانيا بتفوقها في البحر نتيجة امتلاكها لسفن متطورة، لذلك حاولت إنهاك الجزائر بالحملات البحرية المتتالية لعلها تحصل على مبتغاها إما احتلال مدينة الجزائر أو إقامة صلح وفق شروطها.[3]

1 - يحي بوعزيز، **المراسلات الجزائرية الإسبانية...**، المرجع السابق، ص25.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص539.

3 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص260.

ب-استعدادات الطرفين:

-الاستعدادات الإسبانية:

استكمل الأميرال الإسباني "بارثللو" استعداداته العسكرية بعد أن تمكن من جمع أسطول بحري فاق تعداده 130 سفينة حربية بعد الدعم العسكري الذي قدمته الحكومات الأوروبية والتي تتفق مع سياسة إسبانيا في ضرورة تحطيم القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف ساهمت حكومة نابولي في الحملة الإسبانية من خلال تقديم حوالي 11 سفينة، كما قدمت حكومة مالطا 8 سفن للتعداد العسكري[1]، مما يعطي لهذه الحملة طابع التحالف الدولي ضد الجزائر ويذكرنا في الوقت ذاته بحملة "شارلكان" الفاشلة سنة 1541م.

-الاستعدادات الجزائرية:

تتفق جل المصادر التاريخية على علم الداي محمد بن عثمان باشا بنية إسبانيا واستعداداتها العسكرية لتجهيز حملتها على الجزائر، مما أعطى فرصة للسلطات الجزائرية للمبادرة في تجهيز الفيالق العسكرية والمعدات الحربية لمواجهة الخطر الإسباني، ومن ضمن الاستعدادات تمكن القيادة الجزائرية وصناع السفن لتجهيز خمسين (50) سفينة* يطلق عليها اسم "اللنجور" بالإضافة إلى سفن أخرى، وقد قدر العدد الإجمالي للسفن ستون (60) سفينة[2]، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من السفن المسمى اللنجور كان حكرا على إسبانيا، وقد استغلت الجزائر المهارة الفائقة لصناع السفن في الجزائر وأمرتهم بضرورة تقليد صنع هذا النوع من السفن، وقد تمكنوا من صناعة العدد المطلوب بعد تقليد مركب

1 - بوحفص التجاجنة، المرجع السابق، ص88.

* - تطرق نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار في مذكراته الصفحة 32 أن عدد سفن اللنجور التي تم صنعها في الجزائر 500 سفينة، ويبدو أن الرقم مبالغ فيه جدا، وممكن أن يكون الخطأ مطبعي، والمراد هو رقم 50 ذلك لأن صاحب مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين يستقر عند الرقم 50 مع العلم أن إسبانيا مخترعة هذا النوع من السفن لم يتجاوز عدد ما اخترعته 80 سفينة، وبالنظر إلى المدة الزمنية والمقدرة بسنة فإنا نصر أن الجزائر لا يمكنها أبدا صناعة هذا العدد في ظرف قياسي، للمزيد ينظر: مجهول، **تاريخ مجيئ الإسبانيين...**، المصدر السابق، ص05.

2 - عبد القادر فكاير: "حملتا أونطونيو بارثيللو على الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر من خلال مخطوط تاريخ مجيء إسبانيول"، **مجلة عصور الجديدة**، ع1، معهد التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2011، ص80.

معطوب وجد على الشواطئ الجزائرية بعد انسحاب الحملة السالفة، أضافت هاته السفن حيوية للبحرية الجزائرية من خلال ما توفره من خفة وسرعة.

علّق "أحمد الشريف الزهار" على طريقة صنع هذه السفن بقوله: «**...لقد سمعت ممن حضر ذلك الوقت أن الإصبانيول تكسر لهم لنجور من الذين كانوا يقاتلون به وجده المسلمون في عين الربط في رملة هنالك، وسمع بذلك القبطان المذكور فأرسل إليه معلم السفائن فعاينه وأخذ قالبه ثم التقى القبطان مع الأمير واتفقوا أن يجعلوا من ذلك الصنف 500 لنجور*، فأمروا كبير الطرسنة ويقال له وكيل الحرج أن يباشر ذلك فصنع العدد الذي أوصى به...**».[1]

ونستشف من هذه الرواية أمران: الأول أن الصناعة الحربية كانت متطورة في إسبانيا، وأن السلطات الإسبانية كانت مهتمة بالمجال العسكري لتحافظ على مركزها وهيبتها الإقليمية والدولية، أما الثاني أن السلطات الجزائرية كانت لها القدرة على تقليد الصناعات المبتكرة حديثا ومهتمة بها، كما أنها على دراية تامة بالتطورات العالمية خاصة في المجال العسكري.

يؤكد المؤرخ الأمريكي جون وولف أن الجزائر في هذه المرحلة قررت زيادة قدراتها العسكرية وإمكانياتها الحربية، وذلك من خلال تزودها بمختلف الأسلحة خاصة مادة البارود وبعض المدافع الجديدة وربما يأتي هذا العمل في إطار استعداداتها للحملة الإسبانية، وقد جلبت هاته المواد من السويد والأراضي المنخفضة وإنجلترا[2]، وربما يكون ذلك في إطار الإتاوات السنوية لهاته الدول أو تكون الجزائر قد استوردتهم مقابل مبالغ مالية، وفي إطار الاستعدادات دائما أمر الداي البنائين والعمال بضرورة تحصين المدينة وتقوية استحكاماتها[3]، وحث الناس على ضرورة التصدي للخطر الإسباني الداهم، وقبل وصول الحملة كانت الإيالة الجزائرية على أتم الاستعداد لها، وهنا لابد أن نشير إلى دور

* -الصحيح 50 وليس 500 كما أشرنا سابقا.

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص32.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص408.

3 - *Belhamissi (M),* ***Alger la Ville aux Mille Canons E.N.A.L****, Alger, 1990, p30.*

الجوسسة المتوسطية التي كان لها دور كبير خلال العصر الحديث في تحديد مسار الحروب والصراع الدولي.

إذ سمحت المعلومات التي وصلت إلى السلطات الجزائرية في وقتها على الاستعداد التام للخطر الخارجي، والواقع أن صناع القرار في الجزائر كانت لهم أعين ترصد تحركات العدو، وكانوا على علم واسع بالتطورات في عالم البحر الأبيض المتوسط ولهم معرفة تامة بنوايا الدول، وهذا ما أشار إليه "أحمد الشريف الزهار" بقوله: «**...وشاعت الأخبار عند الناس أن الإصبانيول راجعون لا محالة فتكلم الوزراء فيما بينهم وقالوا إن هذا الخبر قد فشا عند الناس عامة والأمير ساكت لا يتكلم عنه، فاتفقوا أنهم يوم الجمعة قبل الصلاة يجتمعون به ويتكلمون معه، وكان من عادتهم يوم الجمعة قبل الصلاة يجتمعون معه ويتكلمون في الأمور، فلما اجتمعوا به يوم الجمعة قال له الخزناجي إننا سمعنا كذا وكذا ورأيناك لا تتكلم عن هذا، فهل عندك خبر به أم لا؟ فقال له: إن الخبر يأتيني عن الرجل إذا تقلب في فراشه فكيف بهذا...**».[1]

ج-مجريات المعركة:

في يوم 09 جويلية 1784م[2] رسى الأسطول الإسباني أمام الجزائر، وبعد يومين من الراحة التامة للجيش الإسباني ظهرت مع صباح اليوم الثالث* سبعين (70) سفينة من شالوب متخذة وضعية القتال، وفي المقابل تصدت لها ثلاثة وستون (63) سفينة جزائرية بعضها مزود بالمدافع الثقيلة، وبعد تحديد الهدف ورسم الخطة الحربية بدأت السفن الجزائرية برمي القذائف والقنابل على الأسطول الإسباني، ورغم كثافة القصف وتواصله من الطرفين إلا أنه لم يحدد شيء من مسار المعركة، مما عجل بانسحاب السفن الإسبانية إلى مجمع أسطولها وبقاء الأسطول الجزائري في ميدان المعركة محافظا على ترتيبه وتموقعه.[3]

---

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص32.

2 - *Grammont (H.De), op.cit, p 267.*

* - اتعظت السلطات الإسبانية بالحملات السابقة وأخذت العبرة والدرس من حملة أورللي، لذلك منحت فرصة للجنود من أجل الاستفادة من الراحة لمدة يومين يستغلونها في النوم وإراحة أبدانهم حتى يكونوا أكثر جاهزية.

3 - *Feraud (Ch), op.cit, p315.*

بدأت المعركة البحرية من جديد بين الطرفين في اليوم الموالي، ولمدة ستة (06) ساعات من القذف المتواصل للقذائف النارية انسحب على إثرها الأسطول الإسباني، ليفسح المجال لسفنه الأخرى كي تبادر بالهجوم، وربما هو إجراء تكتيكي تهدف من خلاله القيادة العسكرية الإسبانية لإراحة بعض الجنود ومحاولة تقسيم المجهود الحربي بين وحدات الأسطول وجنوده، ورغم ضراوة المعارك بين الأسطولين إلا أن الأسطول الإسباني فضل الانسحاب ليترك المجال للأسطول الجزائري محافظا على مركزه[1]، ويصف صاحب مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين سير المعارك بين الجزائر وإسبانيا أثناء حملة 1784م بقوله: **«...ورموا عليه ورمى عليهم ووقع بينهم قتال كبير، وغرق له على ما قيل نحو السبعة ما بين الكبار والصغار، وغرق للمسلمين ثلاثة إثنان تفرقع مدفعهما وواحد وقعت فيه بومبة، ومات من المسلمين نحو الستة وعشرون وانجرح نحو العشرين ولم يقدر الكافر على القرب من الجزائر...».**[2]

نتج عن الجولات الأولى من المعركة بين الأسطولين الإسباني والجزائري غرق عدد من السفن، حيث غرقت سبعة (07) سفن إسبانية وثلاثة (03) جزائرية وذلك نتيجة إصابتها خلال المعارك بطلقات نارية، أما عدد القتلى فقد استشهد من الجزائريين 26 شهيد وأصيب عشرون (20) بجروح متفاوتة، والملاحظ أن الاستراتيجية العسكرية المتبعة من طرف القيادة الجزائرية قد حالت دون اقتراب الإسبان من المدينة*، وبقيت السفن الجزائرية في وضعية دفاع محافظة على مراكزها لتتواصل المعارك بين الطرفين إلى غاية 19 جويلية، أين أحدث الرياس بعض المشاكل ومطالبتهم بزيادة مرتباتهم**، ورفضهم خوض

1 - *Anonyme, Entreprise de don Angelo Barcelo Contre Alger 1784,* ***R.AF****, N°26, 1882, p228.*

2 - مجهول، **تاريخ مجيء الإسبانيين...**، المخطوط السابق، ص04.

* - لقد قام الأسطول الجزائري بدور مهم وريادي في هذه المعركة ووقف حجر عثرة في وجه المخطط الإسباني، ووجدت إسبانيا وقائد الحملة عراقيل كبيرة مما عرقل سيره والاقتراب من المدينة التي كانت محصنة ومستعدة لمواجهة هذا التحدي، للمزيد ينظر:
Grammont (H.DE), Document Relatif A La Seconde Expedition DE Don Angelo Barceló Contre Alger, 1784, ***R.AF****, N°26, Alger, 1882, p223.*

** - أثبت الدراسات التاريخية أن حصيلة ضحايا انفجار المدافع تراوحت بين 12 قتيل و14 جريح وقد بقيت مشكلة المدافع التي تنفجر قائمة، وسبب انفجارها عدم مقدرتها على مقاومة درجة الحرارة العالية التي تنتج نتيجة الاستخدام المتواصل، وهذا من بين العيوب التي رصدها القنصل الفرسي دي كرسي لأنه كان شاهد عيان على الحملتين الإسبانيتين سنتي (1783-1784م)، ومما سجله في تقريره الذي رفعه إلى حكومته نقاط ضعف الدفاعات الجزائرية وطريقة دفاعها، وهي المعلومات التي استعانت بها وزارة الحربية الفرنسية في حملتها=

المعارك بالمدافع الحديثة مخافة انفجارها وطالبوا بمدافع نحاسية لتحسين أدائهم الحربي*، مما أثر على سير المعركة وترجيح كفتها لصالح الإسبان بسبب فرار بعض المقاتلين من ميدان المعركة، إلا أن ثبات فئة من المقاتلين منع الإسبان من دخول المدينة ووقفت لهم بالمرصاد.

أشارت المصادر التاريخية إلى هذه الواقعة وأكدتها ومما جاء على لسان صاحب مخطوط مجيء الإسبانيين ما يلي: «**...وضاع للمسلمين اثنان من اللنجور تفرقع مدفعهما أيضا ومات منهم نحو الستة وانجرح نحو العشرين، وفي يوم الجمعة خرج صباحا وتقاتلا نحو الثلاث ساعات ثم افترقا وضاع للمسلمين اثنان من اللنجور تفرقعا مدفعهما أيضا... ثم رجع بعد العصر وأخذ المسلمين على غرّة وكان بعض البحرية هربوا من أجل أن الأمير لم يزد لهم العطاء...وبعضهم لم يرد الخروج من أجل مدافع الحديد...**».[1]

تواصلت المعارك أيام 17-18-19 جويلية لتضطر بعدها السفن الإسبانية للعودة إلى مركز قيادة الأسطول لتفاجئها السفن الجزائرية بهجوم مباغت كبد إسبانيا خسائر كبيرة، وفي يوم 19 جويلية لم يدم القتال سوى ساعة واحدة حيث توقفت المعركة وانسحبت السفن الإسبانية إلى مركز الأسطول، وفي طريقها اعترضت سبيلها بعض السفن الجزائرية التي أرادت الهجوم إلا أن السفن الإسبانية ردت ببعض القذائف مما أسفر عن مقتل شهيدين وجرح خمسة آخرين حسبة رواية "شارل فيرو".[2]

وبعد عدة مناورات عسكرية لم تتمكن الحملة الإسبانية من تحقيق ما كانت تصبوا إليه، لذا بادر الأسطول الإسباني إلى الانسحاب بداية من 22 جويلية، وفي يوم 23 جويلية

=على الجزائر سنة 1830م، للمزيد ينظر: تومي الطاهر، المرجع السابق، ص261؛ ينظر أيضا: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة...**،المرجع السابق، ص351.

* - يبرر أحمد الشريف الزهار هذا الأمر بسياسة حسن وكيل الحرج الذي كان يعمل ما في وسعه من أجل إرغام الداي على قبول شروط الصلح مع إسبانيا، ونتيجة لموقف الداي الحازم من هذا القرار عمل حسن وكيل الحرج على إنقاص الرواتب للعسكريين حتى يعترضوا ويتركوا فرصة النصر للإسبان، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص34.

1 - مجهول، **تاريخ مجيء الإسبانيين...**، المخطوط السابق، ص05.

2 - *Feraud (Ch), les Trois Attaques..., op.cit, p317.*

أقلع الأسطول الإسباني منهزما راجعا إلى إسبانيا[1] لتكون هذه الحملة بمثابة خاتمة مخيبة للمشروع الإسباني وأهدافه حول مدينة الجزائر، وستكون هذه النهاية بمثابة فاتحة جديدة للعلاقات الجزائرية الإسبانية بعد سنة 1784م.

د-نتائج الحملة:

انتهت الحملة الإسبانية الثالثة على مدينة الجزائر خلال عهد البدايات في سنة 1784م، وكانت تمثل النهاية الفعلية للصراع الجزائري الإسباني الذي امتد حوالي ثلاثة قرون إذا ما استثنينا الصراع الذي استمر حول مدينة وهران والمرسى الكبير، وقد أسفرت هذه الحملة على عدة نتائج حاسمة بالنسبة للبلدين والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

يعترف المؤرخ "عزيز سامح آلتر" بأن مصاريف العدو كانت ضخمة قدرت بحوالي 145 طلقة مدفع و3379 قذيفة وأكثر من 400 علبة رصاص، أما القذائف المتنوعة فقد فاقت 16000 قذيفة التي سخرت من أجل إخضاع مدينة الجزائر، وقد توج هذا الهجوم بمقتل حوالي 30 شخصا جزائريا[2]، ويرفع أحد الشهود المعاصرين للحملة عدد الضحايا الجزائريين إلى حوالي 42 ويقدر عدد الجرحى بحوالي 52 جريح.[3]

فيما قدرت دراسة أخرى حصيلة الضحايا الجزائريين خلال هذا الهجوم بنحو 50 قتيلا و134 جريح[4]، ويمكننا أن نبرر انخفاض عدد الضحايا الجزائريين جراء هذا الهجوم إلى استراتيجية البحرية الجزائرية التي تمكنت من إبقاء الأسطول الإسباني بعيدا عن المدينة، إضافة إلى الخطر الفعال الذي أبانت عليه مدفعية الحصون، مما جعل المؤرخ "جون وولف" يقر في الأخير أن مدينة الجزائر لا يمكن إخضاعها بالقنابل.[5]

أحجمت الكتابات التاريخية عن التطرق إلى تعداد الخسائر البشرية في الطرف الإسباني، واكتفت ببعض التعاليق التي لا تغني الباحث، فمثلا المؤرخ "جون وولف" يكتفي بالتعليق حين تطرقه إلى حجم الخسائر المترتبة عن الهجوم الإسباني بقوله: «**...وكان تبادل**

1 - *Anonyme, op.cit, p316.*

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 544.

3 - مجهول، **تاريخ مجيء الإسبانيين...**، المخطوط السابق، ص07.

4 - عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص82.

5 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص408.

الطلقات بين السفن الحربية والتحصينات لم يتسبب إلا في خسائر طفيفة للطرفين...»[1]، أما "أحمد الشريف الزهار" فيكتفي بتأكيد انهزام الإسبان بقوله: «**...وتأكد له أنه لا طاقة له على الجزائر...**»[2]، بينما حاولت بعض الدراسات تقديم حصيلة تقريبية للخسائر الإسبانية من الناحية البشرية حين قدمت رقم ثلاثمائة (300) بين قتيل وجريح مع اعترافها بأنه رقم يفتقد للدقة.[3]

بادرت إسبانيا إلى البحث عن صلح مع الجزائر يحقق لها مكاسب مادية ويحفظ لها مصالحها، لذا دخلت مع الجزائر في سلسلة مفاوضات بين سنتي (1785-1786م) رغم صعوبة المهمة بفعل التواجد الإسباني في وهران والمرسى الكبير، والحقيقة أن هذا الأمر كان من أبرز العوامل التي كانت تعيق نجاح هذه العملية، ولتقريب وجهات النظر سعت إسبانيا إلى إرسال شخصيات دبلوماسية مرموقة المستوى من أجل إنجاح أمر التفاوض، وقد أسندت هذه المهمة لكل من الكوندي "ديسيبي" والأمير "مازاريدو"، كما كانت تعول على الوساطة الفرنسية والمتمثلة في قنصلها*، وفي الأخير توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي بعد حوالي عام من المفاوضات، وفي 14 جوان 1786م أمضى الداي محمد عثمان باشا على بنود الصلح، وتؤكد المصادر التاريخية على أن الصلح لم يتطرق إلى مدينة وهران والمرسى الكبير، لذا وصفت الدراسات أن بنود الصلح كانت متعلقة بأمور البحر، وبقيت وهران والمرسى الكبير كما كانت عليه.

وفي هذا الصدد ينقل لنا "أحمد الشريف الزهار" الأجواء التي سادت عملية الصلح بين الطرفين بقوله: «**...فلما كانت سنة 1189هـ أتى الإصبانيول للصلح وأتوا معهم**

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص408.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص33.

3 - تومي الطاهر، المرجع السابق، ص262.

* - حاولت إسبانيا الاستفادة من فرنسا وطلب مساعدتها لتفاوضها مع الجزائر، خاصة هذه الأخيرة كانت تربطها علاقات حسنة مع الإيالة الجزائرية خلال هذه الفترة، ورغم تدخل فرنسا كطرف ثالث لتسوية النزاع والتوصل إلى عقد سلام مع الجزائر، إلا أن العملية واجهتها صعوبات وعراقيل كبيرة، نتيجة للقناعات السياسية والدبلوماسية للداي عثمان باشا، خاصة موقفه من الاحتلال الإسباني لوهران والمرسى الكبير، وبفضل المساعي المتواصلة تمكن الطرفان في الأخير من التوصل إلى إبرام معاهدة صلح في جوان 1786م والتي فتحت الباب على مصراعيه للسلام والحوار لحل كل المشاكل العالقة، وأسهمت بشكل فعال في فتح قنوات تواصل مباشرة بين القيادة السياسية في البلدين بدل اختيار الحل العسكري، للمزيد حول ظروف انعقاد الصلح والوساطة الفرنسية ينظر: يحي بوعزيز، **الموجز...**، المرجع السابق، ص80.

بالأسارى الذين عندهم وأبدلوهم بالنصارى الأسارى، أما الأسرى الباقين من الإصبانيون فدفع عنهم ألف دورو على الرأس وحمل الأسارى الباقين من الإصبانيول، ووقع بينهم الصلح على مائة عام وذلك في البحر فقط، أما في البحر من جهة وهران فلم يقع الصلح إلى أن فتح الله على المسلمين في أول ولاية "حسن باشا"...».[1]

ومما أقرته معاهدة الصلح الجزائرية الإسبانية هو سعي الدولتين لإحلال السلم والأمن بينهما، والعمل على توفيره والمحافظة عليه من خلال إعطاء أوامر صارمة لكل البحارة بضرورة احترام هذه الاتفاقية وعدم الإخلال بها والعمل على تحقيق بنودها بواسطة عدم تعرض البحارة الجزائريون للسفن الإسبانية في البحر، وعلى البحارة الإسبانيين العمل بالمثل وعدم تعرضهم للسفن الجزائرية، كما أقرت الاتفاقية ضرورة السماح للمراكب الإسبانية بالرسو في الموانئ الجزائرية وتعامل المراكب الجزائرية نفس المعاملة في الموانئ الإسبانية، وقد وفر هذا الإجراء أهمية بالنسبة للمراسي ومكانا آمنا إضافيا للأسطولين، سواء الجزائري أو الإسباني من خلال حرية الرسو سواء في الجزائر أو إسبانيا حسب الظروف المتاحة.

راعت الاتفاقية حرية التجارة وعملت على تطويرها وازدهارها من خلال فتح المجال أمام التجار سواء جزائريون أو إسبان والمتاجرة بسلعهم في الأسواق الجزائرية والإسبانية، مما شجع على توفير منتوجات جديدة في أسواق البلدين والعمل على تقوية هذا النشاط وإنجاحه، وفي الجانب الدبلوماسي لم تهمل الاتفاقية ضرورة تعيين قنصل لإسبانيا في الجزائر أو من ينوب عليه، كما حددت حقوق الداي في تعيين قنصل له في الموانئ الإسبانية بصفته ممثلا للدولة الجزائرية[2]، وبما أن الاتفاقية استثنت وهران والمرسى الكبير فقد أقرت بقائهما في حالتهما السابقة، وقد عبر عن ذلك في نص الصلح بما يلي: تبقى مدينة وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل.*

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص34.

2 - عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص83.

* - للمزيد والتوسع حول بنود هذه المعاهدة ينظر: يحي بوعزيز، **المراسلات...**، المرجع السابق، ص38.

أيقنت إسبانيا خلال القرن الثامن عشر الميلادي بصعوبة أمر إخضاع الجزائر بالقوة، لذا من الممكن أن تكون حملاتها الأخيرة كان الغرض منها جر الجزائر نحو اتفاق ثنائي يعزز مكانتها ويحقق لها مكاسب استراتيجية واقتصادية، وبعد توقيع معاهدة الصلح سنة 1786م خفت حدة الصراع بين الجزائر وإسبانيا نوعا ما خاصة في المجال البحري، إلا أن الصراع حول مدينة وهران والمرسى الكبير بقي متواصلا إلى غاية تحريرها نهائيا سنة 1792م.

الفصل الخامس

الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م وانعكاساتها

أولا: الحملة الأمريكية على الجزائر 1815م

ثانيا: الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م

1-العلاقات الجزائرية الإنجليزية قبيل الحملة

2-أسباب الحملة

أ-التنافس الدولي على الجزائر

ب-الأسباب المباشرة للحملة

3-الاستراتيجية الإنجليزية الهولندية للهجوم على مدينة الجزائر

أ-مرحلة الترتيبات السياسية والتجهيزات العسكرية

-الاستعدادات السياسية والعسكرية لإنجلترا وهولندا

- الاستعدادات السياسية والعسكرية الجزائرية

ب-مرحلة الاتفاق المؤقت

ج-مرحلة الهجوم على مدينة الجزائر

4-نتائج الحملة وتداعياتها على الإيالة الجزائرية

تنفيذا لمقترحات وأهداف الدول الأوروبية التي أقرها مؤتمر فينا سنة 1815م، بادرت بريطانيا وهولندا إلى ترجمة هذه المقترحات على أرض الواقع، بعد شن حملة عسكرية مشتركة على مدينة الجزائر سنة 1816م بقيادة "اللورد إكسموث"، والتي جاءت لتؤكد طموحات الدول الأوروبية، وقبل الحديث عن هذه الحملة ومجرياتها لابد أن نتطرق إلى الحملة الأمريكية على الجزائر سنة 1815م، ورغم علمنا بأن هذه الأخيرة لا تدخل ضمن محاور هذه الدراسة باعتبارها بعيدة عن المجال الجغرافي والمكاني لها، إلا أنه من الضروري التطرق إليها ولو بتلميح لترابط الأحداث التاريخية فيما بينها، وباعتبارها حلقة وصل مهمة بين مؤتمر فينا والحملة الإنجليزية الهولندية.

أولا: الحملة الأمريكية على الجزائر 1815م

إن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كأمة مستقلة جديدة وذات تطلعات استراتيجية سياسيا واقتصاديا قد دخلت كعنصر جديد في إطار التنافس الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما سعت إليه الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على السواء والعمل على استغلاله بسرعة، مسايرة لسياسة الجزائر التقليدية تجاه دول أوروبا خاصة، ودول العالم بشكل عام[1]، والواقع أن الوضع الجديد للولايات المتحدة الأمريكية اصطدم بالعديد من العراقيل باعتبارها دولة مستقلة حديثا، كان يجب عليها إيجاد الحلول اللازمة لمواجهة هذه الصعوبات.[2]

سعت الجزائر لتوطيد علاقاتها مع الدولة الأمريكية الناشئة وذلك بعد أن بادرت إلى الاعتراف باستقلالها، وقد عدّها المؤرخون والباحثون من ضمن أوائل الدول في هذا الشأن، لذا كان من الضروري أن تكون العلاقات بين البلدين وطيدة وجيدة، إلا أنه في الواقع قد ساهمت العديد من العوامل في توتر العلاقات بين البلدين، بحكم دور الجزائر في البحر الأبيض المتوسط وما كانت تفرضه من إتاوات على الدول الأوروبية مقابل حماية سفنها من

1 - قشوان عبد الرزاق: تأصيل العلاقات الجزائرية الأمريكية مطلع القرن التاسع عشر، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج2، ع 4، جانفي 2014، ص 127.

2- هيفاء معلوف الإمام: "العلاقات الأمريكية-شمال إفريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع15-16، تونس، 1979، ص63.

القرصنة البحرية، وهذا ما نجد له تبريرا في العلاقات الاقتصادية القائمة وفق اتفاق بين الدول تعكسه الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الشأن، ورغم إصرار بعض التنظيمات والدراسات على وصف هذا العمل بالقرصنة*، إلا أنه في الحقيقة لم يقتصر هذا النشاط على الجزائريين وحدهم.[1]

إن علاقات الجزائر الخارجية كانت تندرج ضمن ثلاث مجالات عريضة في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، أولها تلك التي كانت مع دول المغرب المجاورة، وثانيها العلاقات الجزائرية الأوروبية وهي سجال في التقارب والتنافر، وفي المجال الثالث نجد العلاقات الجزائرية مع الدولة العثمانية التي كانت عبارة عن علاقات انتماء وترابط وتكامل وتعاون وولاء، تبقى العلاقات مع الدولة الأمريكية والتي أصبحت من القوى الأكثر تأثيرا على الجزائر ، حيث كانت منافسا تارة ومتحالف تارة أخرى للدول الأوروبية ضد الجزائر، لقد كانت المعاهدات والاتفاقيات المحور الأساسي لتصنيف الدول الصديقة من العدوة بالنسبة للإيالة الجزائرية، والملاحظ في هذا الشأن أن أمريكا لم تسعى لعقد اتفاق مع الجزائر[2]، رغم مساعيها لدى الدول الأوروبية لمساعدتها لتحقيق هذه الغاية، إلا أنه رغم المجهودات المبذولة باءت المساعي بالفشل ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق مسعاها في البداية.

توصل الطرفان في الأخير إلى عقد معاهدة هدنة بينهما سنة 1795م** شملت اثنين وعشرين (22) بندا تعلقت في مجملها بشؤون البحر والقرصنة والإتاوات، وراعت شروط التعامل بين البلدين، والواقع أن توقيع هذه المعاهدة جاء كنتيجة على قرار الجزائر عندما أعلنت الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع معاهدة صلح مع إسبانيا

---

* - للاطلاع على هذه الدراسات التي تطرقت إلى إشكالية المصطلح بين القرصنة والجهاد البحري ينظر:

Père (Dan), ***Histoire de Barbbarie et de ses corsaires****, Paris, seconde édition, 1646, p300 , Belhamissi (M),* ***Histoire de la marine Algérienne1516-1830****, Alger, Enal, 1983, p 67.*

1- رابح لونيسي: "العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ"، **مجلة عصور**، ع16، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص32.

2- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ...**، المرجع السابق، ص284.

- حول نص المعاهدة الجزائرية الأمريكية راجع، الجيلالي شقرون: "اتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 05 سبتمبر 1795م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010، ص41؛ وكذلك المؤلف: **العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1776-1830م**، مذكرة ماجستير، وهران، 2004.

العدو التقليدي والتفرغ لممارسة النشاط البحري في عرض البحر الأبيض المتوسط، وكان من نتائج الجولات البحرية للأسطول الجزائري غنم سفينتين أمريكيتين –ماريا ودوفين- في عرض المحيط الأطلسي، هذا الإجراء كان له الأثر البالغ في رضوخ أمريكا لفتح المفاوضات المباشرة مع الجزائر، واضطرار الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال مبعوثها من أجل أن يفاوض على إطلاق سراح الأسرى الذين اعتقلوا مع السفينتين، وقد وجدت الجزائر في هذا الحدث الفرصة المناسبة لتشترط على أمريكا دفع ما قيمته 5.9496 دولار[1] مقابل 21 معتقلا.

وبينما كانت السلطات الأمريكية تقوم بالخطوات الأولى لبناء الأسطول الحربي والأمل يساورها في التوصل إلى تسوية سلمية مع الجزائر، حيث كتب وزير الخارجية الأمريكي سنة 1794م إلى أحد مفاوضيه يأمره بعقد اتفاقية سلام مع الجزائر وإنفاق مبلغ 8.000 دولار في الوقت الذي يراه مناسبا ودفع فدية الأسرى الأمريكيين، إلا أن هذا الأخير تماطل في دفع المستحقات مما تسبب في غضب الداي الذي طالب بتسليم ما نصت عليه المعاهدة، إلا أن القنصل "لير" رفض طلب الداي، مما عجل بإعطاء الداي تعليمات لرياس البحر بالخروج قصد أسر السفن الأمريكية، وقد تحقق له المراد بعد أسر ثلاث سفن أمريكية.[2]

لعب القنصل الأمريكي "لير" دورا بارزا في إعادة العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى مجراها الطبيعي، وذلك بعد أن قام بدفع الأموال اللازمة للحكومة الجزائرية بعد أن اضطر إلى اقتراضها من اليهود، وبذلك يكون قد رسم منحى جديد للعلاقات الجزائرية الأمريكية، إلا أن هذا الوضع لن يستمر طويلا بفعل حدوث أزمة في العلاقات نظير عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم ضريبتها السنوية للسلطات الجزائرية، مما تسبب في غضب الداي من هذه التصرفات الغير مسؤولة.

1- الجيلالي شقرون، المرجع السابق، ص286.

2- أروين راي: **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816م**، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص234.

تميزت العلاقات السياسية للإيالة الجزائرية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بالعداء مع كل من روسيا، الدانمارك، هولندا وإيطاليا، ودخلت هذه الدول في حرب مع الجزائر، مما أوجد فرصة مناسبة وسانحة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تدخل في هذا الصراع كطرف معاد للجزائر، خاصة وأنها بادرت إلى عقد صلح مع عدوتها بريطانيا وأصبحت كل الظروف مناسبة للتنصل من التزاماتها مع الجزائر، لذا بادرت إلى العمل على تنفيذ مقترح الرئيس "ماديصون" الذي قدم للكونغرس والذي أوصى باتخاذ قرار إعلان الحرب على الجزائر، وقد جهز الأسطول لهذا الغرض، وبعد إتمام الاستعدادات اللازمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية على أهبة الاستعداد لكل عمل عدائي يستهدف الجزائر.[1]

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن الحرب على الجزائر رسميا، وهذا ما يتنافى مع القوانين الدولية، كما يتنافى من جهة أخرى مع بنود معاهدة 1795م، ورغم ذلك استغلت أمريكا جولة الأسطول الجزائري في البحر الأبيض المتوسط واعتمدت على عنصر المفاجئة لتحقيق أهدافها، وبالمقابل ندرك أن الجزائر لم تعلن الحرب على أمريكا سنة 1812م وإنما قامت بحركة ضغط ضد سفنها وتجارتها لإجبارها على القيام بالتزاماتها[2]، ورغم ما سبق ذكره فإن الأسطول الأمريكي لم يتوان في القدوم إلى الجزائر من أجل الضغط على الداي للرضوخ إلى مطالبه واستغلال الظروف العامة بغية إمضاء معاهدة تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويصف القنصل الأمريكية "وليام شالر" كيفية قدوم الأسطول الأمريكي والأحداث التي جرت بعد ذلك بقوله: «**...بمجرد التصديق على معاهدة غانت قرر الكونغرس الأمريكي الذي كان مجتمعا أنه لم يعد يحتمل دفع الضريبة للجزائر، وأعلن الحرب على الإيالة، واتخذ الإجراءات الضرورية لإرسال قوات بحرية للبحر الأبيض المتوسط لكي ترغم الجزائر على عقد الصلح... وبهذه المناسبة وقع اختيار رئيس الولايات المتحدة على شخصي وعلى القبطان "بينبريدج"" *Bainbridge*"**

1- أروين راي، المرجع السابق، ص245.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص298.

والقبطان "ديكاتور""*Decature*" قائدي الأسطول وكلفنا بمهمة عقد الصلح مع الجزائر...».[1]

تشير الدراسات التاريخية إلى مستوى العلاقات الجزائرية الإنجليزية والتي عرفت تحسنا كبيرا في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي لحد أنها كانت متميزة، لذا كان الأسطول الأمريكي القادم إلى الجزائر رافعا العلم الإنجليزي لتمويه البحارة الجزائريين، وقد نجحوا في ذلك ولم يهتم الأسطول الجزائري بقيادة "الرايس حميدو " لأمر السفن القادمة باعتبارهم تابعين لدولة صديقة، إلا أن سوء التفاهم الذي وقع في السفن الأمريكية وبروز العلم الأمريكي على أحد السفن جعل الرايس حميدو يدرك الجنسية الحقيقية لهذا الأسطول، مما تسبب في اشتباك بين الأسطولين وأسفرت المعركة في الأخير على استشهاد الرايس حميدو بعد مقاومة عنيفة.[2]

علمت القيادة الجزائرية بخبر استشهاد الرايس حميدو وأمر أسر السفينتين الجزائريتين بعد أن رسى الأسطول الأمريكي قبالة الشواطئ الجزائرية، وقد ساهمت هذه الأوضاع في إعطاء جرعة زائدة للقنصل الأمريكي "وليام شالر" ومعاونه "ديكتاتور" من أجل تقديم مشروع للمعاهدة المقترحة وفق نظرتهم ومصالحهم، وطالبوا بإلغاء الضريبة السنوية وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين بالجزائر، ورغم ما اتسم به الطرف الجزائري من لين في مباحثاته مع الطرف الأمريكي ومحاولته لكسب بعض الوقت من أجل مناقشة مشروع المعاهدة، إلا أن رد المفاوضين الأمريكيين كان قاسيا ولم يمنحوهم الوقت اللازم للتفكير، ونعتقد أن هذا الإجراء لم يكن مناقشة مشروع اتفاقية، بل كان في نظرنا إملاء لشروط معاهدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وما على الجزائر إلا الرضوخ للأمر الواقع وإمضائها، وبعد مناقشات حادة بين الطرفين وقعت المعاهدة سنة 1815م وعين وليام شالر قنصلا عاما لأمريكا بالجزائر.

1- وليام شالر، المصدر السابق، ص146.

2- علي تابليت، المرجع السابق، ص61.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية والتي حفظت مصالح أمريكا سواء في المجال البحري أو من الناحية الاقتصادية قد خلقت تنافسا بين الدول الأوروبية من أجل الضغط على الجزائر لإمضاء معاهدة تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية.

ثانيا: الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م

1-العلاقات الجزائرية الإنجليزية قبيل الحملة:

ساهمت العديد من العوامل في تحسن العلاقات الجزائرية الإنجليزية خاصة خلال القرن الثامن عشر الميلادي، ومن أبرز تلك العوامل الموقع البحري الجديد الذي أحرزته بريطانيا والدفع القوي لبحريتها خلال هذه المرحلة، والذي نتج عنه احتلالها جبل طارق، ومن جهة أخرى لعبت البحرية الجزائرية* دورا بارزا في التحسن النسبي في العلاقات بين الطرفين، وذلك من خلال استهدافها للدول المنافسة للتجارة الإنجليزية، مما جعل إنجلترا تغض الطرف عن النشاط البحري الجزائري وجعلها أقل ضيقا من الدول الأوروبية بشأن البحرية الجزائرية ونشاطها في المياه المتوسطية، ومن المعلوم أن الجزائر لم تتخذ موقف معاد لفرنسا عقب قيام الثورة الفرنسية تحقيقا لرغبة إنجلترا، إلا أن انتصار إنجلترا في معركة الطرف الأغر وطد مركزها في الجزائر وسمح لها سنة 1807م بأن تحل محل الفرنسيين في المراكز الفرنسية التجارية بالجزائر[1] في إطار التنافس الاقتصادي البريطاني الفرنسي على الجزائر.

استغلت بريطانيا هذا التقارب والتحسن في العلاقات الثنائية بين البلدين، وأصبحت بمثابة المفوض الرسمي للدول الأوروبية في الجزائر نظرا لمكانتها لدى هذه الأخيرة لحل المشاكل العالقة بين الدول الأوروبية والإيالة الجزائرية، ولعل أبرز مثال يمكن تقديمه في هذا المجال هو ما قامت به من جهود دبلوماسية في الجزائر من أجل البرتغال، حيث سافر سكرتير المفوضية البريطانية في لشبونة قاصدا الجزائر وتمكن من إجراء مفاوضات

* - للمزيد حول البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني في أعين الكتابات الأجنبية، ينظر:

- *Devoulx (Albert), « la marine de la Régence D'Alger », **R.AF**, N°13, 1869, p381.*

1 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 142.

مع السلطة الجزائرية لعقد هدنة ومعاهدة صلح بين البلدين، وقد نصت هذه المعاهدة في شكلها النهائي بأن تدفع البرتغال للجزائر مبلغ 690 ألف دولار مضاف إليه مبلغ 337 ألف دولار فدية للأسرى البرتغاليين المحتجزين في الجزائر، وقد قارب عددهم 615 أسير.[1]

كما تعهدت بريطانيا بأن تستمر على استغلال نفوذها في الجزائر للحصول على عقد معاهدة نهائية للصلح لحماية مصالحهم التجارية، إذ راسل "بروس" الملك الإنجليزي يطلب منه تجديد الصلح، وقد جدد بمعاهدة 03 أوت 1765م[2] منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي وقعت إنجلترا مع إيالة الجزائر ثلاث معاهدات، وهي معاهدة 03 سبتمبر 1800م ومعاهدة 19 مارس 1801م، ومعاهدة نوفمبر 1813م.

وقد نصت هاته المعاهدات في مجملها على دفع ضريبة سنوية قدرها 24 ألف دولار، بالإضافة إلى الهدايا القنصلية التقليدية وهدايا فترة كل سنتين[3]، حفظت هاته المعاهدات الحق للقنصل الإنجليزي لتعيين قنصل للبرتغال، وتنفيذا لبنود هاته المعاهدات بادرت بريطانيا إلى إرسال ثلاث سفن كبيرة تحت حراسة بارجة مشحونة بالصواري والكابلات والحبال والبارود وكل مستلزمات الحروب ومعدات البحرية.[4]

أعربت إنجلترا عن استعداداها للحفاظ على هذه العلاقات، وهذا ما تؤكده رسالة الأمير الوصي على عرش إنجلترا التي أرسلها إلى الداي سنة 1812م وهذا ما جاء فيها «... **يصرح الأمير الوصي على العرش باسم والده جورج الثالث بأن المرض الطويل الذي يعاني منه الملك قد حال بينه وبين الرد على رسالة الداي التي نقلها إلى لندن سفيره الحاج حسن، وهو يعرب عن أوثق علاقات الصداقة للداي، تلك الصداقة التي تقوم على المعاهدات التي تربط بين البلدين، ويؤكد للداي أنه سيحمي عاصمته بواسطة أسطوله مادامت علاقات الصداقة قائمة بين الأمتين، وهو يصرح بأن الأسطول**

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص136.

2 - بوركبة محمد ومحمد الأمين بوحلوفة: العلاقات السياسية بين إيالة الجزائر العثمانية وإنجلترا، قراءة من خلال الكتابات الفرنسية في المجلة الإفريقية، **مجلة القرطاس**، ع7، 2018، ص 151.

3- فاطمة الزهراء سيدهم: "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، **مجلة كان التاريخية**، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011، ص27.

4 - نفسه، ص 137.

البريطاني هو سيد جميع البحار ويلقي الرعب في الدول البحرية، وأن كل من يحاول الوقوف في وجهه سينتهي الأمر بإخضاعه، يرجوا من الداي أن لا يسمح لأعداء بريطانيا العظمى بالمساس بعلاقات التفاهم والانسجام القائم بين الأمتين، وأن لا يصغي إلى أقوالهم الخداعة، وسفيره سيبلغه مدى حسن استقباله ومعاملته في إنجلترا...».[1]

تتضح جملة من المعطيات من خلال القراءة المتأنية لهذه الرسالة الدبلوماسية والتي أوضحت في ظاهرها رغبة بريطانيا في الحفاظ على الصلح القائم بين البلدين، والتي أكدته المعاهدات والاتفاقيات المبرمة، كما عكست من جهة ثانية سعي إنجلترا لتمتين علاقاتها مع الجزائر، ويمكننا أن نفسر هذا التقارب بين البلدين في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بالعديد من العوامل.

لقد كان للظروف الدولية التي شهدتها المنطقة المتوسطية جراء حروب الثورة الفرنسية ودخول بريطانيا كطرف رئيس معادي لأفكارها جعلها تبحث عن حليف قوي مساندا لها، فوجدت في الجزائر كل مقومات الحليف الاستراتيجي لهذا الصراع، ولما فشلت بريطانيا في جر الجزائر لحلبة الصراع الأوروبي عملت على ضمان حيادها ومحاولة إحباط أي تقارب جزائري فرنسي خلال هذه الفترة، وبالرغم من اتسام العلاقات بالتحسن بين البلدين، إلا أن بريطانيا لم تتخذ موقفا رسيما من الحركة البحرية التي شنها الأسطول الأمريكي على الجزائر ولم تف بوعودها التي كثيرا ما رددتها في المنابر الإعلامية، والتي وثقتها في رسائلها للسلطات الجزائرية، هذا ما جعل أحد الدبلوماسيين يؤنب السفير الإنجليزي ويذكره بوعود بريطانيا بقوله: «**...لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم...**».[2]

طرأ تغير وأزمة في العلاقات الجزائرية البريطانية عقب وأد أفكار الثورة الفرنسية في معركة "واترلو" الشهيرة سنة 1815م وخروج إنجلترا منتصرة مما عزز مكانتها البحرية

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص140.

2 - أروين راي، المرجع السابق، ص270.

والدولية، وأصبحت القوة البحرية الأولى في المتوسط خاصة بعد هزيمة فرنسا وحصولها على الجزر الأيونية بالإضافة إلى مراكزها السابقة في جبل طارق ومالطا، كل هذه الظروف أتاحت لإنجلترا مكانة مرموقة في البحر الأبيض المتوسط وأصبحت أحد الفاعلين في السياسة الدولية والمحركين لها.

تُحمل الدراسات الجادة للعلاقات الجزائرية الإنجليزية المسؤولية لإنجلترا بالدرجة الأولى في توتر العلاقات الثنائية، خاصة بعد تزعمها للحملة الدعائية المعادية للجزائر في المؤتمرات الدولية[1]، مما يقودنا إلى التأكيد بأن العلاقات الجزائرية الإنجليزية كانت وفق الظروف الدولية والحروب القائمة بين الحكومات الرجعية وفرنسا، وبمجرد انتهاء هذه الثورة انتهى هذا الصلح بالنسبة لإنجلترا.

تداول المؤتمرون الأوروبيون في مؤتمر فينا قضية البحرية المغاربية* ونشاطها وذلك عندما قامت المؤسسة القرصانية المالطية** بطرح قضية قرصنة الدول المغاربية في البحر الأبيض المتوسط، وقد نجحت حينما قدمت مذكرة طالبت فيها باتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الأوروبي لقمع قرصنة الدول المغاربية، وقد لعبت السياسة الإنجليزية دورا بارزا في هذا المجال من خلال المشروع المفصل الذي قدمه الإنجليزي "سيدني سميث"***،

1 - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص143.

*- للمزيد حول النشاط البحري المغاربي ينظر حول البحرية الطرابلسية، ابن غلبون الطرابلسي: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تحقيق وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1349هـ، ص359؛ أيضا: أحمد بك النائب الأنصاري: **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، د.ت، أما فيما يخص البحري التونسية ينظر: محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م، ص ص 96-97، أيضا: خط همايون، عدد 39818، علبة 26، رقم 221، تاريخ 1238هـ، أما فيما يخص المغرب الأقصى ينظر: محمد المنصور: **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين (1792-1822م)**، ترجمة محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ص195.

**- فرسان مالطة أو فرسان يوحنا نظام ديني عسكري حيث طردوا أثناء الحروب الصليبية من القدس فاستقروا بجزيرة قبرص وعرفوا باسم الاستبتارية، وبعد ذلك انتقلوا إلى جزيرة رودس بعد أن طردوا منها اليونانيين وعرفوا هنالك بفرسان رودس، إلا أن السلطان العثماني سليمان القانوني قام بطردهم من هناك في عام 1522 فلجئوا بعدها إلى جزيرة مالطة سنة 1530م، وبقوا هناك حتى فرق نابليون صفوفهم سنة 1798م، للمزيد أنظر: Garrot ,op.cit, p466.

***- ولد في 03 جوان 1771م بولاية وود فورد، درس في نيو كلوليج بأكسفورد أنشأ جريدة إيد ينبرج ريفيو سنة 1808 بالاشتراك مع هنري بروجهام، شارك بقلمه في هذه المجلة مدة 25 سنة، كما نشر أول كتاب له سنة 1800م واشتهر اسمه عن طريق المقالات التي كان ينشرها في مجلته، انتقل إلى لندن سنة 1803 وأصبح محاضرا في الفلسفة بالمعهد الملكي، كان ضمن الجيش البريطاني الذي حارب نابليون في مصر سنة 1798، وقد قدم هذه المذكرة إلى مؤتمر فينا في 31 أوت 1814 لدراسة الوسائل والطرق الناجحة للقضاء على=

وعلى الرغم من أن المندوب الإنجليزي قد أظهر دبلوماسية فائقة في التعامل مع هذا الملف لتجنب إثارة حساسيات الدول الأخرى نحو إنجلترا واتهامها بكونها تستغل الظروف لإحكام سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، وفي الحقيقة أن هذه المبادرات في الواقع كانت قد أوحت بها بريطانيا وبدافع منها.[1]

لتحقيق مكاسب استراتيجية جديدة تضمن لها المزيد من الامتيازات باعتبارها سيدة البحر الأبيض المتوسط في هذه الفترة، وهذه الحقائق قد تجلت في الدبلوماسية الإنجليزية بعد سنة 1815م تجاه الدول المغاربية عموما والجزائر خصوصا بسبب موقف الحياد الذي اتخذته هذه الأخيرة أثناء الصراع الدائر في أوروبا، فاغتنمت إنجلترا فرصة موقعها الجديد لتتنصل من كل مسؤولياتها تجاه الجزائر التي كفلتها المعاهدات الدبلوماسية، فأرادت من خلال ذلك تأنيب الجزائر على موقفها الصلب الحيادي، فوجود دولة مصممة على أن تخطط سياستها بنفسها وباستقلالية تامة[2] لم يعد في نظر الإنجليز مقبولا ومسموحا به، لذا اعتقدت أن الفرصة قد حانت لتوجيه أولى الضربات لهاته الدولة التي تعتبر في نظر الأوروبيين في هذه المرحلة مركز الثقل الرئيسي في منطقة المغرب والقوة الرئيسية المحركة لها[3]، من خلال ما تتمتع به من إمكانيات حربية وموقع متقدم في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.[4]

2-أسباب الحملة:

أ-التنافس الدولي على الجزائر:

اكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة للعديد من الاعتبارات، وقد زادت هذه الأهمية خاصة خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين، لذا بادرت

=قراصنة البلدان المغاربية، توفي سنة 1845، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر، علي تابست: "مذكرة سيدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993، ص167؛ ينظر أيضا: زكية زهرة: "الأميرال سد ناي سميث والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2013، ص 223.

1 - جمال قنان، المرجع السابق، ص252.

2- محمد العربي الزبيري: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، **مجلة الأصالة**، ع12، الجزائر، 1973، ص124.

3 - نفسه، ص253.

4 - *Belhamissi (M), Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530,Alger, édition Dahlab, 1999, p43.*

جل الدول مد نفوذها لسواحل شمال إفريقيا، واحتكر التنافس بشدة خلال هذه المرحلة بين إنجلترا وفرنسا حول هذه المناطق[1]، بعد أن تمكنتا من فرض سيادتهما على مناطق بحرية حيوية، ومثلت الجزائر في هذا المشروع أحد المحاور الأساسية التي تركزت عليها أطماع الدولتين نظرا لاحتلالهما منطقة استراتيجية تفتح لهما المجال واسعا وتكون منطلقا رئيسيا في إنشاء نفوذ عسكري في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (قاعدة عسكرية)، إضافة لما تزخر به من ثروات طبيعية وما توفره من مادة أولية لصناعتهما الناشئة جراء الثورة الصناعية التي بدأت تعرفها أوروبا الغربية، مما يساهم في انتعاش المجال الاقتصادي والاجتماعي[2]، وانطلاقا من هذه الإمكانيات المتوفرة ظهر الصراع جليا بين الدولتين.

لقد كان لمعاهدة السلم والصداقة بين الجزائر وإنجلترا سنة 1622م[3] تداعيات واسعة على الدول المتوسطية، فبالرغم من أن هذه المعاهدة أبانت عن موقع جديد للإنجليز في البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها من جهة ثانية قد أقحمت إنجلترا في صراع مع بقية الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في المنطقة برغم ما اتسم به هذا الصراع من ضعف نسبي في العهود الأولى، وتؤكد الدراسات على أن مرد هذا الضعف الذي ميز الصراع الإنجليزي الأوروبي لانشغال الدول الأوروبية بمناطق أخرى بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط، كما كان للأسطول العثماني والجزائري دورا بارزا في إحباط المخططات الأوروبية وشكلوا حاجزا أمام هذا المد والتوسع في المنطقة، إلا أنه بفقدان الدول الأوروبية جزءا من مستعمراتها في القارة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وجهت أنظارها من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط[4]، مما عجل باحتدام الصراع بين إنجلترا وفرنسا نظرا

1- جلال يحي: **المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م، ص86.

2 - زهرة زكية: "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792-1830م،" **مجلة الدراسات التاريخية**، ع11-12، الجزائر، 2000، ص ص 304-306.

*3- Blayfair (R-L), « Episodes de L'Histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête Française », **R.AF**, N°22, 1878, p308.*

4- أرزقي شويتام: "التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنين 18 -19م وموقف الجزائر منه"، **حولية المؤرخ**، ع3-4، الجزائر، 2005، ص 134.

للموقع الجديد الذي أحرزته بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط وسعيها الدؤوب لأخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية، مما كان له آثار عديدة على الجزائر.

فرضت بريطانيا حصارا بحريا على فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ومنعت بعض الدول التعامل معها، إلا أن هذا الإجراء مني بالفشل بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كطرف حليف لفرنسا وأخذت على عاتقها تزويد الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية وغيرها، لذا عملت إنجلترا على إنهاء الصراع بين الجزائر والبرتغال حتى يتمكن الأسطول الجزائري من التغلغل إلى مياه المحيط الأطلسي ويعرقل بذلك نشاط الأسطول الأمريكي ويحول بينه وبين تزويده للموانئ الفرنسية[1]، لذا أيقنت الحكومة الفرنسية بضرورة إقناع حكام كل من تونس والجزائر بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فتح الطريق أمام سفن الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى مراسيها المطلة على بحر المانش من أجل فك الخناق الذي فرضه الإنجليز على سواحلها، إلا أنه في أفريل 1794م تجددت الحرب بين البرتغال والجزائر وأعلن على إثر ذلك البلاط البرتغالي عن استعداده لإرسال أسطول إلى مضيق جبل طارق لإغلاقه في وجه الأسطول الجزائري ومنعه من التوغل في المحيط الأطلسي مما أتاح الفرصة أمام سفن الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة عملية تموين الموانئ الفرنسية بالمواد الضرورية والغذائية [2]، وقد تمكنت بفعل هذه الإجراءات من إحباط المخطط الإنجليزي الرامي إلى فرض الحصار البحري الخانق.

اشتد الصراع الفرنسي البريطاني حول امتيازات الشرق الجزائري، وأرادت كل دولة منهما أن تكون صاحبة الحق في الاستفادة واحتكار الاقتصاد الجزائري لنفسها على حساب الأخرى، والواقع أن فرنسا قد منح لها هذا الامتياز منذ زمن بعيد تعود بداياته إلى القرن السادس عشر الميلادي، حيث تمكنت فرنسا بفعل علاقات التقارب مع الجزائر وعداوتها مع إسبانيا من الظفر بحق صيد المرجان في الشرق الجزائري، وقد منح لها هذا الحق من طرف

1- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 174.

2 نفسه.

السلطان "سليمان القانوني"* على إثر معاهدة الامتيازات سنة 1536م، مما سمح لها بأن تحكم سيطرتها على التجارة في الشرق الجزائري بفضل العديد من التجار التابعين لها، هذا الأمر لم تتقبله إنجلترا مما ولد صراعا بينهما، ورغبت إنجلترا هي الأخرى منافستها في هذا الامتياز لتحل محل الغرفة التجارية لمرسيليا وشركة إفريقيا.[1]

حققت فرنسا نجاحا كبيرا في شمال إفريقيا بفضل الشركة الملكية الإفريقية والتي كانت بمثابة حاجز أمام التوسع الإنجليزي في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى جني هذه الشركة أرباح طائلة من خلال استغلال ثروات البلاد بشكل واسع، وبالرغم من أن إنجلترا فشلت بصورة عامة في دفع الجزائر إلى اتخاذ موقف معادي لفرنسا عقب قيام الثورة الفرنسية، إلا أنه في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي ساهمت العديد من العوامل والأسباب التي جعلت إنجلترا توطد مركزها في الجزائر ويسمح لها سنة 1807م بأن تستفيد من امتيازات الشرق الجزائري وتزيح فرنسا عن مكانتها التقليدية بالجزائر.[2]

حاول القناصل الإنجليز في العديد من المرات تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلا أن جل محاولاتهم باءت بالفشل نظرا لاحترام الجزائر لمبادئها التي تحول دون الدخول في حرب مع دولة لها معاهدات سلمية معها، إلا أن قيام فرنسا بحملتها على مصر سنة 1798م بدا في صالح إنجلترا التي سعت جاهدة لاستغلال هذا الحدث والدفع بالجزائر للدخول في حرب مع فرنسا وفسخ المعاهدة المبرمة بتاريخ 30 سبتمبر 1800م، لذا طلبوا من السلطان العثماني بأن يأمر الداي مصطفى(1798-1805م) بقطع علاقاته مع فرنسا[3] والدخول في حرب معها جراء احتلالها لمصر، وفي الجهة المقابلة كانت فرنسا دائما تسعى لخلق عنصر التوتر بين الجزائر وإنجلترا وتحاول تحريض الحكام الجزائريين بهدف إبعاد

---

* - أشهر السلاطين العثمانيين، ولد بمدينة طرابزون سنة 1495م، تولى الحكم من سنة 1520 إلى غاية 1566م، عمل على تقوية الإمبراطورية العثمانية، واستطاع أن يشن العديد من الغارات على الطرف المسيحي تمكن من فتح جزيرة رودس سنة 1522م كما حاصر فينا سنة 1529م ومالطة سنة 1565م إلى غير ذلك من فتوحاته وحملاته العسكرية، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 16م إلى جانب كل من فرانسوا الأول وشارلكان الإسباني وخير الدين بربروس.

1- أندري برنيان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 167.

2 - محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث...**، المرجع السابق، ص142.

3 - أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، المرجع السابق، ص 89.

الإنجليز عن المناطق الحيوية في شمال إفريقيا[1]، ورغم هذه المؤامرات والمحاولات بين البلدين من أجل إرغام الجزائر للدخول في علاقات عدائية مع دولة على حساب أخرى إلا أن الجزائر كانت دائما على دراية تامة بأهداف كل طرف من هذا الصراع والتنافس، مما جعلها تنتهج سياسة تتماشى مع طموحاتها وتراعي موقفها الحيادي من هذا الصراع.

خطط "نابليون بونابارت" لغزو الإيالات العثمانية في الشمال الإفريقي (تونس، الجزائر، طرابلس الغرب) قصد إنشاء مستعمرات فرنسية تمتد من الجزائر غربا إلى الجزر الأيونية شرقا، من أجل قطع الطريق أمام إنجلترا، وهدف "نابليون بونابارت" لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، أو تحقيق حملة ثانية ضد مصر والمشرق العربي، وتكون الجزائر في المشروع النابليوني قاعدة لخلق التوازن في البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هذه المشاريع باءت بالفشل ولم تخرج عن إطارها النظري إذ لم تسمح له الظروف بأن يجسدها على أرض الواقع لانشغاله بحروبه في القارة الأوروبية، واستغل "الداي أحمد"* الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا ليستولي على مؤسساتها في الجزائر عام 1807م ومنحها لإنجلترا مقابل ضريبة سنوية [2]، مما دفع بنابليون يفكر بجدية من جديد في احتلال البلدان المغاربية **، وجعلها قواعد ومنطلقا للتوسع الفرنسي لتكون حائلا أمام التوسع الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط.

شكلت الجزائر أهمية كبيرة بالنسبة لكلا من إنجلترا وفرنسا خاصة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ودخلت الدولتان في تسابق من أجل كسب صداقة وود الجزائر، ومما يلاحظ أنه دائما ما كانت إنجلترا تستغل التوتر الذي كان يحدث بين الفينة والأخرى في

1 - أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق...**، المرجع السابق، ص88.

* - تولى حكم الإيالة الجزائرية خلفا للداي مصطفى باشا سنة 1805م، كان متعلما وذا عزم، انتعشت على أيامه البحرية الجزائرية، قتل سنة 1808م وذلك عندما ثارت عليه الانكشارية وقتلته، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: *Gaid (M), op.cit, p172* .

2 - أرزقي شويتام: **التنافس الدولي...**، المرجع السابق، ص178.

** - ففي الوقت الذي كان نابليون يخطط لاحتلال الأقطار المغاربية كان حكام تلك الدول يتبادلون الحملات العسكرية والغارات، فقامت تونس بشن حملة عسكرية على الشرق الجزائري في سنة 1806م، أما المغرب الأقصى فكان يشجع أتباع الطريقة الدرقاوية على قلب النظام العثماني في الجزائر، فبالرغم من الأخطار الخارجية التي كانت تهدد كيان الأقطار المغاربية فإن حكامها استمروا في خلافاتهم وكانت النتيجة النهائية أن تعرضت دولهم للاحتلال الأجنبي.

العلاقات الجزائرية الفرنسية* من أجل إحداث القطيعة بين البلدين ومحاولة توتير العلاقات بينهما، هذا ما يقودنا إلى القول بأن الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1816م كانت نتيجة لهذا التنافس، إذ هدفت إلى قطع الطريق أمام فرنسا واتخاذ الجزائر كقاعدة لأسطولها البحري تعزز به موقعها في البحر الأبيض المتوسط، ومن ثمة تكون هذه الحملة قد أجبرت الجزائر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا لتحل إنجلترا محلها لكي تتمتع بالامتيازات الاقتصادية وموقع الجزائر الاستراتيجي وإمكانياتها الطبيعية.

انطلاقا من هذه المقومات الطبيعية والاستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر بلغ التنافس الدولي وخاصة بين فرنسا وبريطانيا درجة جد متقدمة[1]، وكادت أن تنتهي باصطدام القوتين ونشوب حرب عسكرية بينهما، خاصة بعد فقدان المحادثات الدبلوماسية لباقة الخطاب الدبلوماسي والتهديد باستعمال القوة، إلا أنهما في الأخير لم يصطدما من أجل الجزائر لأن ساسة البلدين عرفوا كيفية تجنب المجابهة العسكرية بينهما خاصة وأن أوروبا في هذه الفترة كانت تعيش حروبا دامية من أجل قضايا داخلية وهذا ما منع تجدد صراع مسلح من أجل بلد غير أوروبي، وقد تغلبت في الأخير فكرة التكتل الأوروبي لضمان المصلحة الأوروبية، وقد وجدت الدول الأوروبية نفسها متفقة في أهدافها الخارجية التي تأكدت في المؤتمرات والملتقيات الدولية في فينا** ولندن، مما ترتب عنه اتفاق كل من فرنسا وبريطانيا ولو مرحليا حول هدف مشترك في علاقاتهما مع الجزائر، والتي كانت بمثابة العدو المشترك لدى الدولتان، واعتبرت الجزائر في هذا اللقاء الأوروبي بمثابة الخصم العنيد

*-على إثر توقيع الهدنة بين الجزائر وفرنسا في جويلية عام 1800م أرست سفينة إنجليزية في ميناء الجزائر تحمل مبعوثا من طرف الأميرال كيث يحمل رسالة موجهة للداي، يطلب فيها قطع الجزائر لعلاقاتها من جديد مع فرنسا وطرد قنصلها، انزعج الداي من طلب الأميرال الإنجليزي فقام بإرسال مبعوث إلى لندن ليؤكد للحكومة الإنجليزية عدم قبول المساومة على حرية القرار السياسي الجزائري مهما كانت الإغراءات أو التهديدات، للمزيد ينظر: جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997م، ص ص 123-126.

1- شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م**، ترجمة جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، ط1، مج1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 74.

** - انعقد هذا المؤتمر في النمسا في أواخر ديسمبر 1814 وأوائل يناير 1815، وقد حضر أعمال هذا المؤتمر حوالي 140 وفدا على رأسهم القوى الكبرى آنذاك، إنجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م.

الذي لا يمكن قبوله لأن يشكل خطرا حقيقا على الملاحة بالبحر الأبيض المتوسط، ولأنه تحديا يخل بالتوازن وحائلا دون نفوذ الحضارة الأوروبية المسيحية* بمنطقة المتوسط.[1]

وبالرغم من الحضور القوي للساسة الأوروبيين في هذه المحافل الدولية التي ناقشت القضية الجزائرية كمحور بارز، إلا أن الدول الأوروبية اختلفت وجهات نظرها ومشاريعها حول قضية القرصنة المغاربية وكيفية معالجتها، مما أتاح الفرصة في الأخير أمام إنجلترا وهولندا للاتفاق على القيام بعمل عسكري مشترك لشن حملة بحرية تستهدف الجزائر، والجدير بالذكر أن هذه الحملة التي أقرها مؤتمر لندن سنة 1816م كانت باسم أوروبا وعملت على تحقيق الأهداف التي ناقشها مؤتمر فينا ولندن، ولكي لا تثير بريطانيا حساسية بعض الدول الأوروبية حول هذا المشروع كانت مجبرة على تقديم مجموعة من التبريرات لحملتها على الجزائر.[2]

ب-الأسباب المباشرة للحملة:

دخلت الإيالة الجزائرية في نزاع مع كل من مملكة نابولي وسردينيا بسبب أسر السفن الجزائرية لبعض رعايا الدولتين، وتزامن ذلك مع أسر القوات الجزائرية في عنابة** لسفينة تحمل العلم الإنجليزي، مما عجل بتوتر العلاقات الجزائرية الإنجليزية ودخولهما في حالة عداء، ووجدت إنجلترا في هذه الأحداث فرصة مواتية لتعمل في البحر الأبيض المتوسط باسم أوروبا (وهي الشرعية التي اكتسبتها في المؤتمرات الدولية)، ولترضي في نفس الوقت أصحاب حركة مقاومة الرق الذين ازداد نشاطهم في إنجلترا[3]، حتى لا تتعرض لمضايقات من طرفهم.

---

* - لعبت الكنيسة دورا بارزا في توجيه السياسة الأوروبية خلال العصر الحديث والمعاصر، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:

*- Braudel (Fernand), « Les Espagnols et L'Afrique du Nord de 1492-1577 », **R.AF** N°69, 1928, pp. 199-200 ;*

عبد الجليل التميمي: "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع1، تونس، 1974، ص 13؛ عبد الجليل التميمي: "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975، ص 08.

1 - زهرة زكية، المرجع السابق، ص307.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص150.

** - للمزيد من التفاصيل حول مدينة عنابة أثناء العهد العثماني ينظر: "ليلى الصباغ، عنابة بين اسمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الأصالة**، مج14، ع33، الجزائر، 2011، ص ص 123-128.

3 - أحمد عزت عبد الكريم: **دراسات في تاريخ المغرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1970م، ص329.

وبالرغم من أن إنجلترا قد كلفت من طرف الدول الأوروبية للعمل على تصفية ظاهرة القرصنة حسب اعتقادهم، إلا أن وزارة سان جيمس الإنجليزية كانت تعمل في الخفاء من أجل المحافظة على سلامة وأمن تجارتها في البحر الأبيض المتوسط، وأوصت بعدم استعمال القوة إلا في اللحظة الأخيرة، ولهذا وجدت إنجلترا نفسها مجبرة للتدخل في الجزائر بحجة تحرير الأسرى بوصفهم رعايا إنجليز[1] خاصة بعدما أقرّ المؤتمر سيطرة إنجلترا على جزيرة مالطا والجزر الأيونية وأصبحت هذه المكتسبات الجديدة ضمن المجال الحيوي لإنجلترا والمدافعة عنها.

نتج عن هذا الموقع الجديد لإنجلترا تزايد قوة بحريتها وتجدد مركزها في الحوض المتوسطي وأصبحت أحد الأطراف المهيمنة والفاعلة في السياسة الدولية الجديدة، مما أهلها بأن تحظى بمباركة الدول الأوروبية وتضمن الشرعية الدولية لجميع تصرفاتها البحرية، لذلك وجدت الفرصة سانحة لأن تمد نشاطها خارج القارة الأوروبية، وأن تعمل باسم أوروبا للإشراف على جميع المسائل التي تهم أوروبا في البحر الأبيض المتوسط، وأصبح لها الحق بأن تشرف على الأمن الدولي وتحميه خاصة فيما تعلق بقضايا القرصنة المغاربية واسترقاق الأسرى.*

---

1 - محمد زروال: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص62.

* - عندما يتطرق مؤرخو الغرب لتاريخ الجزائر في الشق المتعلق بالبحرية، نجدهم يتعرضون لذكر أعداد أسراهم بتفصيل كبير، وهذه الإحصاءات لا تخلو من تضخيم في الكثير من الأحيان، إذ لا يمكن التسليم بالتقديرات الرقمية بخصوص عدد الأسرى المستخرجة من المصادر الأوروبية، ولم يقتصر الأمر على هذه الحد بل تعدى الاهتمام الأوربي بعدد سكان الجزائر أيضا، و يشير أحدهم أنه في سنة 1578م بلغ عدد الأسرى قرابة 25 ألف أسير، وخلال القرن 17م ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف أسير، غير أن بداية القرن 18م، نرى تناقص في أعداد الأسرى بالجزائر فمن 10 آلاف سنة 1700م إلى 2000 سنة 1738م، ثم يتأرجح هذا العدد بين زيادة ونقصان حتى سنة 1830م حيث تتضارب الإحصاءات بين 500 و 122 أسير فقط، بيد أنه من المعلوم أن تعدادهم غير ثابت، فقد كان يتزايد ويتناقص من زمن لآخر كنتيجة حتمية لاضطراب العلاقات مع أوروبا من ناحية، ومدى تفوق أسطولها البحري في البحر المتوسط من ناحية أخرى، أما عن اختلاف جنسيات فقد كان هؤلاء الأسرى ينتمون إلى مجتمعات مختلفة اختلاف الأمم والدول، فكان منهم البرتغاليون والإسبان والفرنسيون والإنجليز والفنلنديون والهنغاريون والهولنديون وغيرهم، للمزيد حول الموضوع ينظر: حسن أميلي: "معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، تونس، 2005، ص184؛ حسن أميلي: "القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارية وقراصنتها"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع115، تونس، 2004، ص169؛ ديكثوديصوريس: **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989، ص 198.

إلا أن الكتابات التاريخية سكتت عن وضعية الأسرى الجزائريين في أوروبا لوم نجد ذكرا لهم سوى بعض الكتابات القليلة مثل: *Belhamissi (M), **Lescaptifsalgériens et L'europe chrétienne 1518-1830**, E.N.A.L, Alger, 1988, p113.*

وما ينبغي التنويه به أن إنجلترا سعت منذ البداية لإيجاد موقع لها في الساحة المتوسطية خاصة بعد فقدانها لجزء كبير من مستعمراتها في القارة الأمريكية، وقد شجعها موقعها الجديد على ذلك وألقت بكل ثقلها في البحر الأبيض المتوسط ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية[1]، وقد رأت في إمكانيات الجزائر الطبيعية مصدرا مهما وأساسي لبناء اقتصادها من جهة والتعويض عما خسرته إثر الحرب الأمريكية من جهة ثانية.

3-الاستراتيجية الإنجليزية الهولندية للهجوم على مدينة الجزائر

أ-مرحلة الترتيبات السياسية والتجهيزات العسكرية:

-الاستعدادات السياسية والعسكرية لإنجلترا وهولندا:

توجت المساعي الأوروبية في الأخير بعقد مؤتمر لندن سنة 1816م والذي كان في عمومه مكملا ومؤكدا للقرارات ا*لمتفق عليها في فينا، ونص في شكله النهائي على ضرورة تحريم القرصنة والاسترقاق في الجزائر[2] وتونس وطرابلس الغرب، وضرورة القضاء عليهما[3]، وتم تفويض إنجلترا بتطبيق ما تراه مناسبا لقمع النشاط البحري المغاربي وما ينتج عنه، وبذلك تم دعم مركزها في البحر الأبيض المتوسط، وانطلاقا من موقعها الجديد بادرت إنجلترا وهولندا للاتفاق على شن عمل عسكري عدواني يستهدف الجزائر[4] وإبلاغها بقرارات مؤتمر فينا والقوانين الدولية الجديدة التي تنظم عملية الملاحة البحرية، ومحاولة إرغام الجزائر على ضرورة التخلي عن القرصنة واسترقاق المسيحيين.

---

1 - محمد زروال، المرجع السابق، ص 62.

* - فندت بعض الكتابات التاريخية المحلية والأجنبية الرؤية الأوروبية للجزائر في معاملتها للأسرى وأكدت هذه الكتابات أن الأسرى المسيحيين في الجزائر كانوا يعاملون وفق الإطار العام الذي كفله الدين الإسلامي لهم، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: عبد الله حمادي: "جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة المصادر**، ع06، الجزائر، 2002، ص271؛ سلفا توري بون: "وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب"، **مجلة الأصالة**، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص139

2 -*Merouche (Lemnouer),**Recherches sur L'Algérie à L'époque ottomane II la course Mythes et Réalité**, ouvrage publie avec le soutien du centre national de livre, Edit, 2000, p320.*

3- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي الجزائري من البداية وإلى غاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 86.

4 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص150.

أشركت إنجلترا هولندا في حملتها على الجزائر بغية إعطاء العمل العسكري صبغته الدولية، وبأنه تجسيدا للإرادة الأوروبية، ويمكننا في هذا الصدد تفنيد ما تداولته بعض الكتابات بأن الأسطول الهولندي الإنجليزي قد التقيا بمحض الصدفة في مضيق جبل طارق وذلك بالاستناد على أحد الوثائق الأرشيفية[1]، والتي هي عبارة عن رسالة دبلوماسية تؤكد بأن الحملة المشتركة كانت بتخطيط مسبق وتنسيق تام من أجل إضفاء الشرعية الدولية للحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر.

استنكرت السلطات الإنجليزية الأعمال البحرية والتي وصفت في أدبياتهم بالقرصنة وما ينتج عنها من استرقاق للمسيحيين، والتي اتهمت فيها نيابات الشمال الإفريقي وعلى رأسها الجزائر في تقرير مفصل أرسل إلى السلطنة العلية، وقد طالبت إنجلترا من الدولة العثمانية بضرورة الإسراع في وضع حد لهذه التصرفات وإلزام إيالاتها بالامتناع عن أية ممارسة قد تسيء للنظام الدولي الجديد، وأكد التقرير بأن كافة الدول المتوسطية ستعمد إلى اتخاذ إجراء قاسي ضد نيابات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب في حال عدم قيام الدولة العثمانية بعمل جاد في هذا الشأن، وقد أرغمت الظروف العامة التي كانت تمر بها إسطنبول بأن أجابت بحيادها في حالة قيام حرب بين تلك الدول وأوجاقات الشمال الإفريقي[2]، وبذلك رفعت الدولة العثمانية يدها عن الجزائر وأباحت للدول الأوروبية التصرف ضدها بشكل فردي أو جماعي لتبعد نفسها عن مشاكل الجزائر والتحالف الدولي الجديد.

أصدر السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م) أوامره بعدم التعرض لرعايا الدول الأوروبية وأسرهم[3]، ونعتقد أن هذا القرار من السلطان كان يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين الجزائر والدول الأوروبية، ومن جهة ثانية كانت الدولة العلية دائمة الاتصال مع

1 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص605.

3 - سلوان رشيد رمضان: إشكالية العلاقات البريطانية الجزائرية 1580-1816م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 23، ع 1، 2016، ص 131.

السلطات الجزائرية، وقد أبلغتها بما يحاك ضدها[1]، والواقع أن موقف الدولة العثمانية له ما يبرره ويفسره، فالظروف العامة التي سادت السلطنة خلال القرن التاسع عشر الميلادي حتمت عليها مسايرة المشروع الأوروبي في العلن وفرض عليها اتباع موقف ازدواجي أو ما يسمى بالمناورات السياسية.

نجحت السياسة الإنجليزية من خلال دبلوماسيتها في عزل الجزائر عن محيطها الخارجي، بعد أن تمكنت من إرغام الدولة العثمانية على تبني موقف الحياد من النزاع الذي سينشب بين إنجلترا والجزائر، أما من الناحية الاستراتيجية فكان "اللورد إكسموث" على علم تام بتحصينات مدينة الجزائر[2] ودفاعاتها ونقاط قوتها وضعفها، من خلال المعلومات الدقيقة التي زود بها من طرف جواسيسه العسكريين أمثال النقيب "ويرد"" *"warde"* والضابط "زيقل" *"ziewgel"* اللذان كان لهما الفضل الكبير في عملية استطلاع أحوال المدينة الدفاعية والعسكرية.[3]

أشادت الدراسات التاريخية بالاستعدادات العسكرية الجادة للإنجليز وحسن اختيار السفن البحرية ومعداتها، وبعد الانتهاء من مرحلة الاستعدادات تجمعت الأساطيل في جزيرة مالطا، وهذا ما أبانت عليه أحد الوثائق الأرشيفية والتي كانت عبارة عن رسالة وجهها القبودان "محمد خسرو"* إلى السلطان العثماني، والتي حدد فيها نية الأسطول الأجنبي وما يضمره تجاه نيابات الشمال الإفريقي، وأوصى في الأخير بضرورة إعلام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بما يحاك ضدها، وقد عبر عن ذلك بقوله«**... لقد انتشر الخبر منذ حين أن أسطولا وعساكر في حالة استعداد في جزيرة مالطة وعلى السواحل الأجنبية، نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل أوامره إلى كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بواسطة الأميرال حسين ليكونوا يقظين...**».[4]

---

1 - مجموعة 3205، ملف رقم 01، وثيقة رقم 27.

2 - *Belhamissi (M), Marine..., op.cit, p71.*

3 - عبد القادر فكاير: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، منشورات المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2007، ص 194.

* - تولى محمد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين الأولى 1811-1817 والثانية من 1822-1826.

4 - عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق...**، المرجع السابق، ص145.

ومن خلال اطلاعنا على محتوى هذه الرسالة لا بد أن نشيد بدور محمد خسروا وخبرته البحرية التي سمحت له بمعرفة أهداف ونوايا الأسطول الأوروبي، وقد صدقت الأحداث التي تلت فيما بعد اعتقاده وأبانت على حسن بصيرته، فبمجرد الانتهاء من مرحلة الاستعدادات قامت هولندا بحركة ضغط بواسطة أسطولها الذي رسى أمام مدينة الجزائر في شهر جويلية 1815م من أجل تجديد معاهداتها مع الجزائر بواسطة القنصل الإنجليزي، إلا أن الداي "عمر" رفض التفاوض مع الهولنديين واشترط مقابل ذلك دفع بلادهم للإتاوات المتأخرة.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن حركة الأسطول الهولندي كانت تنذر بحركة غير معتادة إذ بمجرد فشل المفاوضات الهولندية الجزائرية ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر[2]، مما يوحي لنا بالتخطيط والتفاهم المسبق لكلا من إنجلترا وهولندا في مساعيهم نحو الجزائر، وبعد نجاح الأسطولين في اتخاذ جميع التدابير اللازمة على المستوى السياسي والعسكري واستكمال استعدادهم الحربي رسى الأسطول بقيادة "اللورد إكسموث" أمام شواطئ مدينة الجزائر.

- الاستعدادات السياسية والعسكرية الجزائرية:

أبدت السلطات الجزائرية السياسية والعسكرية رغبتها في التصدي للنزاع الذي ستفرضه إنجلترا عليها بصفتها ممثلا للإرادة الأوروبية، لذا بادرت إلى القيام بالاستعدادات العسكرية والتحضيرات اللازمة والتي تقتضيها ظروف المرحلة الحساسة، خاصة بعد علمها بما يحاك ضدها من طرف الدول الأوروبية، ولأن تكون في مستوى يسمح لها بمواجهة جميع الأخطار المحدقة[3]، ولتحقيق هذه الغاية راسل الداي عمر السلطان العثماني في رجب 1231هـ الموافق لجوان 1816م، وقد أكد له في رسالته على علمه بأهداف ونوايا الدول الأوروبية تجاه الجزائر، ومما ورد في الرسالة ما يلي: «**... منذ سنة كان أسطول الدول**

1 - حنيفي هلايلي: **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص24.

2 - نفسه.

3 - خط همايون عدد 17822، علية 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ

المسيحية في حركة دائبة في حوض البحر الأبيض المتوسط ويضمر أهلها نوايا سيئة تجاه الجزائر، إننا نطلب من حضرة السلطان مساعدتنا بمدنا بالأسلحة...».[1]

وبعد مراسلة السلطان العثماني وطلب منه مد يد العون للإيالة الجزائرية وإعلامه بنوايا ومخططات الدول الأوروبية بادر الداي عمر إلى تحسين العلاقات الجزائرية مع فرنسا وأبدى الداي نوعا من اللين في مفاوضاته مباشرة بعد وصول قنصلها[2] وقدم جملة من التنازلات لها ليضمن على الأقل حيادها جراء الأحداث المرتقبة، وبذلك تمكن الداي عمر بفضل حنكته من إزالة جميع العوائق التي تحول دون استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية على منهجها السليم والمنسجم مع ظروف المرحلة والمتسمة بالصراع والاصطدام العسكري الذي سيسود العلاقات الجزائرية الإنجليزية، خاصة بعد انتشار أخبار مخططات الدول الأوروبية والحملة الإنجليزية في كامل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، مما أتاح الفرصة للقبطان "محمد خسرو" إلى إعلان السلطان العثماني وإخباره بنوايا الدول الأوروبية، ومن ثم حثه على ضرورة إرسال أوامره إلى إيالات الشمال الإفريقي ليكونوا يقضين، كما طلب منه تدعيمهم بالسلاح لتعزيز جيوشهم ورفع مستوى قدراتهم الدفاعية كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

شهدت الفترة التي سبقت حملة "إكسموث" على مدينة الجزائر اتصال مكثف بين السلطات الجزائرية والسلطنة العثمانية، مما أفرز على توفر العديد من الرسائل الدبلوماسية* المتبادلة بين الطرفين في فترة وجيزة، وأصبح الاتصال دائم ومستمر بفعل المشاورات حول كيفية التعامل مع الأحداث والمستجدات الطارئة على الساحة المتوسطية والتي تستهدف الجزائر بالدرجة الأولى.

1 - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص144.

2- أبو العديد دودو، المرجع السابق، ص65.

* - للاطلاع على محتوى هذه الرسائل، ينظر:

خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ

خط همايون، عدد 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ

خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ

رغم ما اتسمت به العلاقات الجزائرية التونسية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي من توتر، إلا أن السلطات الجزائرية وعلى رأسها الداي عمر بادر للعمل على وضع حد للطابع العدائي الذي ساد بين البلدين استعدادا للخطر الأجنبي، والذي كان في الأساس يستهدف جميع الإيالات العثمانية المغاربية، وفي هذا الخصوص راسل الداي السلطان العثماني في سنة 1816م من أجل تحقيق هذه الغاية، ومما جاء على لسانه نذكر: «**... منذ أربع سنوات أرسل الباب العالي أمره بوضع حد للأعمال العدائية بين الجزائر وتونس، وكان ذلك بواسطة حارس الباب العالي أحمد بيجان، إلا أن الداي السابق الحاج علي بعناده لم يكن راضيا بما أمره السلطان، وقد رفض الأخذ بالقرار وتنفيذه، غير أنه بعد موت الحاج علي وتعيين عبدكم الحقير قائدا للجيش ولدى استلامي أمركم بواسطة رئيس حارس الباب العالي، وجهت رسالة إلى التونسيين طالبا منهم عقد الصلح... وفي حالة قبولهم فإننا سنضع حدا للحرب تماشيا مع مبدأ أن المسلمين جميعا إخوة...**».[1]

أولى الداي عمر اهتماما بالغا بالإيالات العثمانية وعلق عليها آمالا من أجل تقديم يد العون والمساعدة للوقوف في وجه الأخطار المرتقبة، لذا كان من الضروري أن يراسل حكام هذه الإيالات، وقد أكد المؤرخ الأمريكي "وليم سبنسر" بأن الداي قد كتب لكل من سلطان مراكش (باعتبارها دولة إسلامية) ومصر في هذا الشأن[2]، وقد تكبد ابن العنابي* مسؤولية إبلاغ السلطات المغربية برسالة الداي، وما يمكن الإشارة إليه أن الداي عمر كان على اطلاع واسع بالأحداث التي يشهدها البحر الأبيض المتوسط، مما سمح له باتخاذ إجراءات استعجالية في جميع المجالات، فعلى المستوى العسكري سارعت الإيالة لتحصين المراكز باستقدام حوالي 40 ألف رجل للعمل على إقامة تحصينات جديدة، كما أمرت القيادة

1 - أبو العديد دودو، المرجع السابق، ص65.

2 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص190.

* - هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري وشهرته العنابي أو ابن العنابي، كان على مذهب الحنفية، أسرته قديمة في تاريخ الجزائر وظهرت بعد مجيء العثمانيين إلى الجزائر، ورد اسم جده الأعلى حسين بن محمد بن العنابي في قائمة المفتيين الأحناف في الجزائر سنة 1735م، اشتغل ابن العنابي وظيفة قاضي الأحناف في الجزائر زمن الداي علي خوجة والداي حسين باشا، وتمكن من تأليف كتابه السعي المحمود في نظام الجنود سنة 1826م، وفي عهد الداي عمر باشا تقلد وظيفة نقيب أشراف مكة والمدينة، كما كان ابن العنابي فقيها ودبلوماسيا وخبير بشؤون الدول وقد شاهد مصير الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص35.

بضرورة وضع الأسلحة المتاحة تحت تصرف الجيش، ومن جهة ثانية استقدمت جميع الفصائل العسكرية لمجابهة الأحداث الطارئة[1]، ومن المؤكد أن تترجم هذه الاستعدادات الرغبة التي أبان عليها الداي في الدفاع عن المدينة وحرصه في الدفاع عن الإيالة وشعبها وسواحلها من الأعداء، وذلك عن طريق تسخير كل الإمكانيات المتوفرة[2]، وفي هذا الصدد أشاد مولاي بلحميسي عن القدرات الفائقة للجزائريين في مسابقة الزمن من أجل إقامة التحصينات اللازمة وإبداء رغبتهم في المقاومة.[3]

ب-مرحلة الاتفاق المؤقت:

حاولت المملكة المتحدة تنفيذ سياستها في البحر الأبيض المتوسط عن طريق توجيه "اللورد إكسموث" على رأس حملة حربية ضد الجزائر في شهر أفريل سنة 1816م، وكان الهدف المعلن للحملة هو تحرير أسرى مملكتي سردينيا ونابولي كونهم أصبحوا من رعايا المملكة المتحدة[4]، بعد فرض حمايتها عليهم، إلا أن هدفها الخفي كان يتمثل في الانتقام من الجزائر تنفيذا لقرارات مؤتمر فينا[5] ولقد تكونت الحملة الإنجليزية من 25 قطعة من بينها ستة قطع حربية نظامية، وبمجرد وصول اللورد إكسموث ورسو أسطوله أرسل إنذارا للداي عمر يوضح فيه شروط المباحثات والتفاوض من أجل إحلال السلم بين الإيالة الجزائرية ومملكة سردينيا ونابولي، ومحاولة افتداء الأسرى السردانيين الموجودين بأوجاق الجزائر باعتبارهم رعايا إنجليز وفق الخارطة الجديدة لأوروبا، والتي انبثقت بعد سنة 1815م.

اضطر الداي إلى قبول تلك الشروط والمباحثات ووافق عليها بعد مناقشات خفيفة، وقد أقرت هذه المفاوضات بأن يلتزم ملك سردينيا بدفع ما قيمته 500 دولار فدية لكل واحد من رعاياه المحتجزين لدى السلطات الجزائرية، مقابل إطلاق سراح الأسرى الجزائريين لدى المملكة دون فدية، وأن تقدم هدية قنصلية قيمتها خمسة آلاف جنيه

1 - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص61.

2 - عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق...**، المرجع السابق، ص 145.

3- *Belhamissi (M),* ***Alger la Ville aux Mille****, op.cit, p.100.*

4 - خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.

5 - *Roland Marx et Philippe Chasigne : Histoire de la grande Bretagne, Librairie académique, Perrin, Paris, 2004, p 325.*

إستراليني على أن تعاملها الجزائر على قدم المساواة مع المملكة المتحدة، أما مملكة نابولي فقد دفعت فدية مقدراها 1000 دولار افتداء لأسرى رعاياها، وأن تقدم الهدية القنصلية مرة واحدة كل عامين، فضلا عن ضريبة مماثلة لضريبة البرتغال، واتفق الطرفان في الأخير على ضرورة تحرير الأسرى بمجرد دفع فديتهم المتفق عليها[1]، وبهذه الصيغة توجت المباحثات في إيجاد صيغة تفاهم وتمكنوا من تسوية الأمور التي كانت عالقة بينهما، وهذا ما أشار إليه بالتفصيل الداي عمر في رسالته إلى السلطان العثماني سنة 1231هـ [2]

وبالرغم من استجابة السلطات الجزائرية للمطالب والمباحثات مع الطرف الإنجليزي والتي توجت في بدايتها بتقارب وجهات النظر وأسفرت عن إيجاد نوعا من التفاهم حول بعض المسائل التي كانت عالقة بين البلدين، إلا أنه في الأخير وقع جدال بين الممثل الإنجليزي والجزائري بخصوص بعض الأسرى النابوليين والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة، وقد بلغ عددهم 1200 أسير، حيث رفض الداي عمر رفضا قاطعا الطلب الإنجليزي في شأن هذه القضية، باعتبار أن نابولي غير تابعة لإنجلترا، إذ تعتبر دولة مستقلة لها الحق في مفاوضة الجزائر عن طريق ملكها فيما يخص عملية افتداء أسراه، وأبدى الداي عمر في هذا الشأن استعداده التام لمحاورة الملك النابولي والتباحث معه فيما يخص الأسرى التابعين له وتحريرهم [3] إذا التزم الملك بقواعد المفاوضات بين الطرفين ودفع المستحقات المالية للإيالة الجزائرية.

ساد النقاش والمباحثات بين الطرفين نوعا من التشاحن نتيجة اختلاف وجهات النظر وتمسك كل طرف برأيه وقراراته، وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى هذا الموضوع وحاولت أن تبين عوامل فشل المفاوضات وإقامة الصلح بين الطرفين، ولهذه الغاية بالذات أورد أحمد الشريف الزهار نص الحوار الذي دار بين الداي عمر واللورد إكسموث[4]، ويمكننا أن نرجع عوامل فشل إقامة الصلح إلى المستجدات السياسية التي طرأت على الساحة

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص150.

2 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ

3 - خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ

4 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص120.

المتوسطية بعد مؤتمر فينا، فاللورد إكسموث كان مكلفا بتطبيق قرارات هذا المؤتمر والتفاوض مع الداي باسم كافة الدول الأوروبية، لذا كان يعمل من أجل وضع حد نهائي لمسألة استرقاق المسيحيين[1]، وهذا ما غاب عن فكر الداي عمر الذي سعى لمفاوضة كل دولة أوروبية على حدى، ومن هذا المنطلق وقع الخلاف حول الأسرى النابوليين، ولما أدرك الداي عمر حقيقة هذه الأمور عبّر عن رفضه التام لقرارات مؤتمر فينا وتمسك بقراره في عدم تسريح الأسرى دون فدية، وأعلن عن نيته في عدم الاعتراف بأي قانون أو إجراء قد يمنعه من استرقاق المسيحيين ويحد من نشاط بحارته، مما أجبر اللورد إكسموث على مغادرة الجزائر والتوجه إلى إيالة تونس[2] بعد استماعه لقرار السلطات الجزائرية وعلى رأسها الداي عمر.

تفيد الدراسات التاريخية على خضوع باي تونس لأوامر ومطالب اللورد إكسموث وأظهر نوعا من اللين في مفاوضاته، إذ بمجرد قيام اللورد إكسموث بحركة ضغط سارع الباي التونسي إلى التوقيع على معاهدة سياسية تضمن إطلاق سراح جميع الأسرى التابعين لجزر سردينيا ونابولي، وتعهد الباي بمنع دخول جميع القراصنة حسب تعبيرهم إلى المياه الإقليمية التونسية، كما أقر مبدأ تخلي بلاده عن استعباد المسيحيين نهائيا، مما يعني خضوع تونس لقرارات مؤتمر فينا، وهذا ما أكده القبطان خسرو باشا في رسالته إلى السلطان العثماني بقوله: «**...ومن جهة أخرى فإنه ليكن في العلم الشاهاني أنه قد سبق أن تقدم الإنجليز بطلب إلى الجزائر بخصوص تسليم الأسرى ورد الجزائريون بالنفي، لكن تونس قبلت هذه المرة شروط الدولة الإنجليزية...**».[3]

وقد وقعت هذه المعاهدة في قصر الباردو بتاريخ 17 أفريل 1816م، وعندما أنهى إكسموث مهامه بتونس شد رحاله إلى طرابلس الغرب[4] التي وصلها يوم 27 أفريل 1816م،

1- عمر عبد العزيز عمر: **جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص32.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص153.

3 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.

4- محمد بن عبد الكريم: **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972، ص 42.

وبعد مداولات تمكن من إجبار حاكمها على إطلاق سراح 590 أسير[1] بعد إمضائهم على معاهدة تضمنت قرارات مؤتمر فينا، وبهذه الاستراتيجية تمكن اللورد إكسموث من عزل الجزائر عن محيطها المغاربي العثماني وإفشال أي مشروع وحدوي بين هذه الإيالات لمواجهة الخطر الأوروبي عموما والإنجليزي بالخصوص.

وبعد نجاحه في مهامه مع الإيالتين المذكورتين تلقى تعليمات جديدة من حكومته[2] تلزمه بضرورة اصطحاب جميع قواته البحرية والعودة من جديد إلى الجزائر بغية إرغامها على منع الأسر والاسترقاق بصفة نهائية[3]، كما يحق له أن يأخذ جميع الأسرى ويحررهم، وكان من المفروض أن ترفض هذه المطالب التي تحد من حرية الإيالة الجزائرية في تعاملاتها الخارجية، ثم إن هذه الإجراءات والقوانين الأوروبية الجديدة كانت تعمل على تحطيم الاقتصاد الجزائري من خلال تحريم النشاط البحري وما ينتج عنه من أسر للمسيحيين المعادين للإيالة، وبذلك تحرم الإيالة من موارد اقتصادية هامة، إلا أن الداي أبدى حكمة في التعامل مع هذه القضية، وذلك بعد أن قدم المطالب الإنجليزية للتشاور مع الديوان وكبار الضباط، والذين أجمعوا في الأخير على ضرورة طرح الملف للتشاور مع الباب العالي بحكم أن الإيالة الجزائرية ولاية عثمانية.

ولا يمكنهم البث في قرارات دولية دون التشاور معها والرجوع إليها، لذا كان الرد بعدم الموافقة على الاقتراحات المقدمة في ظل الوقت الراهن قبل إجراء هذه المشاورة، وبحكم بعد المسافة بين الإيالة والسلطنة حدد موعد الرد النهائي بستة أشهر[4] وهذا ما لم يتقبله اللورد إكسموث، حيث رغب في إنهاء الأمر في أقرب وقت، لذا قدم اقتراحه المتمثل في ضرورة تقديم الجواب خلال ثلاث ساعات كأقصى تقدير، وكان رد اللورد بمثابة إنذار للسلطات الجزائرية، لذا بادر الداي بجمع الديوان وأعيان البلد وحملهم جواب إكسموث،

1 - شارل فيرو: **الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1994، ص394.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص 152.

3 - خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.

4 - وليام شالر، المصدر السابق، ص153.

وبعد النظر والتشاور في محتواه اتفق الجميع في الأخير على إعلان الحرب وقصف الأسطول الإنجليزي.[1]

ولتحقيق هذا الهدف توجه ما يقارب ألف (1000) رجل إلى حاميات الساحل ووجهوا مائتين (200) مدفع نحو الأسطول الإنجليزي، وفي تلك الأثناء عبر الشعب الجزائري عن استيائه من السلطات الإنجليزية وتمكنوا من إهانة اللورد إكسموث، وقد أكدت الدراسات التاريخية على أن هذا الأخير قد تلقى إهانات من طرف وزير البحرية الجزائري، وعلى صعيد آخر انزلقت الأمور بعد سجن القنصل الإنجليزي رفقة ضابطين معه[2]، كل هذه الإجراءات عدها الداي عمر مؤشرا لاندلاع حرب بين الإيالة الجزائرية والإنجليزية، لذا بادر إلى توزيع المناشير على مختلف مقاطعات الإيالة لاستنفارهم من أجل استعدادهم لهذه الحرب، وقد سار الداي إلى تنفيذ مخططه في هذا المسعى وقدم أوامر لعماله في عنابة ووهران بضرورة اعتقال جميع الرعايا الإنجليز والخاضعين لهم، وقد أكد وليام شالر على أن هذه الأوامر قد نفذت بطريقة فورية ووفق رغبة الداي.[3]

وصلت المناشير الداعية إلى استعداد واستنفار السكان للجهاد ضد الإنجليز، وعملوا وفق أوامرها بكل عزم، لذا سارعوا إلى مهاجمة بعض السفن التابعة للإنجليز المرسية قرب واجهة عنابة قصد صيد المرجان، وقد تمكنوا من قتل حوالي ثلاث آلاف منهم واستولوا على مائة قطعة من السفن[4]، وقد قدر عدد الأهالي المهاجمين بخمسة آلاف (5000) شخص، مما يوحي لنا سرعة استجابة الأهالي لرغبة الداي وطاعتهم لأوامره، والجدير بالذكر أن هذه الأحداث والتطورات ساهمت بشكل فعلي في إرغام اللورد إكسموث على مراجعة قراراته أمام الجزائر.

ومما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد هو نفي آغا التشريفات علمه المسبق بهذه التطورات وبرر الاعتداءات الجزائرية على الرعايا الإنجليز بعدم علمهم بمصير المفاوضات

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 153.

2 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص76.

3 - وليام شالر، المصدر السابق، ص154.

4 - خط همايون، عدد22523، علبة 24، رقم 179 تاريخ 1231هـ

الجزائرية الإنجليزية وتأثرهم بالمناشير الموزعة عليهم، والتي أشارت إلى التوتر الحاصل في العلاقات بين الدولتين[1]، لذا لم يجد صاحب كتاب تاريخ بايات قسنطينة مانعا في تحميل الداي عمر المسؤولية الكاملة لما حصل من أحداث في مدينة عنابة[2]، ونظرا لهذه المعطيات الجديدة رضخ اللورد إكسموث للمطالب الجزائرية بعد اقتناعه بأن الجزائر وديوانها مصممة على إعلان الحرب، لذا قبل بتسوية مشكلة الأسرى والقرصنة في إطار الأوامر السلطانية[3]، والتي ستتقدم بها الجزائر للرد على مطالب إكسموث بعد ستة أشهر من الزمن.[4]

وبهذه الإجراءات تمكن الطرفان من إبداء رغبتهما في تسوية النزاع بينهما ولو مرحليا بدون أعمال عنف بين القوتين، خاصة بعد اعتراف الداي بمملكة هانوفر الجديدة، وسماحه لها بأن تتمتع بالامتيازات التي تنص عليها المعاهدة الجزائرية الإنجليزية باعتبار تلك المملكة تابعة لإنجلترا[5]، وقبل اللورد إكسموث في الأخير رد الجزائريين فيما يتعلق باستشارة الدولة العثمانية ووضعت السفينة البريطانية "ذي تاجوس" تحت تصرف الداي لكي تتولى نقل سفيره وهداياه إلى إسطنبول[6]، وأكد وليام شالر المعاصر للأحداث بأن المفاوضات الجزائرية الإنجليزية في مرحلتها الأخيرة سادها نوعا من التفاهم، حيث عبّر كل طرف عن حسن نواياه تجاه الآخر، ورغبتهما في التوصل إلى تسوية الأمور العالقة بالطرق السلمية والدبلوماسية.[7]

كشفت الأحداث الأخيرة عجز اللورد إكسموث في تطبيق قرارات مؤتمر فينا على الجزائر خاصة فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التي أخذت حيزا واسعا في هذا المؤتمر، ولم ترضخ الجزائر للمطالب المتعلقة بالقرصنة البحرية والاسترقاق في المرحلة الأولى، مما تسبب

1 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.

2 - أوجين فايسات: **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي من 1792-1873م**، ترجمة: صالح نور، تقديم الشيخ عبد الرحمن شيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 176.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص25.

4 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص153.

5 - وليام شالر، المصدر السابق، ص155.

6 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص121.

7 - وليام شالر، المصدر السابق، ص155.

في احتجاج البلاطات الأوروبية والتي ندت بتصرفات اللورد إكسموث واتهمته بالعجز والضعف أمام الإرادة الجزائرية، مما دفع بالحكومة الإنجليزي لاتخاذ موقف صارم أنبت فيه اللورد إكسموث وأمرته بضرورة العودة إلى الجزائر من أجل إرغامها على إرجاع أموال الفدية التي تحصلت عليها في البداية[1] وتحرير كل العبيد دون استثناء.

وإذا كانت الاتفاقية المبرمة بين اللورد إكسموث والداي عمر قد رفضت من قبل الحكومات الأوروبية، فإنها أثارت حفيظة الجزائريين من جهة أخرى، حيث عبّر سكان الإيالة الجزائرية عن استيائهم واستنكارهم لهذه الاتفاقية وبرروا موقفهم بعدم الرضوخ للأوامر الأوروبية واعتبروا أن الممارسات البحرية للإيالة الجزائرية هي شأن داخلي ولا يجوز للمسيحيين التدخل فيه، واقتنع العامة بهذا الموقف الصارم، مما تسبب في اندلاع موجة من العصيانات داخل الإيالة الجزائرية، تم على إثرها تجمع حوالي ألفين (2000) شخص واتجهوا إلى الساحل مباشرة، حيث قاموا باعتقال القنصل الإنجليزي وبعض الرعايا الإنجليز، واتسعت دائرة العصيان لتشمل الإقليم الشرقي والغربي للإيالة، وهاجموا الإنجليز والإيطاليين[2]، وقد نتج عن هذه الأحداث تهديم جميع المؤسسات الإنجليزية في الجزائر وأسر 800 عامل مما أتاح الفرصة أمام الفرنسيين لتسيير المؤسسات التي كانت خاضعة للإنجليز.[3]

تضاربت آراء المؤرخين حول طبيعة هذه الأحداث وتفسيرها، وقد وجد بعض المهتمين بتاريخ الجزائر العثمانية في هذه الأحداث فرصة من أجل اتهام الجزائريين بالتعصب الديني، وذلك حينما أكدوا على هجوم الجنود الجزائريين على صيادي المرجان أثناء تأديتهم للصلاة في الكنيسة، وقد قدرت هذه الكتابات عدد الهالكين بـ 200 رجل[4]، في حين برر المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز سلوك الجزائريين وحمل المسؤولية كاملة للرعايا الإنجليز لقيامهم بتصرفات غير لائقة والتي تسيء للآداب العامة للجزائريين بمناسبة عيد

1 - محمد العربي الزبيري: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م، ص76.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص607.

3 - محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص43.

4- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص191.

المعراج الإنجليزي[1]، أما فيما يخص عدد الهالكين في هذه العملية فلم يجد الرقم توافقا وتقاربا هو الآخر بين الكتاب والمؤرخين، وخضعت الإحصائيات العامة والأرقام المقدمة لنزعات الكتاب وتوجهاتهم، فبالرغم من أننا اعتمدنا في البداية على ما قدمه وليم سبنسر في هذا الشأن كرقم تقريبي، إلا أن المؤرخ الفرنسي "دو غرامون" "*De Grammont*" قد رفع الرقم إلى أربعة أضعاف ما قدمه أقرانه، وحاول تهويل الأمر عندما أشار إلى قتل 800 شخص وأسر 800 آخرين.[2]

ولسرد حيثيات هذه القضية وتفاصيلها والتي ستعد المؤشر الحقيقي لاندلاع حرب جزائرية إنجليزية لا نجد حرجا في الاعتماد على رواية أحمد الشريف الزهار والذي أورد هذه التطورات بقوله: «**... ولما انتهى الأجل الذي جعلوه مع الإنجليز كتب إلى جافر باي قسنطينة وأمره بأن يمسك مراكب النابوليطان الذين يصطادون المرجان في عنابة، ويبقيهم هنالك عنده ليجبر جنسهم على دفع الفدية... فأرسل الباي لعامل عنابة يأمره بقبض مراكب المرجان التي في مرسى عنابة... وسمع النابوليطان بما وقع لرعيتهم وكانوا يجمعون مال الفدا فبعثوا للميرنتي الإنجليزي بمالطة وأخبروه بما وقع... ثم أن الإنجليز قدم بعمارته إلى الجزائر وعندما خرج من مالطة التقى مع 10 من فراكط الفلامنك...**».[3]

عدت هذه الأحداث والتطورات التي طرأت على الساحة الجزائرية بمثابة منعرج حاسم في العلاقات الجزائرية الإنجليزية، واعتبرت بمثابة السبب المباشر الذي سيجعل إنجلترا تراجع قراراتها وتلغي معاهداتها مع الجزائر في المرحلة الأولى والتي أمضى عليها كل من اللورد إكسموث والداي عمر، وأصبحت هذه الاتفاقية لاغية في نظر ساسة البلدين، والواقع أن إنجلترا لم تكن راضية عن النتائج التي توصل إليها إكسموث في مباحثاته مع الجزائر، لذا أصبح من الضروري إعادة الكرة بتوجيه أسطول بحري للجزائر بقيادة إكسموث من أجل تكريس الهيمنة الأوروبية وبالدرجة الأولى الإنجليزية على الساحة

1 - يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية...**، المرجع السابق، ص121.

2 - *Grammont (de.H), op.cit, p294.*

3- أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص121.

المتوسطية، وإرغام الجزائر للرضوخ لكل القرارات والشروط الجديدة المتوصل إليها في الاجتماع الدولي بفينا.

ولم تخْفَ نية إنجلترا على الجزائر، إذ علمت السلطات الجزائرية باستعدادات هذه الأخيرة ورغبتها في قصف مدينة الجزائر، لذا سارع الداي للعمل من أجل تحصين المدينة والدفاع عنها، وقد رصد لهذا الغرض ثلاثة آلاف (3000) من الأتراك والحضر للعمل بالحاميات، واستنجد بفرق الخيالة العربية لمهاجمة الإنجليز إذا نزلوا للبر، ومن جهة أخرى أشرف الداي بنفسه على إصلاح القوارب[1] لحمل المدافع والتي قدرت بحوالي 40 قارب وهو مؤشر قوي على انتعاش الترسانة الحربية للجزائر في هذه الفترة، وبينما السلطات الجزائرية تسابق الزمن من أجل إقامة الترتيبات اللازمة والاستعدادات الضرورية للخطر الإنجليزي المرتقب وصلت إلى الجزائر مجموعة من السفن الهولندية قدر عددها حسب بعض الروايات بأربعة فرقاطات، وتم تبادل إطلاق النيران بينها وبين السفن الجزائرية لمدة نصف ساعة، ولم تسفر هذه الأحداث عن أية خسائر لكلا الطرفين نظرا لبعد المسافة بينهما، مما اضطر بالسفن الهولندية للعودة إلى عرض البحر .[2]

والواقع أن هذه العملية لم تكن تهدف إلى احتلال المدينة أو الاشتباك الفعلي مع القوات الجزائرية بقدر ما هي عبارة عن حركة ضغط وترهيب من قبل السفن الهولندية، أو هي بالأحرى إنذار للسلطات الجزائرية نظرا لتمسكها بشروطها وعدم رضوخها للمناورات الأوروبية ومطالب حكوماتها.

ج-مرحلة الهجوم على مدينة الجزائر:

عبرت الدول الأوروبية دون استثناء عن استيائها من فشل اللورد إكسموث في تحقيق رغبتها تجاه الجزائر، وشككت في نوايا إنجلترا بعد الاطلاع على نص المعاهدة المبرمة بين اللورد إكسموث والداي عمر، وعد ذلك في نظرهم تقصيرا في حق الدول الأوروبية لأنهم اعتبروا أن المعاهدة تقتصر على خدمة المصالح الإنجليزية دون مراعاة مصالح الدول

1 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص67.

2 - نفسه، ص 66.

الأخرى، وترك الحرية الكاملة للجزائر في ممارساتها السياسية والعسكرية مع هذه الدول، والواقع أن إنجلترا لم تكن لترضى أن تخسر مكانتها الدولية الجديدة، والتي أهلتها بأن تتكلم باسم أوروبا، لذا عملت جاهدة من أجل تجهيز حملة عسكرية ثانية ضد الجزائر وأسندت قيادتها للورد إكسموث مرة أخرى.

ولهذا الغرض غادر الأسطول الإنجليزي ميناء بليموث (*Playmouth*) يوم 28 جويلية 1816م، ولما وصل إلى جبل طارق التقى بالأسطول الهولندي الذي كان تحت قيادة الأميرال "فال كابلان" "*Van Cappellen*" [1] الذي عززه بعدد من السفن وبستة بوارج حربية.[2]

قرر الأسطولان الإنجليزي والهولندي مغادرة جبل طارق باتجاه الجزائر في يوم 15 أوت 1816م، وبعد إحدى عشرة يوما من الإبحار ظهرت الطلائع الأولى للأسطول المشترك أمام ميناء الجزائر بتاريخ 26 أوت 1816م[3]، وقد لعبت الصحافة الفرنسية دورا في نشر أخبار هذه الحملة.[4]

بتاريخ 27 أوت 1816م وصل الأسطول الإنجليزي الهولندي أمام الجزائر، وفيما يخص عدد سفنه فقد قدم القبطان علي تقريرا شاملا بشأنه، وقدّم معلومات دقيقة فيما يخص الترسانة البحرية الإنجليزية الهولندية، وذكر أن الأسطول متكون من ثلاثين قطعة من السفن بمختلف أحجامها[5]، في حين فصلت أحد الدراسات هذا الأسطول إلى سفينتين بـ 110 مدفع وثلاث سفن بـ 74 مدفع وستة فرقاطات إنجليزية وستة فرقاطات هولندية و12 حراقة وقوارب أخرى صغيرة وأربعة مدمرات[6]، أما صاحب المخطوط الذي كان شاهد عيان على هذه الحملة فقد قدم رقم إجمالي للأسطول ومعداته، واكتفى بالقول بأن

1 - *Chabaud (Arnaud), « Attaque des Batteries Algériennes par lord exmouth », **R.AF**, N°19, 1876, p195.*

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص156.

3 - محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص 43.

4 - ولندة الأرقش وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، الجزائر، 2003، ص 391.

5 - خط همايون، عدد 22486، علية 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

6 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص67.

الحملة كانت عبارة عن أربعين سفينة وكل سفينة فيها مائة مدفع، وعبارة كل مدفع قنطار من البارود.[1]

أما المؤرخ الفرنسي "ألبار دوفولكس" فقد أكد في تقريره بأن الحملة تكونت من ستة بوارج بها وحدة مراقبة وخمسة قاذفات قاتلة وسفن ومدافع أخرى بعدة أشكال، قدر عددها الإجمالي حسبه بـ 33 سفينة من بينها ستة سفن هولندية[2]، وبالرغم من التضارب النسبي في تعداد الحملة، فإن جل الدراسات قد تمكنت من إعطاء أرقام متقاربة وأكدت في مجملها على قوة الحملة وترسانتها البحرية والتي يمكن لنا أن نوصفها بالأرمادة البحرية.

وجه اللورد إكسموث بعد وصوله إلى الجزائر بترسانته البحرية أوامره للداي والمتضمنة إطلاق سراح الأسرى المحتجزين في الجزائر، وقد تطرقت أحد الوثائق الأرشيفية[3] إلى نص الإنذار الذي أرسله إكسموث إلى السلطات الجزائرية، وقد وضح الداي عمر في رسالته إلى الباب العالي الأسباب العميقة التي عجّلت بقدوم الأسطول الإنجليزي الهولندي إلى الجزائر، والتي نقلها رئيس الميناء إلى السلطنة العثمانية، وقد كشفت الرسالة عن عدم التزام الإنجليز فيما يخص مدة التشاور المتفق عليها، وحملت السلطات الجزائرية مسؤولية تعكر صفو العلاقات الثنائية بين الجزائر وإنجلترا إلى هذه الأخيرة، وأهم ما ورد في رسالة الداي عمر نذكر: «**... أنه رغم أننا أبرمنا اتفاقا مع الإنجليز والفلامينك ونص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى، فإنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم قبل أن تنتهي المدة التي اتفقنا عليها من قبل وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين بالجزائر...**».[4]

---

1 - عبد الرحمن التنلالي: **رحلة عبد الرحمن التنلالي التواتي**، مخطوط بدون رقم تصنيف، خزانة سيدي عبد الله البلبالي (توات)، أدرار، الجزائر، ص05.

2- *Devoulx (A),* ***Tachrifat, Recueil de Notices Historiques sure l'administration de L'ancienne Régence d'Alger****, Alger, Imp du gouvernement, 1852, p18.*

3 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ

4 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ

حمل الإنذار في طياته جل ما اتفقت عليه الدول الأوروبية في مؤتمر فينا، وإن كانت المفاوضات في مرحلتها الأولى شابها نوعا من اللين، فإنه في هذه المرة كان اللورد إكسموث أكثر إصرارا بإرغام الجزائر عن إبطال عبودية المسيحيين وإطلاق سراح جميع الأسرى، ومن جهة أخرى حاول إرغام السلطات الجزائرية وعلى رأسها الداي الدخول في علاقات سلمية مع البلدان الشمالية وإجبارها على توثيق هذه العلاقات بمعاهدة سياسية، وحدد اللورد مدة الرد على مطالبه والاستجابة لها في حدود الساعتين[1]، وقد تحمل الملازم الأول "بيرجاس" "*BERGAS*" مسؤولية إبلاغ السلطات الجزائرية بهذا الإنذار ومضامينه.

استغلت القيادة العسكرية للأسطول المشترك بين إنجلترا وهولندا اجتماع القادة الجزائريين للتشاور حول مطالب اللورد إكسموث وتقدمت بعض السفن إلى الميناء لتكون في منأى عن قذائف المدافع الجزائرية، بعدما استغفلوا بعض القادة العسكريين الجزائريين بحملهم للرايات البيضاء[2]، وتمكنوا بفضل هذه الخطة العسكرية من التموقع في أماكن جد مناسبة، مما جعل أحد القادة الجزائريين يعلق بأن المدة الممنوحة لم تكن سوى خطة من إكسموث من أجل كسب الوقت وإعطاء الفرصة لقطعه البحرية من أجل العمل وفق هذه الخطة وإنجاحها.[3]

وللاطلاع الواسع على حيثيات هذه المناورة وتوضيحها نستند إلى ما أورده نقيب أشراف الجزائر الذي كان شاهد عيان عليها وأهم ما ذكره في خصوص هذه الحادثة ما يلي: **«... فدخلت العمارة رافعة راية الأمان البيضاء فبعث القبطان لوكيل الحرج وقالوا له إن هذه العمارة داخلة للمرسى فيجب أن نضربها قبل أن تدخل تحت الأبراج، لأنها إن دخلت تحت المدافع أهلكتنا فقال لهم كيف نضربه وهو حامل للراية البيضاء، قالوا له هذه خدعة فقال لهم من ضربه بمدفع قتلته إلا إذا أتانا الأمر من الأمير...».**[4]

1 - محمد زروال، المرجع السابق، ص64.

2 - *Devoulx(A), op.cit, p19.*

3 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

4 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص122.

وبالرغم من أن الجزائر أعلنت الحرب رسميا على إنجلترا وهولندا، وأعطيت الأوامر لأصحاب المدافع بذلك في حدود الساعة الثالثة والنصف مساء حسب رواية أحمد الشريف الزهار[1]، إلا أن الوقت كان متأخرا، وفي هذا المسعى حمّل وليام شالر الداي وسلطته المسؤولية الكاملة تجاه نتيجة المعركة فيما بعد، وقد لخص رأيه في قوله: **«...وبهذه المناسبة تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته، فإن الباشا لم يكتف بأن يعيد رسول الأميرال البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل أنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة دون أن تخطر في باله مقاومته...».**[2]

بادرت المدافع الجزائرية بإطلاق النار على الأسطول الإنجليزي الهولندي، ووقع اشتباك عنيف بين الطرفين خاصة بعد رد سفينة أمير البحر كوين شارلوت"*quen charllotte*"والفرقاطة لياندر "*leander*" على الأسطول الجزائري، ثم اشتبكت جميع القطع البحرية ودخل الأسطولان في معركة حاسمة، أفرزت في النهاية تحطم العديد من السفن الجزائرية ودمرت الحاميات البحرية على إثر القصف العنيف للأسطول الإنجليزي الهولندي، ولم تبق سوى الحاميات السفلى التي كانت تحت قيادة الداي العقبة الوحيدة أمام اللورد إكسموث[3]، وبالرغم من أن أبراج المدينة كانت محصنة بـ 300 مدفع، إلا أن نيران الأسطولين قد نجحت في القضاء على جل هذه المدافع بسبب قرب الأسطولين من المدينة.[4]

أحسن أحمد الشريف الزهار تصوير هذه المعركة بقوله: **«... وصار يضرب الموضع الذي ضربوا منه الفلوكة بالمدافع إلى أن دخلت وأوقدت النار في السفن المحادية لها، فالتهبت النار في المراكب التي كانت داخل المرسى والقريبة من البر، وصار الليل نهارا من ضياء النار وبقي الأمر كذلك إلى شطر الليل... وقد رأيت طيورا بيضاء تحوم على البلد**

1 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص122.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص 156.

3 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص67.

4 - محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص 43.

والأبراج وأنا بعيد عن البلد قدر ساعة من الزمن، وما رؤيتي لتلك الطيور إلا من ضوء النار...».[1]

بينما وصفها عبد الرحمن التنلالي* بقوله: «**... ضوء تلك الليلة أشد من ضياء شمس نهارها ويا لها من ليلة شابت فيها الولدان وأسقطت فيها الحوامل، واشتد فيها البكاء والعويل وعظم فيها الكرب والهم والغم فوق ما يوصف ولا يخطر ببال... إنها مثل الرعد من أول بدايته إلى نهايته متصلا كأنه مدفع واحد...**».[2]

أكدت أحد الوثائق الأرشيفية ما ذهب إليه أحمد الشريف الزهار وغيره فيما يخص ضراوة المعركة ونتائجها، والتي هي عبارة عن تقرير مفصل أرسله الداي عمر إلى الباب العالي بواسطة القبطان علي رئيس ميناء الجزائر، ويمكننا في هذا الصدد أن ندرج نص الرسالة للاطلاع الواسع على حيثيات المعركة، وأهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي: «**...قدموا بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة وكان ذلك يوم 15 أوت 1816م وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم، والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط، لما شرعنا في إعداد الجواب تقدمت بعض قطع الأسطول من التحصينات وبدأت تقصف مواقعها بالقذائف، واستمرت الحرب بكل ضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل، وكانت قساوة وضراوة وفظاعة المعركة التي دارت بعيدة كل البعد عن إمكان وصفها والتعبير عن حقيقتها...**».[3]

وإن كانت الروايات التاريخية قد اتفقت حول نتائج وفضاعة المعركة، فإنها تضاربت من جهة أخرى فيما يخص مدة المعركة، حيث أكد المؤرخ الفرنسي "ألبير دوفولكس" بأن

---

1 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص124.

* - هو عبد الرحمن بن إدريس التنلالي التواتي، قام برحلة حجية سنة 1816م، ثم قام في نفس العام برحلة من توات (أدرار الحالية) إلى الجزائر العاصمة وقد تزامنت هذه الرحلة مع الهجوم الإنجليزي على الجزائر سنة 1816م، فاهتم بتسجيل وقائعها وأحداثها ونتائجها وهي موجودة حاليا ضمن مخطوط بخزانة سيدي عبد الله البلبالي بأدرار، الجزائر، وهذا المخطوط لا يحمل عنوانا خاصا كما أنه بدون رقم تصنيف ويقع المخطوط على حوالي أربعة عشرة صفحة بالخط المغربي.

2 - عبد الرحمن التنلالي، المصدر السابق، ص07.

3 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

المعركة قد استغرقت تسعة ساعات، حددها بأربع ساعات قبل غروب الشمس وخمسة بعدها[1]، في حين قدر الداي عمر مدة المعركة بحوالي سبعة عشرة ساعة[2]، ورغم الاختلاف الجوهري حول مدة المعركة وزمنها، إلا أن جل الكتابات اتفقت حول فعالية القصف الإنجليزي الهولندي لمدينة الجزائر، والذي تمكن من رمي ما يفوق أربعين ألف قذيفة نارية[3] تم على إثرها تحديد مسار المعركة ونتائجها، وفي هذا الشأن يقر المؤرخ الفرنسي "دو غرامون" بأن نتائج المعركة كانت قاسية على الطرفين.[4]

وفي الأخير توقفت المعركة واضطر الطرف الجزائري إلى الموافقة على الشروط التي قدمها اللورد إكسموث، وتوج هذا الاتفاق بين الطرفين بإمضاء معاهدة في هذا الشأن.

4-نتائج الحملة وتداعياتها على الإيالة الجزائرية:

تقر جل الدراسات التاريخية والشهادات بالانتصار الكبير الذي أحرزه الأسطول الإنجليزي الهولندي على الجزائر، حيث تسبب في نكسة حقيقة أدت إلى القضاء على انتعاش البحرية الجزائرية، وتمكن القصف الإنجليزي الهولندي من حرق عدد كبير من السفن الجزائرية، وقد عددت في تقرير اللورد إكسموث على النحو التالي: أربعة سفن حربية عريضة من ذات 44 فوهة نارية، و5 طرادات عريضة تتراوح بين 24 و30 مدفع وكل السلاح وقوارب المدفعية الميدانية، باستثناء سبعة سفن فإن ثلاثين منها قد خربت، كما خرّبت العديد من السفن التجارية والحربية ذات المدفعين، وعدد كبير من مختلف الأصناف وكل سفن النقل الثقيلة والخفيفة، ولم تقتصر الخسائر على السفن الحربية البحرية بل شملت بيوت المخازن ومعدات البحرية المختلفة، حيث أحرق جزء كبير من مادة الخشب وخرّب عدد ضخم من العربات حاملة الفوهات النارية وكثيرا من المدافع الميدانية [5] وكل المستلزمات الحربية.

---

1 - *Devoulx(A), op.cit, p18.*

2 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

3 - عبد الرحمن التنلالي، المصدر السابق، ص06.

4- *Grammont (H.de), op.cit, p295.*

5- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص192.

أما فيما يخص الخسائر البشرية، فقد قدرها اللورد إكسموث بأربعة آلاف (4000) بين قتيل وجريح، وأكد في تقريره على إصابة وكيل الحرج ومقتل 136 فارسا تركيا[1]، ولا يمكن لنا أن نسلم بالتقديرات التي قدمها اللورد إكسموث فيما يخص نتائج المعركة باعتباره قائدا للأسطول، ويمكن أن تكون هذه الإحصائيات غير دقيقة لسببين: الأول أنه أخلط بين المدنيين والعسكريين وقدم رقما إجماليا فيما يخص عدد القتلى، والسبب الثاني أنه يهدف إلى إقناع حكومته بدقة الانتصار الذي أحرزه على الجزائر بغية الإشادة بدوره كقائد عسكري نجح فيما كلّف به من أجل تعزيز مكانته والحصول على امتيازات مادية ومعنوية تكريما له على هذا النجاح، ولا يمكن لنا أيضا من جهة أخرى إنكار الإحصائيات المقدمة من طرف اللورد إكسموث فيما يخص خسائر الترسانة البحرية الجزائرية في ظل وجود مصادر تاريخية جزائرية مهمة تؤيد الإحصائيات السابقة، والتي تقر بحرق أربعة عشرة (14) سفينة جزائرية من الحجم الكبير.[2]

قدمت لنا رسالة الداي عمر إلى السلطان العثماني بتاريخ 1231هـ أرقاما مذهلة فيما يخص الخسائر المادية والبشرية للجزائر جراء القصف الإنجليزي الهولندي، وقد صرّح الداي في هذا الشأن بما نصه: «**... فقد أقدم فعلا إلى محاصرة المدينة وبدأ في رميها بالقنابل النارية وقد استمر في هذه العملية مدة تسعة ساعات على التوالي وبدون انقطاع، الأمر الذي أدى إلى حرق قسم كبير من مدينة الجزائر، وتهدم الاستحكامات التي أنشئت سابقا ومؤخرا في الميناء، وحرق الأسطول الذي كان مرسي داخل الميناء وموت وانجراح 4 أو 5 آلاف رجل وغيره من الأضرار والتخريبات التي لحقت بالمدينة...**».[3]

ورغم سعي بعض الأطراف للتأكيد على تدمير الترسانة البحرية الجزائرية من خلال المبالغة في عدد القطع البحرية المخربة والمدمرة، إلا أن الداي عمر حاول تفنيد هذه التقارير عبر رسالة أخرى[4] حاول فيها التقليل من الصدمة وإنكار ما تداولته هذه الروايات

1 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص168.

2 - عبد الرحمن التنلالي، المصدر السابق، ص07.

3 - خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249، بتاريخ 1231هـ

4 - خط همايون، عدد 22556 علبة 24، رقم 45 تاريخ 1231هـ

الأجنبية فيما يخص نتائج المعركة بين الطرفين، في حين أكد تقرير القبطان الأمريكي "سومر" والذي كان شاهد عيان على المعركة تدمير الترسانة البحرية للجزائر وأقر بالحالة المأساوية للرياس والجيش والأسطول معا، وقدر الخسائر الجزائرية بثلاثة آلاف (3000) رجل[1]، وهو رقم يقارب ما قدمته الروايات السابقة.

تضاربت الآراء وتباينت الإحصائيات مرة أخرى فيما تعلق بالخسائر البشرية في الطرف الإنجليزي الهولندي، فحسب الرواية الجزائرية فإن الخسائر قد تعدت رقم 914 بين قتيل وجريح، وقدرت خسائر السفينة الخطية وحدها ذات 110 مدفع بـ 200 رجل، في حين تحطمت الفرقاطة لياندر وخلفت خسائر معتبرة[2]، ومن جهة أخرى يقر وليام شالر بأن عدد القتلى من الإنجليز قد تجاوز 138 قتيل وقدر عدد الجرحى بـ 695 جريح، وعدد القتلى الهولنديين 13 قتيل، وعدد جرحاهم 52 جريح[3]، ويؤيده وليم سبنسر في طرحه عندما يشير إلى نفس الرقم تقريبا رغم بعض التفصيل، حيث يؤكد على أن الباخرة الحربية المسماة "الحصين" قد فقدت حوالي 150 بين قتيل وجريح، وأشار في نفس السياق إلى احتراق قارب كان على متنه ضابطان وطاقم من تسعة أشخاص نتيجة إحدى الطلقات النارية من باخرة جزائرية [4]، ويبدو أن هناك العديد من الروايات التي اعتمدت على ما قدمه وليام شالر فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بالطرف الإنجليزي الهولندي[5] وقدموا نفس الإحصائيات التي قدمها في هذا الشأن.

أشار التنلالي إلى الاعتقاد الذي سلم به الجزائريون عقب انتهاء المعركة نتيجة الإشاعات المتداولة في الوسط الجزائري، والتي أقرت بأن عدد القتلى من النصارى قد فاق 1500 قتيل وأن 300 منهم ماتوا على سفينة واحدة[6]، وربما هذا الاعتقاد قد كرّسه تقرير السلطة الفعلية الذي رفع للسلطنة العلية، والذي حاول فيه تقديم أهم نتائج الحملة

1 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 171 تاريخ 1231هـ.

2 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص68.

3 - وليام شالر، المصدر السابق، ص312.

4 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص192.

5 - *Mercier(Ernest),* ***Histoire de l'Afrique septentrionale, Berberie,*** *, Paris, E. Leroux, 1888, p496.*

6 - عبد الرحمن التنلالي، المصدر السابق، ص09.

الإنجليزية الهولندية، وأهم ما ورد في هذا التقرير ما يلي: «**... إن كانت قد أدت هذه المعارك الضارية التي جسرت بين الأسطول الإنجليزي المتحالف مع الأسطول الفلمنكي وبين الجزائر إلى إصابة 300 نفر من المجاهدين بين قتيل وجريح فإن المصابين من طرف الأعداء كانوا أكثر بكثير، حيث وصل عدد الهالكين منهم بين قتيل وجريح إلى 3000 نفر كما فقدوا 8 أو 10 من القباطنة... إلا أننا أحرقنا أيضا سفينتين لهم من سفن الأسطول، كما خربنا قطعتين من النوع ذات المخازن الثلاثة وقطع أخرى أيضا من نوع القليون الكبار...**».[1]

ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع تم العثور على العديد من الوثائق الأرشيفية التي تطرقت إلى حجم الخسائر الإنجليزية الهولندية، ولعل أبرز تلك الوثائق بالغت نوعا ما في تقديم الحصيلة النهائية على النحو التالي: «**... يوجد في الأسطول 3000 جريح كما أن أكثر من 7000 جندي الذين تم إخراجهم إلى البر قد أهلكوا وأصيبوا بجروح خطيرة، كما تبين أن الخسائر التي لحقت بالأساطيل الهولندية كبيرة جدا...**».[2]

وفي السياق ذاته علقت إحدى الوثائق على عدد القتلى في صفوف الإنجليز والهولنديين بالصيغة التالية: «**أربعة أضعاف من عدد الخسائر البشرية للجزائريين**»[3]، وبناء على ما تم التطرق إليه في هذا المجال لا يمكننا التسليم الكلي بصحة هذه التقارير وإحصاءاتها المقدمة في هذا الخصوص، ونعتقد أنها جانبت الصواب في مواضع عديدة، ويمكن القول أن هذه الإحصائيات المقدمة من طرف الداي وحاشيته كانت تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور وعلى مستويات عديدة.

فعلى المستوى الداخلي كانت تهدف إلى محاولة التخفيف من وطأة الحملة الإنجليزية الهولندية والدفع بالجيش الجزائري والمدنيين إلى تجديد عزيمتهم لمواجهة أي خطر جديد، أما على المستوى الخارجي فقد هدف الداي عمر وحكومته إلى نيل ثقة السلطنة العلية وعدم التفريط بها، ومحاولة إقناع الجميع بأن الجزائر ما تزال تلعب دور الريادة في الحوض

1 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

2 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.

3 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.

المتوسطي، لكن الواقع عكس ذلك تماما فالحملة كانت نتائجها قاسية جدا على الجزائر، وقد أجبرت الداي عمر إلى إبداء موافقته مكرها على جميع الشروط التي تقدم بها إكسموث.

حاول الكثير من الكتاب والمؤرخين التطرق إلى الظروف العامة للمعركة البحرية بين الأسطولين، وحاولوا تفسير عوامل انهزام الجزائريين والتي أرجعوها بالدرجة الأولى إلى عامل تضييع الوقت بخصوص الدفاع عن المدينة وانتظار الجيش أوامر الداي التي كانت في وقت جد متأخر، وأجمع هؤلاء على أن الجزائر كانت قادرة على إحراز النصر لو بادر الجيش الجزائري بعملية القصف وعدم ترك المجال أمام السفن الإنجليزية الهولندية بأن تختار الأماكن المناسبة[1]، فيما أرجع القنصل الفرنسي دوفال* (1814-1827م) سر نجاح الحملة الإنجليزية الهولندية إلى معرفة الأميرال البريطاني نقاط القوة والضعف في تحصينات مدينة الجزائر، وذلك نظرا للمدة الزمنية التي قضاها في هذه المدينة، حيث تمكن من زيارة الجزائر في سنة واحدة ثلاث مرات من أجل المفاوضات[2]، واستطاع هذا الأخير أن يقضي على الأسطول الجزائري وهو في الميناء عندما تمكن من قذفه بوابل من القنابل مستغلا عدم استعداد الجزائريين، في إشارة منه لذلك التخاذل الذي أبداه وكيل الحرج عندما سمح للسفن الإنجليزية الهولندية بالمرور والرسو في الأماكن الاستراتيجية.

أما المؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري يفسر هزيمة الأسطول الجزائري بتحايل اللورد إكسموث عندما رفعت بعض سفنه الراية البيضاء، وانخداع السلطات المحلية له،

---

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص166.

*- ولد بيار دوفال في حدود سنة 1760م، ويذكر أحد الكتاب الفرنسيين بأنه ولد بالشرق وهو ابن لمترجم فرنسي اسمه بيار فليبير كان يعمل في السفارة الفرنسية بإسطنبول لمدة 40 سنة، مارس بيار دوفال النشاط الدبلوماسي في وقت مبكر في عهد لويس السادس عشر كان قنصلا بدمشق، وبعد ذلك اشتغل بالترجمة في القنصليات الفرنسة بصيدا سنة 1775م ثم بحلب والإسكندرية وأخيرا ببغداد من سنة 1786 إلى 1794، وفي 1815 أي عند عودة الملكية مباشرة عينه لويس الثامن عشر قنصلا عاما بمدينة الجزائر، وقد اتبع سياسة التعفن الاجتماعي والتوريط وخلف الوعود، وكان يعتبر هذه الطريقة هي وسيلة النفوذ إلى الباشا وبالتالي التأثير عليه وكسبه، وقد استطاع بعد ظرف قصير من إقامته بالجزائر أن يكون صداقات وعلاقات قريبة من الداي علي خوجة، واستطاع أن يقنع الداي بإلغاء البند الإضافي الذي ألحق بمعاهدة استغلال الباستيون على عهد الداي عمر، ومنذ عام 1820م عمل دوفال على زعزعة القواعد والأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية، وعمل على إيجاد ذريعة للتدخل الفرنسي بالجزائر، وهو ما توصل إليه من خلال تمثيله لحادثة المروحة في 1827م، للمزيد أنظر: بنور فريد: **الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص ص 526-527.

2 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص28.

وأكد في نفس الموضع على أن الرسالة التي بعثها إلى الداي لم تكن سوى خطة منه لصد الأنظار وكسب الوقت من أجل تنفيذ مخططه، وعندما دخل الأسطول إلى المرسى باغت المدينة بوابل من القنابل[1]، وذلك في إطار استراتيجية حربية متسمة بالغدر والخيانة، وتنافي ما هو معمول به في الأعراف الدولية.

عقب انتهاء المعركة، بادر اللورد إكسموث إلى فتح ملفات سياسية مع السلطة الجزائرية وأرسل مبعوثه من أجل تبليغ الداي بضرورة إمضاء معاهدة صلح بين الطرفين تتضمن الشروط السالفة، وبعد مشاورات بين الداي وحاشيته، أبدى هذا الأخير موافقته التامة على هذا الاقتراح، وللسير قدما في هذا المجال أوفد الداي عمر القنصل السويدي للورد إكسموث، وقد عاد القنصل برفقة السير "شالر بنروز" "*SIR. Sarl penroz*" ونقيب آخر[2]، وتقر الدراسات التاريخية أن الأسطول الإنجليزي الهولندي قد استنفذ عمليا جميع ما يملكه من ذخائر حربية خاصة مادة البارود والقذائف، وأصبح من غير الممكن أن يقوم بهجوم آخر، إلا أن الداي عمر باشا وديوانه لم يكونوا على علم بذلك[3]، ولو تريثت السلطات الجزائرية لكانت الأمور ستأخذ منحى آخر، إلا أن حنكة وخبرة اللورد إكسموث وحسن تعامله مع الظروف الطارئة فوت على الجزائريين فرصة تغيير مسار المعركة، وبهذه الطريقة نجح اللورد إكسموث للمرة الثانية في خداع الجزائريين.

وضحت الرسالة التي بعثتها السلطات الجزائرية إلى الباب العالي ظروف وملابسات الصلح وكيفية بداية المفاوضات بين الطرفين، وتكتسي هذه الرسالة الأرشيفية أهمية بالغة لكونها أشارت إلى العديد من الحقائق التاريخية، والتي يمكن استخلاصها من النص التالي: **«... في الصباح عندما كنا نقوم بالاستعدادات اللازمة من جديد فقد جاء إلينا ترجمانهم ليقول لنا إننا لم نكن نريد ما حصل بيننا، لقد وقعت خسائر جسيمة لكلا الطرفين، غير أننا لا نتحمل وحدنا المسؤولية لأننا كلفنا للقيام بهذه المهمة تجاهكم من قبل جميع الدول المسيحية المتفقة على ذلك، وهي التي دفعتنا إلى القيام بما قمنا به**

1 - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص78.

2 - عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص610.

3 - جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص446.

من الأعمال الحربية إزاءكم فإذا لم ترغبوا في الصلح والمصالحة معنا فإننا سوف نجبر على العودة إلى الحرب معكم من جديد، وأمام هذا البيان الذي صدر من الترجمان الموفر من طرفهم، ارتأينا جمع الديوان للنظر في الأمر والتوصل إلى قرار بالاتفاق، وبعد مداولة الأفكار تقرر بالاتفاق العزم على مواصلة الحرب معهم والمقاومة أمام قواتهم مهما كان وضعها وشأنها دفاعا عن الدين والوطن، إلا أننا عدلنا بعد ذلك عن هذا القرار واستحسنا الميل إلى التصالح معهم بالاستجابة إلى مطالبهم...».[1]

أجبر الداي عمر إلى الرضوخ لمساعي الإرادة الأوروبية عن طريق ممثلهم اللورد إكسموث واضطر في الأخير إلى إمضاء معاهدة صلح مع قائد الأسطول البريطاني، كرست بجد المطالب والشروط التي رفضت في البداية، وقد عددت الدراسات التاريخية أهم العوامل التي ساهمت في التأثير على قرار الداي واستجابته لمطالب إكسموث، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

يقر أحمد الشريف الزهار بالدور البارز لأحد الضباط العسكريين الجزائريين الذي دفع بالداي والديوان لإمضاء معاهدة مع إكسموث وقبول شروطه رغم تمسك بعض الأطراف بموقفهم، والداعي إلى ضرورة تجديد واستكمال الحرب، ورأوا في انكسار مراكب وسفن العدو فرصة إمكانية إحراز النصر، إلا أن إصرار هذا القائد على الصلح حال دون ذلك[2]، ويبرر نفس المصدر استجابة الديوان لشروط الصلح بعدم علم الداي وحاشيته بنفاذ الذخيرة الحربية للأسطول الغازي رغم إدراكهم بتحطم مراكب العدو وانكسارها، وكانت علامة ذلك أنها استقبلت البحر ولم تستقبل الرياح، وهذا الأمر كفيل بأن يجعل الداي وديوانه يدركوا ذلك.[3]

رصدت لنا إحدى الوثائق الأرشيفية مدى إدراك الديوان والداي للإمكانيات الحربية الضئيلة التي أصبحت تتمتع بها الإيالة الجزائرية والتي تحول دون الدخول في حرب ضد التكتل الأوروبي في حالة تجدد الصراع، كما وضحت الوثيقة من جهة أخرى قناعة الداي

1 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

2 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص125.

3 - نفسه.

وديوانه التامة بأن الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا لن تكف هجماتها على الإيالة الجزائرية في حال دون توقيع هذه المعاهدة[1]، ورغم نفاذ الذخيرة الحربية للأسطول الإنجليزي الهولندي وانكسار سفنهم، إلا أن المترجم الذي أوفده اللورد إكسموث لتبليغ رسالته استطاع بفضل خبرته ودهائه من مراوغة الداي والديوان وذلك حينما هددهم بتجديد الحرب وإخفاء الحقيقة عليهم، وفي الأخير وافق الداي عمر على شروط المعاهدة والتي نصت على ما يلي:

1- عدم السماح للدولة الجزائرية ابتداء من هذه المعاهدة وإلى الأبد استرقاق الأسرى من كافة الدول المسيحية.

2- إطلاق سبيل الأسرى المتواجدين داخل الحدود الواقعة تحت نفوذ أمير الأمراء أثناء انعقاد هذه المصالحة من أي قومية كانت جنسيتهم، شريطة أن يكونوا مسيحيين وذلك في ظرف 24 ساعة.

3- رد المبالغ التي دفعت سابقا إلى المتصرف من طرف سردينيا ونابولي من أجل تخليص مواطنيهم الأسرى في الجزائر في ظرف 24 ساعة.

4- تشميل وتطبيق شروط هذه المعاهدة بكاملها على هولندا.

5- ضرورة توجه المتصرف بنفسه إلى قنصل الدولة الإنجليزية الذي أهين سابقا من طرفه لطلب العفو والسماح.[2]

علق الأستاذ حنيفي هلايلي على هذه المعاهدة* التي فرضها المنتصرون على الجزائر بأنها كانت قاسية جدا على الاقتصاد الجزائري، إذ حرمت الجزائر من مورد هام لخزينتها وألزمتها بدفع تعويض حربي مقداره خمسمائة ألف (500.000) فرنك، بالإضافة إلى اعتذار الداي علانية للقنصل الإنجليزي[3]، وبناء على هذا الصلح تمت عملية تسريح الأسرى، وتفيدنا أحد الوثائق الأرشيفية بأن عددهم قد قدر بحوالي 1500 أسير، وتؤكد نفس

1- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

2 - خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ.

* - حررت الاتفاقية بتاريخ 28 أوت 1816م، وهي أول معاهدة جزائرية مع دولة أجنبية تحرر باللغة العربية في العهد العثماني.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص29.

الوثيقة بأن هؤلاء الأسرى قد شغلوا حيزا واسعا في الصراع الإنجليزي الجزائري[1]، وشكلوا أهم محور في المفاوضات بين البلدين، ومما يلاحظ أن هؤلاء الأسرى كانوا من جنسيات أوروبية مختلفة، في حين لم يوجد ولو أسير من جنسية إنجليزية، وكانوا موزعين على النحو التالي: 707 نابولي 173 رومانيا 6 توسكانيين، 62 من سردينيا وجنوة، 6 من بيدمونت، 226 إسبانيا، 7 برتغاليين 7 يونانيين، 306 من صقلية.[2]

وعملا بمقتضى الاتفاقية المبرمة أرجعت الخزينة الجزائرية أموال الفدية السردينية والنابولية وعبر الداي عن التزامه باحترام الشروط المتفق عليها خاصة فيما تعلق بالمحاور الأساسية التي نص عليها مؤتمر فينا[3]، كما استغلت هولندا الفرصة لعقد معاهدة مع الجزائر نتيجة الظروف التي آلت إليها الإيالة بعد الحملة الإنجليزية الهولندية، وتمكنت من فرض شروطها[4] وعدم المطالبة بغرامة السبع سنوات التي كانت دينا عليها من طرف الإيالة الجزائرية، وتشير الدراسات في هذا الشأن إلى الدور البارز الذي لعبه قائد الأسطول الهولندي ونشاطه من أجل إرغام الجزائر على تعميم شروط المعاهدة الجزائرية الإنجليزية لتشمل هولندا، وبذلك حقق مكاسب وامتيازات عديدة لبلده، مما جعل القنصل الأمريكي يشيد بعمله في هذا المجال بقوله: «**... وعقب معركة الجزائر مباشرة قام "فاندر كابيلان" قائد القوات البحرية الهولندية بدور نشيط وملحوظ، وبتنسيق مع الأميرال "إكسموث" اضطرت الإيالة إلى عقد معاهدة سلام مع هولندا تقتضي نفس الشروط التي عقدت على أساسها المعاهدة الجزائرية البريطانية...**».[5]

ومما تجدر الإشارة إليه في شأن بنود المعاهدات المبرمة سواء تلك التي كانت بين الجزائر وإنجلترا، أو بين الجزائر وهولندا أنها لم تشتمل على بند يلزم الجزائر بضرورة التخلي عن القرصنة أو يحرم ذلك، رغم أن هذه الظاهرة العالمية قد أخذت حيزا واسعا في اللقاءات الأوروبية، ويعزى ذلك إلى السياسة الإنجليزية التي كانت تدرك بأن النشاط

1 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

2 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص69.

3 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص194.

4 - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص125.

5 - وليام شالر، المصدر السابق، ص157.

البحري للجزائريين كان في أساسه يعرقل التجارة الأوروبية بما فيها الفرنسية العدو التقليدي لإنجلترا، لذا كانت إنجلترا تهدف إلى غض النظر عن هذا الأمر الذي يخدم مصالحها التجارية والاستراتيجية، من خلال ترك المجال مفتوحا أمام الجزائريين لضرب المصالح الفرنسية وعرقلة نمو تجارتها.[1]

أجمعت جل الدراسات التاريخية على التداعيات العميقة التي خلفتها الحملة الإنجليزية الهولندية على الاقتصاد الجزائري، وذلك بعدما أرغمت الإيالة الجزائرية بإعادة مبلغ 350 ألف دولار لمملكة نابولي وسردينيا حسب رواية وليام شالر[2]، ويؤكد الأستاذ حنيفي هلايلي بأن عملية تحرير الأسرى المسيحيين دون فدية لالتزامهم بنص المعاهدة قد فوت على الجزائر فرصة انتعاش الخزينة بحوالي مليونين من الريالات الفرنسية[3] وهو رقم قياسي في معادلة الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تضييع الإتاوات الهولندية المتراكمة منذ سبعة سنوات، والتي استفادت من إعفاء عليها بعد إمضاء المعاهدة بين الطرفين، كل هذه العوامل عجلت باستفراغ الخزينة العامة للإيالة الجزائرية، والتي كانت بمثابة الضربة الموجعة للاقتصاد الجزائري.

ومن جهة ثانية قد لعبت حملة اللورد إكسموث دورا بارزا في القضاء على انتعاش البحرية الجزائرية وأثرت بشكل فعلي على الجهاز العسكري والأسطول البحري بعدما تمكنت من حرق جل السفن الحربية للإيالة، مما جعل بعض الباحثين في التاريخ العسكري للإيالة الجزائرية يقرون بأن حملة اللورد إكسموث تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، إذ بعد تاريخ 1816م بدأ العد العكسي للبحرية الجزائرية نحو الأفول والاضمحلال.

1 - محمد زروال، المرجع السابق، ص66.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص157.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 31.

الفصل السادس

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية

فيما بين 1824-1830م وتداعياتها

أولا: إرهاصات نهاية الحكم العثماني في الجزائر

ثانيا: حملة هاري نيال *Harry Neal* على مدينة الجزائر سنة 1824م

1-أسباب الحملة

2-سير الحملة ومجرياتها

3-تائج الحملة على الطرفين

ثالثا: الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م

1-المخططات السابقة لاحتلال الجزائر

2-الديون الجزائرية على فرنسا

3-حادثة المروحة (بين التخطيط والتمثيل)

4-الحصار الفرنسي للإيالة الجزائرية

5-أسباب الحملة

أ-الأسباب الاقتصادية

ب-الأسباب السياسية

ج-الأسباب الاستراتيجية

د-الأسباب الدينية

6-قراءة في الحجج الفرنسية لاحتلال الجزائر

7-تجهيز الحملة الفرنسية وسيرها

8-الاستعدادات الجزائرية لرد العدوان

9-الاحتلال الفرنسي للجزائر

10-معاهدة الاستسلام

-بنود معاهدة الاستسلام

11-نتائج الحملة:

أولا: إرهاصات نهاية الحكم العثماني في الجزائر

بادر الداي عمر باشا إلى إصلاح ما خلفته حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على مدينة الجزائر، مستعينا في ذلك بحكام البايلكات الثلاث الذين سارعوا إلى إرسال البنائين والعمال من أجل المساعدة في إعادة بناء الحصون والقلاع المهدمة بالمدينة[1] التي أصبحت كما كانت من قبل الحملة، وهذا باعتراف القنصل الأمريكي وليام شالر[2]، إلا أن الأوضاع السياسية في الإيالة لم تكن على ما يرام خاصة خلال الأيام الأخيرة لحكم عمر باشا، حيث أعلنت العديد من القبائل تمردها على الحكم المركزي، رافضة الخضوع لأوامر الداي وتطبيق قراراته، ورغم ذلك لم يبق عمر باشا مكتوف الأيدي بل أعلن عنها حربا لا هوادة فيها ضد المتمردين خاصة قبائل فليسة، التي تمكن من إخضاعها بفضل القوة والإكراه، لتتوجه أنظاره إلى التمردات الحاصلة في بايلك الشرق وبايلك الغرب، حيث سخر لهما إمكانيات عسكرية ضخمة استطاع بها القضاء على رؤوس الفتنة وإعدامهم.[3]

أما على المستوى الخارجي فقد استطاع الداي عمر باشا أن يعيد العلاقات الجزائرية التونسية إلى سكتها الصحيحة، وذلك بإمضاء الصلح مع القيادة التونسية تم بموجبه إسقاط جميع الضرائب المفروضة على التونسيين في مقابل أن تشترى البضائع التي كانت تأخذها الحكومة الجزائرية في السابق على شكل ضرائب مفروضة على الجانب الآخر [4]، وفي نفس الوقت قرر توجيه الأسطول للقيام بعمليات جهادية ضد الأوروبيين، خاصة بروسيا وهولندا والهامبورج وإنجلترا، حيث تم غنم الكثير من السفن وما تحمله بالإضافة إلى أسر العديد من الجنود والركاب العاديين.[5]

إلا أن هذه الغنائم أعيدت إلى أصحابها بعد عودة الأسطول إلى الجزائر[6]، وبعد عدة وساطات من طرف القناصل الأوروبيين، وقد كان الهدف من هذه الحملات إظهار مدى قوة

1 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 127.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص 159.

3 - محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص 44.

4 - نفسه، ص 46.

5 - حنفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية...**، المرجع السابق، ص32.

6 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص70.

الأسطول الجزائري وقدرته على ضرب الأهداف الأوروبية، خاصة وأن المعاهدة الجزائرية البريطانية التي أمضاها الداي عمر واللورد إكسموث لم تتطرق في بنودها إلى مسألة الجهاد البحري المغاربي عموما والجهاد البحري الجزائري خصوصا.

بعد حملة اللورد إكسموث وما صاحبها من دمار وخراب كبيرين على مدينة الجزائر، ما حتم على الداي عمر إمضاء معاهدة رأى فيها بعض قادة الإنكشارية مهينة لهم وللجزائر كدولة، هذا ما نتج عنه موجة من التذمر والغضب، بالرغم من إجراءات التهدئة التي اتبعها الداي عمر؛ كرفع المرتبات والأجور من أجل تفادي إفلات الأمور من يده، إلا أن ذلك لم يمنع الإنكشارية من إعلان التمرد وحصار الداي في قصره إلى أن تم لهم قتله سنة 1817م[1] بقيادة علي باشا، وهذا ما أشار إليه التقرير التالي: «**... هاجم علي باشا مع جماعته قصر الباشا واقتحموا القصر وقتلوا الداي عمر...**»[2]، وقد أفادنا أحمد الشريف الزهار في معرفة الأوضاع خلال فترة حكم الداي عمر، حيث قال: «**... وكانت دولته وأيامه كلها عكس ومصائب، الجراد والغلاء ومصيبة موت حميدو ومصيبة الإنجليز وكان سفاكا للدماء...**».[3]

بعد هذه الأحداث الأليمة التي ذهب ضحيتها الداي عمر باشا، تولى علي باشا زمام الأمور في الإيالة، حيث بادر بإجراء إصلاحات فورية، كتغيير الولاة والمساعدين وأصحاب الإدارات، كما قام بنقل مقر الحكم من قصر جنينة إلى القصبة[4]، وبينما هو منشغل بإصلاح أمور الإيالة داهمه الموت فجأة على إثر مرض الطاعون الذي اجتاح البلاد[5]، مما سمح للداي حسين اعتلاء سدة الحكم وإدارة شؤون الدولة ابتداء من سنة 1818م.

اتبع الداي حسين سياسة عدائية تجاه الدول الأوروبية، حيث أمر قادة أسطوله بمهاجمة الأساطيل الأوروبية أينما كانت، خاصة الأساطيل البحرية الناشئة على ضفاف

1 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص195.

2 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، تاريخ 1232هـ.

3 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 127.

4 - نفسه، ص 136.

5 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص115.

بحر البلطيق كبروسيا وبريمن، متمسكا بقرار فرض الإتاوات وزيادتها وعدم التساهل في دفعها، خاصة بالنسبة للسويد والدانمارك[1]، معربا عن نيته معاملة كل الدول المسيحية التي ليس لها معاهدات مع الجزائر على أنها دول معادية يجب إعلان الحرب عليها، كما أنه رفض التنازل عن حق مراقبة جميع السفن التجارية مهما كانت جنسيتها وغنمها في حالة ما إذا كانت وثائقها غير سليمة، لذلك أمر الداي حسين قادة الأسطول بالخروج واستئناف حركة الجهاد البحري في شهر ماي 1819م، حيث تمكن الأسطول الجزائري من السيطرة على ثلاثة سفن تونسية وغنم عدد من السفن التوسكانية.[2]

كما استطاع الجزائريون في نفس هاته الفترة تحطيم سفينة الحظ السعيد الفرنسية بميناء عنابة والقضاء على خطرها[3] الذي كان يهدد السواحل الجزائرية خاصة الشرقية منها، وبالرغم من هذه العمليات النوعية إلا أن نشاط الأسطول الجزائري تراجع بشكل رهيب بعد حملة اللورد إكسموث؛ التي كانت سببا مباشرا في تحطيم أغلب سفن الأسطول، هذا ما استغلته قادة الدول الأوروبية الذين قرروا وضع مشروع موحد يتم بموجبه توحيد الدول المسيحية من أجل مواجهة الجهاد البحري المغاربي أو كما سموه القرصنة المغاربية، وقد نص هذا المشروع صراحة على توحيد جهود المسيحيين وتسخير كافة الإمكانيات العسكرية من أجل إرغام الإيالة الجزائرية وباقي الدول المغاربية على وضع حد لنشاطها الجهادي في البحر.[4]

بالرغم من التراجع الرهيب لحركة الجهاد البحري، إلا أن الأسطول الجزائري كان دائما سباقا في دعم الأسطول العثماني في حروبه ضد الأوروبيين خاصة في البلقان، وهذا ما أشار إليه الزهار الذي قال أن الداي حسين أرسل ستة سفن حربية مجهزة بجميع الآلات الحربية، بالإضافة إلى الكثير من المؤن إلى الدولة العلية لنصرة أسطولها الهمايوني[5]،

1 - صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م، ص76.

2 - أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص75.

3 - يحي بوعزيز، **العلاقات الجزائرية الخارجية...**، المرجع السابق، ص125.

4- صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925م**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص 5.

5 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص156.

حيث استمرت مهمتها من سنة 1825م إلى غاية 1827م، خاضت خلالها العديد من المعارك ضد اليونانيين وأبلت البلاء الحسن بفضل مهارة وذكاء قادتها، الذين قرروا العودة إلى الجزائر بدون أخذ الإذن من قبودان باشا الأسطول العثماني، الذي أغضبه هذا التصرف واعتبره منافيا لروح الانضباط العسكري وتمردا على أوامر السلطان العثماني، بالرغم من حاجة السفن الجزائرية إلى العودة من أجل التزود بالمؤونة والعتاد[1]،وفي نفس الوقت التنصل من التزامات الأسطول الجزائري تجاه العثمانيين بدون أي سبب يذكر[2] في تجاهل تام للداي حسين الذي ما إن علم بهذا الأمر حتى أمر بإرسال ستة سفن أخرى من أجل المشاركة رفقة الأسطول العثماني في الحروب الدائرة على السواحل العثمانية.

إلا أن هذه السفن تعرضت أربعة منها إلى التدمير التام في معركة نافرين، أما السفينتان الباقيتان فقد توجهتا إلى الإسكندرية بعد أن تعذرت عليهما العودة إلى الجزائر بسبب الحصار الفرنسي على الجزائر.[3]

تعتبر المشاركة الجزائرية في الحروب اليونانية العثمانية مشاركة محتشمة بالمقارنة مع بقية الإيالات العثمانية الأخرى، ولم تكن أبدا في مستوى سمعة وقوة الأسطول الجزائري آنذاك، ولذلك نتساءل عن مصير الأسطول الرادع الذي كانت تمتلكه الجزائر وتهابه جميع الدول الأوروبية والإقليمية بصرف النظر عن حجم المساعدة التي قدمت للدولة العلية في معركة نافرين، ومهما بلغت هذه المساعدة فهي لا تعبر إلاّ عن جزء بسيط من الأسطول، إذ لا يمكن لحكام الجزائر أن يغامروا بكامل الأسطول في حرب دولية كهذه غير محسومة العواقب والنتائج.

حسب رواية الزهار التي تفيد أن الإيالة الجزائرية شاركت بستة سفن في معركة نافرين فإننا نقول أن الأسطول الجزائري كان ضعيفا وذهبت سمعته خلال تلك الحقبة الزمنية، لدرجة أنه لم يكن بقدرته مواجهة الحصار البحري الفرنسي على الجزائر، أو على

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص360.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص156.

3 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص360.

الأقل مناوشته وخلق صعوبات ومشاكل له للحد من التدخل السافر في شؤون الإيالة الجزائرية، خاصة وأن الظروف الدولية ومشاريع التحالف الأوروبي ضد الجهاد البحري الجزائري خصوصا والمغاربي عموما قد أجبر الإيالة الجزائرية على فقدان سمعتها الدولية وهيبتها العالمية، زاد الأوضاع خطورة تدهور الشأن الداخلي للإيالة في جميع المجالات بسبب الحملة العسكرية الإنجليزية بقيادة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م وما صاحبها من تدهور مريع لقوة الأسطول الجزائري.

لم تقتصر تأثيرات حملة اللورد إكسموث على الجانب العسكري فقط، بل تعدت إلى جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبدا ذلك واضحا من خلال الأزمات الخانقة التي كان يعيشها الجزائريون آنذاك، بالرغم من بعض المحاولات الجادة التي قام بها حكام الإيالة من أجل إنقاضها من الانهيار والحفاظ عليها قائمة في مواجهة تلك المشاكل، زاد الأوضاع خطورة نكبة الأسطول الجزائري في معركة نافرين، التي كانت نتيجة حتمية للانهزام المفاجئ أمام الإنجليز سنة 1816م، حيث يعتبر هذا الانهزام بداية النهاية للأسطول الجزائري الذي أصبح عاجزا تماما على رد الأخطار الأوروبية المتنامية ضد الإيالة الجزائرية، وعلى رأسها المخططات الفرنسية الرامية لاحتلال الإيالة، حيث استغل الفرنسيون معركة نافرين لصالحهم وأعلنوا الحصار البحري ضد الإيالة في سنة 1827م.

بعد القضاء على الخطر النابليوني توالت المؤتمرات الأوروبية لاقتسام مناطق النفوذ وتحديد مجال كل دولة، وهذا ما أدركته قيادة الدولة العلية العثمانية بإسطنبول على عكس حكام الإيالة الجزائرية الذين لم يتفطنوا لتلك المؤامرات المستهدفة أساسا بلادهم، حيث لم يتوان السلاطين العثمانيون منذ سنة 1817م في الضغط على حكام الإيالة من أجل وقف العمليات الجهادية خارج المجال البحري الجزائري، ففي رسالة من السلطان العثماني إلى الداي طلب منه وقف القرصنة لأنها مخالفة للدين الإسلامي، وأمره بأن يتوقف عن عصيان الأوامر ووضع حد للقرصنة نهائيا[1]، وهذا يدل على وعي السلطان بالمخططات الأوروبية وإدراكه لحقيقة القدرات الدفاعية للجزائر التي فقدت قوة أسطولها

1 - لنمور مروش، **دراسات عن الجزائر...**، المرجع السابق، ص481.

وحركيته المعهودة سابقا، خاصة بعد حملة اللورد إكسموث الذي تمكن من تدمير وحرق أربعة عشرة سفينة جزائرية، فيما عبر عبد الرحمن التنلالي عن هذه النكبة بقوله: «... **أحرق جميع سفن الجزائر...**».[1]

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأسطول الجزائري تم تدميره نهائيا ولم تبق له قوة تذكر فيما بعد، إلا إذا استثنينا بعض القطع التي تم إعادة صيانتها وتجديدها من أجل إدخالها في الخدمة مرة أخرى، فيما يذهب ناصر الدين سعيدوني إلى أن عدد قطع الأسطول الجزائري بلغت ثلاثين سفينة سنة 1815م[2]، وبذلك يمكننا القول أن فقدان نصف قطع الأسطول جراء حملة إكسموث أفقد البحرية الجزائرية قوتها وقلّص من نشاطها إلى حد انهيارها فيما بعد.

ذهب الكثير من المؤرخين في كتاباتهم حول حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م بأن هدف الحملة لم يكن أبدا احتلال مدينة الجزائر، وإنما كان الهدف الأساسي لها اختبار مدى قدرة البحرية الجزائرية على رد الفعل وجاهزيتها الحقيقية واكتشاف قدراتها الدفاعية، وفي نفس الوقت معرفة التحصينات والأبراج على سواحل المدينة، وهي بذلك تكون حملة استعراضية تأديبية للحد من نشاط البحرية الجزائرية خارجيا وتقويض مجال نفوذها، بعد عدة سنوات من القوة والنشاط ابتداء من تأسيس الإيالة سنة 1520م إلى غاية بداية القرن التاسع عشر الميلادي.[3]

ومن أجل التدليل على ما تعرضت له البحرية الجزائرية من خسائر فادحة وآثار سلبية على قدراتها الدفاعية والهجومية إثر حملة اللورد إكسموث سنة 1816م ارتأينا أن نستدل بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور الأسطول الجزائري وعدد قطعه قبل الحملة وبعدها.

---

1 - عبد الرحمن التنلالي، المصدر السابق، ص07.

2 - ناصر الدين سعيدوني: "البحرية الجزائرية في العهد العثماني"، **مجلة التاريخ**، ع22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986، ص29.

3 - زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 153.

السنوات	عدد السفن	السنوات	عدد السفن	السنوات	عدد السفن
1571	50 مركبا مسلح	1724	14	1799	12
1580	35 قليوطة	1734	24	1815	30
1634	70	1759	21	1822	12
1659	23	1760	30	1825	14
1662	32	1766	24	1830	15[1]

من خلال تحليلنا البسيط لهذا الجدول الذي يبرز لنا مراحل تطور الأسطول الجزائري قوة وضعفا على حد السواء منذ سنة 1517م إلى غاية 1830م، نلاحظ بوضوح لا يساوره شك الدور الرئيس الذي لعبته حملة اللورد إكسموث في إضعاف قوة الأسطول إلى حد القضاء على فعاليته وسطوته التي تميز بها سابقا، ويبرز ذلك جليا فيما بعد سنة 1816م، فبعد أن كانت عدد قطع الأسطول حوالي 30 سفينة سنة 1815م تراجع العدد إلى أقل من النصف سنة 1822م، وإن دل هذا الانخفاض الرهيب في عدد قطع الأسطول على شيء فإنه يدل على مأساة حقيقية حلت بالإيالة الجزائرية على إثر حملة اللورد إكسموث وما أحدثته من انعكاسات سلبية رهيبة في جميع المجالات، خصوصا المجال العسكري الذي تحمل عبء هذه الحملة بالمقارنة مع المجالات الأخرى، مع أننا نلاحظ أن تراجع قوة الأسطول أدى إلى تراجع مداخيل الجهاد البحري وما يترتب عن ذلك من تقهقر الغنائم بجميع أنواعها، وبالتالي تأثر الجانب الاقتصادي بجميع تفرعاته.

حدث تراجع رهيب لحركة الجهاد البحري الجزائري، إلى درجة أن بعض المؤرخين ذكر أن مداخيل الجهاد البحري لم تعد تكفي حتى للقيام ببعض النفقات البسيطة التي تتطلبها عملية صيانة الأسطول والبحارة العاملين عليه، وقد حدث ذلك ابتداء من سنة 1816م، خاصة وأن حوالي ثلاثة آلاف بحار كانوا يتقاضون شهريا حوالي تسع فرنكات؛ أي

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص28 -29.

ما يعادل سنويا ما قيمته 64 ألف قرش[1]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يزودنا وليام شالر بكثير من التفصيل عن مجمل النفقات التي كانت تسددها خزينة الإيالة على المجال العسكري كما هو موضح.

- النفقات السنوية لشراء الخشب والحبال ولوازم البحرية 60 ألف دولار.
- النفقات السنوية لمرتبات الضباط والبحارة 75 ألف دولار.
- النفقات السنوية للعسكريين من جميع الطبقات 700 ألف دولار.

ويمدنا نفس المصدر بمعلومات دقيقة عن مداخيل الإيالة الجزائرية من جميع المصادر المتاحة حينذاك بما فيها الضرائب المفروضة على السكان المحليين والعائدات المترتبة عن السماح للفرنسيين بصيد المرجان في عنابة والقالة، والضرائب المفروضة على اليهود المقيمين في الجزائر والإتاوات التي تقدمها الدول الأوروبية مقابل السلم مع حكام الإيالة، كمملكة نابولي والسويد والبرتغال والدانمارك، كل هذه المداخيل لم تتجاوز 434.800 دولار[2]، مما يجعلنا نقول أن خزينة الإيالة كانت تسجل عجزا كبيرا في الموازنة السنوية تقدر بحوالي 424.200 دولار.[3]

ذهب الكثير من المؤرخين إلى أن الغنائم التي استطاع الجزائريون الحصول عليها في الفترة الممتدة فيما بين 1817-1830م والمقدرة بـ 40 ألف فلوران سنويا بما يعادل 16 ألف قرش، وهي مداخيل لا يمكنها تغطية حتى أجور العاملين في البحرية والتي قدرها وليام شالر بحوالي 785 ألف قرش كما ذكرنا آنفا، كما يقدر مجموع ما ينفق سنويا على الجهاد البحري بـ 84 ألف قرش، وبذلك حسب هذه المعطيات التي ذكرها شالر فإن الأسطول البحري ينفق عليه ما مقداره 159 ألف قرش سنويا[4]، خاصة وأن نتائج الحملة الإنجليزية سنة 1816م كانت واضحة على مداخيل الجهاد البحري وعموم الإيالة، وهذا ما جعل أحد الدارسين والمهتمين بالجيش الجزائري خلال العهد العثماني يجزم بأن حملة اللورد

1 - لمنور مروش، **دراسات عن الجزائر...**، المرجع السابق، ص482.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص60.

3 - نفسه، ص61.

4 - لمنور مروش، المرجع السابق، ص482.

إكسموث كانت السبب الرئيس في انهيار الأسطول الجزائري[1]، كما ذهب ناصر الدين سعيدوني إلى أن حملة اللورد إكسموث قد وضعت حدا لانتعاش البحرية الجزائرية، مقدرا الخسائر التي تعرضت لها الإيالة الجزائرية جراء هذه الحملة على النحو التالي:

- حرق أغلب سفن الأسطول وتدمير جزء من مرسى مدينة الجزائر.
- قتل حوالي 1500 من السكان المحليين.
- إطلاق سراح كل الأسرى الأوروبيين.
- قدرت الخسائر الجزائرية بحوالي 1.015.625 جنيه إسترليني.[2]

اعتبرت الفترة التي تلت الحملة الإنجليزية سنة 1816م بأنها الأسوأ على الإطلاق منذ تأسيس الإيالة الجزائرية، حيث انخفض مستوى نشاط البحرية إلى المستويات الدنيا حتى ذهب الكثير من المؤرخين إلى تسمية هذه الفترة بفترة الذوبان والتآكل[3]، وهذه التسمية كفيلة بتوضيح حجم المأساة التي أصبحت عليها حالة الجزائر ككل بعد حملة اللورد إكسموث، وما يمكننا التنويه به أن الداي عمر أمضى اتفاقية دولية التزام فيها بالتخلي نهائيا عن استرقاق المسيحيين وبيعهم، هذا ما كان سببا في حرمان الخزينة الجزائرية من الحصول على الأموال التي كانت ناتجة عن ممارسة ذلك النشاط، مما نتج عنه تضرر الاقتصاد، وبالتالي اضطراب علاقة السكان المحليين مع السلطة الحاكمة، ذلك أنه كلما زاد نشاط الجهاد البحري كلما خف العبء على كاهل السكان سواء في المدن أو الأرياف، وكلما تراجع نشاط الجهاد البحري اضطرت السلطات الحاكمة إلى زيادة الضرائب على السكان لتعويض ما خسرته، وهذا ما تسبب في توتر العلاقات بين الحكام والمحكومين.

1 - علي خلاصي، المرجع السابق، ص177.

2- ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في التاريخ...**، المرجع السابق، ص46.

3 - أبو القاسم سعد الله: **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 491.

مما نتج عنه العديد من الثورات وحركات التمرد ضد السلطة المركزية بالجزائر العاصمة[1]، ومن ذلك الثورات التي أعلنتها قبائل الشرق ضد القرارات التي اتخذتها السلطة المركزية.[2]

كان تخلي السلطات الجزائرية عن النشاط البحري بموجب المعاهدة التي أمضاها الداي عمر مع اللورد إكسموث بمثابة إعلان وفاة البحرية الجزائرية وحتى الدولة ذاتها، أو لنقل بداية النهاية لدولة الجزائر الحديثة التي استطاعت نشر الرعب في كامل أوروبا طيلة ثلاث مائة سنة تقريبا، وهذا ما عبر عنه أحد المؤرخين بقوله: «**... ابتداء من النصف الثاني من القرن 18م، تنتقل تدريجيا من البذخ الذي تعودت عليه طيلة قرنين من الزمن إلى الانحطاط بفعل تضاءل نشاط القرصنة، وبالتالي نضوب موردها الرئيسي من العائدات...**».[3]

استطاعت حملة اللورد إكسموث سنة 1816م أن تخضع القيادة الجزائرية إلى الرغبات الأوروبية القاضية بتكبيل حكام الجزائر باتفاقيات يتم بموجبها فيما بعد السيطرة على الإيالة ومقدراتها، وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد، وكانت البداية بتلك التساهلات والليونة في إمضاء اتفاقيات ثنائية مع حكام الدول الأوروبية تعهد بموجبها حكام الجزائر للأوروبيين بحرية الملاحة والحق في التجارة مع الجزائريين بكل حرية، مما أعطى فرصة للأوروبيين بتقييد النشاط البحري الجزائري في مناطق ضيقة جدا، ما نتج عنه نزاعات دولية جديدة عندما قرر الجزائريون التنصل من التزاماتهم وممارسة نشاطهم البحري بكل حرية[4]، إلا أن الوقت كان قد فات وأصبح من المستحيل عودة البحرية الجزائرية إلى سابق عهدها، والتفكير في مقارعة القوى الأوروبية المتنامية والمتصارعة على ممتلكات الإيالة الجزائرية.

---

1 - ناصر الدين سعيدوني، **البحرية الجزائرية...**، المرجع السابق، ص34.

2 - *Grammont (H.De), op.cit, p298.*

3 - العربي إيشبودان: **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، ترجمة جناح مسعود ومراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 74.

4 - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق، ص199.

كان مؤتمر إكس لاشابيل* فرصة استغلتها الدول الأوروبية للتنديد بالنشاط البحري الجزائري، ويبدو لنا أن السلطات البريطانية شعرت بالتفوق في البحر المتوسط اعتمادا على النتائج الباهرة التي حققتها في حملتها على مدينة الجزائر سنة 1816م، مما أعطاها الحافز من أجل إرغام الجزائريين على التخلي نهائيا عن نشاطهم الجهادي، مدعومة في مسعاها ذلك من طرف السلطات الفرنسية التي كانت تنتظر مثل هكذا فرص من أجل التمهيد لاحتلال الجزائر، وفي نفس الوقت استطاعت الحملة الإنجليزية تحرير العديد من الدول الأوروبية من التزاماتها تجاه الجزائر، خاصة الإتاوات الإلزامية التي أصبحت في أواخر العهد العثماني مجرد هدايا وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة لنيل الامتيازات التجارية[1]، وما يمكن ملاحظته أن هذه الإتاوات والهدايا كانت تختلف حسب نوعية العلاقة التي تربط تلك الدول مع حكام الجزائر، كما أن الظروف السائدة حينذاك لعبت دورا بارزا في تحديد مبالغ تلك الإتاوات.[2]

بسبب الحملة الإنجليزية تخلصت العديد من الدول الأوروبية الكبرى من تلك الالتزامات المالية تجاه حكام الجزائر، حيث لم نجد لها ذكرا في قائمة الدول التي كانت ملزمة بدفع الإتاوات حسب ما ذكره وليام شالر، هذا إذا ما استثنينا مملكة نابولي، السويد، الدانمارك والبرتغال، التي كان قادتها يقدمون ضريبة سنوية إلى غاية سنة 1822م[3] لأنه يبدو لنا أن قادة تلك الدول كانوا يدفعون الضرائب والهدايا بسبب ضعفهم العسكري، حتى أنهم كانوا لا يستطيعون حماية سفنهم من الأسطول الجزائري، على عكس

*- نظر هذا المؤتمر في القضايا الأوروبية والمشاكل الناجمة عن تأثيرات الثورة الفرنسية، وقد حدد هذا المؤتمر تاريخ انتهاء الجلاء عن الأراضي الفرنسية يوم 30 نوفمبر 1818م، كما حدد مبلغ التعويضات المفروضة على فرنسا 265 مليون فرنك يسدد جزء منها 100 مليون في أجل قصير والثاني يتم تسديده على أقساط لمدة تسعة سنوات، كما أقر المؤتمر قبول فرنسا كعضو خامس بين مجموعة الدول الكبرى مستردة بذلك مكانتها الدولية وإلى جانب الشؤون الفرنسية عالج المؤتمر مسائل أخرى تتعلق بتكوين ما اشتهر عليه باسم الوئام الأوروبي الذي سيوجه العلاقات الأوروبية إلى غاية سنة 1830م، للمزيد أنظر: جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية...**، المرجع السابق، ص327؛ ينظر أيضا: محمد السعيد الطويل: **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795-1832م**، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001، ص 306.

1 - حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري...**، المرجع السابق، ص71.

2 - نفسه.

3 - وليام شالر، المصدر السابق، ص60.

الدول الأوروبية الكبرى التي تملّصت من التزاماتها مباشرة بعدما أدركت حقيقة ما أصبحت عليه القوة البحرية الجزائرية بعد حملة اللورد إكسموث، حيث تأكد القادة الأوروبيون أن الأسطول الجزائري أصبح من العجز مالا يمكنه مواجهة الأساطيل الأوروبية، لذا كان للحملة الإنجليزية الأثر البارز بعدما انعدمت الغنائم البحرية بشكل رهيب ابتداء من سنة 1816م.[1]

تمكنت السلطات الفرنسية من إعادة التموقع مرة أخرى، وقامت بإعادة امتيازاتها السابقة والدفاع عن مصالحها في الجزائر مستفيدة من الأوضاع العامة للجزائريين بعد حملة اللورد إكسموث، حيث أتاحت هذه الحملة الفرصة للقنصل الفرنسي دوفال من أجل إجراء حوار مع السلطات الجزائرية وإبرام معاهدة في 17 مارس 1817م تم بموجبها إعادة الامتيازات الاقتصادية لفرنسا، وقد حددت الضريبة بقيمة 118 ألف فرنك في مقابل 300 ألف فرنك للإنجليز.[2]

كانت الامتيازات الاقتصادية من أهم الأسباب التي زادت من حدة الصراع الإنجليزي الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط، هذا ما جعل أحد الكتاب يقول أن حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر كانت نتيجة المصالح المتضاربة بين فرنسا وبريطانيا[3]، ومما لا شك فيه أن هذا الصراع استمر إلى غاية احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830م.

حاول الداي عمر تهدئة الأوضاع الداخلية مباشرة بعد حملة اللورد إكسموث، إلا أنه لم يفلح في ذلك، حيث ثارت ضده الإنكشارية بالرغم من محاولاته لكسب ودهم[4]، واستطاعوا التمكن منه وقلته، حيث ترتب عن مصير تمرداتهم عواقب وخيمة وانعكاسات خطيرة على مصير الإيالة الجزائرية حينذاك، وهذا ما أدركه الداي علي خوجة الذي بادر إلى إجراء إصلاحات عميقة استهدفت طائفة الإنكشارية بالدرجة الأولى، حيث قام بتكوين

1 - توفيق دحماني: **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني**، دار العثمانية، الجزائر، 2009، ص 17.

2 - عمار حمداني: **حقيقة غزو الجزائر**، تعريب لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص45.

3 - صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص14.

4 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص446.

جيش موازي يتكون من ألفين جندي من سكان منطقة القبائل وستة آلاف من الكراغلة، بعدما أوقف جلب المتطوعين من الدولة العلية العثمانية، حيث قام بإصدار قرار يقضي بضرورة تهميش فرقة الإنكشارية وإخضاعها للقوانين وفرض الطاعة بين صفوفها، مما انعكس سلبا على مستوى الجيش البري، حيث غادرت حوالي مائتين عائلة باتجاه الإيالتين التونسية والطرابلسية والأناضول.[1]

كانت هذه الإجراءات العاجلة حتمية أملتها الظروف التي كانت تعيشها الإيالة الجزائرية خاصة بعد عجز السلطات الجزائرية الحاكمة على توفير السيولة المالية من أجل توفير الحاجيات الضرورية لجيشها ودفع مرتبات الجند بعد تراجع مداخيل الجهاد البحري، بسبب فقدان الخزينة الجزائرية لأهم مورد كانت تعول عليه لتوفير تلك النفقات المتزايدة، خاصة وأن الكثير من الدايات استعمل الأموال كوسيلة لضمان الولاء المطلق وتنفيذ المؤامرات ضد الخصوم من أجل الاستئثار بالحكم ومزاياه، وشراء ذمم الإنكشارية الذين يضمنون له الولاء السياسي والعسكري كلما دفعت لهم الأموال أكثر، والجدول التالي يوضح لنا توجهات بعض الدايات وكيفية إرضاء الإنكشارية وإغرائهم وذلك بتوفير كل ما يطلبونه.

الداي	فترة الحكم	الامتيازات المقدمة للجند
مصطفى باشا	1798-1805	سمح للجند بنهب الحي اليهودي
أحمد باشا	1805-1808	ضاعف أجور الجند-منح صاعين من القمح لكل جند متزوج
علي الغسال	1808-1809	اقترح على الجند نهب المدينة
الحاج علي	1809-1815	ضاعف رواتب الجند
محمد خزناجي	1815	إحصاء الجنود المسجلين في دفتر الإنكشارية ومنح أجور وهمية لـ 700 جندي خارج الخدمة العسكرية

1 - بوشنافي محمد، **الداي علي خوجة...**، المرجع السابق، ص 153.

عمر باشا	1815-1817	توزيع المال على الجند لتفادي الثورة
علي خوجة	1817-1818	أصدر قرار بحل فرقة الإنكشارية
حسين باشا	1818-1830	محاولة اغتياله من طرف الإنكشارية.[1]

يمكن القول أن الداي علي خوجة قد سبق باستراتيجيته تجاه الجيش الإنكشاري السلطان العثماني محمود الثاني الذي استطاع سنة 1826م إدخال إصلاحات جذرية على نظام الإنكشارية؛ خاصة أنه أدرك حقيقة نواياهم وطموحاتهم المتزايدة ما نتج عنه العديد من الاضطرابات والتمردات أبعدتهم عن هدفهم الذي وجدوا من أجله، وأثر بشكل كبير على قدراتهم القتالية[2]، وتشير بعض الدراسات أن من أهم أسباب تدهور الجيش الإنكشاري بالإيالة الجزائرية ارتفاع تكاليف عمليات التجنيد، وكان ذلك واضحا من خلال تراجع عدد المجندين القادمين من مختلف الإيالات العثمانية، خصوصا بعدما أعطي الحق للسكان المحليين الانخراط في صفوف الجيش البري فيما بين 1820-1830م[3]، بل أكثر من ذلك فقد فُقد الانضباط بين صفوف الإنكشارية وانتشرت بينهم ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية، وكان ذلك كله بسبب انعدام الدخل المالي وشح الخزينة بسبب تراجع نشاط الجهاد البحري.

كان الجنود لا يلتحقون بوحداتهم مفضلين البقاء في مدينة الجزائر لممارسة التجارة ورعاية مصالحهم الخاصة، وفي بعض المرات العودة إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما أشارت إليه العديد من الوثائق الأرشيفية، ومن ذلك أنه في 21 جوان 1821م أرسل آغا محلة الشرق رسالة إلى الداي حسين يخبره فيها عن غياب 14 جندي عن محلّته[4]، وفي ماي 1828م بعث آغا نوبة مستغانم رسالة إلى الداي حسين يخبره بغياب 42 مجندا وعدم

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص106.

2 - سيمون بفايفر: **مذكرات أو لحمة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص76.

3 - بوشنافي محمد: "الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830م"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، 2005، ص 114.

4 - نفسه.

التحاقهم بمناصبهم، وفي نفس الوقت لم تتوقف مؤامرات الإنكشارية ضد الدايات من أجل تحقيق مآربهم الضيقة، وهذا ما كان أيضا مع الداي حسين الذي دبّرت له العديد من المؤامرات*، فقد استهدف من طرفهم في الكثير من المرات، حتى أثناء الحصار الفرنسي وأثناء التحضير لمواجهة الحملة الفرنسية على الجزائر.[1]

اتخذت السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات الاقتصادية القاسية تعويضا لمداخيل الجهاد البحري التي تراجعت بشكل رهيب ما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية، حيث أنهك السكان المحليين بالضرائب الثقيلة التي لم يتعودوا عليها من قبل، ما جعلهم يعلنون رفضهم لها بالثورات والتمردات في العديد من المرات، وفي نفس الوقت وجدت السلطات نفسها مجبرة على زيادة الاحتكار قصد ضمان أكبر نسبة من العائدات ومراقبة أغلب المعاملات التجارية الخارجية.[2]

كانت الثورات والتمردات ضد السلطة المركزية بمثابة رد فعل على الإجراءات الاقتصادية القاسية التي أرهقت كاهل السكان المحليين بالضرائب والعوائد والرسوم، وأخطر من ذلك أن هذه الإجراءات أدت إلى عزوف الفلاحين عن خدمة الأرض التي أصبحت في مجملها أراضي بور لا تنتج شيئا بسبب تركها بدون استغلال مخافة من الضرائب والرسوم، ما أدى إلى حدوث الكثير من المجاعات مثلما حدث في الجزائر سنة

* - واجه الداي حسين مؤامرات تهدف إلى اغتياله والاستيلاء على كرسي الإيالة، ويمكن أن نحددها بثلاثة محاولات استطاع أن ينجوا منها جميعا، ففي بداية عهده تعرض لمحاولتين حيث كلف معارضوه أحد الجنود الإنكشارية لاغتياله مستغلين قيامه لمراقبة تحصينات حصن القصبة وحتى يبعد عنه أي شخص مشبوه تحصن بالقصبة وأصبح لا يخرج منها إلا للضرورة القصوى تحت حراسة مكونة من فرقة زواوة أوكلت قيادتها إلى يحي آغا، ثم تواصلت المؤامرات أثناء التحضير لمواجهة الحملة الفرنسية، فقبيل قدوم الفرنسيين بأيام قليلة دبرت مجموعة مكونة من 46 إنكشاريا على رأسهم شخص يدعى مصطفى محاولة انقلابية ضد الداي حسين وحكومته انتقاما لمقتل يحي آغا، ومن بين المشاريع التي وضعها الإنقلابيون تعيين مصطفى خوجة دايا على الجزائر والتفاوض مع فرنسا، وإذا رفضت فإنهم سيعلنون خضوعهم للإنجليز، كان الاتفاق أن تتم عملية الاغتيال أثناء تقديم تهاني العيد، لكن الداي حسين اكتشف المؤامرة بعد وشاية من أحد الأعضاء المتآمرين، وتمكن من التخلص من مصطفى خوجة وآخرين.

وفي الأخير مؤامرة الخزناجي في حكومة الداي حسين والمدعو مصطفى الذي كلفه الداي بمهمة الدفاع عن حصن مولاي حسن حصن الإمبراطور، وكان هذا الشخص يتآمر على الداي ويسعى للاستيلاء على الحكم، ثم يعقد صلحا مع فرنسا وفق ما تمليه من شروط إلا أنها أيضا فشلت، للمزيد ينظر: محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص113.

1 - محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص113.

2 - العربي إشبودان، المرجع السابق، ص80.

1819م[1]، وزادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا وتدهورا ولم يكن من مخرج إلا الاستيراد، حيث قامت السلطات باستيراد حوالي خمسين ألف صاع من القمح لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها وتخفف بذلك من حدة الأزمة[2]، مع العلم أن هذه الثورات اتخذت الطابع الديني لها كسبب مقنع عند السكان من أجل إعلان خروجها عن السلطة الحاكمة، وهو في الحقيقة لم يكن أبدا السبب الرئيس لتلك الثورات.

ومن أهم الثورات التي أعلنت؛ ثورة النمامشة والأوراس فيما بين 1819-1820م وثورة جرجرة 1823م، وثورة أخرى في بايلك التيطري، غير أن أهم وأخطر الثورات التي أعلنت ضد الداي حسين كانت الثورة التيجانية بالإضافة إلى العديد من الثورات الأخرى التي أصبحت كالفوقاعات ما إن تخفت واحدة حتى تظهر أخرى، ما جعل أحد الكتاب يطلق على هذه الفترة مصطلح الفوضى[3]، ورغم الجهود التي بذلها الداي حسين من أجل استعادة الأمن في كامل الإيالة، إلا أن جهوده ذهبت أدراج الرياح ولم تثمر في أرض الواقع عن شيء مع بعض الاستثناء في بايلك الشرق وهذا ما نستشفه من خلال الرسالة التي بعثها أحمد باي* إلى الداي حسين والتي أشار فيها إلى الاضطرابات الحاصلة في بايلكه وكيف استطاع القضاء على رؤوس التمرد، وأهم ما جاء في الرسالة ما يلي: «**... إنه تم القضاء**

1 - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص56.

2 - نفسه، ص57.

3 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص135.

* - شخصية وطنية معروفة على الصعيد الوطني، تولى الحكم في منصب باي في سنة 1818م خلفا للباي قارة مصطفى، وقلد أحمد باي سياسة سلفه فقتل جميع من يشك في ولائهم وغير البعض الآخر بموظفين جدد، ولم يدم في حكمه طويلا إذ سرعان ما تخلى عن منصبه ولم يدم حكمه في المرة الأولى سوى ستة أشهر، وفي سنة 1820م عين من جديد بايا على قسنطينة وأمر بإعدام الباي السابق إبراهيم الغربي، وسجن كل من لم يعجبه من رجال المخزن، وبعد سفره إلى الصحراء رغم معارضة الداي مما تسبب في عزله مرة أخرى في سنة 1822م وأمره بالتنقل إلى مليانة، ثم وظف مرة أخرى وشغل منصب باي قسنطينة من سنة 1826م إلى غاية سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين على إثر حملتهم الثانية سنة 1837م، بعد الاحتلال الفرنسي قدم خطة حربية للسلطات الجزائرية لمواجهة الحملة الفرنسية إلا أن خطته رفضت، ولم يعترف بسيادة فرنسا على الجزائر بل أعلن استقلاله وأصبغ على نفسه لقب الباشا، وضرب العملة وأحاط نفسه بحاشية ضخمة بعد أن تخلص من مراقبة الباش آغا، وبعد الغزو الفرنسي للجزائر نظم قواته وواجه الغزو الفرنسي وقد تمكن من الانتصار سنة 1836م على الحملة الفرنسية إلا أنه هزم في العام الموالي والتجأ إلى الصحراء، توفي سنة 1850م، للمزيد راجع: صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة...، المرجع السابق، ص ص19-23؛ وكذلك ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص323.

على الاضطرابات التي عرفتها مضارب قبيلة الحنانشة*»[1]، والرسالة الثانية تتعلق بمعلومات حول كيفية القضاء على الاضطرابات التي عرفتها مشيخة فرجيوة.[2]

عندما تغيب سلطة الدولة وتفقد هيبتها يصبح كل من هب ودب يتجرأ عليها ويظهر قوته وسطوته أمام سلطة ضعيفة لا تتحكم حتى في من ولتهم لإدارة شؤون البلاد، لذلك فقد برزت في الأفق مظاهر سلبية وحركات تمردية قادها بعض البايات أنفسهم، ومن بين هذه الحركات الانفصالية حركة جعفر باي الذي أراد الانفصال بإقليمه عن السلطة المركزية، وذلك حسب الرسالة التالية: «**...قبل وصول الخبر إلى الآغا والديوان سمع جعفر باي بالوعد، فنادى العسكر وذكر لهم واسعه وطلب منهم الإقامة معه وعدم الطاعة للباشا واجتمعوا عليه بدار الحكم وفرق عليهم دراهم...**».[3]

وللتدليل على السياسات الظالمة التي انتهجها حكام الإيالة ضد الرعية ننقل هذا النص لنقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار مفاده: «**...وكل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذون أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والوطن لا يزداد إلى ضعفا ونقصا...**»[4]، ولذلك يمكننا القول أن الأوضاع التي سادت الإيالة عقب حملة اللورد إكسموث قد عجلت في تغيير السياسات المتبعة من طرف البايات خاصة في العقدين الأخيرين من عمر الإيالة الجزائرية.

ذهب بعض المؤرخين في طرحهم إلى أن الإيالة الجزائرية كانت مهيأة للاحتلال منذ 1825م، وكانت الخطوات متسارعة باتجاه الهاوية بفعل فقدان القيم والأخلاق عند الساسة والحكام تبعه تقهقر عسكري وانهيار اقتصادي وتفكك اجتماعي غريب لم نجد له مبررات، وبدا ذلك جليا وواضحا في مختلف دواليب الدولة، وهذا ما أدركه القناصل

*- لحنانشة قبيلة جزائرية كبيرة تعرف اليوم بولاية سوق اهراس وما جاورها في الشرق الجزائري.

1 - مختار حساني، المرجع السابق، ص150.

2 - نفسه.

3- مختار حساني، المرجع السابق، ص، ص264.

4 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص160.

الأوروبيون فسارعوا إلى إخبار سلطات بلدانهم بالوضعية الهشة للنظام الجزائري في جميع المستويات[1]، لذلك نلاحظ أن الدول الأوروبية زادت من تهديداتها وتدخلاتها السافرة في شؤون الإيالة الجزائرية، ولا يمكن تفسير ذلك إلا بحقيقة مفادها أن الدول الأوروبية تأكدت بما لا مجال للشك أنها بإمكانها السيطرة على الإيالة الجزائرية[2] ووضع حد لحكم العثمانيين الذي دام حوالي 320 سنة.

أصبحت الأطماع الأوروبية واضحة للعيان وكل من هب ودب له أطماع في الإيالة الجزائرية بغية استغلال خيراتها التي انتظر الأوروبيون كثيرا من أجل السيطرة عليها، وهذا ما نستشفه من خلال ما نقله لنا القنصل الأمريكي وليام شالر الذي اقترح على سلطات بلاده أو إنجلترا احتلال الجزائر، حيث قال: «**... وإذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية فسيكون من مصلحة بريطانيا أن تستولي على هذه المنطقة من إفريقية لكي تؤسس مستعمرة... إنه لا يمكن للإنسان أن يقدر الفوائد الهائلة التي ستجنيها بريطانيا والجنس البشري كله من إقامة مستعمرة إنجليزية في نوميديا...**».[3]

ولم يكتف شالر بالتحريض على احتلال الجزائر بل اقترح خطة عسكرية للسيطرة عليها كانت كما يلي: «**...من الواضح أنه يمكن للجيش أن ينزل على المرسى الجميل لسيدي فرج بدون أن يجد عقبات، ومن هناك مسيرة واحدة توصله إلى الأعالي التي تحكم قصر الإمبراطور ومن ثمة لا شيء يمنعه من التقرب للأسوار فيستولي بسهولة وفي وقت قصير على القصر، أما الأسطول الذي أنزل جيشه سيتولى مهمة الظهور في عرض المرسى لتحويل أنظار العدو ويبقى على المدينة أن تستسلم أو تأخذ بالقوة...**».[4]

لعب كتاب وليام شالر دورا بارزا في تنبيه القناصل الأوروبيين إلى حقيقة الأوضاع داخل الإيالة الجزائرية وحتى كيفية احتلالها بسهولة، خاصة وأنه بيّن نقاط الضعف التي يعاني منها الجزائريون، وهذا ما حفّز القنصل الفرنسي دوفال الذي كان من أكثر المتحمسين

1 - عمار حمداني، المرجع السابق، ص84.

2 - نفسه.

3 - وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 188-189.

4 - عمار حمداني، المرجع السابق، ص84.

لتنفيذ خطة وليام شالر، حيث ترجم من الكتاب صفحتين إلى اللغة الفرنسية وأضافهما إلى تقريره المرسل إلى سلطات بلاده بتاريخ 23 أفريل 1827م[1]، وما يجب الإشارة إليه أن الأوروبيين تأكدوا أن الإيالة الجزائرية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من السقوط بأيديهم مباشرة بعد معركة نافرين سنة 1827م*، إلا أن الفرنسيين كانوا الأسرع في استغلال الظروف التي كانت تمر بها الجزائر، خاصة وأن ما يربوا عن نصف الأسطول كان في الشواطئ اليونانية لمساعدة الأسطول العثماني، وهذا ما أكده المؤرخ هانري تشاو بقوله: **«... إن الحكومة الفرنسية كان في علمها مساهمة وحدات الأسطول الجزائري في الدفاع عن تركيا وعند إقحامه في المعركة وجهت تعليمات إلى قنصلها في الجزائر أمرته باغتنام أية مناسبة لإساءة العلاقات مع شخص الداي حاكم الجزائر...».**[2]

استنادا إلى هذا النص نشير إلى حقيقة نوايا السلطات الفرنسية التي كانت تبحث عن الذرائع لاحتلال الجزائر وتحويلها إلى مستعمرة لاستغلال خيراتها واستعباد سكانها، وما حادثة المروحة إلا تمثيلية استطاع دوفال نسج خيوطها بدقة متناهية لشن هجوم على الإيالة الجزائرية مستغلا في ذلك غياب الأسطول الجزائري عن البلاد، لتقرر السلطات

1 - لمنور مروش، **دراسات عن الجزائر...**، المرجع السابق، ص480.

*- من المعارك المهمة في البحر الأبيض المتوسط، وقد كان للجزائر مساهمة مباشرة وفعلية فيها ولو بعدد قليل من السفن، اندلعت هذه المعركة سنة 1827م، وقد أفرزت انعكاسات خطيرة على الدولة العثمانية وإيالاتها بما فيها الجزائر، وقد جاءت هذه المعركة نتيجة لتقهقر مركز الدولة العثمانية، وقد نشبت بين الدولة العثمانية التي كانت تتحكم في البلقان وتسيطر على شرق المتوسط وإيالاتها من جهة، وبين الدول الأوروبية في مقدمتها بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا من جهة ثانية، نشبت هذه المعركة نتيجة ازدياد الضغط الروسي والنمساوي بالبلقان على الممتلكات العثمانية، وتحول الامتيازات الفرنسية والإنجليزية إلى حقوق تاريخية مكتسبة في الممتلكات العثمانية خاصة في عهد ضعفها، وأصبح بذلك مصير الدولة العثمانية يندرج ضمن مشاريع تصفية التركة العثمانية بالبلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط التي عرفت على الصعيد السياسي بالمسألة الشرقية، وقد كانت معركة نافارين إحدى حلقاتها والتي انتهت بتوقيع معاهدة أدرنه في 14 سبتمبر 1829م والتي كرست نهائيا انحصار نفوذ الدولة العثمانية في منطقة القوقاز وضمنت لروسيا حرية الملاحة لسفنها التجارية عبر مضيقي، البوسفور والدردانيل، وقد كان الدافع لهذه الحرب سعي الدول الأوروبية لتحقيق أطماعها التوسعية تحت ستار التضامن الأخوي المسيحي ضد العدو العثماني، ومناصرة الشعوب البلقانية التي يشترك أغلبها مع روسيا في الجامعة السولافية واستغلت هذه الأطراف النزعة الوطنية لليونانيين لتحريضهم على إعلان الثورة ضد العثمانيين مقابل الدعم المادي، وقد كانت لهذه المعركة نتائج وخيمة على الأسطول الإسلامي العثماني بما فيه السفن الجزائرية، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق، ص ص351-370.

2 - العربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 16.

الفرنسية تنفيذ أولى خطواتها لاحتلال الجزائر وذلك بفرض حصار بحري خانق كانت عواقبه وخيمة على البلاد والعباد.

ثانيا: حملة هاري نيال *Harry Neal* على مدينة الجزائر سنة 1824م

1-أسباب الحملة:

أوردت الكثير من الكتابات التاريخية عوامل توتر العلاقات الجزائرية الإنجليزية في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، والتي دفعت في الأخير بإنجلترا لأن تجهز حملة بحرية تستهدف مدينة الجزائر، وتسند قيادتها للقائد هاري نيال، والواقع أن هذه الحملة جاءت كنتيجة لحادثة القبائل الثائرة على السلطة الجزائرية، ورفض القنصل الإنجليزي مطالب الحكومة الجزائرية بضرورة تسليم الثائرين العاملين عنده، ووقوفه كعقبة في وجه معاقبة السلطة الجزائرية لهؤلاء الثائرين، وهذا ما أكده نقيب أشراف الجزائر في قوله: **«...في سنة 1239هـ وقعت العداوة مع الإنجليز والسبب في ذلك هو أن سكونة أمريكان قد هاج عليها البحر فالتجأت إلى الساحل تجاه جبل ميزاية مرسى بجاية، فنهب السكان ما فيها وقتلوا بعض النصارى وكان أهل تلك الناحية خارجين عن طاعة الأمير، فلما بلغ الأمير الخبر أمر بإلقاء القبض على أبناء تلك الناحية بالجزائر وسجنهم إلى أن يأتوا بالنصارى وبما نهبوه من السفينة، فقبضوا على كل من وجدوه منهم وكان منهم أربعة يعملون بالأجرة عند قنصل الإنجليز فذهب الحرس ليقبض عليهم...».**[1]

ويضيف **«... منعهم القنصل وأغلق دونهم باب البستان وقال أن هؤلاء القبائل في حرم الإنجليز فقال له الحراس إما أن تمكننا منهم طوعا وإلا فإننا نأخذهم جبرا، وهؤلاء رعيتنا وآكلو أموال النصارى وقتلوهم وهم أهل عهد معنا، وأنت لا دخل لك في أمرهم، وعند ذلك ألقوا القبض عليهم ووضعوا الحديد في أرجلهم وبعثوا بهم يعملون في مقطع الحجر كما هي عادة من يكون عاصيا لله وللأمير من الباغية...».**[2]

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص151.

2 - نفسه.

بادرت الحكومة الجزائرية إلى إرسال عرائض ورسائل إلى مختلف القنصليات الأوربية في الجزائر تطالبهم فيها بضرورة تسليم الثائرين والمحتمين بهذه القنصليات لنيل عقابهم جراء تمرداتهم، وقد لقيت هذه العرائض استنكارا من طرف القنصل الإنجليزي الذي احتج على ذلك لتعارض هذه الإجراءات مع القوانين الدولية والعرف الدبلوماسي وحقوق الضيافة المقدسة في نظره.[1]

كانت المطالب الجزائرية المقدمة للقناصل الأوروبيين سببا في زيادة التوتر بين الطرفين، لذلك بادر القناصل بعقد اجتماعات ما بين 22-26 أكتوبر 1824م تمخض عنها توقيع مذكرة احتجاج يرفضون فيها تصرفات الحكومة الجزائرية، حيث قدمت هذه المذكرة إلى وزير البحرية ووزير الشؤون الخارجية الذي وعد بأن يقدمها إلى الداي للنظر فيها.[2]

كان رد الداي حسين على هذه المذكرة الاحتجاجية صارما، حيث قال أن السلطات الجزائرية حرة وسيدة في قراراتها تجاه رعاياها كما هو معمول به في كامل الدول المتحضرة[3] هذا ما جعل بعض القناصل الأوروبيون يبدون مرونة في مواقفهم تجاه المطالب الجزائرية، غير أن القنصل البريطاني "ماك دونال" "*Mak Donell*" خالف المواقف الأوروبية وكان الأكثر تشددا من بينهم، هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تستعمل القوة والإكراه للقبض على خدم القنصليات الثائرين، لذلك اعتبر هذا التصرف السبب المباشر في توتر العلاقات الجزائرية البريطانية.[4]

ما تجدر الإشارة إليه أن موقف الداي حسين وحكومته لم يسء لا من قريب ولا من بعيد إلى الأعراف الدولية المتعارف عليها حينذاك، لأن كل دولة لها الحق في فرض الأمن داخل ترابها، إلا أن تصرف القنصل البريطاني هو التصرف الغير مسؤول والمخالف للأعراف الدولية، لأنه ليس له حق التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر والدوس على قوانينها، رغبة منه اختلاق الذرائع من أجل توتير العلاقات الثنائية بين البلدين، وهو منطق القوي أمام

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص194.

2 - نفسه، ص 200.

3 - حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية...**، المرجع السابق، ص33.

4 - *Berbrugger (A), et Sir Hary (Neal), «Guerre de 1824 entre Alger et L'Angleterre », **R.AF**, N° 1864, p202.*

الخصم الضعيف، فنحن لا نتخيل حدوث هذا التصرف الأرعن حين كانت الإيالة الجزائرية في أوج قوتها وعنفوانها.

قرر الداي حسين إخبار السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م) بالخلافات الموجودة بين الجزائر وبريطانيا من خلال رسالة مكتوبة هذا نصها: «**... رغم الصلح الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م فإن الإنجليز مازالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب، ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين، وعلى هذا الأساس يتصرفون بما لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين، حيث يأتون بسفنهم إلى وجهة الميناء ويظهرون قوتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم...**»[1]، هذا ما جعل السلطان العثماني يبعث بتقرير إلى الداي حسين يندد فيه بالسياسة البريطانية المبنية على المكر والمراوغة والعدوان، وقد كان هذا الرد على الشكل التالي: «**... إننا وإن نعاطي الإنجليز بالرفق تحت ضغط الظروف الحالية لانشغالاتنا بمشاكل الروم المتمردين، فإنهم لا يقلعون عن المفاسد التي يحدثونها يوما بعد يوم تماشيا مع أوضاعنا، ورعاية لمشاعرنا أن الجزائريين أناس مجاهدون، أمام هذه الوضعية الغير طبيعية فإن الجزائر على الرغم من تطبيقها لسياسة المماشاة حتى لا تشكل للدولة العلية مشاكل أخرى زيادة على المشاكل والمتاعب التي هي فيها...**».[2]

نلاحظ أن التقرير أشار إلى العديد من الحقائق التاريخية ذات الأهمية البالغة، حيث يؤكد التخطيط المسبق والنوايا السيئة للحكومة الإنجليزية تجاه الإيالة الجزائرية، فقد استغلت السلطات البريطانية الأوضاع الدولية وانشغال الدولة العلية العثمانية بحروب البلقان والثورة اليونانية للمبادرة بتنفيذ حملتها ضد الجزائر، بالإضافة إلى أن الإنجليز كانوا على علم أن جزءا من الأسطول الجزائري أرسل للمشاركة في إخماد تمردات اليونانيين، هذا ما أتاح فرصة ذهبية لا تعوض لتنفيذ هذا العدوان السافر.[3]

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص34.

2 - خط همايون، عدد 22550، علبة 25، رقم 197 تاريخ 1239هـ.

3 - محمد العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ...**، المرجع السابق، ص85.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن السلطات الإنجليزية كانت دائما تحاول إثارة الفتن والمشاكل داخل الإيالة الجزائرية؛ وذلك عن طريق تشجيع التمردات والثورات ودعم المعارضين لخلق الفوضى والاضطرابات داخل الجزائر، وهذا ما يفسر موقف القنصل البريطاني بخصوص توفير الحماية للمتمردين، وما يؤكد طرحنا هذا الرسالة التي بعث بها الداي حسين إلى السلطان العثماني والتي اعترف فيها ضمنيا أن الإنجليز يشجعون القبائل والأعراب على الخروج عن سلطة الدولة وإعلان التمرد، ولتحقيق أهدافهم قاموا بطبع بعض الكتب تحتوي على اتهامات وادعاءات كاذبة تحت مسمى "العهد الجديد"، وزعت فيما بعد على الأهالي وبالأخص على شيوخ القبائل، والهدف من وراء ذلك بث الشقاق والتفرقة وإشعال نار الفتنة بين أفراد الأمة الواحدة.[1]

يتضح مما سبق أن سلطات الإيالة الجزائرية قد أجبرت بعض القناصل الأجانب خاصة القنصل البريطاني على إعادة الثائرين والمتسببين في أعمال خرق قواعد النظام العام، هذا الأمر استنكرته الحكومة الفرنسية واعتبرته بمثابة خرق للحصانة الدبلوماسية، وبناء على هذا وجهت رسالة إلى قنصلها بالجزائر أمرته فيها بأن ينسق أعماله مع أعمال قنصل بريطانيا في كل الإجراءات المتخذة بخصوص هذه الأحداث، ولو أدى ذلك إلى إعلان حالة الحرب[2] ومن خلال هذا الموقف بلغت الرسالة أدرك من خلالها الداي بأنه أمام تحزب أوروبي ضده[3]، ويتضح من موقف فرنسا حرصها على عدم السماح لبريطانيا وحدها للقيام بمهمة إرسال حملة إلى الجزائر يكون لها نتائج وخيمة على المشاريع والطموحات الفرنسية تجاه الجزائر.

بعد رد الداي "حسين" على احتجاجات القناصل الأوروبيين في فترة قصيرة وصلت البارجة الإنجليزية بقيادة القبطان "سبنسر" "*Spencer*" إلى الجزائر في يناير سنة 1824م تحمل معها تعليمات الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها بشأن أحداث أكتوبر المنصرم، وقد

1 - أحمد توفيق المدني: "من الوثائق الجزائرية العثمانية (الحرب الإنجليزية والعهد الجديد)"، **مجلة التاريخ**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981، ص 43.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص21.

3 - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص83.

اشتملت التعليمات على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين الجزائر وإنجلترا بعد حملة اللورد "إكسموث" سنة 1816م[1]، ولكن الداي رفض التفاوض مع الإنجليز واعتبر المعاهدة التي أبرمت معهم لمدة ثلاث سنوات قد انتهى أجلها، كما رفض التوقيع على البنود الإضافية بحجة أنها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة الإنجليزية[2]، وبعد هذا أرغم "ماك دونال" في أواخر يناير من نفس السنة على مغادرة الجزائر[3]، ولجأ إلى البارجة الإنجليزية الراسية في ميناء الجزائر ليتخذها بعد ذلك مقرا له ليملي شروطه بعد أن أرسل رسالة إلى قنصل أمريكا بالجزائر يوصيه فيها بضرورة العناية بمنزله وخدمه ويضعهم تحت حمايته مع جميع ممتلكاته في الجزائر في حال فشل المفاوضات[4]، وطبيعي أن تفشل المفاوضات بين الجانبين لإصرار القنصل البريطاني على ضرورة توقيع الجزائر على كافة البنود والشروط دون أن يتنازل القنصل عن شيء من محتواها[5]، وهذا ما أكده بنفسه في رسالته الموجهة للقنصل الأمريكي بالجزائر.[6]

أقرت بريطانيا في مفاوضاتها مع الجزائر العديد من الشروط والتي كان من ضمنها ما يلي:

1- رفع العلم البريطاني فوق مبنى القنصليتين، دار القنصلية في المدينة ودار القنصل في الريف.
2- إلحاح بريطانيا على ضرورة تطبيق بنود معاهدة سنة 1816م التي أملاها اللورد "إكسموث" على الداي "عمر".
3- امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفية.
4- الاعتراف بالقنصل الإنجليزي كعميد للقناصل المسيحيين وإعطائه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك.

1 - أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني...**، المرجع السابق، ص161.

2 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص34.

3 - Grammont (H.de), op.cit, p385.

4 - وليام شالر، المصدر السابق، ص203.

5 - *Berbrugger (A), op.cit, p203.*

6 - وليام شالر، المصدر السابق، ص203.

5- إعفاء الأهالي الذين يخدمون القنصل الإنجليزي من الضرائب.

6- عدم مراقبة الدبلوماسيين البريطانيين.[1]

يتضح من خلال هذه الشروط التي أملتها بريطانيا حرصها الشديد على تأكيدها للدور الذي تلعبه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومكانتها الدولية خلال القرن 19م، وهذا ما اتضح جليا في البند الرابع من بنود شروط التفاوض، وقد أسفرت المباحثات بين الطرفين والرسائل المتبادلة إلى قيام الداي بعقد اجتماع مع مسؤوليه للنظر في الشروط الإنجليزية المقدمة، واتفق المجتمعون على رفض الشروط البريطانية المعروضة عليهم.[2]

وبناء على هذا أصر الداي على عدم استقبال القنصل البريطاني مرة ثانية في الجزائر، وهذا ما أكدته أحد رسائله إلى الأميرال الإنجليزي والتي جاء فيها «**... إن الداي لم يعلن الحرب على إنجلترا، ولا يعتقد أنه توجد أسباب لإعلان الحرب عليه، وأنه يرغب في استقرار السلام، ولكنه لن يقبل أبدا بعودة السيد ماك دونال القنصل الإنجليزي إلى الجزائر...**»[3]، ولما تلقى ماك دونال رد الحكومة الجزائرية انسحب أسطوله من ميناء الجزائر، ولجأ إلى تطبيق سياسة الحصار البحري، حيث بدأ في شن هجومات خاطفة على السفن الجزائرية الداخلة والخارجة من الميناء، وقد أدت هذه المناوشات إلى اشتباك إحدى السفن الجزائرية بالأسطول الإنجليزي في بداية شهر يناير سنة 1824م، مما أسفر على إغراق السفن الجزائرية واستشهاد الكثير من بحارتها، كما تمكن الإنجليز خلال هذه الجولة من أسر سفينة للحجاج وأخذها إلى مالطة قاعدتهم العسكرية.[4]

ورغم التدخلات التي قام بها القناصل الأوروبيين بقصد فض النزاع القائم بين البلدين وإحلال السلام إلا أن جل هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تمسك كل طرف بشروطه[5]، وبعد فشل الحصار البحري الإنجليزي على الجزائر ورفض الداي الامتثال للأوامر

1 - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص84.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص163.

3 - وليام شالر، المصدر السابق، ص224.

4 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص35.

5 - محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي...**، المرجع السابق، ص128.

والشروط الإنجليزية، قدمت عمارة بحرية إنجليزية أخرى بهدف استخدام القوة العسكرية وإجبار الجزائر على التقيد بالشروط السالفة الذكر وعودة القنصل الإنجليزي "ماك دونال" إلى الجزائر.

2-سير الحملة ومجرياتها:

بتاريخ 23 فيفري 1824م ظهر الأسطول الإنجليزي المكون من 23 سفينة[1] بقيادة "هاري نيال" "*Harry Neal*" الذي كان يعتبر أن الإنجليز في حالة حرب ضد الجزائر، وقد كان حاملا معه تفويضا مطلق الصلاحيات باتخاذ أي إجراء مهما كان نوعه من شأنه إجبار الداي على الرضوخ إلى مطالبهم[2] والاعتذار رسميا عما اعتبروه إهانة لقنصلهم العام بالجزائر، ولتنفيذ تلك التعليمات قام الأسطول الإنجليزي بفرض حصار بحري على مدينة الجزائر كخطوة استباقية من أجل الضغط على الداي لقبول المقترحات التي عرضت عليه سابقا.[3]

بقي الأسطول الإنجليزي يحاصر السواحل الجزائرية، إلا أنه لم يحرز أي نتيجة تذكر بخصوص رضوخ الداي لمطالب هاري نيال لتمسك كل طرف بشروطه[4]، في هذه الأثناء حاول الداي حسين الاستنجاد بالسلطان العثماني طالبا منه المساعدة العسكرية للخروج من هذا المأزق والسماح لوكلاء الجزائر في أزمير وغيرها من المدن العثمانية للقيام بعمليات التجنيد ومساعدتهم على المرور عبر الإيالتين التونسية والطرابلسية، وفي تلك الأثناء كانت تجرى مفاوضات متقطعة بين الطرفين، إلا أنها باءت بالفشل بسبب رفض الطرف الجزائري عودة القنصل الإنجليزي وممارسة مهامه في الجزائر مرة أخرى، وكذلك ضرورة دفع الإنجليز للإتاوة السنوية كما هو معمول به مع سائر الدول الأوروبية الأخرى.[5]

1 - يحي بوعزيز، **العلاقات الجزائرية...**، المرجع السابق، ص126.

2 - وليام شالر، المصدر السابق، ص215.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص35.

4 - أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني...**، المرجع السابق، ص164.

5- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص36.

أمام طول مدة الحصار وتعنت الطرف الجزائري طلب الأميرال هاري نيال لقاء الداي حسين، حيث تم له ذلك بتاريخ 28 مارس 1824م، وقد دارت بينهما نقاشات مستمرة كادت تفضي إلى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين، إلا أن شرط عودة القنصل الإنجليزي إلى الجزائر أفسد هذا الاتفاق؛ لأن الداي رفض جملة وتفصيلا عودته، وحينما عاد الأميرال هاري نيال إلى سفينته وجه رسالة إلى الداي أعرب فيها عن أسفه لعدم توقيع المعاهدة معه، بسبب قضية قنصل بلاده الذي اعتبرها إهانة لسلطات بلاده.[1]

مباشرة بعد تعطل المفاوضات قامت بارجتان بريطانيتان بقصف ميناء عنابة، كما قامتا أيضا بالسيطرة على سفينة كانت هناك، بالإضافة إلى إحداث أضرار جسيمة بالميناء والمدينة؛ التي قتل فيها الكثير من السكان المحليين[2]، وبتاريخ 24 جويلية 1824م قام الأسطول الإنجليزي بشن هجوم عنيف على مدينة الجزائر، إلا أن المدفعية الجزائرية ردت عليهم بقوة[3]، وهذا ما أشار إليه الزهار بقوله: «**... ثم جمع الميرني مراكبه وقدم للجزائر وكان مراده أن يخدعنا كما خدعنا سابقا، فلما قرب من رمي الكور رفع الراية البيضاء علامة أنه يريد الكلام، وشرع في الدخول فأطلقت عليه المدافع من جميع الحصون والأبراج، فعندما رأى ذلك رجع...**».[4]

استنادا إلى ما نقله لنا الزهار فإن قادة الأسطول الإنجليزي كانت نيتهم تطبيق نفس الاستراتيجية التي نفذها اللورد إكسموث في حملته على مدينة الجزائر سنة 1816م، غير أن السلطات الجزائرية حفظت الدرس جيدا، لذلك كانت هذه المرة أكثر فطنة وحزما في مواجهة الحملة الإنجليزية، وتجلى ذلك في عدم السماح للأسطول الإنجليزي بالاقتراب من الميناء والمبادرة بإطلاق القذائف عليه لردعه، وفي نفس الوقت الحيلولة دون اتخاذ مواقع

1 - وليام شالر، المصدر السابق، ص224.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص165.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص36.

4 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 123.

ملائمة للقتال، وقد أشارت بعض التقارير أن الجزائريين لم يتضرروا من هذا الهجوم لأنهم استطاعوا إبعاد الأسطول الإنجليزي والحد من خطره.[1]

قرر قادة الأسطول الإنجليزي إعادة الهجوم مرة أخرى على المدينة بحوالي 22 سفينة حربية، إلا أن قوة المدفعية الجزائرية حالت دون اقتراب الإنجليز، الذين اكتفوا بالقصف من مسافة بعيدة مما جنب الجزائريين أية خسائر، إلا إذا استثنينا بعض الخسائر الطفيفة[2]، في هذه الأثناء كانت السلطات الفرنسية تتابع باهتمام بالغ ما يحدث بين الطرفين الجزائري والإنجليزي، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاصل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد كتب القنصل الفرنسي لوزير خارجية بلاده يخبره بكل التفاصيل حول هذه الأحداث الحاصلة قائلا: «**... إن الأسطول الإنجليزي تقدم من جديد إلى الجزائر يوم 11 يوليو وهو يتكون من ستة سفن شراعية منها مركب كبير وثلاث بوارج وحراقتين بينما بقيت عشرة سفن أخرى متوسطة الحجم تبحر بعيدا عن الميناء، وفي اليوم التالي اقتربت إحدى السفن من الميناء وقصفت التحصينات، وعندئذ صدرت الأوامر للأسطول الجزائري لمطاردتها وإرغامها على الابتعاد من الميناء، وفي 13 يوليو انسحبت السفن الإنجليزية لتلتحق ببقية الأسطول الموجود في عرض البحر، وفي يوم 24 يوليو أعاد الإنجليز الكرة وبلغ أسطولهم هذه المرة 22 قطعة، ولما اقتربوا من الميناء بدأت المدفعية الجزائرية والأسطول في إطلاق الرصاص والقنابل على الإنجليز...**».[3]

أدرك الأميرال هاري نيال أن الحل العسكري لا يجدي نفعا مع الجزائريين، لذلك قرر أن يرسل وفدا عنه على متن سفينة تحمل علما أبيضا دليلا على رغبته في إحلال السلام بين الطرفين والتوصل إلى حل توافقي من أجل إعادة العلاقات إلى سابق عهدها[4]، إلا أن الداي حسين أصرّ على شروطه السابقة، غير أن إصرار الإنجليز على التوصل إلى اتفاق مع الجزائريين كان قويا، مما جعل المفاوضات لا تنقطع حتى وإن ظهرت الكثير من

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص37.

2 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص448.

3 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 165-166.

4 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص37.

العقبات، ولم يكن من مخرج إلا رضوخهم إلى مطالب الداي والتنازل عن شرط عودة قنصلهم إلى الجزائر، لذلك أخبروا السلطات الجزائرية أنه لا يوجد بديلا لقنصلهم السابق، ويمكن تعويضه بواحد منهم يقوم مقال القنصل إلى غاية تعيين قنصل جديد. [1]

تم توقيع اتفاقية جديدة بين السلطات الجزائرية ممثلة في الداي حسين والسلطات البريطانية ممثلة في الأميرال هاري نيال بتاريخ 26 جويلية 1824م، بعد رضوخ الإنجليز لشرط استبدال قنصلهم ماك دونال[2]، وقد أورد الزهار نصا وضح لنا فيه كيفية عقد هذا الصلح؛ حيث قال: «**... فعند ذلك وقع الصلح بيننا وبينهم وضربوا المدافع وأنزلوا الرجل الذي يقوم مقام القنصل وتكاتبوا معه، ودفعوا هدية للأمير اثنين من البنادق الصغيرة ثم بعد ثلاثة أيام دفعوا لهم المونة كما هي العادة ونزل الميرنتي وتقابل مع الأمير فأعطاه الباشا هدية تناسبه ورجع إلى مراكبه، ثم سافر وبعد أيام قدم القنصل الجديد ودفع العوائد مثل القناصل، وقد أعلى الله كلمة الأمير ونصره على أعدائه وردهم خائبين والظاهر من هذا أنه كان لا يريد القتال إلا لإعلاء كلمة الله...**».[3]

3-نتائج الحملة على الطرفين:

- كان للحصار البحري الذي فرضه الإنجليز على الإيالة الجزائرية سنة 1824م نتائج وخيمة وانعكاسات خطيرة على التجارة الخارجية للجزائر، مما أدى بالجزائريين إلى التوجه إلى تدعيم وتعزيز التجارة المغاربية؛ وذلك عن طريق البر بواسطة تونس والمغرب.[4]

- نتيجة لفشل الحملة فقد رضخت السلطات البريطانية لمطالب الحكومة الجزائرية وذلك بإبرام اتفاقية صلح وفق الرؤية الجزائرية، وكان ذلك بتاريخ 26 جويلية 1824م.

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 154.

2 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص37.

3 - نفسه.

4 - محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجزائر...**، المرجع السابق، ص129.

- رضوخ السلطات البريطانية لرغبات الداي حسين وذلك بقبولها استبدال القنصل ماك دونال بقنصل آخر.
- إن الصمود الذي أبداه الجزائريون وطريقة تعاملهم مع الأسطول الإنجليزي المهاجم ثم فشل الحملة على إثر ذلك، فقد ولد لهم شعورا فيه الكثير من الغرور وأن بلادهم لا يمكن قهرها[1]، وأن ما حدث أثناء حملة اللورد "إكسموث" كان بدافع الخديعة والخيانة التي تعرضوا لها.[2]
- تسبب الحصار الإنجليزي على السواحل الجزائرية والذي دام حوالي نصف عام في تعطيل التجارة الخارجية الجزائرية التي كانت تتم عبر البحر وبذلك ألحق أضرارا جسيمة بمصالح الفرنسيين بوجه خاص.
- نتج عن الحرب الجزائرية الإنجليزية الأخيرة تقوية مركز الداي في الإيالة، وذلك بعدما قام خليل أفندي مفتي الجزائر المقيم بمدينة أزمير بتقديم عريضة إلى القبطان محمد خسرو يعلمه عزمه على زيارة الجزائر بعد حربها وتصالحها مع الإنجليز، ووجه دعوة إلى الباب العالي يدعوه فيها بضرورة توجيه فرمان إلى الداي "حسين" على سبيل التلطيف والتقوية للأمير إزاء مواطني الإيالة الجزائرية، حيث أن العادة المتبعة في هذه المناسبات تقتضي ذلك، لأن شيوخ القبائل والعرب تعودوا على التأييد السلطاني الأدبي المتمثل في الفرمان الشاهاني الموجه إليهم عن طريق الداي، تلطيفا لهم وتمجيدا للبطولات التي قدموها في سبيل الدفاع عن الدين والوطن[3]، وإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الفرمانات في مثل هذه المناسبات تكون سببا لتهدئة النفوس والقلوب وإزالة بعض الأمور الفوضوية التي يمكن أن تشكل خطرا على الدولة، كما تدفع الجزائريين إلى التحمس للخروج بسفنهم الجهادية مع الأسطول الهمايوني الذي كان يخرج في أول الربيع من كل عام[4]، لقي هذا الأمر

1 - جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص448.

2 - نفسه، ص445.

3 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص41.

4 - المرجع نفسه.

استحسانا من طرف كل من مفتي الجزائر "خليل أفندي" والقبطان "محمد خسرو"، إلا أننا مازلنا لم نعثر على الفرمان الذي بعثه السلطان العثماني للداي "حسين" في هذا الشأن، ولا نعرف هل كتب في هذا الأمر أم لا؟*

- عموما فإن الحملة البريطانية سنة 1824م تعتبر آخر الحملات العسكرية الفاشلة لدول غرب أوروبا على الجزائر، وقد خلفت نتائج وانعكاسات على العلاقات بين البلدين، كما يجب أن ننوه بالدور الذي لعبته حملة اللورد "إكسموث" سنة 1816م على مدينة الجزائر في هذا الشأن، إذ كانت فاتحة لتجدد الحملات الإنجليزية، ورغم أن الحملة البريطانية على الجزائر سنة 1824م باءت بالفشل إلا أن السلطات الفرنسية اتبعت استراتيجيتها؛ وكان ذلك عندما ضربت حصارها على السواحل الجزائرية سنة 1827م.

ثالثا: الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م

1-المخططات السابقة لاحتلال الجزائر:**

نقلت لنا العديد من التقارير التي تؤكد بما لا مجال للشك أن السلطات الجزائرية كانت السباقة لمساعدة السلطات الفرنسية التي كانت في مأزق حقيقي ومن ذلك ما نقلته الجريدة الفرنسية "مونيتار" "*moniteur*" الصادرة في شهر جوان 1793م وكان التقرير كالتالي: «**... بينما تتحالف أوروبا ضد فرنسا الحرة، اعترفت قوة إفريقية أكثر صدقا ووفاء بالجمهورية وأظهرت لها صداقة...**»[1]، ومع أن السلطات الجزائرية قدمت كل ما يلزم للفرنسيين غير أن الجزاء ورد الجميل كان الخداع والمكر والتخطيط لاحتلال الإيالة الجزائرية، فقد طلب وزير البحرية الفرنسية من قنصله بالجزائر "جان فوت سانت أندري"

* - بعد عملية البحث في ثنايا الوثائق الأرشيفية بالمكتبة الوطنية الجزائرية قد تمكنا من الحصول على نص الرسالة التي أرسلها الحاج أحمد خوجة في أزمير إلى حسين باشا والمؤرخة في 06 ديسمبر 1825م والتي تفيد وصول خبر انتصار الجزائر على إنجلترا سنة 1824م، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 156، كما بينت وثيقة أخرى حجم الخسائر الجزائرية خلال هذه الحملة ويمكن أن تكون بمثابة رسالة أرسلها الداي حسين إلى الباب العالي، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 455.

** - للاطلاع حول المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر ينظر: لورا فيشيا فاقلييري: **أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة**، تر: حميد عبد القادر، تقديم إمانويل باتاي، عالم الأفكار، 2013.

1 - محمود باشا: **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة**، ترجمة: عزيز نعمان: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص16.

" *Jane Foute sante André*"* تزويده بجميع ما يتعلق بالأمور العسكرية والسياسية، بالإضافة إلى المجالات الأخرى الخاصة بالإيالة الجزائرية، ليقترح عليه القنصل الرجوع إلى تقرير "دوكر سي"" *de Kersy*" والاستفادة منه؛ والذي تضمن مشروع حملة ضد الجزائر سنة 1791م، وقد احتوى على معلومات مهمة تتعلق بتحصينات مدينة الجزائر وحصونها ومدافعها وعدد قوات الجيش الجزائري.[1]

وبالرغم من أهمية المشروع إلا أن الفرنسيين لم يستطيعوا تنفيذه آنذاك بسبب مشاكلهم الداخلية، زيادة على ذلك أن العلاقات الثنائية كانت تعرف تحسنا ملحوظا بسبب المساعدات الجزائرية التي قدمت للفرنسيين حينذاك.[2]

حاول نابليون بونابارت إعداد مشروع لاحتلال بلاد المغارب وطرد العثمانيين منها؛ وهذا من أجل تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية وإنهاء التفوق الإنجليزي في المنطقة، ففي حديث سنة 1807م دار بين الإمبراطور الروسي ألكسندر الأول ونابليون أكد هذا الأخير أن الإيالة الجزائرية ستكون تابعة للممتلكات الفرنسية[3]، ومن أجل تنفيذ مشروعه أرسل الضابط بوتان سنة 1808م وطلب منه إعداد تقرير شامل عن الإيالة الجزائرية.

جاء بوتان إلى الجزائر ومكث مدة شهر كامل استطاع خلاله جمع معلومات هامة ومن بعدها قام بوضع مخطط متكامل وشامل لكيفية تنفيذ المشروع، وقد تضمن التقرير مجموعة من الخرائط والرسومات المبينة، وفي طريق عودته اعتقل من طرف البحرية الإنجليزية في مالطا لمدة من الزمن أضاع خلالها تقريره، ولما عاد إلى بلاده فرنسا أعاد كتابة تقريره مرة أخرى ووضع أطلسا ملحقا به، إلاّ أن انشغال نابليون بحروبه الأوروبية وحملته على روسيا سنة 1812م كلها عوامل ساهمت في تأخر تنفيذ المشروع إلى حين.[4]

---

* - ولد يوم 25 /1749/02 بمدينة مونتوبون بجنوب فرنسا، في البداية كان راهبا ثم أيد ووقف مع الثورة الفرنسية، عمل قنصلا بالجزائر، توفي بباريس سنة 1818م.

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص73.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص173.

3 - علي حسون: **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط4، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، 2002، ص267.

4 - يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية...**، المرجع السابق، ص118.

حاولت السلطات الفرنسية بكل الوسائل والطرق احتلال الإيالة الجزائرية، ومن ذلك مشروع محمد علي باشا* حاكم مصر، فقد اقترح القنصل الفرنسي بالإسكندرية "دروفتي"" *Drouvetti*" على حكومة بلاده سنة 1826م مساعدة محمد علي للقيام بحملة على الإيالات المغاربية والسيطرة عليها، ومن أجل ذلك وجه رئيس وزراء فرنسا بولنياك في شهر سبتمبر 1829م مذكرة إلى الملك الفرنسي شرح له فيها أهمية المشروع المشترك مع محمد علي باشا وفوائده على بلاده، إلا أن التدخل الإنجليزي واستعداده لتدمير الأسطول المصري بمجرد تحركه من الميناء، زيادة على التدخل الروسي والنمساوي ضد هذه الخطوة الفرنسية المصرية أفشل المشروع في مهده.[1]

تعتبر هذه المشاريع من بين المخططات التي كانت تهدف إلى احتلال الإيالة الجزائرية، إلا أننا لم نشأ الخوض فيها خوفا من انعطاف مسار بحثنا عن وجهته المرسومة سلفا، وما نخلص إليه أن المشاريع سالفة الذكر عبّرت حقيقة عن نية السلطات الفرنسية في احتلال الجزائر واستغلال خيراتها واستعباد سكانها منذ فترة طويلة جدا، وبالخصوص منذ أن دخل العثمانيون إلى بلادنا وتحريرها من الاحتلال الإسباني وتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا الأمر لا يخفى على أحد فما بالك بمتخصص دارس لمسار الأحداث خلال العصر الحديث، إلا أن قوة الأسطول ومناعة البلاد وشجاعة السكان والتلاحم السائد بين الحكام والمحكومين ودعم الدولة العلية حال دون تحقيق تلك المشاريع الاستعمارية*، ولكن بمجرد انهيار القوة الدفاعية وزوال أسباب قوتها أعطى الفرصة للفرنسيين وأحيا في نفوسهم ما عجزوا عنه سابقا.

---

* - قدم إلى مصر عسكريا من منطقة كافالا وتولى حكمها سنة 1805م بعد عدة مؤامرات، تمكن من إخماد ثورة الوهابيين في الحجاز وخدم الدولة العثمانية بنجاح أثناء عصيان شبه جزيرة مورة، وفي الأخير كسب لسلالته ولاية مصر بعد تمرده على السلطان العثماني في سنة 1831-1839م، توفي سنة 1848م، للمزيد ينظر: أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص46.

1- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص75.

* - للمزيد حول المشاريع الفرنسية تجاه الجزائر ينظر:

Nettement (Alfred), ***Histoire de la conquête d'Alger écrite sur les documents inédits et authentiques,*** *Paris ,Jacques la coffre 1856, pp105- 116.*

2-الديون الجزائرية على فرنسا:

ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر بقضية الديون التي رفض الفرنسيون تسديدها لنظرائهم الجزائريين، مع العلم أن السلطات الجزائرية سارعت إلى تصدير كميات كبيرة من القمح إلى فرنسا التي كان سكانها في أمس الحاجة إلى هذه المادة الحيوية، لتجنب الوقوع في المجاعة بسبب الحصار المفروض على البلاد من قبل الدول الأوروبية المناهضة للثورة الفرنسية.

ولمعرفة ما نتج عن قضية الديون بين البلدين لابد من معرفة المتسبب في هذه القضية التي عكّرت صفو العلاقات الثنائية حينذاك وأدت فيما بعد إلى نتائج خطيرة على الجزائر حكاما ومحكومين، دامت تأثيراتها لأكثر من قرنين من الزمن، وأهلكت البلاد والعباد، لأن الوكلاء اليهود لعبوا دورا بارزا ومحوريا في تلك القضية وعقدوا الأوضاع، لتكون نهاية هذه القضية حادثة المروحة المزعومة ومن بعدها الحصار الجائر على الإيالة الجزائرية وبعدها احتلالها ونهبها وتدميرها واستعباد أهلها وتجويعهم وتجهيلهم ومحاولة تغيير دينهم ولغتهم.

اشتهر اليهود بالتجارة لأنهم يملكون رؤوس الأموال واتسعت علاقاتهم في كل أنحاء العالم خاصة في المدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وقد بدأوا في التوغل داخل الإيالة الجزائرية رويدا رويدا إلى أن تمكنوا من السيطرة على الأسواق الداخلية والوصول إلى مناصب عليا في الدولة باستعمال المكر والخداع والإغراء بالأموال، حتى فوضت لهم شؤون التجارة الخارجية ومن ثمة احتكارها، مما كان له انعكاس خطير على التجار الجزائريين الذين عجزوا عن منافسة اليهود.[1]

وفي هذا الشأن اعترف حمدان بن عثمان خوجة بهذا الواقع وأرجع ذلك العجز إلى سياسة الدولة التي فضلت التعامل مع اليهود وتهميش العنصر المحلي من الممارسات التجارية الخارجية[2]، وبفضل التسهيلات التي لقيها اليهود من طرف سلطات الإيالة

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 38.

2 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 122.

الجزائرية تمكنوا من السيطرة على معظم المبادلات التجارية مع مرور الوقت حتى قيل إنه لم تتم مبادلة أو صفقة تجارية بين تاجر وآخر إلا إذا توسط اليهود فيها.[1]

شهد النشاط التجاري لليهود ازدهارا واسعا ابتداء من القرن 18م خاصة لمّا وصلت إلى الجزائر أسرتان يهوديتان قادمتان من مدينة ليفورنة، وقد لعبت الأسرتان دورا بارزا وخطيرا في المجال السياسي والاقتصادي، ونخص بالذكر أسرة بوشناق التي استقرت بالجزائر سنة 1723م، وأسرة "ميشيل كوهن بكري" المعروف "بابن زاهوت"، وكانتا أسرتان معروفتان بالتجارة، وتفاديا للمنافسة التجارية بين الأسرتين قررتا توحيد مصالحهما[2]، وبعد نجاح هؤلاء اليهود في أعمالهم التجارية كوّنا شركة احتكرت لنفسها رعاية المصالح التجارية الإنجليزية وشراء الحبوب من الجزائر وتصديرها إلى فرنسا، وأصبح فيما بعد من اختصاصها تحديد أسعار الحبوب، ومنذ عام 1793م شرعت الشركة اليهودية في عملية تزويد فرنسا بحبوب الجزائر عن طريق الوكالة الإفريقية.[3]

كانت عملية تزويد فرنسا بالحبوب من طرف هذه الشركة تستغرق وقتا للحصول على الأموال المستحقة وذلك نظرا للحروب الأوروبية على إثر الثورة الفرنسية من جهة وبالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا من جهة ثانية.[4]

أحرز اليهود ثقة المسؤولين في الإيالة الجزائرية وأصبحت بينهم علاقات وطيدة، وفي هذا الشأن يشيد "أحمد الشريف الزهار "بعلاقة المحبة بين الداي "مصطفى" (1798-1805م) واليهود على رأسهم بكري وبوشناق[5]، اللذين استغلا هذه المكانة لاحتكار المواد الأساسية التي كانت تنتجها البلاد كالحبوب والشموع والجلود والصوف بالإضافة إلى التدخل في شؤون الدولة وقضاياها ومحاولة الوصول إلى أعلى المناصب.

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص119.

2 - نفسه، ص121.

3 - يحي بوعزيز، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص109.

4 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص45.

5 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

طلبت السلطات الفرنسية من اليهود في عدة مناسبات تزويدها بشحنات من الحبوب، وقد استجاب اليهود لمطالبها في عامي 1796 و 1797م وفي تلك الآونة طلب اليهود عن طريق ممثلهم في باريس "سيمون أبو قاية" من الحكومة الفرنسية تسديد ديونها، وفي هذه الأثناء أرسل "دولاكروا"" *de la croix* "وزير فرنسا للعلاقات الخارجية رسالة إلى زميله "راميل" "*Ramel*"وزير المالية جاء فيها «**...نرجو منكم أن تؤجلوا تسديد ديون اليهود حتى نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال إفريقيا، والذين يأملون في تطوير علاقاتهم التجارية معهم...**».[1]

للعلم أن اليهود كانت لهم علاقات تجارية مع كل الأطراف هدفهم في ذلك مصالحهم التجارية وفقط، ففي سنة 1796م أصبح لبكري وبوشناق في ميناء مرسيليا أكثر من 40 ألف قنطار من حبوب الجزائر تم شحنها لصالح الوكالة الإفريقية لكي تحولها إلى الحكومة الفرنسية، ولكن المسؤول عنها أراد تحويلها إلى بريطانيا بسبب تماطل فرنسا عن دفع ديونها، إلا أن تهديدات فرنسا القاضية بمصادرة كل سفينة تشحن الحبوب وتبيعها في أسواق المزايدة لصالح الخزينة أجبرته على التراجع وتقديمها إلى الحكومة الفرنسية.[2]

تقر بعض الدراسات أن الشركة اليهودية قد تمكنت من شحن كمية كبيرة من الحبوب قُدّر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك وقدر ثمن حمولة القمح بـ 45 بياستر بدل 38 ثمنها المعتاد خلال سنوات 1796-1797م[3]، واستمرت الشركة اليهودية في تدعيم فرنسا بالقمح الجزائري إلى غاية توتر العلاقات بين البلدين نتيجة الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، ومن المعلوم أن الداي "مصطفى" لم يبادر إلى إعلان الحرب على فرنسا في هذه الفترة بفعل التأثير اليهودي، ولولا تهديدات الباب العالي بتوقيف تجنيد المتطوعين من المقاطعات العثمانية لما أعلن الحرب عنها، والجدير بالذكر أن اليهود وعلى رأسهم بكري وبوشناق أصبحا في عهد الداي "مصطفى" هما المسيطران على زمام أمور الإيالة، فأضحى

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص123.

2 - يحي بوعزيز، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص110.

3 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص48.

هـذا الأخيـر لا يتخـذ قـرارا حتى يستشـيرهم فـإعلان الحـرب أو توقيـع السـلم كـان مـن صلاحياتهم.[1]

أجلـت قضـية الـديون بـين البلـدين بفعـل تـوتر العلاقـات التي نتجـت عـن الغـزو الفرنسي لمصر، وعنـدما تحسـنت العلاقـات طلـب تـاليران مـن حكومتـه الفرنسـية تصـفية ديـون اليهـود والتي قـدرت آنـذاك بـ 7.942.992 فرنـك، وبنـاء على اقتراح "تـاليران" قـررت الحكومة الفرنسية أن تدفع لليهود مبلغا مسبقا قدره 3.725.631 فرنك، لكن سرعان ما توترت العلاقات بين البلدين مرة أخرى ولم تطرح قضية الديون إلا بعدما انتهت الخلافات الفرنسية الجزائرية.[2]

حاول الداي "مصطفى" فتح ملف الديون مع السلطات الفرنسية وأمر بضرورة دفع الـديون المترتبـة عليهـا ولكـن الأخيرة ادعـت أن القمح الـذي تسـلمته كان رديء على خـلاف المواصفات المتفق عليها وجمدت القضية وماطل "تاليران" وزير الخارجية الفرنسية[3]، وفي 17 مارس 1817م شكلت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية مكونة من مستشاري الدولة وهم هيلـي "دواسـيل"" *Douacil* "ومـونيي" "*Moniet* "وبسـيير "*Biciere*""ودومـا لارتيـك" "*Domalartic*" لدراسـة قضـية الـديون الجزائريـة والتي ارتفعـت إلى مبلـغ 24 مليـون فرنـك، وتم الاتفاق على تخفيضها في البداية إلى 18 مليون فرنك ثم تدحرج في النقصان إلى أن استقر على مبلغ 7 ملايين فقط.[4]

وقعت السلطات الجزائرية والفرنسية على اتفاقية يوم 28 أكتوبر 1819م تنص على اعتراف فرنسا للجزائر بدين قدره 7 ملايين فرنك يدفع في ظرف عام ابتداء من فاتح مارس سنة 1820م ووافق الداي على ذلك رسميا يوم 12 أفريل من نفس السنة، غير أن الخزينة

1 - محمد بوشنافي، **الداي مصطفى باشا...**، المرجع السابق، ص 163.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص125.

3 - يحي بوعزيز، **الموجز...**، المرجع السابق، ص121.

4 - محمد زروال، المرجع السابق، ص78.

الملكية لم يكن باستطاعتها تحمل هذه النفقات، لذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى المراوغة والمماطلة من أجل عرقلة ذلك الاتفاق.[1]

بعد تولي الداي حسين شؤون الحكم بالإيالة الجزائرية تحمل على عاتقه مسؤولية ديون رعاياه اليهود[2]، ومن أجل إيجاد حل لها راسل السلطات الفرنسية على أمل التوصل لصيغة ما يضمن بها حقوق يعقوب بكري، إلا أن الرد لم يصل إليه، وذلك أن وزير الخارجية الفرنسي "داماس" "*Damas*" لم يستوعب طلب الداي بما أن سابقه قد وافق على أن تدفع السلطات الفرنسية الأموال مباشرة إلى بكري، هذا ما جعل الداي يتأكد أن القنصل الفرنسي دوفال يحاول إخفاء رد الفرنسيين عنه، زاد الأوضاع تأزما وصول أخبار إلى الداي مفادها أن يعقوب بكري دفع رشوة إلى دوفال للوصول إلى حل، هذا ما جعل الداي يفقد الثقة في القنصل الفرنسي.[3]

ما تجدر الإشارة إليه أن السلطات الجزائرية تأسست كطرف ثالث في قضية الديون، فإذا كانت السلطات الفرنسية مدينة للتاجرين اليهودين فإن هذين الأخرين مدينين أيضا للدولة الجزائرية بسبب الأموال التي استدانوها؛ التي هي أصلا ملكا للخزينة الجزائرية والتي سهلت لهم المهمة في شراء القمح الجزائري دون دفع ثمنه في آجاله المحددة، ذلك أن السلطات الجزائرية لم تكن تقبض الثمن من اليهود ما لم يقبضوا هم الثمن من الفرنسيين، وبذلك أقحم حكام الجزائر في هذه القضية[4]، وهذا ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة بقوله: «**...بما أن بكري كان مدينا لخزينة الجزائر بمبالغ هامة، فإنه كان يعتمد على التصفية لدفع هذا الدين وغيره من الديون التي ترتبت عليه في فرنسا، وتقدم عدد كبير من دائني بكري إلى الخزينة معترضين على الدفع وقد تعقدت التصفية نتيجة لهذه الاعتراضات...**».[5]

---

1 - محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية...**، المرجع السابق، ص126.

2 - أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص22.

3 - بنور فريد، المرجع السابق، ص496.

4 - عبد الله مقلاتي: **في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011م، ص10.

5 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص140.

كانت هناك الكثير من الأصوات في فرنسا تندد بالاتفاق المبرم في 28 أكتوبر 1819م وعملت على عرقلة التوصل إلى أي اتفاق قد يرضي الطرفين، فقد أثار السيد "بستيريش" ديون بعض المواطنين الفرنسيين المترتبة على اليهود، وطالب بوجوب الحصول عليها وإرجاعها إلى أصحابها الحقيقيين عن طريق الحكومة الفرنسية[1]، والتي اتخذت كامل التدابير اللازمة من أجل تحصيل حقوق مواطنيها، لذلك دفعت مبلغا ماليا قدره أربعة ملايين ونصف مليون فرنك، وأبقت على مبلغ قدره 2 مليون ونصف مليون فرنك في صندوق الإيداعات كضمان لحقوق الفرنسيين، ومباشرة بعد قبض اليهوديان هذا المبلغ انتقل بكري إلى ليفورنة بإيطاليا فيما تجنس بوشناق بالجنسية الفرنسية واستقر نهائيا بباريس.[2]

وهكذا ذهبت حقوق الجزائريين أدراج الرياح وتجاهلت السلطات الفرنسية مطالب الداي حسين، وكانت ترى أن مبلغ 2 مليون ونصف المليون المودع في صندوق إيداعاتها لا يمكن لأحد أن يأخذ منه شيئا إلا الخواص الفرنسيين الذين لهم ديون على الشركة اليهودية، لذلك تيقن الداي أنه يوجد تآمر بين اليهود والفرنسيين من أجل إهداء حقوق الجزائر، ولم يكن بوسعه سوى محاولة الحصول على اعتراف من عائلة بكري بحقه في الدين[3] وهذا ما كان له، وعليه بادر إلى مطالبة الفرنسيين بدفع الدين له شخصيا الذي عليهم من طرف يعقوب بكري، وفي نفس الوقت وعد بأنه سيتولى مسؤولية تسديد الديون التي على بكري للدائنين وليس المحاكم الفرنسية، إلا أن الحكومة الفرنسية لم ترد أصلا على هذا الطلب.[4]

تجاهلت الحكومة الفرنسية قضية الديون بالرغم من مرور الأيام والأشهر، ما دفع بوزير البحرية الجزائرية توجيه رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي يذكره بهذه القضية طالبا منه أن تتحمل الحكومة الفرنسية المسؤولية الكاملة وتخلص ما عليها من ديون، وتمكين

1 - محمد زروال، المرجع السابق، ص80.

2 - نفسه.

3 - نفسه.

4 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص23.

بكري من مستحقاته المالية مذكرا أن هذا التاجر لا يزال متهربا من دفع مستحقات الحكومة الجزائرية، وأن الاعتراضات والادعاءات التي ترفع أمام المحاكم الفرنسية ليس لها أي أساس قانوني، وأن الهدف منها عرقلة رد الحق لأصحابه الحقيقيين.[1]

بقيت الأمور تراوح مكانها؛ بين مطالبات الداي باسترجاع حقوقه وتجاهل الحكومة الفرنسية لتلك المطالب إلى أن حدثت القطيعة نهائيا بسبب قرار السلطات الفرنسية إعلان الحرب على الجزائر ذات يوم من شهر جوان 1827م[2]، ليتبين لنا أن الفرنسيين تعمدوا تعقيد مسألة الديون وعدم التجاوب مع الجزائريين بغية تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ويتضح ذلك من خلال الأحداث التالية:

- احتوت اتفاقية أكتوبر 1819م على بند نص على ضرورة فتح الباب على مصراعيه لكل الفرنسيين الادعاء بأن لهم دين على بكري والشركة اليهودية بدون شرط أو قيد، بحيث لا يمكن حمايته من المدعين الكاذبين والمصطنعين، وقد جاء هذا البند على النحو التالي: «**... من المتفق عليه أنه من المبلغ الذي يسلم للسيد بلفيل باعتباره مفوضا للسيدين بكري وبوشناق فإن الخزينة الملكية ستحتفظ بالمبالغ التي هي محل اعتراض في حق التاجرين إلا أن يحصل مفوضهما إما بالتراضي مع المدعين أو عن طريق المحاكم على حق رفع اليد أو بتسديد مستحقات الدائنين...**»[3]، وهكذا وضعت السلطات الفرنسية بندا غير مقيد بوقت كما أعطت للقضاء الحق للتحقيق في جميع القضايا المتعلقة بهذه المسألة، وكل ذلك من أجل ربح الوقت لإيجاد المبررات حتى تفسد العلاقات مع الجزائريين.
- إن القنصل الفرنسي أخبر الداي أن أمواله لا يمكن إعادتها إليه إلى أن تجد قضية الديون حلا وأنه لا يمكن أخذ إلاّ ما تبقى من الأموال التي يتفق عليها الطرفان الفرنسي واليهودي، وهذا ما علّق عنه جون وولف بقوله: «**... فالنقود كانت نقوده**

1 - جمال قنان، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص 315.

2 - المرجع نفسه، ص 316.

3 - المرجع نفسه، ص312.

هو وليست نقود بكري ولا بوشناق فكيف يجوز لمحكمة فرنسية أن تسمح لأي شخص أن يسرق نقوده...».[1]

- قامت السلطات الفرنسية برفض طلب الداي المتمثل في استعادة التاجرين اليهوديين هذا ما أكد للداي حسين بأن الفرنسيين كانوا مخادعين ويتلاعبون به.[2]

إذن لعبت قضية الديون العالقة بين الجانبين الجزائري والفرنسي دورا بارزا في تأجيج الخلافات الثنائية، فقد كانت السلطات الجزائرية تدافع عن حقوقها المشروعة فيما كانت السلطات الفرنسية تخادع وتتلاعب من أجل إيجاد الذرائع والحجج لاحتلال الجزائر والتملص من التزاماتها وتخليص ديونها، لذلك يمكن القول أن مكر وخداع اليهود اجتمع مع تلاعب وخداع الفرنسيين فأدى ذلك إلى ضياع حقوق الجزائريين واحتلال بلادهم بسبب سذاجة حكام الإيالة وثقتهم في عدوين لدودين للإسلام والمسلمين.

3-حادثة المروحة (بين التخطيط والتمثيل):

كان القنصل الفرنسي بالجزائر دائم التخطيط في كيفية إقناع سلطات بلاده باحتلال الإيالة الجزائرية، تترجم أفكاره التي لطالما راودته مرارا وتكرار، وحتى قبل ظهور الخلافات بين البلدين، بمعنى قبل حادثة المروحة المزعومة بتسعة سنوات كاملة، ففي 28 ديسمبر 1819م قام بإعداد مشروع في شكل رسالة بعث بها إلى البارون"باسكي"" *pasquier*" ووزير خارجيته، ولم تكن هناك أي أسباب موضوعية تدعو لذلك آنذاك، خاصة وأن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت مستقرة وحسنة، مما يثبت لنا النوايا السيئة لدوفال، الذي سعى طوال فترة عمله كنقصل لبلاده في الجزائر بالتجسس* وجمع المعلومات والتفاصيل عن الإيالة وكل ما يتعلق بها بغية معرفة نقاط الضعف والقوة فيها لإقناع سلطات بلاده بإرسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر.[3]

---

1 - جون.ب. وولف، المرجع السابق، ص449.

2 - نفسه.

* - في 15 نوفمبر 1817م كتب دوفال رسالة إلى وزير العلاقات الخارجية احتوت على معلومات دقيقة بشأن الوضع العام للإيالة الجزائرية، وأهم ما ورد فيها تغيير الداي علي خوجة لمقر الحكم من قصر الجنينة إلى قلعة القصبة، وفي هذا الإطار وصف تلك القلعة التي تطل على المدينة بالمرعبة، كما جاء في هذه الرسالة خبر تمكن الداي علي من السيطرة على الجيش الإنكشاري وإخضاعه، للمزيد ينظر: بنور فريد، المرجع السابق، ص 530.

3 - نفسه.

استنتج دوفال في تقريره إلى عدم فعالية الحملات البحرية للقضاء على الجزائر وضرب لذلك أمثلة عديدة عن الحملات الأوروبية الفاشلة، واستحث حكومته على ضرورة الاعتماد على مخططات الضابط بوتان وأهم ما ورد في رسالته ما يلي: «**... لا يجب إخفاء بأننا لن نتمكن أبدا من إخضاع الأتراك الجزائريين بالقصف ولو كان متتاليا، لقد استعملت فرنسا هذه الوسيلة ولكن بدون جدوى، إذ تعرضت مدينة الجزائر في نهاية القرن 17م وفي ظرف 10 سنوات ثلاث مرات إلى القذف بالقنابل، وإذا كان ذلك القصف مدمر فإن الجزائريين أصبحوا بعد مرور وقت قصير أكثر جرأة...**».[1]

وانطلاقا من هذا التقرير أكد دوفال أن الحملة البرية هي الخيار الوحيد لتنفيذ المشروع الاستعماري، كما راهن على عدم دعم السكان المحليين للسلطة أثناء الحرب، وأكد في خلاصة تقريره على سهولة إنزال الجنود في السواحل الجزائرية[2]، إلا أن هذه المشاريع بقيت قيد الدراسة لأجل غير معلوم، وقد تعمدنا إدراج نوايا دوفال ومخططاته العدوانية تجاه الإيالة الجزائرية حتى نتمكن من القول إن حادثة المروحة كانت مفتعلة من طرف القنصل دوفال لإيجاد ذريعة لتجسيد طموحاته وأهداف حكومته.

وقعت حادثة المروحة الشهيرة بمناسبة عيد الأضحى الذي صادف 29 أفريل 1827م فقد حضر كالعادة القناصل الأجانب ومن بينهم دوفال لتهنئة الداي، ودار الحديث بين الداي والقنصل الفرنسي حول رد فرنسا على طلبه فكان رد القنصل غامضا وكان مهينا للداي، وقد أورد "حمدان بن عثمان خوجة" جواب القنصل كالتالي «**... إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم...**»[3]، فغضب الداي من هذا الجواب وأشار عليه بمروحة كانت بيده أن يخرج فلمسه طرفها في وجنته وخرج غاضبا، إلا أن دوفال ادعى في تقريره إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات.[4]

1 - بنور فريد، المرجع السابق، ص 532.

2 - *Roux (Ch),* ***La France et L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête****, Paris, Falacan, 1832, p523.*

3 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص142.

4 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص24.

انصرف القنصل الفرنسي مباشرة بعد الحادثة إلى بيته أين اجتمع مع القناصل الأوروبيين ليتخذ قرارا بالانسحاب من الجزائر مكلفا قنصل سردينيا للقيام بالمصالح الفرنسية بالإيالة[1]، وبدل أن تدرس السلطات الفرنسية تلك المشكلة بتبصر وتأني وتبحث عن حقيقة المشكلة قررت إرسال عشرة سفن حربية بقيادة الضابط "كولي" "*Collet*" الذي طلبت منه أن يحصل على اعتذار رسمي من الداي بالإضافة إلى مطالب أخرى كانت كما يلي:

- يقوم الداي حسين باستقبال القبطان ورئيس أركانه والقنصل الفرنسي بحضور الديوان والقناصل الأجانب ويقدم الاعتذار أمامهم إلى دوفال.
- يقوم الداي بإرسال بعثة جزائرية يرأسها وكيل الحرج إلى الأسطول الفرنسي ليقدم الاعتذار باسم الداي إلى القنصل، وفي كل الأحوال يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية بما فيها القصبة وتطلق مائة طلقة مدفعية تحية للقنصل، وكان الضابط كولي يحمل معه تعليمات تقضي أنه إذا قبل الداي هذه الشروط يتم بعد ذلك طرح مطالب أخرى؛ تتضمن دفع تعويضات مالية ومعاقبة الجزائريين المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الفرنسية، وعلى الداي قبول أن يتم تسليح هذه المنشآت لحمايتها، وفي حالة رفض الداي هذه الشروط المذلة يجب الانتقال إلى الخطوات الأكثر استفزازا وإعلان الحصار على الجزائر، وتم إعطاء مهلة 24 ساعة للداي من أجل تنفيذ المطالب، غير أن الداي رفض هذه المطالب جملة وتفصيلا لأنها لا تتماشى مع مقومات السيادة الوطنية.[2]

وما يمكننا الجزم به أن السلطات الفرنسية كانت عازمة على احتلال الإيالة الجزائرية مهما كانت نتائج سفرية الضابط كولي وتوجيه حملة لتنفيذ ذلك مهما كانت الأحوال[3]، لذلك تم ضرب حصار على البلاد ابتداء من 16 جوان 1827م، أي بعد شهر

1 - سيمون برايفر، المصدر السابق، ص39.

2 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص131.

3- إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000، ص 389.

ونصف من رفض الداي إعطاء ترضية للفرنسيين، لأن الحكومة الفرنسية كانت تريد الحصول على ترضية لتجعل من الدولة الفرنسية صاحبة اليد الطولى على الجزائر.[1]

شهدت الإيالة الجزائرية انهيارا عسكريا وسياسيا واقتصاديا عجل بفنائها ونهاية الحكم العثماني بها، لذلك استغلت السلطات الفرنسية الفرصة لتنفيذ مشاريعها الاحتلالية تجاه الجزائر، وما حادثة المروحة المزعومة إلاّ تمثيلية أحيكت خيوطها بإحكام وكانت ذريعة فقط لتنفيذ مشاريع طال انتظارها من طرف الفرنسيين، وبفرض الحصار البحري الفرنسي على الجزائر دخلت البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها، تميزت بانهيار الحكم العثماني بها وسقوط أسطورة الجزائر المحروسة دار الجهاد البحري إلى الأبد، حيث نجح الفرنسيون أخيرا في ما سعوا إليه طيلة مئات السنين.

4-الحصار الفرنسي للإيالة الجزائرية:

بدأ الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية ابتداء من يوم 16 جوان 1827م*، خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء ذلك إنهاك الإيالة ومن ثم السيطرة عليها بأقل التكاليف، خاصة وأن الفرنسيين رفضوا كل مساعي الداي حسين لإصلاح ذات البين معهم مفضلين الخيار العسكري**، وإلاّ بماذا نفسر ظهور السفن الحربية أمام السواحل الجزائرية مباشرة بعد فشل الضابط كولي في مهمته مع الداي منذرها بأن الداي هو المسؤول عن هذه الأزمة، لذلك سارع إلى فرض الحصار على أمل تجويع السكان المحليين لإثارة غضبهم ضد السلطة الحاكمة والثورة ضدها، وبالتالي التعاون معهم في إزالة حكم

1 - ناصر الدين سعيدوني: "الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع5، تونس، 1976، ص35.

* - لم يقتصر الحصار الفرنسي لسواحل مدينة الجزائر وحدها، بل شمل جل أنحاء البلاد، حيث شوهد بداية من 20 جويلية 1827م سفن فرنسية بالقرب من شواطئ عنابة وجيجل والقل، للمزيد ينظر: مجموعة 1903، وثيقة رقم 49.

**- سارعت الدولة العثمانية إلى إيفاد مبعوثها الحاج خليل إلى الجزائر وتم تكليفه بمهمة إيجاد حل توافقي سلمي لحل النزاع، ورغم استعداد الداي حسين وإبداء نيته في هذا المسعى، إلا أن قائد الحصار الفرنسي كان رافضا لأية تسوية سلمية، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 359.

العثمانيين والحلول محلهم، إلاّ أن ذلك لم يحدث، هذا ما جعل الفرنسيين يشددون الحصار على جميع أنحاء البلاد ومنع وصول أي مواد أو مساعدة للجزائريين.[1]

كلّف الجنرال "لوفيردو" "*Loverdo*" بإعداد تقرير مفصل عن الجزائر لاحتلالها مباشرة بعد إعلان الحصار، وقد أنهى الجنرال لوفيردو عمله في مدة قياسية لم تتعد الثلاثة أشهر، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ هذا التقرير كمرجع لاحتلال الجزائر وواصلت حصارها فقط، بسبب قلة مخزون الأسلحة عندها ووجود أسطولها في السواحل اليونانية مكتفية بطلب الاعتذار لقنصلها دوفال[2] ومؤجلة أحلامها باحتلال الجزائر إلى حين.

ارتفعت العديد من الأصوات داخل فرنسا مطالبة بتجهيز حملة عسكرية ضخمة لاحتلال الجزائر مباشرة بدل الحصار البحري الذي يكلّف الخزينة العامة أموالا طائلة والفرنسيين في أمس الحاجة إليها، خاصة المتطرفين وعلى رأسهم "كلير مون دو طونير" "*C. Detonnerre*"، إلاّ أن الحكومة الفرنسية لم تلتفت كثيرا لتلك الأصوات، بسبب ثورة اليونان واكتفت في جلستها التي عقدت يوم 11 أكتوبر 1827م* باتخاذ قرار يقضي بمواصلة الحصار والإغارة على السفن الجزائرية من حين لآخر[3]، وبذلك يمكن سد جميع طرق المواصلات البحرية في وجه الجزائريين وإحداث نقص فادح في المواد الضرورية لتأليب السكان ضد حكامهم.[4]

تكلفت 12 سفينة حربية فرنسية بإحكام الحصار البحري على الجزائر ومراقبة السواحل**، لذلك تم احتجاز العديد من السفن[5] وإفراغ حمولتها، ما أدى إلى حدوث

---

1 - عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص45.

2 - أبو القاسم سعد الله، **محاضرات...**، المرجع السابق، ص25.

* - من المفيد أن نشير إلى أن الداي حسين كان على اطلاع واسع بالقرارات الفرنسية حول مشاريعها اتجاه الجزائر، وفي هذا الشأن قد ورد تقرير إلى الداي حسين حول المعارضة التي ظهرت في مجلس الشيوخ الفرنسي حول قرار إعلان الحرب ضد الجزائر ومسألة الديون المترتبة على فرنسا من جانب الجزائر، للمزيد حول هذا التقرير ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 382.

3 - أرزقي شويتام، **نهاية...**، المرجع السابق، ص185.

4 - سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص39.

** - تمكن الحصار الفرنسي من مراقبة جميع الخطوط المؤدية للجزائر، وتفيدنا إحدى الوثائق اعتراض السفن الفرنسية سبيل السفينة الحربية القادمة من أزمير إلى الجزائر عبر تونس، والتي كانت محملة بجنود متطوعين إلى الجزائر، إلا أن السفن الفرنسية تمكنت من إرغامها على العودة إلى تونس، للمزيد ينظر: مجموعة 1903، وثيقة رقم 54.

5 - أبو القاسم سعد الله، **محاضرات...**، المرجع السابق، ص27.

العديد من المعارك بين الطرفين كانت إيذانا ببداية المواجهة الفعلية، تم على إثرها تحديد الاستراتيجية التي كانت تريد السلطات الفرنسية اتباعها في احتلال الجزائر.*

لم تبق السلطات الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام الخطر الذي يتهددها، لذلك بادرت إلى تبني استراتيجية مضادة لفك الحصار، فقامت بتجهيز أسطول مكون من 11 سفينة حربية لمواجهة الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال "كولي"، حيث دارت معركة بحرية أمام ميناء الجزائر بتاريخ 04 أكتوبر 1827م[1]، استمرت لعدة ساعات أسفرت نهايتها على تراجع الفرنسيين وعودة الأسطول الجزائري إلى الميناء سالما**، لتستمر الاشتباكات بين الطرفين بصفة دورية، ومن ذلك ما وقع يوم 25 أكتوبر 1828م؛ فقد حدث اشتباك بين السفن الجزائرية والأسطول الفرنسي في غرب مدينة الجزائر، حيث استطاع الفرنسيون إلحاق أضرار جسيمة بالأسطول الجزائري، وكان بطل هذه المعركة الضابط "لابرو طونير" الذي اتبع استراتيجية عسكرية عمادها السرعة في الحركة ومباغتة الجزائريين ما مكنه من إلحاق الهزيمة بهم، ولم تقتصر المعارك على مدينة الجزائر فقط، بل تعدت إلى الغرب الجزائري، حيث قام الفرنسيون بتاريخ 22 ماي 1828م بالهجوم على ميناء وهران وإلحاق الكثير من الخسائر به.[2]

ألحق الحصار الفرنسي للجزائر خسائر فادحة بالخزينة الفرنسية، التي لم تستطع تحمل أعبائه، حيث تجاوزت التكاليف في ضرف سنتين فقط حوالي مليوني فرنك فرنسي، فيما لم يستطع الأسطول المحاصر السيطرة على أي سفينة جزائرية تفوق قيمتها عن عشرين ألف فرنك حسب شهادة النائب الفرنسي "دو بورغ" "*Duborg*" التي أدلى بها في 09

*-يعلق المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني على هذا الأمر بقوله: "وباعتقاده الراسخ أن جميع الحملات البحرية الفرنسية السابقة على الإيالة الجزائرية طيلة القرون الثلاثة الماضية مجرد اشتباكات ومعارك حربية لم يتبع فيها أي تخطيط محكم ولم تخضع لأي سياسة مدروسة ومبيتة"، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **الحصار البحري الفرنسي...**، المرجع السابق، ص36.

1 - ناصر الدين سعيدوني، **الحصار البحري الفرنسي...**، المرجع السابق، ص36.

** - خرج محمد رئيس على رأس السفن الجزائرية إلى عرض البحر وقد تمكن من الاستيلاء على سفينتين محملتين بالملح وبعض المواد الأخرى وكانت السفينتين المذكورتين تحملان رخص مرور فرنسية، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 316.

2 - مجموعة 3190، ملف 01، رقم 233.

جوان 1829م[1]، بل أكثر من ذلك أن هذا الحصار الجائر كانت له انعكاسات سلبية على الفرنسيين أنفسهم، حيث حرم مقاطعات الجنوب الفرنسي بأكثر من مليون قنطار من الحبوب كانت تصدر إليها من مدينة قسنطينة والأقاليم التابعة لها، بالإضافة إلى أنه أوقف جميع العمليات التجارية الفرنسية باتجاه الجزائر وغيرها، زد على ذلك أن الكثير من الفلاحين أهملوا نشاطهم بسبب خسائرهم.[2]

أدت التكاليف والخسائر الفادحة التي تكبدها الفرنسيين جراء الحصار المفروض على الجزائر إلى قناعة لديهم أنه لا جدوى من ذلك الحصار الذي لا طائل منه، مما أثر على موقف الكثير من الساسة الفرنسيين الذين كانوا يفكرون جديا في إمكانية وضع حد لهذه المغامرة، والعمل على إيجاد حل دبلوماسي يحفظ للفرنسيين مصالحهم، وتبلور هذا الاتجاه مع مرور الوقت واتخذ شكل مطالب واضحة، خاصة بعد تولي "دومار تينياك" "*De Martignac*" الوزارة الأولى خلفا لـ "دوفيال" "*De Villel*" بتاريخ 05 جانفي 1828م، وأصبحت هذه الفكرة تسيطر على رئيس الحكومة الجديد "دومار تينياك" بعد الضغط الذي مورس عليه والضغوط المتواصلة من طرف المعارضين للحصار، الذي فشل حسبهم في التأثير على الجزائريين.[3]

استجابة لطلبات المعارضين، قررت الحكومة الفرنسية إرسال بعثة بقيادة الضابط "بيزار" "*Bezard*" للتفاوض مع الجزائريين من أجل إيجاد حل للخلافات العالقة بين الطرفين، وكان ذلك بتاريخ 29 أفريل 1828م، غير أن مهمة هذه البعثة باءت بالفشل الذريع، بسبب رفض الداي دفع أي تعويض للفرنسيين تحت أي طائل كان، ليعاود بيزار الكرة مرة أخرى، إلا أنه فشل مرة ثانية لأن الداي اعترض على أحد الشروط الفرنسية الأساسية التي تطالب بإرسال وزير من حكومة الجزائر إلى باريس لتقديم الاعتذارات، مشترطا أن يتم ذلك بعد توقيع معاهدة الصلح وليس قبلها، فيما ادعى الفرنسيون أن

1 - حنيفي هلايلي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص84.

2 - محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية...**، المرجع السابق، ص127.

3 - ناصر الدين سعيدوني، **الحصار...**، المرجع السابق، ص39.

سبب الفشل يعود إلى طيبة وسذاجة القنصل السرديني بالجزائر الذي كان يرعى المصالح الفرنسية، بالإضافة إلى النشاط المعاكس الذي قام به القنصل الإنجليزي بالجزائر لإفساد العلاقات الجزائرية الفرنسية، زد على ذلك أن المترجم اليهودي "دوران" "*Duran*" لعب دورا بارزا في فشل الاتفاق، لأنه لم يقم بمهمته ونقل الحقيقة بأمانة حسب الفرنسيين.[1]

أما فيما يخص الشرط الذي رفضه الداي حسين والذي أدى إلى فشل المفاوضات الثنائية وتعقيبا على ذلك؛ فإننا نؤكد على أن للداي كل الحق في رفض ذلك الشرط، لأنه كما يظهر لنا لم تكن هنالك مفاوضات بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وإنما كانت هناك إملاءات وشروط يريدها الفرنسيون أن تقبل بدون شرط أو قيد أو مناقشة، فإن لم تتحقق بالطرق الدبلوماسية فإنها ستتحقق بالقوة العسكرية، فقد كانت الرؤية الفرنسية لحل الأزمة تعتمد على إيفاد مبعوث رفيع المستوى من حكومة الداي تكون مهمته الأساسية تقديم توضيحات كافية وشافية للملك الفرنسي عن سبب تصرف داي الجزائر نحو قنصله، وفي نفس الوقت التعبير له عن رغبة السلطات الجزائرية في إقامة صلح مع نظيرتها الفرنسية وإظهار نواياها الحسنة نحوها والاعتذار عن الفعل الذي قام به الداي، ويتم كل ذلك في حفل رسمي حددت مراسيمه بدقة وأمام الممثلين الدبلوماسيين بفرنسا، وبعدها فقط يمكن أن تجرى مفاوضات من أجل إبرام معاهدة سلام بين البلدين.[2]

تأثرت الإيالة الجزائرية أيما تأثر بفعل الحصار المفروض عليها من طرف الفرنسيين، فالسلطات الجزائرية وعلى رأسها الداي حسين لاحظوا بكل وضوح تأثير الحصار على العباد والبلاد وكيف أصبح يهدد مستقبلهم، خاصة بعد طول مدته وتذمر السكان المحليين؛ الذين فقدوا ثقتهم في حكامهم الذين لم يستطيعوا الحد من التأثيرات السلبية لذلك الحصار الجائر، زد على ذلك أنه أفقد البلاد كل قدراتها العسكرية ومقوماتها الاقتصادية[3] وجعلها غير قادرة على الصمود أكثر.

1 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص28.

2 - جمال قنان، **العلاقات الفرنسية...**، المرجع السابق، ص375.

3 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص39.

تزايدت تكاليف الحصار؛ لذلك طلبت الحكومة الفرنسية مبالغ مالية إضافية من أجل تغطية العجز في النفقات، هذا ما اضطر مجلس النواب لعقد جلسة سنة 1829م لمناقشة مقترحات الحكومة، وأثناء النقاش وجه النواب انتقادات لاذعة لوزارة "دومار تينياك" بسبب الحصار الذي طال أمده ولم يحقق هدفه الحقيقي بعد، هذا ما جعل السلطات الفرنسية تضطر إلى إصدار تعليمات صارمة إلى قائد الحصار "لابروطونير" بتاريخ 22 يوليو 1829م من أجل الضغط على الداي لتحقيق المطالب التالية:

- إطلاق سراح جميع الأسرى بدون قيد أو شرط.
- إرسال مبعوث عن الداي ليقدم اعتذاره عن ما حدث مع القنصل دوفال، ويشرح للسلطات الفرنسية العليا وعلى رأسها الملك أن ما حدث لم يقصد به بتاتا إهانة ملك فرنسا.
- إعلان هدنة بين الطرفين الجزائري والفرنسي بمجرد قبول الداي للشروط الفرنسية، وإرسال مبعوثا عنه إلى باريس.
- إبرام معاهدة سلام بين الطرفين بشرط أن تكون على أساس التعليمات التي قدمت لـ "لابروطونير".[1]

حاول قائد الحصار الفرنسي لابروطونير تطبيق التعليمات بسرعة، لذلك سارع إلى طلب عقد اجتماع مع الداي حسين، وذلك ما تم له بحضور مترجم فرنسي بدل اليهودي "دوران"، وهذا وفق التعليمات التي صدرت من السلطات العليا الفرنسية لفقدان ثقة الطرفين فيه، إلا أن المباحثات لم تسفر عن اتفاق نهائي بسبب إصرار لابروطونير على امتثال الداي لكل الشروط التي وضعتها قيادة بلاده في باريس، بدون أن يحاول التغيير فيها، وهذا ما استغربه الداي، الذي أصر على أن يتم التوقيع على الاتفاق بالجزائر أولا قبل إرسال أي وفد إلى فرنسا[2]، ورد على المبعوث الفرنسي بأن الجزائريين بإمكانهم الدفاع عن بلادهم مهما حدث، ثم أمره بالانصراف مادام أنه لا توجد إمكانية للتفاهم بسبب عجرفة

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص189.

2 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص29.

الفرنسيين[1]، وعوضا أن تبحر هذه السفينة مباشرة إلى فرنسا فإنها اتجهت لاستفزاز الأسطول البحري الجزائري الموجود على السواحل، هذا ما دفع بالجزائريين لإطلاق النار عليها بغرض إبعاد خطرها، إلاّ أن السلطات الفرنسية اتخذت هذه الحادثة ذريعة للتعجيل بتجهيز حملة عسكرية لاحتلال الجزائر.[2]

تضاربت الكثير من الكتابات الجزائرية حول علم الداي "حسين" المسبق وأمره بضرب سفينة لابروفانس* ما بين مؤكد وناف لذلك، فمن الذين أكدوا عدم علم الداي بقصف السفينة الفرنسية "حمدان بن عثمان خوجة" الذي أكد أن الداي لم يكن يعلم بذلك، حيث قال: «...**وفيما يخص طلقات المدفعية المشؤومة التي وجهت للسفينة البروفانس والتي ضاعفت من الأسباب وجعلت فرنسا تقرر الحرب وعجلت بؤسنا وخرابنا فإنني أستطيع التأكيد بأن حسين باشا لم يكن على علم بها، ولكننا نقول بالعربية إن السيد مسؤول عن أخطاء عبده...**»[3]، فيما خالفه أحمد الشريف الزهار في ذلك وحمّله المسؤولية عما لحق بالبلاد والعباد لأنه هو الذي أعطى الأمر بضرب السفينة لوكيل الحرج والباشا "طوبجي"، حيث قال: «...**فقال له الباشا الأجل ساعتان فإما أن تحمل مخاطيفك وتذهب أو تغرق سفينتك فذهب الميرانتي ولم يقدر على السفر، وأمر الباشا وكيل الحرج وباش طبجي أن يضربوا السفينة إذا انتهت الساعتان ولم يخرج، فلما انتهت الساعتان ضربوه فقام بذلك الوقت وخرج وهم يضربونه وهو سائر حذاء الأبراج ولا يضرب**».[4]

---

1 - عمار هلال، المرجع السابق، ص46.

2 - محمد بوشنافي، **الداي حسين...**، المرجع السابق، ص116.

* - هي السفينة البرلمانية التي كان يركبها السيد دولا بروطونير والتي وصلت إلى ميناء الجزائر يوم 30 جويلية 1829م للتفاوض مع سلطات الإيالة حول إمكانية التوصل إلى حل للأزمة القائمة بين الدولتين منذ أكثر من عامين، ولما فشلت المحادثات أبحرت السفينة وبدلا من أن تأخذ طريقها مباشرة إلى فرنسا مالت كثيرا إلى الساحل واقتربت من الحصون الحربية حتى ضن بعض القادة الجزائريين أنها تتجسس عليهم فأمروا بإطلاق النار حولها لتبتعد، ولو كان الغرض تخريبها لما تعذر ذلك لأن المصادر تذكر أنها كانت قريبة جدا من المدفعية وأن الرياح كانت في ذلك الحين غير مواتية للملاحة، للمزيد ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص145.

3 - نفسه، ص146.

4 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص167.

أدى حادث قصف السفينة الفرنسية لابروفانس من طرف البحرية الجزائرية إلى تأكد السلطات الفرنسية أنه لا يوجد أي أمل في إرغام الجزائريين على الخضوع لرغباتها وتنفيذ شروطها، لذلك لا بد من تجهيز حملة عسكرية لاحتلال البلاد وإسقاط حكم العثمانيين بها، وخشية من إخفاق الحملة أوصى القنصل الفرنسي بمصر بضرورة إشراك محمد علي باشا* في تلك الحملة، لذلك دارت مفاوضات بين الطرفين المصري والفرنسي حول الثمن الذي يدفعه كل واحد للآخر من أجل التعاون بينهما، وقد تمحورت هذه الشروط كما يلي:

- اشترط محمد علي باشا مقابل المشاركة في الحملة أن تمده السلطات الفرنسية بعدد من السفن الحربية.
- يجب على السلطات الفرنسية إقراض محمد علي مبلغا قدره 21 مليون فرنك.
- بعد تنفيذ الحملة يؤول حكم الإيالة الجزائرية إلى محمد علي باسم السلطان العثماني.

اعتبرت السلطات الفرنسية هذه الشروط بمثابة ابتزاز من طرف والي مصر محمد علي وطموح غير مشروع له، لأن الفرنسيين لم يرغبوا في مشاركة أي طرف في اقتسام خيرات الجزائر التي عملوا طيلة مئات السنين من أجل الظفر بها، خاصة إن كان تابعا للدولة العلية العثمانية، لذلك سارعت إلى رفض هذه الشروط والتفكير جديا في تنفيذ المشروع لوحدها.[1]

كان الحصار البحري الذي فرضه الفرنسيون على الإيالة الجزائرية مرحلة تمهيدية لإنهاكها ومن ثم تسهل عملية الاحتلال، فقد أضعف البلاد وقوض أركان المجتمع وضربه في الصميم، وقد علّق المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني على الآثار التي تركها الحصار على نفسية الجزائريين ونظرتهم فيما بعد إلى الحكم العثماني بالجزائر، حيث قال:

* - للمزيد حول مشروع محمد علي باشا ضد الجزائر ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 353، أيضا الكموندان جورج داون: **مشروع حملة محمد علي على الجزائر 1829-1830م**، ترجمة عثمان مصطفى عثمان، مراجعة عبد الرؤوف أحمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

1 - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص14.

«...ولعل الشيء الإيجابي الوحيد في هذا الحصار بالنسبة للجزائريين يكمن في ذلك الأثر الذي تركه في نفوسهم، فالحصار كان بمثابة صدمة نفسية خطيرة تعرض لها الحكم التركي بالإيالة الجزائرية، أشعرت الأهالي على مختلف طبقاتهم بضعف حكومتهم وقصورها، وأظهرت لهم مدى التفوق الفرنسي المعتمد على المهارة الحربية والأنظمة الحربية في الفن العسكري، بعد أن ظل هؤلاء السكان مدة طويلة معتادين على احتقار الكفار والاستهانة بهم...».[1]

وما يمكن التأكيد عليه أن الحصار الفرنسي للموانئ الجزائرية كانت له تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، وكان لتلك التأثيرات أحداثها الضارة على بنية المجتمع الجزائري بشكل عام، مما ساهم في ضعفه ومهد السبيل إلى نجاح الحملة العسكرية التي قامت بها فرنسا في عام 1830م، كما تعد فترة الحصار مرحلة تردد بشأن الإجراءات التي ستتخذ ضد الجزائر.[2]

5-أسباب الحملة:

أيقنت الحكومة الفرنسية محدودية نتائج الحصار الذي فرضته على سواحل الجزائر، لذلك عندما تولى "بولينياك" رئاسة الوزارة الفرنسية في 18 أغسطس 1829م رأى أن الحل الوحيد لإخراج بلاده من الأزمة هو إعداد حملة عسكرية ضد الجزائر، ولعل هذا القرار كان نتيجة اجتماع العديد من الأسباب التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-الأسباب الاقتصادية:

تطرقت الكتابات الاستعمارية لمسألة الديون التي كانت للتاجرين "بكري" و"بوشناق" على الخزينة الفرنسية وارتباطها المباشر بمسرحية المروحة والتي اعتبرت من أهم الأسباب التي جعلت فرنسا تقرر الثأر لكرامتها التي أهينت في شخص قنصلها بالجزائر "بيير دوفال"، وهذه النظرة التي روجتها مدرسة التأريخ الاستعماري لخلفية الأزمة الفرنسية الجزائرية التي

1 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص43.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص191.

اندلعت سنة 1827م لا تزال هي السائدة في الكتابات الاستعمارية[1] وهي النظرة التي روج لها الكثير من مؤرخي المدرسية الكولونيالية.

اجتمعت العديد من الأسباب للسلطات الفرنسية من أجل اتخاذ قرار توجيه حملة عسكرية إلى الجزائر يمكننا اختصارها فيما يلي:

- كانت السلطات الفرنسية تعتبر أن الوقت مناسب من أجل إنجاز مشروع كبير يحقق لها مكاسب ضخمة في بلاد المغرب خصوصا الجزائر، يسمح للفرنسيين بتحقيق أرباح لا تعد ولا تحصى في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، تبوؤها مكانة مرموقة بين الدول الأوروبية والعالمية.
- محاولة السلطات الفرنسية توجيه الرأي العام الداخلي إلى الخارج، بسبب تزايد نشاط المعارضة يوما بعد يوم ضد السياسات المتبعة في جميع المجالات.[2]
- محاولة الفرنسيين توسيع مجال نفوذهم على سواحل المتوسط للسيطرة على الملاحة الدولية وقطع الطريق على البريطانيين.
- ازدياد قوة الدول الأوروبية وتعاظم الذهنية العدوانية ضد العالم الإسلامي* في أوروبا، شجع الفرنسيين على المضي قدما في تنفيذ مشاريع استعمارية في المغرب الإسلامي[3] والبداية من الإيالة الجزائرية، التي كانت تمر بظروف صعبة، زاد الأمر خطورة ظروف الدولة العلية العثمانية المتأزمة والمتزايدة وتكالب الدول الأوروبية عليها، كل هذا حاولت السلطات الفرنسية استغلاله لصالحها وتنفيذ حلمها

1 - حنيفي هلايلي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص85.

2 - جمال قنان، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص371.

* - لقد ترك لنا الرحالة الأجانب شهادات تقر تلك النظرة العدوانية تجاه العالم الإسلامي عامة، والجزائر خاصة، ويتضح ذلك مما نقله أحد الدارسين لهذه الشهادات، حيث صرح بعض الأجانب بما قوله: «**... إنه سمع عن القراصنة قصصا مرعبة ويقارن بين أحفاد أولئك الذين حاربوهم (بربروس) وبين أحفاد الإنجليز المتحضرين...**»، للمزيد ينظر: عبد الله الركيبي: **الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز**، ج1، دار الحكمة، الجزائر، د.ت، ص 209.

3- هشام سوادي هاشم: **تاريخ العرب الحديث 1516-1830 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص164.

باحتلال الجزائر، شجعها في ذلك ظهور ما يسمى بالوفاق الأوروبي على إثر مؤتمر فينا.[1]

- توفر الجزائر على العديد من الخيرات التي كان الفرنسيون يريدون السيطرة عليها واستغلالها لصالحهم، وهذا ما نستشفه من التقرير الذي كتبه وزير الحربية الفرنسي "كليرمون دو طونير" إلى الملك شارل العاشر سنة 1827م جاء فيه: **«...توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها فائدة كبيرة لفرنسا، كما تحتوي أراضي الجزائر عن مناجم غنية بالحديد والرصاص ويتوفر فيها الملح والبارود بكمية هائلة، وتوجد في شواطئها ملاحات غنية وإلى جانب كل هذه الثروات توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي وهي تقدر بأكثر من 150 مليون فرنك...».**[2]

ب-الأسباب السياسية:

كان هنالك صراع بين حكومة الملك شارل العاشر الملكية والمعارضة الليبيرالية برزت أحداثه على السطح ابتداء من سنة 1830م، حيث قام الملك الفرنسي بحل مجلس النواب ذا الأغلبية الليبيرالية وأمر بإجراء انتخابات نيابية من أجل ترجيح الكفة لصالح أنصاره، ومن أجل ذلك حاول استغلال حملة احتلال الجزائر لصالحه من أجل إبعاد أنظار الشعب الفرنسي عن تلك الاضطرابات الحاصلة في بلاده[3]، وفي نفس الوقت حاول تحقيق العديد من المكاسب لصالحه وإرباك خصومه الليبيراليين، كما كان يظن أن القضاء على الجهاد البحري الجزائري يعد عاملا مساعدا للفوز في الانتخابات وإضعاف موقف خصومه، وهذا ما نستشفه من كلام وزير الحربية الفرنسي "جيرار" "Gerard" الذي خلف "دو طونير" حيث أكد في قوله: **«...إن غزو الجزائر إنما مرده إلى ضرورة بالغة الأهمية متصلا اتصالا وثيقا بحفظ النظام العام في فرنسا وأوروبا...».**

1 - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص15.

2 - عمار هلال، المرجع السابق، ص48.

3 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص194.

كما اعتقدت السلطات الفرنسية أن مشروع الحملة سوف يعطيها إمكانية ضم أراضي جديدة يمكن إبعاد جنودها المتقاعدين إليها، لأنهم كانوا يشكلون خطرا على أمنها الداخلي، كما كانت تسعى إلى تحقيق نصر خارجي على الجزائريين ينسي الشعب الفرنسي هزيمة 1815م هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمحي آثار معاهدة فينا التي أذلت الفرنسيين حينذاك. [1]

ج-الأسباب الاستراتيجية:

كان البحر الأبيض المتوسط في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين مسرحا لاشتداد الصراع بين القوتين المتناميتين؛ فرنسا وبريطانيا، حول مناطق النفوذ والثروة، والذي يبدو لنا أن منذ سيطرة الإنجليز على مضيق جبل طارق في الجهة الغربية للمتوسط وجزيرة مالطة في جهته الشرقية نبه الفرنسيين إلى الخطر الذي يهددهم، هذا ما جعلهم يسارعون بحملتهم على الجزائر من أجل قطع الطريق على الإنجليز ومنعهم من التعاون مع الجزائريين، واتخاذ المنطقة كقاعدة يمكن منها التوسع شرقا وغربا.

د-الأسباب الدينية:

حاولت السلطات الفرنسية إعطاء الصبغة الدينية لحملتها المفترضة على الجزائر، رغبة في إرضاء الرأي العام الداخلي والأوروبي، خاصة رجال الدين المسيحيين من أجل إقناعهم بأن القضية هي صراع بين الإسلام والمسيحية، وأكبر من يمثل الإسلام في المنطقة هي الإيالة الجزائر التي يجب احتلالها وهزيمة المسلمين بها[2] للقضاء نهائيا على حركة الجهاد البحري، وهذا ما نستخلصه من تصريح "كليرمون دي طونير" «**...لقد أرادت العناية الإلهية أن تثار حمية جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم على يد ألذ أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين**

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص194.

2 - حنيفي هلايلي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص88.

والإنسانية ولإهانته الشخصية في نفس الوقت، وربما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية...»[1].

هذا بالإضافة إلى ما قاله دو بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر بمناسبة السيطرة على مدينة الجزائر، حيث عبّر بقوله: «**...مولاي، لقد فتحت بهذا العمل بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد...**».[2]

6-قراءة في الحجج الفرنسية لاحتلال الجزائر:

حاولت السلطات الفرنسية إيجاد المبررات والحجج من أجل إقناع الرأي العام الداخلي بضرورة توجيه حملة عسكرية لاحتلال الجزائر وإعادة شرف الفرنسيين الذي أهين على يد الداي حسين، لذلك اتخذت من حادثة المروحة المزعومة ذريعة لتبرير احتلالها، لأن المشاريع الفرنسية الرامية للسيطرة على الجزائر لم تكن أبدا وليدة تلك الحادثة المشؤومة، بل كانت منذ توقيع معاهدة الامتيازات الفرنسية العثمانية سنة 1535م، فقد ورد في إحدى المذكرات التي وجهت إلى مجلس الملك الفرنسي شارل العاشر بتاريخ 01 ديسمبر 1826م أن قرار حصار السواحل الجزائرية وشن حملة عسكرية ضدها اتخذ قبل حادثة المروحة.[3]

فند مارسيل أمريت ذريعة محاربة الجهاد البحري الجزائري الذي تحججت به السلطات الفرنسية من أجل احتلال الجزائر في قوله: «**...لم يكن هدف فرنسا من الحملة القضاء على القرصنة لأن القرصنة توقفت منذ عام 1818م، والدليل على ذلك أننا لم نجد في سجل الغنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة إسبانية وسفينتين بابويتين، وأن هاتين الدولتين كانتا في حرب مع الجزائر، كما أن قضية تحرير الأسرى المسيحيين لم تكن سببا لشن حملة عسكرية ضد الجزائر لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مائة سجين كانوا يعتبرون أسرى حرب...**».[4]

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص195.

2 - نفسه.

3 - نفسه، ص192.

4 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص86.

أضاف أمريت أنه بعد حصار طويل لم تجد السلطات الفرنسية حادثا جديدا تبرر به حملتها العسكرية سوى قضية قصف لابروفانس من قبل السفن الحربية الجزائرية للإسراع في تنفيذ مشروعها الاحتلالي، إلا أن هذا السبب لم يكن كافيا لأن القصف كان مجرد خطأ قام به الجنود الجزائريون، خاصة وأن الداي اتخذ إجراءات ردعية في حق منفذي الهجوم وعزل المسؤولين عن الحادثة[1]، ومع ذلك تمادت السلطات الفرنسية في عبثها وغيها ورفضت كل الوساطات الرامية لتهدئة الأمور وإحلال السلم مع الجزائريين خاصة الوساطة التي قام بها طاهر باشا مبعوث السلطان العثماني* وقامت بمنعه من دخول الجزائر ليتوجه بعدها إلى طولون ويمكث بها على أمل إيجاد حل مع الفرنسيين، إلا أن وزير الخارجية الفرنسي تجاهله ولم يرد على رسالته[2] كدليل على المضي في خطته لاحتلال الجزائر وعدم مبالاتهم بجهود العثمانيين.

بعد فشل طاهر باشا في إقناع الفرنسيين للعدول عن حملتهم، توجه إلى تونس التي وصلها يوم 10 ماي 1830م، وفي نيته التوجه إلى الجزائر، إلا أن الباي التونسي حسين وبإيعاز من القنصل الفرنسي منعه من النزول بالإيالة التونسية، وفي هذا الصدد يرى المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي أنه لو استطاع طاهر باشا الوصول إلى الإيالة الجزائرية وعبور أراضي الإيالة التونسية لتغيرت كل موازين المعادلة ولتم حل النزاع؛ سواء بعزل حسين باشا أو إعدامه ولتغير مصير الجزائر ولسلمت من الاحتلال الفرنسي وكان لغرب البحر الأبيض المتوسط نظام سياسي مخالف من شأنه أن لا يبكر بالتوسع الاستعماري لإفريقيا.[3]

هنا يجب أن نقول أنه لا يمكننا الاتفاق مع ما أدلى به عبد الجليل التميمي، لأن الفرنسيين كانوا مبيتين النية منذ القديم لاحتلال الجزائر، وما هذه الافتراضات إلاّ

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص86.

* - للمزيد حول مهمة طاهر باشا في إحلال السلم بين البلدين ومحاولة إيجاد حل للأزمة ينظر: خط همايون، عدد 33015، تاريخ 1251هـ.

2 - أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص59.

3 - المرجع نفسه، ص60.

تخمينات لا تقدم ولا تؤخر في الأحداث التاريخية التي جرت، خاصة وأن السلطات الفرنسية استغلت ضعف الأسطول الجزائري وتراجع قوة الدولة العلية العثمانية من أجل تنفيذ مشروعها، فهل كان للفرنسيين والتونسيين أن يغامروا بمنع مبعوث السلطان العثماني لو كان الجزائريون أو التونسيون أو العثمانيون في قوتهم المعهودة، وهل كان مصير الجزائر سيكون هكذا؟!

7-تجهيز الحملة الفرنسية وسيرها:

اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي لدراسة الخطوات الأخيرة التي ينبغي اتخاذها من أجل إرسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر، وبعد مناقشات حادة استغرقت حوالي أربع ساعات تمت الموافقة بالإجماع على تلك الحملة، ليوافق الملك نهائيا على هذا المشروع[1] يوم 07 أفريل 1830م، ويصدر مرسوما ملكيا تضمن تعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة والأميرال دو بيري قائدا للأسطول البحري الذي كان يتكون من 103 سفينة حربية و572 سفينة تجارية من مختلف الجنسيات تحمل المؤن والذخيرة الحربية، فيما كان عدد الجنود حوالي 37 ألف جندي و27 ألف بحار[2]، ليكون عدد الجنود حوالي 64 ألف جندي على متن 675 سفينة وهو عدد ضخم* لم يسبق للفرنسيين تجهيزه من قبل دليلا على نيتهم احتلال الجزائر والبقاء فيها، على عكس ما يكتبه الكثير من أتباع المدرسة الكولونيالية بأن الفرنسيين لم يكن في نيتهم احتلال الجزائر أو على الأقل ابتداء لم يكن في نيتهم البقاء فيها.

لتكتمل الاستعدادات نهائيا يوم 20 ماي، حيث أذاع دي بورمون خطابا على جنوده حثهم على الاستعداد الجيد للانتصار على الجزائريين واحتلال "دار الجهاد" مذكرا إياهم أنهم مع لحظة فارقة في التاريخ، ويجب استغلالها جيدا من أجل فرنسا وشعبها وملكها، كما فعل أسلافهم في حملة لويس التاسع، وجنود نابليون سابقا، كما صرّح في مقر غرفة

1 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص33.

2 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 144.

* - تطرقت أحد الوثائق الأرشيفية المحفوظة في مركز الأرشيف الوطني الجزائري إلى تعداد الحملة الفرنسية، وقد ذكرت أن عدد الجنود الفرنسيين قد تجاوز 40 ألف جندي، فيما كانت معلومات الوثيقة حول السفن والعتاد الحربي غير واضحة ولم نتمكن بكل الطرق المتاحة من قراءتها قراءة جيدة، لذا لا يمكننا الاعتماد على أرقام غير متأكدين منها، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 350.

التجارة لمرسيليا أن الفرنسيين ذاهبون إلى الجزائر من أجل إسقاط نظام حكم العثمانيين واحتلال الجزائر وتأسيس مستعمرة هناك.[1]

انطلقت الحملة العسكرية من ميناء طولون بتاريخ 25 ماي 1830م، كما قام المحتلين بطبع بيانات سرية لكي توزع على السكان المحليين من أجل قطع العلاقات بينهم وبين حكامهم، ليسهل اختراقهم وإضعافهم وإحداث البلبلة أثناء الإنزال على السواحل، ومن ثم تسهيل عملية احتلال مدينة الجزائر، ومما جاء في هذا البيان: «**...أن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا بسبب جهله وليس لاحتلال البلاد، وطلبوا من السكان الجزائريين الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الأتراك العثمانيين وأنهم يضمنون لهم أراضيهم وأملاكهم وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد...**».[2]

وقد لقي هذا البيان صدى واسعا لدى بعض الجزائريين الذين تأثروا به تأثرا بالغا[3] وانخدعوا بالكلام الذي يقول أن الفرنسيين جاؤوا محررين لهم من الحكم العثماني الجائر وهذا ما نستشفه من كلام حمدان بن عثمان خوجة الذي قال: «**...إننا دون أن نعرض حاكم البلاد للخطر يجب علينا في نفس الوقت أن لا نجنح إلى أقصى التشديد المؤدي بالمدينة وسكانها إلى الخطر الكبير...**».[4]

لعب الجواسيس والعملاء الفرنسيين دورا بارزا في التأثير على معنويات الجزائريين وإيقاع العداوة والبغضاء بينهم وبين حكامهم، مستغلين في ذلك الخلافات المتوترة بين الطرفين بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، وجور وطغيان بعض الحكام العثمانيين الذين عاثوا في الأرض فسادا، كل هذه الأوضاع استطاع الفرنسيون استغلالها أيما استغلال وترجموها لتحقيق مآربهم الاستعمارية.

1 - يحي بوعزيز، **الموجز...**، المرجع السابق، ص144.

2 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص89.

3 - *Brebrugger et Bresinier, Première Proclamation Française aux Algériens, in **R.AF**, N°6, 1862, pp147-156.*

4 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص168.

8-الاستعدادات الجزائرية لرد العدوان:

حاولت السلطات الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات الوقائية لصد العدوان الفرنسي، أبرزها إعطاء الأوامر بتهديم الحصن مباشرة بعد مغادرة الفرنسيين[1]، بالإضافة إلى إصدار الداي أوامر لقيادة بايلك الشرق بضرورة مهاجمة كل سفينة تحاول الاقتراب من سواحل مدينة عنابة[2]، وتنفيذا لأوامر الداي، سارع أحمد باي إلى توزيع مائة بندقية على السكان بعنابة من أجل تعزيز الحراسة على سواحلها[3]، أما في مدينة الجزائر التي كانت الهدف المباشر للفرنسيين، فقد قام يحي آغا بتجديد الحصون وبناء أخرى، وهذا ما نقله لنا الزهار، حيث قال: «**...أما يحي آغا فقد خرج إلى الأبراج والحصون ورتبها، وذهب لسيدي فرج وبنى هنالك حصنا من اثني عشرة مدفعا، وجعل العسة من العسكر الجديد في كل حصة...**».[4]

استعدادا للحملة الفرنسية قام الداي حسين بالاستعانة بالقوات المحلية المكونة من القبائل؛ والتي كان تعدادها حوالي خمسون ألف مقاتل[5] حسب بعض الكتابات الأجنبية، إلا أنه واستنادا لما قاله الزهار فهو رقم مبالغ فيه كثيرا ولا يعبر عن الواقع بشيء، وبذلك يقول: «**...أما سبب تجبّره فهو أنه كان بعث إلى زواوة فأجابوه وكتب له كبراؤهم، فمنهم من قال له يأتيه بأربعين ألف رجل ومنهم من قال له أنه يأتيه بثلاثين ألف رجل ومنهم من قال بعشرين ألف وهكذا سائر الأعراش، فلما قرأ ذلك اجتمعت لديه ملايين يظهرون له الرغبة في الجهاد...وقد ذكروا له الألوف لأنهم لا يعرفون مقدار الألف فضنوا أن المائة هي الألف...**».[6]

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 10.

2 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 12.

3 - مجموعة 1642، ورقم رقم 03.

4 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص163.

5 - محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص117.

6 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص168.

كان عدد القوات النظامية الجزائرية لا يتعدى ستة آلاف جندي، مما دفع بالداي للاستعانة بالمتطوعين من القبائل[1]، ولم تكن هذه القوات تتمتع بالتنظيم والانضباط الكافيين، مما انعكس سلبا على أدائها أثناء المعارك فيما بعد، زاد الأوضاع خطورة الخطأ العسكري الجسيم الذي ارتكبه الداي بعزل يحي آغا قائد القوات الجزائرية وتعيين صهره إبراهيم آغا* الذي لم يكن يتقن فنون القتال والتخطيط الجيد للمعارك والحالات الطارئة عكس سابقه يحي آغا الذي عرفت عنه الكفاءة والحنكة والصرامة في مواجهة التحديات، بالإضافة إلى مكانته بين الجنود، وهذا ما أثر سلبا على معنويات المقاتلين الجزائريين، فهل يعقل أن يتم هذا الإجراء أثناء المعارك؟! وهذا دليل على التخبط وعدم التخطيط الجيد عند الجزائريين، وقد ارتكب إبراهيم آغا العديد من الأخطاء القاتلة التي كانت عواقبها وخيمة على سير المعارك ومواصلة المقاومة والجهاد، ومن ذلك أنه سلّم لكل جندي عشرة رصاصات فقط معتقدا أنه يستطيع بذلك هزيمة الفرنسيين بكل سهولة.

كما أنه قرر وضع جل القوات الجزائرية بعيدا عن مدينة الجزائر رغم ما كان يصله من أخبار تحدد مكان نزول القوات الفرنسية في سيدي فرج.[2]

أرجع "حمدان خوجة" مسؤولية نجاح الحملة الفرنسية "لإبراهيم آغا" الذي لم يتخذ أي إجراءات عملية كفيلة للتصدي للحملة، فرغم وصول أخبار إليه بشأن الحملة ومعداتها ومكان نزولها إلا أنه بقي ساكنا ولم يتخذ التدابير اللازمة[3]، ويضيف "حمدان

---

1 - محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص117.

* - علق حمدان بن عثمان خوجة على هذا الإجراء بما يلي: «...لقد كان الأغا إبراهيم صهرا للباشا، لكنه لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يكن يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري وكان سابقه يحي آغا قد شغل هذا المنصب مدة إثني عشرة سنة اعتبر خلالها أشهر قائد عسكري عرفته الجزائر في عهد الآغاوات والدايات، صاحب فضل كبير على أحمد باي إذ ساعده على تدعيم سلطته في عهد حسين باشا، شاهد الكثير من المعارك التي جرت بين العرب والقبائل، وكان لا يعرف الركود على الإطلاق كما كان شديد الطموح صائبا في منطقه يعرف كيف يجيب نفسه خاصة إلى العرب والقبائل، ولو أنه ظل في هذا المنصب مدة أطول لاستفادت الجزائر منه أشياء كثيرة، ولكن الحسد والغيرة اللذين أثارهما في نفس الخزناجي نتيجة مكانته عند الباشا، وعمل هذا الأخير بنصائحه قد جعل الخزناجي يتآمر ضده، وقد تمت الدسيسة بواسطة تقارير كاذبة وشهود زور كان وعدهم بمناصب عندما تنجح الخطة، وبهذه الطريقة عزل يحي آغا ثم نفي إلى البليدة واستبدل بإبراهيم آغا الذي لا منطق له ولا كفاءة، وانتهى أمر يحي آغا بقلته، ويعتبر قتله أكبر خطأ ارتكبه حسين داي في حياته...»، للمزيد ينظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص150.

2 - *Esquer Gabriel*, ***les Commencements D'un empire la prise D'Alger 1830,*** *L'Afrique Latine, Alger, 1923, p316.*

3 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص151.

خوجة" كان معلقا آمالا على دعم القبائل له، إلا أنه لم يعلمهم بالأمر مبكرا مما فوت فرصة دعم هذه القبائل* وبقي هذا الأغا معولا على 12 مدفعا** كان الأغا السابق قد نصبها في منطقة سيدي فرج[1]، ولم تتخذ أي إجراءات فعلية في مستوى التصدي لحملة عسكرية مجهزة تهدف إلى احتلال البلاد وتقويض أركانها، كما نلمس شيء من عدم اللامبالاة التي طبعت سياسة الداي "حسين" في التعامل مع الوضع المتأزم الجديد.

ولا بد أن نتساءل إن كانت هذه اللامبالاة ناتجة عن قناعة للداي "حسين" التي تعود عليها من خلال فشل الحملات السابقة وانتصار الجزائر في كل الظروف، أم أن الأمور كانت خارج سيطرته ولم تتوفر له الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة هذه الحملة، وتتجسد هذه السياسة في تصريح الزهار حين يعبر بقوله: «**...وقدم الرايس أحمد باجي وكيل ضريح سدي فرج في الليل وأخبر الباشا بظهور بعض العمارة فقالوا له إن ذلك سحاب ظهر في الأفق، ومع هذا كله والباشا نائم كأنه لم يكن عنده عدو، حتى أن العساكر الذين عنده خرجوا في محلة الشرق...وكتب له البايات ليستنفروا له العسكر الذي عندهم فأجابهم لا يستنفروا أحدا للجزائر...**».[2]

نستخلص من كل ما سبق أن السلطات الجزائرية لم تكن لديها استراتيجية واضحة لمواجهة الحملة الفرنسية بالرغم من علمها المبكر بها، ولم تكن لهم خطة عمل واضحة تكون في مستوى التحديات المطروحة آنذاك، فلا الداي ولا قائده العسكري كانت لهما القدرة على إثارة الجزائريين أو حتى استعطافهم من أجل مصلحة الإيالة التي تتطلب بذل كل ما يلزم من أجلها والدفاع عنها، فكل الإجراءات التي اتخذها الداي وأعوانه كانت

* - هناك وثيقة أرشيفية والتي هي عبارة عن رسالة بعث بها إبراهيم آغا العرب الموجود في سيدي فرج يترقب نزول الفرنسيين إلى حسين باشا والتي يذكر فيها قدوم عدد من القبائل لمقاومة الفرنسيين ولكنهم رفضوا الانضمام إلى الجيش الذي يقوده آغا العرب، إلا أننا سنظل نتساءل عن سبب امتناع هاته القبائل على الانضمام إلى هذا الجيش حسب زعم إبراهيم آغا، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 357، إلا أن هناك رأي آخر يقر بأن إبراهيم آغا لم يعلم هاته القبائل مبكرا مما فوت فرصة انضمامها إليه، للمزيد ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص152.

** - تؤكد الرسالة التي بعثها الحاج محمد المفتي في الجزائر إلى شقيقه بأزمير بأن الجزائر بها أكثر من 1000 مدفع جاهز لرمي القنابل، وحسب اعتقادنا بأن الرسالة تحمل الكثير من المبالغة، للمزيد ينظر: مجموعة 3190، ملف 01، رقم 117.

1 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص152.

2 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص171.

مرتجلة وعشوائية وليس على روية وتخطيط وبصيرة، هذا ما كان له انعكاسا خطيرا على المقاتلين والمقاومين وفوت الفرصة على الجزائريين من أجل التصدي للحملة وردها خائبة كما كان الحال مع الحملات الأوروبية السابقة، ولذلك نقول أن الحكام العثمانيين للجزائر كانت لهمة مسؤولية كبيرة في نجاح المشروع الفرنسي وتعرضها للاحتلال الغاشم الذي أهلك الحرث والنسل ودمر العباد والبلاد طيلة 132 سنة.

9-الاحتلال الفرنسي للجزائر:

بتاريخ 14 جوان 1830م استطاعت القوات البرية الفرنسية النزول على شاطئ سيدي فرج واحتلاله، وتخبرنا إحدى الروايات المعاصرة لتلك الأحداث المؤلمة؛ بأن العدو الفرنسي نزل بغرب مدينة الجزائر بكل معداته ولم يكن أحد من الجزائريين في المكان لرده والتصدي له، كما أنه لم يكن ثمة شخصا واحدا مستعدا لقتالهم، مما مكن العدو من النزول بجنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه من أجل أن يحارب المسلمين المتشتتين الذين كان ينقصهم البارود والذخيرة.[1]

يحاول حمدان بن عثمان خوجة أن يؤكد لنا أن الحملة الفرنسية كان سيكون مصيرها الفشل والخذلان لو استطاع الحكام الجزائريين اتخاذ الإجراءات اللازمة واستغلال الأخطاء والهفوات التي وقع فيها قادة الجيش الفرنسي؛ وذلك عندما أخطأوا التقدير وقاموا بإنزال جنودهم قبل إنزال المدفعية والمؤن، بالإضافة إلى عدم استغلال حركة الرياح التي حالت دون تنظيم الجيش الفرنسي لصفوفه[2]، هذا بالإضافة إلى تجاهل الخطة المحكمة التي وضعها الحاج أحمد باي من أجل مواجهة الحملة الفرنسية من طرف الداي حسين وحاشيته خاصة إبراهيم آغا الذي لم يقبلها، وواصل عناده وغيّه بقوله: «**...إنكم لا تعرفون التكتيك الأوروبي إنه يتعارض كل المعارضة مع تكتيك العرب...**».[3]

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص90.

2 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص153.

3 - المصدر نفسه، ص154.

استطاعت القوات الفرنسية النزول بسيدي فرج بأقل التكاليف وأثبتت تفوقها الكاسح على الجزائريين الذين لم يستطيعوا مواكبة التطور العسكري الحاصل في أوروبا عامة، وفي فرنسا خاصة، هذا ما جعلهم يتقهقرون أمام الضربات المتتالية للفرنسيين الذي تمكنوا من تحطيم كل الدفاعات والسيطرة على الأبراج، هذا ما عجل بانسحاب الجزائريين إلى أوسطى والي –اسطاوالي-* في انتظار الدعم القادم من البايلكات[1]، فيما استطاع الفرنسيون تأمين منطقة سيدي فرج بالكامل واتخاذها قاعدة عسكرية لهم لمواصلة تقدمهم، إلا أن الجزائريين لم يستسلموا وواصلوا المقاومة بكل إرادة وعزيمة، حيث درات معارك عنيفة بين الطرفين أبلى فيها المقاومون الجزائريون بلاءا حسنا بالرغم من اختلاف العدة والعتاد، ومن ذلك ما حدث في معركة اسطاوالي وسيدي خلف أين دارت العديد من المعارك أسفرت نهايتها عن انهزام الجزائريين.[2]

أمام اختلال موازين القوى بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي الذي كان يتقدم بسرعة لم تكن متوقعة أبدا، مما اضطر الجزائريين إلى الهروب إلى قلعة السلطان الواقعة في مرتفعات العاصمة للتحصن بها، هذا ما جعل الفرنسيين يوجهون نيران مدافعهم باتجاهها، لأنها كانت العقبة الأخيرة في احتلال العاصمة[3]، لذلك لم يصمد المقاومون كثيرا أمام الضربات الموجعة التي تلقوها على يد الفرنسيين الذين دخلوا القلعة ونصبوا بها مدافعهم من أجل قصف ما تبقى من المقاومين الذين كانوا في حالة يرثى لها، ولم يكن باستطاعتهم مواصلة المعارك وهذا ما أدركه الداي حسين وقادته، الذين دخلوا في اجتماعات متواصلة من أجل دراسة كيفية الاستسلام والشروط والضمانات التي ينبغي توفيرها لهم من طرف الفرنسيين، الذين انتظروا تلك اللحظة بفارغ الصبر.

* - اسطاوالي أو أوسه ولي بالتركية تقع على مسافة سير ساعة من سيدي فرج وقد وقعت فيها معركة فاصلة بين القوات الجزائرية والاستدمار الفرنسي.

1 - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص90.

2 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص200.

3 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص173.

10-معاهدة الاستسلام:

استطاعت القوات الفرنسية احتلال حصن الإمبراطور (حصن مولاي حسن)، وبذلك أصبحت مدينة الجزائر تحت سيطرتهم التامة، هذا ما اضطر الداي حسين لعقد اجتماع طارئ مع قيادته وأعيان المدينة لدراسة الأوضاع التي آلت إليها البلاد، وهل بالإمكان مواصلة المقاومة أو تسليم المدينة والخضوع للفرنسيين؟، فكان الاتفاق بضرورة الاستسلام، لذلك تم إرسال وفد عنه يضم كاتبه مصطفى وأحمد بوضربة وحمدان بن عثمان خوجة والقنصل الإنجليزي بتاريخ 04 جويلية 1830م، حيث التقى الوفد مع قائد الحملة الفرنسية "دي بورمون" وتم الاتفاق على جميع شروط الاستسلام وكيفية دخول القوات الفرنسية إلى المدينة واحتلالها.

وهكذا تم توقيع المعاهدة بتاريخ 05 جويلية 1830م، ورفعت أعلام المحتلين على مباني مدينة الجزائر[1] التي أصبحت عرضة للنهب والتدمير والعبث على يد المحررين الجدد الذين قدموا لتخليص الجزائريين من ظلم العثمانيين !!! وأي تحرير هذا؟

-بنود معاهدة الاستسلام:

1- يسلم الميناء وحصن القصبة وجميع الحصون الموجودة بمدينة الجزائر إلى الفرنسيين بدون شرط أو قيد وبدون أي مقاومة تذكر.
2- للداي حسين حاكم الجزائر "سابقا" حريته المطلقة، بالإضافة إلى عدم المساس بثرواته الشخصية وهذا بضمان من قائد الحملة "دي بورمون".
3- للداي وأسرته الحق في اختيار الوجهة التي يرغب فيها والبلد الذي يريد، وهو تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي طيلة بقائه في مدينة الجزائر، وستسخر له فرقة من الجيش الفرنسي لحمايته مع أسرته.
4- يضمن قائد الجنرالات الفرنسي نفس المزايا لحماية جميع جنود الميليشيا.

1 - محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص117.

5- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم، ونساؤهم سيحترمن. [1]

ما يمكننا ملاحظته على هذه الاتفاقية أنها متشابهة إلى حد كبير لتلك المعاهدة التي أمضاها أبو عبد الله الغرناطي مع الملوك الكاثوليك -فرديناند*-إيزابيلا-.**

حيث قامت السلطات الفرنسية بضرب عرض الحائط بتلك المعاهدة، ولم تقم بتنفيذ بنودها خاصة فيما يتعلق بالبند الخامس منها، حيث تم هدم المساجد وتدنيسها ونهب الممتلكات والأموال وقتل الجزائريين بكل وحشية وقسوة، وذلك دليلا على همجية المسيحيين وحقدهم الدفين على الإسلام والمسلمين، فيما غادر الداي حسين مدينة الجزائر على متن سفينة فرنسية تدعى "جان دارك" "Jeannedarc " يوم 10 جويلية 1830م، برفقة حاشيته المتكونة من 58 رجلا وامرأة، فيما تم ترحيل 2500 إنكشاري من الجزائر على متن سفينة بياستير الإسبانية، تاركين مدينة الجزائر وسكانها يصارعون لوحدهم محتلا غاشما سمته البارزة الوحشية والدناءة في أقصى تجلياتها.

11-نتائج الحملة:

- انهيار الحكم العثماني في الجزائر نهائيا بعد تواجد دام حوالي ثلاثة قرون من الزمن.
- بداية تاريخ جديد وميلاد شعور قوي لدى الجزائريين الذين قرروا مواصلة الجهاد والمقاومة ضد المحتلين.
- ظهور مقاومة سياسية تزعمها حمدان بن عثمان خوجة وعمر بوضربة ومجموعة أخرى من رفاقهم الذين أسسوا ما يسمى لجنة الحضر (لجنة المغاربة) حيث بدأوا في تقديم العرائض والمطالب للسلطات الفرنسية طالبين منها احترام بنود المعاهدة

1 - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص171.

*- ولد في أراغون سنة 1452م ابن خوان الأول ملك أراغون، تولى العرش عام 1479 بعد زواجه من إيزابيلا بعشرة سنوات، توفي سنة 1516.

**- ولدت سنة 1451 ابنة خوان الثاني ملك قشتالة استلمت الحكم بعد وفاة أخيها الرابع عام 1474م، وبعد الوحدة مع أراغون أصبحت وزوجها يعرفان بالملكين الكاثوليكيين، توفيت عام 1504.

المبرمة يوم 05 جويلية 1830م، وأمام تزايد نشاط الأعضاء قامت سلطات الاحتلال بنفي بعضهم بتهمة التآمر على الحكم الفرنسي.[1]

- واصل بعض الجزائريين المقاومة ضد المحتلين بكل عزم وصبر داخل مدينة الجزائر وفي أريافها، فيما أعلن أحمد باي مقاومته ببايلك الشرق* بالرغم من محاولة الفرنسيين إغراءه، ولذلك تعتبر مقاومته أقدم مقاومة منظمة في الجزائر، حيث اندلعت مباشرة بعد احتلال العاصمة بالرغم من محاولة البعض إعطائها الصفة الرسمية على اعتبار أنه كان موظفا رسميا في الدولة على عكس مقاومة الأمير** التي يعتبرها البعض مقاومة وطنية حرّة، لأنه لم يكن تابعا لسلطة العثمانيين بالجزائر، ومع ذلك فإننا نقول أن أحمد باي واصل مقاومته ضد الفرنسيين وكان أول من أعلن عن ذلك صراحة ضد الفرنسيين.
- تعرضت مدينة الجزائر لعملية نهب وسرقة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، فحتى أعمدة المنازل سرقت والمساجد هدمت وحولت إلى كنائس وإصطبلات لحيواناتهم، ودنست من طرف جنود الاحتلال الذين عاثوا فيها فسادا.
- ارتكبت العديد من المجازر بحق الجزائريين من طرف قوات الاحتلال الفرنسي.
- وجد الشعب الجزائري وحده وحيدا في مواجهة أكبر قوة احتلال في العصر الحديث بدون حاكم أو سلطة تشد عضده في مواجهة الاحتلال الهمجي، مما اضطر العديد منهم لرفع راية الجهاد والمقاومة بدون أن يلتفت لأحد مهما كان، عازما على تحرير بلاده مهما كلفه ذلك؛ إلى أن تحقق له ذلك ذات يوم من سنة 1962م.

1 - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص205.

* - قاد أحمد باي المقاومة الشعبية بالشرق الجزائري ضد الفرنسيين منذ 1830م، وعرفت هذه المقاومة بالمقاومة الرسمية أي أنها كانت امتداد لمقاومة الدولة.

** - قاد الأمير عبد القادر المقاومة ضد الفرنسيين من عام 1832م إلى 1847م وهناك من يعتبرها مقاومة وطنية.

خـــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية خلال مرحلة الدايات من خلال الأرشيف الوطني الجزائري يمكننا أن نقف عند النتائج التالية:

- إن الأرشيف العثماني المتعلق بتاريخ الجزائر سواء الموجود حاليا بالجزائر أو المحفوظ بإسطنبول أو المودع بالأرشيفات الأوروبية قد اكتسب أهمية خاصة لكونه يشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، فهو يقدم للباحث والمؤرخ المادة الخام، ويشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يرمي إلى إعادة بعث ماضي الجزائر العثمانية حسبما يتطلبه المنهج العلمي وتقضيه النظرة الموضوعية، ومن بين الأرصدة الهامة التي يحتفظ بها الأرشيف الوطني ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية والدينية نجد رصيد الفترة العثمانية، والذي من خلاله يمكن استخلاص معلومات هامة تعكس لنا الطابع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والتطور التاريخي للأمة الجزائرية، ومما تجدر الإشارة إليه أن الوثائق الأرشيفية أصبحت اليوم بمثابة الأصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثناياها الكثير من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة.
- شهدت الإيالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة، وهذا التدهور كان نتيجة العديد من التراكمات والعوامل يأتي في طليعتها فساد الفرقة الإنكشارية وانحراف سلوكها والتي أدت إلى تعفن الأوضاع السياسية للبلاد وتدهورها في أواخر عهدها، بعدما أصبحت تتدخل في الشؤون السياسية للإيالة وطبعت دورها بممارسات انحرافية لا تتوافق مع المعايير الدولية المخولة لهذه الفرقة، كما أدت السياسة الضريبية التي انتهجها الحكام العثمانيين في الجزائر إلى ضعضعة الرابط الروحي بين السكان والسلطة، مما وفر فرصة مناسبة لبعض الطرقيين لجر الأهالي للقيام بتمردات ذات طابع قبلي ساهمت في فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، كما أثرت من جهة أخرى على الجهاز الحربي للإيالة الجزائرية، ورغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات لإصلاح البلاد إلا أن

نتائجها كانت محدودة إذ جاءت في وقت متأخر تفاقمت فيه الأوضـــاع الداخلية وتعددت الأطماع الخارجية.

- تميزت الفترة الممتدة فيما بين (1671-1784م) باشتداد وطأة الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية وتزايد منحى القرصنة المتوسطية ويمكن تفسير هذا التهديد الأوروبي بأنه تنافس دولي على منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوســط، ومحاولة جل الأطراف الأوروبية الاســتفادة من الإمكانيات الطبيعية والاقتصــادية لهذه المنطقة الاستراتيجية.
- شــكلت مدينة وهران والمرســى الكبير محورا أســاســيا في تحديد طبيعة العلاقات الجزائرية الإسـبانية، إذ جل الحملات الإسـبانية على مدينة الجزائر كان الغرض منها بالدرجة الأولى المحافظة على المكتسبات الاستعمارية.
- إن تمكن الجزائر في العصر الحديث من صد تلك الحملات يعود بالأساس إلى مصدر قوتها الذي يرجع إلى وعيها الكامل بالأخطار الأوروبية المحدقة بها واهتمامها الكبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا من خلال بناء قوة عسكرية بحرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصـوم، مما جعل الدول الأوروبية بعد فشـلها في تحقيق مآربها العســكرية إلى فتح ملفات ســياســية وعقد اتفاقيات تحدد طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، ورغم طابع العداء الذي ميز العلاقات الجزائرية الأوروبية إلا أنه لم يمنع نمو هذه العلاقات وتحسنها في بعض الفترات.
- إن فشــل الحملات الأوروبية البحرية على الإيالة الجزائرية منفردة هو ما عزز فكرة التحالف بين هاته الدول لاســتهداف الجزائر ومحاولة تطوير فكرة العمل الهجومي المنفرد باســم دولة أوروبية واحدة إلى عمل مشــترك بين هاته الدول باســم أوروبا والمسـيحية، وقد اسـتفادت الدول الأوروبية بعد العودة إلى دراسـة تراثها العسـكري ووعت عوامل انهزامها أمام الجزائر مما عجل بفكرة تغيير نمط الهجوم وطريقته على الإيالة واســتبدال طريقة القصــف البحري إلى طريق الإنزال البري، وهذا ما خلص إليه دوفال في تقريره.

- خضعت العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر الميلادي للتحولات الجديدة التي شهدها البحر الأبيض المتوسط أثناء الثورة الفرنسية، مما أدى بالدول الأوروبية إلى التنافس فيما بينها للتقرب من الجزائر والعمل على إقامة علاقات وطيدة تضمن لهم امتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية، وبانتهاء المشروع النابليوني ووأده في معركة واترلو أعادت تلك الدول نظرتها للعلاقات التي تربطها مع الجزائر، وبذلك يمكن القول أن تلك العلاقات لم تكن مبنية ومؤسسة على نظرة طويلة المدى وإنما كانت ظرفية أرغمت عليها الدول الأوروبية جراء صراعاتها الداخلية.
- وجدت أفكار سيدني سميث الداعية لحلف أوروبي رواجا كبيرا لدى الدول الأوروبية وفتحت المجال للتفكير في الأساليب الناجحة للقضاء على ما أسموه في أدبياتهم بالقرصنة، كما أدت إلى اتفاق الدول الأوروبية حول هدف واحد وإن ظهر اختلاف في كيفية الوصول إليه، كما أن دفاع الأوروبيين عن القيم الإنسانية ومحاربتهم للقرصنة واسترقاق المسيحيين ما هي في الواقع إلا ذرائع تظاهروا بها للتدخل في شؤون إيالات شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن مشروع الرابطة البحرية الذي دعت إليه بريطانيا كان يهدف في حقيقة الأمر إلى فرض وصاية إنجلترا على الدول الأوروبية في معاملاتها مع دول المغرب البحرية.
- لقد عملت الدول الأوروبية على تنفيذ طموحاتها بشكل مرحلي هدفت من خلاله إلى كسب الوقت من جهة، وتحطيم القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية من جهة ثانية وقد تجلت المرحلية من خلال تهديمها لاقتصاد الإيالة في البداية عن طرق منع استرقاق المسيحيين وعدم تقديم فدية مقابل تسريح الأسرى، ثم إجبار الإيالة على تخليها عن نشاطها البحري، وبهذه الإجراءات يتحطم اقتصاد الإيالة بشكل نهائي بعدما منعت من أحد الموارد الأساسية لدخل خزينتها.
- لقد كان مؤتمر فيينا بمثابة الهيئة الدولية التي حددت مصير الإيالة الجزائرية من خلال توحيد نظرة أوروبا تجاه الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، وبما

أن هذا المؤتمر انعقد للنظر في المسائل الأوروبية وتداعيات الثورة الفرنسية فإنه لم يمنعه ذلك من التطرق إلى المسائل التي تخص الملاحة المتوسطية وإدراج القضية الجزائرية كقضية محورية في أعمال دوراته.

- ساهمت حملة اللورد إكسموث على الإيالة الجزائرية في ترك آثار وأنتجت تداعيات طويلة المدى على مستقبل الإيالة الجزائرية، حيث أسفرت عن نتائج وخيمة وأحدثت انعكاسات إقليمية ودولية خطيرة، حيث تسببت هذه الحملة في تحطيم القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وذلك بعد إحراق نصف الترسانة البحرية الجزائرية ومنذ هذا التاريخ بدأ العد العكسي للإيالة الجزائرية نحو التدهور العسكري، كما قيدت هذه الحملة الجزائر باتفاقيات دولية حرمتها من مصادر دخل معتبرة مما انعكس سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تمكنت من شل حركية الأسطول الجزائري مما نتج عنه إحداث تغير مفاجئ في العادلة المتوسطية ونقل مركز القوة إلى الجناح الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، كما حملت هذه الحملة في طياتها بذور فناء الإيالة الجزائرية وفتحت الأفق للمؤتمرات الدولية فيما بعد لتقويض أركانها باسم القضاء على القرصنة، مما عبد الطريق أمام فرنسا كي تفكر في وضع حد نهائي لأسطورة دار الجهاد وتسيطر عليها نهائيا.
- وعلى صعيد آخر لم تكن القرصنة التي نددت بها المؤتمرات الدولية سوى ذريعة لإفشال القدرات الدفاعية الجزائرية والتخلص من قوتها المهيمنة كذريعة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م، ونستسمح هنا القارئ في استطراد فرضه الموضوع، إن حملة اللورد إكسموث على الجزائر قد استعملتها حكومة بلير لتبرير الحرب الجديدة التي شنتها أمريكا على العراق سنة 2003م، فقد صرّح وزير خارجية الحكومة البريطانية أثناء الإعداد الدعائي للحرب ضد العراق بما محتواه: «إن الإنجليز يتدخلون في العراق كما فعلوا في 1816م بوضع حد للصوصية البحرية».
- تمكن معركة نافرين سنة1827م بإضافة نكبة أخرى للأسطول الجزائري بعد نكبة 1816م، والتي عجلت بنهاية الإيالة ويمكن القول أنه منذ سنة 1816م بدأ العد

العكسي نحو الانحطاط والأفول والزوال باديا على مستوى الإيالة الجزائرية، ورغم جهود بعض الدايات في إعادة الإيالة إلى جادتها وماضيها المشرف إلا جهودهم لم تثمر عن نتائج لاعتبارات عديدة، وبهذا الوضع الجديد أصبحت الجزائر عرضة للأخطار الأجنبية التي تترصدها، ولعل أبرزها الأطماع الفرنسية التي استغلت ظروف الجزائر بعد معركة نافرين لتعلن الحصار البحري على الجزائر سنة 1827م.

- شهدت الإيالة الجزائرية في آخر عهدها انهيارا عسكريا واقتصاديا وسياسيا عجّل بفنائها وزوالها، لذا استغلت فرنسا الفرصة لتنفيذ مشاريعها التوسعية وأهدافها الطموحة تجاه الجزائر، ولم حادثة المروحة إلا جزء بسيط من المخطط العام الذي رسمته فرنسا في سياستها مع الجزائر وبفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية تدخل الجزائر مرحلة أخرى من تاريخها الوطني تختلف عن المراحل السابقة في علاقاتها الدولية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحمّل الداي حسين المسؤولية الكاملة لانهيار الحكم العثماني في الجزائر بالرغم من مساهمته في هذه النتيجة بطريقة غير مباشرة من خلال ممارساته التي فقدت الحزم والانضباط في قراراته الخاطئة في بعض الأمور، وعدم أخذ الأمور بجدية في تعاملاته مع الوضع الدولي الجديد.
- يمكن القول أن انهيار الحكم العثماني في الجزائر كان نتيجة لتضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية والتي ساهمت في وضع حد لأسطورة دار الجهاد والتي وقفت في وجه التحرشات الأوروبية لمدة ثلاثة قرون من الزمن، لتتمكن فرنسا في الأخير تكسير جدار الرعب الذي أرعب أوروبا طيلة العهد العثماني.

الملاحق

الملحق رقم (01): رخصة مرور مسلمة من محمد باشا في 15 جويلية 1768م لمبعوث البابا إمانويل حتى لا يتعرض القراصنة طريقه أثناء عودته إلى إسبانيا ومع الأسرى الذين فداهم من الجزائر[1]

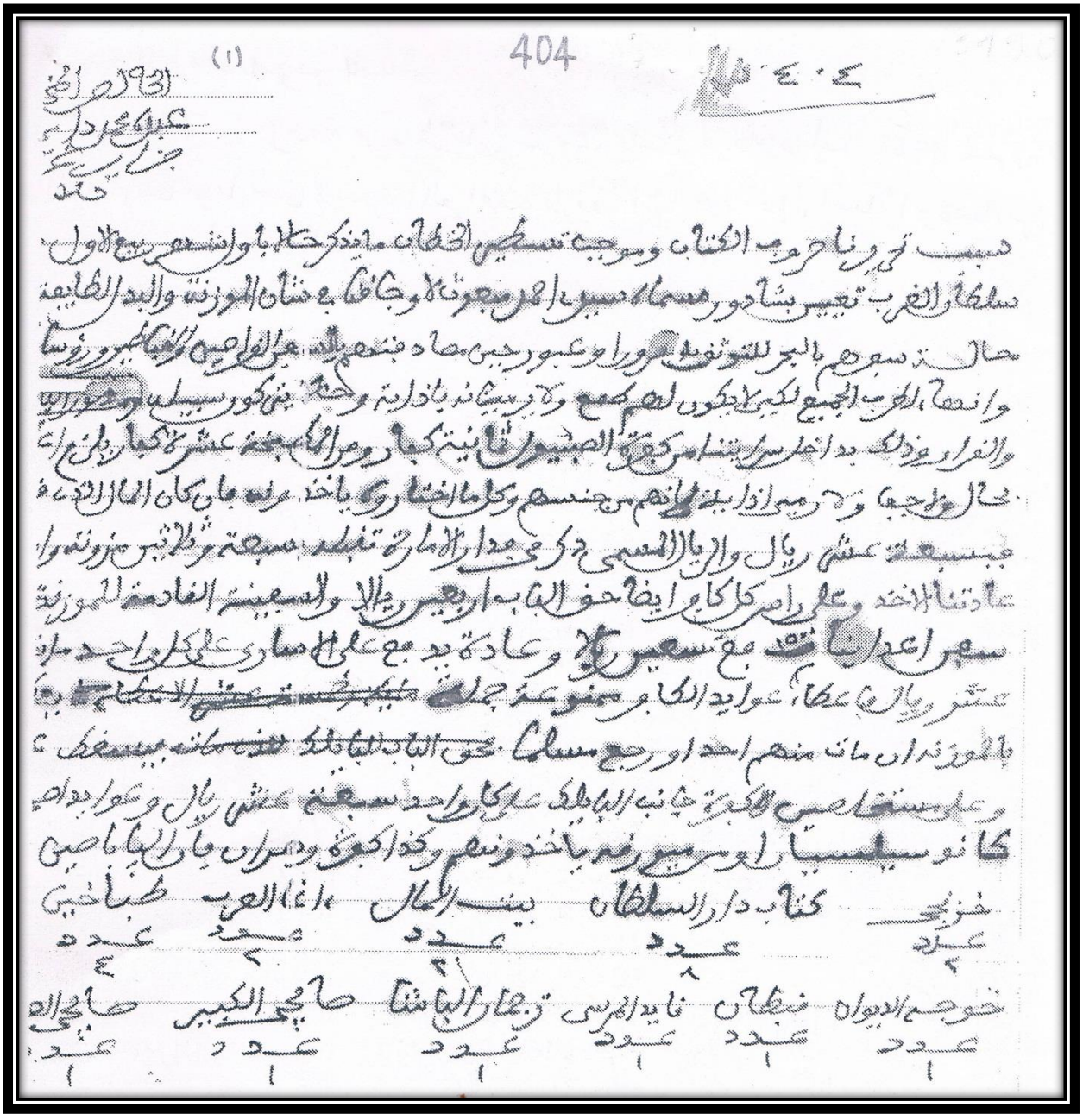

1 - مجموعة 3190، ملف 01، رقم 404.

الملحق رقم (02): وثيقة توضح قائمة المعدات العسكرية التي أرسلها الباب العالي إلى الجزائر عام 1750[1]

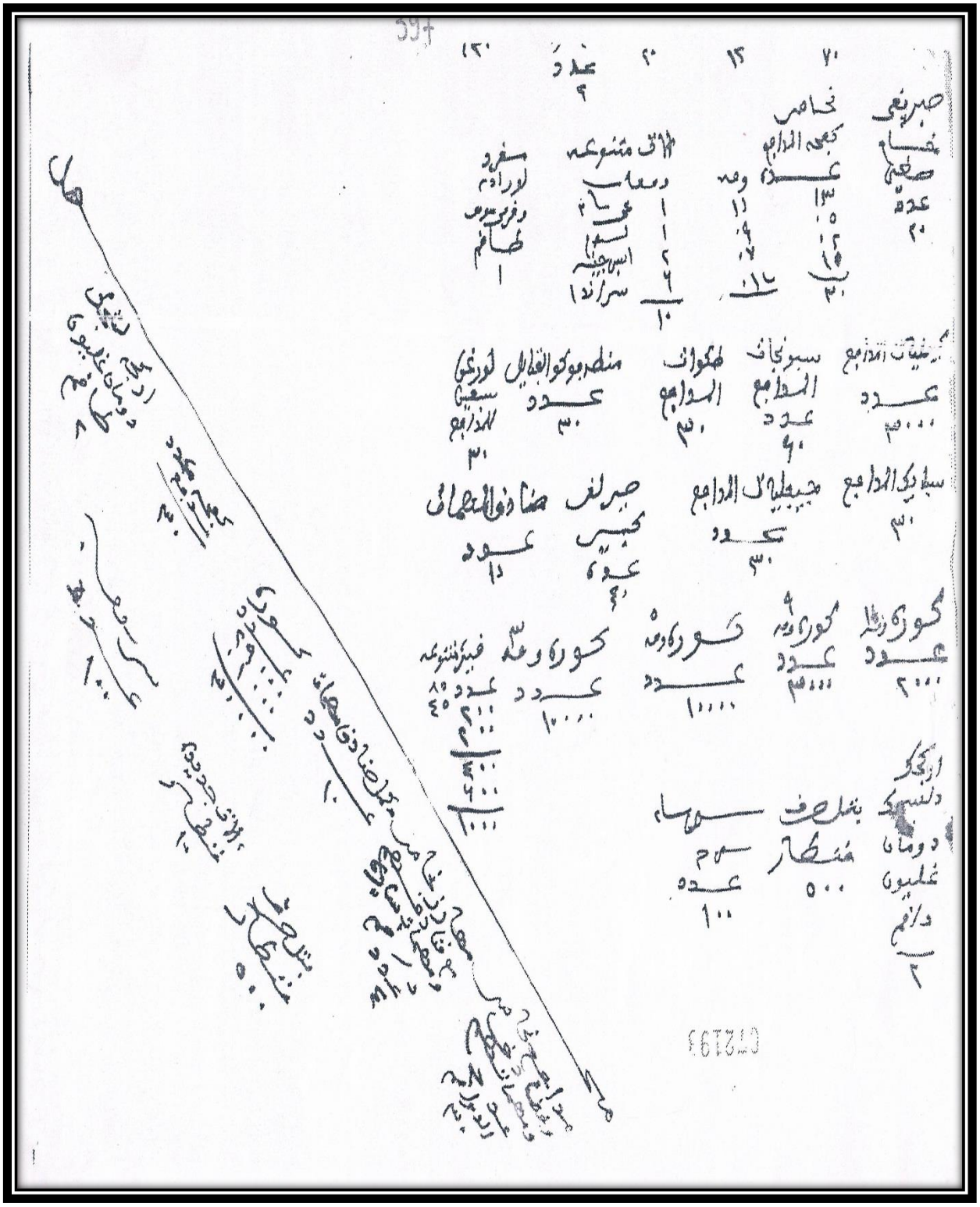

1 - مجموعة 3190، ملف 01، رقم 397.

الملحق رقم (03): فرمان السلطان العثماني مصطفى الثالث إلى الداي محمد باشا سنة 1769م إذ يأمره بإعادة العلاقات السلمية مع الدانمارك استجابة لطلب سفيرها في إسطنبول[1]

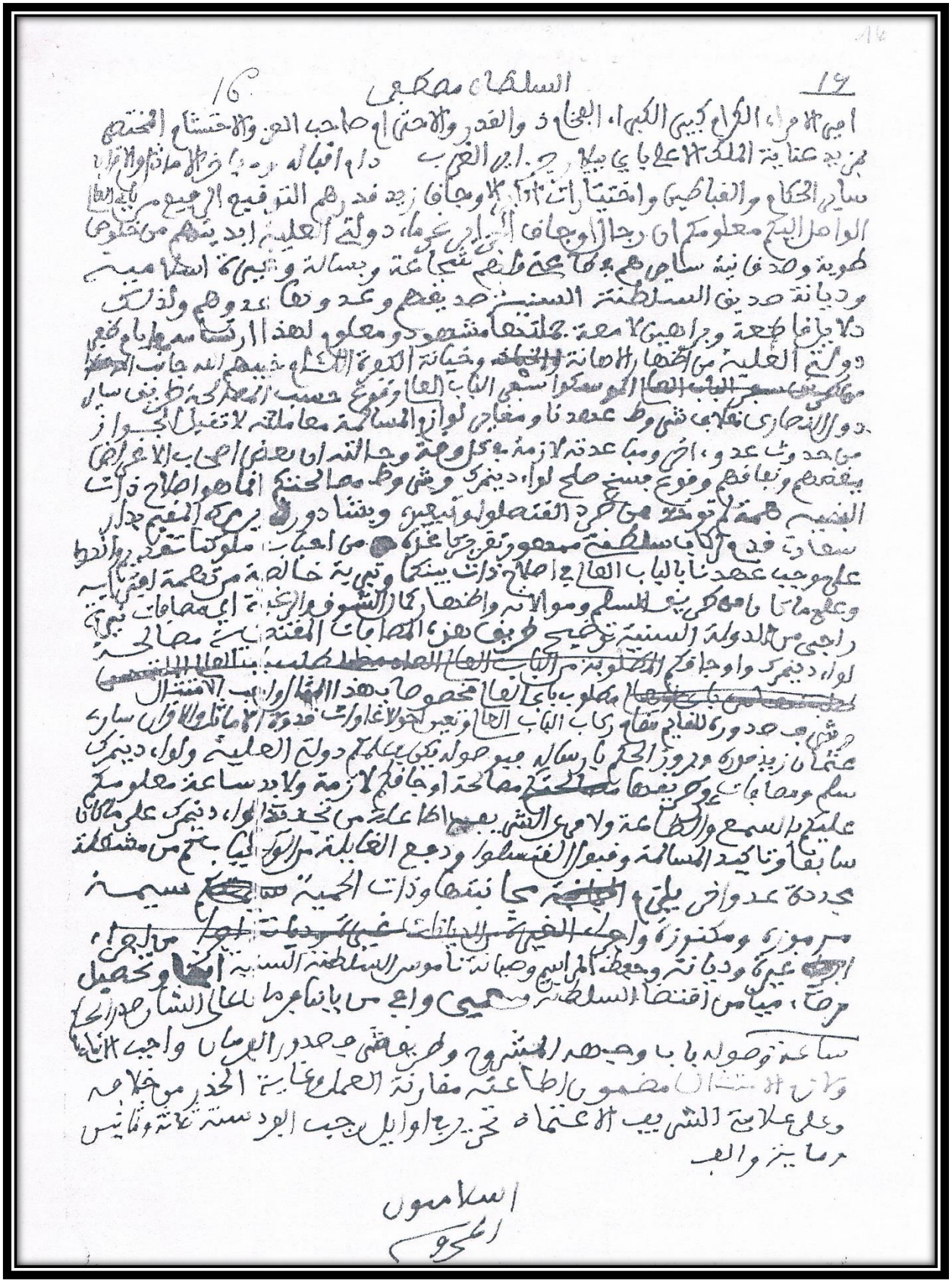

1 - مجموعة 3190، ملف 01، وثيقة رقم 16.

الملحق رقم (04): رسالة صالح باي إلى وكيل الباستيون عام 1774م من أجل إطلاق سراح الجزائريين الذين أسرهم القراصنة الأوروبيين وهم على متن سفينة فرنسية[1]

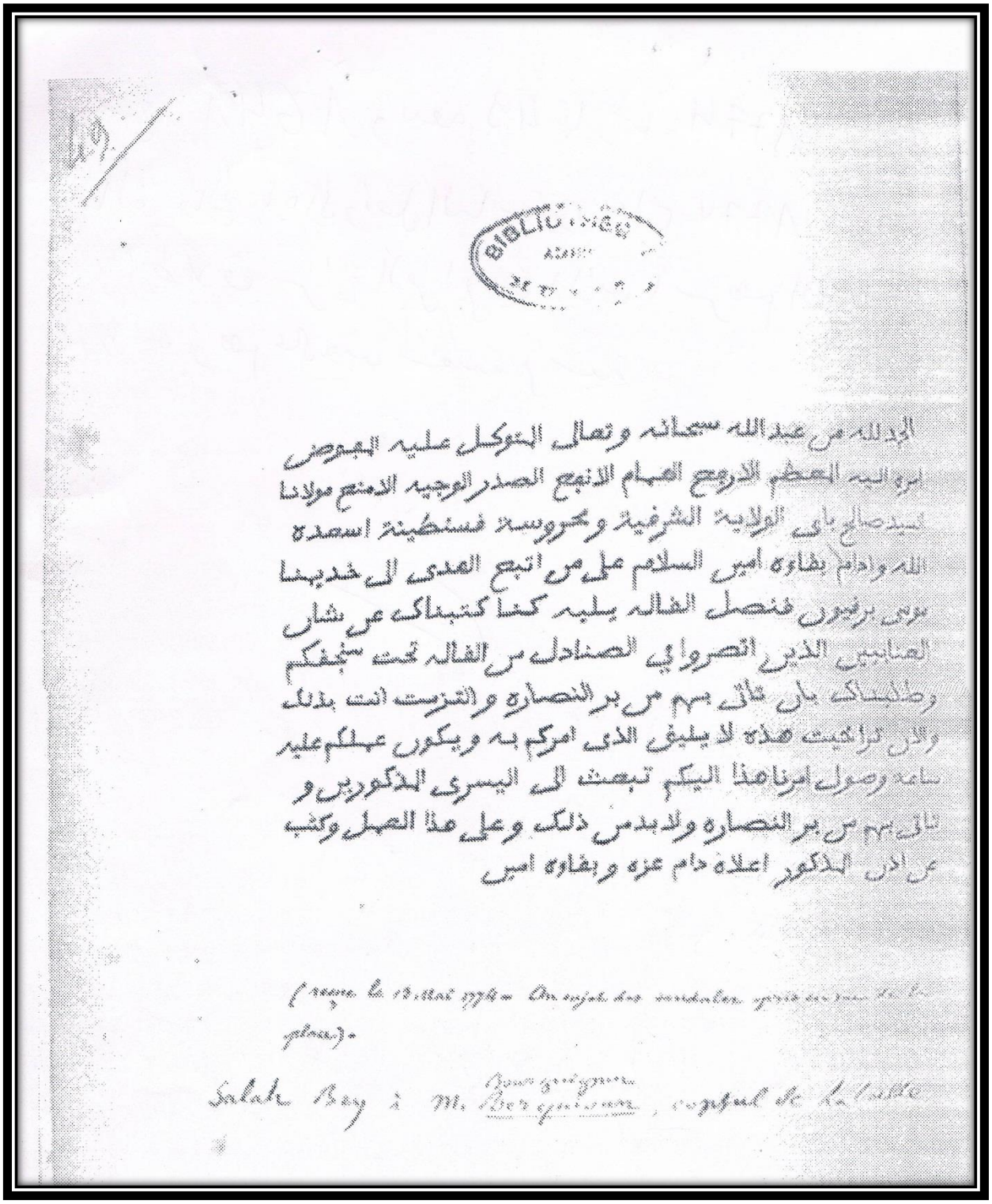

الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى المتوكل عليه المفوض
اليه العظم الاروع الهمام الانجح الصدر الوجيه الامنع مولانا
السيد صالح باي الولاية الشرفية ومحروسة قسنطينة اسعده
الله ودام بقاوه امين السلام على من اتبع الهدى الى خديمنا
موسى برنيون فنصل الفالة يليه كنا كتبناك عن شان
الصابيين الذين اتصروا في الصادل من الفالة تحت سنجقكم
وطلبناك بان تاتي بهم من بر النصارة والتزمت انت بذلك
والان تراخيت هذه لا يليق الذي امركم به ويكون عليكم عليه
سامة وصول امرنا هذا اليكم تبعث الى اليسرى المذكورين و
تاتي بهم من بر النصارة ولا بد من ذلك وعلى هذا العمل وكتب
عن الى المذكور اعلاه دام عزه وبقاوه امين

Salah Bey à M. Bonnemain, consul de France

1 - مجموعة 1641، وثيقة رقم 49، تاريخ 1774.

الملحق رقم (05): قائمة المعدات التي قدمتها الدانمارك إلى الجزائر سنتي (1794-1796م)[1]

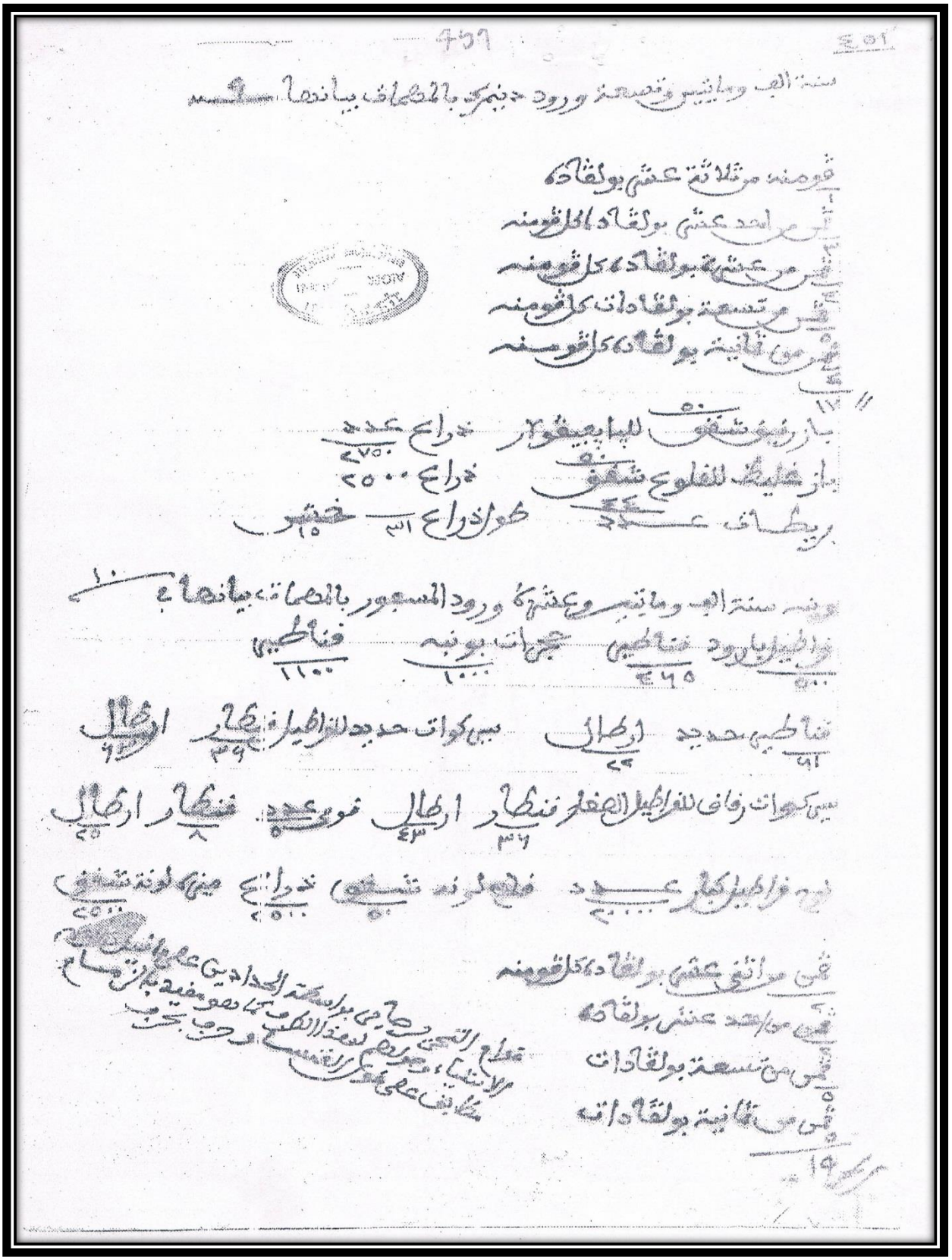

1 - مجموعة 3190، ملف 01، وثيقة رقم 451.

الملحق رقم (06): قائمة المعدات التي قدمتها الدانمارك سنة 1802 للجزائر[1]

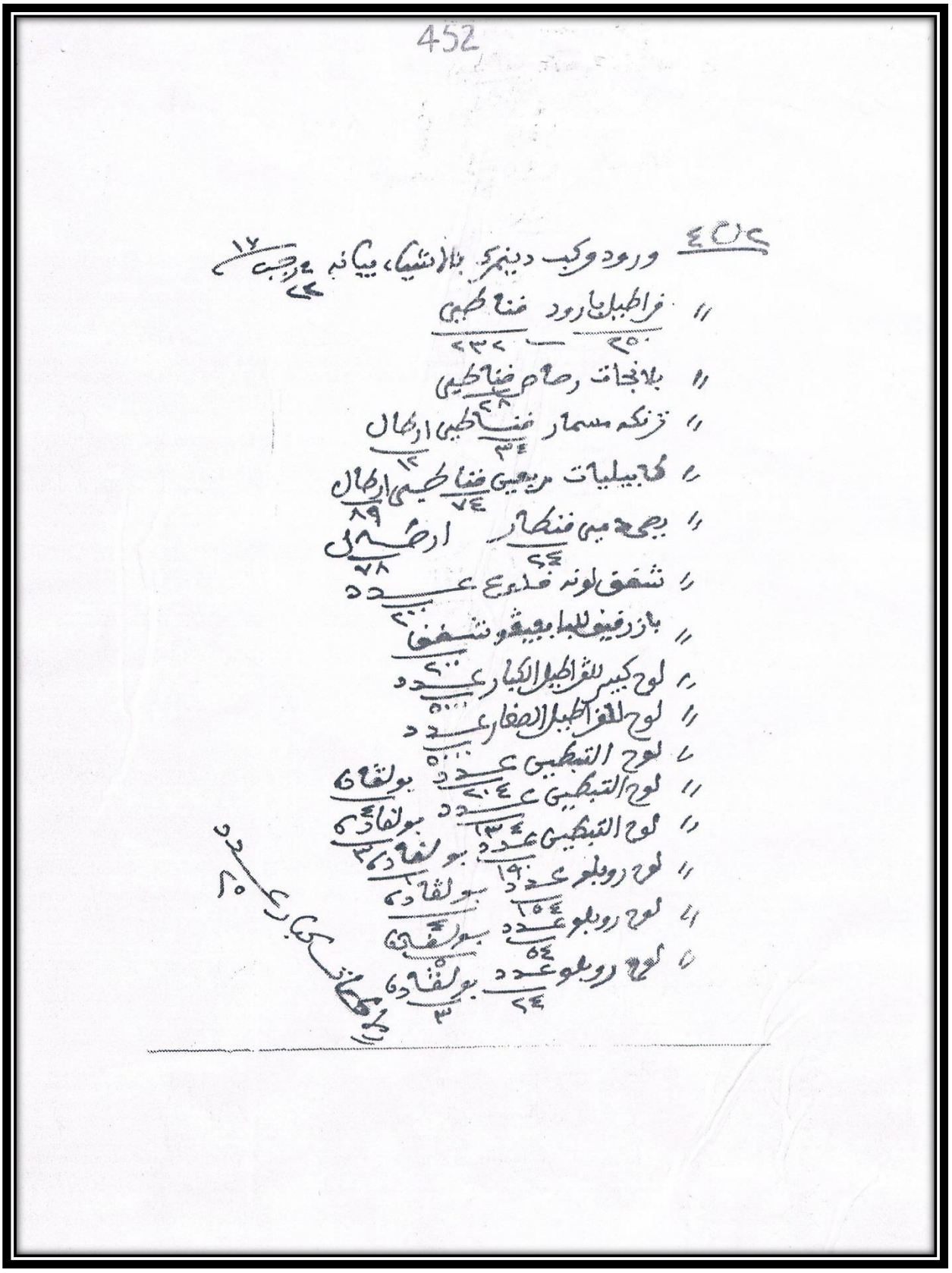

452

1 - مجموعة 3190، ملف 01، رقم 452.

الملحق رقم (07): قائمة بالمعدات التي قدمتها الدانمارك إلى الجزائر[1]

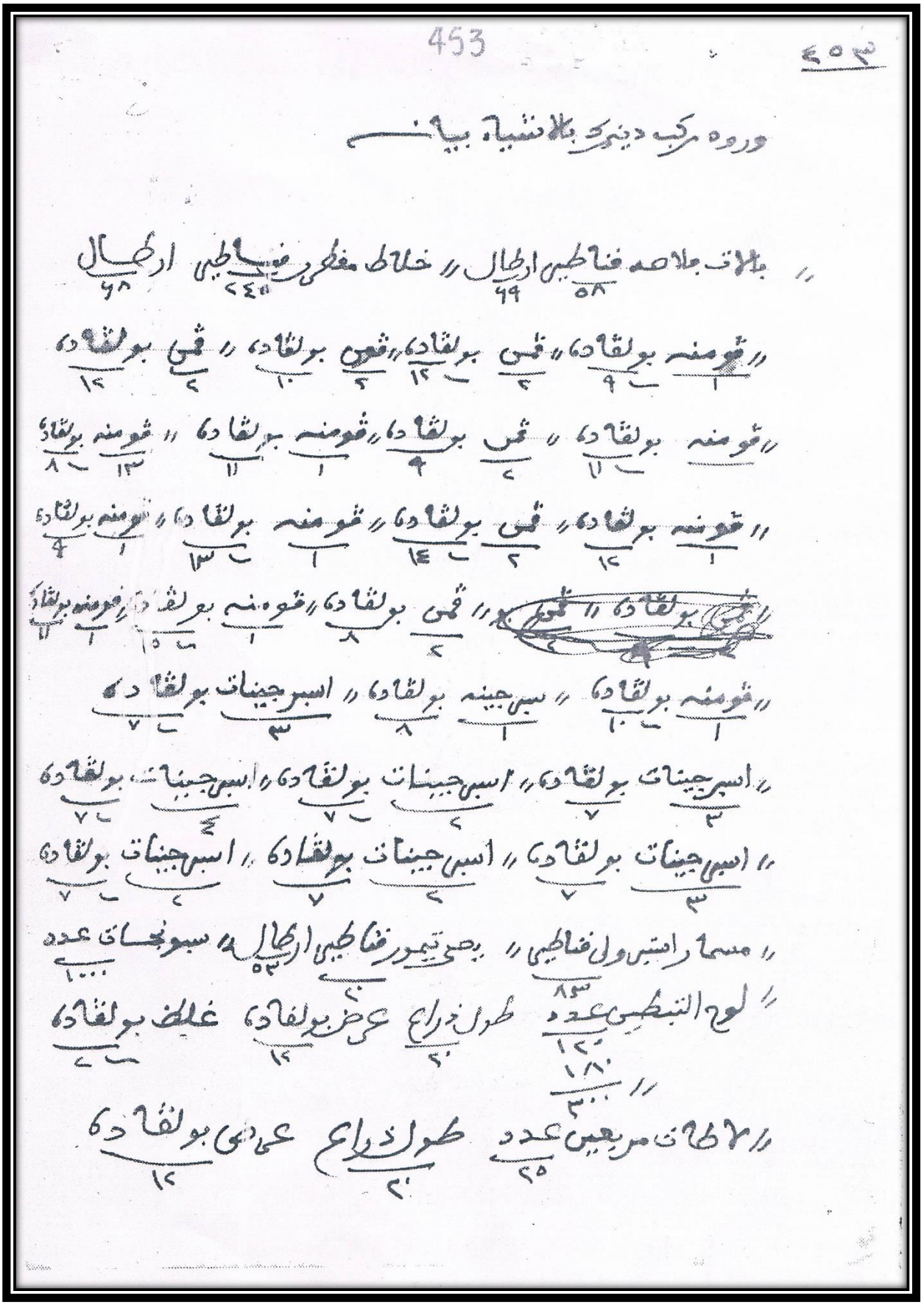

453

٤٥٣

ورده مركب دينمرك بالاشياء بيان

الملحق رقم (08): وثيقة تؤرخ لحملة أورللي الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م[1]

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 02، وثيقة رقم 13.

تابع للملحق رقم (08)

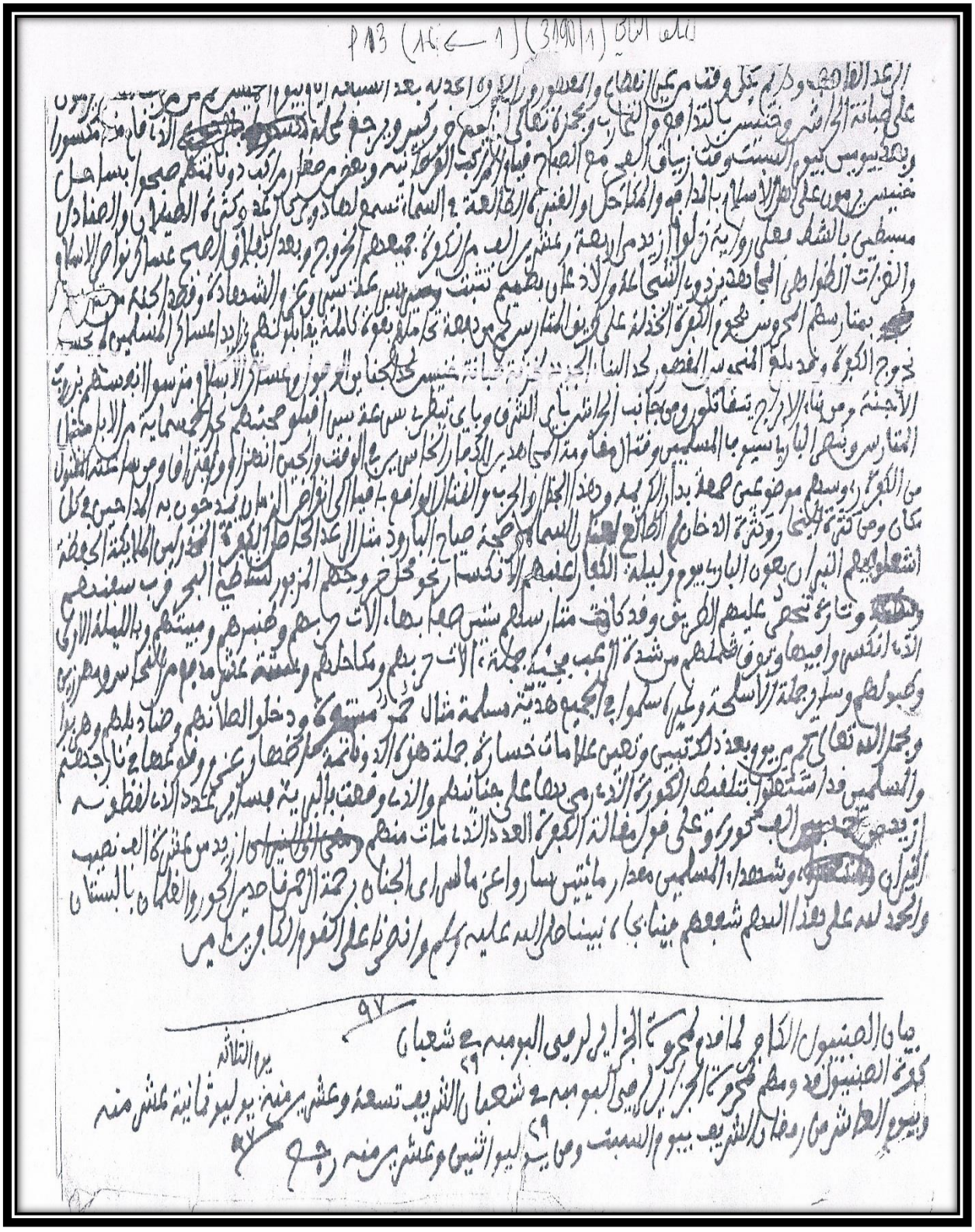

الملحق رقم (09): مخطوط تاريخ مجيء الإسبانيين للمرة الثانية والثالثة إلى الجزائر وهو يؤرخ لحملة أنطونيو بارثللو سنتي 1783-1784م[1]

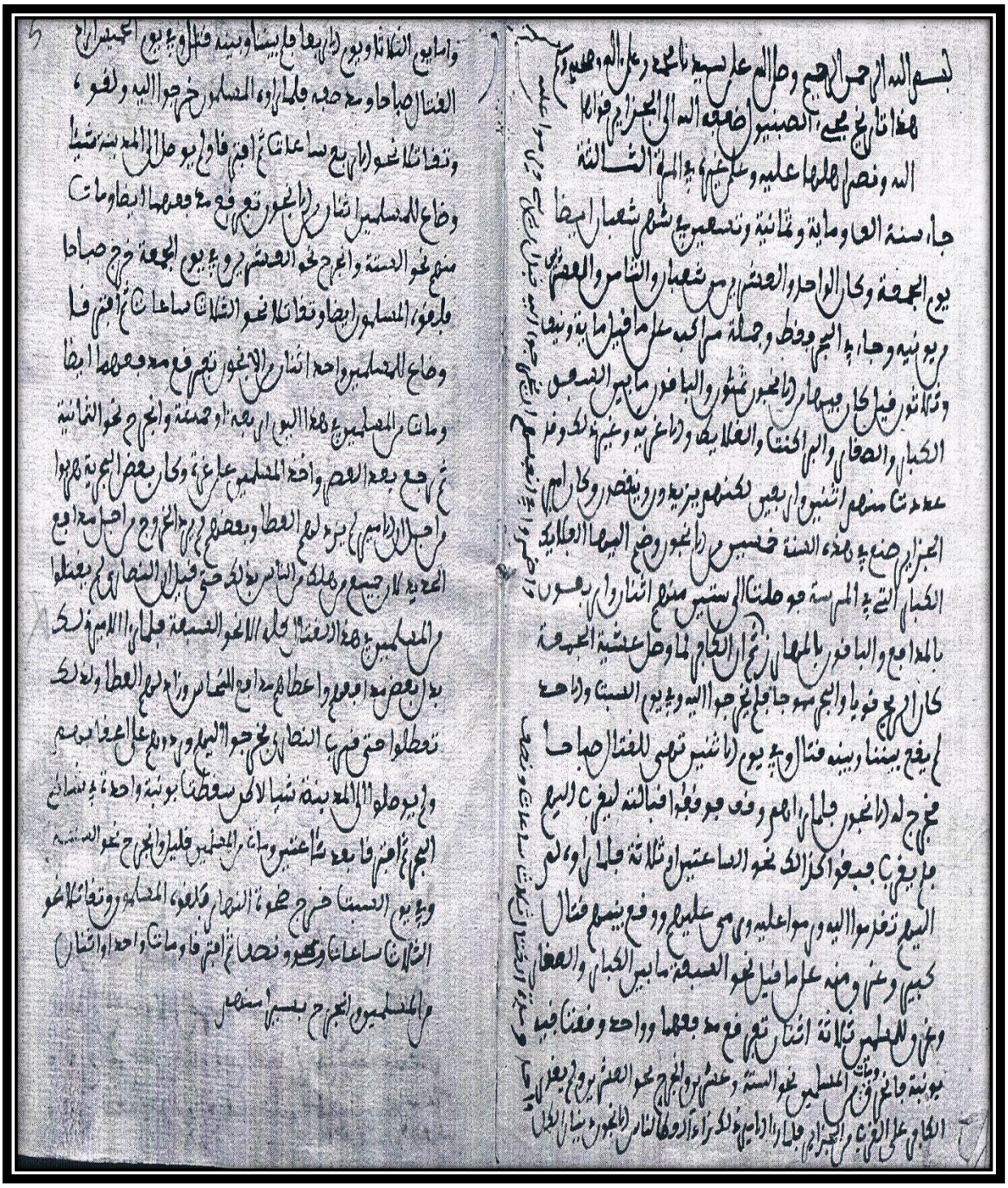

1 - مجهول: تاريخ مجيئ الإسبانيين، المصدر السابق

الملحق رقم (10): رسالة من حسن باشا إلى السلطان سليم الثالث حول الحرب بين الجزائر وإسبانيا في وهران[1]

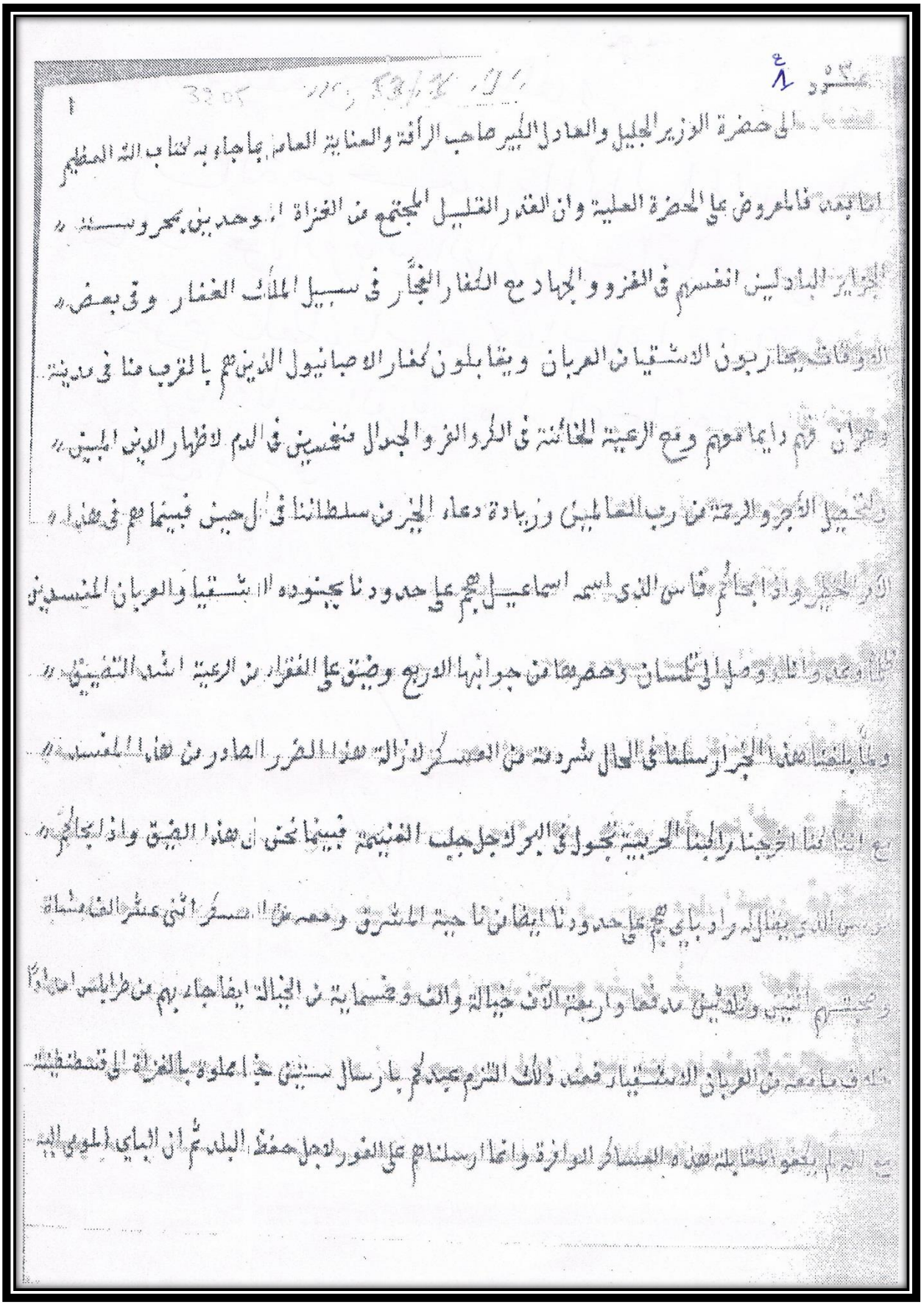

الملحق رقم (11): قائمة بالمعدات التي على إسبانيا تقديمها إلى الجزائر بموجب الصلح الموقع بينهما في 14 جوان 1785م[1]

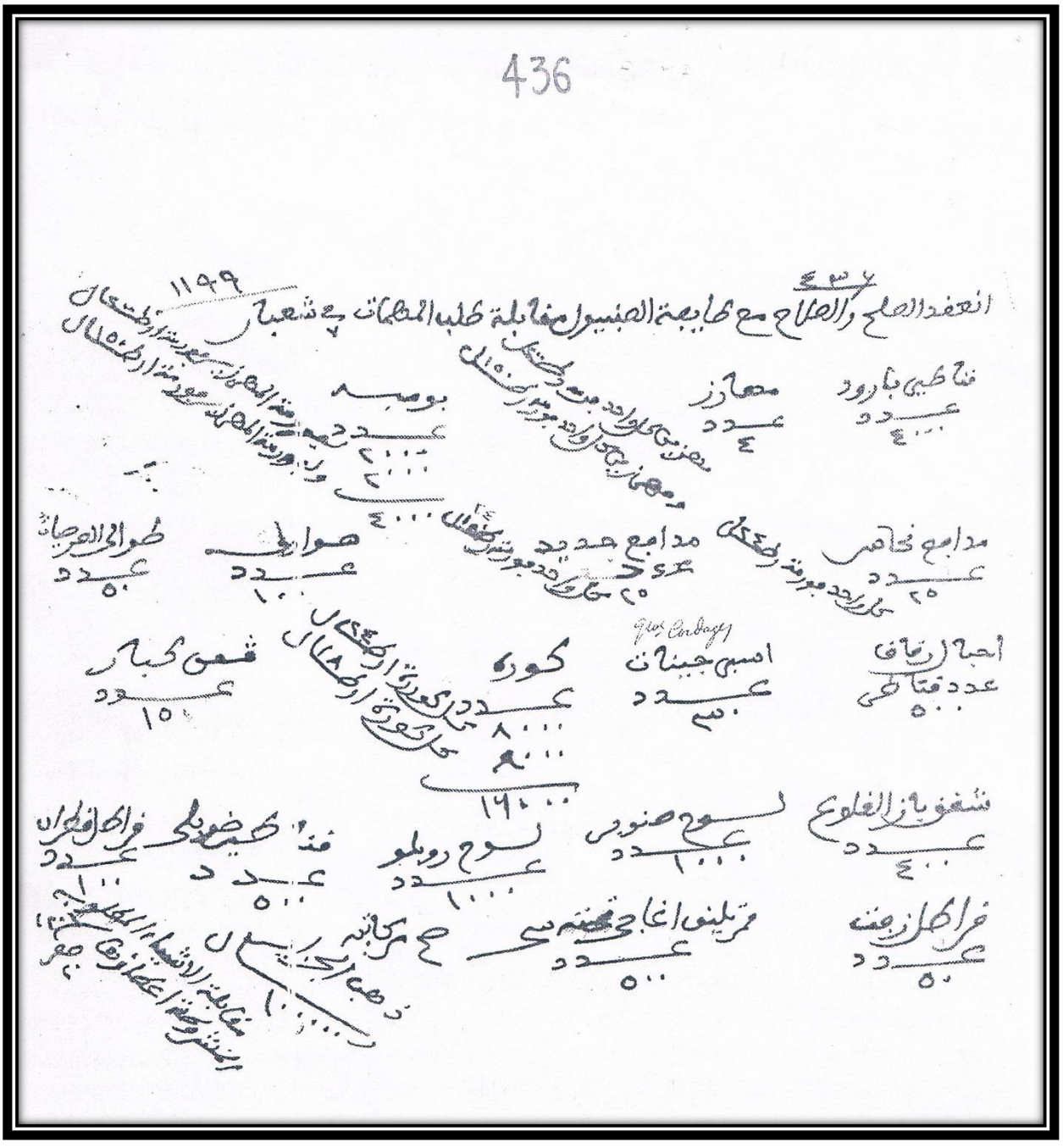

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 436.

الملحق رقم (12): رسالة من حسين باشا قبودان دوريا إلى حسن باشا بمناسبة فتح وهران 1792م.[1]

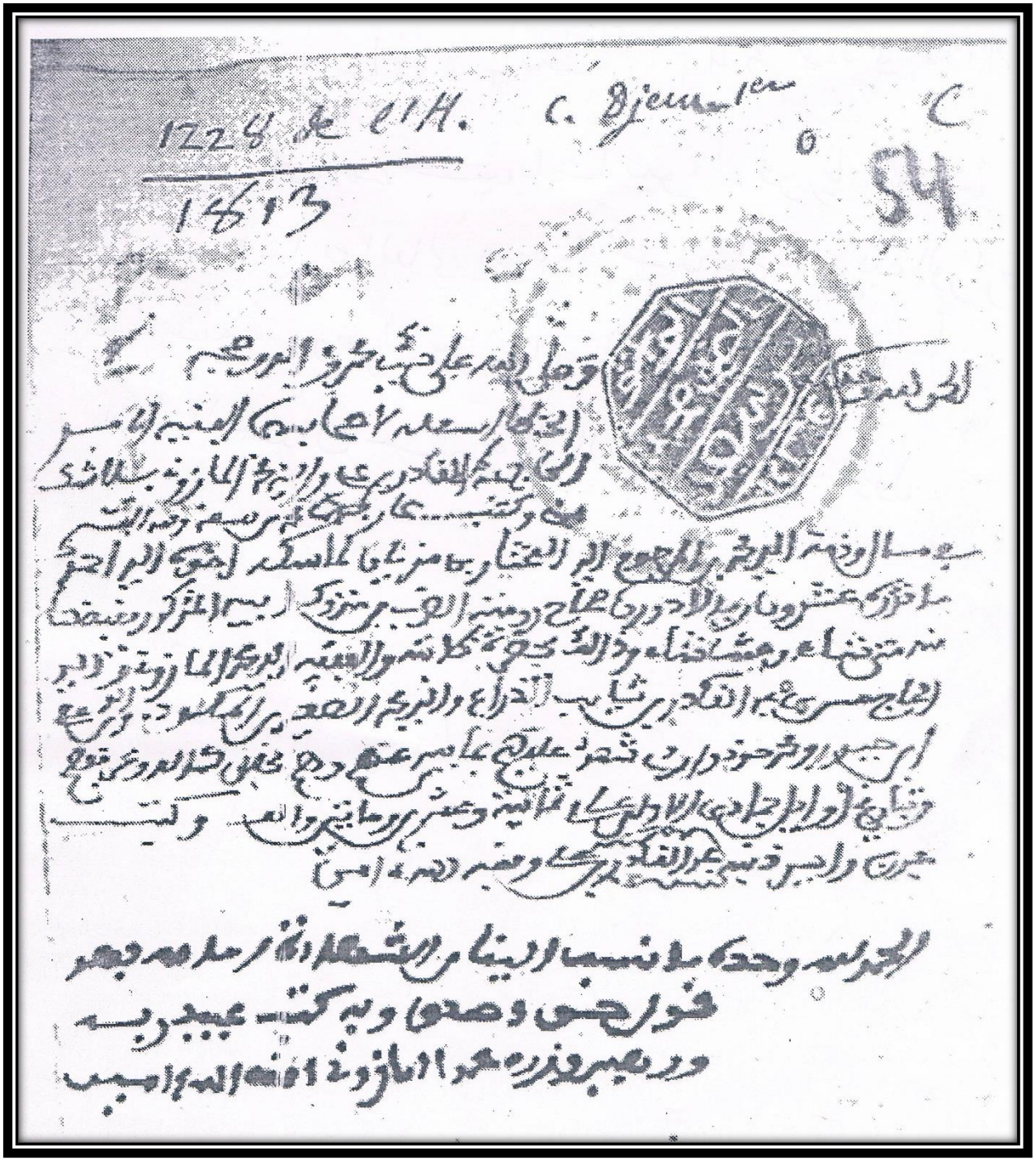

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 54، 22 ماي 1792م.

الملحق رقم (13): التقرير الذي رفعه سفير فرنسا لدى الباب العالي بشأن شروط تجديد الصلح مع الجزائر سنة 1205هـ[1]

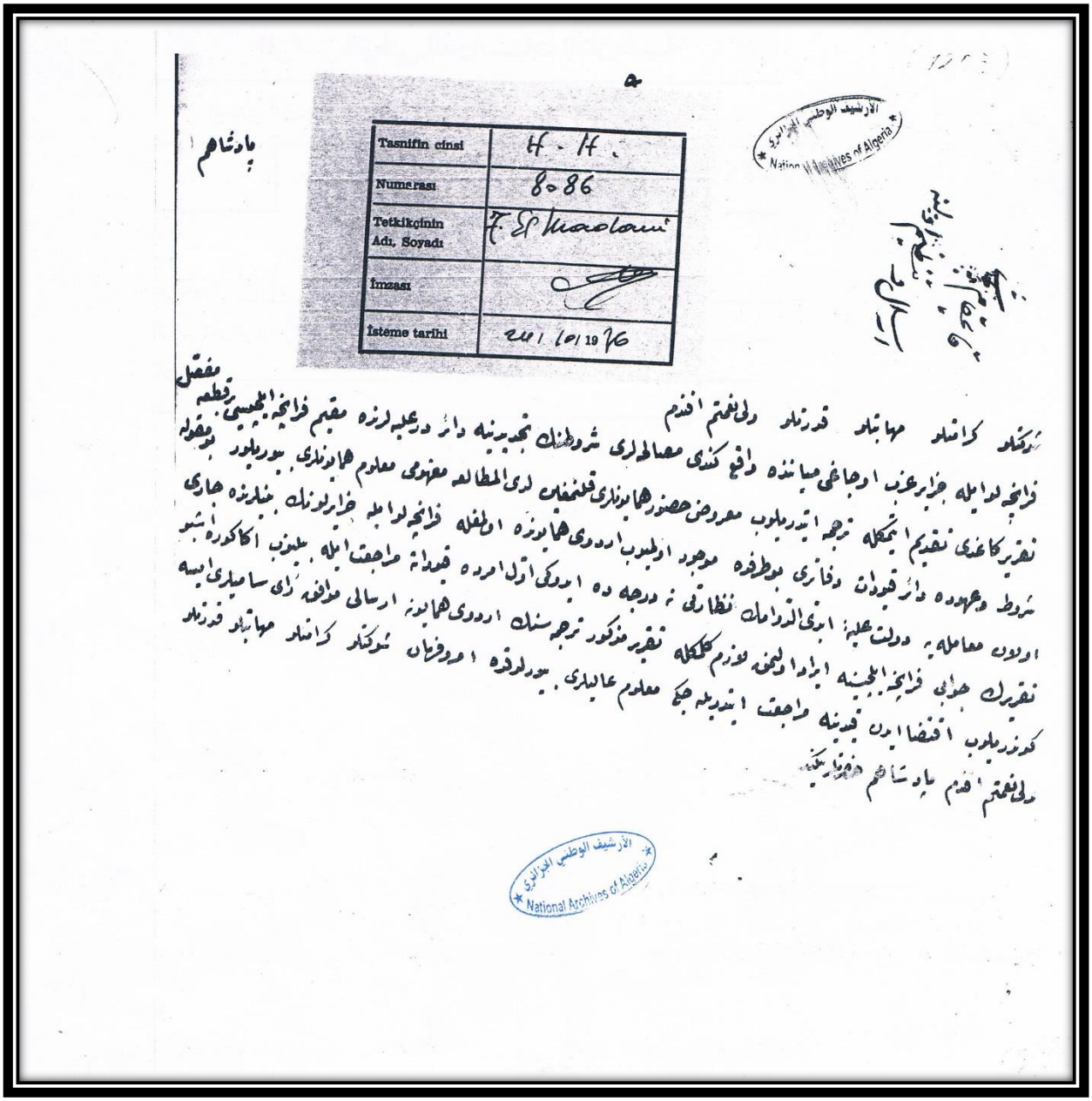

Tasnifin cinsi	H. H.
Numarası	8086
Tetkikçinin Adı, Soyadı	F. Es Saadaoui
İmzası	
İsteme tarihi	21/10/1976

1 - خط همايون، عدد 8086، تاريخ 1205هـ

ترجمة الملحق رقم (13):

DZ/AN/2C2/03/002

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الجزائر في :

دفتر : خط همايون
عدد : 8086
تاريخ : 1205
المعرب : فكري طونا

فائمقام باشا

ليتم التنظيم ثم الارسال
الامر الشاهاني

صاحب القوة و الكرامة و القدرة و المهابة .
سيدي و ولي نعمتي .

انه قد تمت ترجمة التقرير الذي كان رفعه سفير فرانسة لدى الباب العالي المقيم بالدار العالية حول تجديد الشروط التي تتضمنها المصالحة القائمة بين اوجاق جزائر الغرب و فرانسة ليتم رفعه الى المقام الهمايوني كي يكون مشمولا بالنظر الهمايوني و الاطلاع الشاهاني حتى يصدر الامر الهمايوني في القضية .

و بما أن الدفاتر القبطانية المتعلقة بمثل هذه الشروط و العهود لم تكن لدينا بل هي في حيازة الجيش الهمايوني .

فلا بد اذا من الرجوع و المراجعة بشان الصلح القائم بين فرانسة و أوجاق جزائر الغرب الى حضرة القبطان حتى تتحقق منه نسبة اشتراك و ارتباط الدولة العلية بالمصالحة القائمة بين الطرفين المذكورين و درجة نظارتها عليها حتى تتمكن في ضوء و بمقتضى المعلومات التي ترد الينا من القبطانية على محتوى تقرير السفير الفرنسي لدى الباب العالي .

ولذا فاننا سوف نص ترجمة التقرير المذكور الى القبطانية اذا صدرت الموافقة الشاهانية على ذلك كي تتم المراجعة الى القيودات اللازمة بخصوص انجلاء القضية .

و الامر و الفرمان .
لصاحب القوة و القدرة و الهمة و الكرامة حضرة
الباشاه المحترم .

الملحق رقم (14): اتفاقية بين الجزائر وفرنسا سنة 1215هـ والتي أمضاها كل من مصطفى باشا وشارل دوبو طانويل.[1]

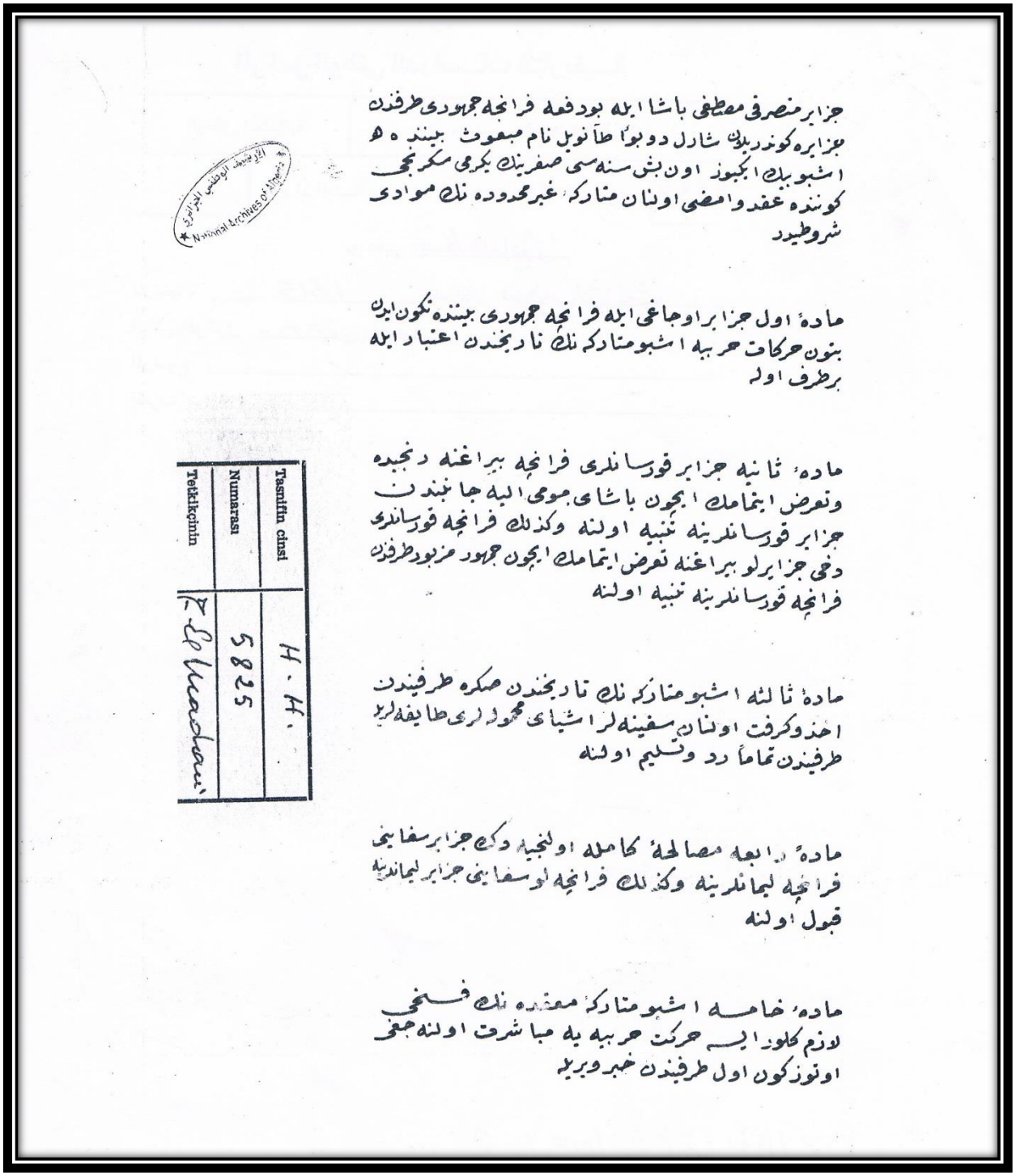

جزایر متصرفی مصطفی پاشا ایله بودفعه فرانچه جمهوری طرفندن
جزایره کوندریلن شارل دوبوا طانویل نام مبعوث بیننده ۵ ه
اشبو یلك ایکیوز اون بش سنه سی صفرینك یکرمی سکزنجی
کونده عقد وامضا اولنان مقاوله غیر محدوده نك مواد ی
شروطیدر

ماده اول جزایر اوجاغی ایله فرانچه جمهوری بیننده نکون اولن
بنون حرکات حربیه اشبو مقاوله نك نادیخندن اعتبار ایله
برطرف اولنه

ماده ثانیه جزایر قورسانلری فرانچه یه راغنه دنجیده
وتعرض ایتمامك ایچون پاشای معومی الیه جانبندن
جزایر قورسانلرینه تنبیه اولنه وکذلك فرانچه قورسانلری
دخی جزایرلو یه راغنه تعرض ایتمامك ایچون جمهور مزبور طرفندن
فرانچه قورسانلرینه تنبیه اولنه

ماده ثالثه اشبو مقاوله نك نادیخندن صکره طرفیندن
اخذ وکرفت اولنان سفینه لر اشیای محموله لری طایفه لریه
طرفیندن تماماً رد وتسلیم اولنه

ماده رابعه مصالحه کامله اولنیجه دکی جزایر سفاینی
فرانچه لیمانلرینه وکذلك فرانچه لو سفاینی جزایر لیمانلرینه
قبول اولنه

ماده خامسه اشبو مقاوله نك معقده نك فسخی
لوزم کلور ایسه حرکت حربیه یه مباشرت اولنه جغی
اوتوز کون اول طرفیندن خبر ویریله

Tasnifin cinsi: H. H.
Numarası: 5825
Tetkikçinin: [illegible]

1 - خط همايون، عدد 5825، تاريخ 1215هـ

ترجمة الملحق رقم (14):

DZ/AN/2C2/05/08

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأمانة العامة

الجزائر في :

دفتر : خط همايون
عدد : 5825
تاريخ : 1215
المصرب : فكرى طونا

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

المواد و الشروط التي تضمنتها الاتفاقية حول " المفاركة اللا محدودة " و التي تم ابرامها بتاريخ 28 صفر 1215 هـ بين حضرة متصرف الجزائر مصطفى باشا و بين السيد شارل دوبوا طانويل الذي تم ايفاده الى الجزائر خصيصا لهذه المهمة من الجمهورية الفرنسية .

المادة الاولى : يجب انها و جميع العمليات الحربية التي كانت سائدة بين اوجاق الجزائر و بين الجمهورية الفرنسية و ذلك اعتبارا من تاريخ ابرام معاهدة " المفاركة اللا محدودة " بين الطرفين .

المادة الثانية : انه بموجب و بمقتضى هذه المفاركة المبرمة بين الطرفين يقولي حضرة الباشا المومى اليه مهمة تنبيه القراصنة الجزائريين الى ضرورة رعاية العلم الفرنسي و عدم التعرض اليه ، كما تتولى الجمهورية الفرنسية نفس المهمة بالنسبة للقراصنة الفرنسيين كي يحترموا العلم الجزائري و لا يتعرضوا له باذى .

المادة الثالثة : تبدا عملية تسليم و استرداد السفن المأخوذة من طرف الطرفين اثناء الحروب التي كانت قائمة بينهما من جميلا ما وانفارها و ذلك ابتداء من تاريخ ابرام هدنة المتاركة .

المادة الرابعة : ريثما تتم المصالحة التامة و الشاملة بين الطرفين في هذا الميدان يقبل الطرفان : ان ترسي السفن الجزائرية بموانئ الجمهورية الفرنسية و كذلك ارساء السفن الفرنسية بموانئ الجزائر .

المادة الخامسة و الاخيرة : في الحين الذي يقضي الامر الى فسخ هذه المتاركة المبرمة بين الطرفين .

و الرجوع الى حالة الحرب من جديد ، يجب على كل واحد من الطرفين ان يقوم بابلاغ الطرف الثاني بذلك قبل ثلاثين يوما .

الملحق رقم (15): تقرير يوضح توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابارت.[1]

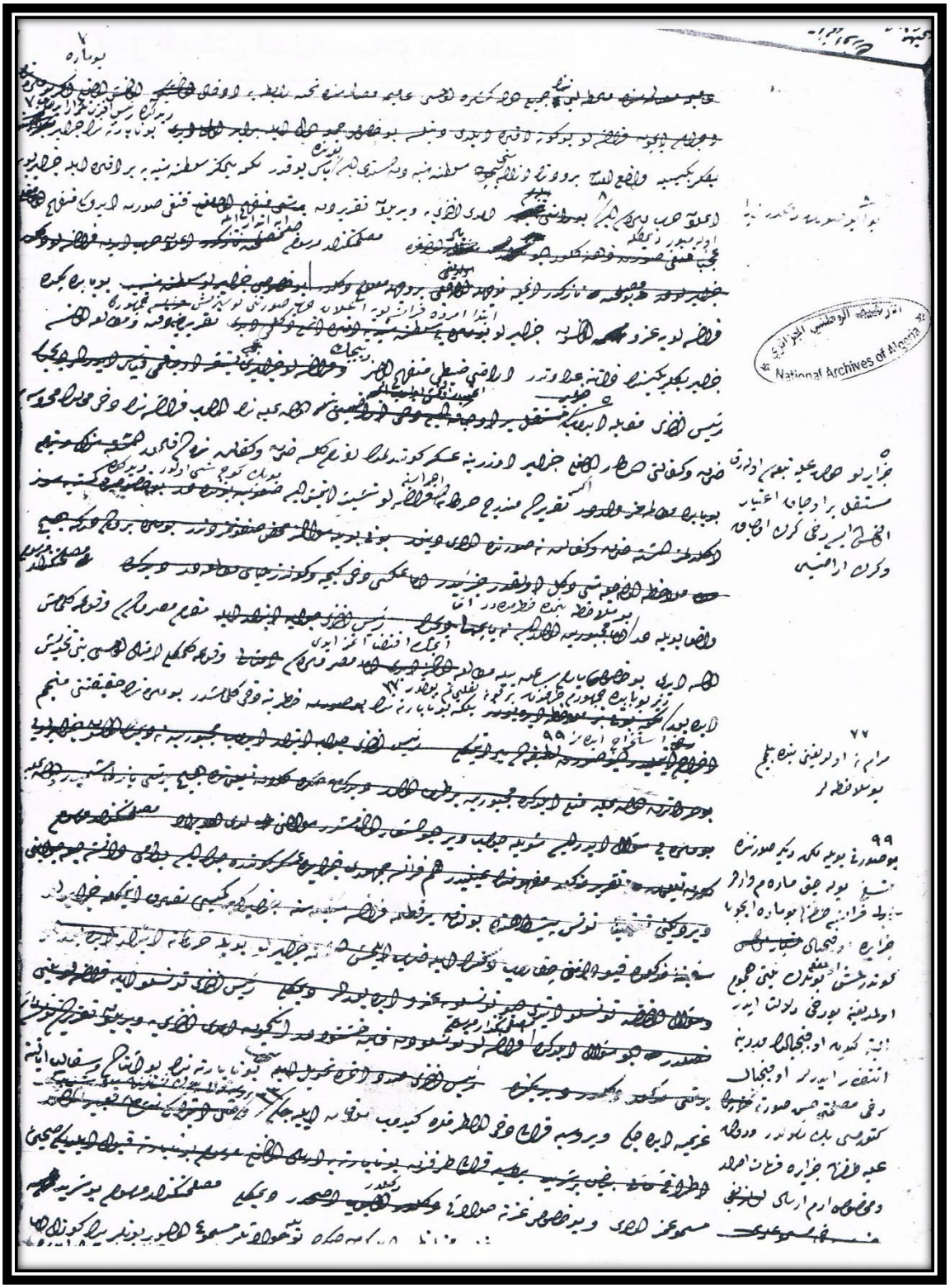

1 - خط همايون، عدد 5661، تاريخ 1217هـ

ترجمة الملحق رقم (15):

DE/AM/2C2/05/038

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 15661 1
تاريخ : 1217

رقم ..... مودت/رج

الجزائر في :

لنهاء مال القائمة التي وردت من طرف السيد امدى ـ افندى ـ المقيم حاليا بباريس بالحروف المعهودة و الخاصة ببعض الافادات للفرنسيين في حق الاوجاق الجزائرية .
و الامر و الفرمان في هذا الميدان لمن له الحكم و الفرمان .

للعلم الهمايوني العالي انه قد تبين ان ـ الفرمكيني ـ الذي هو ترجمان لفرانسة و الذى قدم بمعيتي من الاستانة الى باريس اخا آخر يدعى به : فرنكيني ـ ايضا و هو مقيم في هذه الاطراف،

ان ـ فرنكيني ـ هذا اى المقيم بهذه الاطراف قد زارني ليلا و بعد ان انتهيت من عرض معروضاتي و ابلغني بعودة سيادة الوزير ـ صول دن ـ و استفساره عن خاطرى بصفة خاصة ، و رجائه من المادة التالية التي سأبينها لكم في حديثي التالي :

من المعلوم انه قد حصل في هذه الايام بعض التنافر بين الاوجاقات الجزائرية و بين الجمهورية الفرنسية و بناء على هذه التوطورات الجديدة فنحن في صدد ايفاد ـ جنرال ـ الى الجزائر ليرى الاوضاع السائدة هنالك ، و من جهة اخرى فان سيادة الوزير قد كلفني بترجمة الرسالة التي توجهها الجمهورية الفرنسية الى باشا الجزائر .
بصفة مستعجلة لارسالها اليكم حتى تتمكنوا من الاطلاع على محتواها ، و التكونوا على علم ايضا بأن رئيس القناصلة بالذات طلب منكم تحرير رسالة تأكيد الى الجزائر تبين محتويات الرسالة الموجهة من الجمهورية الفرنسية الى باشا الجزائر كما يلخص ايضا كيفاد كاتبكم رفقة الجنرال الذى سوف يرسل الى الجزائر ، ثم اخرج الرسالة المذكورة التي كان يحملها معه و قرأ على موضحا مضمونها و كان مضمونها مايلي :

ان الاوجاقيين قد ايتولوا في هذه الايام على سفينتين ـ سجلياتين ـ على خلاف القاعدة في المنطقة الواقعة تحت الحدود من السواحل الفرنسية ، كما اعتدوا كذلك على السفن الفرنسية في البحر الابيض المتوسط و كما تعرضوا ايضا في الجزائر لبعض الفرنسيين و هم يطلبون من الجمهورية الفرنسية مائتين الف غروش كدين يجب اداءه من طرف الفرنسيين .
و غيرها من الامور المماثلة لهذه المواد و الامور ، كما تتضمن الرسالة ايضا تهديد للاوجاقيين موضحة و مؤكدة لهم بأنهم ان لم ينتهوا من مثل هذه الاعمال العدوانية و المطالبات الانتقامية و يرضخوا للامر الواقع و يحملوا بارضاء الفرنسيين ، فان فرانسة سوف ترسل اليهم جيشا قويا لتأديبهم عن لسان ـ بونابارته ـ و تقول : انني كما تعلموا اخضعت جميع اعدائي بالتغلب عليهم و انني لم و لن ادفع لأحد درهما من المال ، و انكم تعلمون ايضا كيف قهرت امراء مصر

DZ|AN|2C2|05/031

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

7

رقم ..... م ودت/رج

الجزائر في :

لا تحدي ولا تثمر شيئا بالنظر الى طبيعة و ميزاج الجزائريين ، تكون سببا لان يوجهوا الى السؤال التالي : انت بأي حق و بأية مسؤولية و مأمورية تكتب الى طرفنا مثل هذه الامور ثم هل انت على علم تام بحقائق هذه المواد حتى تتطرق اليها ؟ . عند ذلك ليس عندي ما اجاوبهم به لانني في الوقت الحالي كما يقولون تماما .

و فوق هذا فانهم من الممكن جدا ان يقدموا شكوى ضدي الى الدولة العلية لتجسسي على التدخل في شؤونهم بدون مبرر و لا مستند ولهذا كله فانني اقدمت على ما اقدمت عليه من كتابة الرسالة لمجرد تحقيق ملتمس الوزير فقط فلا يمكن ان ازيد على ذلك .

عند ذلك قال الترجمان : انني لا استطيع ارسال هذه الرسالة لانها لا تطابق و لا توافق مأموريتي ومسؤوليتي ..

قلت :

في هذه الحالة يجب الالتقاء بالوزير و التشافه معه في هذه الامور ولذا فانني سوف التقي به هذا المساء او قبل المساء حسبتوفر الوقت و انهاء لغائي به اسلم له هذه الرسالة بنفسي

قال : نعم الراي وكذلك تشرحون له اجوبتكم عن طريق المسافهة و انا سأتولى تعيين وقت المقابلة ثم غادر المجلس بعد هذا التصريح غير انه عاد فأخذ الخائمة ثم انطلق ، ولم اعرف ما يقصد بالضبط من هذه الحركة الاخيرة .

الا انني حاولت تفسيره عن طريق الاستدلال بمايلي : من المعلوم ان السرعة و التهور في كل شئ هو من مقتضى ميزاج و طبيعة بونابارته المغرور فهو ، كما ذكرت في عريضتي الاولى لما ارسل من قبل جنرالا الى الجزائر ارسل عن طريقة كتابا اليهم عاطبهم فيه بابشع المعاملات بدون تحفظ و لا حدود ، غير انه بعد ذلك و على الاخص بعد مجئ الوزير لاحظ بالاستشارة معه ان الاتجاه نحو الاصلاح ما بين الطرفين اقرب الى الصواب و خاصة بعد ان تحقق من انه لا يملك القوة البحرية الكبيرة التي هدد بها الجزائريين ثم لو ارسل اليهم قوة كبيرة من العساكر البرية فهم لا يستطيعون ان يفعلوا شيئا ضد الجزائريين هذا اذا امكن ذلك .

ولذلك فهو اقر الصلح على الحرب و التهديدات التي لا تفيد شيئا ازاء الاوجاقيين ، و مع ان التنازل دفعة واحدة يتنافى مع مبدأ الغرور النابوليون فهو اراد التمهيد الى ذلك بوساطة موظف الدولة العلية بين الطرفين .

او يمكن تفسيره كذلك بشكل اخر : و هو انه عندما اطمت انكلترة بالتحركات و الاستعداد الفرنسية بطولون ضد الجزائر و الاوجاقيين ، و بدأت هي الاخرى بالحركات المعادة لمنع الفرنسيين عن ذلك التحرك و الاستعداد و بناء على هذا و نظرا الى عزة فرانسة دوليا فكر نابوليون مع المذاكرة بوزيره المذكور الى التخلص من هذه القضية بطريقة سهلة قبل التورط فيها الى الاعماق و تفوت الفرصة و وجود المنع من هذا المأزق في جر الدولة العلية الى حكك الاوجاقيين للوصول فيما بعد الى ضمان و تكفل الدولة العلية للمشكل المتعلق بالاوجاقيين حتى تصبح الدولة العلية فيما بعد في موقف

DZ/AN/2C2/05/031

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الوطني للدراسات
التاريخية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

رقم.....م ودت/رج

الجزائر في :

حرج تجله الظارفين معا ، و تتمكن فرانسة من مضايقة الدولة العلية بناء طى تعهدها السابق ازاء الامر الذى سوف يمكن ان يؤدى الى محاذير خطيرة بالنسبة للدولة العلية فيما بعد .

ولذا فانني حاولت بكل قوتي ان اتجنب الوقوع في مثل هذه المخاطر و امتنعت عن الكتابة نهائيا في اول الامر الا انني لما رأيت و لا حظت ان الامتناع كليا عن الكتابة لا يمكن لما يترتب او يمكن ان يترتب طيه من تفايق بونابارته صاحب المزاج الحاد اجبت طلب الوزير بكتابة رسالة عادية من بنات افكارى فقط و وحي غريحتي دون ان اتطرق الى صميم الموضوع و المشكل و لا هناك ان الامر راجع في هذا الميدان الى المقام الشاهاني العالي لان الامر و الفرمان في كل وقت و زمان لمن له الحتم و الفرمان .

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الملحق رقم (16): ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى عمر باشا يأمره بإطلاق النصارى المحبوسين عنده من رعية النمسا[1]

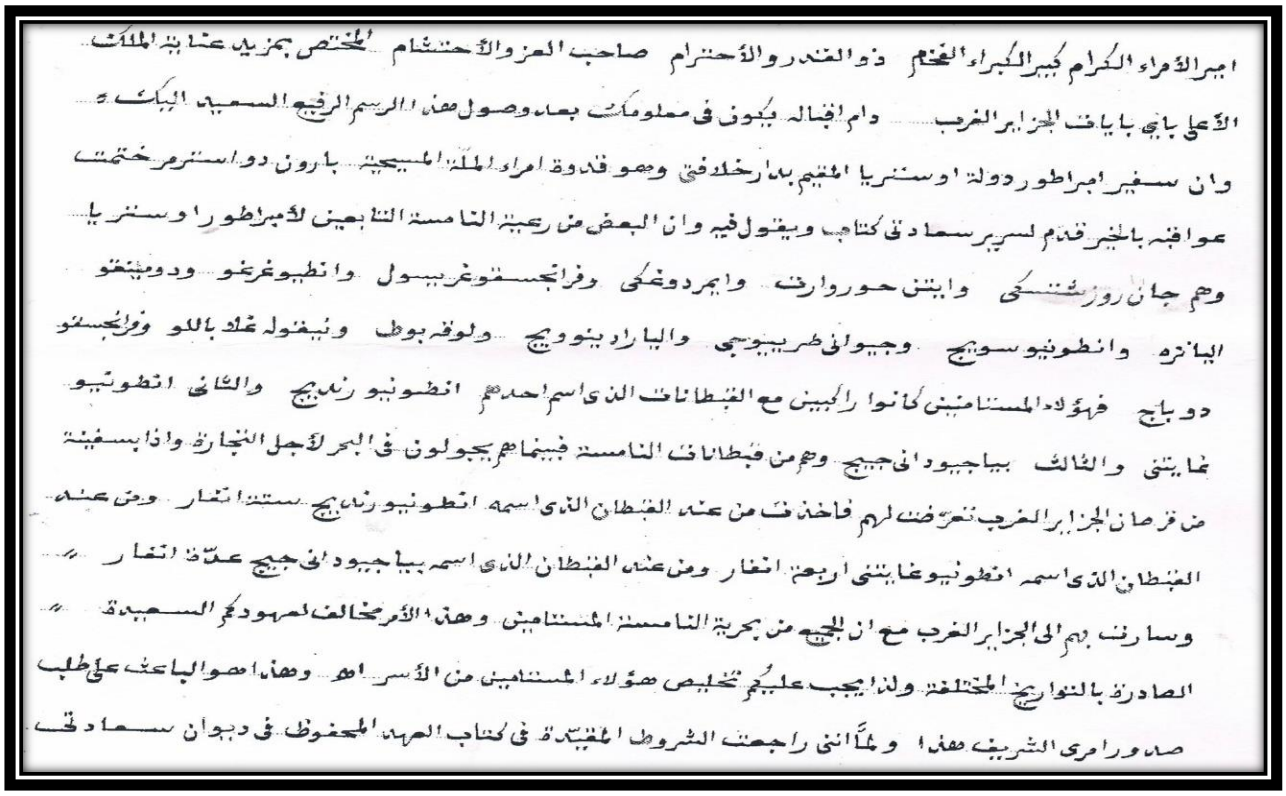

امير الامراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك
الاعلى باب باب الجزاير الغرب دام اقباله يكون فى معلومك بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك ان
وان سفير امبراطور دولة اوستريا المقيم بدارخلافتي وهو قدوة امراء الملة المسيحية بارون دواسترمر خدمت
عوافيه بالخير قدم لسريرسعادتي كتاب ويقول فيه وان البعض من رعية النامسة التابعين لامبراطورا وستريا
وهم جان روزشتسكي وابتن حوروارف وايمردوفكي وفرانجستوغريبول وانطوغرغو ودومينغو
اليانزه وانطونيوسوبيچ وجيوانى طريبوجي واليارادينوويچ ولوقه بوط ونيقولا غلد باللو وفرانجستو
دوباچ فهؤلاء المستامنين كانوا راكبين مع القبطانات الذى اسم احدهم انطونيو زندچ والثانى انطونيو
غايتنى والثالث بياجيودانى جيچ وهم من قبطانات النامسة فبينما هم يجولون فى البحر لاجل التجارة واذا بسفينة
من قرصان الجزاير الغرب تعرضت لهم فاخذت من عند القبطان الذى اسمه انطونيو زندچ ستة انفار ومن عند
القبطان الذى اسمه انطونيو غايتنى اربعة انفار ومن عند القبطان الذى اسم بياجيودانى جيچ عدة انفار
وسارت بهم الى الجزاير الغرب مع ان الجميع من بحرية النامسة المستامنين وهذا الامر مخالف لعهودكم السعيدة
الصادرة بالنواحى المختلفة ولذا يجب عليكم تخليص هؤلاء المستامنين من الاسر اه وهذا هو الباعث على طلب
صدور امرى الشريف هذا ولما انى راجعت الشروط المقيدة فى كتاب العهد المحفوظ فى ديوان سعادتى

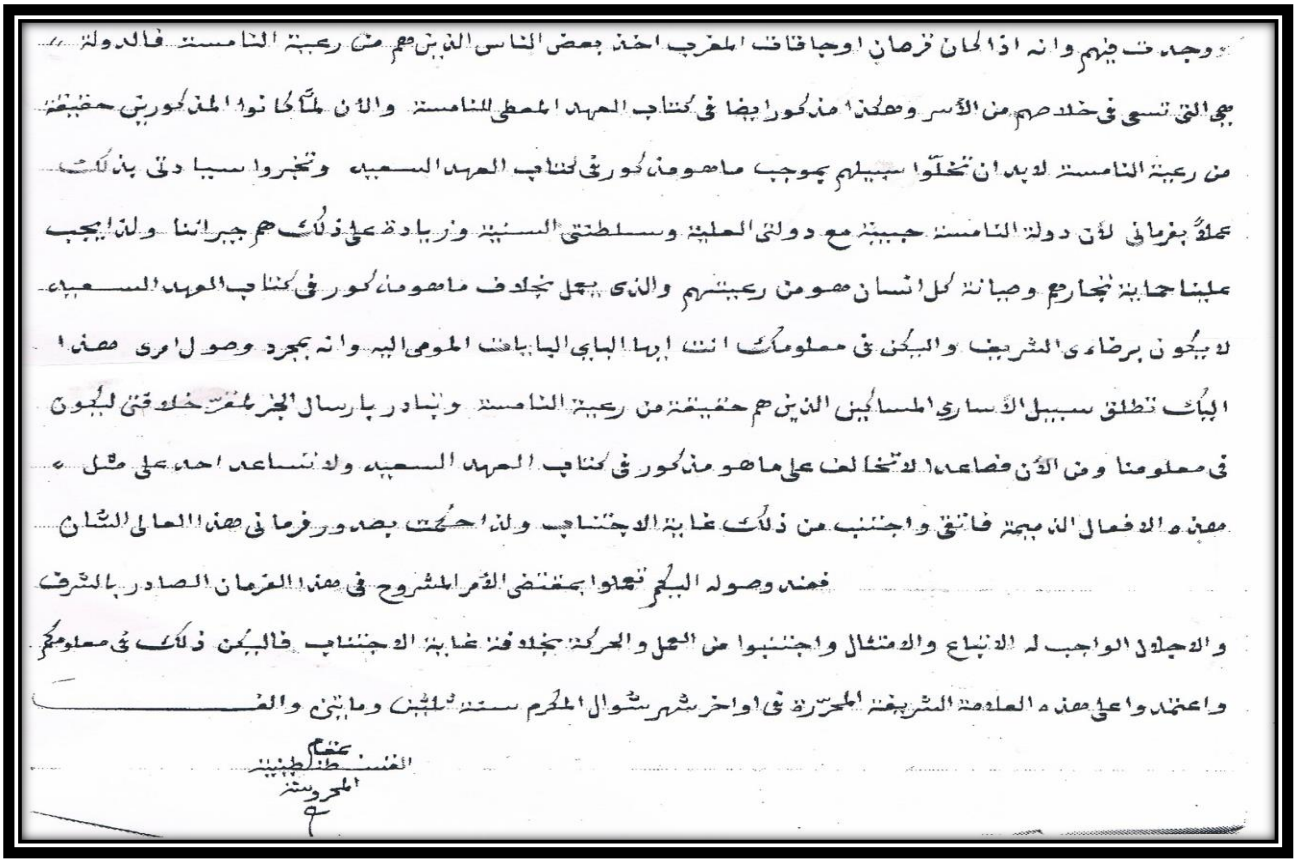

وجدت فيهم وانه اذا لحان قرصان اوجاقات المغرب اخذ بعض الناس الذين هم من رعية النامسة فالدولة
هى التى تسعى فى خلاصهم من الاسر وهكذا مذكور ايضا فى كتاب العهد المعطى للنامسة والان لما كانوا المذكورين حقيقة
من رعية النامسة لابد ان تخلوا سبيلهم بموجب ماهو مذكور فى كتاب العهد السعيد وتخبروا سيادتى بذلك
حالاً بغير مانى لان دولة النامسة حبيبة مع دولتى العلية وسلطنتى السنية وزيادة على ذلك هم جيراننا ولذا يجب
علينا حماية تجارهم وصيانة كل انسان هو من رعيتهم والذى يجعل بخلاف ماهو مذكور فى كتاب العهد السعيد
لا يكون برضاءى الشريف والبكن فى معلومك انت ايها الباب الباب المومى اليه وانه بمجرد وصول امرى هذا
البك تطلق سبيل الاسارى المسالمين الذين هم حقيقة من رعية النامسة وتبادر بارسال الجزائر خلوقتى ليكون
فى معلومنا ومن الآن فصاعدا لا تخالف على ماهو مذكور فى كتاب العهد السعيد ولا تساعد احدا على مثل
هذه الافعال الذميمة فاتقى واجتنب من ذلك غاية الاجتناب ولذا حكمت بصدور فرمانى هذا العالى الشان
فعند وصوله البكم تعملوا بمقتضى الامر المشروح فى هذا الفرمان الصادر بالشرف
والاجلال الواجب له الاتباع والامتثال واجتنبوا من العمل والحركة بخلافه غاية الاجتناب فالبكن ذلك فى معلومكم
واعتمدوا على هذه العلامة الشريفة المحررة فى اواخر شهر شوال المكرم سنة ثلثين ومايتين والف

الفقير عثمان
المترجم

1- مجموعة 3205، الملف الأول، رقم 27.

الملحق رقم (17): فرمان يوضح استفسار الدولة العثمانية لسفير السويد عن استعداد الدول الأوروبية لمحاربة الجزائر

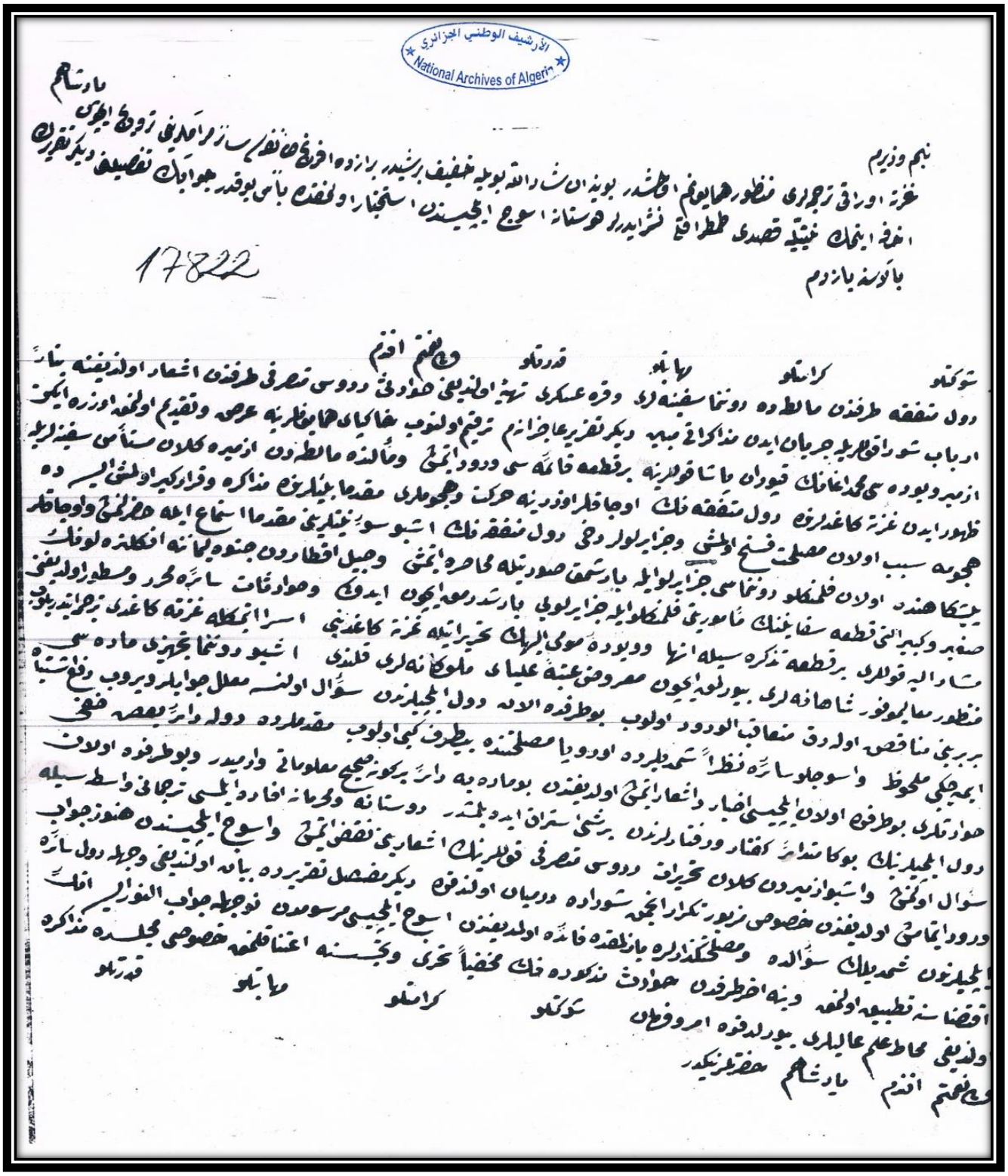

1- خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ

الرئاسة

الأمانة العامة

وزيرنا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 17822
تاريخ : 1231

لقد اصبحت ترجمة اوراق الجريدة مرئية من طرف المقام الشاهاني العالي و هذا ايضا ان شاء الله تعالى يكون كذلك من الامور الخفيفة و يجب ان لا ينسى ان الطوائف الاجنبية قد يلجاون عادة الى المبالغة و الطنطنة في نشر الحوادث للاخافة و الارهاب قصد توريج و ت مرامي و مقاصد اخرى لهم و لهذا فلا باس من الاستشارة الودية بالسفير الاسوجي للاستخبار و الاستفسار عن ماهية الاخبار و انني سوف اكتب الاجابة المفصلة لجوابك في صدر التقرير الاخر .

الخط الهمايوني .

صاحب الدولة الكرامة و القدرة و المهابة .

سيدي و ولي نعمتي .

للعلم الهمايوني انه بناء على قيام متصرف رودوس بالاشعار اللازم عن الحوادث و الاخبار المتعلقة بالتحضيرات و الاستعدادات الجارية في جزيرة مالطة للاساطيل و القوات العسكرية البرية من طرف الدول المتفقة ، كان قد تم ترقيم تقريري الاخر المتواضع الذي يبين التفصيلات المتعلقة بالمذاكرات و المداولات التي دارت بين ارباب الشورى و بينما انا بصدد تقديم هذا التقرير الى العتبة العليا اذا بقطعة رسالة تاتي من ـ والي ديودة ـ ازمير محمد اغا الى حضرة القبطان باشا مفادها : ان الجزائر التي ظهرت في السفن المستامنه القادمة من مالطة الى مدينة ازمير تتعرض الى المذاكرات و القرارات التي تم اتخاذها مقدما من طرف الدول المتفقة للزحف نحو الاوجاقات لغزوها و الهجوم عليها ، الا ان هذا القرار لم ينفذ من طرف تلك الدول المذكورة و ذلك نظرا لانفساخ و زوال المصلحة التي تم من اجلها اتخاذ قرار الهجوم و الغ هذه من جهة و من جهة اخرى فان الجزائريين ايضا كانوا قد سمعوا مقدما الخبر المتعلق بسوء نية الدول المتفقة نحوهم و بدا فهم ايضا قاموا بالتحضيرات و الاستعدادات اللازمة من اجل الدفاع و التصدي للاعداء ، و زيادة على ذلك فان الاسطول الفلمنكي الذي يقف ازاء الاوجاقات قد تصالح مع الجزائريين و حاصر المنطقة استعدادا للحرب و القتال مع العدو و الى جانب الجزائريين و كذلك السب القطع من السفن الانكليزية المتكونة من السفن الصغيرة و الكبيرة و التي وصلت الى ميناء جنود قادمة من جبل الطارق قد اضحت ماموريتها تتمثل في القيام بمبادرة احلال صلح و وئام بين الجزائريين و الفلمنكيين ، كما تطرقت الجرائد الى حوادث اخرى ايضا حسبما علم ذلك من محتوى التقرير الذي بعثه القبطان المشار اليه و لذى فقد تم رفع التقرير مرفقة بتحرير محمد اغا ـ والي ـ ازمير و بالجرائد المذكورة ـ بعد ترجمتها ـ الى العتبة العليا قصد تحقيق النظر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني الكريم .

ان الشئ الذي يلاحظ هو كون الاخبار التي وصلت الينا بخصوص استعدادات اساطيل الدول المذكورة وقواتها البرية متناقضة مع بعضها البعض فالتقرير الذي جاء من طرف

1- خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

ـ 2 ـ

والى ازمير مناقض للتقرير الذى ورد الينا من طرف متصرف رودوس ولذا لم يمكن التوصل الى المقصود عبر هذه التقارير المتناقضة كما لا يمكن الاستفادة في هذا المضمار من سفراء الدول الموجودين في هذه النواحي و الاطراف لامكان التجائهم الى التعليمات في اجاباتهم حتى لا ترتفع الشبه حول الموضوع.

اما بالنسبة لسفير ـ السويد ـ الموجود في هذه الناحية فانه نظرا لسياسة الحياد التي تمارسها دولته ازاء المصالح الغربية ـ اى الاوروبية ـ وبناء على اعطائه سابقا بعض المعلومات الخفية المتعلقة بالدول المتفقة ، يمكن الجوء اليه للاستفسار و الاستخبار منه بطريقة ودية وفي محمية تامة بواسطة ترجمانه الخاص هذا اذا لمس او شعر او شك في شئ اثناء اجتماعاته و التقائه بسفراء هذه الدول .

و ذلك من اجل التوصل بواسطته الى المعلومات الصحيحة التي تكسر قيود الشك و الشبهة في هذا الموضوع ، الا انه لما لم يرد حتى الان جواب عن السفير السويدى احيل بحث الموضوع في هذه الاونة الى مجلس الشورى للتداول و المذاكرة ولقد توصل المجلس في هذا الميدان كما بين ذلك في التقرير الاخر المفصل الى ارجاء توجيه السؤال الى سفراء الدول و الكتابة الى القائمين بالاعمال حول الموضوع المطروح في الوقت الحاضر لعدم وجود اية فائدة ملحوظة في ذلك .

كما قرر الانتظار لجواب السفير السويدى حتى يتم الخط بمقتضاه والى ذلك الحين تستمر التحقيقات الخفية الجارية حول الاحداث المذكورة للوصول الى الحقيقة المطلوبة كما قرر المجلس ذلك .

و لا شك ان الامر و الفرمان في هذا الميدان لصاحب الدولة و السلطان سيدى و ولي نعمتي حضرة البادشاه المحترم.

الملحق رقم (18): وثيقة تبين سير المفاوضات الجزائرية الإنجليزية في شأن إطلاق سراح الأسرى الأوربيين بالجزائر سنة 1816م.[1]

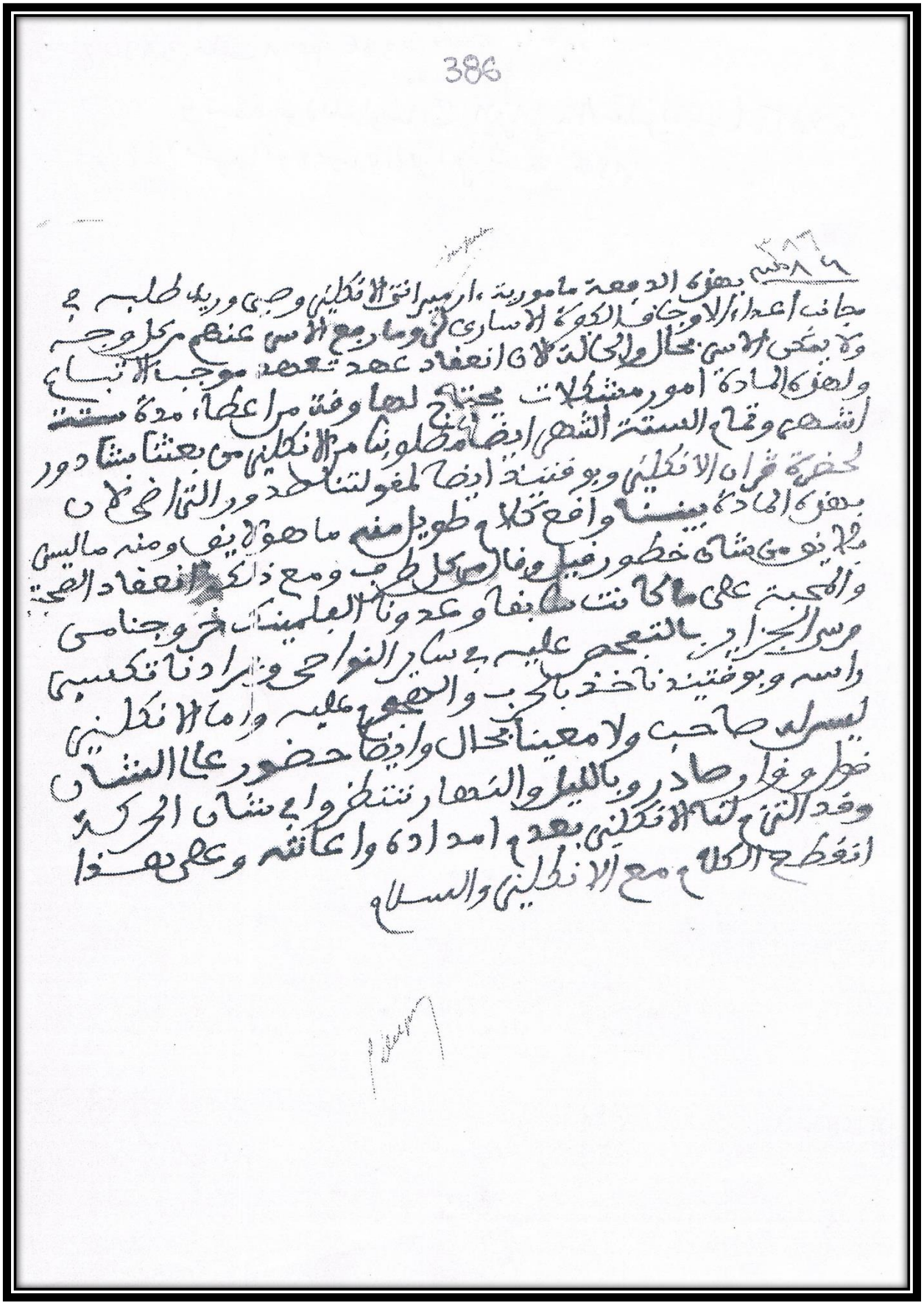

386

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 386.

الملحق رقم (19): تقرير عمر باشا إلى السلطان العثماني حول نتائج القصف البريطاني الهولندي لمدينة الجزائر[1]

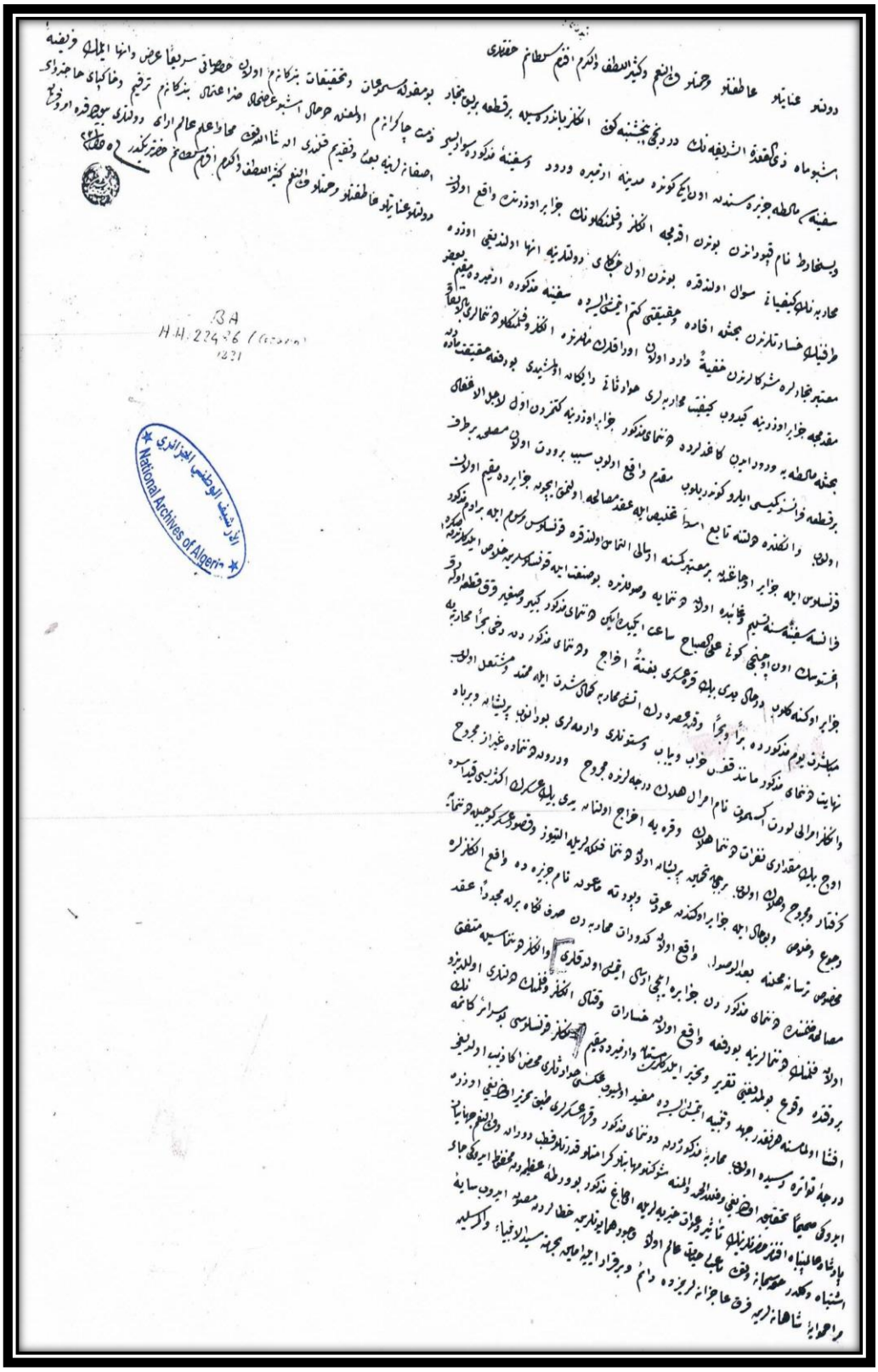

1-خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ

ترجمة الفرمان السابق

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دفتر : خط همايون
عدد : 22486
تاريخ : 1231

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

انه التقرير الذي تم تقديمه من طرف القبطان علي ، رئيس الميناء حالا في الاوجاق الجزائرية والذي وصل في هذه الاونة الى دار السعادة موفدا من طرف الاوجاق المذكورة حاملا معه معروضات الاوجاق ليقوم بتقديمها الى المقام الهمايوني العالي .

على الرغم انه كان قد تمت المصالحة مقدما بين الانكليز و الملهنك وبين الجزائر للانتظار مدة ستة اشهر للبحث من جديد فيما يتعلق بقضية الاسرى فانهم ظهروا في المياه الجزائرية باسطول يتكون من ثلاثين قطعة من السفائن الاسطولية في اليوم الخامس عشر من شهر الاسطور الحال الموافق لليوم الثالث ـــ الثلاثاء ـــ من شهر شوال المبارك و ذلك قبل ان تنت المدة المتفق عليها في الاتفاق .

وبعد ان رفع الاسطول في وسطه العلم الابيض الذي يرمز بالمبادرة الى الصلح السلام ارسل الينا رسالة بواسطة فلوقة او زورق تتضمن التكليفات الموجهة الينا حولي تسليـــ الاسرى الموجودين لدينا طالبا منا الرد على الرسالة في مدة ساعة فقط ، وبينما نحن مقدميـــ على جميع الاراء حول التكليف المذكور قصد التدارس و التذاكر اذا بهم يتقدمون نحو الميناء دو يتحرموا الوقف المضروب من طرفهم و لا ينتظروا مرور الساعة المعينة للرد على الرسالة المرسلـــة الينا من منهم .

الامر الذي جعلنا متيقنين بان الغرض الذي كانوا يريدون تحقيقه من وراء الرسالة و الرد عليها في مدة ساعة من الزمن ليس الا الاستغفال و نقض العهد واللجوء الى الحـ لاشعال نار الفتنة باشعال الحرب فجاة وفي غفلة من الجزائريين ، وهذا ما حصل فعلا حيث ا قبل ان ننتهي من اعداد الجواب اللازم لرسالتهم وقبل ان ننتهي كذلك المدة المضروبة لذا تقدموا ببعض سفنهم نحو الظلعة و الابراج حتى ما اذا وصلوا الى مدخل الميناء و قرب مرمى المد و البنادق توقفوا مرسين سفنهم ثم اشعلوا نار الحرب فجاة و عن غفلة منا و استمرت الحرب المشعـ بكل ضراوتها و قساوتها من الساعة الثامنة نهارا الى منتصف الليل ، وكانت قساوة و ضراوة و فظا المعركة التي دارت بين الطرفين بعيدة كل البعد عن امكان وصفها و التعبير عن حقيقتها لهول و فظاعتها .

وبعد الغروب كان العدو يتمنى من كل قلبه ان ياخذ اسطواه ويبتعد عـ ميدان المعركة كافا عن الضرب و الحرب غير ان ركود الجو و الهوا منع من ذلك فاستمرت المعركة الليل ايضا بكل شدتها و ضراوتها حتى الصباح .

ان كانت قد ادت هذه المعارك الضارية التي جسرت بين الاسطول الانكليزي المتحالف مع الاسطول الفلمنكي وبين الجزائر الى اصابة 300 نفر من الغزاة المجاهدين بين قتيل و جريح فان المصابين من طرف الاعداء كانوا اكثر بكثير حيث وصل عدد الهالكين منهم بين او جريح الى 3000 الاف نفر كما فقدوا كذلك 8 او 10 من القباطنة .

وفي تلك الليلة التي استمرت المعركة فيها بين الجانبين و ان كانوا قد تمكنوا لاقترابهم منا ان يلقوا النيران الى الميناء و حرق اربعة سفينة من نوع الفرقتين و اربعة اخرى من

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الرئاسة

الأمانة العامة

قوروت — الا اننا احرقنا ايضا سفينتين لهم من سفن الاسطول كما خربنا قطعتين من النوع ذات المخازن الثلاثة و قطعا اخرى ايضا من نوع القليون الكبار.

و في الليلة المذكورة و خاصة عندما كانت الرياح شديدة لاسطولهم السلاسل الحديدية لجميع السفائن التابعة لاسطولهم و بدات تسير و تنفتح نحو اعماق البحر انطلاقا من قرب البر.

الامر الذى ادى بلهم الى استعمال ما تبقى منها من القطع المكسورة و المقطعة في الصباح ، عندما كنا نحن نقوم بالاستعدادات اللازمة من جديد و لذا فقد جاء الينا ترجمانهم في هذا الصباح ليقول لنا : اننا لم نكن نريد ما حصل بيننا ، لقد وقعت خسائر جسمية لكلا الطرفين ، غير اننا لا نتحمل وحدنا المسؤولية لاننا كلفنا للقيام لهذه المهمة تجاهكم من قبل جميع الدول المسيحية المتفقة على ذلك و هي التي دفعتنا الى القيام بما قمنا به من الاعمال الحربية ازائكم ، فاذا لم ترغبوا في الصلح و المصالحة معنا فاننا سوف نخبر على العودة الى الحرب معكم من جديد .

و امام هذا البيان الذى صدر من الترجمان الموفر من طرفهم ارتاينا جمع الديوان للنظر في الامر و التوصل الى قرارها بالاتفاق ، و بعد مداولة الافكار و مذاكرة الاحوال تقرر بالاتفاق العزم على مواصلة الحرب معهم و المقاومة امام قواتهم مهما كان وضعها و شانها دفاعا عن الحيين و الوطن و ذودا عن حريم عصمة المقام الشاهاني امام الانتصار طيهم بفضل دعوات بادشاهنا الصالحة و احساناته الشاهانية المشجعة الينا .

الا اننا عدلنا بعد ذلك عن هذا القرار و استحسنا الميل الى التصالح معهم بالاستجابة الى مطالبهم التي تتمثل في رد الاسرى الموجودين عندنا اليهم و ذلك نظرا الى الموقف الموجد الذى اتخذته الدول المسيحية ضدنا بالاتفاق فيما بينها حيث انها لم تقدم على هذه الوحدة الا لكونها تنوى الشر للجزائر و تريد الانتقام منها حتى تنال ما تريد و لذا فليس من الممكن ايقافهم عند حدهم حتى لو تحطمت اساطيلهم الموجودة امامنا حاليا تماما و رجعوا مهزومين لعزمها على اعادة الكرة من جديد و هذا يتطلب منا الشباب مدة طويلة امامهم في حروب طاحنة ضارية كما يتطلب ايضا الاستعداد الكامل لهذه المعركة الطويلة الا التي تقودها الدول المسيحية المتحدة و المتعاونة بينها بعامل الروابط الدينية و الاواصر الجنسية اذ لا ينسى ان الكفر ملة واحدة اينما كانوا و كيفما كانوا . و نظرا كذلك الى ان هذا الامر يمكن ان يزعج الحضرة الشاهانية العليا و بطلعة ان تجاوز الحد و تفاهم الوضع و اصبحنا في حروب ضارية مع جميع هذه الدول ولذا اثرنا الصلح على الحرب.

و بعد أن تمت عملية تسليم الاسرى الذين كان يصل عددهم الى 1500 و الذين كانوا يشكلون المحور الاساسي في الحروب التي وقعت بين الطرفين اجريت المراسيم اللازمة و المألوفة من اجل تجديد العهد و الميثاق ضمن شروط معينة بين الطرفين و اما فيما يخص الاثار و النتائج التي خلفتها الحرب فهي و الحمد الله بفضل الدعوات الصالحة و التوجيهات الحسنة التي كانت تشملنا دائما من طرف الحضرة الملوكانية العظمى الذى هو ظل الله في ارضه لم تك

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

شديدة الى حد الهلال و الدمار فقد تركت القذائف المدفعية تغورا في بعض المناطق من اراج القلعة الا انها لم تهدم تماما كما احترقت السفائن الموجودة في الميناء تحت تاثير نيران المدفعية ، غير ان و الله الحمد لقد بقيت المخازن و المحلات و المواقع التي تقع خارج الترسانة دون ان تصاب بشئ .

اما المساكن التي تقع في داخل القلعة و في المدينة فانها نظرا على انها ليست من الاخشاب بل هي من ـ الكاركبر ـ لم تصبها اضرار جسيمة .

و هكذا فقد بقيت الاوجاق المنصورة بعون الله وبحمايته الغيبية وبفضل دعوات و توجيهات المقام الشاهاني الحسنة مصونة و سالمة من الخرابو التدمير رغم كون المعركة شديدة جدا و عن غفلة منا و لقد تحطت الاوجاق هذه المحنة ايضا دون اهتزاز او زلزال كما ستستمر في تحمل اكثر منها بفضل الاحسانات الشاهانية و التاييدات الهمايونية العظمى باذن الله تعالى ولهذا فالاوجاق تطلب من المقام الشاهاني العالي في التقرير الذى تم تقديمه من قبل رسولها الى المقام الشاهاني العالي الذى هو القبطان على رئيس الميناء الحالي للاوجاق ان تخطى العطف الشاهاني العالي و احسانه الهمايوني بان يامر باعطاء المهمات و الجبخانة و الجنود المطلوبة من طرفها حتى تحي من جديد و تبقى القوة المجاهدة في سبيل الله و سبيل المسلمين .

و المدافعة عن حريم عصمة الحضرة الملوكانية دائما و الى الابد تنكر عليها مكايد الاعداء وحيل المنافقين من الكفرة الفجرة و تتحطم امام سطوتها كل الحملات المسددة نحوه من طرف المسيحيين و الكفرة باذن الله تعالى ، و تنتقم من جديد بالتضحيات الروحية و المادية من جميع الاعداء و المتربصين لها و للدولة العثمانية العلية بتوجيه من المقام الشاهاني العالي بهذه الكيفية ختم قبطان على المرقوم تقريره .

1- خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ

الملحق رقم (20): تقرير مفصل عن الهجوم الإنجليزي والذي قدمه القبطان سيد علي الجزائري إلى الدولة العثمانية[1]

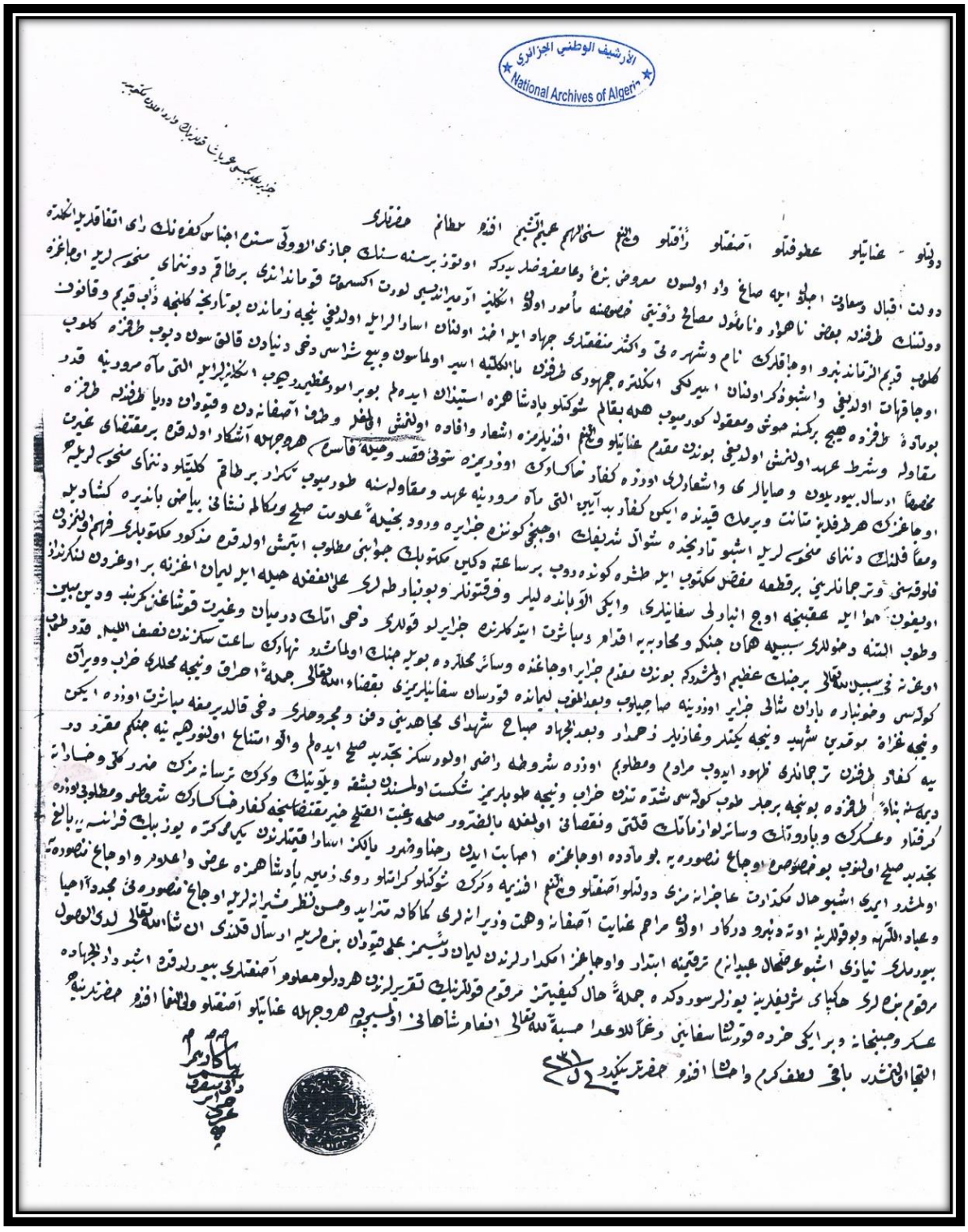
الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

1- خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ

ترجمة التقرير الذي قدمه السيد علي إلى الدولة العمانية حول نتائج القصف البريطاني لمدينة الجزائر سنة 1816م

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 22486
تاريخ : 1231

القائمة التي وردت من طرف حضرة القبطان باشا المحترم .

صاحب الدولة و العناية و الرحمة و العطوفة ولي النعم و كثير الكـــرم
سيدى و سلطاني حضرة البادشاه المحترم .

للعلم الهمايوني اننا كنا قد قمنا بعرض ما سمعنا من الاخبار الواردة من الجزائر بواسطة القادمين منها الينا او السامعين ممن قدموا من الجزائر على المقام الشاهاني العـــالي قصد تحقيق النظر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني العالي و هي الاخبار المتعلقة بزحف اسطولي الانكليزى و الفلمنكي و ضربهما الجزائر معا و بكيفية حروب و جريان الحرب التي دارت بين الطرفين اثر هذا الهجوم البحرى و الخسائر التي لحقت بالجزائر نتيجة هذه الحرب .

على الرغم من اننا كنا منتظرين الاخبار الصحيحة التي تتعلق بالقضية من مصادرها الموثوقـة .

لكون ما سمعنا منها بواسطة عدة وسائل لا تخلو عن النقد كما لا تخلو عن احتمال الصدق الكذب ، و كنا نرتقب المعلومات الصحيحة من نتائج التحقيقات التي كانت تجرى في هـذا الميدان .

و بينما الامر كذلك اذا برئيس ميناء الجزائر السيد ــ قبطان علي ــ يصل الى مدينة الجزائر قبل كتابة عريضتي بـــ : 26 يوم حاملا معه تقريرين مفصليين عن الحـــرب التي وقعت في الجزائر و اسبابها و عن كيفياتها ارسلا الى المقام الشاهاني العالي من سعادة عمر باشا امير امراء اوجاق جزائر الغرب كما قام الباشا المذكور بارسال رسالة خاصة الي ايضا .

و من هذه الرسالة ملفوفة شقة مفصلة توضيح الكيفية التي وقعت فيها الحرب بين الطرفين فبناء على هذه الملفوفـة :

جاء الاسطول الانكليزى بالاتفاق مع الاسطول الفلمني الى واجهة الجزائر ثم رفع العلم الابيض الذى يرمز الى الصلح و السلام ثم ارسل رسالة مفصلة الينا بواسطة مترجميه و الاسطا طالبين منهم ان يحطوا اجابتنا عنها في مدة ساعة غير ان الذى حصل هو انهم بداوا ضرب مواقعنا بالمدافع قبل تحقق ردنا حتى قبل ان نتحقق تماما من مضمون و محتوى رسالتهم و في هذه الحالة اضطر الجزائريون ايضا ان يقابلوهم بالمثل فنشات المعركة بين الطرفين على اشدها و داما بكل ضراوتها من الساعة الثامنة نهارا حتى منتصف الليل الامر الذى ادى بكلا الطرفين الى خسائر جسيمة في الاموال و الارواح فضلا عن التخريبات التي لحقت بالسفائن و الجبخانة الموجودة بالميد بسبب الاحتراق .

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الجزائر في :

و انتهت المحاربة بين الطرفين بعد ان قبلت الجزائر بدفع الاسوى اليهم و ابرم الصلح بين الطرفين اى الجزائر و الانكليز .

و بناء على احراق السفائن الحربية و الجبخانات التي كانت بالميناء فان سيادة عمر باشا امير امراء الجزائر يرجو من المقام الشاهاني العالي ان تشمله الاحسانات الشاهانية و المعونات الهمايونية باعطائه عدة سفن مستعطلة و اسلحة للاستعانة [redacted] بها امام الاعداء مبينا ان الكيفيات المتعلقة بالمحاربة التي دارت بين الجزائر و الانكليز و الخسائر التي لحقت بالجزائر من جراء ذلك سوف تتوضح للمقام الشاهاني بواسطة التقرير المفصل الذي ارسله الباشا المشار اليه الى المقام الشاهاني بواسطة رئيس ميناء الجزائر السيد قبطان علي .

ولذا فقد تم ارسال القبطان المشار اليه رفعة جاوش للمثول في الحضرة الملكانية العالية حاملا معه جميع المعروضات المتعلقة بقضية حرب الجزائر مع الانكليز و الحوادث التي جرت بعد وقوع الحرب .

كما تم تقديم عريضة خاصة من طرفي الى المقام الشاهاني العالي تتعلق بالتقرير المرسل من طرف الباشا المشار اليه الى المقام الشاهاني العالي و التفصيلات الموضحة في رسالته الى العبد الفقير حول المسالة الجزائرية الانكليزية الاخ و الحرب التي دارت بين الطرفين قصد تحقيق النظر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني تاكيدا لعبوديتي الخالصة للمقام الشاهاني الكريم و عند صدور الموافقة الشاهانية يكون العمل حسب الارادة الشاهانية لان الامر و الفرمان في هذا الميدان لصاحب القوة و السلطان حضرة اليادشاه المعظم .

1- خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ

الملحق رقم (21): مذكرة تتضمن شروط الاتفاق بين الداي عمر وإكسموث بعد الحرب.

يسعد القائد الأعلى أن يخبر الأسطول ، بأن نتيجة المعركة كانت توقيع الصلح الذي ستطلق المدافع 21 طلقة احتفالا به ، وذلك بالشروط التالية التي أملاها الوصي على عرش أنجلترا :

1 ــ ألغي استرقاق المسيحيين الى الأبد .

2 ــ سيتم تسليم جميع العبيد الذين يوجدون فى مملكة الداي ، مهما تكن جنسيتهم ، فى بارجتي عند الزوال يوم الغد .

3 ــ وفى نفس الوقت يعيد الداي جميع أموال الفدية التي أخذها على الأسرى منذ بداية هذه السنة .

4 ــ قدمت تعويضات الى قنصل أنجلترا على جميع الخسائر التي تحملها عقب القبض عليه وسجنه .

5 ــ قدم الداي اعتذارا علانيا بمحضر وزرائه وضباطه وطلب العفو الى القنصل بالعبارات التي طالب بها قائد البارجة « كوين شارلوت » .

يغتنم القائد العام هذه الفرصة ليشكر علانية الأميرالات ، والقبطانات ، والضباط ، والبحارة ، والمدفعية البحرية الملكية وفريق الصوارخ ، للخدمات التي تتسم بالولاء والاخلاص التي قدموها فى غضون الحملة ، ويعلن ان صلاة عامة ستقام يوم الأحد القادم لشكر الله على تأييد العناية الالهية فى غضون معركة 27 أغسطس للأسطول البريطاني ضد أعداء الانسانية .

المطلوب قراءة هذه المذكرة على بحارة جميع السفن .

1- وليام شالر: المصدر السابق، ص 307.

الملحق رقم (22): رسالة من عمر باشا إلى السلطان العثماني يوضح فيه حالة الجزائر بعد حملة اللورد إكسموث عليها[1]

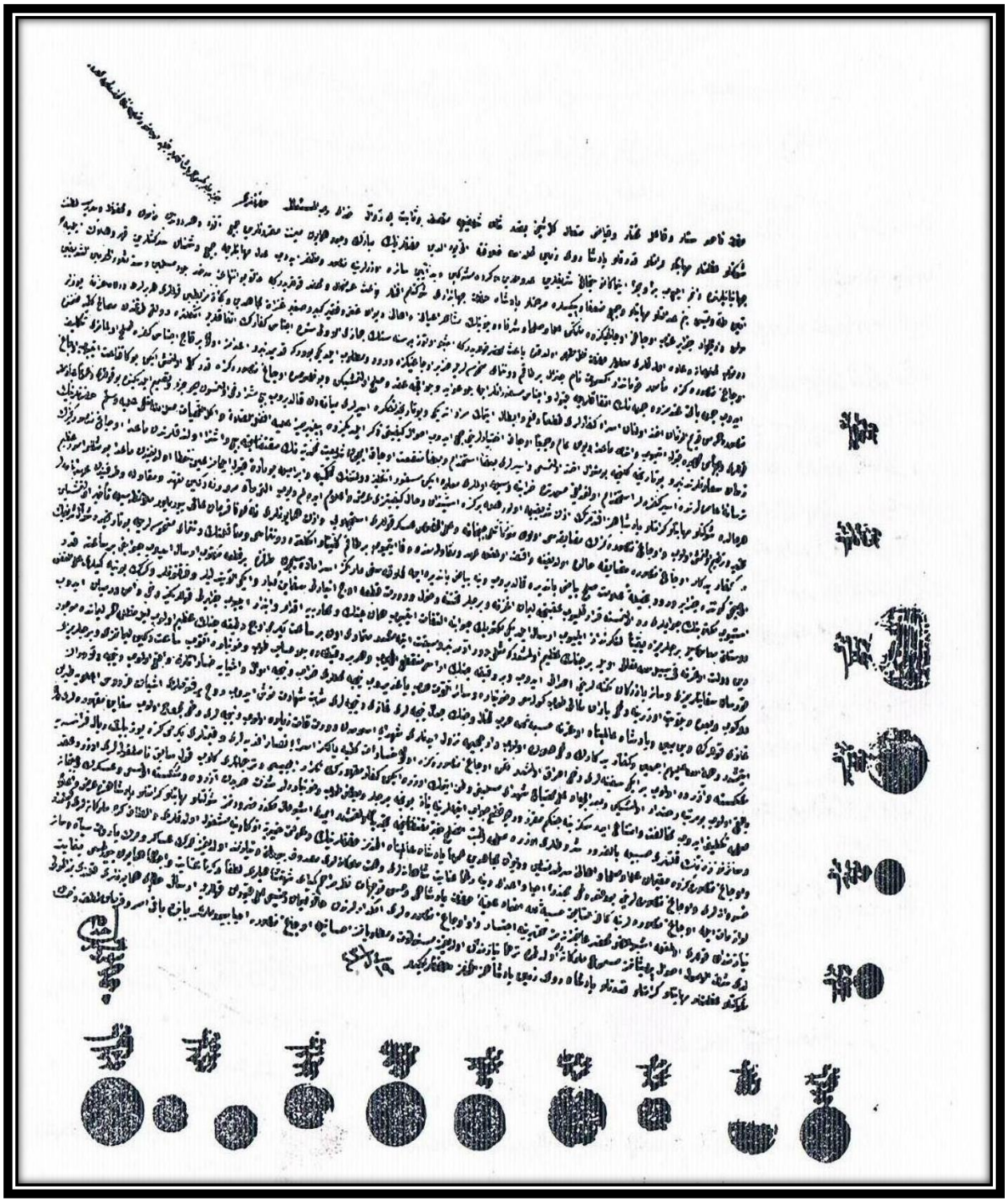

1- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 228.

ترجمة رسالة عمر باشا إلى السلطان العثماني والتي يوضح فيها حالة الجزائر بعد حملة اللورد إكسموث1816م[1]

صاحب الشوكة والعظمة والمهابة ، حضرة سلطاننا ، أخلد الله ملكه الى يوم الدين ، ويديم تأثير سياسته فى البر والبحر .

ان جنودكم الانكشاريين المظفرين اينما كانوا واقفون لمحاربة الاعداء ، لينصرهم الله على قهر اعدائهم وهلاكهم ، آمين . ان جميع الاوجاق وعبدكم الحقير يقدمون الى حضرة سلطاننا ، ظل الله على الارض ، الاسباب التى دفعتنا الى ارسال عرض حالنا هذا (19) . ان الجزائر دار الجهاد ، تقع على حدود امبراطورية حامى الحرمين الشريفين ، وهيبة اوجاق هذا البلد وعلمائه وشرفائه وباياته واعيانه واغنائه ومجاهديه ، قد قوضت ونالت منها الاحداث . فبتاريخ جمادى الاولى 1230 ، عقدت الدول المسيحية اتفاقا بينها ، وعهدت الى الجنرال اللورد اكسموث قيادة اسطوله اللعين ضد أوجاقكم ، وعندما وصل الى الجزائر طلب الينا عقد الصلح مع الدول الاعداء والكف عن مطالبتهم بالاموال التى كانوا يدفعونها الينا . غير أن أوجاقكم بالجزائر ، قد عبروا عن عدم رضائهم بتلك الشروط ، كما ورفضوا تسريح الاسرى المسيحيين بدون فدية ، كما طالب بذلك اللورد اكسموث .

وعليه قمنا بعقد اجتماع مع المسؤولين فى الديوان والانكشاريين المسنين لدرس الوضعية وقد خلصنا الى القول : « اننا باسرنا المسيحيين قد اقتدينا بسلوك النبيء والسلاطين ، اذ بعض الاسرى كانوا يستخدمون فى كثير من الاعمال ، والبعض الآخر يعملون فى الترسانة ، غير ان الانقليز رفضوا قبول هذا الامر » . ومنذ ستة أشهر ، أمضينا معاهدة مع الانقليز الذين طلبوا الينا اعادة امضائها . وقد وجد الاوجاق انفسهم فى ضيق شديد نتيجة خرق هاته المعاهدة . !اننا نطلب من حضرة سلطاننا اصدار فرمانه ، ومدنا بدون تأخير كبير بالذخائر والعساكر ، ذلك ان الكفار الغير الامناء ، قد ضايقوا أوجاقكم بعدم احترامهم بنود المعاهدة المعقودة (20) . وعليه فقد وصل الاسطول الانقليزى ـ الهولندى اللعين الى ميناء الجزائر بتاريخ 3 شوال. لقد استعمل الانقليز الحيلة برفعهم علما ابيضا (كذا)،كما ووجهوا الينا رسالة ، طالبين منا الرد عليهم خلال ظرف ساعة واحدة ، وعندما لم يستلموا أى رد ، دخلوا الميناء مجابهين قلاعنا وبواخرنا ، ويتركب اسطولهم من اربع بواخر كبيرة ذات ثلاث جسور وباخرتين وبارجتين واربع بواخر مدفعية. وبعد برهة من الزمن اندلعت الحرب . ان الجزائريين على استعداد لمتابعة الحرب دفاعا عن الدين والدولة .ان هاته الحرب كانت رهيبة بحيث ان تاريخ الانسانية لم يسجل مثيلا لها .

لقد كانت معركة حامية الوطيس دامت احدى عشرة ساعة وثلاث وعشرين دقيقة ، احرقت خلالها كل بواخرنا وسفن تجارتنا ، ولم نر دقيقة راحة واحدة ، اذ اخذت تتهاطل علينا فى كل لحظة ، سيلا وافرا من القنابل الصغيرة والكبيرة الحجم بحيث ان تحصيناتنا وميناءنا قد تحطمت خلال ظرف ساعة واحدة . لقد حفت بنا النار ، فكانت كالقذائف تقع فى كل مكان وأدى ذلك الى خراب كثير من الاماكن ، وضياع املاكنا وثروتنا (21) . لقد استشهد كثير من الاوجاق الشجعان ، دفاعا عن دينهم وسلطانهم ، ان مآلهم الجنة مثوى لهم ، ليتغمدهم الله برحمته . ان عدد موتى الكفار كان اربع مرات عدد المسلمين ، بالاضافة الى ان عدد الجرحى كان مرتفعا ، اما بواخر الكفار فقد اصابتها النيران واحترقت اثنان منها . ومن الخسائر التى لحقت أوجاقكم عدم أخذهم فدية الاسرى التى بلغت مليونين من الريالات الفرنسية .

ومن الغد ، بعد ما دفنا شهدائنا ، ارسل الينا الكافر مبعوثه ومترجمه وكرر ما قاله سابقا حول عقد الصلح مخلصا الى القول : « انه اذا رفضتم ذلك ، فان الحرب ستندلع من جديد » . ونظرا الى ان قلاعنا قد تهدمت ، وذخائرنا قد نفدت ، خلال هاته الحرب ، وان عدد جنودنا أصبح غير كاف ، فقد اضطررنا الى قبول شروطهم وامضاء الاتفاقية من جديد . لقد عرضنا على حضرة سلطاننا تقرير وضعيتنا المؤسفة . ان اوجاقنا البواسل والعلماء ورجال الدين والاهالى والديوان يرفعون لحضرة سلطاننا مشاعر الولاء والوفاء . ان اوجاقنا يدعون حضرة السلطان ان يعمل للدفاع عن الدين والبلد ، كما أننا فى حاجة الى ارائكم السديدة التى ستضىء لنا الطريق .

ارسلنا تقريرنا بواسطة قائد الميناء على ، وسوف يشرح لكم لدى وصوله ، معطيات الوضعيات ، ولنا الامل فى تحقيق ما طلبناه منكم .

ايها السلطان ليجازيكم الله .

عمر باشا داى الجزائر ، 19 شوال 1231 / 12 سبتمبر 1816 ،

1- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 146-147.

الملحق رقم (23): منحنى بياني يوضح أثر حملة اللورد إكسموث على الأسطول الجزائري سنة 1816م.[1]

1- من إنجاز الطالب بالاعتماد على ناصر الدين سعيدوني: البحرية الجزائرية ...، المرجع السابق، ص29.

الملحق رقم (24): تقرير يتضمن نتائج بعثة مؤتمر إكس لاشابيل 1818م إلى الداي حسين[1]

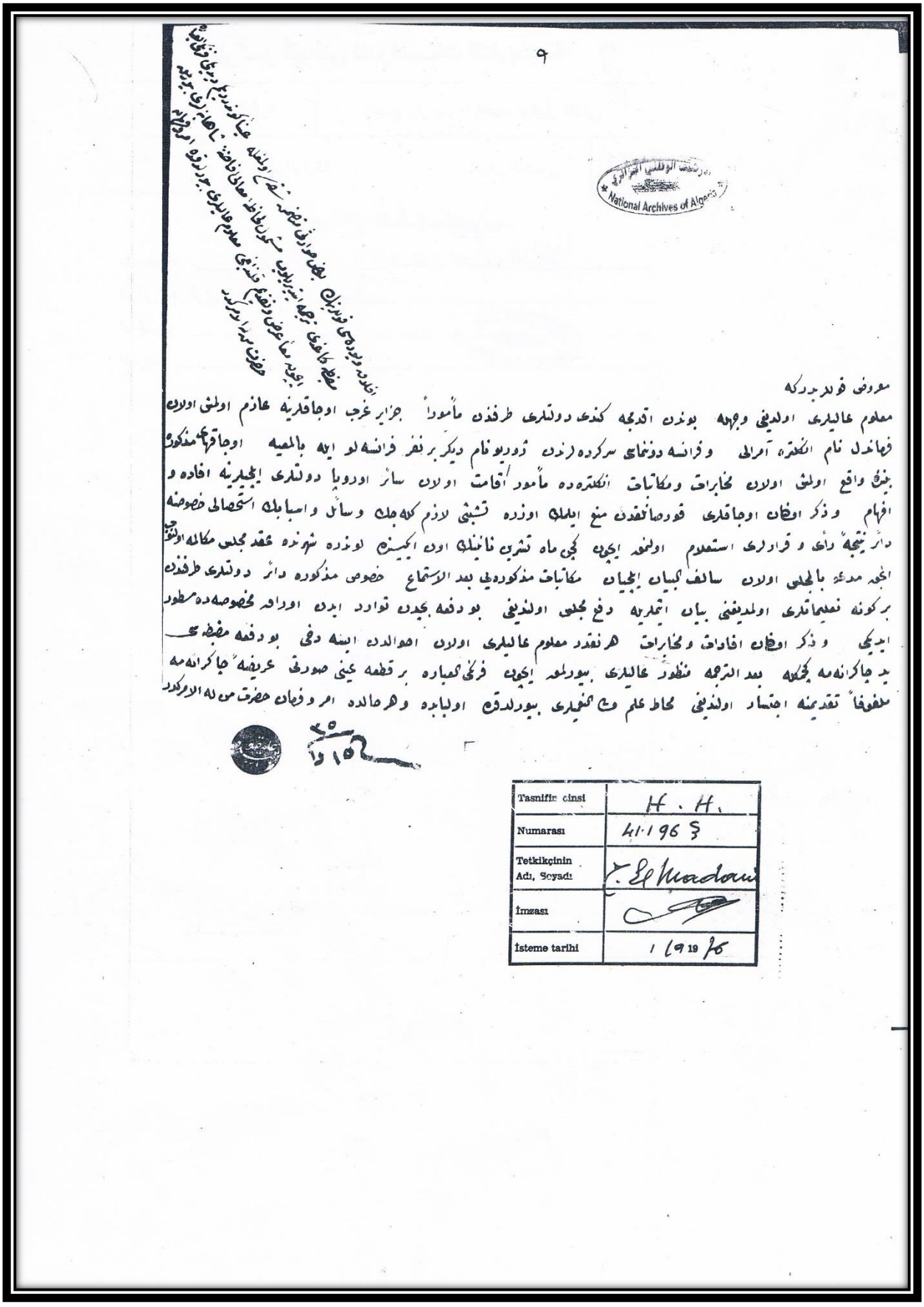

Tasnifin cinsi	H. H.
Numarası	41196 §
Tetkikçinin Adı, Soyadı	Z. El Mouloudi
İmzası	
İsteme tarihi	1/9/19

1 - خط همايون، رقم 41196، تاريخ 1235هـ

ترجمة الملحق رقم (24)

EZIANI 2C 2109 1018

دفتر : خط همايون

عدد : 41196

تاريخ : 1235

انه تقرير مقدم الى المقام الشاهاني العالي بالعبارة القرنكيسة من طرف سكان منطقة افلاق و ضواحيها يتضمن بعض الحوادث التي وقعت هنالك .

و قد تمت ترجمة التقرير الى اللغة التركية لتقديمها مرفقة للاصل الى المقام الهمايوني للوقوف و الاحاطة حتى تتجلى الارادة الشاهانية العالية الخاصة بها و بمحتواها .

الارشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

و الامر و الفرمان

بعد ذلك لصاحب القوة و السلطان حضرة البادشاه المعظم .

عريضة مقدمة من طرف العبد العاجز :

انه كما معلوم لدى المقام الهمايوني العالي قد تم اطلاع سفراء الدول الاوربية المقيمين بمدينة لندن عن طريق الاستخبار و الاستكشاف على المخابرات و المراسلات التي وقعت بين اوجاقات جزائر الغرب وبين الاميرال الانكليزي ـ فرماندار ـ و رئيس فرقة من الاسطول الفرنسي يدعى [illegible]

و كان هذان الرجلان قد عزما على الاتصال باوجاقات جزائر الغرب بتكليف من طرف دولتهما اللتين ارسلتاهما الى المنطقة لتحقيق ذلك الشأن .

و من اجل ذلك فان سفراء هذه الدول الذين يقيمون في لندن بمهمة سفارية قد عقدوا العزم على عقد اجتماع عام في لندن و قد تم الاجتماع فعلا بالمدينة المذكورة في [illegible] الثاني الماضي باذن الحجة : لدراسة الوسائل و الامكانيات التي يمكن التوصل اليها لمنع اوجاقات جزائر الغرب من القرصنة .

غير ان الاخبار التي وردت الينا من ـ بجاية ـ تفيد بان السفراء المجتمعين بعد ان استمعوا الى محتوى المكاتيب و المذكورة التي تمت بين الاوجاقات الجزائرية و الرجلين المذكورين اعلاه قد قضوا المجلس مدعين بانهم لا يمكنهم اية تعليمات من طرف دولتهم بخصوص هذه الاتصالات التي ادت الى انعقاد الاجتماع .

و بما ان تلك الاوراق التي تحتوي على تلك المراسلات و المكاتيب التي جرت بين الفيرال الانكليز

DZ | AIV | 2C2 / 109 / 018

ورجل من الاسطول الفرنسي برتبة رئيس فرقة ـ وبين اوجاقات جزائر الغرب قد وقعت في يدي حاليا فانني ابادر الى تقديم هذه المضبطة المهيئة من قبل الاطراف المعنية الى المقام الشاهاني العالي وان كان محتواها معلوما للمقام الشاهاني من قبل للعلم والاحاطة وذلك بعد تمام ترجمتها من اللغة الاجنبية الى اللغة الرتكية مرفقة بالاصل .

حتى تتجلى الارادة السنية فيها وفي محتواها وتتخذ بعد ذلك الاجرات اللازمة في القضية والموضوع .

ولا شك ان الامر والفرمان في هذه القضية وفي جميع القضايا الاخرى لصاحب القوة والسلطان حضرة البادشاه المعظم .

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الملحق رقم (25): وثيقة تبين مصاريف الجزائر أثناء الحملة الإنجليزية عليها سنة 1824م[1]

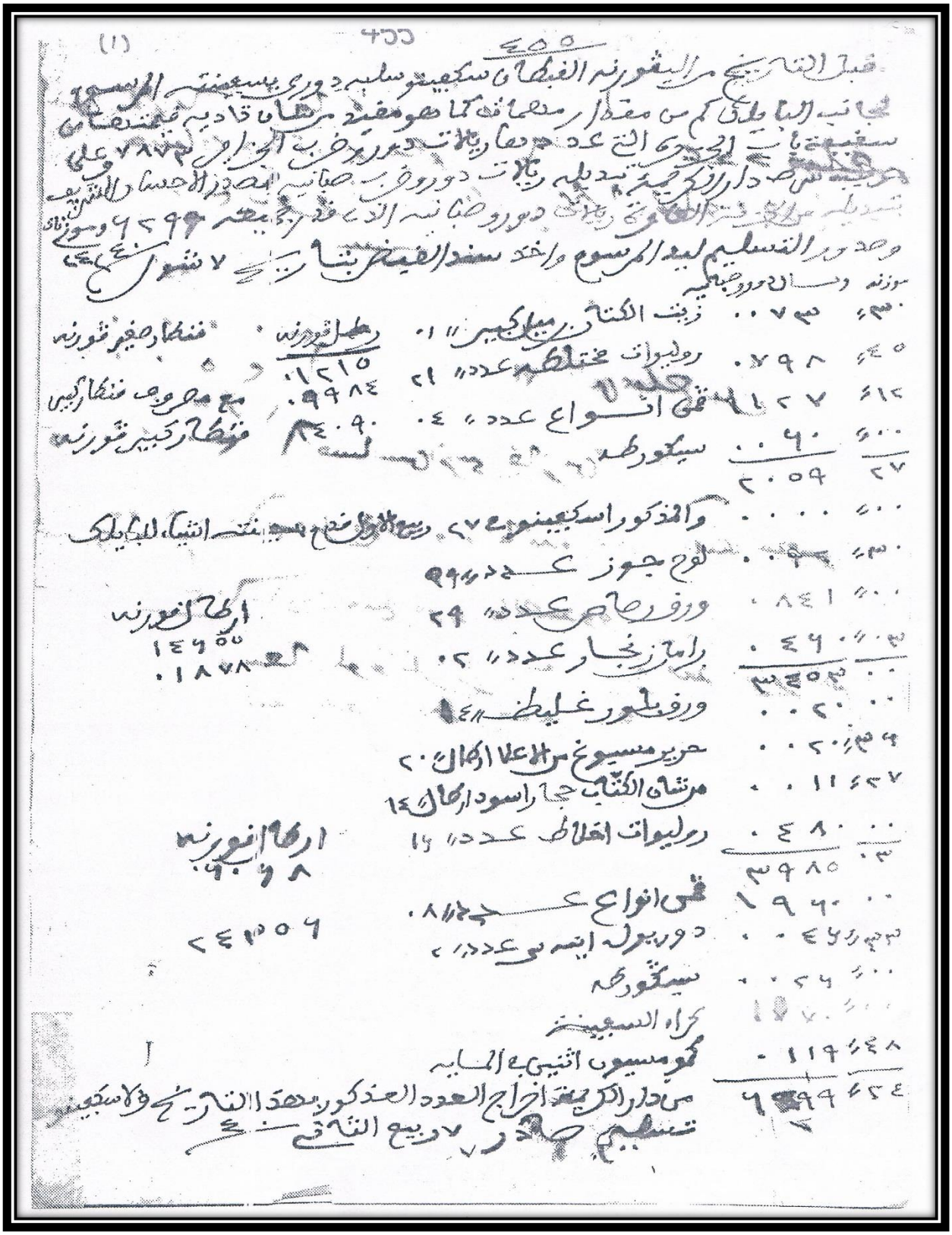

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 455.

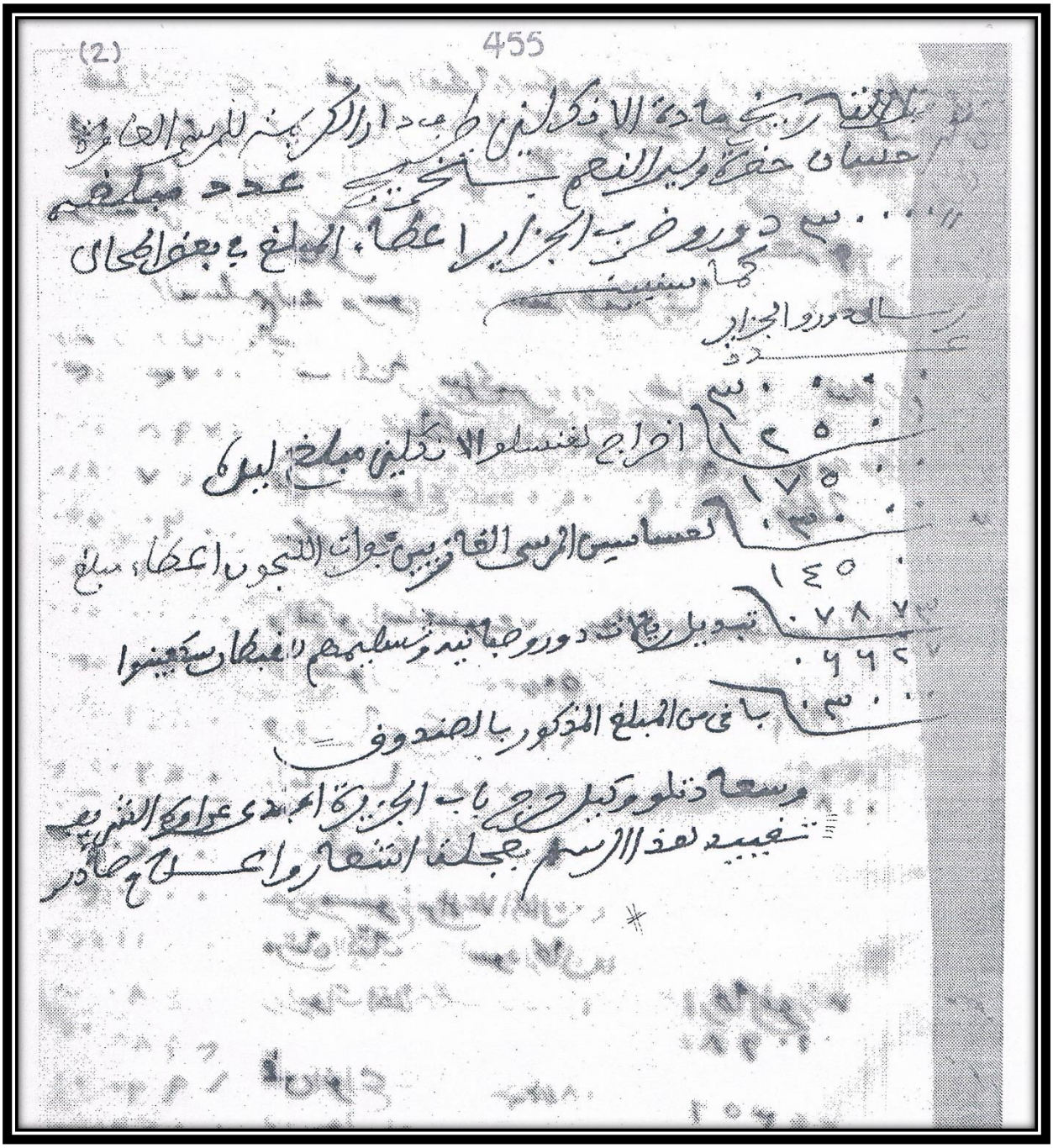
(2)

455

- 377 -

(13) 455

بهذه الدفعة ورود الفيطان سكيبنو مع البيفورنه باشيا، متنوعة
في ترتيب البايلك بيانه ج
٦٥٦٠٠ مجموع قيمة الاشيا، ريالات دور خالص

بهذه الدفعة ورود الفيطان سلبه دوري مع البيفورنه بالمصاغ فيمه
في ترتيب الاول ج
٩٠٢٠٠ مجموعها ريالات دوري خالص

قبل تتوجه محاربة الانكليز اعضاء جانب خزنة دار الكريمة
دوري من الجراب للترسنة المنصورة مبلغ ريالات دوري خرب الجرايد الاقتضاء
٣٠٠٠٠ بعض المحلات
٤٩٢٦ تحويل المحاربة في وسائل اللنجون ونواتهم وسيار اقتضاء، ان بعض المحال تتوجه
٢٥٣٧٤
٧٨٧٤ بهذه الدفعة ج شان لوازمات التي مرسلة المنصورة التي قدم بها سكيبنوا
١٧٥٠٠ بمركبه من البيفورنه مقدما وسوخي بمقتضى تعبيرها بالدفتر الاعظم
مبلغ الجميع ٧٨٧٤ ريالات خرب الجرايد بعد تنيد بلغها
من الخزنة العامرة ريالات دور خرب حيانيه
محمد بيدنا فالتذكرة الحاج احمد تسليمات الجهاد ارسال
وارصال محاسبو مفيد دفتر
في ربيع الثاني سنة

ريالات دور الجراب
٣٩٢٧ عدد المحاربة باقي بالتصفية من المحال
ج ل

٤٠٠ لغاية

الملحق رقم (26): وثيقة توضح خبر انتصار الجزائر على إنجلترا سنة 1824م[1]

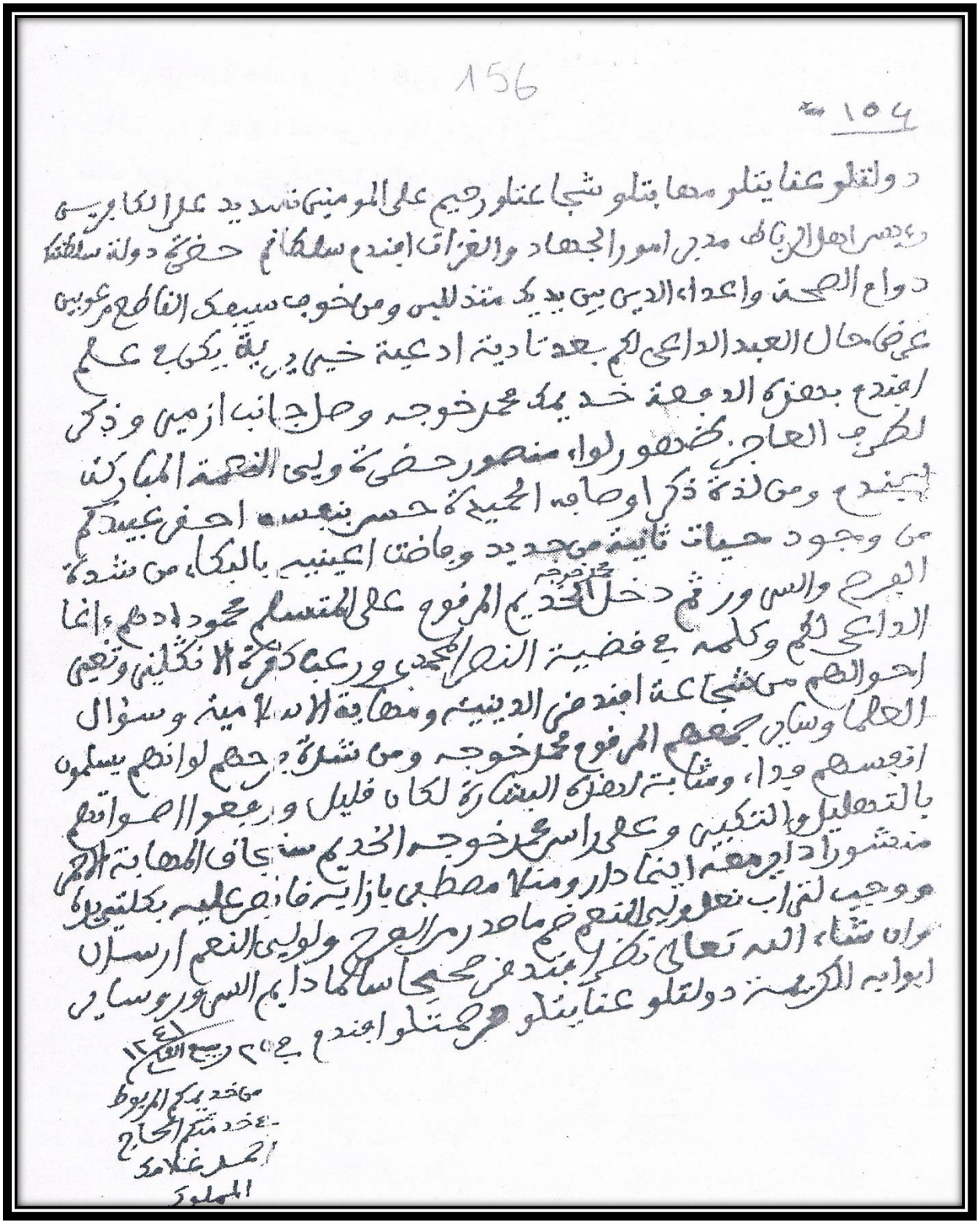

156

١٥٤

دولتلو عنا يتلو مها بتلو شجاعتلو رحيم على المومنين شديد على الكافرين
وبصر اهل الزنا مدبر امور الجهاد والغزات افندم سلطانم حضرتي دولتلو سلطانمز
دواع الصحة واعداء الدين بين يديك متذللين ومخوب سيفك النافع مرعوبين
عن كما حال العبد الداعي لكم بعد تادية ادعية خيريه بكمال علم
افندم بعفوه الدعية خديمك محمد خوجه وصل جانب ازمير وذكر
لكم العاجز بظهور لواء منصور حضرتي ولي النعمة المباركة
افندم ومن لذة ذكر اوصافه الحميدة حسن بنعمته احرز عبيدكم
من وجود حيات ثانية موجديد وجاضت اعينيه بالبكاء من شدة
الفرح والسرور ثم دخل الخديم محمد خوجه المرفوع على المتسلم محمود اغا
الداعي لكم وكلمه في قضية النصر المحمدي ورعب كفرة الافرنكليز ونعمى
احوالهم من شجاعة افندمز في الدينيه ومهابة الاسلاميه وسوال
العلما وسايز جمعهم المرفوع محمد خوجه ومن شدة رعبهم لوانهم يسلمون
انفسهم جدا، ومثابة لدقة البشارة لكان قليل واربعوا الصواقلم
بالتهليل والتكبير وعلى راس محمد خوجه الخديم سنجاق المهابة الاسلامي
منشورا ادرمعه اينما دار ومنلا مصطفى باز ايله خافر عليه بكليتي
موجب لتي اب نعلو لي النعم خماصد رمز الفرح ولولي النعم ارسلان
ان شاء الله تعالى نكرار ايتدم صحيحا سالما دايم السرور وسايز
ابوابه الكريمة دولتلو عنا يتلو مرحمتلو افندم حج ٢٠ ربيع الثاني ١٢٤١

ماخذ يمكي المربوط
باخذ متم الحاج
احمد غلامك
المملوك

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 156.

الملحق رقم (27): وثيقة توضح اعتراض السفن الفرنسية لسفينة حربية من أزمير في طريقها إلى تونس محملة بجنود متطوعين للجزائر.[1]

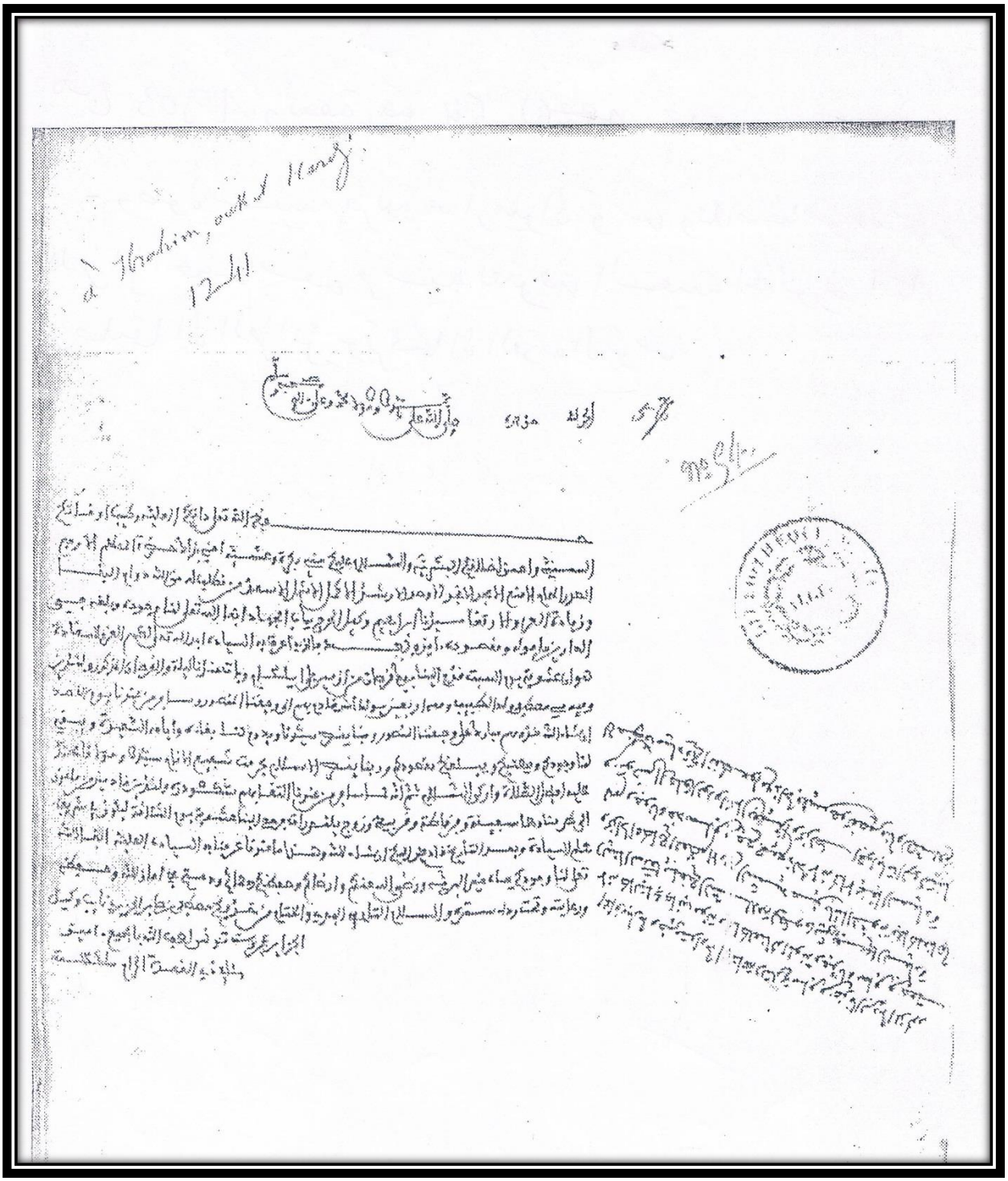

1 - مجموعة 1903، وثيقة رقم 54، 1826م.

الملحق رقم (28): رسالة من محمود وكيل الجزائر بتونس إلى إبراهيم وكيل الخرج تتضمن أخبارا عن الاستعدادات الفرنسية لغزو الجزائر.[1]

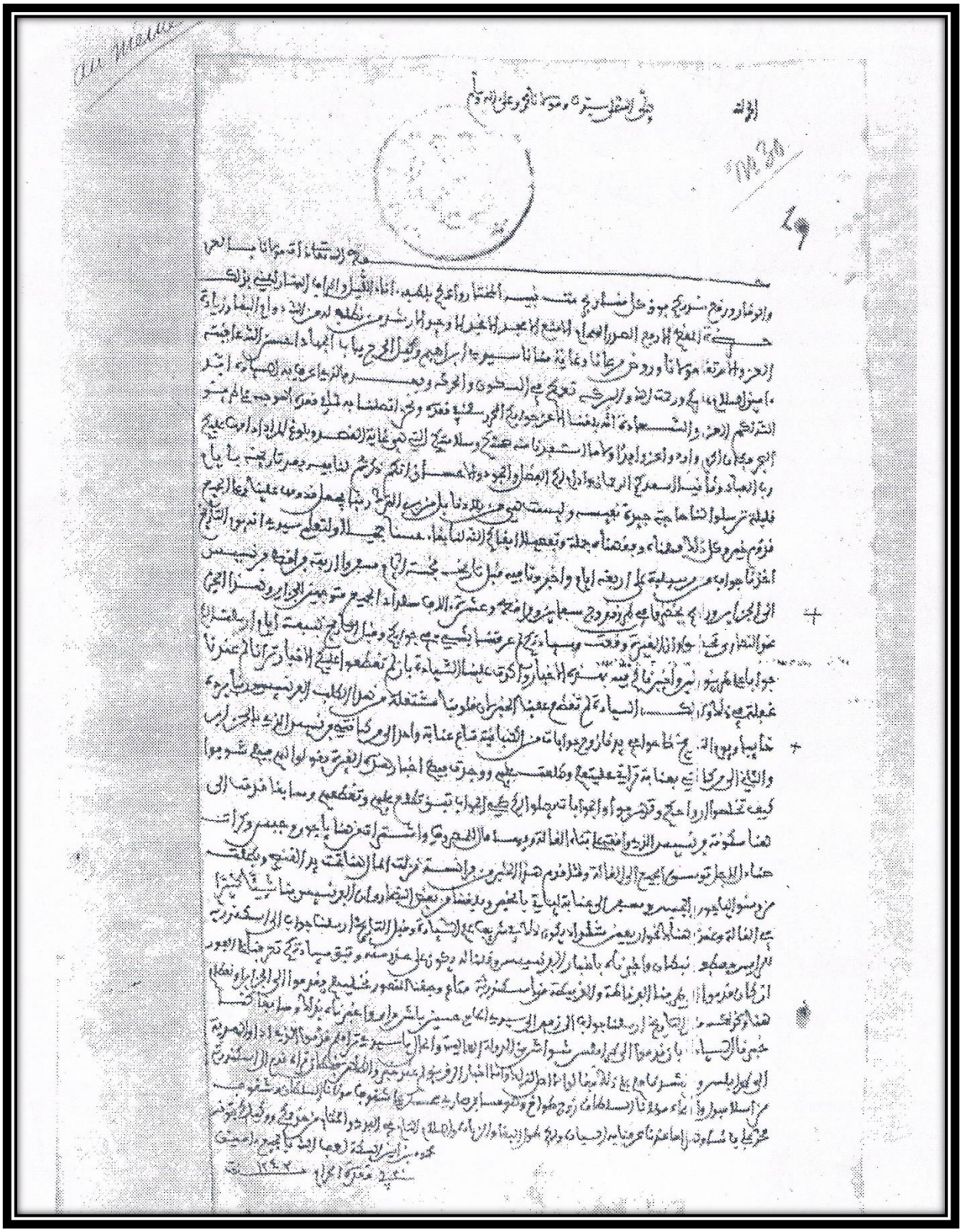

1 - المجموعة 1903، رقم 30، تاريخ 24 جوان 1827م

الملحق رقم (29): تقرير أرسل إلى حسين باشا حول المعارضة التي ظهرت في مجلس الشيوخ الفرنسي لقرار إعلان الحرب ضد الجزائر.[1]

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 382.

تابع للملحق رقم (29):

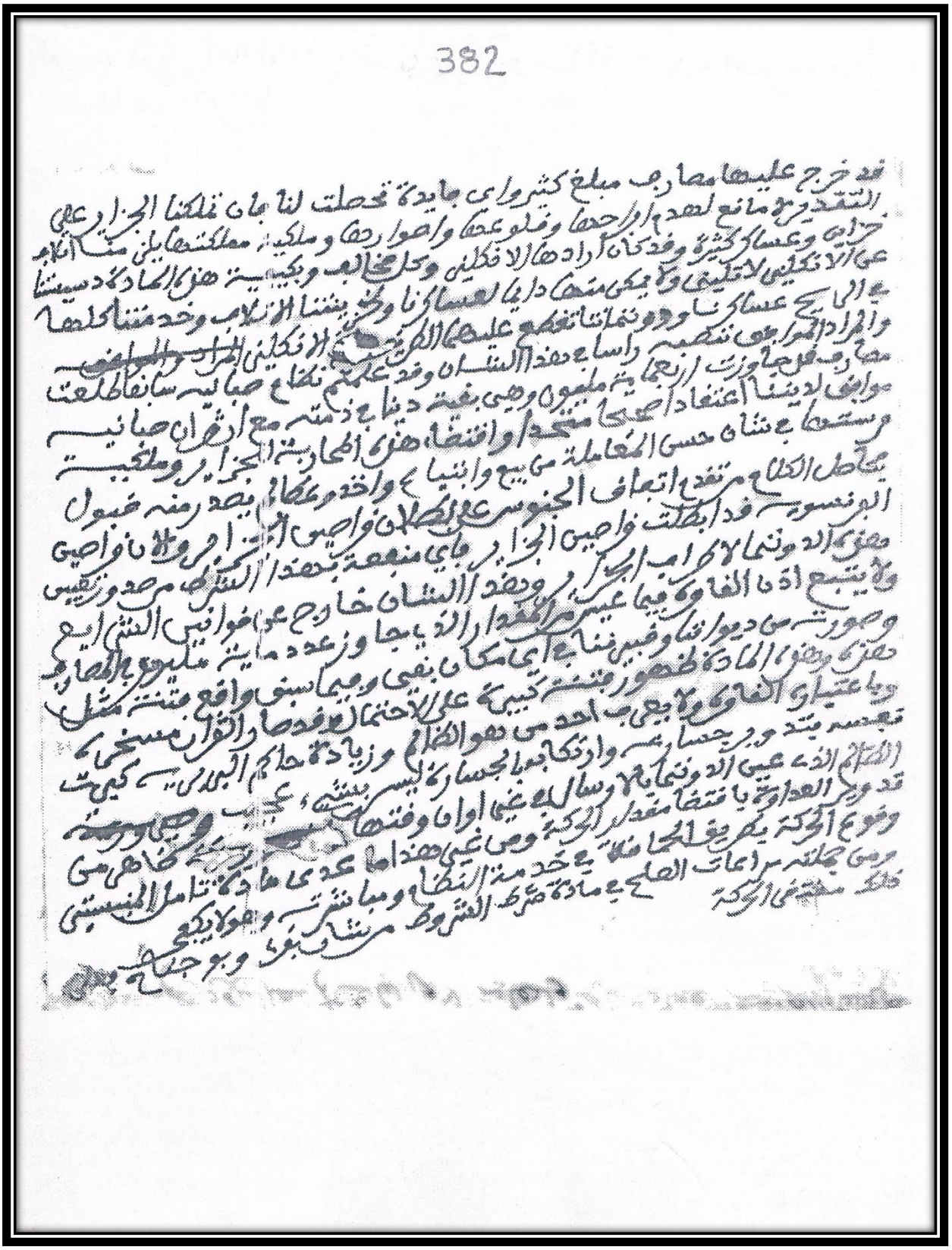

الملحق رقم (30): رسالة من مبعوث الباب العالي إلى قائد الحصار الفرنسي حول الوساطة والصلح.[1]

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 359.

الملحق رقم (31): رسالة من علي رايس إلى حسين باشا بشأن قيام السفن الفرنسية بمطاردة السفن الجزائرية ومحاصرتها في وهران سنة 1827م.[1]

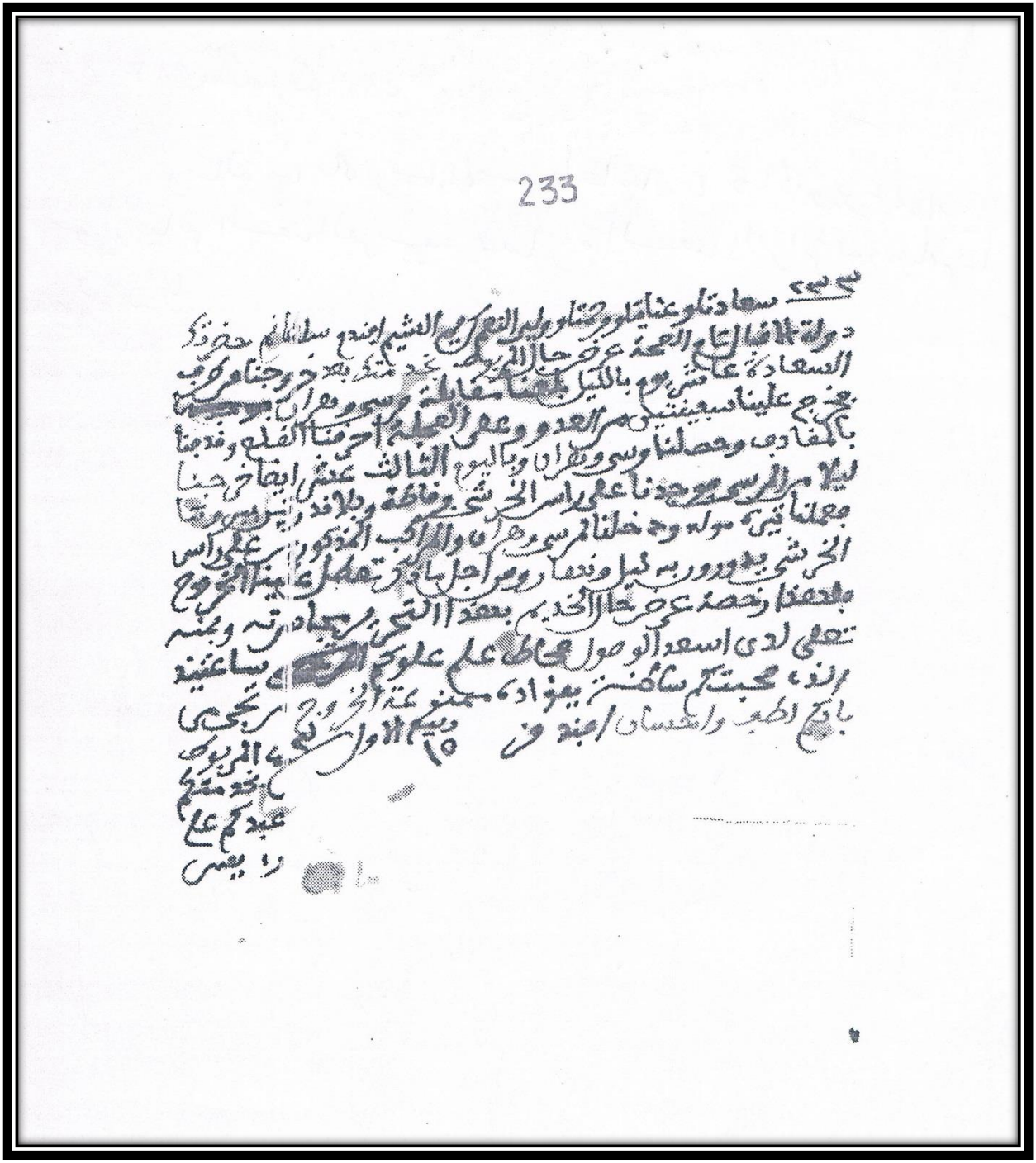

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 233.

الملحق رقم (32): رسالة تفيد وجود سفن فرنسية بالقرب من شواطئ عنابة وجيجل والقل[1]

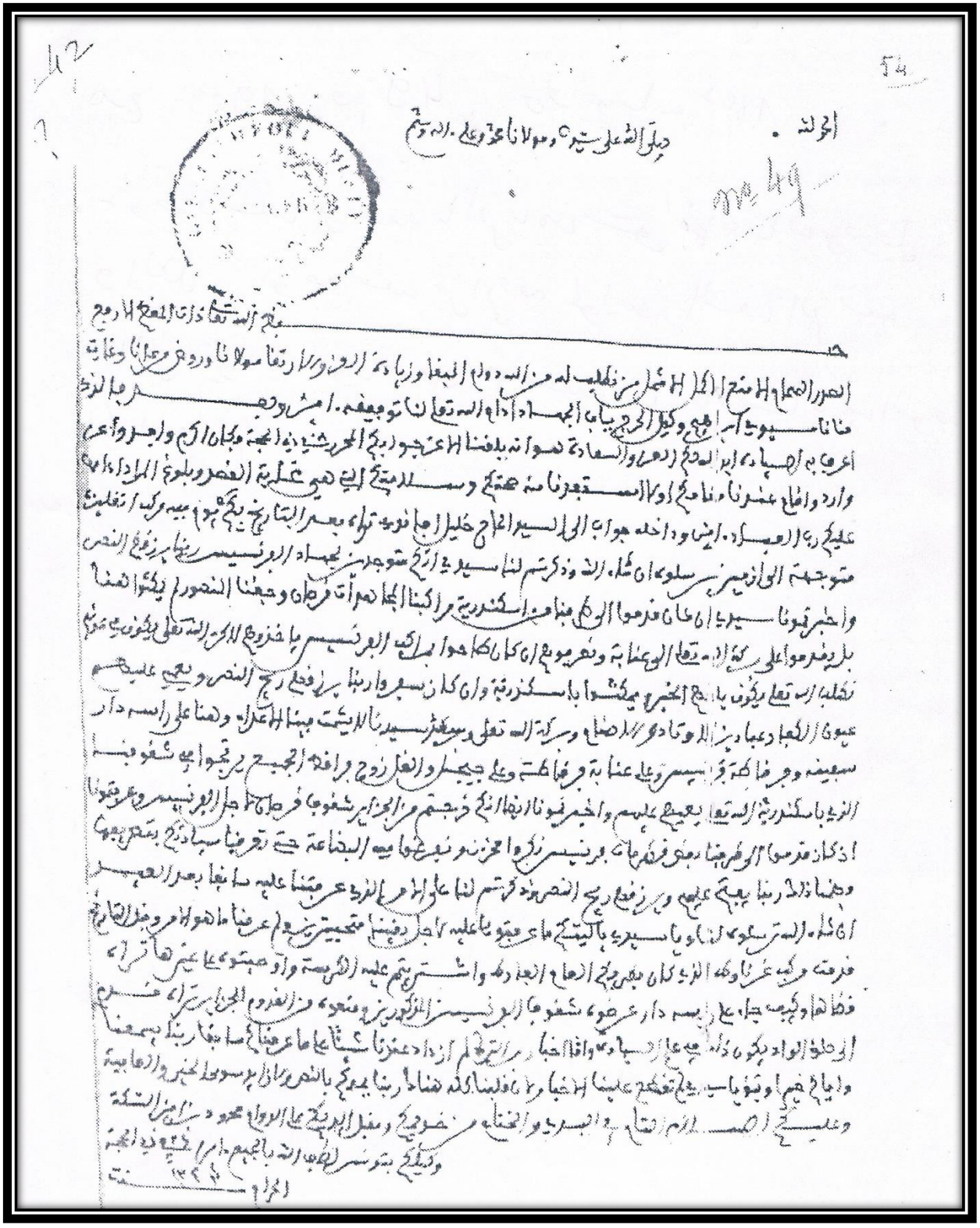

1 - مجموعة 1903، وثيقة رقم 49، تاريخ 20 جويلية 1827م.

المحلق رقم (33): رسالة من أحمد باي قسنطينة إلى الحسين باشا تتضمن هدم الباستيون بعد مغادرة الفرنسيين.[1]

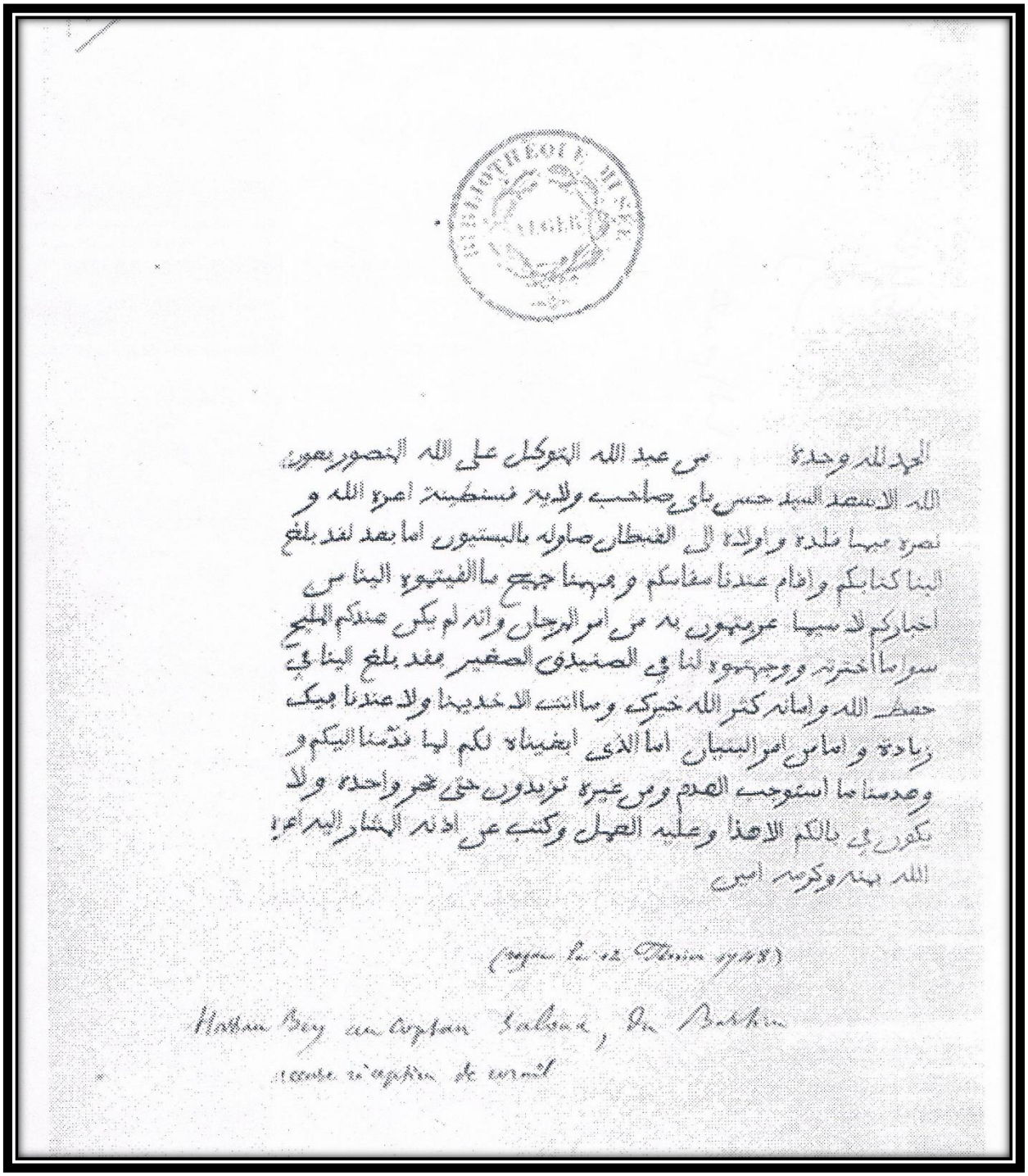

الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون
الله الامجد السيد حسين باي صاحب ولاية قسنطينة اعزه الله و
نصره سيما طلعه واوداه الى القبطان صاوله بالبستيون اما بعد لقد بلغ
الينا كتابكم واقام عندنا سفاكم ومهما جيح ما اتيتمونا به الينا من
اخباركم لا سيما عرفتمونا به من امر الرجال وانه لم يكن صدكم المليح
سوى ما اخبرتم ووجهتموه لنا في الصنديق الصغير فقد بلغ الينا في
حفظ الله وامانه كثر الله خيرك وما انت الا خديمنا ولا عدمنا فيك
زيادة و اما من امر البستيان اما الذي ابضيناه لكم لما قدمنا اليكم و
وصلنا ما استوجب الهدم ومن غيره تزيدون حتى حجر واحد ولا
يكون في بالكم الا هذا وعليه العمل وكتبه عن اذنه المختار اليداعي
الله بمنه وكرمه امين

(Signé Ben Aissa)

Hassan Bey en Captan Sabina, Ile Bastion
Comte d'Afrique de France

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 10.

الملحق رقم (34): رسالة تفيد إرسال الأوامر من الجزائر إلى المركاتي بعنابة بإطلاق المدافع على كل سفينة فرنسية تظهر قرب سواحل المدينة[1]

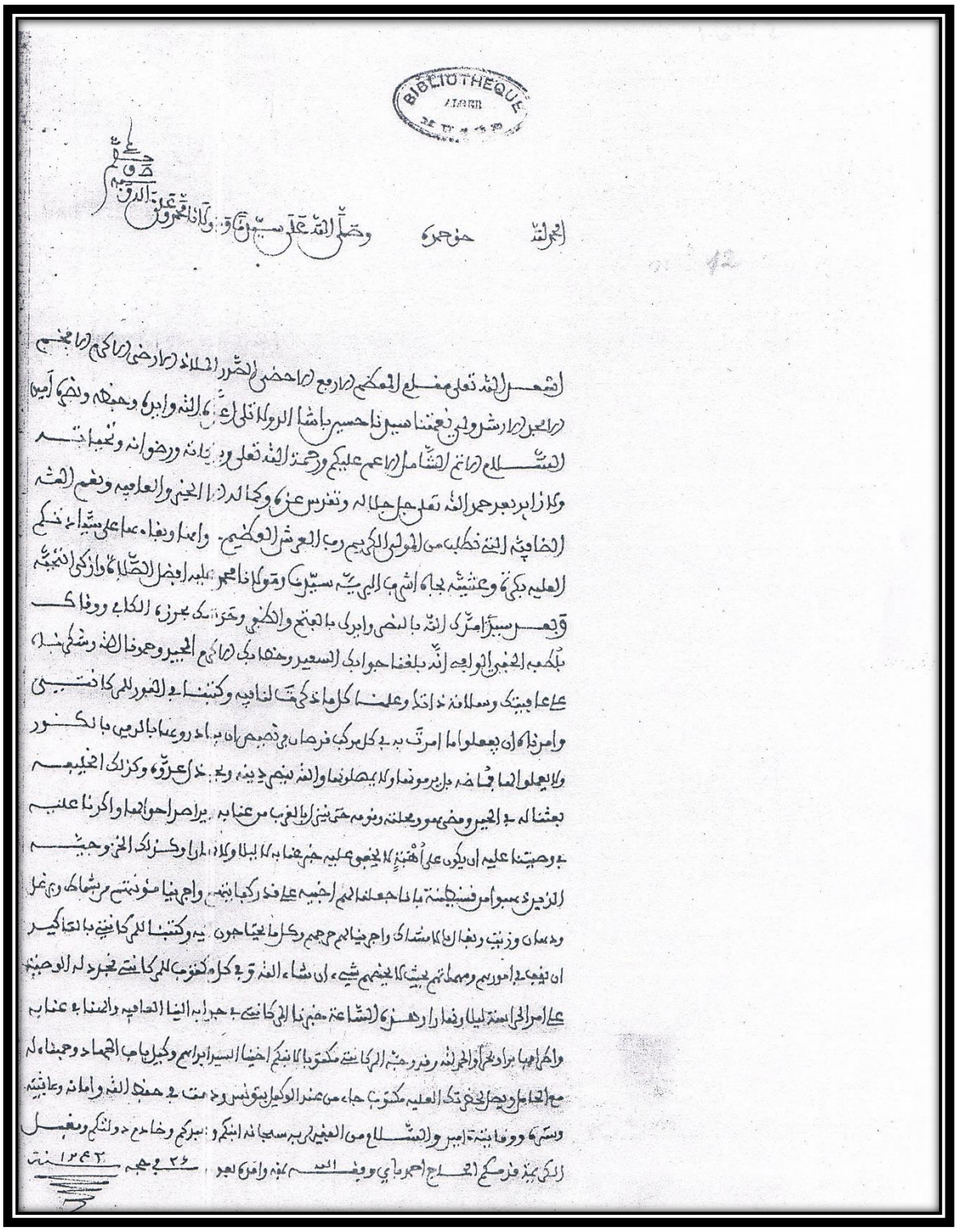

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 12، تاريخ 20 جويلية 1827م.

الملحق رقم (35): تقرير يتضمن لوم وعتاب وكيل الشركة الفرنسية للقنصل الفرنسي على تصرفه تجاه الباشا.[1]

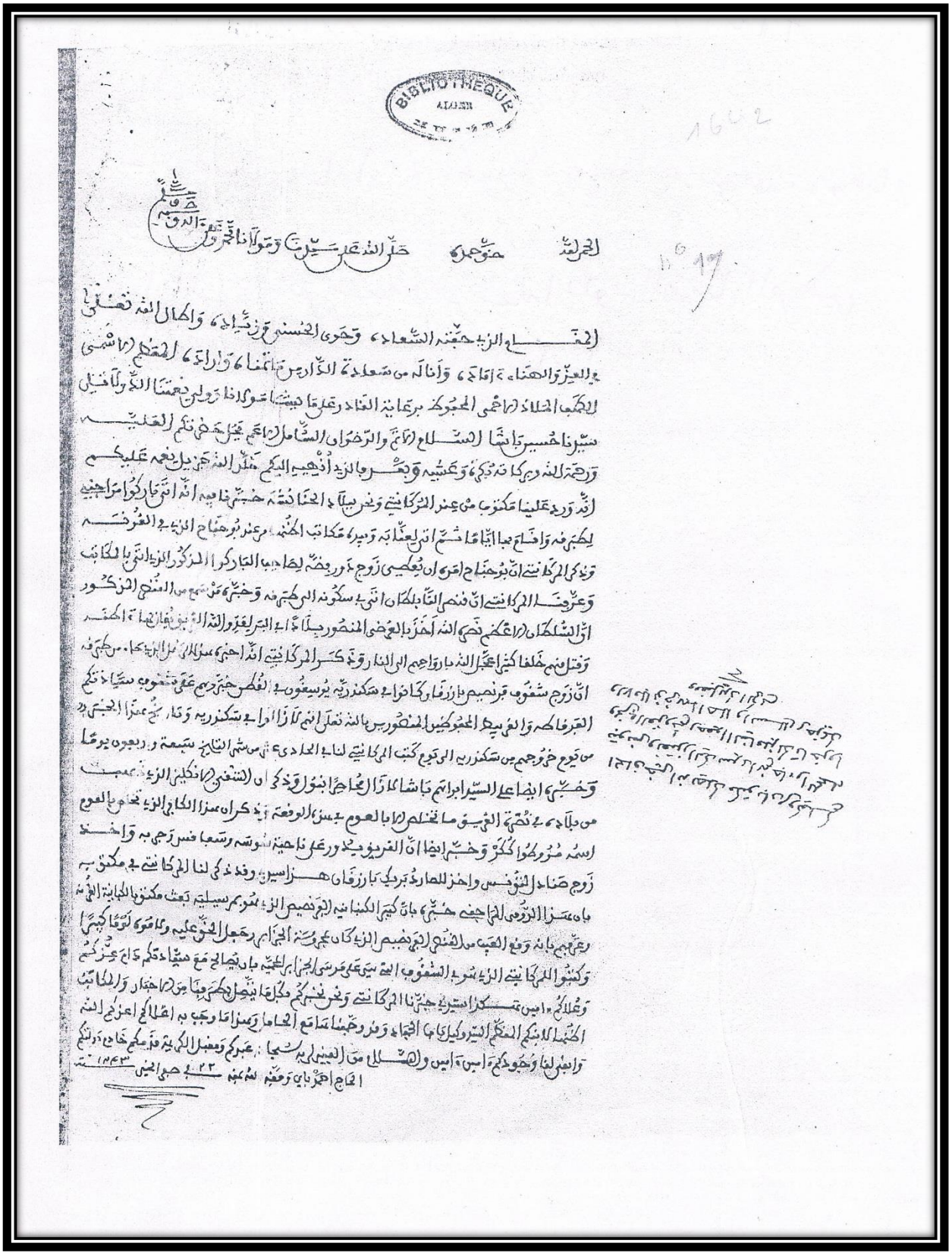

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 17، تاريخ 13 سبتمبر 1827م.

الملحق رقم (36): رسالة تتضمن أوامر الداي حسين إلى أحمد باي بضرورة تكثيف الحراسة في مدينة عنابة وإطلاق النار على كل سفينة فرنسية.[1]

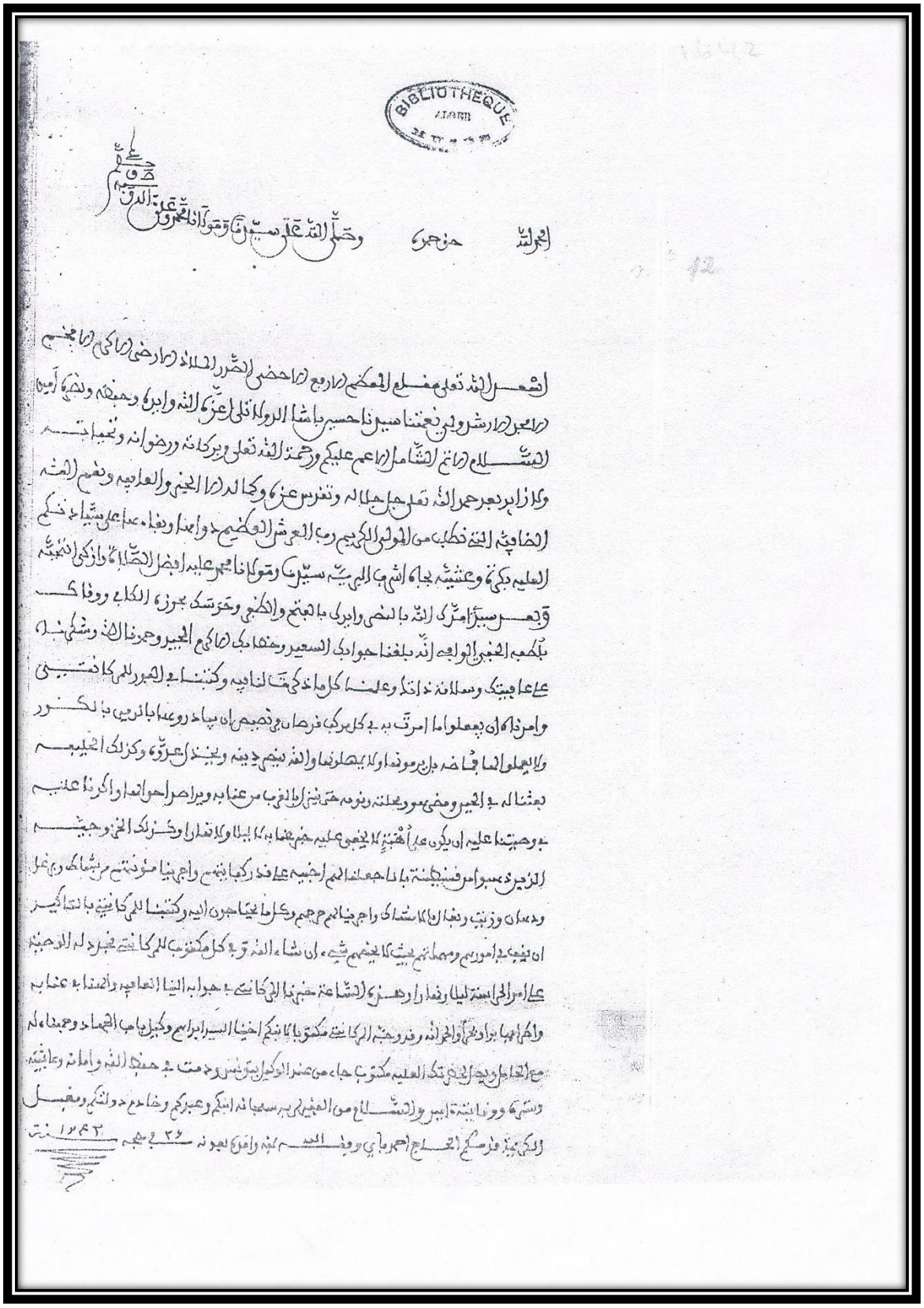

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 12، تاريخ 1827م.

الملحق رقم (37): رسالة من يوسف باشا القرامنلي والي طرابلس الغرب إلى حسين باشا حول مشروع محمد علي باشا ونيته في الاستيلاء على الإيالات المغاربية.[1]

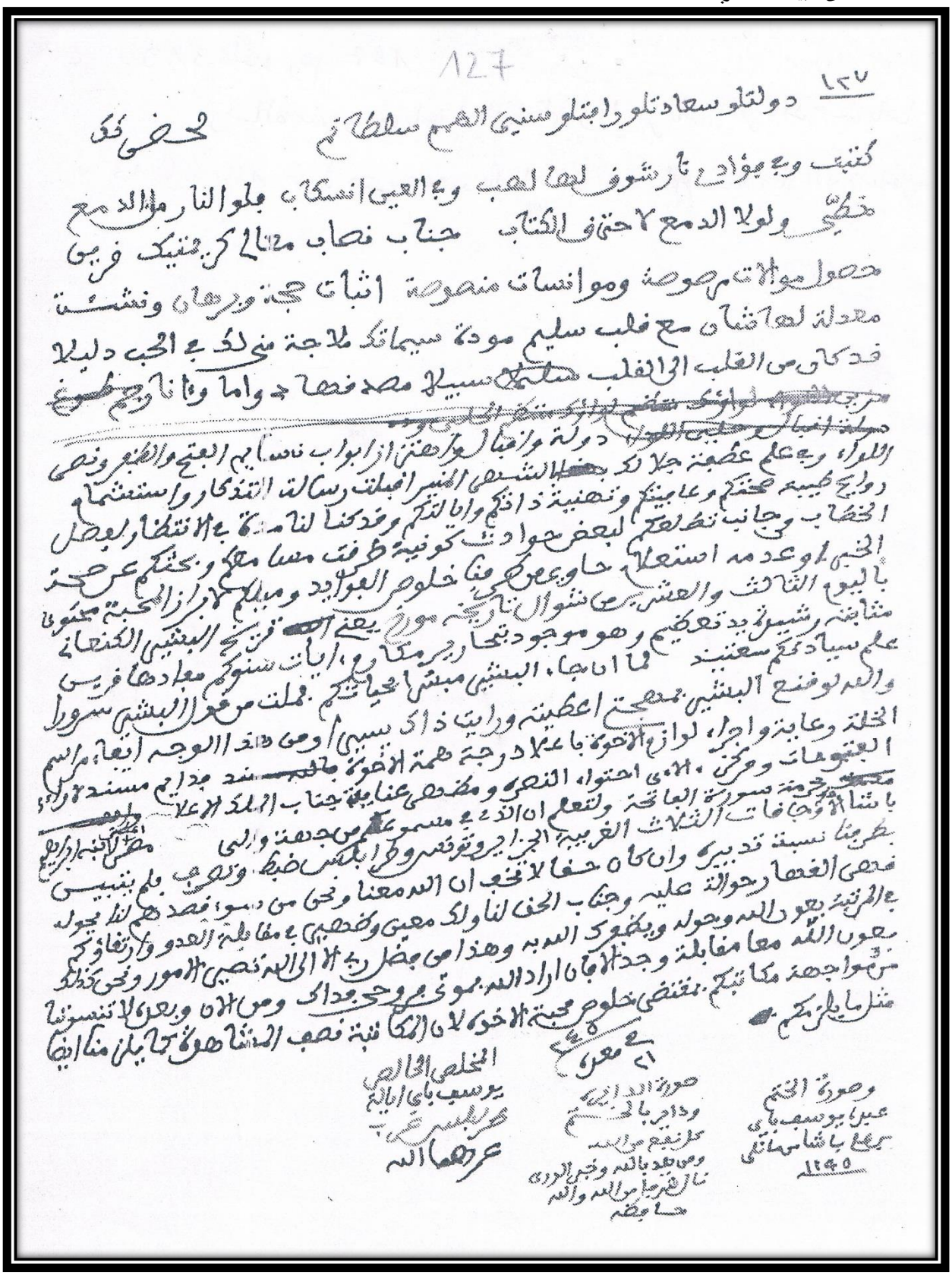

1 - مجموعة رقم 3190، ملف رقم 01، رقم 127.

الملحق رقم (38): رد الباب العالي على رسالة حسين باشا بشأن التطورات الحاصلة في العلاقات الجزائرية الفرنسية وضرورة تقديم المساعدة العسكرية للجزائر.[1]

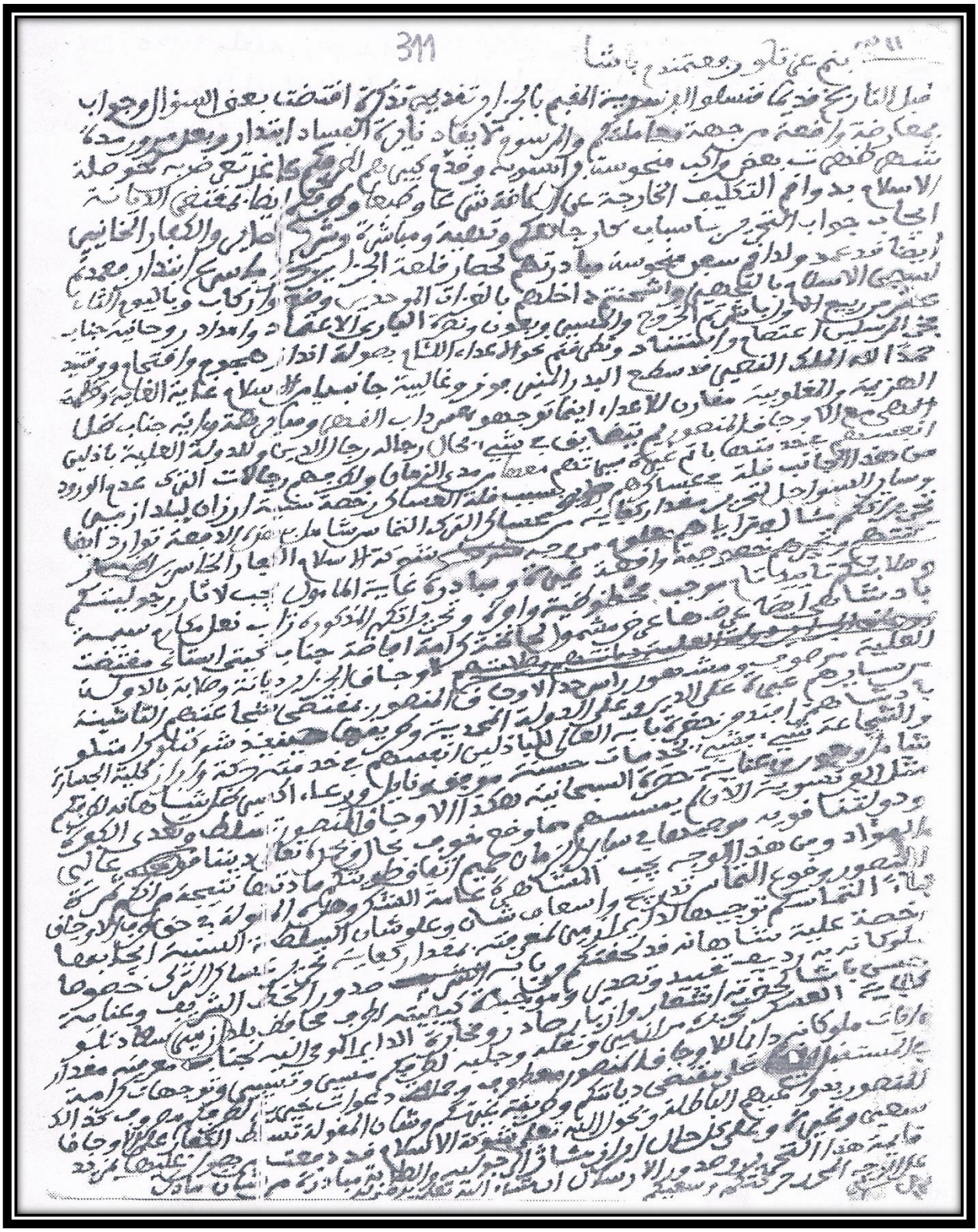

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 311.

الملحق رقم (39): رسالة من محمد رئيس إلى حسين باشا بشأن استيلائه على سفينتين تحملان رخص مرور فرنسية[1]

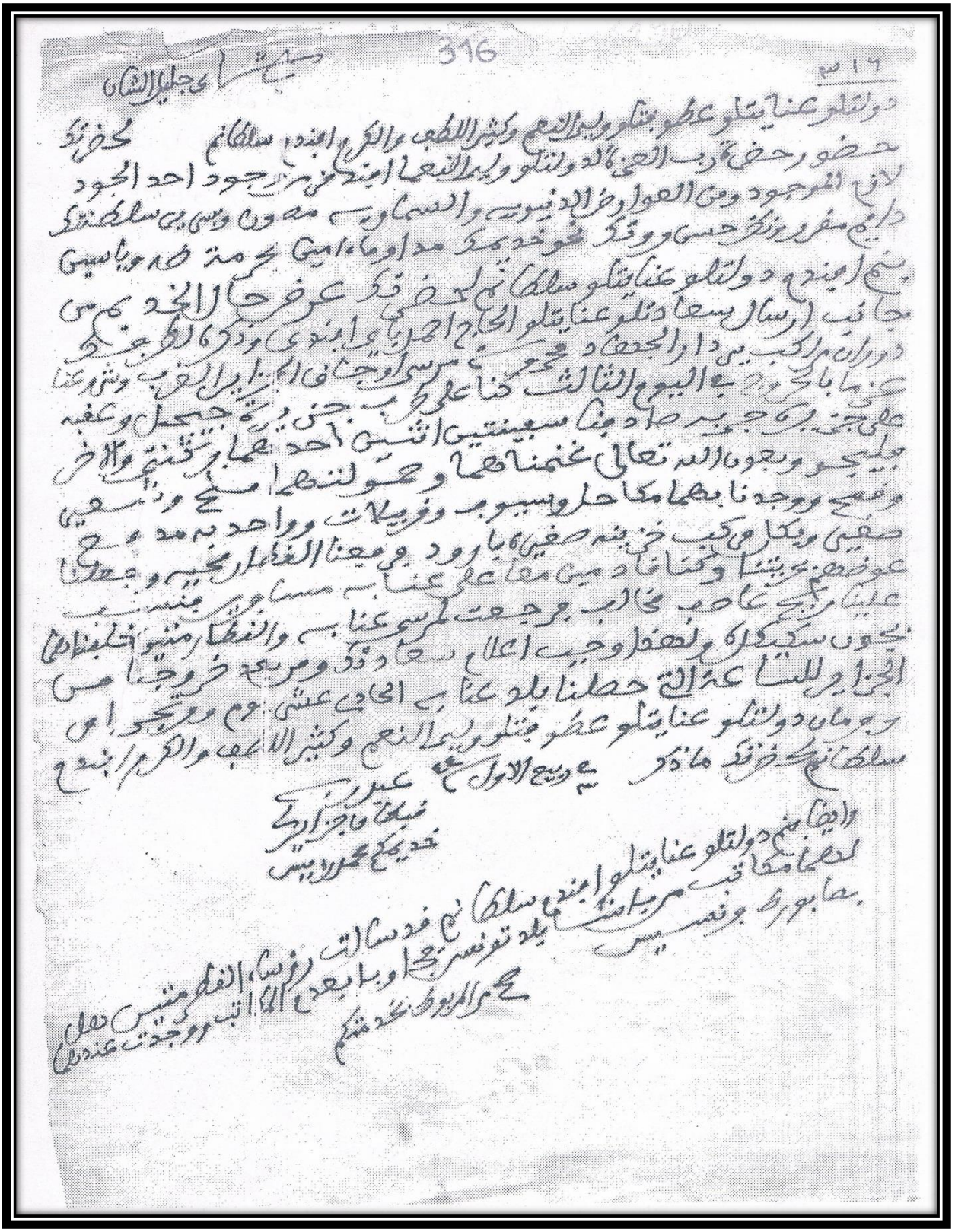

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 316.

الملحق رقم (40): العريضة المقدمة بشأن الوساطة العثمانية بين الجزائر وفرنسا.[1]

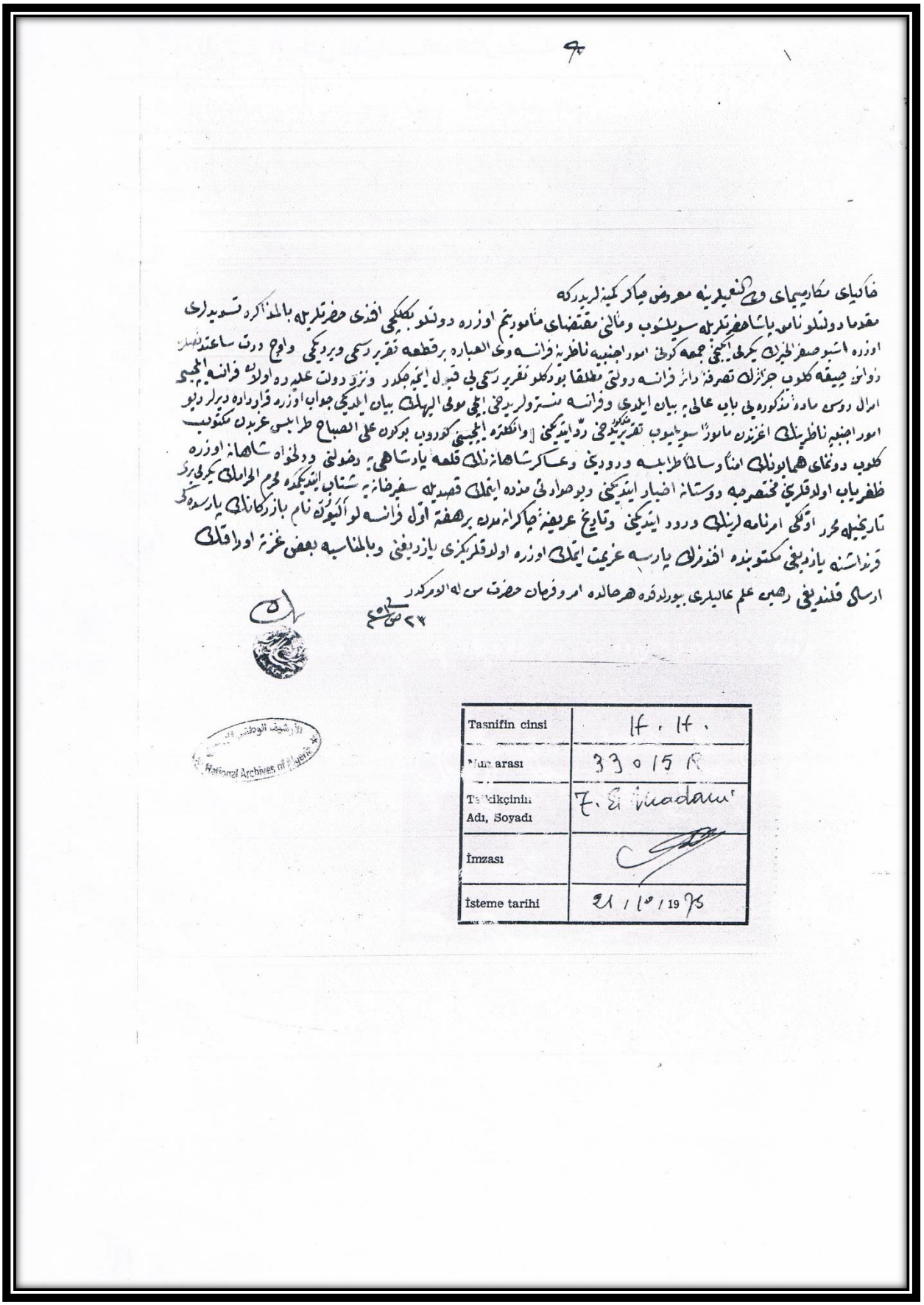

Tasnifin cinsi	H. H.
Mun arası	33015 R
Tasdikçinin Adı, Soyadı	Z. Si Mhadam'
İmzası	
İsteme tarihi	21/10/1975

DZIAN/2C2/15/17

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عـدد : 33015
تاريـخ : 1251

عريضتي المتواضعة الى المقام الشاهاني الكـريم

بعد ان تم اولا لقاء بيني وبين حضرة نامق باشا تم مذاكرة الموضوع – بمقتضى مأموريتي مع سيـادة بكلكحي افندي للتسـويد ووضع الصيغة الملائمة ثم تقديـم تقرير رسمـي من طرفي الى ناظر الامـور الاجـنبية الفرنسي محـررا باللغة الفرنسية وذلك في يوم الجمعة الموافق ل : 22 من شهر صفر المبارك الحالي وبعد ثلاث واربـع ساعـات من تقديم التقرير جاء ذواتن وقال : ان فرانسة لاتقبـل ابدا مثل هذه التقارير الرسمية بشأن الجزائر وان الامبرال دوس سفير فرنسا لدى الدولة العلية قد قدم توضيحات حول هذه المادة الى الدولة العلية .

كما ان الوزراء الفرنسيين ايضا قد قبلوا القرار الذي اتخذه السفير الفرنسي المذكور بهذا الشأن وبناء على ذلك فانه مضطر ان يرود التقرير المذكور وان كان هو لا يتكلم باسم وزير الامـور الاجنبية

هـذا ... وحسـب البيانات التي اعطيت لي هذا الصباح من طرف السفير الانكليزي فان الاسطول الشاهاني الكريم قد وصل سالما الى طرابلس الغرب وان الجنود دخلوا القلعة الشاهانية بكل ظفر وانتصار ومن طرف اخر فان مايوخذ من المعلومات التي جـاءت في الرسالة التي بعثها التاجـر اليون – الفرنسي الى اخيه المقيم بباريز هو ان سيدنا سوف يتوجـه الى باريز وان بعض البحـرائد كتب ذلك ، ولذا فقد تم ارسال بعض تلك الجـرائد للعلم والاحاطـة .

والامـــر والفـــرمان لصـــاحب الامر والفـــرمان حـضرة البادشـــاه المعظـــم .

الملحق رقم (41): رسالة تتضمن وصف عام للجزائر قبيل الحملة الفرنسية.[1]

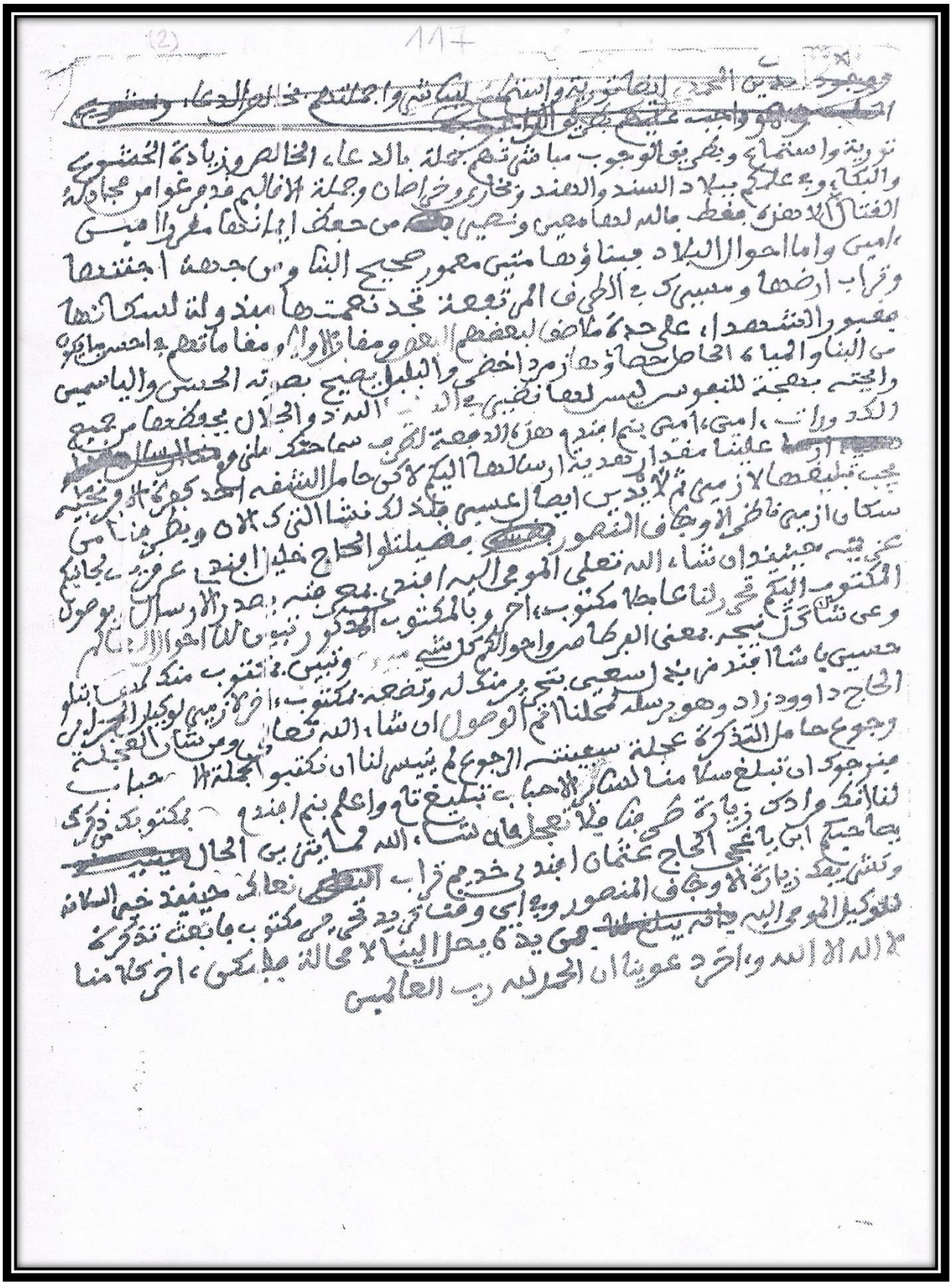

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 117.

الملحق رقم (42): رسالة توضح إرسال أحمد باي 100 بندقية لتوزع على أهل عنابة لتعزيز الحراسة.[1]

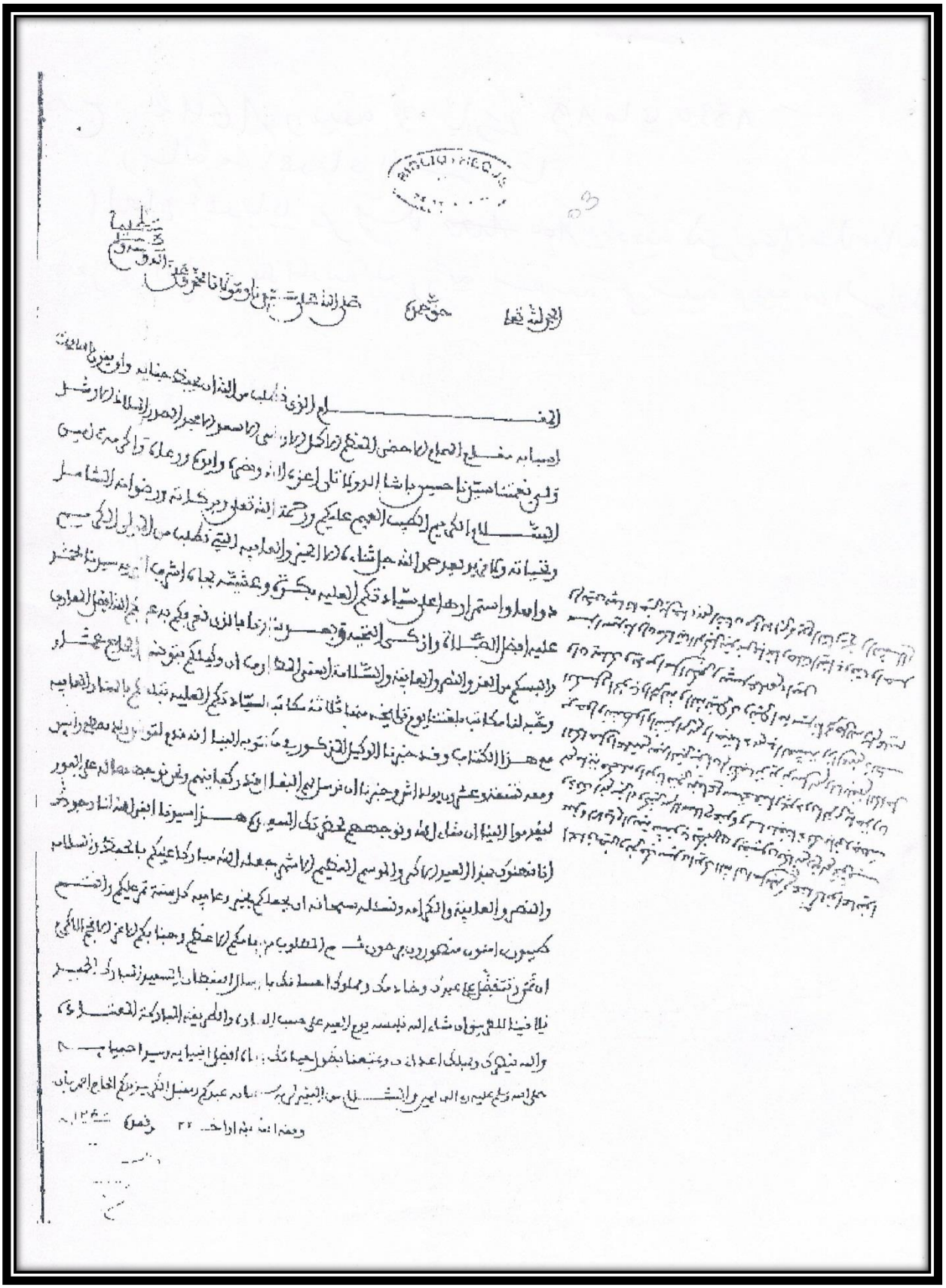

1 - مجموعة 1642، وثيقة رقم 03، تاريخ 19 ماي 1830م.

الملحق رقم (43): رسالة من الحاج خليل مبعوث الباب العالي الموجود في تونس إلى حسين باشا تطرق فيها إلى اعتراض السفن الفرنسية سبيله.[1]

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 353.

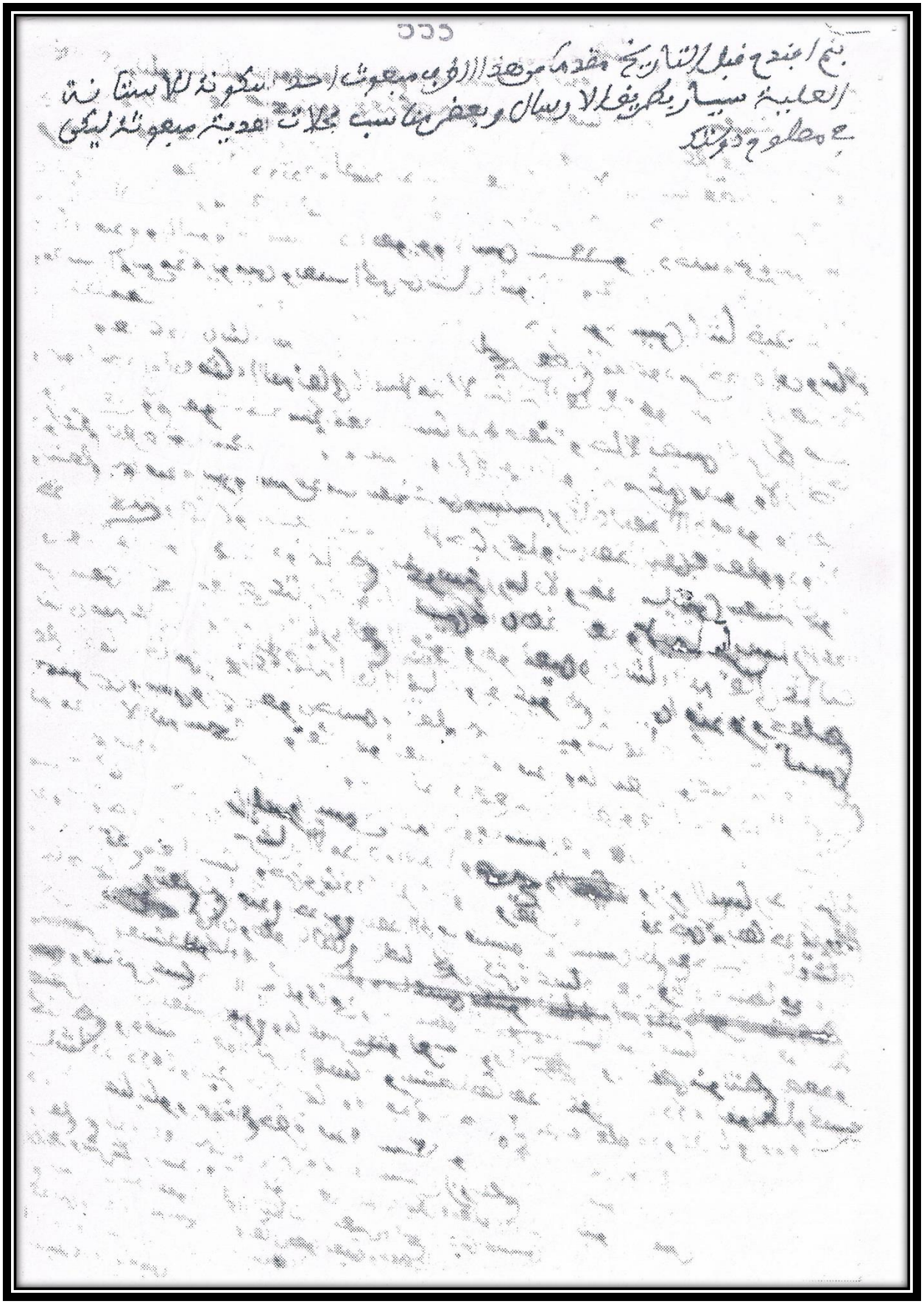

الملحق رقم (44): رسالة من إبراهيم آغا العرب بسيدي فرج يترقب نزول الفرنسيين إلى حسين باشا.[1]

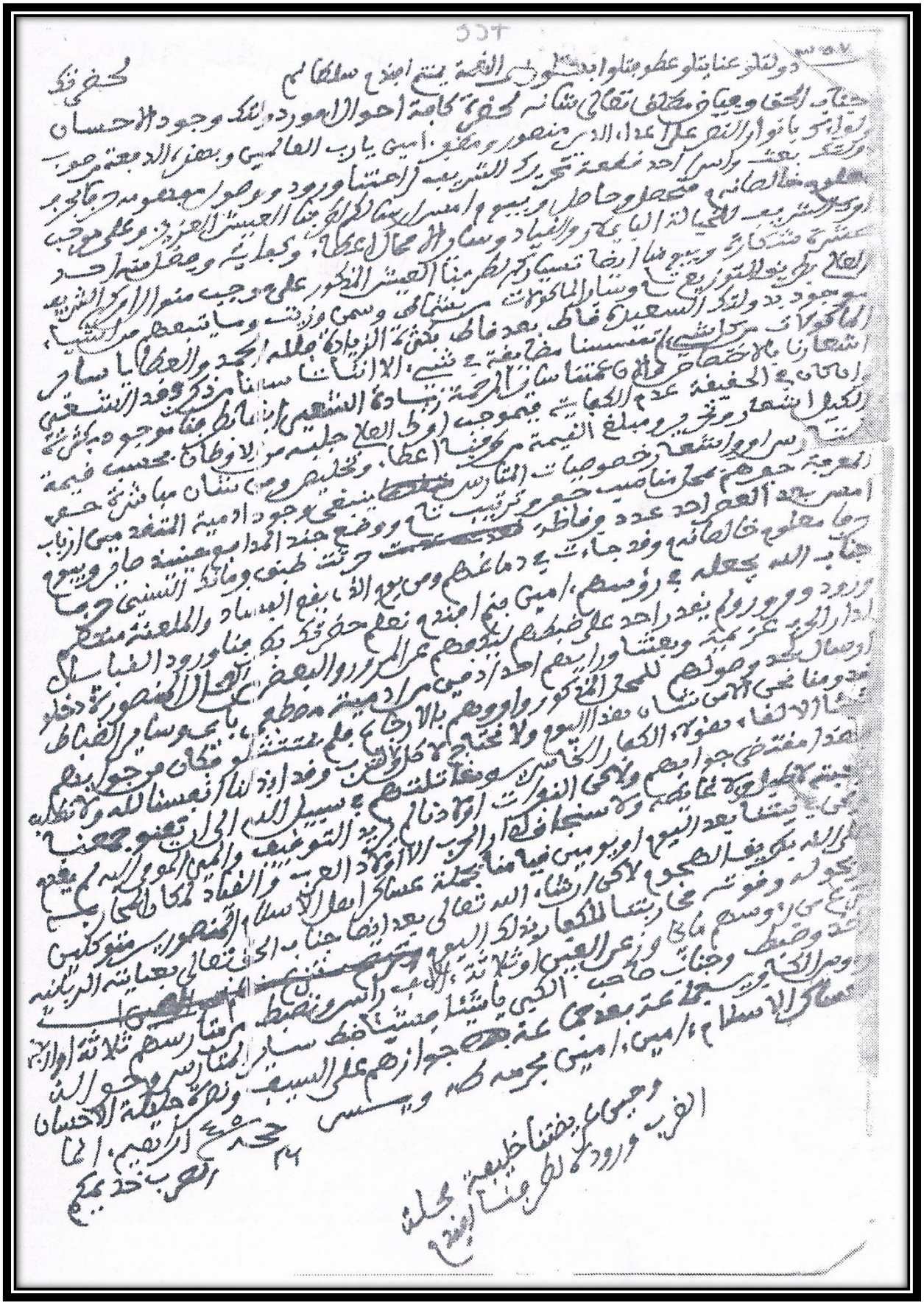

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 357.

الملحق رقم (45): تقرير يوضح عدة فرنسا للهجوم على الجزائر والتي قدرت بحوالي 40 ألف جندي.[1]

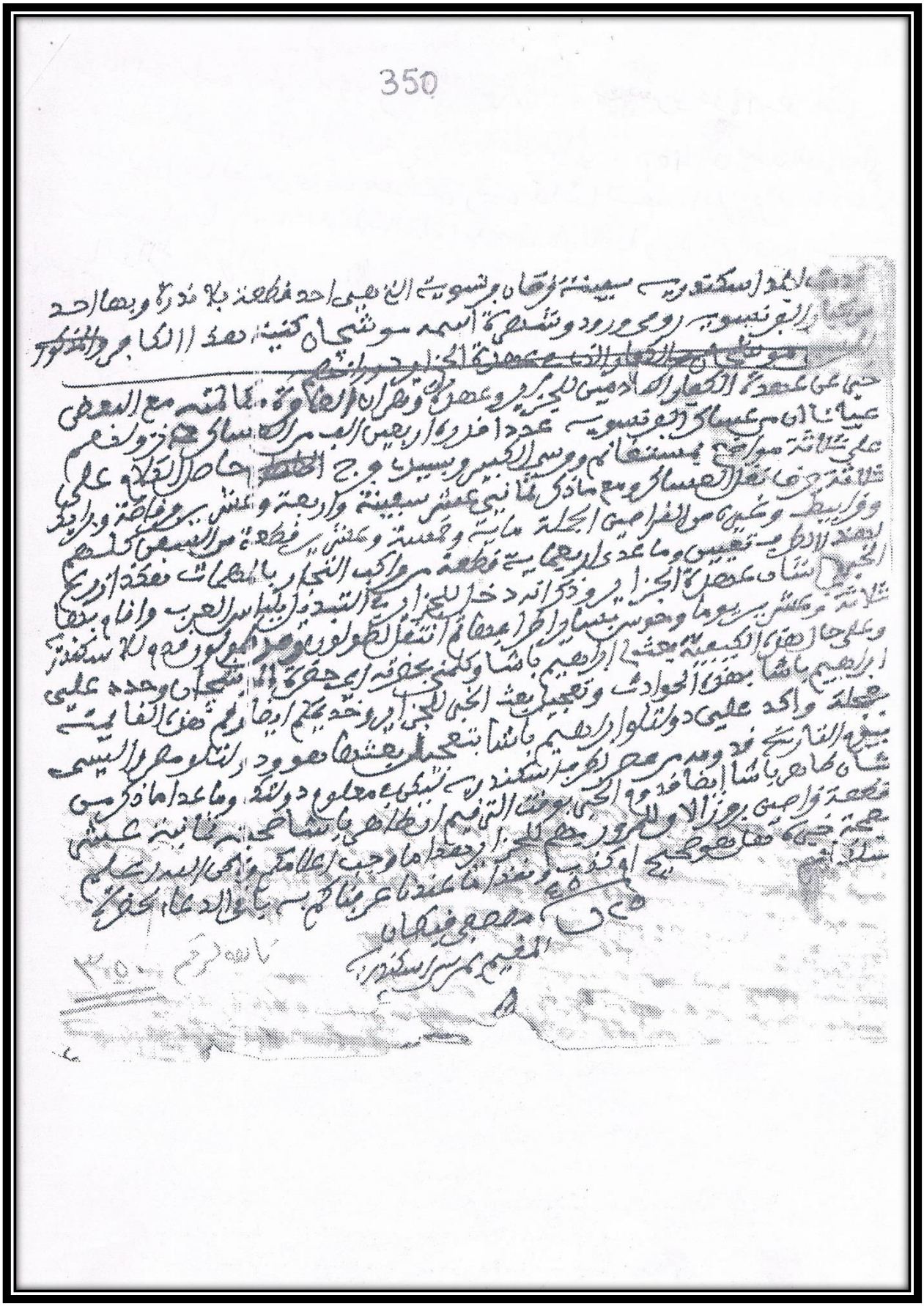
350

1 - مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 350.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم (برواية ورش)

أولا: المصادر

1-الوثائق الأرشيفية

أ-وثائق مركز الأرشيف الوطني ببئر خادم الجزائر:

- خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ
-خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167، تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 39818، علبة 26، رقم 221، تاريخ 1238هـ،
- خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد22523، علبة 24، رقم 179 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 45 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 22486 علبة 24، رقم 171 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، تاريخ 1232هـ
- خط همايون، عدد 22550، علبة 25، رقم 197 تاريخ 1239هـ
- خط همايون، عدد 8086، تاريخ 1205هـ
- خط همايون، عدد 5825، تاريخ 1215هـ
- خط همايون، عدد 5661، تاريخ 1217هـ
- خط همايون، رقم 41196، تاريخ 1235هـ

- خط همايون، عدد 33015، تاريخ 1251هـ.

- خط همايون، ع 15661، تاريخ 1217هـ.

ب-وثائق المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر:

- مجموعة 3190، ملف 01، رقم 404.

- مجموعة 3190، ملف 01، رقم 397.

- مجموعة 1641، وثيقة رقم 49، تاريخ 1774.

- مجموعة 3190، ملف 01، وثيقة رقم 451.

- مجموعة 3190، ملف 01، رقم 452.

- مجموعة 3190، ملف 01، رقم 453.

- مجموعة 3190، ملف رقم 02، وثيقة رقم 13.

- مجموعة 3190، ملف رقم01، وثيقة رقم 53.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 436.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 54، 22 ماي 1792م.

- مجموعة 3205، الملف الأول، رقم 27.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 386.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 455.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 156.

- مجموعة 1903، وثيقة رقم 54، 1826م.

- مجموعة 1903، رقم 30، تاريخ 24 جوان 1827م

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 382.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 359.

- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 233.

- مجموعة 1903، وثيقة رقم 49، تاريخ 20 جويلية 1827م.

- مجموعة 1642، وثيقة رقم 10.

- مجموعة 1642، وثيقة رقم 12، تاريخ 20 جويلية 1827م.
- مجموعة 1642، وثيقة رقم 17، تاريخ 13 سبتمبر 1827م.
- مجموعة رقم 3190، ملف رقم 01، رقم 127.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 311.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 316.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، وثيقة رقم 117.
- مجموعة 1642، وثيقة رقم 03، تاريخ 19 ماي 1830م.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 353.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 357.
- مجموعة 3190، ملف رقم 01، رقم 350.
- مجموعة 3190، الملف 01، وثيقة رقم 54.
- مجموعة 1642، وثيقة رقم 17.
- مجموعة 1641، وثيقة رقم 17.
- مجموعة 1641، وثيقة رقم 117.
- مجموعة 1641، وثيقة رقم 03.
- مجموعة 3205 الملف الأول الوثيقة رقم 30.
- مجموعة 3205 الملف الأول وثيقة رقم 26.
- مجموعة 1641، وثيقة رقم 56.
- مجموعة 1641، وثيقة رقم 53.
- مجموعة 3190 الملف الأول رقم 444.
- مجموعة 3205 الملف الأول رقم 25.
- مجموعة 3190، ملف 01، وثيقة رقم 16، تاريخ 1183هـ
- مجموعة 3190، علية رقم 16، الملف الثاني، وثيقة رقم 13، ص 02.
- مجموعة 3190، علية رقم 16، الملف الثاني، الوثيقة رقم 03.
- مجموعة 3190، ملف 01، رقم 93.

2-المخطوطات:

- التلمساني ابن رقية: **الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1967م.

- التنلالي عبد الرحمن: **رحلة عبد الرحمن التنلالي التواتي**، مخطوط بدون رقم تصنيف، خزانة سيدي عبد الله البلبالي (توات)، أدرار، الجزائر.

- بن أحمد محمد الطاهر: **ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير ببلدة قسنطينة**، مخطوط المكتبة الوطنية، تونس، رقم 263.

- مجهول: **تاريخ مجيء الإسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 2285.

3-المصادر المطبوعة باللغة العربية:

- ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، ط2، الدار التونسية والشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د.ت.

- ابن العنابي محمد بن محمود: **السعي المحمود في نظام الجنود**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمع: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م.

- ابن حمادوش الجزائري: **رحلة ابن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تقديم وتعليق وتحقيق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983م.

- ابن خلدون عبد الرحمن: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001م.

- ابن منظور: **لسان العرب**، ترتيب: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1988م.

- الأنصـــاري أحمد بك النائب: **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، منشـــورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، د.ت.

- التلمســاني ابن هطال: **رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصـحراوي الجزائري**، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1969م.

- الراشـدي ابن سحنون: **الثغر الجماني في ابتسـام الثغر الوهراني**، تحقيق وتعليق: المهدي البوعبدلي، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973م.

- الزهار أحمد شـريف: **مذكرات**، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشـركة الوطنية للنشـر والتوزيع، الجزائر، 1980م.

- الزياني محمد بن يوسـف: **دليل الحيران وأنيس السـهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

- الشـــقراني الراشـــدي أحمد بن عبد الرحمن: **القول الأوســـط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوســـط**، تحقيق وتقديم ناصـــر الدين ســـعيدوني، ط1، دار الغرب الإســـلامي، بيروت، لبنان، 1991م.

- الطرابلســـي ابن غلبون: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تحقيق وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1349هـ.

- العنتري محمد الصـالح: **فريدة منسـية في حال دخول الترك بلد قسـنطينة واسـتيلائهم على أوطانها**، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م.

- : **مجاعات قسـنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشـركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

- المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحســـان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م.

- المزاري الآغا بن عودة: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

- المشرفي عبد القادر: **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق، محمد بن عبد الكريم، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.س. ط.

- الناصري أبو راس: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، دراسة وتحقيق بوركبة محمد، ط1، ج2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011م.

- : **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

- باشا محمود: **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة**، ترجمة: عزيز نعمان: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

- بفايفر سيمون: **مذكرات أو لحمة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

- تشرشل شارل هنري: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.

- ج. هابنستراريت: **رحلة العالم الألماني هابنستريت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت.

- حرازم علي: **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني**، مطبعة مصطفى الباي الحلي، مصر، 1927م.

- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

- دوفو ألبير: **الرايس حميدو**، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1972م.

- ستيفن جيمس ولسن: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1798م**، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م.

- شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824م)**، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

- صوريس ديكثودي: **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989م.

- فاقلييري لورا فيشيا: **أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة**، تر: حميد عبد القادر، تقديم إمانويل باتاي، عالم الأفكار، 2013.

- كاثكارت جيمس: **مذكرات أسير الداي**، تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

كربخال مرمول: **إفريقيا**، ج2، تر، محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1989م.

- مجهول: **تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة**، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت.

- : **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1934م.

- : **وهران والغرب الجزائري في القرن الثامن عشر الميلادي حسب تقرير أرميورو**، تقديم وترجمة: محمد القورصو وميكال دي إبيلزا، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1978 م.

- محمد بن عبد القادر الجزائري: **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1964م.

كربخال مرمول: **إفريقيا**، ج2، تر، محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1989م.

- بن ميمون محمد: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

- مسلم بن عبد القادر: **خاتمة أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

4-المصادر المطبوعة باللغة الأجنبية:

- *Braudel (Fernand),* ***La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II****, 5éme édition, A, colin, 1982, tom II.*
- *Charles (Tapie),* ***LA conquête D'Oran par les Espagnols en 1732,*** *Imprimerie Emille Ollet Oran, 1923****.***
- *De Paradis (Ventur),* ***Alger au 18éme Siècle (1788-1790) Présentation et netes par Abderrahmane Rabahi,*** *Grand Alger Livres, Alger, 2006.*
- ***, Alger au XVIII E Siècle, Alger,*** *Typographie Adolph Jourdan place du Government 1898.*
- ***, Tunis et Alger au XVIII siècles, Paris, Sindbad****.*
- *De Tassy (Laugier),* ***Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam****, 1725.*
- *Devoulx (Albert), Rais Hamidou, Alger, 1859.*
- *, Les Archives du consulat de Frances à Alger, 1865.*
- ***, Tachrifat, Recueil de Notices Historiques sure l'administration de L'ancienne Régence d'Alger****, Alger, Imp du gouvernement, 1852.*
- *Esquer Gabriel,* ***les Commencements D'un empire la prise D'Alger 1830,*** *L'Afrique Latine, Alger, 1923.*
- *Fagnan (E), Catalogue général des manuscrits de la bibliothèque National D'Alger, 2 éditions, Alger, 1995.*
- *Père (Dan),* ***Histoire de la Barbbarie et de ses corsaires****, Paris, seconde édition, 1646.*
- *Shaw (Thomas),* ***Voyage dans la régence D'Alger, Traduit de l'anglais par J.Mac Carty****, Tunis Bouslama, 1981.*

ثانيا: المراجع

1-باللغة العربية:

- ابن حموش مصطفى أحمد: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م**، ط1، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م.

- أروين راي: **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816م**، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م.

- أقطاش نجاتي وبينارق عصمت: **الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء بإسطنبول**، ترجمة: صالح سعداوي صالح، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية، عمان، 1986م.

- الأرقش دلندة وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، الجزائر، 2003م.

- الألوسي سالم عبود ومحمد محجوب مالك: **الأرشيف تاريخه، أصنافه**، إدارته، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979م.

- آلتر عزيز سامح: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.

- التميمي عبد الجليل: **الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، ج1، ج2، زغوان، تونس، 1986م.

- : **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1818-1871م**، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985م.

- الجيلالي عبد الرحمن: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

- الركيبي عبد الله: **الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز**، ج1، دار الحكمة، الجزائر، د.ت.

- الزبيري محمد العربي: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م.

- السليماني أحمد: **النظام السياسي للجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 1993م.

- الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

- الطويل محمد السعيد: **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795-1832م**، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001م.

- العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993 م.

- الكموندان جورج داون: **مشروع حملة محمد علي على الجزائر 1829-1830م**، ترجمة عثمان مصطفى عثمان، مراجعة عبد الرؤوف أحمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

- المدني أحمد توفيق: **محمد عثمان باشا 1766-1791م، سيرته، حروبه، آثاره**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

- المغازي أماني بنت جعفر بن صالح: **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007م.

- المنصور محمد: **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين (1792-1822م)**، ترجمة محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006 م.

- أندري برنيان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 م.

- أوغلي خليل ساحلي: **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، إسطنبول، 2000م.

- إيشبودان العربي: **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، ترجمة جناح مسعود ومراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

- بلحميسي مولاي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

- بلانتيتك أوجان: **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1579-1700م**، ج1، ج2، ط1، ترجمة وتحقيق: سلامنية بن داود، وبوشام حفيظة، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 م.

- بن خروف عمار: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن السادس عشر**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

بن خروف عمار: **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- بن عبد الكريم محمد: **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972م.

- بنور فريد: **الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م.

- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي الجزائري من البداية وإلى غاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997 م.

- بوعزيز يحي: **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.

- : **الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة**، ط2، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

- : **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980 م.

- : **مدينة وهران عبر التاريخ**، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.

- جوليان شـــارل آندري: **تاريخ إفريقيا الشـــمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصـــى) من الفتح الإســـلامي إلى ســـنة 1830م**، تعريب محمد مزالي والبشـــير بن ســـلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983م.

- : **تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م**، ترجمة جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، ط1، مج1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

- حســـاني مختار: **التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج**، ج2، ط1، منشـــورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

- حسون علي: **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط4، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، 2002م.

- حليم إبراهيم بيك: **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط1، مؤســـســـة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988م.

- حليمي عبد القادر: **مدينة الجزائر نشـــأتها وتطورها قبل 1830م**، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972م.

- حماش خليفة: **كشـــاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

- حمداني عمار: **حقيقة غزو الجزائر**، تعريب لحســـن زغدار، منشـــورات ثالة، الجزائر، 2007م.

- حمودة عباس: **المدخل إلى دراســـة الوثائق العربية**، مؤســـســـة الأهرام للنشـــر والتوزيع، القاهرة، 1995م.

- خلاصي علي: **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

- خليفة شـعبان عبد العزيز: **المعجم الموسـوعي في مصـطلحات المكتبات والمعلومات**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.

- خليفي عبد القادر: **أحمد توفيق المدني**، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

- خولي جمال: **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993م.

- خوسي مونيوث إي غفيريا: **تاريخ ثورة الموريسكيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر المملكة**، تر: عبد العزيز آل سعود، منشورات ليتو غراف، ط1، 2010.

- دحماني توفيق: **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني**، دار العثمانية، الجزائر، 2009م.

- دودو أبو العيد: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

- راشد عصمت: **تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر الميلادي إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي**، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

- رستم أسد: **مصطلح التاريخ**، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.

- زروال محمد: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.

- زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010م.

- سبنسر وليم: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م.

- : **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م.

- : **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م**، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م.

- : **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990م.

- : **محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

- سعد الله فوزي: **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ج1، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2005م.

- سعيد عوض عزت: **الأرشيف مفهومه، أنواعه، فهرسته وتصنيفه**، د.ط.

- سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

- سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

- : **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر، 1986م.

- : **دراسات تاريخية في الملكية العقارية**، دار البصائر، الجزائر، 1986.

- : **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

- : **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

- سلوى علي ميلاد: **الأرشيف ماهيته وإدارته**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.

- شويتام أرزقي: **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م**، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية) 1519-1830م**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

- : **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م.

- عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

- عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992م.

- : **جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008م.

- : **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، المشرق العربي، د.ط، د.ت.

- عبد الكريم أحمد عزت: **دراسات في تاريخ المغرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1970م.

- عمورة عمار: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

- غطاس عائشة: **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007م.

- فايسات أوجين: **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي من 1792-1873م**، ترجمة: صالح نور، تقديم الشيخ عبد الرحمن شيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

- فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

- : **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925م**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010م.

- فلنزي لوسات: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830م)**، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994م.

- فيرو شارل: **الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1994م.

- قاري عبد الغفور عبد الفتاح: **معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات إنجليزي عربي**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة، الرياض، 2000م.

- قبيسي محمد: **علم التوثيق والتقنية الحديثة**، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991م.

- قدوري عبد المجيد: **المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15-18م مسألة التجاوز**، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000م.

- قنان جمال: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997م.

- : **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، مج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

- : **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م.

- كوران أرجمنت: **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

- لونيسي رابح: **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

- مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي**، ط1، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993م.

- محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

- محمد خير فارس: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979م.

- محمود علي عامر ومحمد خير فارس: **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبية)**، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا، د.ت.

- مروش لمنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

- مقلاتي عبد الله: **في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011م.

- منور العربي: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

- نور الدين عبد القادر: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، الجزائر، 1965م.

- هشام سوادي هاشم: **تاريخ العرب الحديث 1516-1830 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010م.

- هلال عمال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

- هلايلي حنيفي: **التاريخ الأندلسي المورسكي، دار الهدى**، عين مليلة، الجزائر، 2010م.

- : **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م.

- : **أورق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

- : **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

- وولف جون.ب.: **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

- ياغي إسماعيل أحمد: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000م.

- يحي جلال: **المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م.

2-باللغة الأجنبية:

- *Ernest (Merceier),* ***Histoire de Constantine S.N.E.D,*** *Alger, 1903.*
- *,* ***Histoire de l'Afrique septentrionale, Berberie****, Paris, E. Leroux, 1888.*
- *Nettement (Alfred),* ***Histoire de la conquête d'Alger écrite sur les documents inédits et authentiques,*** *Paris ,Jacques la coffre 1856.*
- *Roux (Charl),* ***La France ET L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête****, Paris, Falacan, 1832.*
- *Michel Duchein,* ***Études D'archivistique, 1957, 1992****, Association des archivistes Français, 1792.*
- *Ziani halles (Moudjeb),* ***Séminaire Gestion des Archives****, Algérie, direction de la Farmation et du perfectionnement, 1994.*
- *lewis (B),* ***Al-HARAMAYN, Encyclopédie de L'slam****, TIII, ed, 1990.*
- *Raymond André,* ***Grandes Villes Arabes à l'époque Ottomane,*** *paris, Sindbad, 1986.*
- *Péllisier de Reynaud,* ***Annales Algériennes,*** *Paris, 1845, T1.*
- *Mahfoud (Kaddache),* ***L'Algérie Durant la période ottomane****, Militaire des publications, Alger, 1991.*
- *Mohamed (Chalem),* ***L'histoire de L'Algérie des Origines a 1830 in Algérie****, 2000.*
- *Yamile (Bouappa),* ***Les Tures au Maghreb Central du 16éme an 19 éme siècle****, Alger, S.N.E.D, 1972.*
- *Mouloud (Gaid),* ***L'Algérie, sous les Turks, maison Tunisinne de led****, Tunis, 1974.*
- *Grammont (H, de),* ***Histoire D'Alger sous la domination turque, 1515-1830****, Paris 1887.*
- *Henri (Garrot),* ***Histoire général de L 'Algérie****, imp, p, Crescenzo Voutes, Alger, 1910.*
- *Louis (Rinn),* ***Marabouts ET Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie****, Alger, Adolphe Jourdan, libraire- éditeur, 1884.*
- *Kamel Filali,* ***L'Algérie Mystique des Maraboux Fondateurs aux Khwan insurges XVe-XiX****, paris, 2002.*
- *Gug Turbet Delof,* ***Bibliographie Critique du Maghreb dans littérature française 1532-1715****, Publications de la Bibliothèque National, Alger, 1976.*

- *Moulay (Belhamissi),* ***Marine et marins D'Alger 1518-1830****, T3, Alger, Bibliothèque Nationale Algérie, 1996.*
- *,* ***Histoire de la marine Algérienne1516-1830****, Alger, Enal, 1983.*
- *Moulay (Belhamissi),* ***Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530*** *, Alger, édition Dahlab, 1999.*
- *Moulay (Belhamissi),* ***Alger la Ville aux Mille Canons E.N.A.L,*** *Alger, 1990.*
- *Moulay (Belhamissi),* ***Les captifs algériens et L'europe chrétienne 1518-1830****, E.N.A.L, Alger, 1988.*
- *Azan (Paul),* ***L'émir Abd Elkader (1808-1883)****, paris, Hachette, 1951.*
- *Lemnouer (Merouche),* ***Recherches sur L'Algérie à L'époque ottomane II la course Mythes et Réalité****, ouvrage publie avec le soutien du centre national de livre, Edit, 2000.*

ثالثا: المجلات

1-باللغة العربية:

- الإمام هيفاء معلوف: "العلاقات الأمريكية-شـــمال إفريقية في العصـــر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع15-16، تونس، 1979م.

- التميمي عبد الجليل: "التفكير الديني والتبشـيري لدى عدد من المسـؤولين الفرنسـيين في الجزائر في القرن 19م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع1، تونس، 1974م.

- : "دور المبشـــرين في نشـــر المســـيحية بتونس 1830-1881م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975م.

- : حول الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، **مجلة الأصـــالة**، ع14، قسنطينة، الجزائر، 1973م.

- الزبيري محمد العربي: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، **مجلة الأصـــالة**، ع12، الجزائر، 1973م.

- الصـــباغ ليلى: "عنابة بين اســـمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوســـطي حتى الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الأصالة**، مج14، ع33، الجزائر، 2011م.

- الطبايلي عبد الحفيظ: قراءة في بنية الوثيقة العثمانية، **سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، ندوات ومناظرات رقم 123، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2005م.

- المدني أحمد توفيق: "من الوثائق الجزائرية العثمانية (الحرب الإنجليزية والعهد الجديد)"، **مجلة التاريخ**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981م.

- المودن عبد الرحمن وبن حادة عبد الرحيم: **سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2005م.

- أميلي حسن: "القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارية وقراصنتها"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع115، تونس، 2004م.

- : "معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، تونس، 2005م.

- أوغلو خليل ساحلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، تونس، 1974م.

- بلحميسي مولاي: غارة شارلكان على مدينة الجزائر 1541م بين المصادر الإسلامية والمصادر الغربية، **مجلة الأصلة**، ع8، الجزائر، 1972م.

- بلعالية ميلود: سياسة بريطانيا تجاه الجزائر (1580م، 1816م)، **مجلة عصور**، مج18، ع1، جوان 2019، ص 121.

- بن جبور محمد: "البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور**، ع 12-13، جامعة وهران، الجزائر، 2008م.

- : "راية الإيالة وتبادل السفارات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر"، المجلة **المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع4، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

- بن حادة مصطفى: قراءة في العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال القنصل شارل فيليب فالير، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، مج2، ع1، 2019.

- بن حفري شكيب: العلاقات الإسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوط عثماني، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002م.

- بن عتو بلبراوات: "الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

- : الباي محمد الكبير، حياته وسيرته"، **مجلة عصور**، ع3، وهران، الجزائر، 2003م.

- بودوشة أحمد: التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني، **مجلة المكتبات والمعلومات**، مج2، ع1.

- بوشنافي محمد: "الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830م"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، 2005م.

- : "الداي علي خوجة وإصلاحاته"، **مجلة عصور**، ع3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003م.

- : "الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805م"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003م.

- : ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520-1830م) من خلال المصادر الأجنبية، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع1.

- : الوثائق العثمانية وأهميتها في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع9، 2014.

- بوشيبة ذهبية: العلم والعلماء في الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج3، ع1، سيدي بلعباس، 2018.

- تابست علي: "مذكرة سيدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993م.

- بوركبة محمد ومحمد الأمين بوحلوفة: العلاقات السياسية بين إيالة الجزائر العثمانية وإنجلترا، قراءة من خلال الكتابات الفرنسية في المجلة الإفريقية، **مجلة القرطاس**، ع7، 2018.

- بونقاب مختار: انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري (1802-1816م)، **مجلة المواقف**، مج3، ع2، معسكر، 2008.

- تابليت علي: من "أبطال البحرية الجزائرية الرايس حميدو 1770-1815م"، **مجلة التراث**، ع4، شركة الشهاب، باتنة، الجزائر، 1989م.

- حمادي عبد الله: "جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة المصادر**، ع06، الجزائر، 2002 م.

- حماش خليفة: "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع2، الجزائر، 2003م.

- دادة محمد: "الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، جامعة وهران، الجزائر، 2013م.

- درواز كمال: الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري، **مجلة المكتبات والمعلومات**، مج2، ع1، 2003م.

- رحمونة بليل: "دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع2، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010م.

- زكية زهرة: "الأميرال سد ناي سميث والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2013م.

- : "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792-1830م،" **مجلة الدراسات التاريخية**، ع11-12، الجزائر، 2000م.

- سعد الله أبو القاسم: من أخبار شعبان باشا داي الجزائر، **مجلة التاريخ**، ع18، 1985م.

- : منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر، **مجلة الأصالة**، ع14، الجزائر، 1973م.

- سعدي خير الدين: حملة أورللي على مدينة الجزائر سنة 1775م من خلال مخطوط الزهرة النائرة في ما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة مع تحقيق الجزء المتعلق بالحملة من المخطوط، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، عدد 91، دبي، 2015م.

- سعيدوني ناصر الدين: "البحرية الجزائرية في العهد العثماني"، **مجلة التاريخ**، ع22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986م.

- : الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، **مجلة الثقافة**، ع92، 1986.

- : "الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع5، تونس، 1976م.

- : "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975م.

- : "المعاهدة الجزائرية الإسبانية"، 1791م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993م.

- : "ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية"، **مجلة الثقافة**، ع78، الجزائر، 1983م.

- : وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 93-94، تونس، ماي 1999م.

- سلوان رشيد رمضان: إشكالية العلاقات البريطانية الجزائرية 1580-1816م، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، مج 23، ع 1، 2016.

- سعيود إبراهيم: جهود الكنيسة البابوية في تحرير الأسرى الأوربيين في الجزائر خلال العهد العثماني (مقاربة تاريخية)، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع 15-16، 2017.

- سلفا توري بون: "وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب"، **مجلة الأصالة**، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

- سرحان حليم: نظرات حول السفن الحربية الجزائرية في العهد العثماني (دراسة هستو ريو غرافية)، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع9، 2015.

- سيدهم فاطمة الزهراء: "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، **مجلة كان التاريخية**، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011م.

- شقرون الجيلالي: "اتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 05 سبتمبر 1795م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع2، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010م.

- شرويك محمد: جهود محمد الكبير وصالح باي في تشجيع حركة الثقافة والتعليم في الجزائر، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة** مج3، ع2، الأغواط، 2018.

- شويتام أرزقي: "التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنين 18 -19م وموقف الجزائر منه"، **حولية المؤرخ**، ع3-4، الجزائر، 2005م.

- عبو إبراهيم: الثورات المحلية ضد الحكم العثماني في الجزائر ثورة ابن الأحرش أنموذجا، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، مج1، ع1.

- عليليش حبيبة: الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في بايلك التيطري أثناء العهد العثماني (1519-1830م)، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، مج3، ع 6.

- فكاير عبد القادر: "حملتا أونطونيو بارثيللو على الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر من خلال مخطوط تاريخ مجيء إسبانيول"، **مجلة عصور الجديدة**، ع1، جامعة وهران، الجزائر، 2011م.

- : "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، منشورات المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2007م.

- قدور عبد المجيد: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع28، الجزائر، 2007م.

- قشوان عبد الرزاق: تأصيل العلاقات الجزائرية الأمريكية مطلع القرن التاسع عشر، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج2، ع 4، جانفي 2014.

- قشي فاطمة سيدهم: "مكانة التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني بالجزائر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع1، الجزائر، 2009م.

- قنان جمال: عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية 1827م، وحدة التراب الوطني، **مجلة التاريخ**، عدد خاص، 1984م.

- لونيسي رابح: "العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ"، **مجلة عصور**، ع16، جامعة وهران، الجزائر، 2010م.

- هلايلي حنيفي: "القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005م.

- : "النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، مؤسسة التميمي، تونس، 2005م.

- : "النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، ع26، الجزائر، 2008م.

- : أضواء جديدة حول ثكنات الجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج9، ع3، 2018.

- : التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 22، ع 2.

- قانون 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988م المتعلق بالأرشـيف الوطني، الجريدة الرسـمية، ع4.

2-باللغة الأجنبية:

- *Adrien (Berbrugger), Reprise D'Oran par les espagnols en 1732, in **R.AF**, 1864, V08.*
- *, 1689 Traite de paix avec le Gouvernement de la ville et du Royaume D'Alger, **R.AF**, V7, 1863.*
- *Anonyme, Entreprise de don Angelo Barcelo Contre Alger 1784, **R.AF**, N°26, 1882.*
- *, et Sir Hary (Neal), « Guerre de 1824 entre Alger et L'Angleterre », **R.AF**, N° 1864.*
- *, Expédition du Conte D'Oreilly Contre Alger en 1775, **R.AF**, N°8, 1864.*
- *Blayfair (R-L), «Episodes de L'Histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête Française» , **R.AF**, N°22, 1878.*
- *Braudel (Fernand), «Les Espagnols et L'Afrique du Nord de 1492-1577 **»**, **R.AF** N°69, 1928.*
- *Brebrugger et Bresinier, Première Proclamation Française aux Algériens, in **R.AF**, N°6, 1862.*
- *Bresnier (L-J), Récrit indigène de L'Exp éditons D'Oreilly, in **R.AF**, 1864, N° 46, Année8.*
- *Chabaud (Arnaud), «Attaque des Batteries Algériennes par lord exmouth », **R.AF,** N°19, 1876.*
- *Charles (Férud), Trois Attaques des Espagnoles Contre Alger au 18 Siècle, in **R.AF**, Année 1876.*
- *, Attaque D'Alger par la Flotte Espacnole command 2E par Don Antonio Barcelo, in **R.AF**, Anée 1876.*
- *Colombe (Marcei), « contribution à L'étude du Recrutement de L'Odjak D'Alger dans les Dernières Années de L'Histoire de la Régence», in **R.AF**, N°87.*
- *Colombe (Marcel), Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak D'Alger dans les dernières années de l'Histoire de la Régence D'Alger**,** **R.AF**, N°86, 1942.*

- *Deny (Jean), les Registres de Solde des Janissaires Conservées à la Bibliothèque Nationale D'Alger, in **R.AF**, N°61, 1920.*
- *Devoulx (Albert), Expédition D'Oreilly D'après du document Turc, in **R.AF**, 1858, N°03.*
- *, **Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices Religieux D'Alger**, in **R .AF**, 1860.*
- *, Les edifices Religieux de Lancien Alger, in **R.AF**, 1861-1869.*
- *, L'histoire et la Topographie D'Alger, Orne de 217 illustrations, in **R.AF**, 1885.*
- *, les registres des prises Maritimes, in **R.AF**, N°15, 1871.*
- *, Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices Religieux D'Alger, in **R .AF**, 1860.*
- *, «la marine de la Régence D'Alger » ,**R.AF**, N°13, 1869.*
- *E. Kuran, La lettre du dernier dey D'Alger ou grand Vizir de L'empire ottoman, in **R.AF**, 1952, N°96.*
- *Felix (Géromino Buch Général), Expédition du conte O'Reilly contre Alger en 1775, in **R.AF**, Alger, 1865, V9.*
- *Feraud (Charles), Deuxième Récit indigène de L'Expédition D'Oreilly en 1775, **R.AF**, Alger, 1865.*
- *, les Trois Attaques des Espagnols contre Alger ou 18 Siècle, **R.AF**, 1876.*
- *Grammont (H.DE), Document Relatif A La Seconde Expédition DE Don Angelo Barcelo Contre Alger, 1784, **R.AF**, N°26, Alger, 1882.*
- *Haedo (F.D.de), «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger, **R.AF**, N° 14, 1871.*
- *Joseph de (Mazarredo), Expédition D'Orielly Contre Alger en 1775, **R.AF**, Alger, 1864.*
- *Major (Dalrvmple), Expédition D'Oreilly 1775, in **R.AF**, 1886.*
- *Roux (Charles), **La France et L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête**, Paris, Falacan, 1832.*

رابعا: الأطروحات الجامعية

- تلمساني بن يوسف: **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي في الجزائر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997م.

- الزين محمد: **الأوضـــاع الاجتماعية والصـحية في الجزائر العثمانية 1518-1830م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2011م.

- الغربي الغالي: **الثورات الشـعبية أثناء الحكم التركي**، مذكرة ماجسـتير، جامعة دمشـق، سوريا، 1985م.

- بن عتو بلبراوات: **الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري**، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة وهران، 2002م.

- بن عمر حمدادو: **المساهمة العلمية لمتصوفة بايلك الغرب خلال القرنين 11-12هـ/17-18م**، أطروحة دكتوراه في الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013.

- بوبكر محمد سعيد: **العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي 1708-1792م**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، 2011م.

- بوشـــنافي محمد: **الجيش الإنكشـــاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830م**، رسالة ماجستير بجامعة وهران، 2002م.

- تومي الطاهر: **العلاقات الجزائرية الإسبانية ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر الميلاديين على ضوء المصادر المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015م.

- حماش خليفة: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.

- حيمر صالح: **التحالف الأوروبي ضد الجزائر سنة 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007م.

- دحماني توفيق: **الضـرائب في الجزائر (1792-1865م)**، دراسـة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

- دلهوم انتصار: **تسيير الأرشيف في المؤسسات والإدارات العمومية**، دراسة ميدانية بسوق أهراس، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.

- رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2011.

- زاهي محمد: **أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية 1518-1830م**، مذكرة ماجستير، سيدي بلعباس، 2008م.

- سعيدان محمد: **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، 2012م.

- سعيود إبراهيم: **الداي شعبان وسياسته الخارجية (1689-1595م)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988م.

- شقرون الجيلالي: **العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1776-1830م**، مذكرة ماجستير، وهران، 2004م.

صحراوي عبد القادر: **التصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين 16-18م**، أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2009.

- غطاس عائشة: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر الميلادي**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 1985م.

- كشرود حسان: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1830-1859م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

- كعوان فارس: **النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر الكراغلة نموذجا (1629-1830م)**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

- مكحلي محمد: **ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م**، أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2004م.

- هلايلي حنيفي: **الموريسكيون الأندلسيون في الجزائر خلال القرن 16 و17م**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 1999م.

- : **النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م**، أطروحة دكتوراه، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004م.

خامسا: الندوات والملتقيات الوطنية والدولية

- تكور فضيلة: **رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري**، أعمال ندوة الجزائر العلمية يوم 29-30 ماي 2001م، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18م و19م، معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

- سعيدوني ناصر الدين: **الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19م**، أعمال ندوة الجزائر العلمية يوم 29-30 ماي 2001م، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

- شوقي براركة: **الوثائق الأرشيفية والتراث المخطوط مصادر أولية لصناعة التاريخ المحلي والوطني**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرن 18 و19م من خلال المصادر المحلية، المركز الجامعي، الوادي، 2013م.

- غطاس عائشة: **الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بن حادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، 2005م.

- : **حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشرفين بمدينة الجزائر**، أعمال ندوة الوقف في الجزائر ق18-ق19م، بتاريخ 29-30 ماي 2001، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

- قشي فاطمة الزهراء: **الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني**، سلسلة العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بن حادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، 2005م.

- قمعون عاشوري: **طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والطرق الصوفية في الجزائر**، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، يوم 18-19 فبراير، بسكرة، 2014م.

- نمير عقيل: **حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن 18م أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية**، أعمال ندوة الوقف بالجزائر ق18-ق19م، بتاريخ 29-30 ماي 2001م، تنسيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن الجغرافية
- فهرس المحتويات

1-فهرس الأعلام:

-أ-

أسد رستم: 18، 35.

ابن الأحرش: 75، 76، 77، 85.

إبراهيم باشا: 65، 122.

أورلـلي: 165، 170، 178، 185، 186، 187، 188، 191، 192، 196، 197، 199، 200، 205.

أنطونيو بارثللو: 175، 197، 201، 203، 204، 205، 206

إكسـموث: 52، 218، 237، 238، 239، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 254، 255، 256، 258، 259، 262، 263، 264، 265، 267، 268، 270، 271، 272، 274، 275، 276، 278، 279، 281، 286، 293، 296، 299، 300.

الرايس حميدو: 114، 222، 271.

إيزابيلا: 335.

الـداي عـمـر: 116، 120، 238، 239، 240، 242، 243، 245، 246، 247، 248، 249، 251، 253، 254، 257، 258، 259، 260، 262، 263، 264، 265، 270، 271، 278، 279، 281.

الـداي حسـين: 86، 270، 272، 283، 284، 285، 290، 291، 292، 295، 296، 297، 298، 299، 307، 308، 312، 313، 317، 318، 325، 329، 333، 334، 335.

أحمد باي: 53، 54، 285، 329، 333، 336.

-ب-

بيرلوفاشي: 130، 132، 134.

بيوس السادس: 206.

بـكـري: 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 322.

بوشـناق: 304، 305، 306، 308، 309، 310، 322.

بوتان: 117، 302، 311.

بولينياك: 321.

-ت-

تروفيل: 137، 140، 153.

تاليران: 306.

-ح-

حمـدان بن عثمـان خوجـة: 66، 304، 308، 312، 319، 328، 332، 334، 335.

-د-

ديبوا تانفيل: 50، 88.

دوكـين: 128، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138.

دوستري: 143، 146، 147، 148.

دوغرامون: 206.

دوفـال: 54، 262، 281، 288، 307، 311، 312، 318، 322.

دوفولكس: 46، 48، 59، 252، 258.

-س-

سيدني سميث: 226.

-ش-

شارلكان: 175، 196، 208.

شارل الخامس: 58.

شارل فيرو: 60، 201، 212.

-ص-

صـــالح باي: 82، 83، 106، 186، 187، 188، 189، 190، 191.

-ع-

عباس حمودة: 20.

عبدي باشا: 161، 163، 164.

علي باشا: 106، 118، 182، 270، 302، 320.

عبد الحميد الأول: 194.

عزيز سـامح آلتر: 122، 124، 160، 164، 165، 167، 171، 172، 179، 194، 197، 213.

-ف-

فرديناند: 335.

فال كابلان: 250.

-ق-

قايس: 171.

-ك-

كارلوس الثالث: 176، 177، 178، 182، 184، 191، 206.

كولي: 312، 313، 314، 315.

-ل-

لويس الرابع عشـــر: 126، 128، 129، 130، 149، 150.

لوجي دوتاسي: 117.

لابرو طونير: 315.

-م-

مارسيل قيوم: 150، 153.

مو نتيمار: 158، 161، 167.

مصطفى بوشلاغم: 160، 161، 164، 167.

محمد عثمان باشـــا: 170، 177، 178، 179، 182، 194، 195، 201، 203، 207، 214.

ما زا ريدو: 187، 190، 214.

مـاك دونـال: 290، 293، 294، 295، 298، 299.

محمود الثـاني: 87، 119، 120، 236، 283، 291.

-ن-

نابليون بونابرت: 231، 274، 301، 302، 328.

-ه-

هوسلند: 173.

هاري نيال: 289، 295، 296، 297، 298.

-و-

وليم سبنسر: 92، 96، 136، 240، 248، 260.

وليام شالر: 94، 118، 221، 222، 245، 246، 251، 256، 260، 267، 270، 277، 280، 287.

ويرد: 237.

-ي-

يحي بوعزيز: 107، 128، 137، 170، 206، 247.

2-فهرس الأماكن الجغرافية:

-أ-

المغرب: 17، 53، 74، 79، 92، 94، 98، 106، 111، 119، 154، 182، 207، 219، 227، 254، 298، 322.

الجزائر: في جل صفحات المذكرة.

أوروبا: 19، 50، 91، 92، 94، 96، 97، 106، 115، 144، 148، 150، 157، 164، 172، 17، 180، 199، 206، 218، 227، 228، 232، 233، 234، 241، 250، 252، 279، 300، 301، 322، 324، 333.

إسبانيا: 19، 53، 69، 96، 109، 110، 112، 114، 122، 123، 124، 125، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 161، 164، 165، 166، 167، 168، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 182، 183، 184، 191، 195، 196، 197، 198، 199، 203، 205، 206، 207، 208، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 218، 229، 266.

أمريكا: 115، 219، 220، 221، 222، 223، 293.

إسطنبول: 28، 32، 33، 35، 40، 63، 102، 116، 119، 164، 170، 194، 198، 236، 274.

إنجلترا: 69، 94، 97، 108، 139، 150، 177، 178، 180، 199، 200، 209، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 242، 246، 248، 249، 250، 253، 254، 256، 265، 267، 287، 289، 293، 294، 300.

ألمانيا: 133.

السويد: 52، 112، 126، 160، 170، 178، 209، 263، 277، 280.

أليكانت: 158، 161.

أرزيو: 96، 162.

الدنمارك: 112، 168، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 221، 272، 277، 280.

الحراش: 187، 188، 189، 190، 195.

النمسا: 180، 302.

-ب-

بريطانيا: 19، 76، 114، 130، 200، 218، 221، 223، 224، 225، 227، 229، 232، 233، 281، 287، 291، 292، 293، 294، 305، 324.

باريس: 19، 57، 143، 149، 305، 308، 317، 318، 319.

بولونيا: 133.

البندقية: 133، 145، 170.

برشلونة: 158، 184.

بروسيا: 180، 270، 272.

-ت-

تونس: 19، 40، 53، 56، 58، 64، 75، 76، 81، 92، 97، 98، 111، 117، 118، 229،

231، 235، 236، 237، 240، 243، 254، 298، 326، 327.

تركيا: 28، 42، 259، 28.

تلمسان: 57، 79، 81، 84، 91، 92، 94، 101، 122، 123، 124، 125، 186.

-ج-

جنوة: 175، 184، 195، 266.

-ص-

صقلية: 123، 128، 266.

-ط-

طولون: 127، 129، 131، 143، 152، 326، 328.

طرابلس الغرب: 40، 51، 98، 114، 231، 235، 236، 237، 243.

-ع-

عين الترك: 162.

عنابة: 53، 54، 89، 101، 103، 104، 126، 233، 245، 246، 248، 272، 277، 296، 329.

-ف-

فرنسا: جل صفحات المذكرة

فينا: 52، 116، 180، 218، 226، 232، 233، 235، 241، 243، 244، 246، 249، 253، 266، 322، 324.

-ق-

قادس: 145، 158، 184.

قرطاجنة: 184، 187، 197، 201.

-م-

مراكش: 17، 240.

مصر: 19، 75، 102، 230، 231، 240، 302، 306، 320.

مالطا: 114، 118، 133، 175، 184، 206، 208، 226، 234، 237، 302.

مستغانم: 96، 101، 166، 167، 186، 283.

-ن-

نابولي: 175، 184، 195، 206، 208، 233، 241، 242، 243، 265، 266، 267، 277، 280.

-ه-

هولندا: 70، 108، 139، 150، 170، 178، 205، 218، 221، 233، 235، 236، 238، 254، 256، 266، 267، 270.

-و-

وهران: 53، 60، 69، 78، 80، 81، 84، 86، 89، 91، 103، 104، 106، 109، 123، 146، 149، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 164، 165، 166، 167، 168، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 182، 183، 186، 197، 198، 199، 200، 207، 213، 214، 215، 216، 245، 3016.

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول

أهمية الأرشيف في الكتابة التاريخية

أولا: مفهوم الأرشيف والوثائق الأرشيفية 18

1-المفهوم اللغوي للأرشيف 18

2-المفهوم العلمي والاصطلاحي للأرشيف 19

3-المفهوم القانوني للأرشيف 21

ثانيا: خصائص الأرشيف ومميزات المعلومة الأرشيفية 22

ثالثا: أنواع الأرشيف وأصنافه 23

1-الأنواع حسب الملكية 24

أ-الأرشيف العمومي 24

ب-الأرشيف الخاص 24

2-الأرشيف حسب النشاط 25

أ-الأرشيف التاريخي 25

ب-الأرشيف القضائي 26

ج-أرشيف الآداب والفنون 26

د-الأرشيف الإداري 26
هـ-الأرشيف السياسي 26
و-الأرشيف العسكري 26
ي-الأرشيف الديني 26
ز-الأرشيف السري 27
رابعا: الأرشيف العثماني الجزائـــي 27
1-نماذج من المصطلحات الواردة في الأرشيف العثماني 29
2-علاقة الأرشيف بالتأريخ 34
3-وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية 38
خامسا: نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائـــي 49
1-نماذج من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم 49
2-نماذج من وثائق المكتبة الوطنية بالحامة 52
3-حالة الوثائق الأرشيفية الجزائرية أثناء الحكم الفرنسي 55

الفصل الثاني

الملامح العامة لعصر الدايات في الجزائر

1-قيام نظام الدايات 62
2-الواقع السياسي للإيالة الجزائرية ـــفي عهد الدايات 67
3-الانتفاضات المحلية كرد فعل على السياسة العثمانية 72
أ-انتفاضة درقاوة في بايلك الشرق الجزائري 74
ب-انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري 76

ج-تمرد التيجانية 78
4-مقومات الاقتصاد الجزائري في مرحلة الدايات 85
أ-النشاط الفلاحي والزراعي 86
ب-النشاط الصناعي والحركة التجارية 89
-التجارة الخارجية 90
-التجارة مع أوروبا 92
-التجارة مع البلدان الإفريقية 93
-التجارة مع الحجاز 94
5-خصائص التركيبة الاجتماعية في الجزائر العثمانية 96
أ-فئة الأتراك أو الفئة الحاكمة 96
ب-فئة الكراغلة 97
ج-فئة الحضر 97
د-فئة البرانية 98
6-الواقع الصحي والثقافي 98
7-بنية الجيش الجزائري خلال مرحلة الدايات 102
-المؤسسة العسكرية النظامية 112

الفصل الثالث

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1671-1770م

أولا: حملة إسبانيا على تلمسان سنة 1675م 118
1-أسباب الحملة 119

2-مجريات الحملة ونتائجها 121
ثانيا: الحملات الفرنسية على الإيالة الجزائرية 121
1-حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر سنة 1682م 124
أ-أسباب الحملة 124
ب-مجريات الحملة 127
2-حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر سنة 1683م 129
أ-نتائج حملتي دوكين على مدينة الجزائر سنتي (1682-1683م) 133
ب-معاهدة تروفيل يوم 24 أفريل 1684م 136
ج-خرق المعاهدة 138
3-حملة دوستري على مدينة الجزائر سنة 1688م 139
أ-أسباب الحملة 139
ب-مجريات الحملة 142
ج-نتائج الحملة 144
د-معاهدة 1689م 146
ثالثا: الحملة الإسبانية على مدينة وهران سنة 1732م 149
1-دوافع الحملة الإسبانية 151
2-استعدادات إسبانيا للحملة 154
3-استعدادات الطرف الجزائري 155
4-مجريات الحملة 157
5-استسلام المدينتين 159
6-نتائج الحملة 161

الفصل الرابع

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1770-1784م

أولا: حملة الدانمارك سنة 1770م على مدينة الجزائر 166

1-أسباب الحملة 166

2-مجريات الحملة 167

3-نتائج الحملة 168

ثانيا: الحملات الإسبانية على مدينة الجزائر 170

1-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م 170

أ-الوضع السياسي في إسبانيا والجزائر قبيل الحملة 172

ب-أسباب الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1775م 174

ج-استعدادات الطرفين 180

-الاستعدادات الإسبانية 180

-الاستعدادات الجزائرية 181

د-مجريات الحملة 183

هـ-نتائج الحملة 187

2-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1783م 193

أ-أسباب الحملة 193

ب-استعدادات الطرفين للمعركة 196

-الاستعدادات الإسبانية 196

-الاستعدادات الجزائرية 197

ج-مجريات المعركة 197

د-نتائج الحملة 199

3-الحملة الإسبانية على مدينة الجزائر سنة 1784م 201

أ-أسباب الحملة 202

ب-استعدادات الطرفين 204

-الاستعدادات الإسبانية 204

-الاستعدادات الجزائرية 204

ج-مجريات المعركة 206

د-نتائج الحملة 209

الفصل الخامس

الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م وانعكاساتها

أولا: الحملة الأمريكية على الجزائر 1815م 214

ثانيا: الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816م 219

1-العلاقات الجزائرية الإنجليزية قبيل الحملة 219

2-أسباب الحملة 223

أ-التنافس الدولي على الجزائر 223

ب-الأسباب المباشرة للحملة 229

3-الاستراتيجية الإنجليزية الهولندية للهجوم على مدينة الجزائر 231

أ-مرحلة الترتيبات السياسية والتجهيزات العسكرية 231

-الاستعدادات السياسية والعسكرية لإنجلترا وهولندا 231

- الاستعدادات السياسية والعسكرية الجزائرية 234

ب-مرحلة الاتفاق المؤقت 237

ج-مرحلة الهجوم على مدينة الجزائر 245

4-نتائج الحملة وتداعياتها على الإيالة الجزائرية 251

الفصل السادس

الحملات الأوروبية على الإيالة الجزائرية فيما بين 1824-1830م وتداعياتها

أولا: إرهاصات نهاية الحكم العثماني في الجزائر 262

ثانيا: حملة هاري نيال Harry Neal على مدينة الجزائر سنة 1824م 281

1-أسباب الحملة 281

2-سير الحملة ومجرياتها 287

3-تائج الحملة على الطرفين 290

ثالثا: الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م 292

1-المخططات السابقة لاحتلال الجزائر 292

2-الديون الجزائرية على فرنسا 295

3-حادثة المروحة (بين التخطيط والتمثيل) 302

4-الحصار الفرنسي للإيالة الجزائرية 305

5-أسباب الحملة 313

أ-الأسباب الاقتصادية 313

ب-الأسباب السياسية 315

ج-الأسباب الاستراتيجية 316

د-الأسباب الدينية 316
6-قراءة في الحجج الفرنسية لاحتلال الجزائر 317
7-تجهيز الحملة الفرنسية وسيرها 319
8-الاستعدادات الجزائرية لرد العدوان 321
9-الاحتلال الفرنسي للجزائر 324
10-معاهدة الاستسلام 326
-بنود معاهدة الاستسلام 326
11-نتائج الحملة 327
خاتمة 330
قائمة الملاحق 336
قائمة المصادر والمراجع 403
الفهارس
فهرس الأعلام 435
فهرس الأماكن الجغرافية 437
فهرس المحتويات 439

تم بحمد الله